





اول مضامین

۴۰ راجع خاک بود

صاحب  
پیچ مسدود شد که فتح شود

من الطهارة باب الحياه باب الحج على كغيره بالسجود باب الجعفر باب النكاح كما في الف  
 باب صفه الصف باب الامه باب هف الصلوة باب الوتر باب نصف الفوات  
 باب سجود الرهو باب صلاه المرض باب الحجه باب صلاه الكسوف باب صلاه الجنازه والنهش  
 باب الزكاه باب الصوم كما في الحج كما في النكاح باب المهر باب نكاح الرتوق  
 باب العسم والرضاع كما في الطلاق باب الايقاع ومسمى بالطلاق باب اربعة  
 باب الايلاء باب النكاح باب المهر باب نكاح الرتوق باب نكاح الرتوق  
 باب اللعنات كما في الاتق كما في الشركه كما في الوتر كما في البيع باب  
 باب الخيارات كما في الكفاه كما في القرض كما في الشهادات كما في الدعوى  
 باب الوكاله كما في الاموال باب الضمان باب الفرضيه كما في العتق  
 باب الحجه كما في الاموال كما في المكاتب كما في الوكاله كما في العتق  
 باب المازن كما في العقب كما في القفه كما في العتق كما في  
 باب الصلوات كما في المحظور والدم كما في الرهن كما في المزارعه كما في  
 باب الحياه



كتاب الوصايا للحاج الفاضل  
 ٢١٧  
 نعم الغرير المبارك ابو بكر  
 ٢٢١  
 احمد بن محمد بن بركا

التول لمن  
 احمد بن محمد بن بركا  
 احمد بن محمد بن بركا

منى جاز قول البيت على القاص  
 ١٢٥  
 ١٢٥

وفي سنة ٢١٥  
 ما كان مقابلة  
 بنسخة اخرى

كتاب نهج النجاة  
 في الفقه

كتاب نهج النجاة  
 ١٣٢  
 ١٣٢  
 ١٣٢  
 ١٣٢

القضاء في المسائل الاجتهادية  
 والقضاء بالقول الضعيف  
 ١٢٥  
 ١٢٥





نهج النجاه في المسائل المنتفاه  
لمولى الفاضل محمد بن كمال الدين  
الدشقي شكر الله عليه

اصححه القمصار  
كان الله له



١٠٠١

ناتده برزق من اجاب كك مقي  
موضعه كك كك كك كك

Süleymaniye Kütüphanesi	
Katip	Şehid Ali Paşa
Yeni Sayı No.	1001
Eski Sayı No.	



بسم الله الرحمن الرحيم وبعد تفتي  
المجده الذي وفقنا لفقه الاحكام الشرعية. ووقفنا على اسرار كنوزها الخفية.  
والصلاة والسلام على سيدنا وعبدنا منج الفطن الذكي. وجمع المعارف القدسية  
محمد المبعوث بالحق الخفيف. المنعوت بالخلاد الزكية. وعلى اله وصحبه اولى  
الروبة العلية. والتجب السنية الموضيه. **وبعد** فقد راجع للعبد الفقير المذنب  
في التقصير. ان ينظم في سلك التحرير. نوادر نروع. يكثر اليها الرجوع. سيراً  
الى ما اخذها المتعصب. ليكون الواجب منها على بينة. تسيرت ما خبرت من المسائل.  
وتوحيته تصحيح ما عول عليه كل ناقل وقايل. ومراعيته كل حكم وشروطه.  
وتبوءه المحرمه المضبوطة. حجاباً عليه المخرجون المهم. واعتنى بتدقيق  
الجامعون الخيرة. ولما تيسر لها قيد الاوابد. وعقلة شوارب المصايد. وسماها  
بمنهج الجاه. الى المسائل المتقاه. مشيراً في كثير الى الخلاف بين الاجازة معتنياً  
بجلل معدودة من جملة الالغاز. والى الله تعالى ترجع. في تذييل كل مذاهب  
فلا سهل الا ما سهلته. وما خاب في القصد من املة **كتاب الطهارة**  
قال المحقق في فتح القدير حرد الاسالة التي هي الفصل ان يتقاطر الماء ولو قطر  
عندها وعند ابن يوسف رحمه الله تعالى بخزى اذا سال على العضو وان لم يقطر  
واطلق التقاطر في البرهان مشيراً الى اشتراط تعدد القطرات لكن صح العلامة  
المقدسي الاول **وفي البديع** عز حلف بن ايوب ينبغي للمتوضي في الشتاء ان  
يسيل اعضاءه بالماء شبيه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجاف عن الاعضاء  
في الشتاء انتهى وهذا غير ذلك الذي ذكر في الخلاصة وغيره انه من سنون فهم  
فسروه بامرار اليد على الاعضاء المفضولة **وفي شرح الكنز المقدسي** ولو  
ترمضت عيناه يجب ايصال الماء الى ما تحت الرمض ان بقي خارجاً بتغيير العين  
والآفلا **وفي منظومة الغزي المسماة بهبة المنان** ونه اذا برئ مدسح الرأس  
يلحق به شديد الباس. تركه رأساً ولا يبالى. انتهى بهذا السادة الموالى.  
ونحوه في البحر نفع الجلال في كتاب الصلاة له وبها انق سراج الدين قارى القدا  
**وفي البزامة** نه ينبغي في الماء الجاري لو مكث قدر ما يسح فيه الوضوء والفعل  
لا يكون تاماً كالسنة **وفي فتح القدير** ولو خلق له يدان على المنكب فالقائمة هي  
الاصليمة يجب غسلها والاخرى زائدة فاخذى منها محل الغرض وجب غسله  
وما لا فلا **وفي النهر الفائق شرح الكنز** ولم ارحم ما لو كانتا متينتين متصليتين  
او منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وواحدة في الثاني انتهى قلت

الظاهر

الظاهر وجوب غسلهما في الثاني ايضا اذ الغرض لا يسقط بالشك **وفي**  
**السراج الوهاج والخلاصة** ومحل المسح على الشعر اذا كان فوق الاذنين ٢  
تحتها **وفي معراج الدراية** ولو مسحت على طرف ذواية شددت على ماسها  
لم يجز مطلقاً وليس المسح على الشعر ببدن ٢ عن المسح على البشرة لانه يجوز مع القد  
على المسح عليها **وفي المحيط** يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر اللحية عند ما اتقا  
الروايات وكذلك يجب ايصاله الى ما استرسل من الشعر الذقن عند ما **لكن في**  
**السراج الوهاج** صرح بانقراض غسل ما استر بشرة منها وفي الظهيرية وعليه  
الغوى وفي البديع ان ما عدا هذه الرواية مرجوع عنه وهذا كله في غير  
الحقيقة التي توى بشرتها لاني انما تأخذ حكم ما تحتها اذا استرته اليه يشير قول  
الامام رحمه الله تعالى انما مواضع الوضوء ما ظهر منها وهذا يظهر بلحظ صا  
الهداية في عدم ذكر اللحية اذ ليست ذات وظيفة بالاصالة ولو ثبت للراة  
لحمة وجب عليها ايصال الماء الى بشرتها ولو كفيته اذ اخرج حيث ليس لها  
امراتها كما في الاشباه **وفي نوادر الداعي** في معنى الوضوء الغسل في عوا  
ولو احقه كافي جلد الفرجة قبل القشر وبعده **وفي بسوط شيخ الاسلام** كلام  
في ان الوضوء المأمور به عبادة لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف  
عليه ٢ الوضوء المأمور به غير مراد لذاته والماء مطهر بالطبع **وفي السراج الوهاج**  
لو هلك او كبر او جمد انه كان يقيم السنة التيمية قالوا يعنى ٢ صلها **وفي البيهقي** لو  
ترك التيمية في ابتداء الوضوء فقد ترك في خلاصه ٢ تحصل السنة لانه عمل واحد فخلان  
الاكلان كل لغة عمل وفيه اشارة الى ان قصيله السنة في الباقي وبه صرح في فتح  
القدير وفي السراج الوهاج انه ياتي بها قبل الفراغ ليملاخ الوضوء منها **وفي**  
**شرح مسكين** لو اخذ ماء جديداً فقاء البيلة لمسح الاذنين كان حسناً **وفي السراج**  
**الوهاج** ترك الوضوء بعد ما فرغ ماء الوضوء وانقلب الا انما ذهب لطلب الماء  
وما اشبهه ٢ باس به بالتفريق على الصحيح وهكذا اذا فرغ في الغسل والتيميم  
**وفيه** ان المسح لا يستحب تقديم اليمنى فيه كسح الاذنين لان مسحها مع السهل  
لالحدين فان كان الرجل اقطع ٢ يمكن مسحها معا فانه يستندى باليمنى وبالخذ الايمن  
**قال** في البحر وغيره تيمنا التيميم بقولنا في غسل الاعضاء تبعاً للمصدر الشرعي  
وغيره اخر اذ اعلم المسح فانه لا يستحب تقديم اليمنى فيه وذكر ما في السراج وانما  
توى ما نقلناه ان المفسول كالمسح فليتناهل **وفي شرح الميمنة** ان ترك كلام  
الناس ٢ يكون اذ بالالا اذا لم يكن لحاجة فان دعت اليه حاجة يخاف فوتهما تركه

غيره



لم يكن في الكلام ترك الادب **وفي البحر** ان زاد اب الوضوء غسل ما تحت الحاجبين  
والشارب لعدم الخرج **وفي المضرات** لا يتوضوء في الموضع النجس لان الماء الوضوء  
حرمة **وفي معنى المفتي** الجوس في السجن لولم يجد ماء ولا ماء طاهرا فعند ان حيفه رحمه  
الله تعالى يتشبه وعندها يتشبه وبه يغتسل واليه يرجع رجوعه ان حيفه رحمه  
الله تعالى كذا في الفريضة شيخنا قال النووي في فاقد الطهورين ان يرفع اقل اصبعها  
يجب ان يصل ويغسل يديه وتامه فيه **وفي خمسة** اشيا كلها تبطل الوضوء والصلاة  
مع الاول فحقة البالغ في الصلاة الكاملة عامدا كان او ناسيا او ساهيا وحكم  
النيم كالوضوء والعقوبة ما يسمع الجيران واختار في الاسلام في العوارض تصحيح  
تخصيص هذا المستيقظ حق لو كان نائما في الصلاة وثبت في يدان وقاس عدم  
فساد الصلاة بكلام النائم وروى عنه انها تفسد الوضوء لا الصلاة فينبى وقيل  
عكسه قال الامام ابن القيم في تحريره وهو اقرب عندى لان جعلها حدثا للنجاسة  
ولا جناية على النائم فيبقى كلاما بلا قصد فيفسد كالمساهي به **وفي المصاب**  
وعليه الفتوى وتامه في شدة الوهبانية **الثاني** تغير العقل في الصلاة بالاغلا والجنون  
او السكر والغشي وكلام القاموس ينفذ عدم الفرق بين الغشي والاغلا اما الفقهاء فيرو  
بينهما كالا طبيا والصحيح ما ذكره شمس الايمه الحلواني انه اذا دخل في شدة غرك فهو  
سكر يفتقد الوضوء وكذا الجواب في حكم الخنث اذا حلف انه ليس بسكران وكان  
على ما ذكره الكيفية يثبت الثالث تعدد الحدث في الصلاة من السيلين او غيرهما  
الدم والحوه والاستقاء لغير العلم بخلاف السابق فانه يبطل الصلاة **الرابع** الاحتلام  
في الصلاة الخامس تعدد النوم في سجود الصلاة اذا كان على غير الهيئة المستوية اما  
اما اذا كان عليها فلا يفسد الوضوء كافي الحيط وهو الصحيح كافي عقد الزايد **وفي كالتأويل**  
نه وجب عليه غسل الرجلين من رجلاه ولا يجد ما يستره يغتسل ويؤخره وان كانوا  
يرونه ويختار الاستر لعمومه ومن عليه الاستحباب ويحكم ما خالها بتركه **قالوا** ان  
كشف العورة منى والاستحباب ما مور والى مراجع على الامر وذلك ان الذي يستوجب الزنا  
والامور يقتضى التكرار **احلف في السواك** معنى الاستيكاك هل هو من سنن الوضوء او  
ستحبابه فاختار الاول النقي قال في الكافي كالهداية لانه عليه الصلاة والسلام كان يوجب  
عليه **ومنعه في فتح القدير** بان المطلوب مواظبة عند الوضوء ولم اعلم حديثا صريحا  
فيه بل الوارد في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه  
بالسواك وفي لفظ اذا قام يستجد وفي مسلم كان اذا دخل بيته بدأ بالسواك وفي ابى  
داود كان لا يستيقظ من نيل ولا مناسر الا شرب قبل ان يتوضا وحديث الصحيحين

بيا  
المنفى

لولا ان اشق على امرئ موته بالسواك مع كل صلاة وعند كل صلاة وعند الساي  
عند كل وضوء وصح هذه الرواية الحاكم وابن خزيمة وذكرها البخاري تعليقا ولا دلالة  
في شيء ولا سنة دون المواظبة وهي ليست بلازمة من ذلك **واعرف من صحيح الاول**  
ان المواظبة تفيد الوجوب **السليم الثاني** ان المواظبة عند الوضوء لم تثبت **واجب** عن  
الاول بان المختار ان المواظبة لا تفيد ولا يثبت سئل لكنه مفيد بعدم العارض وحديث  
لولا ان اشق على امرئ موته بالسواك عند كل وضوء يعارضه اذ لو وجب لم يرد  
شئ قال في النهي ولم اجد من الثاني جوابا ومن ثم قال في الهداية والتميز والاصح انه  
مستحب كذا نقله الشيخ قاسم عن نفع الهداية المعتمدة ورحمه **قال العيني** والمنقول  
عن ابن حنيفة على ما ذكره صاحب المفيد ان السواك من سنن الدين فينبى تستوي  
فيه كل الاحوال انتهى اى فلا يخص بكونه من سنن الوضوء وعند الشافعية من سنن  
الصلاة ويوافق ما في المقدمة الغزوية يستحب في خمسة مواضع اصغرها السن وتغير  
مرايحة الهم والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء لكن الاستقوا يفيد غيرها  
منها عند دخول البيت وقراءة القرآن واجتماع الناس **وما نفع كثره ذكرها في السراج**  
**اما المفضضة والاستنشا** فثبتان موكدتان عندنا في السراج رواها كثير  
من الصحابة مرض الله عنهم ورحمهم الشيخ قاسم الى ثلاثة وعشرين صوابا مع خروج  
احاديثهم **قال في فتح القدير** وفي كليهما نص على المفضضة والاستنشا فلا شك في  
المواظبة عليها انتهى **وفي النهي** وتخليل اللحية سنة لغير المحرم اماله فكرهه وهذا قول  
الثاني وهو اصح التولية عن الثالث وصح في جز مطلوب ان يجدها مع ابى يوسف وعند ابى  
حنيفة مستحب واختار في الهداية الاول **واما قليل الاصابع** نذكر في السراج الوصاح  
انه سنة موكدة اجماعا وانما يكون سنة بعد وصول الماء **قال المدقق ابن يعقوب**  
**باشا** هذا قول صاحب الحيط اما قبل وصول الماء ففرض وعلى ما نقل عن شمس الايمه  
الحلواني انه سنة مطلقا لان الماء للطائفة وقوة سيلانه يصل الى ما بين الاصابع  
**وفي البحر** قيل الاول في تخليل اصابع اليدين بالتشبيك والتجزى ادخال بعضها في بعض  
ويغنى عنه ادخالها في الماء لو غير جار **قالوا** وما ذكره كراهة التشبيك فعند القراءة  
وفي الصلاة **وفي الهداية** النية في الوضوء سنة عندنا قال في فتح القدير ولا سند  
للقدوري روايه ولا درايه في جعل النية والاستيعاب والترتيب مستحبا غير  
سنة وتامه فيه **وحقيقته** ان ينوى الوضوء قال في البحر ان نية الطهارة المظنة  
لا تكفي بخلاف رفع الحدث قال في الكافي المعبر رفع الحدث او اقامة الصلاة **وفي**  
**المعراج** او استباحتها او امتثال الامر **وفي شرح الشهاب** للبيهقي النية معنى ومرء العلم



في ارادة قصد عزم اذ العزم اسم المتقدم على الفعل والقصد اسم المتقدم به وهو  
النية **وقال الصحيح** ان النافذ الخارج من السبيلين والخروج شرط عمل العلة فانه  
ما قيل انه يلزم عدم حصول طهارة لشخص **وفي العناية** فان قيل الكلية منتفزة  
بالخرج الخارج من الذكر والفعل فانه لا ينقض في اصح الروايتين اجيب بانه مخصوص  
من العزم **وقال اخر** الدم والقيح الى موضع يلحق حكم التطهير **قال في البحر** ولو بدا  
ليعم وصول الدم الى قصبة الانف فانه لا ينقض **وقوله الحدادي** اذا نزل الدم الى قصبة الانف  
لا ينقض بمحلول على انه لم يصل الى ما ينبغي ايصال الماء اليه في الاستنشاق ولو كان  
حج توقيف بين العبارات قاله في البحر ثم قال وانما فسونا الحكم بالاعم من الواجب والنافذ  
لان ما استند من الانف لا يجب طهارته اصلا بل تندب لما ان المبالغة لغیر الصايح  
في الاستنشاق مستوفى وان حدها ان يجذب الماء الى ما استندت الانف **وقد**  
صرح في المعراج وغيره بانه اذا نزل الى قصبة الانف نقض **اقول وهذه صيا**  
**النهر** بان صاحب المعراج على المسئلة بما يمنع هذا الاستخراج حيث قال لو نزل الدم  
الى قصبة الانف انتقض بخلاف نزول البول الى قصبة الذكر فانه لم يصل الى  
موضع يلحق حكم التطهير وفي الانف وصل اذ الاستنشاق في الجنابة فوض كذا في  
المسوط انتهى فعلى هذا يجب ان يواد بالقصبة ما لان انتهى **اقول** ونحوه في  
العناية بل قال قوله يلحق حكم التطهير اي حكم هو التطهير والمراد ان يجب  
تطهيره في الجملة كما في الجنابة ثم ذكر نحو ما في المعراج **وبالجملة** فاجزم به في النهر قوله  
وتختار صاحب البحر احوط **وفي فتح القدير** ولو اخذ الدم من راس الجرح قبل ان يسيل  
مرة ثرة ان كان حاله لو تركه سال نقض والا فلا **وفي بسوط شيخ الاسلام** تور  
راس الجرح فظهر به قبح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورد ٢٨٢ يجب غسل موضع الورم  
فلم يتجاوز الى موضع يلحق حكم التطهير ثم الجرح والنقطة وماء السرة والشدي والاذن  
اذا كان لعله سواء على الاصح **والفاج** والقارح سيان على الاصح **وفي السراج الوهاج**  
لو دخل الماء الجرح ثم جرحه لا ينقض **وبينه** ولو ربط الجرح فابتل الرباط نقض ان نفذ  
البطل الى الخارج والا لا وكان اذا طاقين نفذ الى احداهما انتهى اي لا بد بتحقيق  
السيلان **وقد نقل الشربلا في امثال هذه العزوع** في رسالة مخصوصة ثم قال  
رحم الله تعالى بهذا علمت ان ماء الحصة الذي لا يسيل بقوة نفسه طاهرا  
ينقض الوضوء ولا ينبغي الثوب والخرقة الموضوعة عليها والى الماء اذا اصابه  
فاذا دخل صاحب الحمام او النهر او الغرض فدخل الماء الجرح وجرح من الماء وسال  
لا ينقض الوضوء لان ما ليس بحد لا يكون نجسا فلا ينبغي ان ياتي **وبهذا انتهى مولانا**

الشيخ خير الدين مفتي الرحلة ادام الله نفعه **وفي التوير** وفوض الى الغسل عند  
خروج من منفصل من مقوره بشهوة وان لم يخرج بها فلم يذكر الدقيق كما في الهداية  
والكنز لانه لا يستقيم الا على قول ابي يوسف كما في البحر قال رحمه الله وعبارة المختصر  
يعني الكثرة اشكالا لانه الهداية لان اشتراط الدقيق يفيد اشتراط خروج المحنى  
بشهوة من راس الذكور قوله **عند انفصاله** ينبغي فلو جدد الدقيق لكان اولى  
**وقد يقال** ان الدقيق يعني الدنوق مصدر اللزوم انتهى **قال في النهر** الذي هو  
معنى الخروج وانت جبر بافع مستفاد من قوله عند منى اي عند خروجه ويجوز ان  
يكون هذا عند انفصاله من الظهور اذ خفاءه في هذه الحالة يدق بعضها بعضا  
كما ذكره ابن عظيم في معنى دائق **وهذا الملام** للامام لكن لم امره عزج عليه انتهى وهذا  
حق فاحفظه **وفي السراج** قوله فرض الغسل غسل قد وانقه وبدنه واراد بالفضل  
الجنابة والحيض والنفس **قال في البحر** وظاهره ان المضمة والاستنشاق ليسا شرطين  
في الغسل المستوفى حتى يصح بدنهما انتهى واقوله عليه في النهر فليحفظ والله اعلم **باب**  
**المياه** الماء على نوعين مطلق ومقيّد فالمطلق كما في البحار وماء الانهار  
وماء الامطار وماء العيون والارادية والابار فانه طاهر وطهور مادامت صفة الاطلا  
باقية فيه يجوز تطهير الاحداث والنجاس واذا امرت صفة الطلاق ينتقل حكم تطهير  
الاحداث الى النجس **واما الماء المقيد** كما في الفواكه وماء الورد والماءات كالخمر والبن  
يجوز تطهير النجاس به عند ابي حنيفة وابي يوسف ٢٨٢ المايح قانع والطهور من علة  
القلع والامزلة كذا في مختصرات صاحب الهداية **ومراده بالجواز الصحة** والشيخ  
تامة يطالبونه بمعنى الحد وتامة بمعنى الصحة وهي ازمة للاول من غير عكس والغالب  
امادة الاول في الافعال والثاني في العقود والمراد هنا الاول كذا في البحر **وسر الماء**  
**المطلق** بما يسبق الى الافهام بمطلق قولنا ماء ولم يبق به حيث ٢٨٢ معنى يمنع جواز  
الصلاة والمطلق في الاصول هو المتعوض للذات دون الصفات ٢٨٢ بالنهي والنفى بالانها  
كما في السماء والنبوء والاضافة فيه للتخصيص ٢٨٢ للتعريف كما في **قالوا** ولا يضر تغير احد  
او صفة بطاهر وان انتج بالملك **وكذا** الوتير بكثرة الاوراق كما في الخريف **وفي**  
**النهاية** لان المنقول عن الاساذة انهم كانوا يتوضون من الحياض التي تقع فيها  
الاوراق مع تغير كل الارصان من غير تكرار انتهى اذ جرحه والتغير يمنع **فان الكفر** من المنع  
مستند بما اذا مر اسم الماء عند تحننه وهو المواد **وشبه** ما طبع بالماء بما يقصد به التقيد  
كالسدر والصابون والاشنان فانه يتوضا به ما لم يخرج الماء عن طبعه من الرقة  
والسيلان **اما ما لا** يقصد به النظافة فيمنع **في الجنابة** ولو طبع الحصص والبالا في



الماء ورتب الباقي يوجد فيه لا يجوز التوضي به وذكرنا طي اذا لم تذهب رقة السا  
ولم يسلب عنه اسم الماء جاز الوضوء به انتهى **وما في التنجيس والنجاس** قول المناطقي  
وليس بالمتعار كما في البحر والنهر بل مجرد طمعه فيه مانع وان لم يتغير **اما المعتصم** في  
كشرب الرياس او ثمر كالحل فلا يجوز الوضوء به **واختلف فيما يتعلق بنفسه** كما سئل  
من الكرم نصح في الهداية بجواز الوضوء به ورجحه الزيلعي بان لم يكن امتزاجه قبل  
وهو مقوم الكثر وصرح قاض خان بعدم الجواز وكذا صاحب المحيط وتقدم في  
الكافي وقاد في شرح المسئلة انه لا وجه لما انه كل امتزاجه **وفي البحر تبعا للشيخ قد**  
**جاء الاختلاف ظاهر في عبارات الشيخ** على ما حكاه القاضي الاسيحاوي وصاحب  
الهداية واليسابيع وغيرهم فلا بد من التوفيق فنقول التقييد الخارج للماء الاطلاق  
بأحد امين الاول كمال الامتزاج وهو ما يطعم مع طاهر لا تقصد به الجافعة في  
التعطيف او بتثريب النبات الثاني غلبة الخاط فان كان الخاط جامدا في الدرة  
الماء وجريانه على الاغصان **واما ان كان ما يعم** موافقا للماء في الاوصاف الثلاثة  
للماء المستقطر لسان الثور وماء الورد الذي انقطع رايحه والماء المستعمل  
على القول المتي به في طهارته اذا اختلط بالمطلق فالعبرة للاجزاء فان كان الماء  
المطلق أكثر جاز الوضوء بالكل وان كان مغلوبا لا يجوز وان استويا لم يذكر في طاهر  
الرواية وفي البديع قالوا حكم حكم الماء المغلوب احتياطا وعليه وعلى الاول يحمل قول  
من قال العبرة للاجزاء وهو قول ابي يوسف الذي احتار في الهداية **وان كان**  
**مخالفا للماء** في الاوصاف كلها فان غير اكثرها لا يجوز الوضوء به والاجاز وعليه يحمل قول  
من قال ان غير احد اوصافه جاز الوضوء به وان خالف في وصف واحد او صفتين فالعبرة  
لغلبته ما به الخلاف كاللبن مخالفة في اللون والطعم فان كان اللبن او طعمه هو الغالب  
فيه لم يجوز الوضوء به والاجاز وكذا ماء البطيخ مخالفة في الطعم فتعتبر غلبته فيه وعليه  
يحمل قول من قال اذا غير احد اوصافه لا يجوز انتهى ما اردناه من ملخصه وتامه فيه  
**وتدريج صاحب البحر** اقوال الشيخ في رسالة الفقهاء في جواز الوضوء في الفساق **فذكر**  
ان العلامة في امه عنهم اجمعوا على ان الماء اذا تغير احد اوصافه بالنجاسة لا يجوز الطهارة  
به وان كان كثيرا او جاريا وان لم يتغير بها اتفقوا على ان التعليل ينحصر بها دون الكثير  
**واختلفوا في الحد الفاصل بينهما** فقال الشافعي بلوغ التلويح وعدمه وقال ابو  
حنيفة في ظاهر الرواية عنه يعتبر فيه اكبر من التلويح ان غلب على ظنه بلوغ النجاسة  
الى الجانب الاخر لا يجوز الوضوء به والاجاز وفي المبسوط انه الاصح **وقال الكرخي** وما  
كان من المياه في العذر ان او في مستقع من الارض وقعت فيه نجاسة نظير المستعمل في ذلك

فان كان غالب مراه ان النجاسة لم تختلط بجميع كثيره توضحا من الجانب الذي هو طاهر  
عنده في غالب مراه وما كان قليلا يحيط العلم ان النجاسة قد خلصت الى جميعه او كما  
اكبر مراه ذلك لم يتوضا منه انتهى **وذكر الكرخي** في شرحه الايضاح اختلافا في الروايات  
في حد الكثير والظاهر عنه محمد انه عشر في عشر والصحيح عنه ان حنيفة انه لم يوقت  
ذلك بشئ وانما هو موكول الى غلبة الطن في خلوص النجاسة انتهى **وفي كافي الحاكم الشهيد**  
كان محمد بن الحسن يوقت عشرة في عشرة ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا وقت  
فيه شيئا **وفي معراج الدراية** الصحيح انه موكول الى غلبة الطن وهذا اقرب الى التحقيق  
**وكذا في شرح المجمع والمجتبى وضعف** القول بتقديره عشر في عشر ونقل انه يرجع  
الى اصل يعتمد عليه **واما ما ذكره** صدر الشريعة فرده الشئ في شرحه النقاية وابن  
يعقوب باشافي حواشيه **ثم ذكر في** هذه الرسالة تصحيح كون الماء المستعمل طاهرا  
حتى نقل عن المجتبى انها قد صحت الروايات عن الكلا طاهر غير ظهور الا الحسن انتهى **قال**  
واذا صح ذلك فقد قالوا ان الماء المستعمل اذا اختلط بالطهور تغير فيه الغلبة ومن  
نص عليه الامام الزيلعي والسراج الصندي والمحقق في فتح القدير **وهو** باطلا لا يشمل  
ما اذا استعمل خارجا والحق في الطهور وما اذا انغمس الجنب في الطهور او توضا به **وقال**  
**فيها** عن البديع ان الماء المستعمل حينئذ ما يلاق بالبدن ولا شك ان ذلك اقل من غير  
المستعمل فكيف يجوز به عن ان يكون مطهرا انتهى يعني كلام البديع **ثم قال** **ادع**  
**هذا** لم تنازع الحكم بصحة الوضوء في الفساق في الموضوع في المدارس عند عدم غلبة  
الطن لغلبة الماء المستعمل او ساراته او وقوع نجاسة في الصغير منها لان الماء المستعمل  
هو ما لا في العوض وانفصل عنه ولا شك انه قليل بالنسبة لما لا يستعمل الا اذا تكبر  
الاستعمال ما ناه **ثم اورد** خلاصته اننا وجدنا في روايات كثيرة مخالفة هذا منها  
ما قالوه في مسئلة البير انه يصير ماوه مستعلا بانغماس الجنب فيه ومنها ما ذكر في  
الخاتمة لو ادخل يده في الاثا للثريد يصير الماء مستعلا لا بتمام الضرورة ونحوه في  
المبتنى واسرار الدبوسي وفي الخلاصة توضا في طشت ثم صب ذلك الماء في يديته  
منه الاكثر من عشرين دلو او ما صب فيه عند محمد وعندهما ينزح ماء البير **قال**  
بخر عندهما ونقل ما يشبهه في اجته القصب **قال** وهذا كله يدل على ان الماء يصير  
مستعلا عنده بالوضوء فيه مطلقا **واجاب عنه** بان ما ذكرته في مسئلة وما  
ذكر في الخاتمة وكلام الدبوسي كله مبني على رواية ضعيفة غير محقة قايمة بان الماء  
يصير مستعلا بوقوع التلويح في الماء المستعمل فيه **ي** على الصحيح من مذهبه **فقد قال**  
**في المحيط** واذا وقع الماء المستعمل في البير ينسب الماء وينزح كله عند ابي يوسف



لا نجس وعند محمد يفسد ويجوز التوضؤ به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح  
لان الماء المستعمل ظاهر غير طهور فصار كالمقيد اذا اختلط بالماء المطلق انتهى بلفظه  
**وقال السراج القندي** في شرح الهداية اذا وقع الماء المستعمل في البيوت يفسد عند  
محمد ويجوز الوضوء به ما لم يغلب على الماء على المذهب المختار ثم **ذكر** ان سائلة ادخل  
اليدين بيعة على الرواية القابلة بنجاسة الماء المستعمل لا على المختار للفقهاء وقد  
كشف عن هذا المحقق ابن الحمام حيث قال حوضان صغيران يخرج الماء من احداهما ويدخل  
في الاخر فتوضا في خلال ذلك جازم لا نه جار وكذا اذا قطع الجاري من فوق وقد بقي جري  
الماء كان جازما ان يتوضا بالجري في النهر وذكر في فتاوى قاضي خان في المسئلة الاولى  
قال والماء الذي اجتمع في الحفرة الثانية فاسد وهذا مطلقا انما هو بناء على كون  
المستعمل نجسا وكذا اكثر من اشارة هذا فاما على المختار من رواية انه ظاهر غير طهور  
فلا يلحق هذه لغيره عليها ولا يبقى بطل هذه الفروع انتهى كلامه بلفظه **وقد**  
**صرح ابن ابراهيم** تقليد ابن الحمام في شرح المنية في سائلة الاجم بانه انما يتجدد جواز  
الوضوء بعدم الخلو من الماء لو كان يخلص بعضه الى بعض ويجوز لكن على القول بنجاسة  
الماء المستعمل اما على طهارة الماء فيجوز ما لم يغلب على الظن ان القدر الذي يغير منه  
لا يسقط فرضه من سيج او غسل ماء مستعمل او ما يمازجه ماء مستعمل مساو له او غالب عليه  
انتهى **وذكر في وعاء اخر** واجاب عنها بمثل ما ذكر ثم قال فتعين القول بجواز الوضوء في الفاسق  
المذكور انتهى ملخصا وقد التزمنا نقل ما تضمنته لانه المعتمد والله اعلم **وفي البحر** وقد  
صرحوا بان الجنب اذا نزل في البيوت بقصد الاغتسال يفسد الماء عند الكفاي العنانية  
ومعراج الدراية **ثم نقل** عن الامام الدبوسي في اسرار انه قال ان الماء المستعمل عند  
قال انه ظاهر طهور لان المذهب عنده ان المستعمل اذا وقع في ماء آخر لا يفسد حتى  
يغلب عليه بمؤلة اللبن وقدر ما يلاقي بدن المستعمل يصير مستعملا وذلك القدر يكون  
اقل مما فضل من الخلافة فلا يفسد ويبقى طهورا لذلك ولا يحرم فيه الاغتسال الا ان يحكم  
بنجاسة الخلالة الا ان محمد قال لما اغتسل في الماء القليل صار مستعملا حكاه **قال**  
في هذه الصادرة كشفت اللبس فانها افادت ان مذهب محمد يقتضي ان الماء لا يصير مستعملا لاختلاط  
القليل الا انه حكم بان الكفاي صار مستعملا حكاه لا حقيقة انتهى **وفي قوله العلامة قاسم** في رسالته  
فان قلت اذا تكرر الاستعمال هل يمنع قلت الظاهر عدم اعتبار هذا المعنى في النجس  
فكيف في الطاهر **قال** في المستفي قوم يتوضون صفا على شط النهر جازم فكذا في الحوض لان  
حكم ماء الحوض في حكم ماء جار انتهى **قال في البحر بعده** والظاهر انه ينجس فيما استشهد  
به من عبارة المستفي لا ينجس محل النزاع لان كلامنا في الحوض الصغير الذي يكون في حكم الجاري

وما في المستفي مصوره في الحوض الكبير بدليل قوله لان حكم الحوض في حكم جار انتهى وهذا  
هو الحق **واما المخالط النجس فقال في الهداية** وكل ما وقع فيه نجاسة لم ينجس الوضوء  
به **وقال** في نية القديرات بان الماء لا يكون جاريا ولا في حكمه وهو القدير العظيم لذكوره  
ذلك بعد **وفي المستفي** ذكر الماء المطلق او لا ثم ماخالطه شئ طاهر وهو على نوعين  
ثم ماخالطه شئ نجس والمراد بالماء هذا الدائم الغير الكثير لا الاواني والابار **وفي البديع**  
**والتبيين** اصح الاقوال في حد الماء الجاري ما يعده الناس جاريا انتهى **وفي السراج** ولا  
يشترط في الماء الجاري المدد هو الصحيح وفي الفتاوى الكبرى لو بال انسان في الماء الجاري  
فتوضا انسان في اسفله جازم به فامر الماء الراكد ان النجاسة تستقل فيه دون  
الراكد فلا يتوضا ما قرب منها انتهى **وفي نية القديس وغيره** هذا في غير الجارية ولو استقرت  
الجارية فيه بان كانت جيفة مثلا ان اخذت الجارية او نصفها لا يجوز من اسفلها  
وان لم يواثر وان كانت اكثر الجارية بكان طاهر جازم **قال** وهذا يحتاج الى تخصيص  
لحديث الماء طهور مع حمله على الجاري فقطضا لان يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت  
الجيفة اكثر الماء ولم يتغير ووافق ما عدا ابن يوسف في ساقية فيها كلب ميت سيد  
عرضها فيجوز الماء فوجهه ولحقه بان يابس به نقله في الشايح انتهى **لكن نقل في البحر**  
**عن الشايح المسئلة** قيل ينبغي ان يكون هذا قول ابن يوسف خاصة اما عند  
ابن حنيفة ومحمد ويجوز حينئذ اسفل الكلب انتهى ما في الشايح قال لكن المذكور  
غير احتمالي الفتاوى كالتأخير والتجسس والخلاصة والاولوية والبداهة ان الاثر  
انما يعتبر في غير الجيفة اما في الجيفة فان جرى اكثره عليها لا يجوز وان اقله جاز وان  
جرى النصف فالقياس الجواز والاستحسان انه يجوز **ومع ما في نية القديس** بان كلما  
تبقيا بوجوه النجاسة فيه او غلب على طننا لا يجوز استعماله اخذ انه لا لاجماع وقامه  
فيه **وعرضه في النهر** بان الجاري لا يتاثر الا بظهور الاثر باليقين ويرجى ما في البحر عشا  
**وفي التمام خاتمة** نقل عن الطهريه لو قدم على ماء مكره يتوضا به ولا يتوضا بنبيذ  
التمر اجماعا ولو قدم على ماء مشكوك وعلى نبيذ التمر والنبيذ يتوضا بنبيذ التمر عند ابن  
حنيفة لا غير وعند ابن يوسف يتوضا بالماء المشكوك ولا يتوضا بنبيذ التمر وفي النجس  
ويتيمم ايضا وعند محمد يجمع بين الثلاث ولو ترك واحدا لا يجوز التقديم والتأخير  
فيه سواء **وفي نية القديس** قيل انما يتوضا فقط بنبيذ التمر اذا كان حلوا نبيقا والماء  
غالب اما اذا كان غالب الخلاوة فتتيمم وان لم يدر ايها الغالب يتوضا به ويتيمم  
وعلى هذا الاعتبار لا فرق فيه بين الوضوء والغسل وقيل هذا الاعتبار والمعنى غير  
ملاحظ وانما الوضوء بنبيذ التمر حكم ورد على خلاف القياس فيعمل به ولذا لم يقتبس



عليه غيره من الأئمة واختلف في التسليم على قول الإمام فغير يجوز وصح في البسوط  
وصح في المصنف عدم الجواز لأن الجنازة أعظم الحديثين ولأن الأثر جاء في الوضوء خاصة  
والغسل فوجه فلا يلحق به **وفي الهداية** وإن غيرته الشارح فإدام حلوا فبقا فهو  
على الخلاف أي بين الإمام وصاحبه لكن قدم في باب المياه أن الماء يصير بقيد بالطحين  
بالم تقصد به المبالغة في التطييف ومن ثم تعقبه الزبلي **قال في البحر** وبه يظهر  
ضعف ما صحه المصنف في الزيادة يجوز الوضوء به بعد الطحون انتهى ولا يخفى ثبوت  
الخلاف في هذه المسئلة لأن اختلاف الصحيح بيني عنه ولعل صاحب الهداية نقل  
الرواية في الموضعين للاشعار بذلك وإن كان الأول أصح كما قدمناه في بحث المياه  
**قالوا ويقرر سؤره مسير** نسور آدمي ولو جنبا أو حائضا طاهر وكذا ما كوله لحم  
واختلف في سؤره الفرس فعند طاهر وعنه الإمام إلى حنفية أربع روايات قال  
في أحدها أحب إلى أن يتوضأ بغيره وفي رواية أنه مكروه وكلمه وفي رواية  
مشكوك كسور الحمار وفي رواية كتاب الصلاة طاهر وهو الصحيح كذا في العناية  
وفتح القدير وهو الصحيح في الهداية قال لأن كراهته لا يظهر شره **وفي ترجيح**  
**الشيخ قاسم** أن أظهر الروايات عن الإمام أنه طاهر وطهور **وفي السراج الوهاج**  
وأما سؤره الفيل والقرود نجس وذكر أحكام ما استحب من الماء وغيره مفصلا فراجع  
من أمهات **وفيهم** معنى الجمع في سؤره الحمار بين الوضوء به واليتم أن لا تخلو الصلاة  
الواحدة عنهما وإن لم يوجد الجمع في حالة واحدة حتى لو توضأ به وصلى ثم أحدث  
ويتم وصلى تلك الصلاة أيضا جاز كذا في النهاية **وفيهم** عن نصر بن يحيى بن محمد  
سؤره الحمار قال يبريقه حتى يصير عادما للماء ثم يتييم فغرض قوله على أبي القاسم الضحا  
فقال هو قول جيد **وفي الخلاصة** ولو يتييم وصلى ثم أقرأ سورة الحمار يلزمه إعادة  
التييم والصلاة لاحتمال أنه كان طهورا **فروع** اختلفوا في المسئلة في الوضوء بسؤره  
الحمار والأحوط أن ينوي كذا في فتح القدير والله أعلم **باب المسح**  
**على الخفين** أما قدمت المسح على الخفين على التيمم لأنه بدل البعض والتيمم بدل الكل  
والبعض مقدم ولما تعقب به بعض الحققين أنه الكثرة دورا فإنه التيمم وذلك إية  
الاهتمام به ولا يجوز لغير ضرورة أنما جاز تسميا وفضلا ولا يدخل للقياس العقلي  
فيه ولا منراه بخبرين أن يسح وأن يترفع الخف ويغسل **في العناية وغيرها** بدل  
الغسل أو لي أخذ بالغرزية **وفي فتح القدير** وأما قال جاز بالسنة ليعيد أن ليس  
مشروعية بالكتاب خلافا لما في قراءة الجرجي وأرجلهم عليه لما قدمناه في كتاب  
الطهارة أي أنه لا إشارة إلى الإقتصار في غسل الرجلين ولا المسح على الخف

**بحث حرمه**  
ويشيعون أن يعقد ما قاله فقد ذكر الزبلي  
أن صاحب الهداية وقع منه تناقض  
فانه ذكر أنها إن النار إذا غيرت يجوز  
الوضوء به ثم قال في غير ذلك  
لجواز شربه وذكر في بحث المياه أنه  
لا يجوز الوضوء بها بغير الطحون انتهى  
م

لا يجب إلى الكعبين اتفاقا **وفيهم** عن الإمام إذا كان الكفر على أنه لم يمسح على الخفين لأن  
الأثار التي جاءت فيه في حيز التواتر وقال أبو يوسف جزم المسح يجوز نسخ الكتاب به  
لشهرته ثم قال وما رواه محمد بن مهابه عن عائشة رضي الله عنها أن أقطع رجل بالوضوء  
أحب إلى من أن المسح على الخفين حديث باطل نص على ذلك الحفاظ وفي صحيح مسلم أنها أحبت  
ذلك على علم على رضي الله عنه **وفي العناية** فأن قلت فالجواب عما نقل عن بعض الصحابة  
أنهم أنكروا المسح قلت ما صح من رجوعهم إلى جواهره **وفي فتح القدير وغيره** أن المسح  
مرخصة استسقاط وأورد عليه ما قدمناه من أن لم يسح أخذا بالغرزية لأن ما جزم  
وأجيب بأنه كذا كذا مادام المكلف ليس بالخف ولا شك أن له نوعه فإذ نوعه سقط  
سبب الوضوء فيغسل ثم قال ومنعه شارح الكف والخطام في تمثيلهم به في الأصول  
أن المنصوص عليه أنه لو خاض في الخف فغسل الكف فغسل يطل المسح وكذا لو  
تلف عليه ما غير نوعه أجراه حتى لا يبطل بمضي المدة فعمل أن الغرزية مشروعة  
مع الخف واجاب المحقق بأن بني هذه الخطبة على صحة هذا الفرع وهو  
منقول في الطهارة لكن في صحته نظرفان كلمته متفق على أن الخف اعتبر شرعا  
ما ناسرأية الحدث إلى القدم تبقى القدم على طهارتها وبطل الحدث بالخف فيزال  
بالمسح وبنا عليه منع المسح للتييم والعدووين بعد الوقت وغير ذلك من الخلافات  
وهذا يقتضي أن غسل الرجل في الخف وعدمه سواء إذا لم يبطل مع طاهر الخف في أنه  
لم يزل به الحدث لأنه في غير محله فلا يجوز به الصلاة لكونها مع حدث واجب بالرفع ورواه  
في الطهارة بلا فرق لو أدخل يده تحت الجرمين فسح على الخفين لا يجوز المسح وليس إلا أنه  
في غير محله ثم قال المحقق والأوجه في ذلك الغرزة كون الأجزاء إذا خاض في الخف بشال الخف ثم  
إذا انقضت مدة المسح أعاد يتييمها للحصول الفصل بالوضوء والنزع أما وجوب للغسل  
وقد حصل انتهى **مختصا قال في البحر** وظاهره تسليم الخطبة لو مسح الغرزة **وقدر صاحب**  
**الدمع** الخطبة على تقدير صحته بأن المواد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب  
عليه الثواب لا يترتب عليه حكم بالأحكام بدليل تنظيرهم بقصر الصلاة فأن الآتي بها  
أمر بها إذا تعد على رأس الركعتين بآثم مع أن فرضه يتم إلى أن قال فالمخفف مادام تنحفا  
لا يجوز له الغسل حتى إذا تكلف غسل رجله من غير نزع ثم وأن أجزاءه وأن نزع الخف  
وإزال الترخص صار الغسل مشروعا يثبت عليه انتهى وهو جواب تسليمي إلا أن ما جزم به  
في فتح القدير من عدم صحة الغرزة وكون غسل الرجل داخل الخف لا ينقض المسح هو المعتمد  
**قال في تنوير الأبصار** وهو الظاهر **في فتاوى** ابن الفضل إذا ابتلى قدمه لا ينقض مسحه  
على كل حال لأن استتمامها بالخف يمنع سرأية الحدث إلى الرجل فلا يقع غلا معتبرا **وبوافقه**







عمر بن الحارث اذ صرح فيه بقوله فنزلت يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية  
انتهى **وفي فتح القدير** ومعلوم المقوى المقصد مطلقا والشرع الصعيد الظاهر للتطهر  
والحق انه اسم لسج الوجه واليدين من الصعيد الظاهر والقصد شرط لانه النية **وفي**  
**البدائع** هو استعمال الصعيد في العضوين بقصد التطهير وشرائطه واجب عما  
اورد على لفظ الاستعمال بان استعمال كل شيء ما يليق به ولا بعد ان يعده الشرع  
استعمالا وان المراد به ما يعم الحكمي **سيلة** قد اختلف التصحيح في جواز التيمم  
لغلق الماء في المصنوع على انه نص على عدم الجواز في المسحوط ونص في الاستمرار على  
الجواز **قال في البحر** والحق الجواز والمنع على عادة الاصطلاح وهو حتى لا يمتنع  
والهداية حيث قال وهو سائر او خارج المصنوع وتامد في شروحهما لكن شرطوا في  
جوازه فيه ان يسال الماء من جميع اهله فيمنع والصحيح ان العبرة بغالب ظن المتلى  
كما قالوا في طلب المسافر فيمنع **سيلة** ويقتضى على هذا ان العبرة بقدره ٢  
بقدره غيره على الماء واختلف في المريض لو لم يجد في موضع ولا يقدر بنفسه فان  
وجد خادما له او ما يتجرب به اجرا او عنده من الاستعداد به اعانه فعلى ظاهر  
المذهب ٢ يتيم ٢ فانه قادر **وفي التيسير** فرق بين هذا وبين مريض ٢ يقدر على القيام  
او الثبات للصلاة وهناك من لو استعان به اعانه قال في فتح القدير في الفصل  
الاول خلاف فعند الامام بخير التيمم وعند هؤلاء قال وعلى هذا الخلاف اذا كان  
٢ يقدر على الاستقبال او كان في فراشه فبأسه ولا يقدر على التحول عنها ووجد  
يوجهه ويؤله ٢ يفترض عليه ذلك عنده وعلى هذا الاصل اذا وجد قايما لا يلزم  
الجمعة والجمعة والخلاف بينهما معروف والحاصل ان عنده ٢ يعتبر المكلف قادرا بقدرته  
غيره وعندهما تثبت القدرة واختار الحسام قولهما **وفي السراج الوهاج** واهل  
طاعة عبده او ولده او اجيره وفي المحيط اذا كان من اهل طاعة ٢ يجوز اجساها  
ولست امراته منهم **وفي فتح القدير** اختلف في كون الضرب بين شرط او لا ثم قال وعلى  
هذا اقام جوابه انه لو اوقت الزمان الضرب على وجهه ويديه لم يفسخ نية التيمم اجراه  
وان لم يمسح ٢ يجوز يلزم فيه اما لو لم يزل في الضربة لا قول الكل واما اعتبار  
الضربة اهم من كونها على الارض او على العضو سحا والذي يقتضيه الظاهر عدم اعتبار  
الارض من سمي التيمم شرعا فان المأمور به المسح ليس غير في الكتاب ويجل قوله صلى  
الله عليه وسلم التيمم بربان اما على ارادة الاعم من المسحطين لا قلنا واما انه اخبر  
بخرجه الغالب انتهى **وابداه في البحر** في الخلاصة لو ادخل راسه في موضع الضرب بنية  
التيمم يجوز ولو اهدم الحائط وظهر العبار فترك راسه ونوى التيمم جاز والشرط

وجود الفعل منه انتهى **وفي السراج الوهاج** وثمرة الخلاف تظهر ايضا فيما اذا نوى  
بعد الضرب فن جعله كماله يعتبر النية بعده ونه لم يجعله كمالا اعتبرها بعده انتهى  
**وفي البحر** ولو اوجبه بان يمسح جاز بشرط ان ينوي الآخر وعلى قول ابي شجاع  
يبطل الضرب بحدث الآخرة لا في التوشيح اي بحدث المأمور انتهى **وفي شرح**  
**التقاييد للشهي** معزيا الى الذخيرة لم يرد نص هل الضربة بماء الكفين او بظاهرها  
والاصح انه بظاهرها وباطنها انتهى لكن قال في الذخيرة لم يذكر محمد انه يضرب  
على الارض ظاهر كفيه او باطنهما وأشار الى انه يضرب باطنهما فانه قال لو ترك المسح  
على ظاهر كفيه يجوز وانما يكون تامر كاله اذا ضرب باطن كفيه على الارض انتهى لانه  
بعد اسطر ذكر ما في شرح التقاية من التصحيح كذا في البحر **وتابعه صاحب النهر**  
ثم قال وغير خاف ان الجواز حاصل بايهما كان ثم الضرب بالماء من سنة انتهى **اقول**  
بل الظاهر انها الضرب بها وان الواو في قوله والاصح انها باطنهما وظاهرها على  
حقيقتها لا انها بمعنى الا ادعاه صاحب البحر فتأمل **وفي شرح المنية** وصورة  
نقص الكفين ان يضرب طرف ايهما كف بالآخر **وفي الولو الجية** المسافر اذا كان في  
بروعة طين ولم يجد الصعيد اي الجاف نقص ثوبه وتيمم بغيره وان لم يكن عليه  
غبار لم يمسح به ثم اذا جف تيمم به ٢ ان هذا يحصل التراب وان ذهب الوقت  
قبل ان يفسخ ٢ يتيمم قالوا هذا قول الثاني فاما عند الامام فان خاف ذهاب الوقت  
تيمم بالطين ٢ من اجزاء الارض الا انه ٢ يتيمم قبل خوف ذهاب الوقت كيلا  
يتلخ وجهه فيصير مشقة انتهى وهذا المعتقد خلافا لما في الفتح **وفي العناية** والشرط  
في التيمم بالعبارة المسح بيد به ٢ مجرد اصابة العبار مع النية فلو اصاب وجهه ويديه  
عبارة ونوى التيمم ولكن لم يمسح لم يكن تيمما **وفي السراج الوهاج** ولو وضع يديه  
على حنطة او شعير او غير ذلك من الخبث فلم يمسح بيديه فتارة وبان اثره عليه جاز  
التيمم به عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى انتهى اي جاز ذلك اذا مسح وجهه بكفيه  
وامرها على ذراعيه تاويا التيمم **وفيه** وان اخلط ما لا يجوز به التيمم بالتراب كالطين  
والرماد ان كان التراب هو الاكثر جازا التيمم به وان كان التراب اقل ٢ يجوز انتهى وفي  
سكوت من ذكر التساوي اشارة الى ان العبرة في ذلك لعلة الظن فتى لم يغلب على  
ظنه اكثرية التراب او اكثرية ما خلطه فهو شك ومع الشك ٢ تحصل الطهارة  
**وفيه** بعد ذكر الخلاف بين الامام والثاني في فاقد الطهورين وانما اضطرب قول محمد في  
رواية الزيادات مع الامام وفي رواية ابي سليمان مع الثاني قال المعتد قول الثاني  
انه يتيمم واليه يرجع الامام وذلك بان يؤم ايماء بصره في السراج اذا كان



تواب الحيس نجسا لئلا يصير مستعلا للنجاسة وصح **وفي شرح الوقاية** اذا اغتسل  
الجنب ولم يصل الماء ظهره ونحو الماء واحد حدثا يوجب الوضوء فتيمم لها ثم وجد  
في الماء ما يكفيها بطل تيممه في حقها وان كفي أحدهما بعينه غسله ويبقى التيمم في حق  
الأخر وتامة فيه **قلت** نزلت المسئلة على أن التيمم للحدث في ضمن الجنابة ينتقض بوضوء  
ماء كافله وحده والله اعلم وبه صرح في البحر والنهر **قول** ومن ثم كان قول من قال ونافعه  
ناقض الأصل أولى من قوله الأشهر ونافعه ناقض الوضوء فيلحظ **وفي البحر تنبيهان**  
الأول أن الصعيد المذكور في الآية ظرف مكان عندنا وعند الشافعي ومن شرط التراب  
مغزول به بتقدير يوحذف البا ذكره القزويني الثاني أن التيمم على التيمم ليس بقربة كذا في  
الفتية قال وظاهره أنه ليس بكبروه وتنبه كراهته لكونه عبثا انتهى **وفي حواشي**  
**الأصباة نقلا عن التيمم** تيمم للنجاسة وصل ثم حضرت أخرى أن لم يكن بينهما  
مقدار ما يذهب ويؤوضا ويحيى يجوز أن يصل به والأفلا **وفي شرح المنية** لقابل  
أن يقول يجوز التيمم في المص لصلاة الكسوف والنسي الرواتب ما عدا سنة الفجر إذا  
خاف فوتها لو وضأ فانها تقوت لا إلى خلف فانها لا تقضى كما في العيد سيما على القول  
بأنها سنة وأما سنة الفجر فان خاف فوتها مع الغريضة لا يتيمم وان وحدها فعلى  
قياس قول محمد يتيمم وعلى قياس قولهما يتيمم فان عنده إذا فاتت بأشغالهم  
بالغريضة مع الجماعة لحوق فوت الجماعة يقضيها بعد ارتفاع الشمس وعندهما لا  
يقضيها أصلا انتهى **قول** وفي تصوير هادفة لم تظهر فتأمل **باب**  
**الحيض** باب الحيض في غوامض الأبواب خصوصا في الخيرة وتعارفها ولذا افرد  
في كتاب مستقل لكون مسأله من أعظم المهمات وهو شرعا دم من رحم امرأة لا ولادة  
وهذا أحسن تعاريفه **وفي شروح الهداية** اختلف المشايخ فيه هل هو من  
الاحداث او هو من الانجاس منهم من ذهب إلى الأول لكونه احكام الاحداث ثابتة له  
ولذا قدم على باب الانجاس ومنهم من رجع الثاني استدلالا بتعريفه وتقديره لكثرة  
مناسباته بالاحداث لا اختصاصه ببعض احكامها **والظاهر** أن لا ثمة لهذا الاختلاف  
كذا قيل **وفي فتح القدير** أن الاستدلال شروط وحقيقته برون الدم ويثبت حكم  
الحيض به وعن محمد بالاحساس **ومثله** تظهر فيما لو قوضت ووضعته الكرسف  
ثم احتسب بنزول الدم قبل الغروب ثم رفعت بعدة تغضي الصوم عنده خلا فالهما  
يعني إذا لم يحاذ الدم حرف الفرج فان حاذاه كان حيضا ونجاسا وفيه واستبعد  
بعض المشايخ كون الحضره حيضا قايلا لعلها اكلت قصيلا **وفي الهداية** وأما  
الحضرة فالصحيح أن المرأة إذا كانت مذوات الاقراء تكون حيضا ويجل على فساد

الغزاة

الغذاء وان كانت آيسة لا ترى غير الحضرة يجمل على نسائها والنسب فلا يكون حيضا انتهى **وفي**  
**البحر** والجواب في النفاس كذلك ٢٠ هنا اخت الحيض كذا في البدائع **وهو روية القصة** شرط الطهر  
لقول عائشة رضي الله عنها للنساء ٢٠ تجلن حتى تزيين القصة البيضاء وهي بفتح القاف  
وتشد يد الصاد خيط ابيض تراه الحايض عند الطهور ام المراد منها فيما قالت الطهر  
من الحيض **قال في فتح القدير** مقتضى الرواية أن مجرد الانقطاع دون روية القصة  
لا يجب معه شيء من احكام الطهارات وكلام الاصحاب كله بلفظ الانقطاع وقد يكون انقطاع من  
وقت إلى وقت ثم تروى القصة فان كانت الغاية القصة لم يجب تلك الصلاة او الانقطاع وجب  
وانا سجد فيها هو الحكم **قال في البحر** نقلا عن المغرب قال ابو عبيدة معناه ان يخرج الخرقه  
تحتيها المرأة لانهما قصه ٢٠ في الطهارة ٢٠ ولا يقر به ويقال انها شيء كالخيط الا يضر يخرج  
بعد الانقطاع ويظهر ان يراد انتفاء اللون فضررت روية القصة مثلا لذلك ٢٠ في راية القصة  
غير راية شيئا من الألوان للحيض انتهى قال فقد علمت ان القصة بخارج الانقطاع ويدل  
على انه المراد قوله آخر الحديث تريد بذلك الطهر من الحيض ثبت ان الدليل موافق لعبارة  
انتهى **وفي النهر** واعلم ان الاعتبار في البياض وغيره حالة الجرح حتى لو اصغرت بعد  
ذلك او ابيضت لانه طهر في الأول والثاني **ويستحب** وضع الكرسف للشيب مطلقا  
وللبكر موضع البكار في الحيض كما في شرح الوقاية **وفي البحر** ويستحب للحايض ان توضع  
لوقت الصلاة وتقع في مصلاها تسج وتكبر وفي رواية لها ثواب احسن  
صلاة كانت تصلي وصح في الطهارة انها تجلس مقدار اداء فرض الصلاة كمالا تنسى  
العادة انتهى **وقيد** بما في القدي وعند قولهم لا حد لا كثيرا لطهرا لا عند نصب العادة  
من الاستمرار **ان تقدير الكثرة** بحكم الفروض وذلك شامل لثلاث مسائل الأولى اذا  
بلغت سحاضة فيقدر حيضها بعشرة من كل شهر والباقي طهر الثانية اذا بلغت بروية  
عشرة مثلا وما وسف طهرا ثم استمر الدم **وحاصل** ما نقلناه انوال خمسة المفق  
به منها ما اختاره الحاكم الشهيد من رواية ابن سميعة عن محمد وهي ان طهرها شهران  
لان العادة ما خودة من العادة والحيض والطهر ما يكثر في الشهرين عادة اذا غاب  
ان الشا يضمن لا شهر مرة فاذا طهرت شهرين فقد طهرت في ايام عادتها والعادة  
تستقل بموثرين فصار ذلك الطهر عادة لها لوجب التقدير به **قال في فتح القدير**  
والقوى على قوله لا ثم اليسر على المفق والنساء وفيه اقوال اخر توكلها بخافة الاثنا  
**قال في البحر** لا ما يجرى على الله عليه وسلم بين امرين الاختار ايسرها فتتقصد عدتها  
بسبعة أشهر **والجمله الثالث المسئلة** في المخيرة وفيها ثلاث نفوس **الأولى**  
الاضلال بالعود بان نسيت عددا ما بها بعد انقطاع الدم عنها شهر واستمر



وعلمت ان حيضها كل شهر مرة فاما تدع الصلاة ثلاثة ايام من اول الاستحرام  
لتسبها بالماء الحيض فيها ثم تغسل سبعة ايام لكل صلاة لتزودها بالماء الحيض  
والطهريات وتقرأ ما لا تتم الصلاة الا به ثم تتوضأ عشر يومين لكل  
صلاة لتسبها بالماء الحيض ويأتيها من وجهها **واذا لم تسبها** في كل شهر مرة فعلى ثلاثة  
او اربعة ايام اذا لم تسبها عدد حيضها وطهرها فاما تدع الصلاة ثلاثة ايام من اول  
الاستحرام ثم تغسل سبعة ايام لكل صلاة ثم تأتيه بالوضوء لكل صلاة تسبها  
بالماء الحيض ويأتيها من وجهها فيها ثم تغسل ثلاثة بالوضوء لوقت كل صلاة للتردد بين  
الطهر والحيض ثم تغسل بالاعتسال لكل صلاة كما تقدمنا وثانيها اذا علمت ان طهرها  
خمس عشرة ولم تعلم عدد حيضها فاما تدع الصلاة ثلاثة ايام ثم تغسل سبعة بالاعتسال  
ثم تأتيه بالوضوء بالتيقن ثم ثلاثة بالوضوء بالشك ثم قال وثالثها اذا علمت ان حيضها ثلاثة  
ولم تعلم عدد طهرها فاما تدع الصلاة ثلاثة ايام من اول الاستحرام ثم تغسل خمسة عشر بالوضوء  
لكل صلاة لتسبها بالماء الحيض ثم تغسل ثلاثة بالوضوء للتردد بين الطهر والحيض ثم  
تغسل لكل صلاة اربعة **والفصل الثاني** الاضلال بالكان بان اصلت ايامها مثلاً وهي  
ثلاثة في ضعفها وهي الستة فالتيقن بالحيض في شيء من وقتها فاما دون  
الضعف كما اذا اصلت ثلاثة مثلاً في خمسة فاما تتيقن بالحيض في اليوم الثالث وتنام  
تتحقق فيه ثم قال **والفصل الثالث** الاضلال بكل منهما اذا استحضت ونبت عدد ايامها  
ومكانها فاما تتيقن وان لم يكن لها رأي اغتسلت لكل صلاة وقيل لوقت كل صلاة وقيل  
الكتوبات والواجبات والسنن الرواتب المؤكدة ولا تغسل تطوعاً ولا تقصوم وتقرأ  
القدر المأمور والواجب على الصحيح وقيل تقتصر على المأمور ولا تقرأ شيئاً من  
القرآن خاتمة الصلاة ولا تسبح ولا تهلل سجداً واذا سمعت اية السجدة سجدة  
في الحال يجب الاعادة عليها لانها كانت ظاهرة فتدعى اذوها والام تلزيمها  
وان سجدت بعد ذلك اعادت بعد العشرة لاحتمال طهارتها وقت السماع وحصلها  
وقت السجود واما قضاء الفوائت فاما قضتها فعليها اعادتها بعد عشرة ايام  
احتمال حيضها وقت القضاء وقال ابو علي الدقاق بعد العشرة قبل ان تريد على خمسة  
عشر وهو الصحيح لجواز عود حيضها بعد خمسة عشر واما الصوم فاما تقصوم كل شهر  
رمضاناً ولا احتمال طهارتها كل يوم وتعيد بعده عشرين يوماً وتامد في البحر ولتقتصر  
من احكامها على هذا القدر **وفي المداينة وغيرها اذا انقطع دم الحيض** لما دون  
العشرة لم يجل وطهرها حتى تغسل ليخرج جانب الانقطاع **وفي العناية** اي بوجود  
ما زاد على زمان عادتها مدة الاغتسال يجل وطهرها **قلت** دل ذلك على خصوص هذا

الحكم بما اذا انقطع بعد تمام عادتها **ويقوم مقام اغتسالها** ان يغسل عليها اذ في  
وقت صلاة وشعره بقوله بتدبر ان تقدم على الاغتسال والتيمم لانه الصلاة صارت  
حجاً وبناني وثمها قال الشارحون ان الشرع اذا حكم عليها بوجوب الصلاة دل على  
انه حكم بطهارتها بخبر وطوها **هذا** اذا كان الانقطاع في آخر الوقت اما اذا كان في  
اوله فلا بد من مضيه ليتحقق هذا المعنى **واذا انقطع دمها** لا قدر عادتها فوق الثلاث  
او اقل في العناية لم يقرها حتى تضي عادتها وان اغتسلت لان العود في العادة عا  
**وان انقطع تمام العشرة** حل وطوها وان لم تغسل **قال في العناية** وحل الوطى ليس  
بموقوف على انقطاع الدم لكن ذكر بالمقابلة ويجب عليها الصلاة **قال في فتح القدير** ح  
المكة اما ان ينقطع تمام العشرة او دونها لتمام العادة او دونها في الاول بجل وطوها  
يخبر الانقطاع وفي الثالث لا يقرها وان اغتسلت ما لم تفض عادتها وفي الثاني  
ان اغتسلت او مضى عليها صلاة يعني خرج وقت صلاة حتى صارت ديناً في ذمتها حل  
والالا **وعلى هذا** التفصيل انقطاع النفاس ان كان لها عادة فيه وتنام فخرجه هذه  
التفاسير مع فيه **وفي الجنب** مسافرة طهرت من الحيض فتمت ثم وجدت ماء جارياً  
ان يقرها لكن لا تقراء القرآن لانها خرجت من الحيض بالتيقن ولما وجدت الماء وجب عليها  
الغسل الجنب وهذا في حق القرآن **وتعقب في البحر** بان التيمم من غير صلاة لا يقرها بالحيض  
ففي المبسوط الاصح انه ليس له ان يقرها عند جميعها لان مجرد انما جعل التيمم الاغتسال  
ليأمره على الاحتياط وهو قطع الرجعة والاحتياط ترك الوطى حتى يتأكد بالصلاة  
**اما في حق الصلاة في الخلاصة** اذا انقطع دم المرأة دون عادتها في حيض او نفاس  
اغتسلت حين تخاف نوت الصلاة وصلت واجتنب من وجهها قربانها احتياطاً حتى تضرعاً  
لكن تصوم احتياطاً **ولو كانت** هذه الحيضة هي الثالثة من العدة انقطعت الرجعة احتياطاً  
ولا تتزوج باحتمال احتياطاً فان تزوجها لم يبعاد عنها الدم جازماً وان عاردها  
ان كان في العشرة ولم يزد عليها فسد النكاح الثاني وكذا صاحب الاستبصار يحتجها احتياطاً  
انتم قال في البحر ومعلوم انه ان زاد يفسد ومراعاة اذا كان العود بعد انقضاء العادة اما  
قبلها فيفسد وان زاد **وفي الخلاصة** وكذا اذا كان هذا اول مارات الدم وانقطع الحيض على  
خمس والناس على عشرين واغتسلت تثبت جميع هذه الاحكام كذا نقل ابن الهمام **وفي**  
**معين الحق** لو ولدت المرأة من سرها لا تصير نفاساً الا اذا سال الدم من فوجها لكن تنقض به  
العدة وتصيرام ولد به كافي التبيين **وفي فتح القدير** اذا لم يخرج عقب الولد دم لا يكون  
نفاساً ثم يجب الفصل عند اي حيفة احتياطاً لان الولد لا يتلوه فيلزم دم وعند اي  
يوسف يجب ان يتعلق بالنفاس ولم يوجد انتهى **وتعقب فيه** صاحب البحر بانها تعد نفاساً



عند الامام لما في السراج انه يبطل صومها عنده وعند ابى يوسف يبطل صومها ويغسلها  
وتدعى الزيلعي قول ابى يوسف قال لكن يجب عليها الوضوء وصح في الطهارة والسراج قول  
الامام وهو المذهب **في شئ** يبطل لصاحب الجوع ان يوطئ ثقبه قليلا للجاسة ولو سال على  
ثوبه فعليه ان يغسله ان كان مفيدا فيلزمه وجوب واختم الاول الرضى والختم الثاني  
النوازل ان كان لو غسله نجس ثوبا قبل الغواغ من الصلاة جاز ان يغسله والا فلا ومن  
**قد المذموم** على رد السيلان برباط او حشو وكان لو جلس يسهل ولو قام سال وجب  
رده وخروجه عنه ان يكون صاحب عذر بخلاف الهايفي واختلف في المتحاشة اذا رقت  
فقليل كصاحب العذر وقيل كالحايض كذا في السراج ويجب ان يغسل جالسا بايما اذا سال  
بالسيلان والا فيجوز وجوبا **باب الاجناس** هذا شروع في الجاسة الحقيقية وقدم  
الحكمة الشافعية لانها اقوى من قليلها يعني ولا يسقط وجوب رفعها بعد ذلك وانما ثروا  
ازالة الجاسة في حق من وجد ما يكفي لها او للوضوء لخصوله باليتم فيكون محصلا للطهارة  
**ويطلق النجس** على الحكمي ايضا وفي الكافي الخبث يطلق على الحقيقي والحدث على الحكمي والنجس عليهما  
انتهى **واما النجاسة** واجبة ان لم يكن فيه امر تكاب الاستدلاء العورة للناس فيبطل صومها كذا في فتح  
القدير قال فلما بدأها لاراد فسق **وفي النوازل** ومن لم يجد ستره تركه ولو على سطر من ثوب  
الامر مراح على الامر حتى استوعب النجس الامانات ولم يقتض الامر التكرار **وفي الخلاصة** اذا  
نجس طرف من الثوب ونسب فغسل طرفه فانما طهره من غير تحريم بطهارة الثوب في المختار  
فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان الجاسة في الطرف الاخر يجب عليه اعادة الصلوات  
التي صلى مع هذا الثوب انتهى **وفي الطهارة** المعنى اذا راي على ثوبه نجاسة ولم يدرك ثوبا  
ففيه تقاسيم واختلافات والمختار عند ابى حنيفة انه يعيد الصلاة التي هو فيها انتهى **قال**  
**في النهي** وينبغي ان يكون البدن لا ثوب هذا وجاسة النهاية تطهر الثوب وهو في السجدة الثوب  
والكان والانيس والمأكولات وكل شئ نجس انتهى **وفي شرة النجاسة** لو وجب غسل على رجل ولم  
يجد ما يستره من رجله يبرئ منه يغسل ولا يوضو ولو وجب عليه الاستنجاء بركم والفرق ان الجاسة  
الحقيقية اقوى من الحقيقية بدليل عدم جواز الصلاة معها وان كانت دون الدرهم وقدموا  
**ولو وجب** غسل على امرأة لا بد ستره من الرجال توضح ولو لم يمسها فلا رجل بين الرجال انتهى  
**ويجب** ان يتيم المرأة وتصلى لغيرها شرعا استعمال الماء فيستعمل الحكم الى التيمم قاله في البحر  
وبينه ما عرفت ان المائنة في العباد غير معتبر في الاصح **اجمعوا على ان الماء المطلق** من الجاسة  
الحقيقية واختلف في المايح القالية كالخرد وما الوردة فعند الامام والثاني مزيل وعند محمد  
لا يزيل الا الماء قياسا على الحكمة فقليل يشترط طهارته حتى لو غسل النجس يومه لم ينجس  
باخف منه والحكم بجاسة الدم وثبت حكم الاخذ وقيل بشرط طهارته وصحة الرخس وان

الطهارة

الطهارة بالبول ونحوه يكون واختم في فتح القدير **وفي النجاسة** وكذا الحكم في الماء المستعمل  
يعني على القول بجاسته فقليل يزيل الجاسة والا صح ما على القول بطهارته فهو صالح  
من طهارة يزيل الجاسة الحقيقية وقد صرح بكون المستعمل مزيل القدر في مختصره وفي  
النهاية انما يتصور على رواية محمد بن الامام اما على رواية ابى يوسف فهو نجس لا يزيل **وقد**  
**انتهى في النجس الطهارة الى عشر** الفصل والدك والجفاف والسم في الصفيح دون سائر  
والنوك داخل في الدك **وهذه** الامثلة المذكورة في كثير من المتون **الفاسد** من الخبث بالخرق  
المستعمل **السادس** الفاسد اذا احتلت بها الارض النجس **السابع** انقلاب العين فان كان النجس  
فلا خلاف في طهارته وان كان في غيره كالخنزير والبيضة تنقع في الملحفة فتصير ملحيا يترك والسم  
والعذرة تحرق فتصير ماء والطهر عند محمد خلا فالابى يوسف وفي المحيط قول ابى حنيفة  
مع محمد وهو المختار وعليه الفتوى كافي الخلاصة واختم في فتح القدير معللا بان الشرع  
مرتب وصف الجاسة على تلك الحقيقة وهي تنقي بانها بعض اجزاء من صومها فكيف  
بالكل فان الملح غير العظم والسم **والحق في النجس بهذا الدهن** فقال ان الدهن النجس في  
صابون يغني بطهارته لانه يغير والتغير مطهر عند محمد ويفتي به لليلوي **وفي الطهارة**  
العذرات اذا دقت في موضع حتى صارت نرايا يزيل تطهر كالحمار اذا وقع في الملحفة فصا  
لمحا **وفي الخلاصة** فامة وقعت في دن غير فصام خلا يطهر اذا رمى بالماء قبل الخل  
وان تفتحت يباح ولو وقعت في العصير ثم غمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في  
الخمر هو المختار وكذا الوضوء في الخبث في العصير ثم غمر ثم تخلل لا يطهر انتهى **وفي الطهارة**  
اذا صب الماء في الخمر صام خلا تطهر وهو الصحيح انتهى هذا كله ما الحق بالانقلاب **الثامن**  
الدباغ ولو حكى بالتقريب والتشبيح **التاسع** الذكاة لكل حيوان يظهر بها كما هو محرم في  
المعتبرات **العاشر** النزع في الامار كما هو محرم ايضا **وقد عرفت** الى صلاة الجلاء **وقد عرفت**  
**الوهابية ثلثة عشر** مطهرا افراد منها بعض ما هو داخل فيما قد ساه احدنا  
فرك المني من الثوب يزيل ومن البدن ايضا والله ٢ فرق بين مبيح وبينها في ظاهر الرواية  
و٢ بين كون الثوب جديدا وغسلا وشرط في غاية البيان كونه غسلا قال في البحر ولم اراه  
لغيره **قلا** في النهر الطاهر يخرج على ما لو اصاب ثوبا لم يطهر الا منغذ اليها في طهارته بالنفوك  
خلاف ما رجع بعضهم انه يطهر به للشرب ولا شك ان الجديد كذلك **لكن** رجع في النهاية  
وغيرها انه يطهر به ويدل عليه الاطلاق **قيل** هذا مقيد بما اذا لم يكن من عيب بول لم  
يغسله وبما اذا لم يكن امذى او لا فان كان فلا بد من غسله وعنه هذا قال شمس لا يمسح  
مسحة الموشك لا كل ثوب يمسح ثم يمسح **ثانيها** القصور في الغارة اذا ماتت في سمن وكذا  
ما شاكلها **ثالثها** دخول الماء من جابت وخرجه من اخر **رابعها** حفر الارض بقلب الاعلى



اسفل **خاسها** قسمة التلى فلو تجس برتقم طهر **وقال** بعض اهل التحقيق لا يطهر وانما  
جاء لعل الاستغفار للشك حتى لو جمع ذلك البركة عادت **سما** **وسما** البير اذا نجت  
وعام ما وها فابا نظهر وتجوز الصلاة في تعرها وفي جوار النسيم خلاف وادعاء  
اليها عا طاهر على الصحيح **سابعها** الهبة فاذا بال على الحنطة المراتي تد وها تطهر  
بصل بعضها او هبة **ثامنها** اللبن فلو تدف الغطن المتجس طهر ان مقدار اقليل يذهب  
باللبن ٢ حمال الذهب به وان مقدار لا يذهب باللبن كالنصف ونحوه ٢ يظهر  
كافي الزمان **تاسعها** اليسع **عاشرها** الاكل وذلك في الكدس بالضم ثم السكون وهو  
ما يجمع في الطعام في البيدر اذا كان فاسدا يبيع بعضه او اكل بعضه او ضم بين رجلين  
حكم بطهارته احتمال وقوع النجس في كل طرف **حادي عشرها** الغل فلو وقعت نجاسة  
في اللحم حال غليانه القدر طهر على قول ابن يوسف **ثاني عشرها** التخليل فانه مطهر  
للجمر عند اخلافا للثاني **قلت** والتخليل غير التخليل فلا تكرار اذا التخليل يكون بغير  
صنع وبواقي فيه الشافعي تنبيه **ثالث عشرها** الاجر الغرور في الدار اذا تجس بالما  
النفس ثم جف وذهب اثره بطهر ايضا **والقوا** به الكلا القاييم بارضه واختلف في  
الشجر القاييم في منبته والمختار انه يطهر بالحقا وكذا الكلا وبعد ما قطع ٢ يظهر ٢  
بالغسل وكذا الاجر المنسوب ومثله الغص بالخاء المعجمة والصاد المهملة وفي مذكرة  
في معنى المعنى الا الاخير بهذه ثلاثة وعشرون مطهرا على اختلاف فيها **وقد اختلف**  
**في الجرايم** فليل ٢ يطهر لا بالفصل وقيل نحو حجر الرعي كالارض يطهر بالجماع **وفي**  
**الحاوي القدسي** في ترك النجس التوب ٢ يعو دنجسا اذا ابتل بعد ذلك قال في  
الخلاصة وهو المختار وصحة الزمانى وغيره **والحاصل** انه اختلف الصحيح في خمس  
مسائل الاولى اذا نكح والنجف اذا ادرك والارض اذا جفت مع ذهاب الاثر وجد الميت  
اذا دبح دبا عاكيا والبير اذا غارت والمزج فيها وفي الاولى الطهارة كذا نقله  
الغزي في خواشي الاشياء باسطة عبارة عن عدة تصانيف **ثم قال** والاول اعتبار الطهارة  
في الكلا لا يفيد اصحاب المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل ملاقة الماء الطاهر  
للطاهر لا توجب التجسس وقد اختلف في نجس القدر وانتهى وقد تبعه بمشاهدة الدرر والله  
اعلم **وفي معنى المعنى** الاول كلها نجسة الاول الحفاش فانه طاهر واختلف الصحيح  
في بول الهرة **قلت** كذا في البحر **وفي الخائصة** بول القارة والهرة وخروها نجس في اظهر  
الروايات ينسد المأكول والثوب **وفي المحيط** والاختار عنه ممكن في الماء فلم ينع عنه  
وغير ممكن في الطعام والشياب فصانر معقوا بينهما انتهى وبول الحفاش وخروه ينسد  
لنعد الاختار عنه **رواية لا شيء كبره** وجوه البعير كس تيم كافي في الطهارة وغيرها

٢ له توامى في جوفه والجرة بالكر ما يخرج البعير منه جوفه الى فم ثم يمضغه وبالكه  
ثانيا **طين الثور** معقونه اطلق في الاشياء **وقال الغزي** الصحيح ان طين  
الطريق ان كان فيه نجاسة فهو نجس والا فلا كذا في السراج الوهاج **وفي غساله**  
الميت ان كان على بدنه نجاسة في نجاسة والا في طاهرة هو الاصح انتهى **وفي معنى**  
**المعنى** الدما كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المزول اذا قطع والباقي  
في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسيل به بدن الانسان على  
المختار ودم البق ودم الجراخيت والفيل ودم السمك انتهى **ودم الشهيد** طاهر في  
حق نفسه ٢ في حق غيره فلو لم يمس به انسان توبه وصل لم تجز صلاة كالمغسل في ماء  
قليل فانه نجس في حق غيره كافي النهر والميكة في الطهارة **وفي غساله** ان دم السمك طاهر  
في ظاهر الرواية وذكر المعقونه رعاية لصورته انتهى **وفي السراج الوهاج** ان كانت  
النجاسة تدر الدم هم تكرر الصلاة معها اجا عا وان اقل وقد دخل في الصلاة نظران  
كان في الوقت سعة فالأفضل انهما واستقبال الصلاة وان كان تغوته الجماعة فان  
كان يحد جماعة اخرى ويجد الماء فذلك والا فيمضى على صلاته والظاهر ان الكراهة تنويزية  
لتجوز من فض الصلاة كذا في البحر قال فدل على ان مراده من العفوى في الواضع المصريح  
به فيها صحة الصلاة بدون ازالة لا عدم الكراهة انتهى وهو استنباط حسن  
**وفي غساله** كل ما خرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء والغسل فهو مطلق  
كالغائط والبول والمني والمذي والودي والقيح والصديد والقيح غير الدم اذا ملا الفم  
امامادونه فطاهر على الصحيح انتهى **اقول** ومنه ما قاسوه ان عرق مد من الخمر  
نجس وكل خمر نجس ناقض نجس من الخمر ناقض **وثبت** كونهما **عليه** يدور  
على كون دليلها قطعا كافي الهداية **قال** في فتح القدير معناه مقطوع بوجوب العمل  
به والعمل بالظن واجب قطعا في الفروع والاولى ان يزيد دليل الاجماع انتهى **وفي**  
**الغاية** المراد بالدليل القطعي ان يكون سالما من الاسباب الموجبة للتخفيف من تعارض  
النصين ويجاذب الاجتهاد والضوابط المتقدمة انتهى **وفي الزمان** في الطير او اصابه  
لا يجب في الحكم غسله ولو صلى به جاز ما لم يمتسك اثر النجاسة والاحتياط في الصلاة  
التي هي وجبه دينيه وسياجحة رقة واول ما يسأل في الموقف لا غاية له فدل على انه اول **وهذا**  
**قلنا** حمل المصلي اي ما يصل عليه وهو السجادة او لم يتركه في زماننا **دخل** مرتبطا وصا  
مرجله الامر واشتجرت الصلاة معه ما لم يغتسل انتهى **قال** في البحر وهو مرجع لقولهم  
في الامور ان كالا يغتسل **وفي التبعية** بعد ان ذكر ان المسك طاهر حلال يجوز اكله قال واما  
المسك ان كانت بحال او اصابها الماء لم تغسل في طاهرة والا في طاهرة بكل حال ومن



الذكى ظاهرة بالاتفاق انتهى **وفي نور الايضاح** والزباد طاهر بخوضه صلاة تطيب به  
**وفي معنى الفتوى** وقع عند الناس ان الصابون نجس ٧ وعاءه ٢ يعطى تنقع فيه الغارة  
وتلغى الغارة والكلب وهذا باطل ٧ الاصل هو الطهارة فلا يترك بالاحتمال وليس  
سلم فقد تغير بالكلية وصار شيئا آخر يفتى بقوله محمد حتى ان الدهن نجس لو جعل  
صابونا طهر كذا في الزمان **وفي الجنى** جعل الدهن نجسا صابونا يفتى بطهارته لانه  
تغير والتغير يظهر عند محمد ويقتضى به للبلوى **اولا وقد وقع** عند الناس ايضا ان الجبن  
المجلوب من بلاد الكفر نجس ٧ ان الخنازير تشرب من اوانيهم ويرى ما فعل ذلك فيها من غير  
غسل ويرى ما جنى اللبن بانفحة الخنزير وينبغي القول ببطلانه لما تقرر من ان الاصل  
هو الطهارة انتهى **وفي** الماء والتراب اذا كانا احدهما طاهرا والاخر نجسا اختلطسا  
وجعلنا طينا اختار الفقهاء ابو الليث ان العبرة للنجس ترجع الى الحرمة وقال محمد بن سلا  
العبرة للطاهر لانه صار شيئا اخر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه **وفي** اللحم  
اذا انتى يحرم والسنن واللبن والزيت والدهن لا يحرم اكله والورق اذا انتى لا  
ينجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره ينجس ويجب ان يعلم ان حرمة اكل اللحم  
المنتن للضرر لا لكونه نجسا في الحقيقة وقع في اللحم وروى ان يجرم من طاهر انتهى  
**وذكر في فتح القدير** سيلة الدجاجة اذا غليت في الماء قبل شق بطونها ينجس الماء  
والدجاجة ثم قال وكذا الكرش قبل غسله **وخر** الطاووس والدراج بمنزلة خراف الحما  
**خير** وجد في خلاه خراف الغار فان كان صليبا برى الحرة وبالك الغر لا نه طاهرا انتهى **وفي**  
**فتح القدير** الشاة بتغيره الحلب ان يرى من ساعته لا ينجس للضرورة فلو اخذ  
اللبن لو نها ينجس لان الضرورة تحقق في نفس الوقوع لانها تضر عند الحلب عادة لا فيما  
وراءه وذلك بما رأى منه انتهى **ولم يقيده** بالبركة والبركة كما قاله غيره للاشارة الى ان  
معلوم العدد غير مواد اما المراد القلة كما مر به في الشارح **ولا يقيده** انه تاخير يربها  
بؤثر النجاسة في اللبن وان لم يأخذ لو بها لا يفتى كذا في معنى الفتوى **وفي** المسك حلال  
يوكل في الطعام ويجعل في الادوية **وكذا الزباد** استحالة الى الطيبية كذا في فتح القدير  
**وفي البحر** المروى في خراف لا يوكى الى حقيقة التخفيف والطهارة اما التغليب فلم  
يشغل عنه ومضى قاضي خان في شرح الجامع الصغير انه نجس عند الامام والثاني حتى لو وقع  
في الماء القليل انفسه وقيل لا يفسده لتعذر صوته الا وانى عنه وصح الشارح الزيلعي  
وجامعه وايضا الهند وانى بالتخفيف والتخفيف عنده لعموم البلوى وهي موجبة  
له واعار وايضا التغليب عن الامامين فاستشكله الزيلعي بان اختلاف العلماء يورث التخفيف  
عنده وقد وجد فانه طاهر في رواية الامام والثاني فكان لاجتهاد فيه مائة انتهى وقد

صح صاحب المصنوع وايضا الكرم الطهارة عندها وكذا صحتها في الحقايق **قال** في البحر  
والاولى اعتماد الصحيح الاول لموافقة لما في المتن وقد مر في تلخيص ابن الممام في شرح  
المنية تصحيح النجاسة تبعا للحق في فتح القدير بان الضرورة فيه ٧ تؤثر اكثر من ذلك فيمكن  
تحقيقه انتهى **ثم قال في البحر** وفي الفتاوى الظهيرية وان اصابه بول الشاة وبول الاوى  
تجعل الخفيفة تبعا للتغطية انتهى **وفي** ما نضوا به على النجاسة ولم يصحوا بالتغليب او  
التخفيف فانظر انهما مغلظة فانها الحواشي عند اطلاقها **فمنها** الاسرار النجسة **ومنها**  
ما في الظهيرية جلد الحية نجس وان كانت مذبوخة لان جلد هذا لا يخلو الدابة بخلاف  
ليصيرها فانه طاهر **والهودة** الساكنة في السبيلين نجسة بخلاف الساكنة في اللحم  
فانها طاهرة **الخامس** اذا شرب من العصير لا يجوز شربه **السادس** اذا شرب من العذرات واصابت  
الثوب الجلود تنجس ان وجدت رايحة النجاسة فيه **وما يصيب** الثوب من بخارات  
النجاسات قيل ينجس الثوب وقيل لا ينجس وهو الصحيح **ولو اصاب** الثوب ما سأل به  
الكنيف فالأحب ان يفصله ولا يجب ما لم يكن كبريا يراه انه نجس **جلدة الاوى** اذا وقع  
في الماء القليل تفسده اذا كانت قد مر الطفر والظفر او وقع بنفسه يفسده **الكاهن**  
الميت نجس قبل العمل وبعده وكذلك الميت قبله **وعظم الاوى** نجس وعظم الى  
يوسف انه طاهر **والاول** المقطوعة والسائل المقطوعة طاهر بان في حق صاحبها  
وان كانت اكثر قد مر الدرر وهذا قول ابن يوسف وقال محمد في الاسنان الساكنة  
انها نجسة وفي قياس قوله الاذن نجسة وبه نأخذ **قال** محمد في صلاة الاثر سن  
وقعت في الماء القليل يفسد وان طغت في الحنطة لا تؤكل وعظم الى يوسف منه طاهره  
في حقه حتى اذا انبت بها جازت الصلاة وان انبت سن غيره لا يجوز وقال بينهما فرق  
٧ يحصر في **وسن الكلب والتعلب** ظاهرة قلت وبه استشكل قول محمد في سن الاوى  
وتدكرناه فيما حرمناه على التنوير والهداية وان كيف تكون سن الاوى نجسة  
وسن الكلب ظاهرة اذا كانت يابسة والمرج به في البداه والكافي وغيرهما ان  
سن الاوى ظاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح **وفي البحر** جلد الكلب نجس وشعره  
طاهر هو المختار **وما** لم الميت نجس بخلاف ما في التلخيص فانه طاهر انتهى يعني ما في  
الظهيرية **قلت** وبعض هذه الفروع في مختارات النوازل وجزم في سن الاوى  
وعظمه انه اذا وقع في الماء بعد ما غسل يفسده وكذا ظفروه وشعره **ومنها** قال  
وفي عصب الميتة خلا في بين اصحابنا انتهى **وفي مواهب الرحمن** للظفر بالسن والعصب  
نجس في الصحيح ووافقه كثير **وفي الخاتمة** ماء الطابق نجس قياسا وليس ينجس استحا  
وصوره انه اذا احترقت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده



استحسانا ما لم يظهر اثر الجاسة فيه **وكذا الاصطبل** اذا كان حاراً وعلى كونه طابق رية  
بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه **وكذا الحمام** اذا اهرق فيه الجاسات وعلى  
كونه طابق فترق حيطانها وكوتها وتقاطر **وكذا الوكان** في الاصطبل كونه معلق فيه  
ماء تترشح في اسفل الكون في القياس يكون لجسالة البلة في اسفل الكون صارت  
لجسة بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا يتجسس ان الكون طاهر والماء الذي فيه  
طاهر فلو شح منه يكون طاهراً **وفي العصر** ثوب اصابه عصير وبعضه على ذلك اياها  
جاءت الصلاة فيه عند علي بن ابي طالب لا يصير خروا في الثوب **واذا بسط** الثوب الطاهر  
اليابس على ارض نجسة ببتلة فظهرت البلة فيه لكن لم يصير مطبوعاً بحيث لو عصر  
يسيل منه شيء تقاطر ووضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيح انه يصير  
نجساً **وكذا** لو لبس الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس مطبوع ببتل وظهرت ندوته  
في الثوب الطاهر لكن لم يصير محال لو عصر يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجساً كما في  
الحائنة **وفي** ودخان الجاسة اذا اصاب الثوب او البدن فيه اختلاف والصحيح انه  
لا يجسه **بيضا** ما لا يؤكل لحده اذا انكسر على ثوب انسان فاصابه من ما يد ونجسه فيه  
اختلاف منهم من قال انه نجس اعتباراً بلمه ما لا يؤكل ولينهم لا يحرم الاكل وقيل هو  
طاهر اعتباراً ببيضا الدجاجة الميتة انتهى نقله عن السراج الوهاج **وفي الجتي** وفي  
نجاسة القي وماء البير التي وقعت فيها قارة ومائتة وايتان **وسور سباع الطير**  
غليظة ونسالة الجاسة في المرات الثلاث غليظة على الاصح وان كانت الاولى  
تظهر بالثلاث والثانية بالثنتين والثالثة بالواحدة انتهى **قال في البحر** والراجح  
في القي وماء البير النجس **واما** سور سباع الطير فليس نجس اصلاً بل هو كرهه انتهى  
**وفي** ردك الميتة يستصح به ولا يدن به الجسد في العدة للصمد الشهيد **وفي العدة**  
اذا وجد في القبة قارة ولا يدن بها ما نت ام في الجرة ام في البير يحمل على القيمة  
انتهى **وفي مال الفتاوى** ماء المطر اذا مر على العذرات لا نجس الا ان تكون العذرة  
الكثرة الارض الطاهرة او تكون العذرة عند المزاب **وفي** جلد المارة للغنم نجس ومائته  
وبوله سواء عند مخرج طاهر وعند هاجس **ومشاة** الغنم حكم بوله حتى لا يجوز الصلوة  
معه اذا مر على قدر الدرهم **وفي** طهارة النجس المروي لا بد فيه من مر والعيون من  
مر والاشراق اما شق **ثم قال** والمراد بالاشراق اللون والريح فان شق ازالها سقطت  
وتفسير الشقة ان يحتاج في ازالة الى استعمال غير الماء كالصابون والاشنان او الماء  
المخل بالشمع كذا في السراج الوهاج **وظاهر ما في غاية البيان** انه يعني عن الراجحة  
بعد مر والعيون مطلقاً واما اللون فان شق ازالته يعني ايضاً والا فلا انتهى **وفي الحائنة**

المراة اذا اختصت بماء نجس تغسلت ذلك الموضع ثلاثاً بما طاهر يطهر بها انت  
بما في وسعها وينبغي ان يكون طاهراً مادام خرج منه الماء الملون بلون الحائنة  
**وظاهر** ان المذهب الطهارة وان لم يقطع اللون **وظاهر** ما في فتح القديرون ما ذكره  
بصيغة ينبغي هو المذهب فانه قال قالوا لو صبغ ثوبه او يده بصبغ او حشا  
نجسين فغسل الى ان صفا الماء يطهر مع قيام اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلاثاً  
انتهى **وفي الجتي** غسل يديه من دهن نجس طهرت ولا يضرا اثر الدهن على الاصح **نجس**  
**العسل** يلق في قدر ويصب عليه الماء ويغلى حتى يعود الى مقدار الاول وهكذا  
ثلاثاً قالوا وعلى هذا ليس انتهى **وفي البحر** اشراط العصر فيما ينعصر اما هو اذا  
غسل الثوب في الاجانة **اما اذا** غمس الثوب في الماء الجاري حتى جرى عليه الماء طهر  
وكذا ما لا ينعصر ولا يشترط العصر فيما ينعصر ولا يشترط التجفيف فيما لا ينعصر ولا  
تكرار الغمس **وكذا** الا اناء النجس اذا جعله في النهر وملاه وخرجه منه طهر **ولو نجس**  
يده بسن نجس فغمسها في الماء الجاري وجرى عليها طهرت ولا يضرها بقاء اثر الدهن  
لا طهره في نفسه وانما نجس بها ورة الجاسة بخلاف ما اذا كان الدهن وذلك  
الميتة فانه يجب عليه ازالة اثره **واما** حكم القديرون غمس فيه الثوب فانه يطهر وان  
لم ينعصر وهو المختار **واما** حكم الصب فانه اذا صب الماء على الثوب النجس ان اكثر الصب  
حيث يخرج ما اصاب الثوب من الماء وخلقه غيره ثلاثاً فقد طهر لا الجريان بمحولة  
التكرار والعصر **والعصر غلبة الظن** وهو الصحيح **وعنه** ان يوسف ان كانت الجاسة  
مرطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار كذا في السراج  
الوهاج **وفي التبيين** والمعتبر من العاسل الا ان يكون صغيراً او مجنوناً فيعتبر من المستحل  
لا نه هو المحتاج اليه انتهى **وفي السراج الوهاج** وتعتبر قوة كراهة دون غيره خصوصاً  
على قول ان حبيفة ان تدرك الغير غير معتبرة وعليه الفتوى **فلا** كانت تولد اكثر من ذلك الا  
انه لم يبالغ في العصرية لانه لتوبه عن التزويج لرقته قال بعضهم لا يطهر وقال بعضهم  
يطهر لما له الضرورة وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج **وفي فتح القديرون** ان اشراط العصر  
فيما ينعصر مخصوص منه ما قال ابو يوسف في ازار الحمام اذا صب عليه ما اكثر وهو عليه  
يطهر بلا عصر حتى ذكره الحلواني لو كانت الجاسة دماً او بولاً وصب عليه الماء كفاه على  
قياس قول ابو يوسف في ازار الحمام لكن لا يخفى ان ذلك لضرورة ستر العورة فلا يلحق  
به غيره وترك الروايات الظاهرة فيه **وقالوا** في البساط النجس اذا جعل في نهر ليلا طهر  
وفي انه اذا لم يهتبه له عصر التكرار يابس طهر كالبساط انتهى **قال في البحر** والتقدير بالليل في  
مسئلة البساط لقطع الوسوسة والا فالذكور في المحيط قالوا البساط اذا انجس فاجز



عليه الماء الى ان يغلب روالها طهر لا اجزاء الماء يقوم مقام العصر انتهى ولم يقيد به بالليل  
انتهى **وفي الخواص القدسي** الاواني ثلاثة انواع خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهرها  
على اربعة اوجه حرق ولخت وسج وغسل **فان** كان الاماء من خرف او حجر وكان جديدا  
ودخلت النجاسة في اجزاها لم يرق **وان** كان عتيقا يغسل **وان** كان من خشب وكان جديدا  
يخت **وان** كان عتيقا يغسل **وان** كان من حديد او صخر او زجاج او رصاص وكان صقيلا  
يسج **وان** كان خشا يغسل انتهى كلامه **وفي الذخيرة** وحكي عن ابي اسحق الفقيه الحافظ  
ان اذا اصابته النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلاثا متواليات **ان** العصر تعذر تقا  
مقام التوالى في الغسل مقام العصر **وفي شجرة المنية** والظاهر ان كلا من التوالى والترك  
ليس بشرط في البدن وما يجري مجراه بعد التعرّيج على الشرايط الثلاثة في ذلك وتقدم  
به في التوالى وفي الذخيرة ما يوافقنا واما على اعتبار بطلان الشرايط كليهما  
اظهر انتهى **وفي عين الفتن** ان في ثوب غيره نجاسة مانعة ان غلب على ظنه انه ان اخبره  
انزالها وجب والا فلا **فان** **البراءة** **ان** لا امر بالمعروف **ان** يجب عند العلم بعدم الاشكال  
لعدم حصول المقصود وقال الامام السرخسي غير على كمال انتهى **وبالاول جزم في**  
**بختارات النوازل** حيث قال ولوراها في ثوب غيره اكثر من قدر الدرهم فخره **ان** يسعه  
تركه اذا وقع في قلبه انه يغسلها وان وقع في قلبه انه لا يغسلها فهو في سعة كافي الامر  
بالعرف انتهى **وفي عين الفتن** ان كان الاستنجاء اربعة سبج واستنجاه وخارج  
ونخرج معناه **فان** **البراءة** **ان** الراية غير موضع الاستنجاء شرط وكذا ان الاصح  
التي استنجى بها الا اذا عجز والناس عنه عافون انتهى والميئلة في الاشياء **وقال**  
**الطوسي في الدرة السنية** مراعاة الغايط في الاعضاء من روالها شرط مع الانقضاء  
وقال في شرحها صورة الميئلة اذا استنجى الانسان يجب عليه ان يزيل رايحة غايطه عن  
يده وموضع خروج الغايط وهذه الميئلة غالب الناس عنها غافلون **فان** **ان** يعجز  
عن ازالة الرائحة هل يضره ام لا نقل عن القنية قولين هذا اذا غسل بالماء او تجاوز الخارج  
موضع الاستنجاء وكان اكثر من قدر الدرهم خلا موضع الاستنجاء لان ما على المخرج سائط  
شرعا ولهذا انكر الصلاة مع كافي البحر وغيره **وفي السراج الوهاج** هذا حكم الغايط  
اذا تجاوز واما البول اذا تجاوز عن راس الاحليل اكثر من قدر الدرهم فالظاهر انه يجرى  
فيه البحر وعند محمد لا يجرى فيه البحر الا اذا كان اقل من قدر الدرهم انتهى **وفي الخلاصة** ولو  
اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته هو الصحيح انتهى **وفي**  
**التبيين** اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقى من النجاسة بعد الاستنجاء بالبحر  
العرف حق اذا اصابه العرق من المععدة لا يتنجس ولو تعد في ماء قليل نجسه انتهى

**وذكر في البحر** **فان** **عالمها** انه يتنجس لدخول الخلاء ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصل  
فيه والا فيجهد في حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل يدخل مستورا  
**ويكره ان يدخل** معه خاتم مكتوب عليه اسم الله تعالى او شيء من القرآن ولا يكشف  
عورته وهو قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم على الخلاء فان الله  
يقت على ذلك والمقت هو البفض ولا يدكر الله تعالى ولا يحد اذا عطس ولا يشمت  
عاطسا ولا يرد السلام ولا يحيب المودن ولا ينظر لعورته الا لضرورة ولا ينظر الى ما  
يخبره منه ولا يخرق ولا يحط اي في الخلاء ولا يكثر الالتفات ولا يعيث بيده ولا يرفع  
بصره الى السماء ولا يطيل التعود على البول والغايط لا نه يوم ث الباسوم او وجع  
الكبد كاردى عن لقمان عليه الصلاة والسلام واذا خرج قال الحمد لله الذي اذهب  
عني الاذى وعافاني اي بايقا شئ من الطعام **ان** لو خرج كذا هكذا انتهى **فان**  
**بختارات النوازل** ويمسح موضع الاستنجاء بغير قم ثم يقوم او يجفف بيده ثم يقوم  
**وفيها** **النص** **ان** يقوم قبل ان يمسه موضع الاستنجاء كيلا يفسد صومه وكذا الاستنجاء  
حالة الاستنجاء **لو خرب** لم يبله يتحب غسل قبله وحده **وفيها** **ان** اذا استنجى بالماء  
ثم نسي قبل ان يمس موضع الاستنجاء فالاصح انه لا يجس موضع الاستنجاء والادب  
ان يعيد الغسل وكذا الحكم في السراويل المبلولة انتهى **وفي السراج الوهاج** ويكره  
انه يقعد في اسفل الارض ويبول في اعلاها وان يبول في مهب الريح وان يبول في  
حرة فاحر او حية او نملة او ثقب ويكره ان يبول قايما او مضطجعا او متجذا نه ثوبه  
نه غير عذر قال في البحر كوجه في صلبه انتهى **وفي القنية** الاستنجاء بالماء افضل الا ان  
يكون على شط نهر او شجرة ليس فيها سترة فانه لا يفعل ثم ولو فعل قالوا يصيب  
فاسقا لانه كشف العورة من غير ضرورة انتهى **وفي المتيقن** والاستنجاء بالماء البارد  
في الشتاء افضل بعد تحقق الامالة به **وفي القنية** اذا استنجى في الصيف يبالغ فيه  
ولكن لا يبالغ مثل ما يبالغ في الشتاء وان استنجى في الشتاء يبالغ كمن استنجى في  
الصيف لكن ثوابه دون ثواب من استنجى بما بارده انتهى **تبيين** حكم الخارج غير المعتاد  
من السيلين كالدم والقيح والصد يد له حكم الخارج المعتاد فيها في وجوب الامر بالبحر  
واستنجائها واستنائها بالماء على الخلاف وانما اذا تجاوز وراى على الدرهم وجب  
ازالته بالماء ونحوه من المايعات كافي البحر **فان** **البراءة** **ان** اراد ان  
يبول وكانت الارض صلبة دفنها بحر او حفرة حتى لا يتسرى عليه البول ولما  
نه ان يعيب يده او ثيابه شئ من البول او الغايط فقد قال صلى الله عليه وسلم  
استنزهوا البول فان عامة عذاب القبر منه **ويكره** ان يبول في موضع ويتوضا به



او يغتسل فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ٢ يبولن احدكم في سجدته فان عامة  
الوسواس منه انتهى وانما اعلم **كتاب الصلاة** هي نعمة من صلي اذا دعا  
على الاشهر لغة وشرعا افعال مخصوصة هي القيام والقراءة والركوع والسجود  
**سببها** عند الفقهاء اوقاتها وعند الاصوليين هي علامة وليست باسباب لعدم  
اقضائها الى الحكم **وقال** عامة المتأخرين سببها اول جزء اتصاله الاداء والا فان اتصال  
به والا فجزء الاخر وبعد خروجه يضاد الى جملة **وفي الكافي** واما سبب وجوب  
الاداء فالخطاب وكان الوقت سبب وجوبها لا اتصالها اليه وهي تدل على البينة  
وتكره يتكرر **وفي شرح النقاية للشري** وكان فرض الصلوات المفترضة  
المعراج وهي ليلة السبت لسبع عشرة خلت من رمضان قبل الهجرة بثماني عشر  
شهرا مكة وكانت الصلوة قبل الاسرا صلواتين صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة  
قبل غروبها **فكان** اول صلاة صليت بعد فرضها الظهر واستشكل بان مقتضى  
انقضائها ليلتها الاسراء وجوب الغر والم يرد صلاحها في صحتها ولم يصح انه كان نائما  
فقضائها ونه ثم قالوا الجواب الثاني ان بيان اوقاتها تأخر الى الظهر وحكم الابعاد  
البيان **وفي عين المعنى** ان الصلاة جامعة لانواع العبادات والنسائيب والبدن  
مطهرة وستر عورة وصرف مال فيها وتوجه الى الكعبة وكون للعبادة واظهار  
خشوع واخلاص قلبه وبجادة شيطان ومناجاة التي سبحانه وقراءة  
قرآن وتكلم بالثناء وتبني وكف نفس عن الاطمين **وفي مختارات النوازل** وهي حن بمعنى  
في عينه فانه تعظيم الباري جلت قدرته **وحكمها** سقوط الواجب عن ذنوبه بالاداء في  
الدنيا وحصول الثواب في العقبى ان كان واجبا والا فالتأني كذا في البحر **وحكمها** **باسلام**  
**واعلم** جماعة ممن شهد الشهود على ذبي انه صلى بالجماعة جعله مسلما فان مرجع  
عن الاسلام ضربا عنقه فاما اذا قالوا صلى وحده فان قالوا صلى صلاتا واستقبل  
قبلة فذلك لا والا وان شهدوا انه كان يردن ويقم ولو في السفر كان مسلما  
ان قالوا سمعناه يردن كذا في النوازيل **وفي الروضة** اذا صلى في وقت الصلاة  
حكم باسلام ونحوه في حاروي الصغير **واذ فيه** اذا اتى الذي بالمسلم وصل خلفه حكم  
باسلام والنوام المسلمين لم يصح مسلما انتهى **وفي عين المعنى وغيره** وتأخر الصلاة  
عند من غير جود او جوبها عليه لا يقتل عندنا بل تجلس حتى يحدث توبة وكذا  
الذي يقطر في رمضان وعنه الشيخ حميد الدين انه يحكى عن الامام الجبوري ان تارك  
الصلاة يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم كذا في المنيع وذكر تحرير الكلام فيمن  
يفطر في رمضان شهرا وتذكرناه بعد **اختلاف التسبيح** في الشفق الذي هو اضر

وقت المغرب فعندها وهي رواية عن الامام هو الحرة فقبل اليه مرجع الامام  
وبه يعني كما في شرح المجمع وغيره وعنده هو البياض ورجح ابن الهمام بالظاهر  
الرواية والاولى تساعده رواية ٢ ورواية ٢ وبه جزم تليذه الشيخ قاسم في توجيه  
وقال في اخره ثبت ان قول الامام هو الاصح **وفي عين المعنى** لو كان ببلاد بلغار لم يجد وقت  
العشاء ليس عليه صلاتها وبه اتفق طهر الدين الموصيني وجرم به صاحب الكنز كما سقط  
عمل اليدين في الوضوء عن سقوطهما من الرفيقين لكن في الدخاير الا شرفهم ان الصحيح  
عدم السقوط وانما اعلم **وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية** ٢ يوم الصلاة  
عند طلوع الشمس ٢ عند قيامها في الظهر ٢ عند غروبها الحديث الا عصر يومه  
عند الغروب استحسانا والمراد بالصلاة الغرايب والواجبات دون النوافل ٧  
النوافل جائزة مع الكراهة لا استحباب شرايطها كذا في المبسوط وقيل يصح جنس الصلاة  
انتهى **قال في البحر** والمراد بالكراهة كراهة التحريم فان كانت الصلاة فضا او واجبة فهي  
غير صحيحة ثم قال وانما جازم القضا في امر الغير وان كان النبي ثم لعن في غيره ايضا لان النبي  
ورذلكان وهذا للزمان واتصال الفعل بالزمان اكثر من داخل في ما هيته ولهذا  
فسد صوم يوم الغر وان كانت الصلاة لغلا في صحته مكرهه حتى وجب قضاؤه  
اذا قطع ويجب قطعه وقضاؤه في غير مكرهه في ظاهر الرواية **وفي المبسوط** القطع  
افضل والاول هو مقتضى الدليل والوثودا في الغرض والمندوم المطلق الذي لم يقيد  
بوقت الكراهة كذا كما مر به الاسيحي والفعل اذا شرع فيه في وقت مستحب ثم  
انفسه كذا فلا يصح في هذه الاوقات كذا في المحيط بخلاف ما اذا شرع فيه في وقت منها  
ثم قطعه وقضاؤه فيه وان كان اثما **وذكر** الاسيحيان لو سجد سجدة التلاوة ينظرون  
قراها في هذا الوقت يجوز مع الكراهة وتسقط عنه ذنوبه وان قراها قبل ذلك ثم سجد  
في هذا الوقت يجوز ويعيد انتهى **وفي البحر** وسجود السهو كسجدة التلاوة كذا في المحيط  
حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فانه لا يسجد لسهو ولا يسقط عنه  
٢ نه بغير نقصان التمكن في الصلاة بغير ذلك مجرى القضاء وقد وجب ذلك كاملا فلا يتأد  
بالمناقض كذا في شرح الميمنة وفي الاصل ما لم ترتفع الشمس في الطلوع فلا تفل الصلاة فاذ  
عجز عن النظر حلت وهو سبب لتفسير التغير المصحح انتهى **وفي** واطلق كراهية التفضل  
بعد صلاة الغر والعصر تشمل ماله سبب وما ليس له تكريم فية السجدة **وفي مختارات النوازل**  
**الطريحي** وسببه يكرهه في اقائه نص عليه الشافعي في روضته وقال في شرحه قال  
في روضته الفقه وكرهه للوؤد ان يمشي في اقائه وهذا الكتاب قليل الشيخ وهو في خزانة  
النورية الحنفية بدشتن وهو صغير الحجم كبير القدر وفيه فروع غريبة وفقه كثير انتهى



**وفي الثانية** ولا ينبغي للؤد ان يمشي لا يمشي الصلاة فاذا انتهى الى قوله قد قامت الصلاة له الخيام ان شاء الله في مكانه وان شاء الله الى مكان الصلاة اما ما كان المؤد اوله ان يمشي الى المصلي في المسجد اذ صلى بعد صلاة الجماعة لا يكره له تركها بل ليس له ان يؤذن **وفي السراج الوهاج** وان دخل سجدا لم يصلي فانه يؤذن ويقيم وان اذن في سجدة واحدة وصلوا يكره لغيرهم ان يؤذوا ويعيدوا الجماعة ولكن يصلوا وحدها وان كان المسجد على الطريق فلا بأس ان يؤذوا ويقبضوا انتهى **وفي** ولو اذنت المسافر اكره فلا بأس به من غير كراهة ويقول للاقامة **وفي معين المفتي** فقلنا في المجرى ثم اجتمعوا في بيت او كرم او مغارة صلوا جماعة بلا اذان ولا اقامة جازة بلا ان لا ياذن الاذان اجتماع الناس وهذا كلام يجمعون على المؤد بالشروع فيها كما في الجنب انتهى **وفي** ثواب الاقامة ان يزيد من ثواب الاذان ولو سمع القارئ الاذان وترك القراءة خلفها وقيل لو في المسجد وان في بيته يترك كما في الزاوية انتهى بل وغيرها **وفي التلخيصية** بيت ليس سجدا يكره ان يصلي فيه وترك الاقامة انتهى **الشروط** يكون الاستدما وما ذكره الشارح من خلاف هذا فقدمه في فتح القدير **وفي معين المفتي** بساط بعض اطرافه جنب جازت الصلاة على الظاهر منه سواء كانت تتحرك الاطراف الاخر بخبر بكة او لا وهو الصحيح **وفي** صلى في ثوب طرفه طاهر وطرفه من جنب فليس الطرف الطاهر والمثلي الجنب على الارض ان كان ما على الارض يتحرك بجمركه يؤذن صلاته والاجازت وكذا الجماعة كما في البحر **وفي التلخيصية** البس اذا كان ثوبه بسا او هو جنب فليس على حجر المصلي وهو يستسك او الحمام الجنب اذا وقع على امر المصلي وهو يصلي كذلك جازت صلاته وكذلك الجنب او المحدث اذا حمله المصلي الذي على المصلي يستعمله فلم يصح المصلي حاملا للجنازة انتهى **وقدر في شياطينا** بين جناسه في معدتها لم يصب لعابه فلم يطلو به الصلاة وبين جناسه ليست في معدتها كحل قاهر مرة مصونة فيها دم ولو صلى وفي كعبه بيضة مودة قد صار بها ما جازت صلاته في معدته والشئ مادام في معدته يعطى له حكم الجنازة كذا في المحيط **المصير في طهارة المكان** موضع القدم والسجود فقط اما موضع القدم فيما تفاق الزوا فتبطل ان وضع واحدة منها على الجنازة قد راد اركان اما ان يضع القدم التي موضعها جنب وصلى جازا وما ظهره موضع السجود ففي الصحيح ان ياتين عز الامام وهو قن لها **واما** ان كانت الجنازة في موضع يديه وركبتيه وهذا صدره وبطنه جازت صلاته لان الوضع عليها كلا وضع والسجود على اليدين والركبتين غير واجب فكانه لم يسجد عليها وهذا ظاهر الرواية واختار ابو الليث فسادها كذا في البحر

12  
وغره **وفي** ولو صلى على ماله بطانة مستحسنة وهو قائم على ما يلي موضع الجنازة من الطهارة عز محمد بن جعفر وعز ابن يوسف بن جعفر وقيل جواب محمد في غير المصرب فيكون حكمه حكم ثوب واحد فلا خلاف بينهما **قال في التلخيص** والاصح ان المصرب على الخلاف ذكره الخواني **ولو قام على الجنازة** وفي رجله نعلان او حذاء او حذاء من غير صلاته لا بأس قام على مكان جنب ولو افترش عليه وقام عليها جازت صلاته بمنزلة من بسط ثوبا طاهرا **وفي المسود** من كتاب القري يؤذن ليس الثوب الجنب لغير الصلاة ولا يلزمه الاجتناب وذكر في البغية خلافا فيمن انتهى ملخصا **وفي البحر** يصح ستر العورة بما لا يساج له كسب كسب من حرير لكن ياتى كالمصلاة في الارض المصوبة ولو لم يجد غيره يصلي فيه **في بيان** **وفي معين المفتي** ويصلي فيه في الثوب الجنب **وحده الشر** ان يرى ما تحته حتى لو سترها بثوب رقيق يشف ما تحته يؤذن ولو لم يكن يحضره احدا وفي مكان مظلم ان في الستر حتى الله تعالى ايضا وهو سبحانه وان لم يحجب عنه شئ فانه يرى المكشوف تاركا للادب والمستور متادبا **وتصح** صلاة العريان في الماء الكدر الصافي كما في السراج الوهاج انتهى **قال** في البحر وانما تصور في صلاة الجماعة **ثم سترها** خارج الصلاة واجبت حضرة الناس الا في مواضع وكذا في الخلوة في الصحيح الا لغرض صحيح كاني شرة المنيعة ولو لم يجد الا ما يستر احدي السواطين ستر الدبر لظهوره في الكوع والسجود قيل الا ان يصلي موبيا يستر القبل **وفي معين المفتي** **البحر** وكل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل منها هل يؤذن النظرا به فيه وايضا احداهما يؤذن لا يؤذن النظر الى ريقها ودمعها والثانية لا يؤذن وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع من الوجه وشعر عاتقه اذا حلق والاصح انه يؤذن **وفيها** امرأة صلت فاكشف شئ من فخذها وشئ من ساقها وشئ من صدرها وشئ من بطنها وشئ من شعرها ولو جمع يكون قد ربح شعرها او ربح فخذها او ربح ساقها لم تجز صلاتها لان الكل عورة واحدة كافي القية **زاد في البحر** وشئ من عورتها العليظة ولو جمع بلغ ربح عضو صغير منها لم تجز صلاتها وعزاه الى الزيادات **قال** وذكر الشارح يعني ان يلبس ان ينبغي ان يعتبر بالاجزاء الى ان قال وحاصله ان ينظر الى مجموع الاعضاء المكشوفة بعضها الى مجموع المكشوف فانه بلغ مجموع المكشوف ربح مجموع الاعضاء من والا فلا وهو ظاهر كلام محمد في الزيادات في موضع اخر حيث قال اذا صلت واكشفت شئ من شعرها وشئ من فخذها وشئ من رجليها ان كان يحال لوجع بلغ الربيع منع والا فلا انتهى وينبغي ان يعتمد **وفي فتح القدير** الحاصل ان الانكشاف الكثير في الزمان القليل لا يفسد والانكشاف القليل في الزمان الكثير ايضا لا يفسد والانكشاف الكثير في الزمان الكثير وقدر



الكثير ما يودي فيه ركن والقيلد ونه فلوا انكشفت نغطاها في الحال لا تسد ان لم  
يكن بفعله وان كان بفعله تسدت في الحال عندهم كذا في القنية **قال في البحر** وهذا  
غريب وهذا عند ابي يوسف ومحمد اعتبارا بالركن حقيقة وعلى هذا الخلاف لو قام في  
صف النساء الارواح او قام على نجاسة مانعة **قال وتقرئ** على هذا ما في المحيط  
امة صلت بغير قناع فرغت ثم اعتقت فتوضأت ثم تقنعت وعادت الى الصلاة جاز  
لانها ما ادت شيئا من الصلاة مع كشف العورة وان عادت ثم تقنعت فسدت لانها  
اوت شيئا من الصلاة مع الكشف انتهى **اقول** وقد اطلق الفساح مع انه مفيد بما مر  
الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فينبغي ان يحمل عليه **ونقل فيه** انه قيل يكره للاماء ان  
يتشمهن بالحرير في الشتر فتقدم ويغمر عورهن الله عنه ذلك **قال** ولا يخفى ما فيه وعلى  
كل تقدير ينبغي ان يقال يجب لها ذلك في الصلاة ولم اره ٢ ينسأ بل هو منقول عن الشافعية  
**والامة** تشمل النساء والمذنب والمكاتب والمستعانة وام الولد وعندها المستعانة حرة  
والمراد بها معتقة البعض اما المستعانة الموهوبة اذا اعتقها سيدها وهو مفسر  
في حرة اتفاقا **والجواب** مع البطن كافي القنية والوجه ان ما يلحق البطن يقع له انتهى **وفيه**  
ولو اعتقت وهي الصلاة مكشوفة الرأس ونحوه تسرت به قليل قبل ادا ركن جازت  
٢ بكثير او بعد ركن كذا في كثير من الكتب **وتجده الشارح** يعني الزيلعي بان تؤدي ركنا بعد  
العلم بالاعتق بشرط علمها بتعالها في الظهيرة **والمرحوم** به في الجتن انما ان صلت  
شرا بغير قناع ثم عت بالحق تعيد ها **وفي الخاتمة** اذا انكشفت عورتها وادى ركنا  
مع تسدت علم بذلك اولم يعلم وذكر فوه سائل كثيره وهذا المنطوق اذا وجه  
من ذلك المعلوم **وفي عدة الفتاوى** ورجل مات بمكة فلم امرأة ان تعيد صلاة سه  
فقبل هو رجل علق عتق جارية بموته فان بمكة وهو لم يعلم بموته وصلت مكشوفة الرأس  
فانما تعيد الصلاة من وقت موته انتهى **وفي المحيط** بخلاف العار اذا وجد الكسوة في  
خلال الصلاة فانه يلزم الاستقبال ٢ له لزوم الشتر بسبب سابق هو كشف العورة  
فلما توجه اليه الخطاب بالشتر في الصلاة استند الى سببه نصرا كان توجه اليه قبل  
الشروع بخلافه اذا اعتق سبب خطاياها بالشتر وقد توجه حالة الصلاة وقد تسرت  
لا قدرته انتهى **وفيه** عن المحيط ولو كان الدم في ناحية من الثوب والظاهر منه تقدم  
ما يمكنه ان يتزبر به لم يجز الا ان يصل فيه ٢ انه يمكنه شتر العورة بثوب ظاهر ولم  
يفصل بين ما اذا تحرك الطرف الاخر او لم يتحرك انتهى **قال في البحر** وهذا علم  
ان التفصيل المتقدم انما هو عند الاختيار اما عند الضرورة فلا تفصيل **ثم الاصل**  
**في جنس هذه المسائل** انه من ابتلى ببليتين وهما سنا وبتاذا يخذل بينهما

شما وان اختلفتا فعليه ان يختار اهوينا وذكر المسائل التي ذكرها في الاشياء وهي  
معروفة **وفيه** لو ابيع له ثوب ثبتت القدره على الاصح فلو وصل عاريا لم يركب كالتيم  
اذا ابيع له الماء وقدم وعند محمد العريان لو وعده صاحبه ان يعطيه ثوبا ينتظره  
وان كان فوق الوقت كذا في السراج الوهاج **وفي القنية** عن ابي حنيفة ينتظره  
ما لم يخف فوت الوقت وابو يوسف مع ابي حنيفة وينبغي ترجيح تياسسا على  
التيم اذا كان يبرح الماء في اخره **وفي السراج الوهاج** انه لا خلاف بين المسلمين انه  
لا يلزمه الاعادة اذا صلى عاريا ما للعجز عن الشتر **قال** في البحر وينبغي ان يلزم  
اذا كان العجز لمنع من العباد كما اذا غضب ثوبه انتهى **وفي معنى المعنى** لو حول الغادر  
وجهه عن القبلة دون صدره ٢ تسد صلاة ولو حول صدره فسدت انتهى **وفي**  
**تفسير الامام النسخي** الصحيح ان المراد بالمسجد الحرام في قوله تعالى قول وجهك  
شطر المسجد الحرام نفس الكعبة اذ هي القبلة وقيل المسجد الذي هي فيه وقيل  
الحرم كله والمحمّد الاول والنكته في التفسير بالمسجد الحرام الدلالة على ان الواجب في  
حق الغائب هو البصحة كذا في الكشاف وحواشيه **وقرئ الكي اصابت عينها قال في البحر**  
وكذا الدلالة في ثبوت القبلة في حقه بالنسخ انتهى قيل وان لم يكن بمعانيتهما كن صلى في  
بينهما فيشترط بحيث لو امر بيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة بخلاف الافاق  
كذا في الكافي **وفي الدرر** انه كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه لا غالب ولو كاي  
الحائل اصليا لا يجل كان له ان يفتنه والاول ان يصعده **وفي التجسس** انه كان بين  
الكعبة والشروط اصابت عينها ومن لم يكن بمعانيتهما فالشروط اصابت جفنها وهو المختار  
**كذا في البحر** في تعاليج التدبير وضعف ما جزم به في الكافي واقره عليه صاحب المسح  
وجاراه صاحب البحر **وقال الشريفي** في حواشي الدرر عند قوله استقبال عين  
الكعبة للمكي اجامها ما صورته وليس الاجماع على الاطلاق بل في حق المشاهد للكعبة  
اما من بينه وبينها حائل فلا اجماع على اشتراط عينها في حق بل الاصح انه كالغائب للزوم  
الخرج في الزام حقيقة المسامحة في كل بقعة يصل فيها كافي النج والبرهان انتهى  
**وعبارة مختارات صاحب التجسس** حد القبلة في مكة عين اصابت الكعبة ومن كان غائبا  
عنها قبلت اصابت جفنها الكعبة وهو الصحيح وهي الحارث التي نصبها الصحابة والمبايع  
رضي الله عنهم حين فتح البلاد انتهى ونحوه كلام العناية فليتا عل **وفي فتح القدير**  
بعد ان نقل كلام الدرر في قوله ولو كان الحائل اصليا لا يجل الح **وعندي** في جواز  
الخرج مع امكان صعوده اشكال لا المصير الى الدليل الظن وترك القاطع مع امكان  
الخرج وما اقرب قوله في الكتاب والاستحباب فوق التجرى فاذا اشنع المصير الى الظن لا



ظن انوى منه تكليف بترك ايضاً مع امكانه للظن انتهى **وفي رواية المدققة** **باب**  
**باشا** وفي فتاوى تاج تارخان اذا امر نعت الكعبة على ما بنا لزيارة اصحاب الكرامه كما  
جاء في الآثار ففي تلك الحالة جازت صلاة التوجه الى ارضها قال وعندى ان زيادة  
عبارة الشطرنج قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام للذلة على هذا انتهى  
**وتوجه في عدة الفتاوى** كما في القنينة **وفي المجتبى** نه عن حضار قلبه في الشيعة  
يكفيه اللسان ٢٠ التكليف بسبب الوسخ انتهى وفيه من باب المصوم **وفي**  
**شرح الصواب** للمحقق القزويني والنية هي العلم السابق بالعمل اللاحق به قصد  
نعله وهي شرط في جميع العبادات والاصل فيها قوله تعالى وما امر الا بعبادة  
الله بخلصين له الدين والاخلاص هو النية والاعمال التي ليست بعبادة لا يقتصر  
صحتها اليها **قوله** اراد ان يصل سنة الفجر مثلاً يتوهم بقلبه على وجه الغرضية ويتوهم  
بلسانه على وجه النية ليجتمع عزيمته في المختارات فيقول نويت اذا صلى سنة  
الفجر لله تعالى ركعتين ولو لم يقل سنة الفجر كفاه ذلك وهكذا في سائر السنن الا  
ان الاختيار ان ينوي السنة **وفي الهداية** العجيب انه يكفيه مطلق النية **ويقول**  
في الغرض نويت ان اصل نوى الفجر مثلاً لله تعالى فلا بد من تعيينه ولو سوى  
نوى الوقت اجزاء الا في الجمعة لان العلماء اختلفوا في نوى وقت هذا اليوم **وفي الفتاوى**  
لو لم يبين ظهر الوقت بل نوى نوى الوقت جاز وهو الصحيح ٧ ان الوقت معين له  
**وفي النهاية** وانما يجزبه ان ينوي نوى الوقت اذا كان يصل في الوقت اما بعد  
خروج الوقت اذا صلى وهو يعلم نوى وجه نوى نوى الوقت فانه لا يجوز ٧ نوى  
الوقت بعد خروج وقت الظهر هو العصر فاذا نوى نوى الوقت كان نادياً للعصر وصلاة  
الظهر يجوز بنيه وان نوى ظهر اليوم جاز ولو قال نويت الغرض ٧ يجوز ٧ الغرض  
متنوع انتهى **قوله** ونية اعداد الركعات في الغرض والسنن الموكدة ليس بشرط  
لكن هو الا فضل والخطا في عدد الركعات ٧ يصح حتى لو نوى الظهر ركعتين والفجر  
اربعة جاز **وفي النهاية** اختلف المتقدمون في التراجع والاصح عندهم انها لا يجوز الا بنية  
التراجع وقال المتأخرون يجوز التراجع والسنن بنية الصلاة المطلقة الا ان الاختيار  
ان ينوي التراجع او سنة الوقت او قيام الليل وفي السنة ان ينوي السنة **وفي**  
ولا بد للموتم نية الانتداء وانوى صلاة الامام اجزاء وذكر شيخ الاسلام ٧ يجوز لا  
هذا تعيين لصلاة الامام وليس بانتداء به ولا نية قال اصل الصلاة التي يصلها الامام  
ومهم من قال من انظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاه ذلك لان انتظاره لتكبيره قصد  
منه للانتداء به **وفي** وانوى الانتداء بالامام ولم يخطو به من هو صحيح وان اقتدى

بالامام يظنه مريداً فاذا هو عروص ايضاً الا ان ينوي الانتداء بزيد فاذا هو عرو  
فانه يصح **وفي شرح النية من العدة** لوقال اقتدى بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يجز  
ولو قال اقتدى بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح ٧ الشاب يدعى شيخاً للعلم بخلافه  
انتهى **باب** **صفة الصلاة** مصدر وصفت كالوصف قيل ولا توف  
بينما لغة والمكملون فرتوا فجعلوا الوصف ما قام بالوصف والصفة ما قام بالموصوف  
**قال العيني** ليست شري من ان التكليف التخصيص اذ كل منهما مصدر يجوز ان ينصف به  
الفاعل والمفعول **وجوز في فتح القدير** ثبوت هذا الفرق لغة ايضاً اذ شك ان  
الوصف مصدر وصفه اذ ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه ولا ينكر ان يطلق ويراد به  
الصفة **قلت** وبه ظهر تقدم الصحيح ولهم المحققون **وفي فتح القدير** والمراد هنا  
بصفة الصلاة الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجية  
التي هي اجزاء الهوية من القيام الجزئي والركوع والسجود **قوله في النهر** واولى منه ان  
يقال في الكيفية الشك على فرض واجب وسنة وسنة وب ٧ شكال الباب على الكل  
**وفي السراج الوهاج** ثم اعلم انه يشترط لثبوت الشيء سنة اشياء العينية وهي ماهية  
الشيء والركن وهو جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء وحده كذا الشيء وشرطه  
وسببه فلا يكون الشيء ثابتاً لا بوجود هذه الاشياء الستة فالعين هنا الصلاة والركن  
القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل هو الاذى المحلف والشرط هو ما تقدم من  
الطهارة وغيرها والحكم جواز الشيء ونسأده وتوايه والسبب الاوقات ومعنى صفة الصلاة  
ماهية الصلاة انتهى **وفي المحرر** **باب** اسمها انها شرط كما في الحار وفي البداية هو  
قول الحقيقتين نه شايخنا وفي غاية البيان قول عاتق المشايخ وهو الاصح واختاره  
بعض شايخنا منهم عصام بن يوسف والطاوي انتهى **وفي الحار** والذي  
يريد انها شرط انعقاد الجمعة مع مشاركة التوم الامام فيها **ونزه الخلاف** تظهر  
في بناء الفعل على تحريم الغرض يجوز عند القائلين بالشرعية ولا يجوز عند القائلين  
بالركنية **قوله في البحر** وقول الشارح يعني الزايلي انه يجوز باجماع اصحابنا  
فيه نظر فان القائلين بالركنية نه اصحابنا لا يجوز ونه واما بناء الغرض على الغرض  
وعلى الفعل فياير عند صدر الاسلام ٧ بها شرط كالطهارة ٧ يجوز على ظاهر  
المذهب كالنية ليست من الامركان وبه هذا يجوز اذا صلاة بنية صلاة اخرى  
اجامعا **واما** اذا الفعل تجزئة الفعل فلا شك في صحته اتفاقاً لما ان كل صلاة واحدة  
وتامة فيه **قوله** ويشترط في التحريم كونه قايماً حتى يتردد كذا الامام راكعاً فبها  
للركوع لم تجز صلاته **وفي البحر** وغيره ان كان الى القيام اقرب يصح وان كان

يلين



الى الركوع اقرب لا يصح **وفي** ولو ادرك الامام ركعا تكبيرا قايما وهو يريد تكبير  
الركوع جازت صلاته لان نيته لغت فبقي التكبير حالة القيام انتهى **وفي شرو**  
**الركوع** وهو يكره الدخول بغير لفظ التكبير عندها قال السرخسي **يكره** وفي  
الذخيرة الصحيح انه يكره لحديث تحريمها التكبير **وان قال** انه اجل واعظم ساجدا  
لم يجب عليه سجود السهو **الا** في افتتاح صلاة العبد فانه اذا قال ذلك ساجدا  
وجب عليه السهو كذا في المستصفى **قلت** وقد ذكرها شارح الوهابية وقال  
انه تكبيرة الافتتاح واجبة في العبد **وفي شرو الضرورية** وغيره لا يصح الافتتاح  
بما فيه شائبة وعاء فلو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعا لانه للترك  
تكانه قال الامام يارك في هذا وعنه محمد بن الفضل يجوز عند ابي حنيفة والاول  
اصح **وفي** ولو كبر الموم قبل امامه لا يصير شارعا في صلاة الامام وفي صلاة نفسه  
على الاصح لا يوى الاقتداء وسبق الامام **ولو است** كبر ثانيا ولى الشروع  
والاقتداء يصير شارعا وقاطعا لما قبله **قال** الصحيح مرجوع الى حنيضة الى  
قولها ثم عدم صحة القراءة بالفارسية وعليه الاعتماد **وفي الهداية والحديث** ولا  
خلا في انها لا تفسد الصلاة وقال قاضي خان والنسفي في كافيها انها تفسد عندها  
**وقال الاتفاق** لا تفسد القراءة بالفارسية ليست بقراءة عندها ولان كلام الناس  
وهو مفسد **والخطبة والشهادة** على هذا قيل وكذا الاذان يجوز بها الا ان يتعارف  
في ديارهم **وفي معنى الفتى** يكره جهرا الا في سبيل في عيد الفطر وفي يوم عرفة والشرع  
وبازاء عدد وقطاع طريق وعند وقوع حريق وعند المخاوف كذا في الاشياء عن  
غاية البيان **وذكر** ان يلى في باب الاحكام ان الشروع في الصلاة بالنية عند  
التكبير لا بالتكبير **واقفوا على ركبة القيام** وحده ان يكون بحيث اذا مديد يديه  
لا ينال ركبتيه كذا في السراج الوهاج **وهذا التقدير عليه** واستشوا مع القدوة **استوا**  
ما اذا تدبر المريد عليه دون الركوع والسجود قالوا انه يغير وتعوده الفصل **واستوا**  
سائل يتعين فيها ترك القيام منها ما اذا قدر عليه مع ترك صيام رمضان ومع ميام  
لا يقدر قالوا يصلي قاعدا ويصوم خائفا في الحيط والذخيرة ومنها ما اذا كان به جراحة  
او سلس يولي يليل اذا قام كافي المية ومنها لو كان الشيخ نحال لو صلى تايما ضعف  
عن القراءة يصلي قاعدا بقراءة كافي المية ومنها لو كان نحال لو صلى شعرا يتدبر على  
القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر قال في الخلاصة يجوز الى الجماعة ويصلي قاعدا  
وهو الاصح كافي المجتبى منه عاجز عن القيام حالة الاداء هي المقبرة وصح في الخلاصة  
انه يصلي في نيته قايما قال به يفتى واختاره في المية وقيل بشرط قايما ثم يقعد ناديا

وقت الركوع يقوم ويركع **قال** في البحر والاشبه ما صحه في الخلاصة لانه القيام فرض  
فلا يجوز تركه بل سنة الجماعة بل بعد عذرا في تركها انتهى **وفي** اختلاف في كون  
القراءة ركنا او لا فذهب صاحب الحاوي القدسي الى انها ليست بركن والمجوز على  
انها ركز غير انهم قسموا الركن الى اصيل وهو لا يسقط الا لضرورة والى غيره وهو ما  
يسقط في بعض الصور ثم غير تحقق ضرورة كالقراءة فانها تسقط بالاعتداء عندنا  
وعند الكل من ادرك في الركوع **وذكر في التلويح** ان معنى ان كثر الزايد هو الجزاء الذي  
اذا انشأ كان الحكم المركب باقيا يجب اعتبار الشروع **وفي معنى الفتى** لو قايما في غير  
مصحف العامة تفسد الصلاة عند الشيخين والاصح انه لو قايما في مصحف ابن سعد  
واي لا يعتد به ولا تفسد قال شمس الايمة السرخسي في اصوله لما مر ان القراءة بعد  
من تواتره ولهذا قالت الايمة لو صلى بطلات تعود بها ابن سعد لم تجز صلاة لانه  
لم يوجد ما يسه النقل المتواتر وباب العنوان باب يقين واحاطة فلا يثبت بدون  
النقل المتواتر كونه قرا ما دام لم يثبت انه قرأه فقلالة في الصلاة كتلاوة خبر  
فيكون مفسدا وهذا الاصل سواء قرأه غير شاذ ام لا وسواء غير المعنى ام لا وفي  
شرح الهداية للسكاكي وفي الكافي لو قرأ بقراءة شاذة لا تفسد صلاته بالاتفاق  
وفي الظهيرية لو قراء ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى كقوله الصوم الى  
وانا اجزي به يجوز ولو قراء بقراءة ليست في مصحف العامة كقراءة ابن سعد واي  
تفسد عند ابن يوسف والاصح انه لا تفسد ولكن يعتد به عن القراءة وقال الفارابي  
في شرح الهداية في فصل الشواذ في الذخيرة اذا قرأ اياك بتحفيف الياء قال بعض  
العلماء تفسد صلاته لا يضره الشمس ولو اعتقد ذلك يكره والاصح انها لا تفسد  
لانها قراءة غير من قايدها عندها عهده والاصل ان القراءة الشاذة لا تبطل الصلاة  
ولو قراء حتى حين بالعين لا تفسد بها قراءة عابثة **وظاهر** هذه النقول كلها التعارض  
فلذلك قال في الحيط وقابل ما روى عن علي بن ابي حمزة انه تفسد صلاته اذا قرأ هذا ولم يقرأ  
شيئا اخر ما في مصحف العامة اما لو قراء يجوز ان القراءة الشاذة لا تفسد ويقتل الجمع  
بأنها ان غرت معنى القراءة الصحيحة انسدت والا فلا انتهى وجزم بالاول في شرح الوضوء  
**قالوا** والسجود كالركوع فرض بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وبالسنة والاجماع اما  
تكراه بنا لاخرين وهو يعتد به عند اكثرهم في البحر **وفي الحاوي** والبداية حقيقة  
الركوع انما هو الظاهر وحقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض مما لا سحرية  
فيه ولا عيب ومن ثم شرط وضع القدمين او احدها ولو اصبعا ومن ثم وضع  
الجمرة فقد جازي على قوله الا ما بين من عدم جواز الاقتصار على الالف الا بعد



وهو رواية عن الامام وعليه الفتوى **والسجود** على اكثرها واجب للمواظبة **في البيت**  
سجد على طرف من اطراف جهته جازر **وفي العراج** اذا اقتصر على الجهة جازر وان قل كذا  
ذكر ابو جعفر **اما البدان** والركبتان فظاهر الرواية عدم افراض وضعهما وعليه  
الفتوى كذا في التجنيس والملازمة وفي المية وليس بواجب عندنا واختار  
ابوالثبيث الافتراض بان لا يتحقق الفرض الا به **فوفرض** **نك** في فتح القدير  
انه ظني ومقتضاه مقتضى المواظبة الوجوب وهو المختار **تدل هذا بيتي**  
**على ما في البرازية** وضع القديس في السجود فرض قاله الرافعي والاسيحا  
ان امكنه الوضع اي وضع الوجه قبل القديس يجوز وان لم يضع وان لم يكن  
الوضع لم يخرجه من وجهه شكلاهما وقيل المراد بالوضع وضع القديس وقيل  
بمعنى المقابل **التعبد الاخير** قدر الشاهد فرض باجماع العلماء **قال** الشيخ قاسم في  
شرح دهر الحمار قد وردت ادلة كثيرة بلغت مبلغ التواتر على ان القاعدة  
الاخيرة فرض **وفي فتح القدير** ان قوله تعالى وربك فكبر وكذا و قوله تعالى  
فاقروا امر كعوا واسجدوا او امروا المستفاد منها وجوب المذكورات في الصلاة  
وهي لا تنفي اجمال الصلاة اذا حاصل حينئذ ان الصلاة تعمل يشمل على هذه بقى  
كيفية ترتيبها في الاداء وهل الصلاة بهذه فقط او مع امور اخر وقع البيان في  
ذلك كانه بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القاعدة  
الاخيرة والمواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب فاذا وقعت بيانا للغرض اعني  
الصلاة المحلة كان تعلقها فرضا بالضرورة ولو لم يقع الدليل في غيرها من الاعمال  
على سببته لكان فرضا ولو لم يلزم تقييد مطلق الكتاب بغير الواحد في القاعدة  
والطائفة وهو نسخ للقاطع بالظن لكان فرضين ولو لا انه عليه الصلاة والسلام  
لم يعد الى القاعدة الاولى لما تركها ساهيا ثم علم لكانت فرضا انتهى وفيه من  
التحقيق ما لا يخفى **وفي اخر الوالوجية** رجل صلى اربع ركعات وجلس جلسة  
خفيفة فظن ان تلك ثالثة فقام ثم تذكر فجلس وقراء بعض التشهد وتكلم ان  
كان كلا الجلستين مقدار التشهد جازت صلاة وان كان اقل فسدت انتهى **وبه**  
ان الفاصل الزايد يستدبره **وفي البداية** اختلف في ركعتيها والى كونها ركعتا  
اصليا مال عصام بن يوسف والصحيح انها ليست بركن اصل لعدم توقف  
الاهمية عليها شرعا لان من خلف يصلي بمحض يارفع من السجود دون توقف  
على القاعدة فعلم انها لما شرعت للمجروح **اما الخروج** بصنعه فكونه فرضا هو على  
فتوى البردعي فانه رحمه الله فم من قول ابن حنيفة بالفساد في المسائل الاثنى

عشرية ان الخروج بصنعه فرض وفهم من قولها بعدم الفساد انه ليس بفرض  
**وفي البحر** ثم ان هذه الفوايض المذكورة اذا اتى بها ما يما لا يجب بل يعيدها  
كما اذا قرأنا ما اوركع نايما وهذه المسئلة يكثر وقوعها لاسيما في التراويح كذا في  
نية المصل وقداختلفوا في ان قراءة الناييم في صلاة هل يعتد بها ففيل لعدم  
واختار الفقيه ابو الليث ان الشراء جعل الناييم في الصلاة كالمستيقظ تخطيها  
في المصل واختار غير الاسلام وصاحب القداية وغيرهما انها لا تجوز ونفى في  
المحيط والمتن على انه الاصح بان الاختيار شروط لاداء العبادات وقد اختلف  
في فتح القدير قول ابن الليث وجهه بما فيه نظر ليرجع اليه من رآه **وقالوا**  
**القراءة** في الاولي من الفرض واجب في الصحيح حتى لو اخرها عن احد بها سهوا وجب  
عليه سجود السهو وعلى القول بعدم التعيين لا يجب وكذا يجب تقديم الغائبة  
على السورة وكذا قراءة الغائبة مرة **الكثر اطلعت في الذخيرة** فقال ولو قواها  
في ركعة منها وجب سجود السهو **وتدبره في الخاتمة** بكونه على الولا وان فصل  
بينهما بالسورة لا يجب واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وصححه الزاهد  
**وفي البحر** تعدل الا ان كان وهو تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطيب  
مفاصله وادناه مقدار تسجئة واجب على فتوى الكرخي وهو الصحيح كما في شرح  
المية وسنة على فتوى الجرجاني وفرض على ما نقله الطحاوي عن ائمتنا الثلاثة  
والذي على نقله اجم الغيرة واجب عند ابن حنيفة ومحمد بن يوسف  
مستدين له بما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم امر رجلا ففصل فانك لم تفصل ثلاثا وامره  
صلى الله عليه وسلم له بالطائفة ولها قوله تعالى امر كعوا واسجدوا واهل القنات  
خاصات معلوم معناها فلا يزداد عليها غير الواحد ونفيه للصلاة في كل ما يد ليل  
قوله عليه الصلاة والسلام في اخر الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وان  
انتقصت منه شيئا فن صلاتك فقد سماها صلاة **اما الطائفة** في القوة والجلسة  
سنة عند ابن حنيفة ومحمد وهي فرض ايضا عند ابن يوسف لكن ينبغي ان يعلم ان  
مراده بالغرض الغرض العملي وفي الزاهد ما يدل على وجوب القوة والجلسة  
عندها وذكر صدر القضاة وجوب السجود بترك كل منهما ولو تركهما بعد ايكراشد  
الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلاة **قال** ويكفي على وجوب القوة والجلسة  
وبلواوم سجود السهو بتركهما ساهيا جزم في الخاتمة عند ابن حنيفة ومحمد ونحوه  
في المحيط **وهو** مختار المحقق بن العام وتليذه ابن ابي راجح حتى قال انه الصواب  
**وذكر في البحر** في كونه القنود الاول واجبا والمراد بالاول غير الاخر القنود



السابق اذ لو اريد به السابق لم يفرم حكم القعدة الثانية التي ليست اجرة لان  
القعدة قد تكون اكثر من اثنين فان الموقوف ثلاث في الرباعية يعقد ثلاث قعدة  
كذلك الاولى والثانية واجب والثالثة هي الاجرة وهي فرض انتهى وفيه **الاختلاف**  
**في صلاة الخفافة واجب** على الامام اتفاقا وعلى المنفرد على الاصح وهل يجب عليه  
سجود السهو لو جهر ساهيا جزم في العناية بعدم الوجوب وقال في فتح القدير ينبغي  
ان يجب كذلك في النهر وجعل في الحر السريات صلاة الكسوف والاستسقاء وفي  
**الذخيرة** ان ترك رفع اليدين للتحريم جائز وان رفعه فوافقت انتهى وفي **الملازمة**  
ان اعتاده ثم ان كان احياها هو المختار وفي **البحر** التقوى سنة لقراءة القرآن  
صيانة لها عن وسواس الشيطان فكان تبعها لها الى ان قال وفيه **اشارة**  
الى ان السليد ينبغي اذا قرأ على استاذة كذا كونه في الذخيرة وفيه **المشهور**  
من اهل المذهب ان التسمية سرا في كل ركعة سنة وقد صح الواهدى في شرحه  
وفي القنية وجوبها في كل ركعة وصحة في باب سجود السهو بان يلزمه السهو بتوكلها  
وتبعه على ذلك ابن وهبان في منظومته قال ان الوجوب قول الاكثر والشارع ايسر  
في باب سجود السهو وعلى في البدائع بما يفيد الى ان قال وهذا كله ضعيف  
والمواظبة لم تثبت ولا فرق بين الصلاة الجهرية والسريية في انية الصلوات  
الامام اذا جهرا ياتي بها واذا خافت ياتي بها غلظ فاحش يخالف لكل الروايات انتهى  
وتابعه عليه في **النهر** **نكر** قال في وجوبها وسنتها الحق انها قولان مرجحان الا ان  
المتون على الاول يعني السني **قال** وفي اجاب السهو بتركها منافاة لما مر انه  
لا يجب ترك اقل الفاتحة فتدبره يعني والقول بوجوبها انما هو مبنى على كونها من  
الفاتحة غير الواحد **اول** ومن استظهر انها آية فذلة ليست من الفاتحة ولا من كل  
سورة من الشافعية العلامة التفتازاني وكذا السهيلي في روضه حيث قال بعد كلام  
يقول على هذا من القواعد اذ يكتب فيه ما ليس منه ولا يلتزم قول الشافعي انها آية  
من كل سورة وانها آية من الفاتحة بل نقول انها آية من كتاب الله تعالى مفتونة مع  
السورة وهو قول داود والشافعية وهو قول يبي القوة لحن النصف والله  
المستعان انتهى كلامه وفي **البحر** **السجود** في الشريعة وضع بعض الوجه مما لا سحرية  
فيه فخره الحد والذوق والصدع ومقدم الراس فلا يجوز السجود عليها ولو عذر ببل  
مع يجب الايمان قال ووضع بعض الوجه يتحقق بالانفكاك بالجهة يجوز بالجهة  
وحدها اتفاقا على ما عليه اهل المذهب من اهل المذهب وما في المذهب والمزيد من انه  
لا ينادى الغرض عندها الا بوضعها فلا المشهور عنهما وانما محل الخلاف في الانتصار

على الانف فعند يجوز مطلقا وعندها لا يجوز الا عند بالجهة كما مر به صاحب  
الهداية في قولها بالافراض مشكلا ٢ يلزمها الزيادة على الكتاب غير الواحد  
وهما يمنعا في الاصول كافي حقيق فلذا قال المحقق ابن الهمام في بعض المتا  
الفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لقلها لم يوافقهم دراية ٢ والفتوى من  
الرواية ولو حل قولها لا يجوز الانتصار على الانف الا عند على وجوب الجمع  
كان احسن اذ به يرتفع الخلاف وتماه فيه وفي **النهر** وفي **الغني** ولو سجد على  
كده ان كان ثم تراب او حصاة لا يكره ٢ يدفع الاذى عن نفسه وان لم يكن جاز  
ويكره **نكر** في **الذخيرة** **والحيط** ان بسطه يلقى التراب عن وجهه كره ٢ نوع تكبر  
وان بسطه يلقى التراب عن عمامته وشيابه يكره لعدمه ونحو قاض خان على انه لا بأس  
به وبحمله على ما اذا لم يكن ترابا ويجعل ما في الذخيرة على ما اذا لم يخف ضررا ونقد الترخ  
يكره كذا في **البحر** **شرط مسحة** ان يكون ما تحت كذا طاهرا **ذكر** **الكل** في تقريره ان الاول  
للإمام ومن يقتدى به كالمفتي ترك وضع السجادة حتى يلج العوام على ما فيه حرج عليهم  
خلافه في الخلافة ومن لا يقتدى به وحمله البخاري على ما فهم امامنا فالاول  
الصلاة عليها لما ان الناس بها ونوا في امر الطهارة والاصل انه لا يجوز السجود على  
الارض يجوز على ما هو معنى الارض ما تجد جهته جهة وتستقر عليه **وتفسيره** ان الساجد  
لو بالغ لا يستغفر راسه ابلغ من ذلك **قال** في **البحر** تبعاله كالطمنسة والحشيش  
والخضرة والشعر والسروبراد في البوارية والبن والقطن وشيا يحترق وان كان  
يمنع وجود الجرم يستغفر كالدخول والجاوهرش والشع الغير المبدل يجوز وان كان  
سليدا جائزا **والجدة** ان كانت على البقر يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسروير  
وجعل في البحر ما على ظهر الحيوان كالسوط المشدود بين الاشجار لا يصح السجود عليه  
وذكر بنية الفروع بعده **وتنزيله** **الجنيس** لو سجد على حجر صغير ان كان الكثر الجبهة على  
الارض يجوز والا فلا وكذا في كثير من الكتب معنى بالي نصير **قال** وفيه **نكت** لان اسم  
السجود يصدر بوضع شئ من الجبهة ولا يدل على اشتراط اكثرها **قالوا** يكفي في  
القدمين وضع اصبع واحدة ولذا قال في المجتبى سجد على طرف من اطراف جهته جاز  
ثم نقل كلام نصير يدل على ضعفه لكن وضع اكثرها واجب للمواظبة **قالوا** وليس بين  
السجدين ذكر سنون هو المذهب عندنا وكذا ارفع من الركوع **قال** **يعتوب**  
سالت ابا حنيفة عن الرجل يرفع راسه من الركوع في الغرضه يقول اللهم اغفر لي فقال  
يقول ربنا لك الحمد وسكت فقد احسن حيث لم يرفع من الاستغفار من بينة قوة اخرائه  
في الغرض قال في البحر وما ورد فيقول على التجدد وفيه ويضع يديه على فخذه باسطة



اصابعه وفي الخلاصة ولا يأخذ الركبة هو الامم **قال في البحر** واشار بيست الاصابع  
الى انه يشير بالسبابة عند الشهادتين وهو قول كثير من المشايخ **وفي اول الوحي والنجس**  
وعليه الفتوى لا يبنى الصلاة على السكون وكدها في نية المصلي ورجح في نسخ  
القدور القول بالاشارة وكذا في الجنب **وبين** ولا بد وان يقصد بالفاظ الشهادتين  
التي وضعت لها عند كونه على الله تعالى ويسم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله  
واوليايه انتهى **وعلى هذا** فالضريح قوله عليه الصلاة والسلام علينا عابد الى الحاضر  
من الامام والمأموم والملايكة كما نقله في الغاية عن النووي واستحسنه **فيل** تشهد ابنت  
سعود مرضى الله عنه اول وتيل واجب ولهذا قال في السراج الوهاج ويكره ان يزيد  
في التشهد حرفا قال ابو حنيفة ولو نقص من تشهد او زاد فيه كان مكروها لا  
اذكار الصلاة محصورة فلا يزداد عليها **قال في البحر** واذا قلنا بتعيينه للوجوب  
كانت الكراهة تحريمية وهي الجرح عند اطلاقها فان زاد عليه اي زاد الصلاة في القعدة  
الاولى من الغرض وما الحق به من السنن الروايت فان عامدا كرهه ولا ينجي وجوب  
اعادتها وان ساهيا اختلفت الروايات فيه والخاتمة في الخلاصة انه يجب  
سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد لا جرح خصوص الصلاة بل لتأخير القيام  
المفروض واختار قاضي خان انتهى ملخصا **قال ويكتفي** فيما بعد الاولين من  
الغرايب بقراءة الفاتحة وظاهر الرواية انه يكتفي بين القراءة والسيح ثلاثا كما  
في البدائع والذخيرة والسكوت قدر تسبيح كما في النهاية او ثلاثا كما في التبيين  
وصح التحبير في الذخيرة وفي الحاشية وعليه الاعتماد **ثم قال** والتفق الكل على ان القراءة  
انفردت في الجنب انه ينوي بالفاتحة الذكر والثناء وفاقا لما في المحيط واستدل له  
في البسوط بما روى عن عائشة رضي الله عنها ان رجلا سألها عن قراءة الفاتحة في الاخرين  
فقلت ليكن على وجه الشك **ثم قال** والظاهر ان الزيادة عليها باحة فقدر في  
في صحيح مسلم انه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولى  
قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر خمسة عشرة آية او قال نصف ذلك ولذا قال  
في الاسلام ان السورة مشروعة في الاخرين فلاحق لو قواها ساهيا لم يلزم السجود  
وفي الذخيرة وهو المختار **وفي المحيط** والامم هو وان كان الاول الاكتفاء بالفاتحة  
انتهى **وفي معنى الفاتحة** الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على المسلم في العمر  
مرة لان الامم يقتضي التكرار وعن الطحاوي انه يجب كلما ذكر وهو الامم فعليك  
به اختلفت او اتفقت **ولا خلاف** في وجوب تعظيم الله تعالى عند ذكره في كل مرة  
لان الجنب انتهى يدعوا لنفسه والمؤمنين ولا يخص نفسه في الدعاء بل يقدمها

فيه كذا في السنن **وظاهر** كلام النية وغيرها جوارها بالدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين من  
جميع دنوبهم وقد اختلف في جوارها **قال في البحر** والحق انه يكون عاصيا بالدعاء للكافر  
بالمغفرة غير عاص بالدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين ونقل عن ابن العرب في شرح المصا  
انه ليس يحتم عندنا اي اهل السنة ان يدخل الفاعل احد من الامة بل الغرض من الجميع  
مرجوه لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا  
انتهى والله اعلم **باب** **الامامة** المراد ههنا الامامة الصغرى وشرطها صلا  
اندرج صلاة المقتدى في صلاة الامام والشيء ينقض ما نوقد كذا ذكره الاستيعا  
**وللاقتداء شروط** ذكرها في البحر **الاول** ان يتقدم المأموم على امامه مع اتحاد الجهة  
فان تقدم مع اختلافها في التحلق حول الكعبة **في الثاني** علمه بانتقاله بروية او سماع  
فان كان بينهما حائل يثبت عليه انتقاله معه لم يصح **الثالث** اتحاد موقعهما فان اختلف  
كما اذا كان بينهما منرا وطريق واسع او فلابس صفيين في الصحراء يصح **والجهد مكات**  
**واحد** وان ساعدت اطرافه وناداه ملحق به **الرابع** نية المأموم الاقتداء به مقارنته  
لتكبيره انتقادا اي مقارنته تكبيره لتكبيره الامام اي استفادة عليه بالخلا في ما  
لوتأخرت عنها وقلت وينبغي ان يجعل هذا شرطاً لراسه **الخامس** ان يكون حال  
الامام ادى في حال المأموم في الشرايط والامر لا فان استويا او كان حال الامام اعلى صح  
والالا على ما هو مذكور في قولهم وتسد الخ **السادس** مشاركتة له في الامرات  
فان سبقه المأموم بركن ولم يشاركه امامه فيه لم يصح ذلك الركن **السابع** عدم  
محاذاة امرأة له ان نوى امامه امامتها **الثامن** علمه بحال امامه في اقامته وسفراته  
اقتدى بامام لا يعلم انه مقيم او مسافر لم يصح **اقول** وليس هذا شرطاً ابتداء قال في  
صلاة المسافر وهذا الجرح في الفتاوى اذا اقتدى بالامام لا يدرى اسافر في مقام مقيم  
لا يصح ان العلم بحال الامام شرط الاداء الجماعية انتهى **في شرط** في الابتداء الحاشي  
البسوط من جرح صلى الظهر القوم في قرية او ممر كعتين وبعيد من اسافر هو  
ام مقيم فصلاتهم فاسدة سواء كانوا مقيمين ام مسافرين **في الظاهر** حاله في  
موضع الإقامة انه مقيم والبساع على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان سألوه فاجبر  
انه مسافر جازت صلاتهم انتهى **وفي القنية** وفي كان خارج المصراي والقرية لا تقصد  
ويجوز الاخذ بالظاهر مثله **قال بعده** وانما كان قول الامام اتوا صلاتكم الخ مستحبا  
لا لم يتعين مع فاصحة صلاته فينبغي ان يتنوا ثم يسألوه انتهى كلام البحر في صلاة المسافر  
ثم قال رحمه الله **الثاسع** ان يكون حاله يصح له الدخول في صلاة امامه بنية فلا يجوز لها  
فرض على نقل ولا على فرض آخر **العاشر** صحة صلاة امامه عنده **قلت** وتصوير في مسائل

شروط او شرطاً



ذوات اتفاق واختلاف **قال صاحب البحر** هذا ما تيسر جمعه من كلامهم ولم اجمع مجموعها  
 كذا وجدته في المؤلف وغيره في بعض النسخ فاشتبهت لعمري **وعلم الامم** من جوهش في تكبر  
 الفقه ليلوا وبارا ولا يحضر الجماعة لا يعذر ولا تقبل شهادته وتيلاد من يشتغل بتكبر  
 اللغة لا يعذر في تعويها بخلاف تكوام الفقه قيل جوابه الاول بين واظن ترك الجماعة  
 بها وانا الثاني فيمن يواظب على تركها كذا في شريعة النفاية **وفي السراج الوهاج**  
 لو صلى في بيته بزوجته او جارية او ولده فقد ادى بفرضه الجماعة **وسئل الجواليقي**  
 عن الجمع باهل بيته اياهم ينال ثواب الجماعة قال لا ويكون بدعة ومكرها بلا عذر **واختلف**  
 في الافضل بين جماعة مسجد حريم وجماعة المسجد الجامع واذا استوى مسجدان يختار اقدمهما  
 فان استويا فالاقرب **وفي الخفايا** فان كان فقهما يذهب الى الذي قومه اقل فيكون  
 الجمع بسببه انتهى **الجماعة تكون** فوضا كما في الجمعة لانها شرط صحتها واجبة كما في صلاة العيد  
 على القول الرابع وجوبها وللصلوات الخمس على ما عليه العامة كما في البدائع واختاره في  
 المجتبى ورحمهم في البحر **وسنة** كما في التراخي في الصحيح وفي الصلوات الخمس على المشهور  
 وعليه الاكثر وهو اختيار شيخ الاسلام هو اهرزاده **وستج** في الترتيب في رمضان  
 على قوله **ويكره** كما في صلاة الخسوف على قوله والتوتر خارجة رمضان وعلى قوله القدوم  
 لا ومواب الكراهة متفاوتة والله اعلم **وفي الظهيرية** ولو جاء والصف متصل انظر  
 حتى يجر اخر فان خاف نوت الزكوة جذب واحدا من الصف ان علم انه يودي وان اقتد  
 به الصغير فاجاز لما روى ان ابا بكره قام خلف الصف فدب مرا كعاقب التمسك  
 بالصف فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ابا بكره زادك الله حرصا  
 في الدين ولو كان في الصحراء ينبغي ان يكره او لا ثم يجذب به ولو جذب به او لا فآخر ثم كبر  
 هو قيل تفسد صلاة الذي تاخر ذكره الزندوستي في نظره والمعقبة ان هذا اجابة  
 بالفعل فيعتبر بالاجابة بالقول ولو اجاب بالقول بان اخر بغير سيرة فقال المحدثه  
 او بغير سيرة فقال انا لله وانا اليه راجعون تفسد صلاة والاصح انه لا تفسد  
 صلاة انتهى وقد نقله في البحر واقر عليه **وفي شريعة الوهابية** للشيخ عبد البر بعد ان نقل  
 عن القنية ان من ادى الصلاة فوجد الصف موصوفا لا فرجة فيه يقوم وحده وتيل  
 يجذب واحدا من الصف الى نفسه وصح عن محمد انه يجذب واحدا من عند الركوع ثم  
 قال لكن قال مولانا البديع والقيام وحده او لا في زماننا لعلمنا الجهد على التزم فاذ  
 جوه تفسد صلاة وفي شريعة الاسيحيان ان القيام وحده اصح واولى في زماننا  
 قال وهذا الحكم في المسجد والصحراء سواء ام لا قال في جواب الفقه ولو كان في الصحراء ينبغي ان  
 يكره او لا ثم يجذب به ولو جذب به كبر قيل تفسد صلاة الذي تاخر والصحيح انه لا

تتم

اسبب تحفيض الصحراء بالحكم اما ما علل به

تفسد لان بقيامه اخذ ذلك المكان حكم المسجد انتهى كلام شرح الوهابية ولا يخفى ان ما  
 علل به في الظهيرية فمقتضاها ان التحصيص في تصوير السيلة وان السجد في الحكم كالصحراء  
 وبه علل الشريعة مطلقين التصوير وقد اطلقت في القنية والغاية **وتقدم في معنى**  
**الفتى** عن القنية انها تفسد صلاة من وسع الصف بقوله من اراد الدخول فيه ونقل ما  
 في شريعة الوهابية ثم قال وهذا يشير الى تصحيح غير ما في القنية انتهى **وفي القنية**  
**يشير** باشارة الوبري وجد في الصف الاول فوجة دون الثاني لانه يصل في الصف  
 الاول لا في الثاني لانه لا يتقصر حيث لم يسد والصف الاول وبه قال الكراباسي انتهى  
**وفي معنى الفتى** ان كان يزل في القراءة ويكثر التلويح بالباس ولوام يمنع كذا في شرح  
 الوهابية **ويست** يقتدى بالاشع وان صحت صلاة في حق نفسه قال في الخلاصة  
 وامامة الاشع لغيره ذكر الامام الفضل انه يجوز ان يقول صارت له وقال غيره  
 لا يصح انتهى **قال في البحر** وصح في المجتبى عدم الجواز انتهى **وفي التبيين وغيره** الاصح انه  
 لا يجوز الاقتداء في الترتيب يسلم على راس الوكعتين وهو المختار **وفي معنى الفتى** احسن  
 ما قيل في الاقتداء بالشافعي ما قاله في الدين قاض خان وهو انه ان علم حاله انه يتوق  
 مواضع الخلاف جازر الاقتداء به بلا كراهة وان علم انه لا يتوقا هاهنا جازر الاقتداء به  
 وان جهل حاله جازر الاقتداء به الكراهة **قال في التحقيق** لو اقتدى بمن يقتت  
 بعد الركوع او يسجد لله قبل السلام يتابعه في القنوت والسجود اتفاقا لما كان  
 الاجتهاد كذا في شرح الجمع بن الملك **وفي السراج الوهاج** بعد ذكره تكريم امامتهم  
 فان قلت فالا فضل ان يصل خلف هؤلاء الا افراد قيل اما في حق الفاسق فالصلاة  
 خلفه اول واما الاخر ون يمكن ان يكون الا افراد اول لجهلهم بشروط الصلاة ويكون  
 ان يكون على قياس الصلاة خلف الفاسق والا فضل ان يصل خلف غيرهم انتهى **قال في**  
**البحر** والحاصل انه يكره لهو التقدم ويكره الاقتداء بهم كراهة تنزيه **وفي كشف**  
**الحقائق** لا يصل خلف من كان معروفا بالان بالان اهل الاهانة والاقتداء است  
 باب الكراهة كذا في التوازل انتهى **واما المستدع** والبدعة ما احدث على خلاف الحق  
 المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال قاله الشنقي فالاعتداء  
 بهم مكره ان كان من اهله قبلتنا وان كانت بدعة مكفرة لا يجوز الصلاة خلفه  
 كما في المحيط والخلاصة والمجتبى وغيرها ومن يقول في بدعة بحيث يودي به الى الكفر  
 كذلك **لا يجوز الصلاة** خلف من يكره شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم او يكره الكوام  
 الكابيين او يكره الروية لانه كافر **وان قال** انه لا يرى لجلالة وعظمته فهو مبتدع ومن  
 انكر الاسواء من مكة الى بيت المقدس فهو كافر ومن انكر المعراج من بيت المقدس فليس

مطلب  
 من يزل في القراءة ويلحن



بما ذكره في الخلاصة **وقد استشكل** ابن الهمام بعض ما نقل من الغرر مع ما نقل  
 عن الامام ابي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى من عدم تكفير اهل القبلة من المبتدعة  
 كلام **وحاصل ما هو التحقيق** ان المذهب عدم تكفير احد من المخالفين فيما ليس من اصول  
 المعلومة من الدين بالضرورة وبذلك عليه قبول شهادتهم الا الخطا به لكن من خرج ببدعة  
 عنه ان يكون من اهل القبلة كمنكري حدوث العالم والبعث وحشر الاجسام والعلم  
 بالجنائيات فلا نزاع في كفرهم ٢ تكلم في بعض ما علم من الدين بالضرورة كما في البحر وغيره  
**وفيه** تفلاخا في الحاكم اذا كان بين المصلي والامام طريق يرفيه الناس او يفسر  
 عظيم لم يخزه صلاته الا ان تكون الصفوف متصلة فيجوز ولو كان بينه وبين الامام  
 حائط اجزائه صلاته انتهى **قال** اطلق الحائط تشمل الصغير والكبير وما يشتمل فيه  
 حال الامام او لا **لكن قبيح** في الخلاصة وغيرها بعدم الاشتباه فان امكنه الوصول  
 الى الامام فهو صحيح اتفاقا وان لم يمكنه لم يشتمل اختلافوا فيه **ولو قام** على سطح المسجد  
 وانتدب بالامام او في الميمنة فان كان لها باب في المسجد ٢ يشتمل يجوز في قولهم  
 فان كان من خارج المسجد ولا يشتمل فعل الخلافة واختار في الخلاصة الصفة وكذا على  
 جدار بين دأمره وبين المسجد فلا ن ما اذا اقتدى من سطح دار المتصلة بالمسجد  
 فانه يصح مطلقا **وفي الجنب** وفناء المسجد له حكم المسجد يجوز الاقتداء فيه وان لم  
 تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الضيافة الا اذا انفصلت الصفوف انتهى  
**وعلى في العائذ** بان دار الضيافة متفصلة بينهما وبين المسجد طريق يعنى في  
 بغداد وهذا منقول من كلام محمد **قال فيها** ويصح من الدكان الذي على باب المسجد  
 ٢ من فناء متصل به انتهى **وعلى هذا وما قبله** الا ما كان المتصلة بالمساجد ان  
 كان لها باب من المسجد ولا اشتباه فلا اشتباه وان لم يكن ولا اشتباه يصح والا  
 فلا كذا في مراد الفقير **وفي النهي** قد يشيخ الاسلام صحة اقتداء المتوضين بالتيمم بان ٢  
 يكون مع المتوضين ماء خلا فالز فربما على ان مقتضى المتوضي لو رأى ماء في صلاته ولم  
 يره امامه تفسد صلاته لا اعتقاد فساد صلاة امامه بوجود الماء **وقال في**  
**فتح القدير** ينبغي ان يحكم بان محل الفساد عنده اذا ظن علم امامه ٢ اعتقاد فساد  
 صلاة امامه بذلك انتهى لكن قال الويلقي في تعليل البطلان بان امامه قام على  
 الماء باخباره قيل المفهوم من كلام المحيط انه يفسد وصف الصلاة وينبغي على  
 ما اختاره الويلقي ان تفسد الصلاة اصلا اذ كان لعقد شرط انتهى **وفي معين**  
**المفتي** يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة ليلة البراءة وليلة القدر الا ان  
 يقول فذكرت كذا مرة بهذا الامام بالجماعة كما في الجواز **قال في النهي** ولا يجوز

**مطلب**  
 من كفر ببدعة

عز

عن الكراهة بندها قاله الجوزي **وذكر ابن الهمام في التمهيد** من الاصول ان ما تورد به  
 الواجب والبدعة ياتي به احتياطا وما تورد به بدعة والبدعة يتوكل ٢  
 ترك البدعة لا يرم واداء السنة غير ٢ **وقال** ابن امير حاج في شرح الحديث  
 الاحاديث المروية في فضلها كذب باطل وهي بدعة عند جمهور العلماء اطلاق في رواها  
 وكذا المقدس في مسالة مخصوصة **وفي معين المفتي** دخل المسجد في البحر فوجد الامام  
 يصلي فانه ياتي بالسنة يعبد عن الصفوف الا اذا اخذ سلام الامام **وفيه** اذا صح الاخذ  
 ٢ يقرب خلف الامام ٢ في الحوية ٢ في الجهوية شيئا من الغرر ولو نزل فعل بمرورها  
 على ما هو الحق كذا في مراد الفقير **وفي الجنب وغيره** يجوز اقتداء العالم بالاحد وبان  
 بلغ حد به حد الوكوع عندها وبه اخذ عامة الشايخ العلماء خلا بالمجد وصح في  
 الظهيرة عدم الجواز **قال** في البحر ولا يفتي بضعفه اذ ليس هو اذ في حاله القاعد  
**وفي النهي** والبراء الاصح من قول محمد كاشان اليه في فتح القدير انتهى **ولا يجوز** اقتداء  
 الناس بالراكب ولو صلى على الدابة جماعة جازت صلاة الامام ومن كان معه على  
 دابته ٢ يجوز صلاة غيره في ظاهر الرواية كذا في البحر **اختلف فيما اذا ام قوما**  
 وهو محدث او جنب هل يجب عليه اعلامهم بالقدر الممكن ولو كان بكتاب او رسول  
 قال في المجتبى بالوجوب في الاصح وكذا في الايضاح وجزم في المجتبى بعدم الوجوب  
 مطلقا ويند ٢ في معراج الدراية كما اذا كانوا قوما غير متعيينين قال في خزائن الاكل  
 ٢ انه سكت عن خطأ معوقه **وعز الويلقي** يخبرهم وان كان مختلفا فيه ونظيره  
 او امرأ غير يتوضأ من ماء يمس او على ثوبه نجاسة **قال في المنج** والاخذ  
 بما صح في المجتبى اولي واخرى لما فيه من العمل بالاحتياط ٢ سيما ونقول المحتوث  
 والشروع تقدم على نقول الفتاوى انتهى وفرع في البحر على ذلك فروعنا فنع  
 فلتراجع **فصل في الاستحلاف** لما كان موجب الاستحلاف من العوارض  
 المكنت التدارك به قدم على المفسدات **في سبعة حديث** سماوي ٢ اختيار له فيه  
 ولا في سببه من البدن غير موجب للغسل ولا نادر الوجود ولم يودر كفا معه استحلاف  
 من جلا مكانه من معه بان ياخذ بطرف ثوبه او يشر اليه والسنة ان يفعل تحذو وب  
 الظهور واضعا يده على انفه يوجه امره عرف قطع الكلام الناس ولو تركه تركه  
 يشر بوضع يده على ركبتيه او سجودا يشر بوضع يده على جبهته او قراة يشيرون  
 بوضعها على نه فان بقي عليه ركعة يشر اليها باصبع وهكذا هذا اذا لم يعلم الخفية  
 ذلك والا فلا حاجة اليه وفي سجدة التلاوة يضع اصبعه على الجبهة وفي السهو يضع  
 يده على صدره وانما يتعين الاستحلاف اذا لم يكن في المسجد ماء يتوضأ به اذ ٢

قف

وضع يده على ركبتيه او سجودا يشر بوضع يده على جبهته او قراة يشيرون  
 بوضعها على نه فان بقي عليه ركعة يشر اليها باصبع وهكذا هذا اذا لم يعلم الخفية  
 ذلك والا فلا حاجة اليه وفي سجدة التلاوة يضع اصبعه على الجبهة وفي السهو يضع  
 يده على صدره وانما يتعين الاستحلاف اذا لم يكن في المسجد ماء يتوضأ به اذ ٢



فساد الاضحية منه ثم يتوضأ ويبني والدار والجبانة ومصل الجبانة كالسجد  
اوله حكم البقرة الواحدة واما الصلوات فيمفارقة الصفوف ففساد صلاة القوم لو  
لم يتخلف كافي الخائبة **قالوا وما يمكن وتوجه** في العوارض السماوية ما لو حصر عن  
القراءة لم يجز او خوف نيكوده ان يتخلف وهو عقيد بما اذا لم يقرأ قدر الغرض  
والا لم يجز اجماعا كافي المحيط وقيل يجوز مطلقا ووجه في البحر لما انهم صرحوا في فتح  
المصل على امامه بان لا يفسد على الصحيح اذا كان امامه قد قرا قدر ما يجوز فيه  
الصلاة **وتعقبه في الحج** بان لا ضرورة الى الاستحلاف بعد صفة صلاة بخلاف فتح  
المصل على امامه فان لا ضرورة الى القول بطلان صلاة الفاع وان كان امامه  
غير محتاج اليها في اقامة الغرض انتهى **وقال** في المنزلة يمكن الفرق بان عدم الفسا  
في الفتح لا طلاق الحديث والفساد هنا للعمل الكثير بلا حجة **وفيه وفي الحج** ولو  
نسى القراءة اصلا حتى صار اميا لا يجوز الاستحلاف اجماعا **قالوا ومن السادر** ما  
اصابه بول مانع وكذا كل نجاسة مانعة سواء كانت منه بدنه او من خارجة وكذا الكنف  
العورة للاستنجاء مانع من البناء وكشف المرأة ذراعيها للوضوء في الصحيح لكن ان لم  
يضطرب اليه اما اذا لم يجد منه بدالم ففساد صلاة كافي الظهيرة قلت وصحة في  
الخائبة وذكر انه ليس كالوا انكشفت العورة في الصلاة **وفي المنزلة وغيره** ويبني  
لحجة وعطس ولا سيلان من غمزها فان سال لساقطه غير سقط قيل يبني ويقل  
يبني عندها ويبني عندها يوسف وهو بمنزلة ما اذا رماه انسان يندقة  
او حجر فان فيه الخلاف وكذا لو سقط على المصل من سقف حجر او خشب بشر انسان  
فادماه كذا في الخائبة ولو سقط الكرسي غير منعها بنت اتفاقا وان تجر يركبها  
اختلف فيه **وكذا** اختلف فيها لو سبق حدث لعطاس او تنجس والاصح انه لا يبني  
كافي البحر والمنزلة ونقل في البرازية الفساد وعدمه ولم يوجب **اقول** وكانهم ارادوا  
من التنجس السعال المدنوع اليه ليساوي العطاس والا فالنوق ظاهر ولعله ليس مثله  
حكا ولذا حصر البرازي التنجس بالذكور **قال في الظهيرة** ولو عطس نسي  
الحدث من عطاسه او تنجس فخرج من قوته مرتين قيل لا يبني وهو الصحيح انتهى فذلك  
على انها سواء **فيها وفي الخائبة** ولو قرا ذاهبا وجائيا ففساد صلاته هو  
الصحيح لا ان قراها ذاهبا فعدا في جزاء مع الحدث وان قراها جائيا فعدا على مع  
المشي وان لا يجوز ولو سجد او هلك لا يمنع البناء وهو الاصح وقيل اذا راع راسه  
من الكوع وقال سبح الله لم يحدده وهو محدث لا يبني نص عليه في المنتقى انتهى  
**وفي الجامع الصغير** لو طن اسم حدث فاستخلف ثم تبين انه لم يحدث وهو

في المسجد تفسد صلاة الكل قيل هذا في قولها اما عند اي خيفة لا تفسد **ومر الشرح**  
مسئلة الظن بان خروج شئ من الغم فظنه دما قال في البحر وظاهره انه لو لم يكن للظن  
دليل بان شك في خروج مزاج ونحوه فانه يستقبل مطلقا بالاحزان عملا بما هو التماس  
ولم امر بنحو **وانما في التجنب** لو شك الامام في الصلاة فاستخلف فسدت صلاته **ولو**  
خاف سبق الحدث فانصرف ثم سبق الحدث فلا يستأنف الا اذا كان عند اي خيفة خلا لا ان  
يوسف كذا في العروة انتهى **وفي البحر** ولو صار الامام حائضا او للبول بحيث لا يمكنه  
المضي ذكر في رواية الاصول ان على قول اي خيفة ليس له ان يتخلف وعلى قول اي يوسف  
له ذلك ابو حنيفة فترقب بين هذا وبين الحكم في القراءة كذا في الظهيرة وفي غاية البيان  
ثم عندها اذا لم يتخلف اذ من حصر في القراءة كيف يصنع قال بعض الشارحين  
يتم صلاته بلا قراءة الحاق له بالامم وهذا هو لا عندها انه يستقبل به صريح  
في الاسلام في سورة الجامع الصغير انه قال في عامة الكتب ان الحصر عن القراءة لما كان  
نادرا اشبه الجبانة وبها لا يتم الصلاة فكذا بالحصر انتهى قال والجب من الشارح يعني  
الذي يلي كيف جعل الحصر عن القراءة كالجبانة ونقل عنهما انه يتبها بغير قراءة وكذا  
المحقق في فتح القدير وفي البدايع وعندها لا يجوز وتفسد صلاته وهو شاهد  
في غاية البيان والظاهر ان عنهما ما راين انتهى كلام البحر **وتدبره صاحب المنهر**  
وقال ان في كلام الشارح الذي يلي تداعفا تامها بلا قراءة يؤذن بمحتملها وكونه  
كالجبانة يقتضي الفساد انتهى وقد ذكرنا الحكم في السئلة من قبل **قالوا وهذه**  
الاحكام ٢ مرة اذا سبق حدث قبل التشهد اما بعد التشهد فان كان اماما استخلف  
نرسلم ٢٢٠ ووجب عليه الوضوء ليؤدي السلام الواجب فان لم يفعل واتى بمناكف  
وجب عليه اعادةها وكذا كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم فان لم يفعل حق مضي  
الوقت صحت صلاة وتقرر عليه التحريم وكذا المنفرد وكذا لو تعدد ذكره الذي يلي ولم  
يكن خلا فابن الامام وصاحبيه وفي سورة المينة ما يخالفه وقد انكره في البحر وقال  
فيه نظر بل لا يكاد يصح ٢٢٠ اذا اتى بمناكف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصنعه وانما  
ينقض ثمة الخلاف فيما اذا خرج منها لا بصنعه كالمسائل الا شئ عشره انتهى **ثم قال**  
والحاصل ان القوم يخرجون من الصلاة بعد حدث الامام عدا اتفاقا ولهذا لا يسقط  
وفي التوقيف وشرحه ولو بلا صنعه بعده بطلت عند الامام وتمت عندها **ولو**  
استخلف اميا بعد التشهد لا يفسد بالاجماع وهو الاصح كافي وفي القدير **قالوا**  
**واذا سأل له النساء** توضأ ويبني على صلاته واعاد ركوعا وسجودا احدث فيه  
**وفي التبيين وغيره** قيل يتوضأ ثلاثا ثلاثا ويستوعب راسه بالسج ويستغفر



ويستثنى ربا في سائر سنن الوضوء وقيل يتوضأ مرة مرة وان زاد حدث  
صلاته والاول اصح لان الغرض يقوم بالكل كذا في الظهيرية **ولو غسل نجاسة**  
مانعة اصابته فان كان من سبق الحدث بين وان كان من خارج 22 بين وان كانت منهما 2  
بين ولو اتى الثوب المتجسس من غير حدث وعليه غيره اجزاء كذا في الظهيرية **وفي البحر**  
ومن شرط صحة البناء ان ينصرف من ساعته فان مكث قدر اداء ركعتين بغير عذر فقد  
فلو كان لعذر كما لو احدث باليوم ومكث ساعة ثم اتمه فانه بين وكذا لو مكث بعد  
الركعة في الثانية **وفي الظهيرية** لو اخذه الرعاف ولم ينقطع يكث الى ان ينقطع ثم  
يتوضأ ويبنى **قالوا** ولو استخلف مسوقا صح والاولى ان يفعل للمسبوق ان لا يفعل  
كما في النهر وغيره فلو اتم المسبوق صلاة الامام ثم اتى بما فيها تبطل صلاته وصلاة من  
حاله كحاله وكذا تنفس صلاة الامام المحدث ان لم يغزغ وان فرغ 2 تنفس كصلاة  
المذكرين قالوا وفي قولهم فلو اتم صلاة الامام الى ايماء الى ان له ان يقضى ما فاتة او لا  
لكنه مكروه كما في الثانية **قال في الخاوي والحبري** وهو الصحيح وعزاه الى جامع الاصغر  
وفي الظهيرية تنفس صلاته وهو الاصح 2 لم يعمل بالمسوخ وقراه بما قالوا ان المسبوق  
لو ادرك الامام في السجدة الاولى فركع وسجد سجدتين 2 تنفس صلاته بخلاف ما لو ادرك  
في السجدة الثانية فركع وسجد سجدتين حيث تنفس واختاره في الهدايح معلل بان  
انفرد في موضع وجب عليه الانتداء وهو منفسد **قال في البحر** فقد اختلف التصحيح  
والاظهر القول بالفساد لموافقته القاعدة **قال في النهر** بعد ما حكى تعليل الظهيرية  
ولان وجه الفساد انه زاد في صلاته ركعة غير معتد بها وهذا انما ياتي بها لو ادركه  
في الثانية ولو صح كونه قاضيا لما صدقت خلاف الاولى لما انه يجب عليه متابعة الامام  
فيها فلم تكن الركعة غير معتد بها وانت جبري بانه على ما في الثانية انما يتجزأ كونه قاضيا  
بينه فاذا اتى بذلك قضاء ما فاتة او لا ينبغي ان 2 تنفس انتهى **وفي فتح القدير** واما للاتق  
فانما يتحقق في حقه تقديم غيره اذا خالف الواجب بان بدأ باتمام صلاة الامام فانه حينئذ  
يقدم غيره للاتمام ثم يشتغل بما فات معه اما اذا فعل الواجب بان قدم ما فات مع الامام  
ليتم الاداء مرتبا فيشربهم اذا تقدم ان يتابعوه فيستلظونه حتى يغزغ عما فات ثم  
مع الامام ثم يتابعونه ويسلم بهم انتهى **قال في البحر** وفيه نظر بل يتحقق في حقه تقديم  
الغير مطلقا لانه يلزم من فعل الواجب انتظاره وهو مكروه فلذا يقدم له ان يتأخر  
ويقدم رجلا كما في المحيط **وفي النهر** وكذا المقيم خلف المسافر يقدم بعد الركعتين ساقرا  
يسلم بهم ثم يقضى المقيمين ركعتين منفردين بلا قارة حق لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت  
انتهى **اقول** وجه البطلان انه اقتدا بالمسبوق فيما ينبغي لا فيما اقام فيه الامام **ونعم**

قف

قال في

قال في البحر ان قول صاحب الدرر لا يصح الاقتداء بالمسبوق الا اذا احدث اما مد فاستخلفه  
سهو 2 كلامهم فيما اذا قام الى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الانتداء اصلا  
فلا استثناء انتهى اقول وليس هو من الصواب بعبود **وفي** ولو اخطأ الامام ان عليه سهوا  
تجد وتابعة المسبوق ثم علم ان 2 سهو عليه فيمزم وياتي ان الشهوات صلاة المسبوق  
تفسد 2 انه اقتدى في موضع الانفراد وقال الفقيه في ما مشا لا تنفس لغلبة  
الجهل في القراء كذا في الظهيرية **ولو لم يعلم** لم يعلم لم تنفس في قولهم كذا في الثانية **ولو**  
قام الامام في الظهر الى الخامسة فتابعه المسبوق ان تعد الامام على راس الرابعة  
تفسد صلاة المسبوق وتامة **ثم يا** **ما يفسد الصلاة وما يكره فيها**  
الفسادات عوارض كسبية والنسب والبطلان في العبادات سواء والعد والنسيان  
وسبق اللسان في الكلام والتبديل والكثير والعلم بالحرمة وعدمه سواء فان صح الحرف  
ولم يسمع نفسه تنفس عند الكرخ وعنه ابن الفضل 2 ما لم يسمع نفسه ونظيره  
الاختلاف فيما اذا قراء في صلاته والاصح الثاني **وفي المحيط** النسخ المسروع المصحف  
منفسد عندهما خلا فلا يبرئ 2 ان الكلام اسم الحروف منظومة مجموع من غير  
الكلام 2 ان الفهم بهذا يقع وان ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى **والحق**  
**في البحر** الحرف المعتمد معنى بالحرفين كقوله في اميرين **قال** ويشمل الكلام في النظم اي  
وحكم الفساد وهو قول كثير من المشايخ وهو المختار واختار نحو الاسلام وغيره انتهى 2  
تنفس **واستدل** لا يكون التكلم مطلقا **وتع** حديث سلم ان هذه الصلاة  
2 يصل فيها شيء من كلام الناس انما هو التيسير والتبكي وقراءة القرآن **قال في**  
**فتح القدير** وقد اجابوا يعني القائلين بعدم انساؤ كلام الناس والمخطل ان لم يطل  
بانه لا يصلح دليلا على البطلان بل على انه محذور والمخطو 2 يستلزم الابطال ولذا لم  
يامره بالاعادة يعني من تكلم فيها كما ورد في سوق الحديث عن رواية معاوية بن الحكم  
مرض الله عنه وانما عليه احكام الصلاة قلنا ان صح فانما بين المخطو حالة العهد والاتفاق  
على انه حظير يرفع الى الاتساد وما كان منفسدا حالة العهد كان كذلك حالة السهو  
لعدم الزيد شرعا كالاكل والشرب وقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن ابي اوان الله  
وضع عن ابي الحديث من باب مقتضى 2 عموم له 2 ضرورة في وجوب تقديمه على  
وجه يصح والاجماع على ان رفع الاثم مراد فلا يراد غيره والا لزم تعيمه وهو غير محل  
الضرورة ومنه غير في الحكم الاثم من حكم الدنيا والاخرة فتدعيه من حيث لا يدري اذ قد  
اختلف في غير محل الضرورة من تصحيح الكلام وصار كما اذا طال الكلام ساها فانه يقول  
بالفساد انتهى ما اردناه من تمام فيه وهذا هو التحقيق في الاستدلال به **وفي البحر**



والمراد من التكليم التكليم لغير ضرورة لانه لو عطي او قسنا حصل منه كلام لا يفسد لتعذر  
الاحترام عنه كما في المحيط انتهى قلت وتغييره بقوله لغير ضرورة مستباح فيه لا يفتى **وسه**  
**ثم قال في الهداية** وان كان اي التخييل لعدم ضرورة عفو في نسخة او مد في عاليه قال في  
فتح القدير اى سمعت الطبع فانه حينئذ يمكن الاحترام منه فلا يفسد ومثله الرغيف  
اذا كان لا يملك نفسه عند تفسد لا يشاء وعلى هذا يحمل قول ابن يوسف في الايه  
ان كان يملك الاحترام عنه انتهى **وفي العناية** وفيها بعد ان ذكر ان التاوه والايت  
والكائنات كالحج والنار لا يقطعها لانه يد على المشقة قال ولو لم يكن ذلك  
والنار يقال اللهم اني اسالك الجنة واعوذ بك من النار لم يفهم انتهى وفيه كاصلة اياه  
الى ان محل الدعاء باخر الصلاة لا اشأوها **في التفسير** الامام اذا قرأ اية الرحمة  
يكبر اذ يسال شيئا من الرحمة لما فيه من التشجيل على التوم ويكبر للمقدي ان يفعل ذلك  
ايضا لما فيه من الاخلال بالسماح وان كان منفردا لا بأس به انتهى وتامم فيها **وقالوا**  
كل ما استحال عليه من العباد كالعافية والمغفرة والوزنية سواء كان لنفسه او لغيره  
ولو اخرج على الصحيح لا يفسد لانه ليس من كلامه في المحيط **وفي التفسير** لو قال  
اللهم اغفر لي او لغرو تفسد صلاته وهو مخالف ما في المحيط **قلت** وهو الاحتياط  
وان صح الاول الاول والديه **وفيها** لو قال اللهم اغفر لوالدي او قال للمؤمنين والمؤمنات  
لا تفسد ولو قال اللهم اغفر لي قال المحلواني لا تفسد وقال محمد بن الفضل تفسد  
صلاة ولو قال اغفر لعمى او خالي تفسد اتفاقا انتهى فليلاحظ الفرق **وفيها** **تسلط**  
لو قال ال ثم قال الحمد لله او لم يقل الحمد لله لا تفسد صلاته قال الشيخ الاجل الرغيف  
ان انضاف الكلمة مثل كل الكلمة في ايها لا تفسد الصلاة انتهى فانهم **وفيها** **وفي**  
**فتح القدير** ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم صل على محمد تفسد  
صلاة لا ابتداء **وفيها** المصل اذا عطي فقال لنفسه يرحمك الله يا نفسي لا تفسد  
صلاة قالوا لانه لم يكن خطا بالغيره **قال في البحر** ولو قال العاطس والسامع الحمد  
لله لا تفسد لانه لم يتعارف جوابا وان قصده وفيه اختلاف المشايخ ومجمله عند  
ارادة الجواب اما ان لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تفسد بالاتفاق كذا في غاية البيان  
ومجمله ايضا عند عدم ارادة التقصيم فلو اراده تفسد صلاة السامع القابل الحمد  
لله لا تعليم الغير من غير حاجة لاني فيه المصلي وشرحها انتهى **وفيها** **في التفسير** بالجملة  
ولو سمع المصل من مصل اخر ولا الضالين فقال امين لا تفسد وتيل تفسد عليه  
الماخرون وكذا يقول عند ختم الامام قرأه صدق الله وصدق الرسول انتهى  
**قلت** فلو سمعها من اجنب خارج الصلاة كان اولي بالفساد **وفي البحر** ولو جرى

على لسانه نعم ان كان هذا الرجل يعتاد في كلامه كلمة نعم تفسد صلاة وان لم تكن  
عادة له لا تفسد هذه في القرآن تجعل منه ونقل عن المجتبي انها لا تفسد وان  
خلاف المشهور والاول هو المعتمد كما في التتوير وشرح **وفيها** ولو وسوسه الشيطان  
نقال حو ولا قوة الا بالله ان كان ذلك من الاخرة لا تفسد وان كان من الدنيا تفسد  
خلافا لابن يوسف ولعود نفسه بشئ من القراءات للمجي ونحوها تفسد عنده كما في الظهير خلافا  
للقول لدفع الوسوسة فانه لا يفسد الصلاة مطلقا كما في الغنية انتهى **وفيها** وما الحق  
بالجواب ما في المجتبى لو سمع ان صلى يريد ان يجرب بل الله الا الله ونحوه عن نعل او ثوابه  
فسدت عندهما وتيد بالجواب لانه لو اراد به اعلامه انه في الصلاة كذا اذا استأذنه  
على المصلي فقال سبحان الله اعلامه انه في الصلاة لم يقطع وكذا لو عرض للامام نجس  
الماموم لا بأس به لان المقصود به اصلاح الصلاة فقط **وكذا حكم الكلام** عند  
الحاجة الى اصلاح يعني يكون بالسيح لانه ذكر تعوير في التذكير ولا يبيح الى الامام  
اذا قام الى الاخرين لانه يجوز الرجوع اذا كان الى القيام اقرب فلم يكن التسيح  
مفيدا كذا في البداية **قال** في البحر وينبغي تساد الصلاة به لان القياس تسادها  
به عند قصد الاعلام وانما ترك الحديث الصحيح من باب شئ في صلاة فليحس ففسد  
عدمها يبقى الامر على اصل القياس **ولذا** قد سئما هو المعتمد عن المجتبى فيما لو قال عند  
ختم امامه صدق الله وصدق رسوله انها تفسد وهو مقدم على ما في الحاشية والظهير  
من انه لو قرأ الامام اية ترغيب او ترهيب فقال المقندي صدق الله وبلغت  
مرسله اساء ولا تفسد صلاته انتهى لانه خلا في القياس وكذا لو اجاب المؤذن فيها  
**خلافا** **قوله** لو قرأ ذكر الشيطان لمعنه فانها لا تنطل صلاة كما في فتح القدير **وكذا** لو  
لغ غنة عقرب فقال لستم الله لا تفسد صلاته خلافا لابن يوسف كما في الفتح ايضا **وفيها**  
**الحق** الحاجة والعرة جلست على كتف المصلي وعليها خائفة لا تفسد وان طال مكثها **وفيها**  
رفع اليدين في المختار لا يفسد الصلاة لان مفسد هام يعرف قربة فيها انتهى قلت ومرواه  
به ما يسميه الشافعية بالهيئات عند الانتقالات **وفيها** **في المجتبى** ان الكلام ثلاثة محظور  
فلا يباح في كل وقت وما فيه قربة فباح في كل وقت وباح وهو الذي روي عنه في هذه الاوقات  
انتهى **وقد علمت** ان هذا ليس على اطلاقه **في الخلاصة** لو لم يبح الحاجة تفسد صلاته ولو قال  
المصلي في ايام التشريق الله اكبر لا تفسد ولو اذن المصلي واراد به الاذان فسدت  
صلاة وقال ابو يوسف لا تفسد حتى يقول حي على الفلاح **وفيها** **في الخلاصة** ما  
قالوه من تفسد ايتها السلام عند الان ادسها او شتم على خطابه او لا كما في الخلاصة وتيده  
صدر الشريعة وصاحب الجمع بالعدد لانه من الاذكار ففي غير العدد يجعل ذكره خلافا لغيره



لأنه يحض كلام فيفسد مطلقا فيجمل ما هنا على سلام التيمم بقوية عطف  
 الرد عليه وما قاله صدر الشريعة على سلام التحليل **ولذا قال** في البدائع السلام  
 على انسان مبطل مطلقا واما السلام للزوج من الصلاة ففسد ان كان عبدا انتهى  
 قايما فسدت وتيل بين انتهى **ويؤيد ما في زاد المعاد** ابن الهمام الكلام  
 فسد الا السلام ساهيا فقال السلام ثم علم نكتة تفسد صلاته بل الوارد السلام  
 للزوج من الصلاة ساهيا قبل تمامها **ومعنى المسئلة** ان يظن انه اكل اما اذا سلم في  
 الرباعية بعد الركعتين ساهيا على طرائقها وترويه ونوه ذلك تفسد صلاته فيلحظ هذا  
 انتهى كلام الحق **وفي البحر** اما اذا ارد السلام بيده في الفتاوى الظهيرية والخلاصة وغيرها  
 لو سلم انسان على المصلي فاشار الى راس السلام براسه او بيده او باصبعه لا تفسد صلاته  
**ولو طلع** انسان من المصلي شيئا فاما براسه او يديه او باصبعه لا يفسد صلاته ولا  
 لا تفسد صلاته انتهى وجه جزم ورد ما في الجمع من غير ما قاله ابن ابي عمير جازم من رد القول  
 بالفساد **ثم نقل كراهة السلام** على المصلي والقاري والجالس للقضاء او البحث في الفقه  
 او التخلي ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد نه في غير محله كافي التبيين وسند كرهه في  
 الخطر والاباحة ان شاء الله تعالى **وفي البحر تعال غير** ويفسد الصلاة انتحاله  
 من صلاة الى اخرى مغامرة للاولى فلو انتج العصر والمنع بعد شروعه في الظهر مثلا  
 فسدت ظهره ولو اسك بعد الجهرية قضاء من مضى ثم نوى بعده نظام فخره عنه  
 بنيت النفل لان النفل والفرص في الصلاة جنسان مختلفان امر جازم لا يحددها على الاخر  
 في التحريم وهما في الصوم جنس واحد كذا في المحيط انتهى **وفي** فوق الاول والى صاحب المحيط  
 بين فساد الصوم والصلاة بالاعتماد فساد الصلاة متعلق بعمل كثير ولو ابتلع ما بين  
 اسنانه وكان قدر الحصة لا يفسد ها ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فانه متعلق  
 بوصول الغذاء الى جوفه **نكر في الخلاصة والبدائع** لا فرق بين فساد الصلاة والصوم  
 في قدر الحصة **وفي الظهيرية** لو قاء اقل من ملى الفم فعاد الى جوفه وهو ملك اسأله  
 لم تفسد صلاته وان اعاده الى جوفه على ان يجبه يجب ان يكون على قياس الصوم  
 عند ان يوسعه لا تفسد وعند مجده تفسد وان بقي في صلاته ان كان اقل من ملى الفم  
 فعاد الى جوفه وهو ملك اسأله لا تفسد وان كان ملاء تفسد صلاته انتهى **وفي**  
**المحيط وغيره** لو مضى العمل كثيرا وكذا لو كان في فم اهل بيته فلا كفاه فان دخل حلقه  
 منها شي يسير غير ان يلو كها لا تفسد وان كثرت ذلك فسدت **وفي الخلاصة** ولو اكل  
 شيئا من الخلاصة وابتلع عينا فدخل في الصلاة فوجد حلا وتها في فيه وابتلعها لا تفسد

وليس يفسد السلام على انسان اذا  
 يائه او اسلم على انسان ساهيا

صلاة واختلها في حد العمل الكثير على اتوال احدها ما اختار العام كافي الخاتمة والخلاصة  
 ان كل عمل يشك الناظر انه ليس في الصلاة فهو كثير وما لا ذلة وصحة في البدائع والاولا  
 والتميز وقال في المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب قال شراح المسئلة  
 والظاهر ان مراده بالظن انه ليس عنده علم انه المصلي في الصلاة **ثم ان العمل بيده** واحدة  
 اذا انكره يفسد **قال في البحر** والوارد بالنكر امر ثلاث مرات متواليات **لما في الخلاصة** وانكر  
 ثلاثا في مركز واحد تفسد نه حك واحد انتهى **قال** وهو تقييد غريب وتفصيل  
 عجيب ينبغي حفظه انتهى وقد اعتمد فيما تقرر وانه يشترط كون العمل باليد في بعد  
 كثير **وعليه يتقرر** قوله ان ارد من راسه او سره شعره سواء كان شعرا راسه او  
 لحيته تفسد صلاته لا طلاقه **وكذا** اطلاق ما في الخلاصة والخاتمة المرواة اذا ارضعت  
 ولدها تفسد صلاتها لا انها صارت مرضعة **وكذا** قول الخلاصة والمحيط لو ضرب اسنانه  
 بيده واحدة او بسوط تفسد ومثله في الظهيرية وفوق نه يمينه وبني ما اذا ضرب دابته  
 مرة او مرتين **لو قيل** روجه ينها ولو غير شربة تفسد كالمناظر في وجهها ولو برسا  
 على المختار كافي الخلاصة **وفي المجتبى** لو قيل المصلي لا تفسد صلاتها وقال ابو جعفر ان  
 كان بشربة تفسد انتهى وذكر في الخاتمة والخلاصة انها تفسد مطلقا **وفي الظهيرية**  
 المختار في المشي انه ان كثرت فسدها **وفي المحيط** قال محمد لو كتب في صلاته على شئ  
 فسدت وان كتب على شئ لا يري لا تفسد نه لا يسي كتابته **ولو** رقيقا او قبا فسدت  
 ان حله **قال** في البحر والحاصل ان فدعهم في هذا الباب قد اختلفت **وحكي** عن ابن يونس  
 انه كان يضطرب في بعض المسائل ويقول كل مسألة ليس لي شيئا فيها قول فتن فيها هكذا  
 كذا في الظهيرية **واما كروها** فلو ابتلع ما بين اسنانه وهو دون الحصة لا تفسد  
 صلاته بل يكرم ولو مضى تفسد **المكان الذي يكرم فيه المور** بين يدي المصلي الذي  
 يقع بصره عليه لو صلى خاشعا وهو الاصح قاله الترمذي واختاره في الاسلام وجزم  
 به في البدائع ووجهه في النهاية بانه اشبه الى المصوب وعليه قيل قول الهداية موضع  
 سجوده قال في النهاية المراد بموضع السجود القريب منه بدليل انه بعد اعتبار شرط  
 عدم الخليل لا اسطوانته ولا يتصور ان يكون في موضع سجوده فضلا عما بين وبينه واقره  
 عليه في فتح القدير **وهذا** في العماء والمجد الكبير قاله قاضي خان في شرحه اما المسجد الصغير  
 فيكرم المور بين يديه مطلقا في الذخيرة وهو الصحيح في البحر **وفي الخاتمة** لا بأس ان  
 يسج جهته من التراب او المشي بعد الفراغ من الصلاة وقيل اذا كان يضروه ذلك وشغل  
 عن الصلاة ولا يكره في وسط الصلاة لا قبل التشهد والسلام انتهى ومعه في المحيط **وقال**  
**فيها** انه لا بأس بسلت العرق في الصلاة من وجهه وهو اولى كافي المسئلة **وفي البحر** اما ان



الاكلا شئ في بدنه ضربه واشغله فلا بأس بحكه ولا يكون في العيش وكراهة العيش  
تحرمة كافي الهداية **ومن** فرقة الاصابع اما خارجها لراحة المفاصل فانما ترتيبه  
على القول بالكراهة كافي المجتبى **ومن** تشبيك الاصابع فيها اما خارجها فقال في شرح  
المية الظاهر انه غير مكروه وقد ذكرنا كراهته عند قراءة القرآن ايضا **ومن** الاخر  
في المية وجهه ويندبه في الغاية بان يكون لغير عذر وجعله في الخلاصة مفسدا وذكر  
في المية انه اذا استقبل من ساعته فمكروه ولو لم يستقبل من ساعته نسيته وكان  
صار عملا كثيرا **وفي التبيين** يكمر في بصره الى السما والورد والنديد في الحديث **وفي**  
**الظهيرية** ويكره الاعتناء بالصلاة وهو لف العامة حوله راسه وابداه العانة كما  
ينعده الشطرنج انتهى ونحوه في المحيط قال كما ينقله الاشراف **وفي الاول الحية** اسه  
تشبه باهل الكتاب وهو مكروه خارج الصلاة فيها اولى انتهى **وذكر في المجتبى**  
في كراهة تشبيك اليدين قولين **ونقل** في الجزء العياشي انه يكره ان يصلي مشدود  
الوسط فوق القيص معللا بان يصنع اهل الكتاب قال لكن في الخلاصة انه لا  
يكمر كذا في شرح مية المصلي انتهى والله اعلم **وفي معنى الحق** اذا قرأ سورة ثم  
كورها في الثانية يكره الا في النوافل وفي الفرائض في موضع واحد وهو ما اذا قرأ في  
الاولى فلا يعود برب الناس فانه يكره في الثانية وقال الطحاوي يستدعي بسوء التمرة  
ولا يكرهها **وكذا** يكره تكرار سورة واحدة في الفرائض ولا بأس بها في النوافل كافي  
المجتبى **مقدار** كراهة افراد الامام على الدكان قد مر قاضي حان بمقدار ذراع قال اعتبارا  
بالستره وعليه الاعتماد وفي غاية البيان وهو الصحيح وفي فتح القدير وهو المختار  
قال والاوجه الاطلاق وهو ما يقع به الاستيلاء من الوجوب شبه الزدراء وهو يتحقق  
فيه غير متحقق على قدر الذراع انتهى **وكذا يكره عكسه** وهذا كله عند عدم المدبر ما عند  
المدبر كافي المجتبى والبعيد فلا يكره كافي النهاية **وفي شرح المية** وهل يدخل في الحاجة  
في حق الامام ارادة تعليم المأمومين اعمال الصلاة وفي هذا المأموم ارادة تبليغ  
استقالات الامام عند امتناع المكان وكثرة المصلين فعند الشافعي نعم قيل وهو  
رواية عزاي حيفة انتهى والاصح انه لو كان بعض القوم مع الامام يكره وبه جرت  
العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط **وفي النهاية** معزيا الى  
شرح الجامع الصغير للبرهان في انما يباح قتل الحية والعقرب في الصلاة اذا مونت  
بين يديه وخاف ان تؤذي والاينكره **اما القملة** فقال في **الظهيرية** فان  
اخذ قملة في الصلاة يكره له ان يقتلها لكن يد فيها تحت الحص وهو قول  
حيفة وروى عنه انه اذا اقتلها او قتل البعوض فقد اساء وعمر بمقتلها

اجب الى نه وقنها وقال ابو يوسف يكره لانهما لكن المذكور في شرح المية  
كراهة دفنها في المسجد في غير الصلاة **وفي الجامع الصغير** يكره الصلاة الى ظهر  
قاعه يحدث وفي رواية الحسن عن الامام يكره **وفي البحر** وكراهة على المتحدث  
اما الصلاة الى وجه قاعد فمكروه ثم قال على الجانبين ونقل عن شرح المية انه  
صرحوا بان لا يوصل الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى المصلي لم يكره **ومن**  
**المكروهات** ترك سنة من سنن الصلاة **كان** يرفع راسه او يركب في الركوة **ومنها**  
ان ينتقل من اية الى اخرى وبينهما ايات **باب** **الوقت والنوافل** اخر  
اقول ان حيفة ان الوقت واجب وهو الصحيح كافي المحيط وهو الظاهر من مذهبه كما  
في البسوط وروى عنه انه فرض وعنه انه سنة ووفق المشايخ بينهما بان فرض عملا  
واجب اعتقاد سنة ثبوتنا وديلا **واما** ما في الصحيحين نه انه عليه الصلاة والسلام  
او ترعى بعينه فواته حاله عوم لها فيجوز كونه كان لعذر لا تفارق على ان الفروض  
يصل على الدابة لعذر الطين والمطر ونحوه او كان قبل وجوبه ٢ ن وجوبه لم يقارن  
وجوب الجنس بل تناخر وقد روى انه صلى الله عليه وسلم كان يقول للو تركذا في فتح القدير  
**وصحة في الهداية** بان لا يجب قضاءه اذا فات بالاجماع وصحة في التبيين وعلله في  
المحيط بقوله اما عنده فلا نه واجب واما عندها فلقوله عليه الصلاة والسلام نه نام  
عز وترأوسه فليصله اذا ذكره انتهى وصحة في الكافي بان وجوب قضاءه ظاهر الرواية  
عنها وروى عنها عدمه كذا في البحر كن قال في فتح القدير وجوب قضاءه عندها محل  
التزاع **فيل** يصح اقتداء الخلفي بالشافعي في الوقت وان سلم على راس الوكيعين والام  
خلاصه كما مر اما اذا لم يصل فصحيح **واستشكل** في فتح القدير بما في التبيين وغيره من  
ان الفروض لا ينادى بنية التعليل ويجوز عكسه فعلى هذا ينبغي ان يجوز وترحنى اقتداء  
بشافعي مطلقا بناء على ان شروعه فيه لم يصح وقامه في البحر **مكرر** ذكر في التبيين من  
باب الوقت اما ما ان نوى الوقت وهو يراه سنة او تقوعا جازا اقتداء وان كان اقتنع  
الوقت بنية المقلوع او السنة لا يصح ٢ نه يصير اقتداء المقلع بالمتقلع في عدم الصحة  
على المية لا الاعتقاد وعليه جرى كثير من **واما** ما قاله بعض المشايخ نه انه يتي  
في الوقت واجب فينبغي ان يحمل على انه يلزمه ذلك كافي البحر وهذا لا يلزم ما نقلناه  
لما تامل **قال** في البحر ان المواد منع من ان يتي وجوبه ٢ نه يتي او ما ان يكون ضيحا  
فينبغي ان يتيه ليطابق اعتقاده او غيره فلا تفرقه تلك المية **وفي** نقله عن المحيط لو شك  
انه في الاولى او في الثانية او في الثالثة فانه يفتي في الثالثة ويقعد على راسه ولا يتي  
٢ يفتي في الكل والاول اصح **وفي** عن الذخيرة لو تفت في الاولى او الثانية ساها لم يفت



في الثالثة لا ينكر في الصلاة الواحدة انتهى قال وفي نظري انه اذا كان مع الشك في  
كونه في محله يعيده في اليقين بكونه في غير محله او لا لا تقع بعد الاولى ساجدا لا ينعد  
ان يقعد بعد الثانية ولعمري ان الذخيرة بنى على القول الضعيف القابل بان لا يقعد  
في الركعة الا انتهى **وقيل** اختلفوا في حقيقة القنوت الذي هو واجب عنده في المحلى  
انه طول القيام قال ابو عمرو وهو المعروف منه وجه فسر قوله تعالى انه هو قانت  
اما الليل ومن الفتاوى الصغرى القنوت في الوقت هو الدعاء دون القيام انتهى قال  
ويبقى تصحيحه وقال قبله الاول ان يقرب بعده الى الامام ما علمه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما اللهم اهدني في كل هديت الى اخوه وقيل  
الا فضل ان يكون فيه دعاء موت فاما لان الامام جاهلا بيا في دعاءه يشبه كلام الناس  
فتصد صلاته وارجح الاول لانه المأثور **واما القنوت** وهو المردى من قوله اللهم  
اما نستعينك الى اخوه في القنوت لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم اتفقوا عليه  
فالاولى ان يقراء ولو قرا غيره جائز او معه غيره كان حنا انتهى لمخصا **ونص** في الهداية  
على ان المختار المختارة وفي المحيط انه الاصح وفي البدايع انه المختار في حق الامام  
والقوم **واختلف** في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده واختار ابو الليث  
ان القنوت دعاء والاولى اشتراكه عليها وخالفه الصغار فيه قال في البحر والحق هو  
الاول لما روي السائى انها في حديث القنوت **ويتابع الوهم امامه** وياتي به المنقود  
وقال في فتح القدير ويتابعونه الى بالكفار ملحق واذا دعي باللهم اهدني او غيره هل  
يتابعونه ذكر في الفتاوى خلافا بين ابى يوسف ومحمد قلت وصح في شرح العزيزية  
قول ابى يوسف بالمناجاة **وفي سورة النجاة** فاعلم الغاية وان تولد بالسلبين  
فانك تفتت الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري واحد وقال جمهور اهل الحديث  
القنوت عند النوازل شرع في الصلوات كلها **وفي تعيين الحق** المذهب ان  
الا فضل في رمضان في الوقت ان يكون في بيته متغذوا وفي فتاوى قاض خان والنهاية  
الصحيح ان الجماعة افضل وهو ترجيح لقوله الى على السبق انه المذهب لا يصح عليه بعض  
المحققين انتهى **السجدة الواحدة** ثلثا عشرة ركعة وفي يوم الجمعة اربع عشرة  
ركعة **وسنة الحج** اكدھا وتيل بوجوبها قال في البحر يمكن المنقول في اكثر الكتب انها  
سنة مؤكدة فانه قلنا انها معنى الواجب هناك يصح ٧ بها فتاوى يطلق اليه قال في  
التجسس رجل صلى ركعتين تطوعا وهو يقن ان الجهر لم يطرح فاذا الجهر طام بخوفه عن  
ركعتي الجهر هو الصحيح لان السنة تطوع فتاوى بيته التطوع انتهى لكونه في الخلاصة الاصح  
انها لا تنوب **وعنه شمس الابه** الجواب في اربعاء الليل فتبين ان الركعتين الاخيرتين بعد

ما هو الحق والراجح

فتن الامام في النوازل **مطلب**

الصحيح

الحق

الجهر يجتنب عن ركعتي السنة في الصحيح عندها وهي رواية عن الامام وبه يفتى **وروي**  
في التجسس بان الاصح انها لا تنوب الا اذا صلى الظهر سنا وقعد على راس الرابعة فانه ٧  
ينوب الركعتان عن ركعتي السنة في الصحيح ان مواظبه صلى الله عليه وسلم كانت بتجريمه ابتداء  
انتهى **وفي الخلاصة** ياتي سنة الجهر في بيته او عند باب المسجد او ناحية منه ولا يصلي بها محالطا  
للجماعة فان فعل ذلك يكره اشد الكراهة ولا يطول القراءة فيها **وفي القنية** الاصح ان الامام  
قبل الظهر اكد من الركعتين بعد ها وبعد المغرب انتهى وهكذا صححه في العتائيه والنهاية  
**وفي الجهرية** عن ابى زيد الفراء شرع الجهر نقصان تكون في الغرض ٧ العبد وان علت  
مرتبته لا يخلو عن تقصير حتى اذا احدثا لو قدر ان يصلي الغرض من غير تقصير ٧ يلام على ترك  
السنة انتهى **قلت** وهذا انما يتم في السنن البعيدة اما الوجه المستوفى لها والقبيلة فما  
نقل في السراج عن الواشي ان التطوعات بعد الغرض شرعت لجبر نقصان وقيل  
الغرض قطعاً لطبع الشيطان فانه يقول لم يطق في ترك ما لم يكتب عليه كيف يطيق  
في ترك ما كتب عليه انتهى فيلحق **وفي سورة الضمير** الشهيد القيام الى السنة متصلا  
بالغرض سنون **وفي الثاني** وغيره كان عليه الصلاة والسلام اذا سلم يكث قدامه  
يقول اللهم انت السلام ومنك السلام وائليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام  
**واختلف في التكلم** وذكر في القنية ان الكلام بعد الغرض ٧ يسقط السنة لكن ينقص  
ثوابه وكذا العمل ينافي التجريم وهو الاصح انتهى **وفي الخلاصة** لو صلى ركعتي الجهر  
او الاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع والشرا او الاكل فانه يعيده اما باكل لقمه او شربة  
لا تبطل السنة انتهى **وفي المحيط** صلى ركعتي الجهر مرتين فالسنة اخرها لانها اقرب الى  
المكتوبة والسنة هي ما يردى متصلا بالمكتوبة انتهى **قال في البحر** وهذا يبنى على ان  
الا فضل ايلا وهما بالغرض وقيل تقدمهما اول الوقت وجزم به في الخلاصة وعليه  
يبنى كون السنة او ٧ هي انتهى **اقول** فاستفيد من مجوع ما نقلناه ان الذي يبطل  
السنة قبل الغرض غير الاعمال الصلواتية **ويشفا دمه** انه لو فصل بين السنة والغرض  
بصلاة جائرة لا يقع في دياره في صلاة العصر تبطل سنة **وفي القنية** صلى الغريضة  
واخر السنة بعده ثم اذا هاء في اخر الوقت لا تكون سنة قاله الرغيباني وقال الكرايمسي  
تكون سنة انتهى **وفي النهاية** **والخلاصة** الا فضل في السن ادا وهاء في المنزل الا في التزاد  
وقيل الفضيل لا يختص بوجه دون وجه وهو الاصح لكن كما كان ابعده ان يواجب  
للمشروع والا خلاص هو افضل انتهى **وفي البحر** في سنة المغرب اذا كان لو رجع الى بيته  
شغل شأن اخر ياتي بها في السجدة وان كان ٧ يغان صلاها في المنزل وكذا سائر السنن  
حق الجمع **والوقت** في البيت افضل انتهى فدللت هذه الغرض على ان المانع هو

**مطلب**  
الفصل بين السنة والغرض



الفاضل الاجنبى الكثير **وفي النهاية** وذكر الخواص انه لا بأس بان يقول بين الفريضة  
 والسنة الاوراد **واذا ساق** الوقت عن سنة الفجر والظهر بعض الضيق قالوا يا قريظ  
 غير تناولا تعود ويقتصر على اية او ايتين ويدع الصلاة والدعوات في اخرها **وفي**  
**النهاية وغيرها** قاله شايخنا العالم اذا صار من جملة الفتاوى يجوز له ترك ما يبر  
 السن لحاجة الناس الى نقاه الاسنة الفجرية **وفي الخلاصة** ولو تذكر انه لم  
 يصل ركعتي الفجر وهو في الفجر لم يقطع **وفي الجرح** خير في الاصل في سنة العصر  
 بين الاربع والركعتين والا فصل الاربع وانما الركعتان سنة ثابتة لا يمتنع  
 وتكون الاربع سجدا لا لم يذكر في حديث عائشة رضي الله عنها للعصر سنة  
 من اربعة اصلا كما في البدائع **واما السنة** قبل العشاء فذكر في بيانها انه ثبت انها من  
 السن الواحدة فكان حلالا العشاء نظير الظهر في انه يجوز التطوع قبلها  
 وبعد ها كذا في البدائع ولم يتناول حديثا فيه خصوصية **وفي فتح القدير**  
 الذي يقتضي النظر كونه الاربع بعد العشاء سنة لمتل المواظبة عليها في حديث  
 ابو داود انه **لكن** حديث الصحيحين عن ابن عمر قال صليت مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فذكر السن وذكر ركعتين بعد العشاء مطهرين لتفعل المواظبة فذا لم  
 تكن سنة مثبتة **واما السن بعد المغرب** نروي فيها حديث ابن عمر انه صلى الله عليه  
 وسلم قال من صلى بعد المغرب سن ركعتين كتب له الاوابين وتلى قوله تعالى انه كان  
 للاوابين غفورا **وفي التحليل** انها تسحب الست ثلاث تسليمات **وتنقل** في فتح القدير  
 اختلافا بين اهل عصره في ان السنة المؤكدة محسوبة في الاربع بعد الظهر وبعد  
 العشاء من السن بعد المغرب او لا وعلى تقدير الاول هل يورى الكلي بتسليمه او  
 بتسليمتين واختار الاول فيما قال في البحر وظاهره انه لم يطلع على ذلك في كلامه  
 فقد مر انه **ثم ذكر في صلاة المني** ان الواجب استحبابها اربع ركعات ويؤيد ما نشأ  
**وظاهر** ما في المسئلة ان اقلها ركعتان واكثرها ثلث عشرة ركعة **اول** وثمة ارتقاء  
 الشمس واخره من والها كما مر في البدائع والظاهر ان المراد بالزوال ما قبل وقت  
 الاستواء لا لا يخفى **ومن المندوب** قيمة المسجد قبل التقدير قيمة رب المسجد اذ في تقرب  
 اليه تعالى الى المسجد وقد حكى العلوي الاجماع على سبيلها غير ان اصحابنا يكرهونها في  
 الاوقات المكروهة بعد العوم الحاضر على عوم المسج **وفي الغاية** انها لا تسقط  
 بالجلوس عند اصحابنا لا بالنقطة وحرمة في اي وقت صلاها حصل المقصود **وفي**  
**الطهارة** اختلوا في صلاة التيمم انه يجلس ثم يقوم ويصلي او يصلي قبل ان يجلس  
 قال بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة العلماء قالوا يصلي كما يدخل المسجد انتهى **وفي التيمم**

مطلق بالجلوس من تحية المسجد

دخول المسجد بنية الفرض او الاثناء ينوب عن نية المسجد انما يؤمن بنية المسجد  
 اذا دخله لغير الصلاة انتهى **وفي البدائع** كل صلاة صلاها عند دخوله فرضا او سنة  
 فانها تقوم مقام التيمم بلبنية انتهى **قال في البحر بعد** فلو نوى التيمم مع الفرض  
 فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عندها وعند محمد يكون داخل في الصلاة فانهم  
 قالوا لو نوى الدخول في الطهر والتطوع فانه يجوز عن الفرض عند ابي يوسف وهو  
 مرواية عن ابي حنيفة وعند محمد يكون داخل انتهى **وفي تعيين المني** لا ياتي بالتيمم  
 حال قراءة القنات في المسجد اذا سمع ٧ منه الحنية في حق من دخل بنية الفرض فلم تكن  
 التيمم سنة والاستماع فرض فلا يتوكل الفرض **ومن المندوب** ركعتان عقيب الوضوء  
 كما في التبيين وشرح النقاية **ومن** صلاة الاستحارة فقد صحت السنة ببيانها وان  
 كان صلى الله عليه وسلم يعلم الاستحارة في الامور كلها كما يعلم سورة من القرات  
 وحديثها معروف **ومن المندوب** صلاة الحاجة وهي ركعتان كما في شرح الميتة **ومن**  
**المندوب واعظم المندوب** صلاة الليل في صحيح مسلم في عا افضل الصيا  
 بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وقد  
 تردد في فتح القدير في هذا التجدد هل هو سنة في حقنا ام تطوع وما كان بعد  
 صلاة العشاء ثوبها وهو يفيد ان هذه السنة تحصل بالتفعل بعد صلاة العشاء  
 كذا في البحر **وفي** ومن المندوبات احيا وليالي العشر من شهر رمضان ويلقى  
 العيدين وليالي عشرين المحرم وليلة النصف من شعبان كما وردت بها الاحاديث  
 والمراد باحيا البيل قيامه وظاهر الاستيعاب ويجوز ان يوادعها **ويكره**  
 الاجتماع على احيا ليلة نه هذه الليالي في المساجد ونقل عن الخاوي القدسي ان ما  
 روى من الصلوات في الاوقات الشريفة كليلة القدر فالمراد به الصلاة فرادى  
**وذكر فيه** اختلاف الصحيح في كراهة الزيادة على الثمان ليلا ورجح الكراهة اعنى  
 بتسليمه وهذا وان كان محلا في القياس لان الواجب شرعت توابع للعباد واكثر ما  
 شرعت امر بها لكنه عمل به في التعليل بالنامر وخولف في الليل ٧ الزيادة فيه عرفت  
 بالنص **وفي المحيط** وانما اخر ما في التراويح مشى مشى ٧ بها تروى بالحاجة وذلك  
 اخف عليهم وايسر انتهى **ثم التراويح** سنة وذكر في الاختيار ان ابا يوسف سأل  
 ابا حنيفة عنها وما فعله عمر رضي الله عنه فقال التراويح سنة مؤكدة وما فهمه  
 صاحب الهداية من القدوري انه يجب ان يجمع الناس فيدل على ان الاجتماع مستحب  
 لان التراويح مستحبة كذا في الغاية وقد سها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يندب  
 اليها ثم تركها خشية ان يكتب على الله كما في الصحيحين **وظاهر** ان العشرين ركعة سنة

مطلق الاجتماع على احيا  
 ليلة نه الليالي في المساجد



وذكر في فتح القدير ما حاصله ان الدليل يقتضي ان تكون السنة من العشرين  
ما فعله صلى الله عليه وسلم منها والباقي مستحباً وقد ثبت ان ذلك كان احدى  
عشرة ركعة بالوتر كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها فاذا كان  
المسنون على اصول شايخنا ثمانية منها والمستحب اثني عشر انتهى **ويكن** ان الوايد  
ثبتت سنيتها باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فالحكم سنة **وذكر الحلبي** ان  
الحكمة في كونها عشرين ان السور شاعت مكملات للواجبات وهي عشرون بالوتر  
فكانت التراويح كذلك لتتبع المساواة بين المكمل والمكمل انتهى **وفي المحيط** لو صلى  
المكمل الصلاة ولم يخل بشئ من الاركان الا انه جمع المتفرق واستدام الضرب  
نكاد اوله بالجوهر ٧ نه اشق واقب للبدن انتهى **قال في البحر** وظاهره انه ٧  
يكرم وقد مر بعدم الكراهة في نية المصل ٧ يفي ما يسهل لها لغة المتوارث مع  
تصريح بكراهة الزيادة على الثمان في مطلق التطوع لئلا يخلان يكرم هنا  
اولي فليعلم ان الحلبي ان في النصاب وخزانة الفتاوى الصحيح انه لو تعد ذلك  
يكبره انتهى **ونبه** ولو فاتت ترويحة وحاف لو اشتغل بها فتوته متتابعة  
الامام فتابعة الامام اول **ثم الاصح** انها لا تقضى اصلاً وان قضاه وحده  
كانت نفلاً لا تراويح كسنة المغرب والعشاء **ونبه** وتختلف في بيته عن الجماعة  
وصلى في بيته ٧ يكون مسيئاً وكان يفتي المرحوم في جملته والاول مختار قاضي  
خان وصاحب الهداية وهو قول اكثر المشايخ كافي الذخيرة وقول الجمهور كافي  
الكفاية **وقال في الصحيح** ان للجماعة في بيته فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة  
اخرى نحو حائز احدى الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة انتهى **قالوا ومن السنة**  
**في المحيط والاختيار** ان افضل ان يقرأ فيها مقدار ما لا يؤدي الى تغيير القوم  
في زمانها لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة **وقال المحبتي** والمتأخرون كانوا  
يفتقرون في زمانها ثلاث ايات قصار او اية طويلة حتى ٧ ميل القوم ٧ يلزم تعظيمها  
وهذا حسن فان السور روى عن ابي حنيفة انه ان قراء في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث  
ايات فقد احسن ولم يسيء هذا في المكتوبة فافهم في غيرها انتهى **وقال المحبتي** ثم  
بعضهم اعتادوا قراءة قل هو الله احدى ركعة وبعضهم اختاروا قراءة الفيل وهذا  
احسن ٧ نه يشتم عليهم عدد الركعات ٧ يشتغل قلبه بحفظها فيستغرق للتدبر  
والفكر انتهى **وحاصل ما في البحر** ان الصحيح من المذهب الختم كافي الهداية ومختارات

تكرار ما يكره في التراويح

النوازل وصح في الحاشية وقال في فتح القدير اذا كان امام مسجد يصلي بجمعة فلو ان يتوكل الى  
غيره لكن اختار الاخذ على القوم اي عند اختيارهم ذلك **قال** الا انه قد زاد بعض  
الايمه من فعلها على هذا الوجه منكرات من هدر القراءة وعدم الطائفة في الركوع والجمعة  
وما بينهما وبين السجدين مع اشتغالها على ترك سنن من الشا والتعود والجمعة وترك  
الاستراحة فيما بين كل ترويحين انتهى **والاصح** ان هذه الاستراحة مستحبة **وفي**  
**البحر** وقد قالوا انهم يجرون في حالة الجلوس ان شاوا وسجوا وان شاوا قسوا  
القراءة وان شاوا صلوا اربع ركعات فوادي واهل مكة يطوفون اسبوعاً ويصلون  
ركعتين واهل المدينة يصلون اربع ركعات فوادي فلو قال بانتظار بدل قوله بجلسته  
لكان اول انتهى **وقال الزيلعي** ان الجلة مستحبة للتوارث وتبعه في المنع **وقال صاحب**  
**النهر** بالتحسين بين القراءة والتسبيح والركوع واما الصلاة فيقول مكرهه وقيل  
حسنة وهو ظاهر ما في السراج انتهى **وفي المنع** واختلف في صحة الاقتداء بها بقوض او  
وتراوا فله اخرى والاصح انه يصح وعليه فتشأن الاصل **والاصح** ايضا انها تصح  
من تعود بخبر عذر لكن مع الكراهة **وفي القنية وغير** حاصل صلى العشاء وحده فله ان  
يصل التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الغرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة  
لانها تتبع الجماعة **وتروى القراءة في ركعتين من الغرض ولا يكره من الضلالية** ولو  
قصيرة وهو ظاهر الرواية فيلزم لو كلف كدها متان فيلزم لو حرقا كسروك والاصح انه ٧  
يجوز ٧ نه عادة لا قارى كالوتر او بعض اية لانه خارج من خلاف نصف اية  
طويلة حيث يصح وصححه الاكثر وهذا عند ابي حنيفة وعند هانوفه اية  
طويلة او ثلاث قصار وهرج في الاسرار وهو رواية عن الامام **واجب القراءة**  
**في النفل** الفاتحة وسورة اي في كل ركعة **قال** في البحر والمواد بالسورة ثلاث ايات لان  
الاسورة في كتاب الله ثلاث ايات قصار كسورة الكوثر ولم يرد السورة بتمامها  
بل مقدارها قال في النهر وهو ثلاث ايات قصار كسورة الكوثر او اية طويلة  
وهذا الصم واجب في الاولي من الغرض وفي جميع ركعات النفل والوتر كالفاتحة  
واما في الاخرى من الغرض ليس بواجب ٧ نه هو مشروع وليس بمكروه  
كافي غاية البيان **قال واوما** بالعلم الى ان تقديم الفاتحة واجب فلو قرا احرفاً  
من السورة قبلها ساها سجد لله سجد كافي المحبتي وفي العدة يكبره قريبا كالسجود  
تركها **لكن قال في القنية** يخاف المصل في وقت ان تقرأ الفاتحة والسورة يجوز ان  
يقراء في كل ركعة باية في جميع الصلوات ان خاف فوت الوقت بالزيادة انتهى وتدرج  
عليه كثير من فيلحظ قيل وكون القرآن في الغرض والنفل مختلفة اقتراناً وجواباً هو



بمحل الحديث الذي جعله صاحب الكنز متناقبنا وتبيننا وهو حديث ٢ يصل  
 بعد صلاة مثليها **قَالَ** محمد في الجامع الصغير المراءى من ٢ يصل بعد اداء الظهر  
 ثالثة ركعتان بقراءة وركعتان بلا قراءة **قَالَ** في البحر بين ٢ تصل الثالثة كذلك  
 حتى لا تكون صلاة الغرض بل يقرأ في جميع ركعات النفل وقال قاض خان في شرح الجامع  
 الصغير ولو حمل على النهي عن تكرار الجماعة في المسجد وعلى النهي عن قضاء الغوايب مخافة  
 الخلط في المودي كان حسنا فان ذلك مكره انتهى **وَاسْتَدَلَّ** في فتح القدير للادب  
 بما في ابي داود عن سليمان بن يسار قال اتيته عمر بن الخطاب وهو يصليون قلت يا  
 نفعي معهم قال قد صليت ان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا  
 صلاة في يوم مرتين **وَرَجَّحَ** في النهر المجلد الاول بذكر النفي له في الكنز بعد ذكر ان  
 القراءة واجبة في جميع ركعات النفل وما ترتب على ذلك قال وهو دليل على هذا  
 التاويل كذا في العناية انتهى **وَيُجَوِّزُ التَّخَلُّفَ عَلَى الدَّاءِ** خارج المصراحي جهة  
 توجهت ٢ حيث وجهها لعدم الضرورة كذا في السراج ٧٢ يشترط استقبال القبلة  
 في الشروع كافي غاية البيان وكذا لا يشترط طهارة الدابة ٧٢ السراج ٧٢ والوكايت  
 لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها في المحيط والكافي انه الاجم وفي الخلاصة انه  
 ظاهر المذهب **وَالسُّرُورُ** الروايت نوافل كافي الهداية والله اعلم **بَابُ**  
**قضاء الغوايب** وجود التخييم في الوقت كان تكون الصلاة اداء **وَالْإِعَادَةُ** فعل  
 مثله في الوقت لخلل غير الفساد وعدم صحة الشروع وكل صلاة اديت مع كراهة  
 التحريم نسبيلها الإعادة **وَالْقَضَاءُ** فعل الواجب بعد وقته او ما هو في قوة الواجب  
 والصحيح انه يجب بما يجب به الإعادة قيل بسبب جديده بتوسليم مثله **وَيُكْشَفُ**  
**الْإِسْرَارُ** المشية في القضاء في حق ازالة المأثم لافي احوال الفضيلة انتهى فلا يعاقب  
 عليها اذا قضاها **أَمَّا** تأخيرها اذا كان لا لعذر فبأن لا يزول بالقضاء المجرد عن  
 التوبة لانه كبيرة وهو في مشيئته تعالى كما هو مذهب اهل السنة **وَفِي الْبَحْرِ** من باب  
 الاحرام ان تأخير الصلاة عن اوقاتها يرفع بالبحر **وَفِي الْوَلَوَالِيَةِ** ويجوز تأخير الصلاة  
 لعذر والقابلة اذا اشتغلت بالصلاة فكان ان يوت الولد ٧٢ باس بان تؤخر الصلاة  
 وتقبل على الولد الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر الصلاة عن وقتها  
 يوم الخندق وكذا اذا خافوا النصوص او قطع الطريق جاز لهم ان يؤخروا الوقتية  
 ٧٢ بعذر انتهى **وَيُجَوِّزُ** الصوم ان قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على  
 الفور الا لعذر انتهى **وَفِي الْجَنَسِ** الاجم ان تأخير الغوايب لعذر السعي على العيال وفي  
 الجواز يجوز قبله وان وجب على الفور بيباح له التأخير **وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ** سجدة التلاوة

من ارتفاع تأخير الصلاة عن وقتها  
 برفع بالبحر

بجواز تأخر الصلاة نحو السارق

والنذر

والنذر المطلق وقضاء رمضان موسع وضيق الخواص والعامري **وَفِي الْبَحْرِ** قضاء على يجوز  
 حالة جنونه ما فاته في حالة عقله لا قضاء عليه في حالة عقله لما فاته حالة جنونه ولا على  
 مرتد ما فاته من مردته ٧٢ على مسلم اسلم في دار الحرب ولم يصل مدة لجهله بوجوبها  
 ٧٢ على من عليه او مريض عجز عن اداء ما فاته في تلك الحالة وزادت الغوايب على يوم  
 وليلة انتهى وسيأتي تحقيقه في صلاة المريض ان شاء الله تعالى **فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا**  
 محل لقضاء الغوايب الا الاوقات الثلاثة **وَفِي الْجَنَسِ** وغيره من رجل فاته صلاة من يوم  
 واحد ولا يدري اي صلاة هي يعيد صلاة يوم وليلة لانها كانت واجبة بيقين فلا  
 يخرج عن عبدة الواجب بالشك **وَإِذَا شَكَّ** في صلاة انه صلاها ام ٧٢ فانه كان في  
 الوقت عليه ان يعيدها لان سبب الوجوب قائم وانما لا يعمل هذا السبب بشرط  
 الاداء قبله وفيه شك **وَإِنْ شَكَّ** خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه ٧٢ سبب الوجوب  
 قد فات وانما يجب القضاء بسبب عدم الاداء قبله وفيه شك **وَإِنْ شَكَّ** في نقصات  
 الصلاة انه ترك ركعة فانه لم يفور في الصلاة فعليه اتمامها ويقعد في كل ركعة  
 وان شك بعد ما فرغ وسلم ٧٢ شيء عليه لما قلناه انتهى **وَفِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ** لو  
 شك في اتمام صلاة فآخيره عدل انك لم تتم اعادة يقول الواحد يجب الاعادة انتهى  
**قَالَ فِي الْبَحْرِ** ويعد تحت ٧٢ خبر الواحد العدل مقبول في الدنيا مات اللهم الا ان يقال  
 ان فيه الزمان وكل وجه تشابه حقوق العباد وقيده في المحيط بالامام وعلمه  
 بانها شهادة لان حكم يلزم الغرور والخبر وشهادة الفرد ٧٢ تقبل انتهى فيفيد  
 انه لو لم يكن اما ما يقول الواحد مقبول فاطلاق الحاوِي ليس بالحاوِي انتهى **وَفِي**  
**عَمَّ الْقِيَمَةِ** من بلغ وقت الغرر وصل الظهر مع تذكره يجوز ٧٢ يجب الترتيب  
 بهذا القدر انتهى **قَالَ** وهو ان صح يكون مخصصا للثبوت وفي صحة نظر عندي  
 ٧٢ بالبلوغ صار مكلفا اللهم الا ان يكون جاهلا به فيعذر لقرب عهده من من  
 الصبا انتهى **قَالَ فِي النَّهْرِ** بعد نفل كلامه اقول لا يمكن تخرجه على ما روي الحسن ان  
 نه جعل فريضة الترتيب ملحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخاركة كافي البناية  
 والتقييد بالصبي تدبر شد اليه انتهى وهو حسن **قُلْتُ** ٧٢ شك ان النسيان عذر  
 سماوي نعم الصلاة الوقتية **وَقَدْ خُفِيَ** الظن العجز وقالوا اذا كان في  
 اعتقاده صحة ما صلاة كالظهر مثلا والحال انها لم تقع جازت عصر وقد اختلف  
 في تقريره وصورة الاكثرون بما اذا صلى الظهر ذكرا ان عليه الفرج حتى قد ظهره  
 ففقد الغرر ثم صلى العصر ذكرا للظهر جازت عصر ٧٢ فاستة عليه في ظنه حال اداء  
 العصر **قَالَ فِي النَّهْرِ** ومن هذا النوع ما لو صلى الظهر بلا طهارة اي راعا الطهارة



ثم العصر بطهارة ذكر النظر اعاد العصر فوصل هذه الظهر بعد هذه العصر  
ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاكرا لصاحبه المغرب والفرد ان ساد الظهر قوي  
لعدم الطهارة فصل استنباه لساد العصر بخلاف ساد العصر لقول طائفة من  
الائمة بعد ما لا يصح مستبعا لساد المغرب **قال في الفتح** ويؤخذ من هذا ان مجرد  
كون المحدث مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل بل ان كان المجتهد فيه ابتداء  
لا يعتبر الظن وان كان ما يستثنى على المجتهد ويستتبعه اعتبر ذلك الظن بزيادة الضعف  
ففساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر انتهى **قال**  
فيه تصريح بان محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب  
ويؤيده ما في المجتبى عن القدوري الكبير ان صحة المغرب مفيدة بغير العالم اما  
العالم بان عليه العصر فنحن به غير صحيحة ولم يفرق في الاصل بين العالم والجاهل كما  
رايت في النسخة ان الجواهر مطلقا هو ظاهر الرواية وهو شكلا انتهى **القول**  
وفي المجتبى من جهل فرضية الترتيب لا يجب عليه كالتاسي وهو قول جماعة من ائمة بل انهم  
وهذا يحقق ما هو من مسألة النص كاسلفناه فلا تغفل **يشترط في دخول الغزاة**  
في حد التكرار دخول وقت الساعة وصرح في المحيط بان ظاهر الرواية ان الترتيب  
يسقط بصيرورة الغزاة ستا وصححه في الكافي فالعبر من رواية الغزاة ستا لا  
الوقا كما اختاره الزيلعي وتامه في البحر **ويجوز** بعد ذكره خلاف كثير نقلنا عن السرخسي  
والورد في كافي غاية البيان انه متى سقط الترتيب لم يعد في اصح الروايات  
وفي المحيط لم يعد في اصح الروايات **وفي المجتبى** ولو سقط الترتيب لصيق الوقت  
ثم حوز الوقت يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا يفسد على الاصح وهو مود  
على الاصح **قاضي واقتداء** المسافر بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع فيه في الوقت  
لا يصح **وكذا** لو سقط بالسيان ثم تذكره يعود ولو صلى الظهر وافتح العصر ثم ذكره عند  
احرام الشمس يعني لصيق الوقت وكذا لو خرجت وكذا لو افتحها عند الاصغار ذاكرا  
ثم غربت انتهى **وتحقيقه في البحر** بان ما ذكره من عدم عود الترتيب بالذكور خلا لا  
كلهم انعمت في المسائل الاثني عشر على انه لو تذكر فائتة وهو يصلي فاد كان  
قبل التعود قدرا التزم بطلت صلاته اتفاقا وان كان بعده بطلت عنده وعند  
تمت **ولهذا** قال في معراج الدراية والنهاية لو سقط بالسيان وصيق الوقت  
فانه يعود بالتذكر وسعة الوقت انتهى ويجعل ما في المجتبى على التذكر بعد الغزاة من  
الصلاة الوقتية **وفي ايضا** **الاصلاح** توسعوا في عبارة الشياخ حيث ارادوا  
بما يعم الجمل المشترك في الترتيب وهذا يؤيد ما رواه **ثم سقط الترتيب**

بكره

بكره الغزاة والسيان يعم الترتيب بين الغزاة وبين الغزاة والوقتية  
اما سقوطه بصيق الوقت فهو خاص بالترتيب بين الغزاة والوقتية فيه عليه  
غير واحد منهم صاحب البحر **قال في ساد الغزاة** مع تذكر الغزاة موقوف على قضاء  
الغزاة قبل ان تصير الغزاة كثره فان قضاها قبل فسد فوضه **قال في البحر** والذكور  
في الهداية وشروحه والكا في التبيين وغيرها ان انقلاب الكلا جازا موقوف على  
اداء ست صلوات وعبارة الهداية ثم العصر يفسد فسادا موقفا حتى لو صلى ست  
صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكلا جازا والصلوات ان يقال حتى لو صلى خمس  
صلوات وخرج وقت الخامسة لم يفسد فضاء الغزاة انقلب الكلا جازا لان الكثرة  
المستقطبة صيرورة الغزاة ستا واد اصبحت تقسم بالغزاة سبعا وليس يصح  
وقد ذكره المحقق في فتح القدير محققا ثم اوتفى الله عليه منقولا في المجتبى وتامه فيه  
**ثم بعد القول بالفساد** فيما فسد فعند هذا يفسد منه الغزاة لا اصل الصلاة  
وفي قول يمد بطلان اصلا **قال في النهاية** وقايدته تطهير في الانتعاض بالتمسك  
فانهم **وفي الرواية** رجل دخل في صلاة الظهر ثم شك في صلاة الغزاة ملاها  
٢٨ فلا فراقه ملاه يتيقن انه لم يصل الغزاة يصل الغزاة ثم يعيد الظهر ٢٨ لما  
تحقق ظنه صامر لانه كان في ابتداء الصلاة يتيقنها **وصار كالسائر** اذا تيمم  
وصل فراه في صلاته سرا بافضى على صلاته ثم ظهر بعد فراه من الصلاة انه كان ماء  
يتوسا ويعيد الصلاة كذاها هنا انتهى **وفي الكافي** ومن قضى الغزاة يتوى اول  
ظهر لله عليه مثلا واخر ظهر حيا طاول ولم يقل الاول والاخر وقال نويت الظهر  
الغزاة جازا انتهى **اذا فات صلاة** عنه وقتها ينبغي ان يقضيها في بيته لا في  
المسجد **اذا مات الرجل** وعليه صلوات واوصى بان يعطى كفارة صلاته  
يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر وكذا الوتر والصوم يوم نصف صاع وانما يعطى من  
ثلاث ماله ولو قضاها ومرتتبعها مرة ٢٨ يصح وفي البحر يجوز كافي الخلاصة ويجوز الدفع  
الواحد بخلاف اثنين **باب سجود السهو والتلاوة** من عادتهم ان  
يذكروا الجابر بعد ذكر الاداء والقضاء والقرض والتلاوة لا يختص بالغزاة **واما**  
السجود الى السهو والى التلاوة من باب اضافة الحكم الى السبب وهي الاصل اذ هي اقوى  
وجوه الاختصاص **وفي البحر** ٧٨ من ٧٨ فرق في اللغة بين السبان والسهو وهو  
عدم الاحتضار في وقت الحاجة **وفرق** بينهما في السراج الوهاج بان السبان عزة  
الشئ عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عالما كان الانسان عالما به وعما لا يكون  
عالم به **وقال في المعاص** فرتوا بينه وبين السبان بان الناس اذا ذكرت تذكر



والساق علة انه انتهى **قال في البحر** انه لا يجب السجود في العذر وانما يجب الاعادة  
 اذا ترك واجبا عيدا جبر النقصان **وتنقل** ان الاول لا يجزئ به وعله بان الشارع  
 انما جعل السجدة تين جابريين وجعلها مثالا لهذا القاي لا توفقه فصلها جابريين  
 والنقصان في العذر توفقه النقصان في السهو فلم يصلح لان الشئ لا يجزئ به هودنه  
**لكن ذكر الزاهد** عذبه بديع الدين وجوبه في العذر فيما اذا ترك القعدة الاولى او  
 شك في بعض افعال صلاته فتفكر عدا حتى شغله عن ترك اي قدر اذ قال  
 في النبايع **وكذلك** لو اخرج احدي سجدة في الركعة الاولى الى اخر الصلاة **نسخه**  
**سئل** **قال في البحر** ومرايت في الغار ابن الشحنة سئل هل هي ما اذا صلى على النبي  
 صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى وسماه بديع الدين سجدة عذر ٢ سهو  
**قال في البحر** وكانهم نظر والى ان هذه الواجبات ادى الى الواجبات فصل السجود  
 جابريها مطلقا وفيه ما لا يخفى انتهى كلام النهر **كل ما ينجح البناء اذا وجد بعد السلام**  
**يسقط السهو** ولو طلعت الشمس عقب سلام الصبح على من وجب عليه سهو فيه  
**سقط** **وكذا** الجمعة اذا خروجه وتنها كذا في البحر **ثم** **نسخه** المستوف بعد السلام فلو سجد  
 قبله قبل اجزاه وقيل يعيده كل في المحيط **وفي التجسس** لو كان الامام يراه قبل  
 السلام قال بعضهم يتابع الامام ٢ حرمة الصلاة باقية فيترك رايه وراي الامام  
 تحقيقا للتابعة وقال بعضهم يتابعه ولو تابعه لا اعادة عليه انتهى **قال في البحر**  
 وكان القول الاول سبي على ظاهر الرواية والثاني على غيرها **وذكر** النقيب ابواليث  
 في الخزانة انه قبل السلام بكونه والظاهر انها كراهة تنزيه انتهى **اختلف في هذا**  
**السلام** فقيل تسليمتان كالعبود في اخر الصلوات وصحة في الهداية والظاهرية  
 وعزاه في البدايع الى عامتهم وعليه الاكثر وقيل بعد تسليم تلقا وجهه واختاره  
 في الاسلام وفي المحيط انه الاصوب لان الاول للتخيل والثاني للتحية وليس هذا  
 محلها فكان عبثا واختاره في الكافي قال وعليه الجمهور وقيل يلزم عن يمينه فقط  
 وصحة في المجتبى واعتمده صاحب البحر قال ان السلام من اليدين مبدوء للتخيل قلت  
 وفيه نظر وقيل لو سلم تسليمين سقط عنه سجود السهو ٢ نه منزلة الكلام حكاة  
 الزيلعي عزه اخر زاده **وفصل في شجرة الجمع** فاختار السجود بعد تسليمه  
 في حق الامام خشية معايلة المسوق الغير العالم بسهوه للقيام الى قضاء ما  
 قاته وبعد تسليمين في حق المنفرد وجعل في الجمع الاول قول محمد والثاني  
 قولهما واذا تقررا الخلاف كان القول قولهما المقدم مطلقا **قال** وجعل  
 اي بعد الدعاء في التشهد الثاني وهي في الاول انتهى **وسمى** الاول في الهداية والبداه

وكذا اذا سجد في قضا الغائبة فلم يسجد  
 حتى اخره ٢

لان الدعاء بوضع اخر الصلاة واختار الطحاوي انه ياتي بالصلاة والدعاء فيها  
 وقال قاضيها انه الاحوط **وفي الخلاصة** لو اخرج سجدة التلاوة عن موضعها او الصلوة  
 كان عليه السهو وذكر في التحفة انه ان اخرجها اصلها وتركها ساهيا يجب السهو  
 اما اذا اخرج التلاوة او سلم ساهيا لسهو عليه وما ذكر في التحفة لا اعتماد عليه والاول  
 اصح كذا في النهر **وفي** لو ترك اكثر الفاتحة وجب ٢ ان ترك اولها كذا في المحيط وبه  
 جزم في فتح القدير والمذكور في المجتبى انه يجب بترك ايدها وهو الاول **وفي**  
**عز الزيلعي** لو بدلت حرف من السورة قبل الفاتحة او قراءتها بغيره اية قصيرة وجب وظا  
 عدم الوجوب مع الايتين الا انه المخطو في الظهيرية الوجوب **ولو** قراء الفاتحة  
 مرتين متواليين وجب ٢ ان فصل بينهما بالسورة هو الاصح وتحقيق ترك كل منهما  
 انما يكون بالسجود حتى لو تذكر بعد الرفع من الركوع يعود ثم يعيد الركوع **ولو قرا**  
 اية في الركوع او الرفع منه او السجود او الجلسة ساهيا سجدة **ولو اتي** بالتشهد في  
 قيامه او ركوعه او سجوده فلا شئ عليه ٢ محل الشئ **وفي معنى الخطي** لو ساه عن  
 القنوت في الوتر وتذكر في الركوع هل يعود فيه روايتان والمختار انه لا يعود وسجد  
 للسهو والركوع الاول هو المقبر ٢ نه حصل بعد قراة ثامة هو الصحيح كذا في شرح  
 الوهبانية **وفي** تصحيح القنوت في الصلاة قاسم انه لو عاد الى القيام وقتت ولم  
 يعد الركوع ٢ نه صلاته لا تركه قامة مقامه لم يرتفع انتهى **القول** ويشترط  
 عليه انه لو اقتدى به مقتد بعد ركوعه ثم ركع الامام ثانيا فركع معه ٢ يصير يركع  
 لهذه الركعة فاذا قام بعد سلام امامه يقضى ثلاث ركعات **مخلاف** ما لو تذكر انه  
 ترك الفاتحة او السورة اوها بعد ما ركع فانه يقوم ويقرا ويعيد القنوت والركوع ٢ نه  
 رجع الى محله ويسجد للسهو كذا في النهر **قال في المحيط** ٢ نه اي السورة تقع فريضا  
 بالقراءة وبما انه في الاشكال **ينزل** ولو ترك تكبيرة يجب سجود السهو اعتبارا بتكبيرات  
 العبد وقيل لا يجب وبالاول جزم الزيلعي وفي الظهيرية لا رواية فيه **والحق**  
 بتكبيرات العبد تكبير ركوعه الثاني فاجبوا سجود السهو بتركه فانه واجب تبعا  
 لمخلاف تكبير الركوع الاول ذكره الزيلعي وصاحب المجتبى كذا في البحر وهو ما  
 يحفظ **وفي معنى الخطي** في الطلاق لو قرا اية السجدة في الصلاة في وسط السورة  
 فلم يسجد وركع ينوي عن السجدة جاز قياسا ولا يجوز استحسانا وبالقياس اخذوا  
 والسبيل المأخوذ فيها بالقياس دون ما قيل استحسانا احدى عشرة ميلا منها  
 هذه وسجي في الطلاق بقينها **وفي** في الاشياء اذا كبر اية السجدة في مكان متحد  
 كفتة واحدة الا في سيلة اذا قراها في خاتمة الصلاة تسجد هاتم اعادها في مكانه

وتنقل الزيلعي ما قبل الفاتحة  
 اما بعد ها قبل السورة  
 فيجب



مكانه في الصلاة فانه يلزمه اخرى وفيه سجدة التلاوة غير الصلاة واجبة  
على التراخي على المختار كما يشرع شيخنا وفيه في لزوم سجدة التلاوة بالنذر  
خلاف والراجح عدم اللزوم **فقد صرح** علماء الاصول في فصل الاستحسان بان  
سجدة التلاوة لم تجب تربة مقصودة حتى لا تجب بالنذر انتهى وقد قدمناه  
**وفي البحر وغيره** ما وجب في السجدة على الارض يجوز على الدابة وما وجب على الدابة  
يجوز على الارض ٢ ما وجب على الارض وجب تاما فلا يسقط بالايمان ولو تلاها  
على الدابة فنزل ثم ركب فاداه بالاياء جازر ويفسد ما يفسد الصلاة وشروطها  
شروط الصلاة الا التحريم ويفسد ما يفسد ما يفسد الصلاة كالجسار وفيه واجبة  
على التراخي ان لم تكن صلاة ٢ بل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت لكن مضيق  
في احوالهم كما في سائر الواجبات الموسعة **وانما يجب** على من يجب عليه الاداء فلا يجب  
على صبي ومجنون وحائض ونفساق واوسموا وان وجبت على غيره بتلاوة ٢  
المجنون ويجب على الميت كالمحدث **وسبب وجوبها** التلاوة والسماح والايام **وفي**  
**البدائع** يكره للامام ان يتلو آية سجدة في صلاة يخاف فيها بالقراءة فانه لا ينفك  
عن كبره من ترك السجدة ان لم يسجد او التلبس على القوم ان يسجد انتهى **ولذا** لا ينبغي  
ان يقرأها في العيدين لما ذكرنا في السراج الوهاج **وفي الخاتمة** اختلفوا بين سببها  
من ايام والصحيح هو الوجوب **وفي شروء الجمع** لو تراها السكرات يجب عليه فيجب  
على من سبها منه ان عقله غير ثابتا بناسخ جراه انتهى **قلت** والعلل **وتلوه** ولو قرأها الموم  
٧ يجب عليه ويجب على من سبها منه ان لم يكن مصليا في الراجح وصح في الهداية  
٢ ان يحرقه عن القراءة لا بعد ٥ حتى لو دخل في صلاة ثم سقطت عنه كذا في السراج الوهاج  
**وفي التبيين** ولو تلاها المصل في ركوعه او سجوده او تشهد له لم تجب للغير القراءة  
في هذه الاماكن **وقال** مرغيشاني وعندي انها تجب وتنادي فيه انتهى **وذكر في**  
**البحر** في العرق بين الحايض والجنب وبين المعتدي ان القدر الذي يجب به السجدة  
ساج لهما على الراجح دون المعتدي كذا في البحر **وفي غير النصيب** بعد ان ذكر ان السجدة  
الصلاة لا تقضى خارجها لان الكامل يتأدى بالماضي قال وهذا اذا لم تقصد  
الصلاة قبل سجودها فان فسدت فعليه ان يسجد خارجها لانها لما فسدت بقي مجرد  
التلاوة فلم تكن صلاة ولو اداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجود لان ما يفسد لم  
يفسد جميع اجزاء الصلاة ونماه فيه **تنبيه** جرت كلمهم على قولهم في النسبة الى الصلاة  
صلاية ومواب النسبة فيه صلوة برد الله واوا وهذا التاؤد اذا كان قد أخذ نوحا في  
نسبة المذكور الى الموت كنسبة الرجل الى بصره مثلا فقالوا بصر ٢ بصر في كماله

تأان في نسبة الموت فيقولون بصرية فكيف نسبة الموت الى الموت كذا في فتح القدير  
وهو عند الفقهاء من الصواب النادر قال في البحر ولا يخفى ما فيه **قلت** ان الحاجة قالوا  
انهم اثبتوا ذلك بشذوذ على غير قياس **وفي التتوير** وان تلاها في غير الصلاة تسجد  
ثم دخل في الصلاة فتلاها سجدا اخرى ولو كرمها في مجلسين تكبرت وفي مجلس  
واحد ٢ **وهو** تدخل في السبب ٢ في الحكم فتتوب الواحدة عما قبلها وعما بعدها  
**قال مصنفه** والفروق بينهما ان التدخل في السبب تنوب فيه الواحدة عما قبلها  
وعما بعدها وفي التدخل في الحكم ٢ تنوب الا عما قبلها حتى لو نزل في قدم ثم رزق في المجلس  
يحدثا يباينان خلاف حد القدر **ثم** المجلس ٢ يختلف بحركة القيام والخطوة وخطوتين  
و٢ بالانتقال من رايه بيت او مسجد الى اخرى منه انتهى ونحوه في البحر وفيه وهذا  
في الآية الواحدة اما مع التعدد في تكرار السجود حتى لو قرأ القرآن كله في مجلس واحد  
لزمه اربع عشرة سجدة لان المجلس لا يجعل الكلمات المختلفة بمنزلة الكلمة الواحدة **وفي**  
والسنة كالبيت سواء كانت السفينة واقعة او جارية **باب صلاة**  
**الريض والسائر** الموضع العوارض السماوية فلذا قدم **وفي كشف الاسرار** هو  
حالة للمريض خارج عن المحرر الطبيعي **ودليلها** قوله تعالى الذين يذكرون الله قياما  
وقعودا وعلى جنوبهم اي ان يحرقوا وعن القعود وقوله صلى الله عليه وسلم لعمران  
ابن الحصين ولا تدبوا سيرهم فاما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك  
رواه الجماعة الا سائر ادانها فان لم تستطع فستلقا لا يخلط الله نفسا ٢  
وسببها واختلف في التعذر بفيل الحقيقي حيث لو قام سقط وقيل ما يسبح  
الافطار وقيل التيمم **والاصح** انه ما يلحق به ضرر كذا في النهاية والمجتبى وغيرها  
وهو ما يؤيد به العلة او يستدبره المرض او يجد به وجعا **ولو** قدر على بعض القيام  
لزمه قال الهندواني ولو قدر اية او تكبيرة ثم يقعد وان لم يفعل ذلك خفت ان  
تفسد صلاته هذا هو المذهب و٢ يروي عن اصحابنا خلافة **وفي البحر** الموضع الرا  
او لم يقدر على التردد او على شئ له يجوز ان يصل على محله الغرايف وفيه اذا انما يجهت  
او انفسه عذر يصل بالايمان ويلزمه تقرب الجبهة الى الارض باقصى ما يمكنه قال الزاوي  
وهذا نص في الباب كذا في المجتبى يعني انه يجب في الايمان اقص ما يمكنه بل يكفي  
او ناه ٢ ان الكل ايمان فافهمه **وفي** اذا جاز له الصلاة من تعود فالمذهب انه يجلس  
كيف شاء ٢ عذر المرض اسقط عنه الاركان فلا يسقط عنه العيشت او كذا  
في البدائع **وفيها** ان الركوع يسقط عن سقط عنه السجود وان كان قادرا على  
الركوع **وفي الخلاصة** ومن صلى وجاهته جراح ٢ يقدر على السجود عليه لم يحسن



الاياء وعليه ان يسجد على انفه وان لم يسجد على انفه لم يجزه **قال** وفي الزيادة  
 من اجل تخلف جراح ٢ يقدر على السجود ويقدر على غيره من الافعال فانه يصلي قاعدا  
 بالاياء انتهى **قال** في البحر وبهذا يظهر ان تعذر احدها كاف لا يباينها **وفي الوالوية**  
 المنع من الايام للسجود اخفض من الركوة حتى لو سوى لم يصح **وكذا اذا** رفع لوجهه  
 شيئا يسجد عليه ٢ بدنه ذلك **وفي السراج الوهاج** ثم اذا وجد الايام فهو متصل بالا  
 على الايام بالسجود حتى لا يجوز اقتداء من يركع ويسجد به انتهى **وفي البداية** لو تكرر  
 على القعود لكن ينزع الماء من عينيه فامر الطيب ان يستلق اياما على ظهره  
 ونهاه عن القعود والسجود اجزاه ان يستلق ويعمل بالاياء لان حرمة الاعضا كحرمة  
 النفس **وفي المجتبى** وينبغي للمستلقي ان ينصب ركبتيه ان قدر حتى لا يدمر جليبه الى  
 القبلة **وفي العناية** يجعل وسادة تحت راسه حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من  
 الايام بالركوة والسجود لان حقيقة الاستلقاء يمنع الاصحاء عن الايام فكيف بالمرضى  
 انتهى **وفي البداية** واذا سقطت الفرائض فالشرايط بالاول فلو كان وجه المريض  
 الى غير القبلة ولم يقدر على التحريك اليها بنفسه ٢ بغيره يصلي كذلك ٢ نه يس في  
 وسعه الا ذلك ولا اعادة عليه بعد البوا في ظاهر الجواب ٢ ان العجز عن تفصيل الشرايط  
 ٢ يكون نوب العجز عن تفصيل الامر كان ثم يجب الاعادة فمهما اولى انتهى **وفي**  
**الخلاصة وغيرها** فان وجد احدا يحركه فلم يأمره وصلى الى غير القبلة جاز عند ان  
 خفيف بناء على ان الاستطاعة بقوة الغير ليست بثابتة عنده وعلى هذا وصلى على  
 فراش ليس ووجد احدا يحمله الى مكان ظاهر انتهى وفيه خلاف الامامين وقدم **وفي**  
**الوالوية** المريض اذا كان ٢ يمكنه الوضوء او التيمم ولو جاز به فعلها ان يؤمها ٢ بها  
 ملوكة وطاعة المالك واجبة اذا عجز عن المعصية واذا كان له امرأة لا يجب عليها ان  
 تؤمها ٢ هذا ليس من حقوق النكاح الا اذا ابرئت من اعادة على البر **والعبد المريض** اذا كان  
 ٢ تستطيع ان يتوضا يجب على مولاه ان يؤمها ٢ بخلاف المرأة المريض حيث يجب على  
 الزوج ان يتصاها ٢ لان المعاهدة اصلاح ملك واصلاح الملك على المالك بخلاف المرأة  
 المريض فكان اصلاحها عليها انتهى او على من يجب عليه من ولدها وجاريها كالتدبير  
 عن فتح القدير **وفي التيسير** قال ابو حنيفة في مريض متوضي ٢ يقدر على مكان ظاهر  
 وقد حضرته الصلاة صلى بالاياء ثم يعيد ما صلى بالاياء فضا حتى الوقت بالشبه  
 وانما يعيد ٢ العذر جاز من قبل العبد **وقال** محمد رحمه الله تعالى ٢ يصلي الماشي وهو  
 يمشي ٢ الساجي وهو يسجد في البحر والمساييف وهو يضرب بالسيف ٢ هذه الافعال  
 سائبة للصلاة وهذا اشغل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة يوم الخندق ٢ اجل

العجز عن تفصيل  
الشرايط

القتال

القتال **ثم قال** الفرق في الجماد احضرت الصلاة ان وجد ما يتعلق به او كان ما هو في  
 السباحة بحيث يمكنه الصلاة بالاياء من غير ان يحتاج فيه الى عمل كثير اقرض عليه اداء  
 الصلاة لانه قادر ولا يعذر بالتأخير الى ان يخرج لانه غير قادر على اداء الصلاة انتهى  
**وفي القية** مريض ٢ يمكنه الصلاة الا بصوات نحو انه يجب عليه ان يصلي **ولو**  
**اعتقل** لسانه يوما وليلة فصل صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة  
 كذا في البحر **وقال** الوهم عن الايام براسه اخذت الصلاة وقد اختلف فيه في هذا  
 قوله اخذت اشارة الى انها لا تسقط الصلاة عنه وان كان البحر اكثر يوم وليلة اذا  
 كان مقيما هو الصحيح ٢ انه ينهم مضمون الخطاب بخلاف المعنى عليه انتهى وذهب شيخ  
 الاسلام وقاضي خاذا الى ان الصحيح هو السقوط عند الكثرة **وفي التمهيد** وهو  
 ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الخلاصة وهو المختار ان مجرد العقل ٢ يكفي لترجم  
 الخطاب وصحة في البداية وجزم به الوالوي وصاحب الهداية في تحصيله وكذا  
 الشافعي في الكافي وصحة في السابح ورحمته في فتح القدير تيسر على المعنى عليه وانه علم  
 صاحب التبيين والكلام فيما اذا جاز المريض **وبالجملة** في المسألة اختلفا في الصحيح مع السر  
 والتمسك بالسقوط ونقل البردوي في صحيح عدم السقوط كما في التتار خاتمه **وطول**  
**الايمان** سقط بخلاف النوم وما اذا ازال عقله بشرب الخمر اتفاقا وكذا اشرب البسج  
 عند ان حنيفة وقال محمد يسقط كذا في المحيط كذا في البحر والله اعلم **المسحوس**  
**العوام من المكسب** شرط قصر الصلاة بمجرى بيوت المصرون واما المصطلق به فلا بد  
 من مجاوزته **واختلف** في الترية المتصلة بمريض المصروف في البحر ان ظاهر المجتبى ترجيح عدم  
 الاشتراط وهو ظاهر كلام المتون وصح في الخاتمة انه ٢ بدنه مجاوزة القرية المتصلة  
 بربضه بخلاف القرية المتصلة بفنايه وجزم به في فتح القدير **والربيع** ما حوال  
 المدينة من بيوت وساكن كافي البحر **ثم** المراد بفنايه المتصل بخلاف الذي بينه وبينه  
 مزرعة او نحو غلوه **وفي النهاية** اقله ثلاثة ايام من اقصر الايام والفتوى على اعتبار  
 ثمانية عشر فرسخا **وفي المجتبى** فتوى اكثر ايامه خوارزم على خمسة عشر فرسخا وارجح الا  
 كافي الدراية والنهر **وبه** قدم المشايخ ما هو ظاهر المذهب من سائر ثلاثة ايام فلا يجب كما  
 ظن صاحب البحر **وفي البرهان** واختار اكثر المشايخ تقدير اربعة السور بالاميال ثم  
 اختلفوا فيقل ثلاثة وستين ميلا وقل يفي باربعة وخسين وقل ثمانية واربعين  
 انتهى **قلت** واربعة وخمسون ميلا ثمانية عشر فرسخا اذا ايسر ثلاثة وفي التتار خاتمه  
 واختار واثمانية عشر وعليه الفتوى ٢ اضبط واحوط **وقد شرطوا** مع فعل السفر  
 قصده وكونه القاصد مستقلا بالحكم **قال المحقق المقدسي** لا تعبر بنية التتابع ولم

ممن يمين اعتقل  
لانه

حتى

ل



بشرط طابع فعل الإقامة قصد ها اي لم يرد مصر ومن لا يعتبر قصد الصبي والكافر  
**نكح قال** في نكح القدير لو خرج صبي وكافر قاصدين سيرة ثلاثة ايام نكحها بلوغ  
 الصبي واسلم الكافر بقصر الذي اسلم فيما بقي ويتم الذي بلغ لعدم صحة المقصد والنية  
 من الصبي حين انشا السفن بخلاف النكاح في النكاح وهو اختيار الصدر الشهيد **وفي حق**  
**الطهري** في الحايض اذا ظهرت وبينها وبين المقصد اكثر من ثلاثة ايام فصلها بها هو  
 الصحيح انتهى **قال** وكيف تقول غير به الذي اسلم **ويكن** ان يقال ما نكحها سماوي  
 فلا فرق بينهما وبين الصبي بخلاف الكافر فتدبر **وفي الحاشية** اذا قصد مصر والحج  
 مقصده طريقا فانه احداهما سيرة ثلاثة ايام والاخر دونها فمسلك الطريق لا بعد  
 كان ساويا عندنا انتهى **وكذا لا يجزي** المقيم اذا قصد مصر دون مسافة السفر  
 لا يكون مسافرا ولو انه خرج من ذلك المصرا الى مصر اخر وهو ايضا دون ثلاثة ايام  
 فانه يكون مسافرا **وفي السراج الوهاج** اذا كانت المسافة ثلاثة ايام بالسير  
 المعتاد يسافر اليها على البر يد سيرا سريعا او على الفرس حتى يارب حاشيا فوصل في  
 يومين قصر انتهى **ثم قصر الرباعي** عندنا واجب حتى لو اتم اتم لان فوضه ركعتان بسبل  
 فوضت الصلاة كذلك اصالة كما في حديث الصديق رضي الله تعالى عنها **سورة**  
**في الطلاق** قال في عدة الفتاوى للصدر الشهيد اذا قال لنسائي لم تتم  
 نكحكم ركعة فرض يوم وليلة في طالق فعالت احدا من عشرة ركعة والاخرى  
 سبع عشرة ركعة والاخرى خمس عشرة ركعة والاخرى احدى عشرة ركعة لا  
 يطلق واحدة منهن اما السبعة عشرة لا تشكل وثالث عشرة ركعة فقد ضمت  
 الوتر اليها وثالث عشرة فيوم الجمعة وثالث عشرة في فرض المسافر  
 انتهى **وفي الحاشية** انما تؤتيه الإقامة بنفس شرائط ترك السير وسلامة الموضع والحاجة  
 والمدة والاستقلال بالراي انتهى **قالوا** ويتغير على الشرط الاول ان الحاج اذا وصل  
 الى مكة في عشرة ذي الحجة مثلا قاصدا ان يقيم بها بعد اداء حجة تمام الشهر ليس له ان يتم  
 الفرض الرباعي لان سيره لم ينته مادام قاصدا السير الى عرفات حتى اذا عاد الى مكة  
 ايام الخراج لانه ح ترك السير **وهذا ما يحفظ** لا في الشهر **وفي البحر** **الاسيحاوي** في  
 لوصل المسافر ركعتين وتراهما وتشهد ثم نوى الإقامة قبل التسليم او بعد ما قام الى الشا  
 قبل ان يقيد بها بسجدة فانه يجوز فوضه الى الاربع الا انه يعيد القيام والركوع ٢  
 فعلة بنية التطوع فلا يوجب غرض وهو يخرج في القراءة فلو قيد بها بسجدة ثم نواها لم  
 يجوز فوضه ويضيف اليها اخرى ولو اشد ها لاشي عليه **ولو لم يشهد** وقام الى الثالثة  
 ثم نوى الإقامة بقول فوضه اربعا اتفاقا فانه لم يتم صلته عاد الى الشهد وان اقام ٢ يعود هو

**مطلب**  
 ٧ يتم الحاج الرباعي بدخول  
 مكة في عشر الحجة حتى يعود  
 من مناسكه الى مكة

خبر في القراءة **ولو** قام الى الثالثة ثم نوى قبل السجدة بقول الغرض ويعيد القيام  
 والركوع ولو قيد بالسجدة فقد تأكد الفساد فيضيف اخرى تكون الاربع تطوعا  
 على قولها وعند محمد لا تنقلب بعد الفساد تطوعا **ولو** ترك القراءة وان بالشهد ثم  
 نوى الإقامة قبل ان يسلم او قام الى الثالثة ثم نوى الإقامة قبل ان يقيد بها بسجدة فانه  
 يجوز الى الاربع ويقرب في الاخيرين قضاء عن الاولين **ولو** قيد الثالثة بسجدة ثم نوى  
 تسدت اتفاقا ويضيف رابعة ليكون تطوعا عندها انتهى كلام الاسيحاوي **وفي حق**  
**الحجة** وتذكون النية حكمة كالو وصل الحاج الى الشام وعلم ان القافلة انما تخرج  
 بعد خمسة عشر يوما وعزم ان يخرج الا معهم لا يقصر ٢ كما نوى الإقامة انتهى **وفي حق**  
 لو نوى الإقامة في خلال الصلاة في الوقت فانه يتم سواء كان منفردا او مقننا بمدرك  
 او سبقا **اما** الاحق اذا ادرك اول الصلاة والامام سافر فحدث او نام فانتبه  
 بعد فرائع الامام ونوى الإقامة لم يتم لان الاحق في الحكم كانه خلف الامام فقد استحكم  
 الغرض فلا يتغير في حق الامام فكذا في حق الاحق **ولو** اها بعد ما صلى ركعة ثم خرج  
 الوقت فانه يجوز فوضه الى الاربع **ولو** خرج الوقت وهو في الصلاة فنوى الإقامة فانه  
 يجوز فوضه الى الاربع في حق تلك الصلاة كذا في الخلاصة **وقد اختلفوا** فيما اذا دخل  
 المسافر مصر وتزوج بها والظاهر انه يصير مقيما **والساقية** يصير مقيما بنفس التزوج  
 عندهم كذا في القنية **والاشعري** يثبت السكنى الإقامة في دار الحرب او الاسلام مع اهل البقي  
 سواء كانوا في قتال او محاصرة مخالفة حالهم عزيمتهم **وان كانت** الشوكة لهم بعد ان يكونوا  
 في مصر **وفي البحر** ان التاجر المتروك في قضاء حاجته بين الإقامة والخروج كذا فلا يكون  
 نيته مستقرة **قال** وهذا الفصل حجة على من يقول انه اذا اراد الخروج الى مكان ويريد ان  
 يترخص ترخص السفر بنوى مكانا بعد منه وهذا غلط كذا ذكر الترمذاني انتهى كذا في  
 معراج الدراري **وعلى هذا وتحت الفتوى** وهي ان انسانا خلعت بالطلاق ان يسافر في  
 هذا الشهر فنوى سيرة ثلاثة ايام ويقصد مكانا قريبا فهذا لم يكن مخلصا له لتعار  
 نيته الاولى ليست بنية اصلا انتهى **هذا ما يحفظ** **والأخمس** **مكر المستدين** اذا  
 دخلوا دار الحرب وعلوا في مدينته ان اتخذوها دارا يتنون الصلاة وان لم يتخذوها  
 دارا ولكن ارادوا الإقامة بها شهرا او اكثر فانهم يقهرون لانها في الوجه الثاني بيت  
 دار حرب وهم مجربون فيها وفي الوجه الاول ٢ انتهى **وفي المبدل** الحاضرة لاهل الاخيصة دار  
 إقامة لا امصار والنزوي ٢ اهلبا والاقامة اصل **وغیر** في المسافر لو نوى الإقامة معهم فعلى  
 يوسف فيه روايتان وعندنا في حقيقته لا يصيرون مقيمين وهو الصحيح **وفي الحبس** والملاح  
 مسافرا لا عند المسافر انتهى **وفي السراج الوهاج** في التذلل المسافر بالمقيم اذا لم يخلص الامام

**طلب**  
**الخلف**



تقدم الشهادتين على راس الركعتين عامداً وساهياً ونابغاً المسافر فقد قيل تنفس صلاة  
المسافر وقيل لا تنفس **والفتوى** على عدم النسيان صلاة صارت اربعاً بالبيعة كذا  
في التجميع وصححه في التبيين **وفي الفتاوى** اذا اقتدى بالامام يدرى اسافر هو او  
مقيم لا يصح ان يعلم حال الامام شرط الاداء لجماعه وليس معناه انه شرط في الابتداء **الحاق**  
**المسافر** رجل صلى الظهر بالمقام في قرية او مصر ركعتين وهم لا يدرى اسافر هو ام مقيم  
فصلاته فاسدة سواء كان مقيماً ام مسافراً لان الظاهر حاله هو في موضع الاقامة  
انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان سالوه فاجروهم انه مسافر جاز  
صلاته انتهى **وفي التبيين** وان كان ذلك خارج المعركة فسد ويجوز الاحتياط بالظاهر  
في مثله انتهى **وهذا مدرج كالحسن** بذكره اعتباره وليس شاملاً للقرية الا ان  
تكون طريقاً للمسافر **وفي الحاشية والخلاصة** مسافر اقام في موضعين فلا يصح  
ركعتين نوى الاقامة لا تحقق الاقامة بل يتم العمود لا يصح مقيماً ولا ينقلب فومنه  
اربعا انتهى **في العدة** مسافر سبقه الحدث تقدم مقيماً صلاة الامام ويتأخر ويقدم  
مسافراً سلم ثم يتم القيمة صلاة **وفي المحيط** ولو كان له اهل بالكونة واهل بالبصرة ودور  
وعقار فارتحل منها قبل الهجرة لا يبقى وطنه اى بقاء الدور والعقار انما كانت  
وطناً بالاهل لا بالعقار الا ترى انه لو تاهل ببلدة ولم يكن له فيها عقار صارت وطناً  
له **ونقل** في قول انه يبقى وطنه **وفي المحيط** نقل التوليين فيما اذا انفلا اهلها ومنها عده  
وله دور وعقار **قال** وهذا جواب واقعة ائبليانها وكثير من المسلمين المتوطنين  
في البلاد ولهم دور وعقار في القرى البعيدة منها يصيغونها باهلهم ومنها  
فلا يقر حفظها انما وطنه لا يبطل احداهما بالآخر انتهى قد برة **وفي الفتاوى الشافعية**  
لو كان اهل مدينة ذاهل الحرب اسلوا فقاتلهم اهل الحرب وهم مقيمون في مدينتهم  
فانهم يمتون الصلاة وكذلك ان غلب اهل الحرب على مدينتهم فخرجوا منها يريدون  
مسيرة يوم فاقم يمتون وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة ايام فصر الصلاة **فان**  
عادوا الى مدينتهم ولم يكن المشركون تعرضوا لها اتوا فيها الصلاة لان مدينتهم كانت  
دار الاسلام حتى اسلوا فيها وكانت موضع اقامة لهم فاذا لم يتعرض المشركون لها  
ففي وطن اصل في حقهم يمتون الصلاة اذا اسلوا اليها **وان** المشركون غلبوا على مدينتهم  
واقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليها وحل المشركون عنها فان كانوا يتخذونها داراً  
ومسكناً صارت دار الاسلام يمتون فيها الصلاة لانها صارت دار الحرب حتى غلب  
المشركون وحين ظهر المسلمون عليها وغزوا على القتال فيها فقد صارت دار الاسلام  
ونية المسلم الاقامة في دار الاسلام صحيحة **وان لا يزال** لا يريدون ان يتخذوها داراً

ولكن يمتون فيها شهراً ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلاة فيها **وكذا**  
**عسكر المسلمين** دخلوا دار الحرب فغلبوا على مدينته فان اتخذوها داراً فصارت دار الاسلام  
يتمون فيها الصلاة وان لم يتخذوها داراً لكن اراموا والاقامة شهراً واكثر فاقم يقصرون  
الصلاة انتهى **وهذا ما ينفذ فيها** عن المشتق رجل حملته جملته في الظهيرة ظلاً فذهب  
به و٢ يدرى ابن يذهب قال يتم الصلاة حتى يسير ثلاثاً فاذا اسار ثلاثاً قصر وان علم ان  
الباقى بعدها شئ يسير ولو كان صلى ركعتين في حبل حله اجزأه فان سار به اكثر من ثلاث  
ايام اعاد ما صلى **وفيها** لو خرج والبعده في كورة الى كورة فقدم مصراً دون المصرا الذي  
كان ارامه ونوى الاقامة خمسة عشر ولم يدر بعض جنده حتى صلوا صلاة الصلوة ثم  
خلوا قال يعيدون صلاتهم **وفي** العتابة وكان صار مقيماً بنية غيره وهو يقصر ولا يعلم **وفي**  
الشيخ انه يعيد عند مجده وقال ابو الليث عن ابي يوسف يعيد هذا اذا اخرج احداً  
اي بعضهم اما اذا نوى في نفسه ولم يخرج احداً قالوا يانته بالزوم اى نزل يعلم الاعاد  
**وفي** الشافعية فان نوى الاقامة ولم يخرجهم الا بعد ايام فان صلاتهم في تلك الايام جائزة  
ويتمون صلاتهم بعد ما علوا وروى عن اصحابنا ان عليهم ان يعيدوها والاول اصح  
انتهى **وفي فتح القدير** يلزم الاتمام الا بعد علة بنية المتزوج في توجه الخطاب  
الشرعي وعزل الوكيل وقيل يلزم كالعزل الحكي وهو احوط وهو ظاهر الرواية كما  
في الخلاصة والاول اصح لان في لزوم الحكم قبل العلم حرجاً وضراً وهو من نوع شرعاً خلاف  
الوكيل فانه غير ملزم الى البيع فان له ان يبيع فيمكنه دفع الضرر عن نفسه بالاشتراف  
البيع فاذا باع بناء على ظاهر امره ولم يضره كان الضرر ناشئاً من جهة من وجه  
ومن جهة الموكلة وجهه فيبيع العزل حكماً لا قصداً وهذا البيع ما مور يقصر صلاة منى عن  
اتمامها فكان مسطراً فلو صار فوضه امر بها باقامة الاصل وهو يشترطه لحق ضرر عظيم  
من جهة غيره بكل وجه وانتهى كذا في المحيط وشرح الطحاوي **قال في البحر بعد نقله** وعلى  
هذا في الخلاصة ان العبد اذا ام مولى في السفون نوى المولى الاقامة صححت حتى لو  
سلم العبد على راس الركعتين كان عليهما اعادة تلك الصلاة **وكذا** العبد اذا كان مع  
مولى في سفر بناء على مقيم والعبد لان في الصلاة ينقلب فوضه امر بها حتى لو سلم على راس  
الركعتين كان عليه الاعادة انتهى مبنى على غير الصحيح **وفي** ان المرأة تبني للزوجة ان استوتت  
الحمل والاعتبار بينهما وان المحدث يبيع لوالديه ان ارتزقا من بيت المال وان كان من رتبة  
في ماله فالعبرة بنية **والعبد** والمدبر وام الولد تبني للمولى **قال** واما المكاتب فينبغي  
ان لا يكون تبعاً لان له السفون فيغريه ان المولى فلا تلزم طاعته **وبد** في البيع الاجير  
والمحمول مع حامله **قال** والعبد يبيع شريكه اذا سافر معهما ثم فقه احداهما الاقامة

مهم

مهم



تبدل يصير مقيما لو توة الشك فيه يسبق سافر او قيل يصير مقيما ترجيحانية الاقامة  
احتياطي في العبادة كذا في المحيط ومحل ما لم يكن بينهما مياياه فان كانت مياياه اتم يوم  
القيم وقصر يوم السافر **ولو دخل** سافر مصر فبصر غزيرة فان مصر قسروا وان موصرا  
فبالاولى **باب الجمعة والعيدين** من شروط اداء الجمعة السلطان او نائبه  
**قال** صاحب التوجيه في رسالة وضعها في الاستئابة للخطبة ودخل تحت الناييب  
العبد اذا قلده عمل ناحية فصل في الجمعة جاز ولا يجوز الاستئابة بتزويجه ولا قضاؤه  
ودخل القاضي والشرطي وهو امر البلدة **لكن قال** في الخلاصة كغيرها وليس للقاضي  
ان يصلي الجمعة بالناس اذ لم يورثه وجوز لصاحب الشرط وان لم يورثه وهذا  
في غير اتمه **وقال المحقق** ان لا بد بان يشاء القاضي من النواب الذين اعتبروا اذ تم في باب  
الجمعة وجه ذلك ما ذكره الامام السرخسي في مبسوطه ان اقامة الجمعة من الامور العامة  
تتول من قبل الامام في الاقامة والاستئابة انتهى ولا يخفى ان هذا لا يستقيم الا في قاض  
فوض له الامور العامة **اما** من فوض له السلطان قضاء بلدة ليحكم فيها بما يحسن من مذهب  
امامه حتى لو تعداه وحكم في غيره قضاءه فلا يصح ان يكون من النواب فيها لعدم الاذن  
له من بها او دلالة **ثم قال** فيها قال شيخنا في شرح الكتوب وخفاء في ان من فوض اليه امر  
العامة في مصر له ان يقيمها ولا يخفى ان له الاستئابة كولاية خطيب في جامع لا يقع في  
الامصار وهذا متفق عليه **واما واقع الاستئابة** في ان الخطيب المعتبر من جهة الحاكم هل  
له ان يستئيب غيره او لا فصرح في شرح الدرر بان الخطيب ليس له ذلك الا ان يعرض  
اليه قال شيخنا وقد عمل بذلك بعض القضاة في زماننا حتى اخرج خطيبا عن وطيفته  
بسبب استئابة من غير اذن **قال العلامة** ابن جوي باش ان اذن السلطان او نائبه اما  
شرط لا اقامتها عند بناء المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن للخطيب فاذا اقر خطيبا  
فله اقامتها بنفسه ونائبه وان الاذن يستصحب لكل خطيب **ثم قال** وفي الثانية  
الامام اذا احدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحده القوم بتقدم احد يومين مثلا  
خلع وان قدم احد جماعة السلطان من فوض اليه امر العامة يجوز **قال** واذا قد  
عن فت هذا فيجوز على ما يقع في زماننا هذا استئابة السلطان باقامة الجمعة  
فيما يحدث من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع له بد مصحح اذنه بالجامع  
ولن يقيم خطيبا ولا اذن ذلك الخطيب لمن عساه يستئيب **ولا يكون** ذلك  
اذا لم يجزول فينتع فاسدا على ما تراه البعض انه لا بد ان يسأل السلطان في ذلك  
شخص معين بالضرورة لنفسه او لغيره فهو من الاذن يكون على وجه التعيين لا محالة  
ان الاذن ان كان للسائل ظاهرا وان كان لغيره فذلك لا بد ان يقع او بالاسرار

له وهو معلوم عند السائل فتعين له بل لا مام ان السائل يجري ذكره عنده بما يصح السؤال  
له وهو كاذب في صحة الاذن **واذا حج الاذن** اعطى ان اذن له حكم الوالي والقاضي في صحة الاقامة  
منه ومن ياذن له ان يصلي لصاحبها من سوي الامام اما هو اقامة الامام واذن له المحصل  
لدفع الفتنة هو السبب الداعي لشرط الامام وهو حاصل فيها ذكرنا و١٧ الفتنة  
لمتقنت والله اعلم انتهى كلام صاحب البحر بلخصه **قال صاحب الرسالة** بعد ايراد  
وهو كلام حتى لكنه لم يستند فيه ان تغلغل المشايخ وظاهر كلامهم يدل عليه **قال**  
**الولوي الى الامام خطيب** فاما من لم يشهد الخطبة لم يورث ان يجمع بهم فام بد لك الرجل  
من شهد الخطبة يجمع بهم جاز ان الذي لم يشهد الخطبة من اهل الصلاة وهو سماع  
الخطبة يملك التعويض لغيره ولو جمع هو ولم يصر غيره لا يجوز خلاف ما لو مشى في  
الصلاة ثم استخلف من لم يشهد الخطبة فانه يجوز **قال وجه الدلالة** ان الامام ان كان  
المواد به نائب الوالي وهو الخطيب فقد جاز الاستئابة من اقامة الجمعة ولم يقيد  
بالحدث ولا بالعذر وجوز لنائبه ان يستئيب وكل منهما يدل على جواز الاستئابة  
للخطيب من غير اذن **وقال** في الهداية من باب القضاء وليس للقاضي ان يستخلف على القضاء  
الا ان يعرض اليه ذلك **خلاف** المأمور باقامة الجمعة حيث يستخلف بها على شرف القوات  
لتوقفة فكان لا حرجه اذ نابا لا اختلاف ولا دلالة كذلك القضاء انتهى **وحيث لم يقيد**  
**بالعذر** يدل على جوازها مطلقا **واما** تعيين الزيل في الاستئابة بان يكون احدث فلا يدل  
عليه والظاهر من عباراتهم الاطلاق **وذكر** في البدائع ان كل من ملك اقامة الجمعة فانه يملك  
اقامة غيره مقامه انتهى **قال** وهو صريح في جواز الاستئابة للخطيب مطلقا او لغيره  
فيه وايضا ليس الحدث قبل الصلاة من الضروريات مكانه ان يذهب الخطيب للموضع  
ثم ياتي ويصلي وقد اتفقت كلمتهم على جواز الاستئابة بشرط ان يكون الناييب شهد  
الخطبة ليكون له خطبة بنفسه **وقد اطلق في الاستدلال** ان اذ قال والحاصل ان  
السلطان اذا اول اسما قضا القضاء بمصر فان له ان يولي الخطيب ولا يتوقف على  
اذن **ثم قال** والحاصل ان العلامة ابن جوي باش يجوز الاستئابة مطلقا من غير  
توقف على اذن لان الاذن من السلطان او نائبه اما هو شرط للمبا في عند بناء المسجد  
يحتاج اليه لا بقلناه عنه انفا والعلامة ابن كمال باشا يجوز الاستئابة اذا كان الامام  
معدورا اما اذ لم يكن معدورا حيث يمكن اقامة الجمعة قبل خروج الوقت فلا يجوز  
استئابة بناء على ان الاصل عدم الاستئابة وجوازه بالاذن عبارة عن امرين الخطبة  
والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني ويدل عليه مسئلة ان الامام اذا سب  
الحدث بعد الخطبة جاز له الاستئابة **وقد وجه الدلالة** ظاهر كما مر وسنه ينتج ان



المواد الاستحالة في إقامة الجمعة الاستحالة للخطبة للصلاة **قال والذي**  
**ظهر للعبد الضعيف** في كلامهم جواز الاستحالة للخطبة وان لم يكن له عذر وهو  
 الذي اعتده شيخنا في تحريمه وكان يفتي به تبعاً لغيره وعبارة البداية التي قد منها  
 صريح فيه وكذا عبارة الخلاصة والبيان في اطلاقهم في كتبهم المعتبرة يدل عليه والله  
 اعلم انتهى **وفي معنى العتيق** ما يحرم في الصلاة بغيره في الخطبة وفي اتحاد الامام والخطيب  
 افضل لكنه ليس بشروط وهو الاصح عند المشائخ وفي وجهه وهو قوله عناه وغيره ماكد  
 انه شرط انتهى **واختلف في فرض الوقت في يومها** هل هو الظهر والجمعة **قال الشيخ**  
**عبد البر ابن النخعي في رسالته** انما يترك الظهر قائماً لا يكون الا في يومها هو اكد  
 واول منه فدل على انها كدرة الما ينسب بعض الجهلة الى مذهب الحنفية انكرام زعم  
 انما اضماراً ذلك في تعصبها ونسبها لغيرها وقد اشتمل على شيء من الاسلام ابو الوليد  
 رحمه الله تعالى في جواب فتوى وقد سئل عنها الى ان اصل الفرض يوم الجمعة الظهر  
 وقال الحق عندي ان الفرض هو الجمعة كالمظهر في بقية الايام **وما روي** عن  
 اصحابنا انه الظهر فالمراد به في حق الكافة يعني انها ليست واجبة على كل فرد  
 من الناس لتعذر بعض شروطها في حق البعض كالربيع والاعشى واهل القرى والمسافرين  
 وقبل ورود الامر بالجمعة قال واما بعده في فرض عين للوقت مستقلة يعني ليست  
 بدالة الظهر **وقال** تليذه العلامة ابن الهمام منشأ عظم قول القدوري ومن صلى  
 الظهر يوم الجمعة في منزله وعذر له كره له ذلك وجازت صلاته **قال** واما اراد  
 حرم عليه وصحت لترك الفرض القطعي واما صحت ظهره اذا خرج وقت الجمعة ولم يصب  
 اليها لم يفتي فرضاً للوقت وهذا موضع وفيه فاشد ديديك به واليه يشير قول محمد  
 الفرض ما يستقر عليه فله **ثم اعلم** ان شرط وطها الاذن العام فلان واليا غلق باب  
 بلدة وجب تخيمه ومنع الناس من تجزئة الجمعة **وفي المسود** ولو ان امير امة ابواب  
 قهره وامر المؤذن فاذا نفع مع الناس فيه فانه يجزيهم والمراد بالفتح الاذن العام  
 بالدخول وان لم يشهد بها العامة كذا ذكره في موضع اخر **فكايحتاج** العامة الى السلطان  
 فالسلطان يحتاجهم فيه وبهذا يعتدل النظر للجانبين ومن هذا قال بعض العلماء ان  
 السلطان يحتاج الى العامة دينياً ودنياً **واذا عرفت هذا** عرفت ان حكم الصلاة في  
 القلعة ولو قلنا بانها مصران وجد الغلق والمنع انشئ الاذن العام فم تجزئات  
 ادعى فيها انها مصر فقد قدمنا الرواية في مصر **ومررنا** وطها مصر وهل يجوز فيه  
 في اكثر من موضع واحد اختلفت الروايات عن ائمتنا الثلاثة في ذلك فروي عن الامام  
 انها لا يجوز الا في موضع واحد يجوز تعددها وقال القائل انه الاظهر عنه وكذا روي

لغرض

م

اصحاب

اصحاب الاسلام عن ابى يوسف وكان يامر بقطع الجوز في بغداد لذلك ليكون كغيره  
 واعترضوا **قال** روى عنه ابنه الجوز في موضعين اذا كان المصطفى  
 لا في ثلاثة وقد روى مثله ايضا عن الامام **وقال** في البداية انه ظاهر الرواية وعليه  
 الاعتماد قال وماروى عن محمد بن الاطلاق في ثلاث مواضع يحول على موضع الحاجة والفرق  
 وذكر الاستيعاب في مختصر الطحاوي مستطير ولما على جوارها في موضعين وهو يدل على  
 انما ظاهر الرواية **وقال الاستيعاب** روى عن ابى يوسف انها يجوز في ثلاث مواضع فاكثروا  
 كما روى عن ابى حنيفة ومحمد وقال القفيص وبه ماخذ وهذا حاصل ما في المسئلة وقد  
 تعرض لذلك السرخسي وبين الصحيح وقال في المسوط والصحيح مذهب ابي حنيفة  
 ومحمد جوارها قائمها في مصر واحد في مسجد واحد واكثر في شرع الكاكي وشرع شيخنا وبه  
 ماخذ قال شمس الايمه وعنه ابى يوسف في رواية **وخلصه ما قاله بعد** هذا ان وجه  
 مرواية عدم جوارها تعدداته في من الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده تحت  
 الامصار ولم يتخذ واحد منهم في كل مصر اكثر من مسجد واحد فامة الجمعة والذي يظهر ان  
 احتياج بذلك لعدم تحقق الضرورة للاحتياج الى مسجد اخر لانه كان في يد الاسلام ولم يكن  
 احدهم يترك الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماخ خطبة ويصل في  
 مسجد آخر وهو بين اظهروا واما بعد من لم تحقق الضرورة ايضا لان اكثر المسالك  
 لا في اشتغالين بالجهاد حتى فيها فتحوه في البلاد فاقصر واعلى ما تحصل به الكفاية  
 وتندفع به الضرورة وان اقتداء انما كان بالامراء فلا يكون قاصياً باستماع التعدد  
 عند وجود مقتضيه سيما مع اطلاق حديث الجمعة الا في مصر ومع هذا لا يخفى انه استدلال  
 بالعدم والمحققون على ان عدم يصلح دليلاً **وقد استدلل** بعض العلما بظاهر قوله  
 تعالى فاسعوا الى ذكر الله حيث اطلق وما كان منكم نسياً **قال** ومن الجوهان على  
 صحة هذا انه تعالى انما فرض السعي الى الصلاة اذا نوى قبله وبالضرورة يترك  
 ان كان على نحو نصف ميل لا يترك الصلاة اذا سعى في الوقت الذي امره الله  
 فيه فدل على جوارها تعدد التجميع في مصر الواسع انتهى كلامه ملخصاً **واما سئل**  
**صلاة ظهر بعد هاتين شكك فيها** فانكروها جماعة وتبعهم صاحب البحر انه لم يرد  
 ذلك في رواية عن احداً ائمتنا الثلاثة **وقال الشيخ عبد البر في رسالته المذكورة**  
 اذا وقع الشك في صحة الجمعة بان شك في كون الموضع مصر او في اذن الامام العام  
 او على قوله ابى يوسف ان الجمعة هي السابقة والاخرى باطلة وانما اذا اتفقتا  
 بطلنا او جهل السابق فكذلك **وقال القزويني** اختلف في ان السابق بماذا يعتبر  
 قيل بالا فتتاح وقيل بالفراغ وقيل بهما فاذا اشتبه تخير كوطايفة فتعذر فيها



فان لم يكن لها رأي لم تجز الجمعة على قوله **قال** يعني الترتاشي تعريفا عليه فقالوا  
بدن الاربع بعد ها واختلف في نيتها ويسمي **قال صاحب الرسالة** بقى الكلام في  
هذه الاربع هل هي مستحبة او واجبة لم امر من صرح به الا ان جدي قال ولا يجب على من  
صلى الجمعة ان يصل الظهر بعدها ولا قاله احد من العلماء في علي وماري وغير بعض  
اصحابنا انه يجب ان خاف عدم الاجزاء لتوهم فوات شرط شرطيها ان يصل بعدها  
اربعا فذلك يقول انها الظهر ولا يجب ذلك على المتوهم بل يستحسن احتياطا ولا  
يتظاهر بذلك خشية توهم العوام ما دفعوا فيه من الازهام **قلت** وهذا ظاهر عند مجرد  
التوهم اما عند قيام الشك والاشتباه في صحته وعلى قول اي يوسف فالظاهر وجوب  
الاربع ويؤيده تعبير الترتاشي بلا بد وكذا قول الروزي لما اقبل اهل مرو باقامة  
المحققين بها مع اختلاف العلماء في جوازها مواجهم باداء الظهر بعد الجمعة حتى احتياطا  
نذا يفيد الوجوب **وربما لا الاحتياط واجبا** وهذا التاميم باعتبار ما قد تكرر  
من التفصيل والافقوس **وقول** النسفي في الكافي ثم في كل موضع وقع الشك في  
جواز الجمعة لوقوع الشك في المعرا وغيره واقام اهله الجمعة ينبغي ان يصلوا بعد الجمعة  
اربعا ركعات وينبغي في الاستحباب والندب الا ان شيخنا خاتم المحققين ذكر في شرحه  
ما يفيد الوجوب فانه قال في الكلام على وقوعها في السنة انما هو اذا زال الاشباها  
بعد الاربع لمحقق وقوعها حينئذ نقلا اما اذا دام الاشباها فلا تجزم بوقوعها فعلا يقع  
النظر بها سنة او لا فينبغي ان يصل بعدها السنة لان الظاهر وقوعها ظهرا لا ما  
لم يتحقق وجود الشرط لم يحكم بوجود الجمعة فلم يحكم بسقوط الغرض وهذا ظاهر في وجوب  
الاربع وهو الذي ينص من حيث النظر اذا وجد الاشباها في سقوط فرض الجمعة بما ادى الى  
الواجب يسقط مع قيام الشك في سقوطه ويتوهم الوجوب الاحتياط **ثم اختلفوا في**  
النية التي تعبر به هذه الاربع **في الكافي وغيره** بنويها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة لم يزوج  
عن فرض الوقتين هذه عبارة غالب اعني **قال في الغنية** ثم اختلفوا في نيتها  
فتقول بنوي السنة وتقول بنوي الظهر يومه وتقول بنوي آخر ظهر عليه وهو الاحتمال  
ان لم تجز الجمعة بغيره الظهر وان جازت اجزاء الاربع من ظهر فانت **قلت** والاحوط ان  
يقول نويت اخر ظهر ادر كنت وقتا ولم اصله بعد ان ظهره انما يجب عليه باخر الوقت  
في ظاهر المذهب **قال** الحسن الروزي واختاره ان يصل الاربع بهذه النية ثم يصل  
امر بعبادة السنة **ثم اختلفوا في القراءة** فتقول بقراءة الفاتحة والسورة في الاربع  
وتقول في الاولين كالظهر وهو اختياره وعلى هذا الخلاف ما يقضي من الصلوات  
احتياطا والمختار عندى ان يحكم فيها رايه يعني ان كان يروي قول مجرد بنوي السنة

وتوا في الكل او قول اي يوسف كان الاحتياط واجب فينوي الظهر ولا يقرأ في الشك  
الثاني وهذا خلاصة ما نقل وقيل ما عليه التعويل انتهى **وقول** تفسيره قول الروزي  
والمختار عندى ان يحكم فيها رايه بما ذكره غير ظاهر الوجه بل الوجه فيه فيما يقضي من الزايف  
احتياطا انه ان كان احتياطا بينا على الكبراية فراء في الاولين فقط او السورة مع  
الفاتحة وان كان بينا على احتمال عدم السقوط قراها في كل الركعات هذا ما حصرناه  
واطلنا فيه لحسن **العبد مشتق او ما خوذ من العود** انه يعود ويكرر او تارة ولا يعود  
لا سميت القافلة قافله تارة يعقوبها ويرجوعها جمع على اعياد وكان تياسد اعياد  
للزوم اليها في الواحد او للفرق بينه وبين عود الخشب وكانت صلاة العيد في السنة  
الاولى من الهجرة **وفي منارات النوار** اختلفوا فيها انها واجبة ام سنة قال بعضهم سنة  
وهو الاظهر وقال بعضهم واجبة وهو الاصح وصلاة العيد يجوز في موضعين بلا خلاف  
بخلاف الجمعة ذكر التكبير وقال والتكبير في ايام العشر من ذي الحجة في الاسواق بدعة  
عندنا وفي الجنب لا تمنع العامة منه وبه ماخذ **وفي الجنب** زاد ترك الامام في الركوع  
وتابعه فيه فعلى القياس يكر تكبيرات العيد في الركوع وينبغي ان يرفع اليدين في سنة  
سنة ثم اعتد انه يترك الرفع وعزاه الى الشيخ الامام منهاج الايمه قال وهكذا ذكره  
القاضي الاسجاني ووجه ذلك انه انما اليد عن الموضع السون وهو الركعة وهذه  
سنة الركوع وهو ركعتا ركعات سنة اولي من مراعاة سنة الواجب وهو التكبير سيما  
اذا لم يكن في محله ترك وجهه **وفي** اهل منى لا يجب عليهم صلاة العيد يوم النحر لانهم  
مستغفرون باداء المناسك فالشرع اسقط عنهم ذلك دفعا للزعج **وبه من اجناس**  
**الناطق** في تكبير الشريق يكر مقتدى على راي نفسه حتى لو كان الامام يروي تكبير على رضى  
الله عنه والمقتدى يروي تكبير ابن سعود رضى الله عنه لا يكر به الامام يعني الثالث  
ولو كان على القلب يكر المأموم ان هذا التكبير لا يودي في حرمة الصلاة حتى يلزم المأموم  
سابعة بغير التكبير الا ترى انه لو لم يات به الامام ياتي به المقتدى انتهى **وسمى قال**  
**في الوو اجية** لو ترك الامام فعلى القوم ان ياتوا به وذكر قصة الى يوسف رحمه الله تعالى  
قال صليت بهم المغرب يوم عرفه فسمعتهم ان يكر تكبيرهم ارجو حيفهم رحمه الله تعالى وقد استبسط  
في هذه الواقعة اشياء منها ان تعظيم الاستاذ في اطاعته لا في ما يظنه طاعة لان ابا يوسف  
تقدم باو الامام ومنها ان الاستاذ اذا تقوس في تليده الخيران يقدمه ويعظمه عند  
الناس ومنها انه يسن حوزة استاذه وان قدمه الا ترى انه ابا يوسف شغل ذلك  
عن التكبير انتهى **تكم** قال ان سجود السهو يودي في حرمة الصلاة حتى صح الاقدام بالاسا  
بعد السلام ولو ترك الامام ياتي به المقتدى بخلاف التكبير فيها لا يودي في حرمتها

لطيفة



لا في تحريمها **واما التلبية** فلا تؤدي في شيء منها ولذا قالوا يبدأ الامام بسجود  
 السهو ثم ياتي بالتكبير ثم بالتلبية ان كان محروما ولو بدأ بالتلبية سقط السجود  
 والتكبير **قول** ولهذا وجه فقد قالوا بحدا واء التكبير برب الصلاة وفوزها من غير  
 ان يتخلل ما يقطع حرمة الصلاة حتى لو ضحك ثم قهقهة او احدث متعبا او بكى بكلام  
 الناس عامدا او ساهيا او خرج من المسجد او جاوز الصفوف في الهواء لا يكسر  
 التكبير برب الصلاة حيث لا يوثق به الا عقبا فواجب فيه حرمتها وهذه  
 العوارض تقطع حرمتها **ولو** صرف وجهه ولم يخرج من المسجد ولم يجاوز الصفوف في الهواء  
 فتذكر كذا في التكبير **ولو** سبته الحدث ان شاء ذهب وتوضا ورجع وكبر وان شاكسر  
 ثم غير ظهره لا تؤدي في تحريم الصلاة فلا تشترط له الطهارة قال الامام السرخسي  
 والاصح عندي انه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لان التكبير لما يقتضي الطهارة  
 كان خروج من عدم الحاجة اليه قاطعا لغور الصلاة فلا يمكن التكبير بعد ذلك فيكره للمالك  
 جزمنا في البدائع والتمسنا خاتمه **ثم ان الفتوى** على قول الاماميين في اخروقت التكبير وذكر  
 في السراج والموهبة ان الفتوى على قولها ايضا فيجب عليه فقد اوجاهه على السابقين  
 والمنفرد واهل القرى والمصريين اذا جمعوا خارجا وفيه نظر نعم لا تشترط الحرية **في**  
**التنارخانية** اختلفوا في قول الامام في العياد اذا صلوا خلف عبد والاصح هو الوجوه  
**وفيها** اذا فاتت صلاة في ايام التشريق فقصاها فيها من عاعة ذلك قضاها بتكبير لا اذا  
 قضاها في غيرها او في غير ايام العام القابل او قص ما فات في غيرها فيها فاصلة ما عينة هذا  
 لمخمس والله اعلم **باب صلاة الكسوف والاستسقاء والخوف الكسوف** من  
 عوارض الشمس والقمر ومن جعل الكسوف للشمس والخسوف للقمر والطاهر استعماله  
 فيها والله ليل فيه حديث البخاري ان الشمس والقمر لا ينكسفان طوت احد من الناس وكما  
 ايقان في ايات الله فاذا رايتوها فصلوا وفي رواية فادعوا **وفي فتح القدير** وصلاة  
 الكسوف سنة بلا خلاف بين الجمهور او واجبة على قوله واستثنان صلاة الاستسقاء تختلف  
 فيه انتهى **وفي البداية** ذكر قولين وقد ذكر محمد ما يدل على عدم الوجوب فانه قال ولا تصل  
 نافلة في جماعة الا في ايام رمضان وصلاة الكسوف فاستثناهما من النافلة **قيل** قوله صلى  
 الله عليه وسلم فصلوا يدل على الوجوب واجيب بان الروايات اضطربت والصيغة اختلفت  
 كما وكيفا فبقى الجوزم به استثنان الصلاة بق التردد في كيفية تركت ورجعنا وصرنا الى  
 المعبود وقام في فتح القدير **وفي المجتبى** واما قدر القراء فيها فروي انه عليه الصلاة والسلام  
 قام في الركعة الاولى بقدر سورة البقرة وفي الثانية بقدر سورة آل عمران فان طول  
 القراء خفف الدعاء على العكس انتهى لكن الدعاء فيها بالجملة الشمس للحديث **وفي المحرر**

وهو غير بين ان يدعوا جالساً مستقبل القبلة او يدعوا قائماً مستقبل الناس بوجه  
 قال الحلواني وهذا الحسن ولو قام ودعا مستقبلاً على عصا او توسل كان ايضا حسنا **وفي**  
**المحيط** ولا يصعد الامام المنبر للدعاء **وشهد** جماعة امام الجمعة فان لم يحضر صلوا  
 فرادى تحزوا عن الفتنة قبل هو ظاهر الرواية لا نمارفت باقامة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لا يقيمها من هو قائم مقامه كافي الحجة البدائع **وفي كبره** ويصلون  
 فرادى في الخسوف والخوارق كظلمة وزلزلة شديدة والاول والاضواء وانتشار  
 الكواكب والنفوس الهائلة بالليل والنيل والامطار الدائمة وخوف العدو ونحو ذلك من  
 الافراء والاهوال ذلك كله من الايات المخوفة والله تعالى يخوف عباده ليتذكروا  
 المعاصي ويرجعوا الى طاعته التي فيها فوزهم واخلاصهم واقراب احوال العبد في الرجوع  
 الى ربه الصلاة وفي البدائع انهم يصلون في مسان لهم **وفي المجتبى** وقيل الجماعة جائزة  
 عندنا لكنها ليست بسنة انتهى **واما الاستسقاء** وهو طلب السقيا لله تعالى بالنساء  
 عليه والاستسقاء والرجوع اليه هو ثابت بالكتاب والسنة والاجماع خلفا عن السلف  
 من غير تكبر وله صلاة للجماعة عندنا حنيفة لكنها ليست بسنة وقال لا يصل الامام كعتي  
 لما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلاة العبد ولم انه فعله مرة  
 وتركه اخرى فلم يكن سنة كافي الهداية **واما الخروج** له ثلاثة ايام تتابعات  
 ويخرجون مشاة في ثياب خلق غسيل او مرقعة مثذللين ناكسين ورسهم ويقدون  
 الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحذرون التوبة ويستغفرون للمسلمين **فقد بين**  
 في مواطن دعائهم الضعفة والشيوع **وفي المجتبى** والاول ان يخرج الامام بالناس  
 وان استنح وقال اخرجوا جانبا وان اخرجوا بغير اذن جاز ويقوم الامام فيهم بلا  
 منبر ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء لمن يحضر من الله عنه في المقصود الدعاء  
 المرغوب وما دعاء الكافرين الا في ضلال **وفي الخاتمة** اختلفوا هل يجوز ان يقال  
 يستجاب دعاء الكافر قال في البحر ولم يوجب **وذكر الوالوي** ان الفتوى على انه يجوز  
 انه يستجاب دعاءه انتهى **واستثنى في فتح القدير** من الخروج مكة وبيت المقدس  
 يجتمعون في المسجد قال في البحر ولم يستثن مسجد المدينة لعلة لصيقه والافهو  
 افضل من بيت المقدس انتهى **واما صلاة الخوف من العدو** اذا زومت الصلوات  
 الخمس في اوقاتها فقد شرعها الله تعالى وبينها في كتابه العزيز لئيمه صلى الله عليه  
 وسلم وامره بفعلها فيقول تنبيهها على ان الغوايق لا تسجد فيها وان الجماعة لا عدد  
 عنها بل على هذا شروعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند علمائنا في ظاهر  
 الرواية وقيل شرعت كرامة له صلى الله عليه وسلم قال الحسن في كتاب صلاة غزاه

منه هل يستجاب دعاء الكافر



ان صلاة الخوف كانت مشروعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واما بعده فغير مشروعة  
 كذا في بسوط شيخ الاسلام والمختار الاول **وقوله** ان اشتد الخوف بعد وادبعت  
 الامام طائفة بائرا العدو ووصل بطائفة ركعتين لم يقموا ركعة لو سافروا في جسر  
 ومضت هذه الى العدو وجاءت الاخرى فصل بينهما ما بقى وسلم وذهبت هذه وجاءت  
 تلك فامتواصلت بقراءة لا يتم سبوتون ولذا لو حادوا مرة واحدة منهم في صلاة لا  
 صلاة فخلوا الاول لا لشرائط **وفي العناية** ليس الاشتداد شرطاً عند عامة  
 مشايخنا قال في التحفة سبب جواز صلاة الخوف لتقرب العدو وهو غير ذكر  
 الخوف والاشتداد وقال غير الاسلام في بسوطه المراد بالخوف عند البعض جهر  
 العدو حقيقة الخوف لان حضرة العدو واقعت مقام الخوف على ما عرف في اصلها  
 من تعليق الرخصة بنفس السقوط حقيقة المشقة لان السقوط بسبب المشقة  
 فاقم مقامها فكذلك حضرة العدو وهذا سبب الخوف فاقم مقام حقيقة الخوف  
 انتهى **وفي فتح القدير** واعلم ان صلاة الخوف على الصفة المذكورة اما تلزم اذا  
 تنازع القوم في الصلاة اما اذا لم يتنازعوا فالأفضل ان يصل باحدى الطائفتين  
 تمام الصلاة ويصل بالطائفة الاخرى امام اخر تمامها انتهى **وذكر الاسيحا** ان من  
 انصرف منهم الى وجه العدو وراكباً فانه يجوز سوا كان انصرف من القبلة الى العدو او  
 عكس **قال في البداية** ومنها ان من شروط الموازين ان ينصرف ماشياً ولا يركب عند  
 انصرافه الى وجه العدو ولو ركب تسدت صلاة عندنا لان الركوب عمل كثير وهو  
 مما لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه امر لا بد منه حتى يصطفوا بائرا العدو **وفي البحر**  
 والسبوت ان ادرك ركعة من الشفع الاول فهو من الطائفة الاولى والاخر الثانية  
**وفيه** ان صلاة الخوف تشمل كل صلاة تؤدي جماعة كالصلوات الخمس ومنها الجمعة  
 وكذا العيد وفي المجتبى ويسجد للسجدة في صلاة الخوف لعموم الحديث ويتابعه من  
 خلفه ويسجد الاخر في اخر صلاة انتهى **وفيه** لو قاتل فيها بطل قليل لا رمية لا تشد  
 صلاة لا علم في مفسدت الصلاة بخلاف العمل الكثير لحديث المعرة انه صلى الله عليه  
 وسلم شغل يوم الخندق غزاه مع صلوات فصلان بعد ما مضى من الليل  
 ولو جازع القتال لما اخر من غيرته انتهى كذا في المجتبى **قال في فتح القدير** قيل  
 فيه نظراً لصلاة الخوف انما شرعت في العجيج بعد الخندق فلذا لم يصلها اذ ذاك  
 وقوله في الكافي ذات الوقاع قيل الخندق هو قبيل ابن اسحاق وجاءه من اهل السير  
 في قامة فيها واستشكل بان قد تقدم في طريق حديث الخندق للنسائي التصريح بان  
 تاجر الصلاة يوم الخندق كان قبل نزول صلاة الخوف ورواه ابن ابي شيبة وعبد

علاء الله لانهم لا يصفون وذهب بعد  
 وعادتك تلك فاعلموا صلواتهم

اي ذات الوقاع  
 والخندق

المراد

المراد والبيهقي والشافعي والدارمي واليوحلي الموصلي وتامه فيه **قال** فالحق ان  
 نفس صلاة الخوف بالصفة المروية من الذهاب والاياب انما شرعت بعد الخندق  
 ثم يضرنا مع مدعى المصنف في هذه المسئلة الى ان قال **وتوضيح** ان المدعى ان لا  
 يصل حالة القتال والمسايق وهذا مما يدل عليه تاجر الصلاة يوم الخندق اذ لو  
 جازت في تلك الحالة لم يوجب الشروع بعدها صلاة الخوف بالصفة الخاصة  
 لم يقد جوازها وان اشتملت الآية على الامر باخذ الاسلحة فانه لا يبقى وجوب الاستناء  
 ان وقع بجوارحه فالتقدم المتيقن بايدة الامر باخذ الاسلحة القتال الذي هو ليس من  
 اعمال الصلاة بل من مفسداتها فانما دلت على هذا المفسد بعد ان كان حراماً يبقى كلما  
 علم على ما علم ما لم يبقه فان الذي كان معلوماً حرمته مباشرة المفسد وثبوت الفساد  
 بفعله والمقدم الذي يستلزم الامر باخذ الاسلحة رفع الحزمة لا غير فيبقى الاخر فيجب  
 الاعادة انتهى كلامه وهذا من المقامات التي احسن تحريرها فلذا اثبتناه في هذه الاوراق  
**وذكر تفصيل** سائل خط الامام وتظاهر يعي فليراجع من رآه **وفي البحر** وعند اشتداد  
 الخوف وجواز الصلاة من ركبا ما يسقط الضرورة التوجه الى القبلة ويصلون في فوايد  
 بالايما ولا يجوز جماعة لعدم الاتحاد في المكان الا اذا كان من ركبا مع امامه على دابة واحدة  
 فانه يجوز اتفاقاً واما كونهما يجوز ذلك في الضرر فعلوم ما مر من ان التطوع على الدابة  
 يجوز فيه فكذا الغرض **وفي الحديث** والراكب ان كان طالبا لا يجوز صلاة على الدابة لعدم  
 الضرورة وان كان مطلوباً فلا بأس ان يصل وهو سائر من السير لعل الدابة حقيقة وانما  
 اضعف اليه معنى لتسييره فاذا جاء العذر انقطعت الاضافة اليه بخلاف ما لو صلى وهو يمشي  
 حيث يجوز فله ان يضاف اليه حقيقة وهو مناف للصلاة انتهى **وفي البحر** لا تبيين  
 لوراء اسودانه بعيد فظنوا انه عدو فصولا صلاة الخوف ثم بان انه ليس بعد واعادوها  
 الا اذا بان لهم قبل ان يتجاوزوا الصفوف فان لهم ان يبنوا استسماً **قال** وهذا  
 كله في حق القوم واما الامام فصلاته صحيحة بكل حال لعدم المفسد في حقته انتهى **ونقل في**  
**التاريخ** عن **الحج** وان كان الخوف اشتد من ذلك اي من الخوف الذي جازت معه الصلاة  
 من ركبا بالايما فآخر الصلاة يجوز دفعا لاهلاك نفسه وان كان ماشياً هارباً من العدو  
 فحضر الصلاة ولم يمكنه التوقف ليصل فانه يصل ماشياً عندنا ويؤخر وعند  
 الشافعي يصل في تلك الحالة بالايما ثم يعيد انتهى **تبيين** حمل السلاح في الصلاة عند  
 الخوف مستحب عندنا ولا واجب كما قاله مالك والشافعي رحمهما الله تعالى على ما يظهر الامر في  
 قوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم الآية لا يجوز على النداب اذ حمله ليس من اعمال الصلاة  
 فلا يجب فيها كما في البرهان **وفي البراز** الخندق من العدو ولو قاتل يوقف عليه العدو او ي



الى جهة ثمة قاعدة او قايما كيف تدبر انتهى **وفي التفسيرية من الاعداد البينة**  
 للصلاة على الدابة ان يحاذ من التزول على نفسه او دابته من سبع او ثمان او كان في  
 ردة طين لا يجد مكانا جافا او كانت الدابة جوارحا لو نزل لا يمكن الركوب الا بعين او كما  
 شكا كثير لا يجد من يصبر في هذه الاحوال لقوله تعالى فان خفتهم فارجعوا ولا تلبسوا  
 ولا تلبسوا الا إعادة اذا استطاع التزول انتهى **فليحفظ والله اعلم باب**  
**صلاة الجسادة والشريد** مناجاة ما قبلها ظاهر وصلاة الجسادة فرض كفاية بالاجماع  
 حتى يسبح الكثر كما كان جهاد **سبب وجوبها** الميت المسلم قضاء الحق ولذا اقتضاه اليه  
 فيقال صلاة الجسادة بالفتح بمعنى الميت **وزكناها** التكريات والقيام **وسمها** على  
 المصوم كونه مسلما وكونه مفسورا ويزاد عليها كونه امام المصلين كما مر حواشي  
**وسمها** التحييد والشاء والدعاء كذا في البحر ومن ذكرها كونه مكفرا بثلاثة اوثاب  
 او ثمانية كالتشريد فقد تناسل في فتح القدير ليس الكفر من سنن الصلاة **بوجه**  
**المختصر** بفتح الصاد المعجمة نحو القبلة اما على شقة اليمين وجهه اليها واما مستلقى على ظهره  
 وقدماه اليها **قال** في الهداية والاول هو السنة قالوا هو السنة قالوا هو المروي عن عطاء  
 ابن رباح انه قريب من الوضع في القبر **وفي البحر** واختار شيخنا باوراء النهر الاستلقاء  
 على ظهره ٢٥ نه اسير لزوجة الروح **وفي فتح القدير** ثم اذا اتى على القفاير فتح راسه قليلا  
 ليصير وجهه الى القبلة دون السماء **وفي المنى** بالمعجمة والاصح انه يوضع كما يسير لاختلاف  
 المواضع والاماكن انتهى وهذا كله اذا لم يشق عليه فاذا شق عليه ترك على حاله كذا في المجتبى  
**وفي المحيط** الاصطجاع المروي عن انواع احدها في حالة الصلاة وهو ان يستلقى على قفاه  
 والشاء اذا اتوب من الموت يضع على اليمين واختير الاستلقاء والشاف في حالة الصلاة على  
 الميت يوضع على قفاه معترضا للقبلة والرابع في التمدد يضع على شقة اليمين ووجهه  
 الى القبلة هكذا وردت السنة انتهى **وفي معراج الدراية** والوجه ٢ بوجه **قالوا** وبين  
 تلقيه الشهادة بين عند الاختصار وعليه حمل حديث لقنوا موتاكم قول الله الا الله وحده  
 فيه صاحب فتح القدير **وفي المجتبى** فاذا قالها مرة كفاه ٢ يكون عليه ما لم يتكلم بعد  
 ذلك ٢ ان الغرض من التلقين ان يكون الله الا الله اخر قوله **قالوا** واذا ظهر من الكلمات  
 فوجب الكف ولا يكف عليه به ويعامل معاملة موتى المسلمين جلا على انه في حاله والاعقل  
**ويجب** قراءة سورة يس بين عنده **باب** حضور الحائض والجنب وقت الاحتضار  
 بل بعد الموت ويقرا عنده القرآن الى ان يرفع ويوضع على بطنه سيف لئلا ينتفع ذكره  
 في التنف **وفي التبيين** ويقول مخلصه لسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بقلبك واجعل ما خرج اليه

خل ما خرج عنه انتهى **وفي البحر** عن الحائض اذا جرى الماء على الميت او اصابه المطر غير ان يورث  
 ٢ ينوب عن غسل ٢ ما مرنا به وجريان الماء واسبابه المطري يغسل والغريق يغسل ثلاثا  
 عند ان يورث وغرجه ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو  
 يغسل ثلاثا وفي رواية يغسل مرة واحدة انتهى **وفي فتح القدير** الظاهر اشتراط  
 النية فيه سقط وجوبه عن المكلف لا تحصيل طهارته وشرط صحة الصلاة عليه  
 انتهى **وفي فتاوى قاض خان** ميت غسله اهل بيته اجرام ذلك انتهى واختاره في الغنا  
 والاسجى ٢ لا غسل اليه يشترط فيه النية فكذلك غسل الميت انتهى **وفي معنى المفتي**  
 التكريات الاربع فاية مقام اربع ركعات وفي فرض والشاء والدعاء والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم سنة **وفي لخم** ٢ يصلى عليها في مسجد حديثي ان داود مر نوحا  
 من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له وفي رواية فلا شيء له قال في البحر اطلقت بمعنى صا  
 الكفر تشمل ما اذا كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارجا والقوم فيه وما  
 اذا كان الامام مع بعض القوم خارجا والباقيون فيه او الميت في المسجد والامام والقوم  
 خارجا وهو المختار كذا في الخلاصة **وهذا** الاطلاق في الكراهة بناء على ان السجدة المأثورة  
 للصلاة المكتوبة وتوابعها من التواضعات والذكر وتدريس العلم وتبليغ اليك اذا كان  
 الميت خارجا وهو مبني على ان الكراهة لا تشمل تلويث المسجد والاول هو الاول  
 ٢ اطلاق الحديث كذا في فتح القدير **قاي غاية البيان والعناية** مراد الميت وبعض  
 القوم اذا كانوا خارجة المسجد والباقيون فيه ٢ كراهة اتفاقا متنوعة **وذكر** في البحر يتعلق  
 الظرف في الحديث بمحلات ثلاثة ان يكون طرفا لكل من الصلاة والميت فله شرطان الاول  
 فقط او الميت فقط وله شرط ثان وما اختاره ٢ يوافق واحدا من الاحتمالات وعلله بانهم  
 قالوا بالكراهة اذا وجد احدهما في المسجد المصلي والميت كما في المجتبى **ثم قال** وظاهر  
 كلام المصنف ان الكراهة تقتضي ٢ نه عطية على ما لا يجوز من الصلاة مراكبا وهي احدي  
 الروايتين والاخرى انها تنزيهية ومرجح في فتح القدير بان الحديث ليس تنزيها غير مصرح  
 ٢ قوله الفصل بوجوبه بل سلب الاجر انتهى **وقال صاحب النهر** بعد ما نقل كلام غاية  
 البيان والعناية وجه دعوى الاتفاق في المواشي السعدية بانه يحيط للمجاعة حكم  
 الامام ومنع في البحر دعوى الاتفاق اذا مقتضى التعليق السابق الكراهة **واقول**  
 ويمكن التوفيق بان نفي الكراهة اتفاقا في حق من كان مع الامام خارجا وانما متاخرين كان  
 داخلين ٢ يعنى ٢ بانها في حق الخارجة بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف وهذا لغة حسن  
 فتدبره انتهى **وفي شجرة الوهابية** وان صلى غير الاول يعيد هان شاء ٢ يعيد  
 مع الولي من صلى مع غيره **وفي حاشية الدرر** وفي كلام المصنف اشارته الى ان الموصى له بالتقدم



غير مقدم على الولي لبطان الوصية وهو المفتي به ثم في قوله ان شاء الله الى  
 انه اذا لم يعد ١٢ ثم على احد لسقوط الغرض بفعل الاجنبى والاعادة انما هي لحق  
 الاول وبه صرح في البحر وفي **النوايد الطرسوسية** **في الكراهية** يكره نقل الميت  
 ما زاد على ميلين قبل الدفن فيما نقله وبعد دفته فقالوا يكره بلا خلاف جاء عنهم  
**وقال** في شرحها ان قد صنعت فيها مصنفا مفيدا وذكر سببه الى ان قال **فالحاصل**  
 ان في النظم مسليتين السيلة الواحدة نقل الميت قبل الدفن والاخرى نقله بعد الدفن  
 فالمسيلة الاولى اختلف فيها الاشياخ قال خواهرزاده يكره وقال شمس الائمة يكره  
 يكره الا قدر ميل او ميلين واما المسيلة الثانية فلا خلاف بين الاصحاب انه لا يجوز  
 نقله بعد دفته الا باحد العذرين اما ان تكون الارض مغمورة او اخذت بالشفقة  
 فاما بدون ذلك فلا يجوز انتفى والمسلتان المستثنيتان في التثنية وفي **معين المحتج**  
 تكره العامة للميت في الامم وتكره المضرمة في القرى خلافا لاهل الحجاز وفيه صلاة  
 الجنائز تخالف سائر الصلوات في ستة اشياء **احدها** المداواة فيها لا تقصد **وثانيها**  
 الخالعة في الامم كان كالركوع والسجود والقراءة **وثالثها** اذا واهبها بيمين مع وجود الما  
 اذا خشي الموت **ورابعها** اذا اراد الميت ان يخرج الماء فيها لم تقصد عليه **وخامسها**  
 القصبة فيها لا تنقض الوضوء **وسادسها** انها تكرر في السجدة انتفى وقد فصلناه  
 انفا وفيه اذا قرأ مصليها الفاتحة بقصد التثام يكره انتفى **واستحسن** في السرا  
 الوهاج وفي **الحديث والتجسس** ولو قرأ الفاتحة فيها بنية الدعاء فلا بأس به وان  
 قراها بنية القراءة لا يجوز ٢ بها محل الدعاء دون القراءة انتفى **قيل** لا يجوز به عز خلا  
 الشافعية لانهم انما يقرؤها بنية التلاوة وفي **البحر** ٢ يجوز صلاته قاعدا مع القدرة  
 على القيام ولو كان في الميت مريض ففصل قاعدا وصلى الناس خلفه قياما اجزاهم  
 في قولها وقال محمد بن جرير الامام لا المأموم بناء على اقتداء القائم بالقاعد وفيه من  
 ولد وجد من ما يدل على الحياة فانه يلزم غسله والصلاة عليه ويورث ويورث  
 ويسمى اكواؤه وربما يكون له مال يحتاج الى ذكر اسمه فيه عند الدعوى **قال** ٢ بدو بقاء  
 الحياة ليند الى ان يخرج الكثره لما في المحيط قال ابو حنيفة اذا خرج بعض الولد وتحرك  
 ثم مات فان كان خرج الكثره صلى عليه وان كان اقل لم يصل عليه انتفى **اذا خرج** راسه  
 وهو يصح ثم مات قبل ان يخرج الكثره لم يورث ولم يصل عليه ما لم يخرج الكثره من جيبا  
 فان كان في بطنه رجل حال ما خرج راسه فعليه الغزاة وان قطع اذنه وخرج جبينه مات  
 فعليه الدية انتفى وفي **الجبني والبدايح** **اختلاف في الاستئصال** نعم ان لا يقبل  
 فيه الاستئصال رجلين او رجل وامرأتين لان الصياح والحركة يطلع عليها الرجل

وقال

وقال لا يقبل قول النساء فيه الا الام فلا يقبل قولها في الميراث اجامع لا بها ختمه وانما  
 قيل قول النساء عندها لان هذا المشهد يشهد به الرجال وقول القابلة مقبول في  
 حق الصلاة في قولهم وانه كالقابلة لاني البدائع **لكن قيل** بالعدالة فقال ٢ خبر الواحد  
 في البيانات مقبول اذا كان عددا انتفى **ولما كانت** الحركة دليل الحياة قالوا الجلي  
 اذا ماتت وفي بطنها الولد يضطرب يشق بطنها ويخرج الولد يسع الا ذاك كذا في  
 الطهارة **قال في البحر** واعلم ان قولهم هنا بان له ولد ميتا لا يرث ويورث ليس على  
 اطلاقه لما في الطهارة من القطعات ومن انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه  
 فاما اذا فصل فهو حجة الورثة **بيان** اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جبينها ميتا فمات  
 الجنين فحيلة الورثة ٢ ان الشارع اوجب على الضارب الغزاة وجوب الضمان بالجنسية  
 يكون على الحي دون الميت فاذا حكمنا بجنسية كان له الميراث ويورث عنه نصيبه لا يرث  
 عنه بدل نفسه وهو الغزاة انتفى **والنحر** ٢ للصاب في اليوم الاول سنة وكذا في  
 الثاني والثالث ومرخص الجلوس لها ثلاثة ايام ٢ في المسجد ويكره فيه وقال الباقى ٢  
 يكره ويكره للغزاة ان يعزى ثانيا لاني الجني وقام فيه **الشهيد من قتله اهل الحرب**  
**والبنى وقطاع الطريق** ولو بسبب كايضا دابة وتغيرها او ربه من سوراء والقاء  
 حائط عليه او رمى بنار ٢ بالجماع الى ملكه لاني البحر **ولو قتل** سلم مسلما طلبا ولم يجب بقتله  
 دية فهو شهيد ايضا حتى لو قتل سلم ظاهرا عدا او خطا فليس بشهيد وكذا لو وجد مذبحا  
 ولم يعلم قاتله ولو في محلة اذ لم يعلم انه قتل ظاهرا والقاتل الذي كالمسلم لاني البحر والمأبود  
 في المصلي لا يتركة قطع الطريق والله اعلم **كتاب الزكاة** هي شركة في  
 الشرع بين العيين والفعل واختلف هل هي واجبة على التراخي او الفور وحاصل الخلاف لاني  
 المجتبي ان الامر المطابق على الفور ام على التراخي فقبل على التراخي وقيل على الفور وهو  
 اختيار الماتريدي وعليه الفتوى **وشرايط** وجوبها ثمانية اربعة في النفس الحرة  
 والاسلام والعقل والبلوغ وامر بغير في المال كون الملك في الصواب تاما مرقمة وبدا  
 وكونه تاما وحاليا على الدين حقيقة او حكما بينهما **وحولها** قرى ٢ شمس  
**وفي البدائع** ما اسكن فخلصه من حيلة التقدين يجب زكاته سواء اسكه للتجارة او السكنى  
 او التجار او لم يوشيا **وفي الجرد** عن محمد بن حماد انه لو قال ما قصدت به الى اخر  
 السنة فقد نويت في الزكاة ثم جعل يتصدق بدونه النية ارجوان يجوز به  
 وفي العيون خلاف هذا **وفي الوضوء** دفع الى الفقيل بدونه نية شتم نواه  
 عنها ان كان قايما في يده اجزاء والا فلا وفي **الجبني** ولو اعطى رجلا  
 دراهم يتصدق بها تطوعا فلم يتصدق بها حتى نواها الآخرة كانت

مهم



الموتى

الغنية

ولم يقل شيئا ثم قصد قبا المأمور وقع تركاة وكذا قال قصد قبا على  
 كفاية ايمان ثم نواها عن الزكاة **وفي الاشياء المختارة** لا يجوز دفع الزكاة  
 ٢ هل البدع **وفيها** دفعها لا ختم المتزوج ان كان زوجها معسرا جاز وان  
 كان موسرا وكان مهرها اقل من نصاب فكذلك وان كان المجل قدس لم يجوز به  
 يفتي **قال في معنى المفق** لا احتياط وهذا عندنا وعند الامام يجوز مطلقا  
 وكذا في لزوم الاضحية كذا في البراءية **وفي** استعمالها شيء على الصدقة لا  
 ينبغي ان ياخذ العالة منها وان كان اخذها غير الصدقة لا بأس به والصدقة  
 الواجبة محرمة عليهم واختلف في الوقف والصحيح عن الثاني جواز اخذ غلته  
 لهم كصدقة النفل **وفي البراءية** قسم لحوم الاضاحى بنية الزكاة يجوز دياره  
 ٧ ان القرية تادت بالاراقة **وقال في المحيط** لا تحب الزكاة في ظاهر الرواية  
 وتام ثبوتها **وفي الخلاصة** الافضل في الزكاة الاظهار وفي التطوع الاخفاء **وفيها**  
**وفي شرح الرخسى** السلطان الجائر اذا اخذ زكاة الاموال الظاهرة الصحيح انها  
 تسقط غراما بها لان ولاية اخذها حتى لو لم يضعها السلطان موضعها لا يبطل  
 اخذها منه وان كان في الاموال الباطنة فانه لا يسقط الغرض اذ ليس للسلطان  
 ٧ اية اخذها كذا في التبيين والواجبات والاولوية كذا في البحر والنهر **ثم قال**  
 في الخلاصة والبراءية وان اخذ الجبايات او مالا بطريق المصادرة فهو ك  
 صاحب عند دفع الزكاة اختلوا فيه والصحيح انها تسقط عنه الزكاة كذا قاله  
 الامام الرخسى وصح في المسوق وتفصيله في البحر في ارباب زكاة الغنم **وفي**  
**شرح الوهابية** لو اخذ منه السلطان اموالا مصادرة ونوى اداء الزكاة اليه  
 فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز به يفتي انه ليس للنظام ولاية  
 اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه نأخذ انتهى **وفي البراءية** ولو نوى الزكاة  
 فيما بيد فعلى صبيان اقرار به عبدا او ابن يمدى اليه المأكورة او يشره بقدر  
 صديقه او خبر يسهه او الى سحر خوان او العلم او الخليفة الذي في المكتب ولم يستاجر  
 يجوز **وفي الاشياء** العلم اذا دفع الى خليفة ناولها الزكاة فان كان بحيث يعمل له  
 لو لم يعطه يعي عنها والاولاد **وقال النهاية** ولا تؤدى زكاة العين بالدين لان الدين  
 انقص من العين فصار موقفا الكامل بالنسبة انتهى **وفي الوهابية** لو بلغ المال الخبيث  
 نصبا لا يحب فيه الزكاة وتامه في شرحه **وفي البشقي** بالعين المحقة الا ان يبرئ اصحاب  
 الاموال ٧ نه قبل الابراء مشغول بالدين **قال في البحر** وهو قيد حتى يجب حفظه  
**وفي معنى المفق** قال الامام الحلبي اذا كان عنده ودية فأت المودع بلا وارث

لأن يصرفها الى نفسه في زمانها هذا لانه لو اعطاها لبيت المال لصاعت ٢ ثم ٢ يصرف  
 مصارفه هذا اذا كان نه اهله وان لم يكن نه المصارف صرفه الى المصروف كذا في البراءية  
**وفي شرح الوهابية** ليس للفقير مطالبة رب المال بالزكاة وليس له اخذها نه ماله  
 بغير علم وان اخرها **وفي القنية** نه له حظ في بيت المال وظفروا هو وجه لبيت  
 المال فله ان ياخذ ديانة وللامام الجبار في المنع والاعطاء في الحكم والقضاء **وفي الحق**  
 تقبيرة الموكلا دون الوكيل فلو دفع الزكاة الى رجل واسره ان يدفع الى الفقراء فدفع  
 الرجل ولم يتو عند الدفع جاز وسواء كان الوكيل سلطانا او ذميا كذا في الحاوي **وفي**  
**القنية** صبي لدام غنية ولا به يجوز دفع الزكاة اليه **وفي معنى المفق** ولو دفع الى صبي  
 يعقل معناه لا يبرى به ولا يدفع عنه يجوز وكذا المعتوه ولا يجوز الى صبي يعقل ولا يجوز  
 اذا قبض عليه ابوه او جده او وصيه **وفي القنية** دفع تركاة في موضع مائة الى اخيه ثم  
 مات وهو امرته وقعت موقعها ثم لم يات به ٢ يصح كذا في اوصى بالغل ليس للموصيات  
 يدفعه الى قريب الميت ٢ نه وصية كذا هذا ثم لم يات به يصح لكن للزكاة الرد باعتبار  
 انه وصية انتهى قال في البحر والذي يظهر ترجيح الاول وفي النهر وظاهر كلامهم ترجيح  
 الاول **وفي البحر** ولو دفع تركاة الى من تقفنه واجته عليه نه القرابة جاز اذا لم يحتسبها  
 نه النفقة **وفي التبيين** ولو اسلم الحر في دار الحرب واقام فيها سنين ثم خرج اليها  
 لم ياخذ منه الامام الزكاة لعدم الحماية ونفيته باهائها ان كان عالما برجوعها والا فلا  
 تركاة عليه ٢ نه الخطاب لم يبلغه وهو شرط لوجوبها انتهى **وفي ترجيح التبيين** تركاة  
 في الخيل عند الامامين ورجحه القاض ابو زيد في الاسرار وقال في السابيع والجوا  
 والغنم على تولعها وفي الكافي هو المختار للفقوى وشله في التبيين والخلاصة  
 والبراءية وقال قاض خا قالوا الفقوى على تولعها وقال في التحفة الصحيح قوله ان  
 خيفة ورجحه الرخسى والغنم ورجى صاحب البدايع والهداية قال في الترجيح وهذا  
 القول اقوى حجة لكن قال الطحاوي والاولاد حب القولين البناء محل الخلاف ما اذا كان  
 سائمة ذكورا وانما ما غير السائمة فلا زكاة فيها لاذاتها اتفاقا واما خيل التجارة  
 فغيرها زكاة التجارة اتفاقا كذا في النهر وغيره **وفي انفع الوسائل** نقل عن الخاص واصل  
 المحيط وجبت الزكاة على غنى وهو لا يوجبها لاجل الفقير ان ياخذ من ماله بغير علم  
 وان اخذ لانه ان يسترد ان كان قايما وان كان هالكا يضمن لان الحق ليس لهذا الفقير  
 بعينه بل الحق لله تعالى وبالدفع الى الفقير تحصل الكفاية والخروج عن العهدة  
**وعلى هذا** فلو ادعى الفقير في الصغير تركاة ماله ليمتنع القاض بان الزكاة لا يجب  
 في مال الصغير فيسقط به خلاف الشافعي لا يكون ذلك حكما يرفع الخلاف بل فتوى

مهم

هر



مجردة انما الحيلة في رفع ثمارها ان يطالب الامام او وكيله في الصغير باداء  
 الزكاة عند القاضي فيدعي الولي عدم الوجوب ويسأل عن القاضي الحكم باستقاط الزكاة  
 عن الصغير الى وقت بلوغه وباسقاطها عنه ماله ايضا لا جلا في الحيلة فيجيبه  
 الى سؤاله ويمنع بعد ثبوت الولاية للولي وحصول المال في يده وحولان المول عليه  
 ويحكم بذلك انتهى ملخصا **وعلى ذلك بان** ولاية قبض الزكاة في الاموال الباطنة  
 كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ثم بعده للخلفاء حتى راي عثمان رضي الله عنهم  
 المصلحة في تقويضها الى اربابها ووافقه الصحابة تصاراجاعا ثم نواب عن  
 الامام **واستدل** بما قاله اصحابنا ان الامام اذا علم ان اهل بلدة يتركون  
 اداء زكاة اموالهم الباطنة يطالبهم بها قال لكون الامام ان يأخذها من  
 غيره بتمه التركة من اربابها ليس له ذلك لما فيه من مخالفة اجماع الصحابة رضي  
 الله تعالى عنهم **وقول** وقد منع ابن نجيم الصغير في مختصره الفروع الوسايل ما  
 استحسنه مولفها من الوجه في الاموال الباطنة قال لا يملك الامام اخذ  
 تركتها جازما قال والطريق الصحيحة فيما يظهر ان يعطى رجل عتق الله على وجوب  
 الزكاة في مال هذا الصبي فيرفع له وجهه فيملك الغنى بقاء الامنة في ملكه لعدم الوجوب  
 فيضمن الحكم بسقوطها عنه **قلت** ولا يخفى ما في ضعفه وانصح ما صوره من  
 طريق الاستقاط لما اسلفناه من كلام الطرسوسي رحمه الله تعالى **وفي النوازل**  
**وبنية النفي** متى انقضت كعدمه لان له قوت شهر وقيل سنة يساوي نصا بالاكوة  
 الشتا واليحتاج اليها في الصيف كذلك يجوز له اخذ الزكاة او دور وجاينت غلبا  
 عشرة الاف وان يزيد لكونه يفي بوجه لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه عند  
 محمد **وفي الثانية** زكاة الاجرة المجلدة في الطويلة على الآجر مادامت في يده اذا كانت  
 دراهم او دنانير **وفيها** الغلوس النافقة الراجعة ان كانت قيمتها ما يتجرى درهم مما يغلب  
 فيها النقره او عشرين مثقالا من الذهب بلا وصف التجارة يجب الزكاة فيها **وفيها**  
 تصدق على فقير بدنه على زيد من زكاته واصره بقبضه بقبض اجزائه **وفيها** عمل  
 زكاة احد نصاف ذهب ونفضة فذلك المجلد عنه الزكاة يتوب عنه الباقي **وفيها** ادى  
 زكاة غيره من مال نفسه بامره جازر ولو بغير امره واجازته وعمله في البحر بانها  
 وجدت فعاد على المصدق **وفي النوازل المفهومة** وشرها للطرسوسي فيقر ليس  
 له مال سوى دينه وجعل يجل له اخذ الزكاة قبل حلول الاجل ذكره في المحيط **قال**  
 ونرا دالحسام الشريبي في الواقيات فقال وكذا المسافر اذا كان له مال في وطنه  
 هل له اخذ مقداره ما يبلغه الى وطنه لا يملكه محتاج اليه **وفيها** اذا كان الدين

حالا والمديون بعصر وليس لوب الدين مال سواه والمديون بغيره يحصل لصاحب  
 الدين اخذ الزكاة على الصحيح ولو المديون موصرا لا يجل له الاخذ **وفي الظهيرية** لو  
 اشترى الجواقي بواجرها او ابلا للكر او قدوم من صفول بواجرها لا يجب الزكاة  
 فيها لانها معدة للاسكاف ومال التجارة للاخراج وبينهما ثبات ولو اشترى المصاغ  
 مصغرا او زعفرانا ليصنع به للناس بالاجر فحال المول يجب زكاته ولا يصل  
 فيه ان كل ما يستاع ليصنع به ويبقى اثره في المول فيه الزكاة وان لم يبق له اثر  
 كالصابون والحرص الزكاة فيه **وفيها** اشترى عبد التجارة ان توم بدمرا لم يجب الزكاة  
 وبه ما يوجب فعند الامام يقوم بما يجب فيه الزكاة في الحاجة الفقير وعند الثاني يقرر  
 ما انتراه وان اشتراه بغير التقديس يقوم بالتد العاقل فان بعته الى مصر من الامصار  
 فتمت قيمته فيه **وفيها** بيان احكام الديون الثلاثة وتفصيلها في البحر الرائق فلراجع  
**وفيها** له على رجل الف درهم وكفل بها رجل بامر المديون او بغير امره والاصيل والكفل  
 لكل واحد منهما الف درهم فحال المول على مالهما لا زكاة على واحد منهما وذكر  
 على خلافهما سيرة العاصم وغاصب الغاصب فلتراجع ثم **وفي الخاتمة** **في الاضحية**  
 الوكيل بدفع الزكاة ان يوكل بلا اذن ولا يتوقف **وفي الواقيات** ولو شك رجل  
 في الزكاة فلم يدر اذكي ام لا فانه يعيد **قلت** يفي هذا وبين ما اذا شك في الصلاة  
 بعد ذلك الوقت انه اذا هاهنا ٢ والفرق ان المبركة وقت ٢ اداء الزكاة فصار  
 هذا بمنزلة ما لو شك في اداء الصلاة وهو في وقتها ولو كان كذلك يعيد انتهى  
**قال في البحر** وقعت حادثة هي ان من شك هل ادى جميع ما عليه من الزكاة  
 ام لا بان كان يودي متفرقا ولا يضبطه هل يلزمه اعادتها ومقتضى ما ذكرنا  
 لزوم الاعادة حيث لم يغلب على ظنه دفع قدر معين ٢ ثابت في ذمته يعين فلا  
 يخرج عن العدة بالشك انتهى واقره عليه صاحب النهي **وفي الخاتمة** ٢ بد في السائمة  
 من ان تصد لغرض النسل والدم والنسب والا يشمل الاسامة لغرض الحمل والوكو  
 وليس فيها زكاة واقره عليه في فتح القدير **قال** في البحر وان اسامها للتجارة ففيها زكاة  
 التجارة او للدم والنسل يجب فيها الزكاة المذكورة في هذا الباب يعني السوام **وفي المحيط**  
 ولو اشترىها للتجارة ثم جعلها سائمة بغير جعله وقت الجعل لان حول زكاة التجارة  
 بطل جعلها للسوم ٢ فمما يختلفان قدرا وسببا فلا يثبت حول احدها على الاخر انتهى  
**ثم** ٢ بد ان يكون الكلاء الذي ترعاه بها ذكره الشن في الامام يشمل غير الباج  
**ثم** انما يجب الزكاة في الاسنان الاربعة من الابل وهي بنت مخاض وبنت لبون والحقة  
 والجذعة دون غيرها من الشئ وان اجزاء في الاضحية الشئ والسديس والبارك



٧ ما عداها لا يدخل له في الزكاة شيئا على اربابها وقالوا هذه الاسناد الاربعة  
 نهاية الابد في الحسن والدر والنسل والقوة وما زاد عليه فهو رجوع لا بكر والهم  
 والاصل في هذا الباب انه توقيفي لكن ما ذكره من العلل معقولة المعنى وقالوا الواجب  
 من هذه الاسناد الاربعة فلذا عبروا بوجوبها **وفي زيارتها قاض خات** ٧ يجوز  
 دفع المذكور منها الا بطريق القيمة كانه مخاض مثلا عن بنت مخاض اما البقر والغنم  
 فانه يجوز من السن الواجب الذكر والانثى **وفي البواقي** ٧ يجوز في الصدقة الاسا  
 يجوز في الاضحية يعني من حيث السلاحة والنعيب **والعبرة** بالام في المتولد من نوعين  
 او من اهلي ووحشي **وفي الولوالجية** بعد ما ذكر ان في اربعين شاة شاة وفي مائة  
 واحد وعشرين شاة ان قال لو كان لرجل مائة وعشرون شاة حق وجب فيها  
 شاة فليس للعامل ان يغيرها فيجعلها اربعين اربعين فيأخذ ثلاث شياه  
 ٧ بانقضاء الملك صار الملك نصيبا ولو كان لرجلين اربعون شاة حق لم يجب  
 على كل منهما الزكاة ليس للساعي ان يجمعها ويبيعها نصيبا ويأخذ الزكاة منها  
 ٧ ملك كل واحد منهما قاصر عن النصاب انتهى **وفي فتح القدير** والقان والمعر  
 سواء اي في تكميل النصاب ٧ في اداء الواجب انتهى **واختلف** في وجوبها في المنزل  
**وفي التبعية** والاشبه ان يجب في الاماثل لانها تتنازل بالفضل المستعار وزعم  
 قوله صاحب التحفة والمحقق في فتح القدير تبعها لشمس الاية وذكر في النهاية ان  
 الفتوى على قولهما **واجعوا** ان الامام ٧ يأخذ صدقة الخيل جبر انتهى واختلف  
 المشايخ على قوله رحمه الله في اشراط نصاب لها الصحيح انه ٧ يشترط لعدم النقل  
 قيم بالتقدير كذا في البحر **والزكاة يجب عندنا في العيين** دون الذمة فلا يجب  
 فيها هلك بعد الوجوب حتى لو هلك المال كله سقط الواجب كله وان تكن في الاداء  
**لكن** لو انما استهلكه يجب **وفي الخائفة** واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس  
 باستهلاك وبغير ماله استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك والقراض  
 النصاب بعد الجول ليس باستهلاك وان نوى المال على المستقر وكذا لو اعار ثوب  
 التجارة بعد الجول انتهى وحينئذ يجرى العامل **قال** في البحر فاذا باع السائمة بعهده فان  
 كان المصدق حاضرا فهو بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب من البايح وتم البيع  
 في الكل وان شاء اخذ الواجب من العيق المشترأة وبطل البيع في التقدير المأخوذ  
 وان حضر بعد تفريق المتبايعين لا يأخذ من المشتري ويأخذ قيمة الواجب من البايح  
 ولو باع الطعام فالمصدق بالخيار ان شاء اخذ من البايح وان شاء من المشتري  
 حضر ولم يحضر **وفي البديع** لومات من عليه العتق قبل ادائه من غير وصية يؤخذ من

مطلق  
 اخذ العتق من تركته من  
 عيسى

توكة

تركته خلا من الزكاة **وبجوز** دفع القيمة في الزكاة والكفارة وصدقة الفطر والعشر  
 والنذر كافي الهدايا والضيايا والعتق كافي غاية البيان **ما يجوز** التجار على  
 العاشر معدود من الاموال الظاهرة واموال التجارة مادامت في مواضعها في باطن  
 ولاية تركاتها لا يرباها **وفي البسط** من وجدهم كاز وسهم ان يتصدق بنفسه على  
 الساكنين فاذا اطلع الامام على ما صنع امضى له ذلك وتماحه فيه **وفي البديع**  
**وبجوز** دفع الخس الى الوالدين والمولودين الفقراء كافي الغنم **وفي الحرص** العشر  
 الارض النامية بالخارج حقيقة بخلاف الخراج فان سببه الارض النامية حقيقة او  
 تغدير بالتمكن فلو تمكن ولم يزرع وجب الخراج بخلاف العتق **ولو اصاب** الزرع  
 افة لم يجب **واما شروط** نوعان شرط الاهلية وهو نوعان احدهما الاسلام  
 فانه شرط ابتداء والثاني العلم بالغرضية وهو عام في كل عبادة واما العقل والبلوغ  
 فليس من شرائط الوجوب حتى يجب في ارض الصبي والمجنون لان فيه معنى الماؤنة  
 ولذا كان للامام ان يأخذ جبر لكن لا ثواب لصاحب الارض **وكذا** ملك الارض  
 ليس بشروط فلذا يجب في ارض الوقت **ويجب** على المورث عنه وعندها على المأجر والاعلا  
 انه على المستجير في التمتع ويشترط له نصاب عند الامام ونزوه وهو الصحيح كافي التحفة  
 ٧ عشر فبالا يبقى منه كالتواكه اما ما يبقى كالتمر والعنب والتين فبغير العشر كافي  
 شرح النقاية **وشروط محلية** وذلك بان تكون الارض عشيرة فلا عشر في خارج ارض  
 الخراج وتماحه فيه فليواجه **كتاب الصوم** هو لغة مطلق الاساك  
 وشرا الاساك من المغطات الثلاث بنية من الفجر الى الغروب ونزوه بينه وبين  
 الصيام **ففي الظهيرية** لوقال الله على صوم فعليه صوم يوم واحد ولو قال  
 صيام فعليه صيام ثلاثة ايام كافي قوله تعالى فدية من صيام انتهى **وبسبب** صوم  
 رمضان شهر من الشهر **قال** في مختارات النوار ٧ كل يوم من سبب وصومه  
 على حدة لتحلل الفاصل وهو الليل وصوم رمضان يجوز بمطلق النية وبأي نية  
 كانت في حق المقيم انتهى **وفي المحيط** وكذا المسافر والمريض اذا اطلقا اليه ولم  
 يحك خلا فانه **وفي البرهان** الاصح ان المسافر اذا نوى نفلا وقع عنه رمضان وفي  
 رواية عما نوى واذا نوى واجبا وقع عنه رواية واحدة عن الامام وقالوا عن  
 رمضان كافي في فتح القدير اما ان نوى المريض نفلا فقد اختلفت الرواية عن الامام  
 والاصح انه يقع عنه رمضان كافي المحيط وشرح المجمع والبرهان والايضاح وان  
 نوى واجبا اخر فاخاره في الهداية تبعا للايضاح وبسوط شيخ الاسلام والولوالجينة  
 والخائفة انه يقع عما نواه من الواجب كالمسافر **وقال الاكل** هذا الذي اختاره المصنف



مخالفة لما ذكره العالمان في التحقيق في الاسلام وتسمى الائمة فانها قالوا اذا نوى المولى  
عن واجب اخر فالصحيح انه يقع صومه عن رمضان وذكر وجهه وقال في الجوهان  
وهو الصحيح في المسئلة اختلاف تصحيح **وفي السراج الوهاج** والتوقيف اختيار  
صاحب الهداية وبني ما ذكر في المبوط انه اذا كان الصيام ٢ يصح ولا يزيد في  
علمه يقع عن رمضان وان كان يزيد في علمه يقع غناؤه وهو المختار انتهى  
**وفي** النذر المعين انه صام بنية التطوع كان عن النذر المعين وان نوى عن  
واجب اخر كقضاء رمضان او الكفارة كان عن ذلك الواجب وعليه قضاء ما نذر  
**وفي** رجل نوى في الليل التطوع وصوم واجب اخر يقع عن الواجب عند ابن يوسف  
وقيل انه قول ابن حبيب وعلمه ثم قال وعند محمد يقع عن النذر وان نوى عن  
واجبين ان قلنا تعارضت النيتان بقي تطوعا بالاجماع وان قلنا بالتوجيه كما اذا نوى  
عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استحسانا لانه واجب عليه بالاجاب  
الله تعالى والنذر بالاجاب العبد وان نوى النذر المعين والتطوع ليلا او نهارا او  
النذر المعين وكفارة من الليل يقع عن النذر المعين بالاجماع لتعارض النيتين وبقي  
اصل الصوم يخرج عن النذر المعين لانه يتأدى عطف النية وكذا اذا قلنا بالتوجيه  
تخرج المعين لكونه في محل وان نوى ان يصوم من الليل عن قضاء رمضان وعليه  
رمضان او عن ظهار وعليه ظهاره او اعتق عن ظهار وعليه ظهاره ان كان له  
ان يجعله عن ايها شاء انتهى **وفي البحر** واطلق المصنف يعني صاحب الكفر قوله  
صح رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار فاذا نذر  
لا فرق بين الصحيح والريض والقيم والمساكين في تفصيل في الدليل وقال في نواحي  
المساكين والريض الابنية من الليل وذكره فتاوى قاضي خان ان عدم التفصيل قول  
ابن يوسف وبه اخذ الحسن وهذا يشير الى ان عند الامام ومحمد بنهما **قال** وهذه  
الاشياء منوعة بصوت المقول من ان عندنا لا فرق كما ذكره في المبوط والنهيانية  
والاولوية وغيرها **وفي** رفته رمضان وكان ما تصالي من قضاؤه بعد الايام  
٢ شهر كامل **وفي البداية** كون الشهر ثلاثين هو الاصل والنقصان عارض ولذا وجب  
على مريض افطر رمضان قضاء ثلاثين اذا لم يعلم صوم اهل بلده كم انتهى **وفي مختار**  
**النوازل** صوم يوم الشك على وجوه كلها مكرهه الا صوم التطوع وهو غير مكرهه  
اقتداء بعلى وعائشة رضي الله عنهما ثم قال والصحيح ما قاله محمد انه يصح نية  
متلو ما اذا كان نية او قاضيا فالأفضل ان يصوم تطوعا بنفسه احتياطا فيبقى  
الناس بالتكلم والانتظام الى وقت الزوال انتهى وكان معناه الى ما يقرب منه **وراد**

٥١  
**في** غيره يصوم فيه القضاة والمفتيون تطوعا ويتنونه خاصة ويتنونه  
العامة بالا فطراى بعد التلوم ونقل عن الظهيرية الكراهة والاثم في صومه **ثم قال**  
وقوله يصوم القاضي والقاضي المعنى انه يصوم ثم يمكن ضبط نفسه عن الاضجاع عن  
النية وملاحظة كونه عن الغرض ان كان عن رمضان **وفي** في النهي يقبل  
خير العدل عند العلة كغيره ودخان وغبار وشروط الاسكان ان يقول راينه  
خارج المصرا وبين السحاب في البلد وبدونه لا تقبل لكن ظاهر الرواية ان هذا  
ليس بشروط قيد بالعدل في الفاسق يقبل خيره اتفاقا وهذا ان يشهد مع  
علة بحال نفسه **قال الرازي** نعم ان القاضي ربما قبل شهادته وظاهر الرواية  
في السور عدم قبوله وروى الحسن القول وبه اخذ الحلواني وصححه البخاري وقول  
الحلواني عدل او غير عدل مؤول بالسور يرجع الى رواية الحسن لما هو من الاتفاق  
على عدم قبول قول الفاسق وفي التغيير بالخبر اياه الى عدم اشتراط الدعوى ولفظ  
الشهادة والحكم وجوزوا فيه شهادة الاثني على مثلها والعبد على مثله كما في البخاري  
والظهيرية **وفي المختار** الجارية المخدرة اذا رأت مع العلة وجب ان تخرج من  
ليستها بغير اذن سيدها وتشهد **لكن** اذا قبلت والكوا عدة لم يفطر وامام ثبتت  
رمضان بشاهدين الا في قوله محمد وصححه في غاية البيان **وقال الزيلعي** الاشبه ان  
يقال ان كانت السماء مصيبة يفترون وان كانت متعينة يفترون ولو ثبت برجلين  
افطروا وعن السعدى **وقال في السراج** صاموا بشاهدين افطروا عند كمال العدة  
اجماعا **قال في النهي** وهذا ظاهر اذا كانت متعينة عند الفطرا ما لو كانت مصيبة ينبغي ان  
يافطروا والاوشهد والساعة انتهى **اقول** ويدل عليه قول البخاري شهيد بروية  
هلال الصوم ونقصه به والساعة متعينة فلما صاموا ثلاثين لم يروا هلال شوال صاموا  
الحادي والثلاثين عندها وقال محمد افطروا وقال الحلواني هذا اذا كانت مصيبة اما اذا  
كانت متعينة افطروا بلا خلاف **وقال في** ان كان بالسماء علة وصاموا ثلاثين بنية  
واحدة يفترون وان بشهادة اثنين افطروا في الاصح وان لم يروا هلال الفطر **وقال**  
الامام السعدى يفترون في الثاني انتهى **ثم اذا لم يكن بالسماء علة** فيشرط فيها جميع  
عظيم كافي الخون لما ان الواحد تدرى اية انفراد في اخباره عن جماعة حضر واجلسه  
زيادة انكرها فكذلك اشراء دون جماعة شاصين ما به بصدده وليس ثم مانع ولا  
له منية عليهم واختلف في تقدير عددهم واخذ ذلك ما روى عن محمد انه يفرض مقدار  
العلة والكثرة الى اراء الامام كذا ذكر في البداية **وفي** في القديس والحق ما روى عن محمد  
وابن يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر وبجمله من كراجه **وفي** في الظهيرية وان كانت



السماء مصحبه لا يقبل شهادة الواحد في ظاهر الرواية بل يشترط العدد واختلفوا في  
 تقديره انتهى **قال في البحر** وظاهره ان ظاهر الرواية لا يشترط الجمع العظيم وانما يشترط  
 العدد وهو يصدق على اثنين فكان من محال رواية الحسن التي اخرناها انما انتهى  
 وذكر قبله انه روى الحسن عن الامام انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل واحد  
 سواء كان بالسواء علة او لم يكن كما روى عنه في هلال رمضان كذا في البديع **قال**  
 ولم امر بجمعها من المشايخ ويستعمل العمل عليها في زماننا لان الناس تكاسبت عن ترواي  
 الاهلة فانتفى قولهم مع توجههم طالعين لما توجه هو اليه انتهى كلام **البحر** **قال** في حد  
 الكثرة وعنه محمد ما استكثره الحاكم فهو كثير وما استقله فهو قليل وهو الذي اختاره  
 الشيخ قاسم في ترجيح فقال ذلك موقوف الى راي القاض والامام وهذا اذا كان الذي  
 شهد بذلك في المصر اما اذا جاء من مكان اخر فانه يقبل شهادة اثنين اذا كان عدلا ثقة  
 لا يثبت في الرواية في الصحارى ما لم يتيقن في الامصار لما بينهما من كثرة الغبار  
 وكذا اذا كان في المصر في موضع مرتفع وهلال الفطر اذا كانت السماء مصحبة كلال  
 رمضان كذا في الظهيرية فهذا يدل على ترجيح رواية الحسن وان ظاهر الرواية اعتبار  
 العدد والجمع الكثير لكن فرق بين ما كان بالمصر وخارج بين المكان المرتفع وغيره **قوله**  
 الطحاوي اما ظاهر الرواية فلا يقبل فيه خبر الواحد مطلقا لا في غاية البيان وفي القدر  
 انتهى **وفي فتح القدير واختلاف المطالع** غير مختبر وهو ظاهر الرواية وهو الاحوط **وفي**  
 الخلاصة وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى **ثم** اما يلزم تناقض الرواية اذا ثبت عندهم  
 رواية اوليك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة ان اهل بلدة كذا راوا هلال رمضان فبكر  
 يوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون يوما ولم يروا هلال شوال يباح فطره ولا تنكح  
 التزويج هذه اليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرواية ولا على شهادة غيرهم انما حكموا  
 برواية غيرهم ولو شهدوا ان قاضي بلد كذا شهد عنده اثنا عشر ليلة هلال في ليلة كذا  
 ونقض بشهادتهما جاز هذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به  
 انتهى **قال في البحر** بعد نقله وهذا يوافق ما في المجتبى والاول من كلامه مخالفة طاهرا  
 ونقل قبله عن المجتبى ان الصحيح من مذهب اصحابنا انه اذا استفاض الخبر بين بلدة واخرى  
 يلزم ان يقر **قال** ويمكن حمله اي حمل ما ذكر في فتح القدير على ما اذا لم يستفيض بين البلدة  
 والاخرى او على القول المقابل للصحيح انتهى **وفي صحيح المفتي** اذا راه اهل بلدة ولم  
 يره اهل بلدة اخرى وجب عليهم ان يصوموا برواية اوليك اذا ثبت عندهم بطريق موجب  
**ثم قال** والصحيح من مذهب اصحابنا ان الخبر اذا استفاض في بلدة اخرى وحقق يلزم حكم  
 تلك البلدة كافي للزمانية **وفي القار** ولا يعتمد على ما يقال ان يوم الفطر يكون يوم

عاشورا ويوم الصوم يوم الخصال عليا رضي الله عنه انما قال يوم صومكم يوم حرمت لكم  
 السنة خاصة **وفي الاشياء** قال بعض اصحابنا لا يباس بالاعتماد على قول المجتبى **وعنه** ابن  
 مقاتل انه كان يبالغ في الاعتماد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام  
 السرخسي بالحديث من صدق كذا هذا او مجا فتدكروا بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم انتهى  
**وفي النهر** ولا يلزم بقول المؤقتين انه يكون في السماء ليلة كذا وان كان نواعد ولا في  
 الصحيح كافي الايضاح قال مجد الايمه وعليه اتفق اصحابنا في حفيظة الايام والندم ونسرت  
 شجرة المنطومة الوقت بالجمع وهو من يرى ان اول طلوع النجم الفلاني والحاسب وهو  
 من يرى ويعتمد على انزل النجم وتقدر سيره في معنى النجم هنا وللامام السبكي الشافعي  
 تاليف مال فيه الى اعتماد قولهم ان الحساب قطعي انتهى **قوله** وعلى عدم اعتنا به يتفق  
 به العمل برواية الحسن وما اذا ورد شاهدان من خارج البلد او عدة من حال نظران  
 متباينين والله اعلم **وفي الاشياء وغيرها** ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفسدها  
**وفي صحيح المفتي** اذا اجذب الصائم بخاطم توصل الى حلقه فابتلع ماء وساد ولو عدا  
 وكذا اذا اترط شفتا بالزواقة عند الكلام ونحوه فابتلع او خرج الدم من بين اسنانه  
 والزواقة غالب فابتلع ولم يحد طعمه وان غلب الدم او سادى نسد وتام في الزواجر  
**والشرب** عند طلوع النجم والاكل اختيارا وحرام **واذا** جامع بهيمة ولم ينزل يقصد  
 صومه بالاتفاق ولا ينقض وضوءه كافي التبيين **ونبه تبعا للبحر** الكفارة لا يجب الا  
 بانسداد صوم تام قطعاً حتى لو صام يوماً من رمضان ونوى قبل الزوال ثم افطروا  
 تلزمه الكفارة عند ابن حنيفة خلافا لاصحابنا في هذا الصوم شئبه **وعلى** تياسر هذا  
 لو صام يوماً من رمضان بمطلق النية ثم افطروا فقال اذا لم يكن صائماً الا حقاً اشبع لا تلزمه  
 الكفارة لكان الشبهة كذا في الظهيرية **قوله** وذكر قبل هذا في الظهيرية ما يدل لا يجب  
 فيها الكفارة اذا طاعت المرأة زوجها او غيره ثم حاضت في ذلك اليوم وكذا اذا مرضت  
 او جامع الرجل امراته طوعاً مستهداً ثم اكرهه السلطان على السفر على الاصح او اسلم كافر  
 قبل الزوال اي في وقت النية فنوى الصوم ثم جامع في يومه مستهداً بالاتفاق او دخل  
 مسافراً قبل الزوال ولم يتناول شيئاً ثم نوى الصوم ثم جامع مستهداً بالاتفاق وقبل  
 انه قول ابو حنيفة خاصة وكذا المجتهد اذا افاق قبل الزوال ونوى الصوم ثم جامع  
 مستهداً بالاتفاق وكذا المرأة اذا طهرت من حيضها او نفاسها قبله ونوت قبله **وفي**  
**البحر** بعد قول الكنتز ولو نوى المسافر الافطار ثم نوى الصوم في وقت صحيح **قال**  
 وحيث افاد صحة صوم الغرض لزوم عليه صومه ان كان في رمضان لذوالمرخص في  
 وقت النية الا ترى انه لو كان مقيماً اول النهار ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيحاً لما



الاقامة فهذا أولى الا انه اذا افطر في الشهر لا كفارة عليه لعقباته شبهة المسيح **ثم قال**  
وكذا لو نوى السفر ليلًا واجتمع فيه غير ان ينقص عن حصة قبل الحز لا يخل فطره ولو افطر  
كفارة عليه انتهى **وفي المختار** اذا تذكر الناس في له لعلها فاستلحقها فليعلم القضاء والكفارة  
وان اخرجها منه لم يمتلحقها لا كفارة عليه انتهى **وفصل في الظهيرة** فقال وان اخرجها  
منه لم ينظر ان بردت فليعلم القضاء دون الكفارة لا يما صارت مستقرة وان لم يبرد يجب  
القضاء والكفارة لانها تدخل ثم تجزى لا جل الحرام ثم تدخل ثانيا **وفي الوضوء** **السراج**  
اختلفوا في معنى التغدي قال بعضهم هو ان يميل الطبع الى الكفر وينقص به شهوة البطن  
**قال** بعضهم هو ما يعود للنعم الى صلاح البدن وقابلية اذا مضى لته ثم اخرجها  
ثم استلحقها فليعمل القول الثاني في الكفارة وعلى الاول يجب **قال** وعلى هذا روى  
الحكم والخشيش والغوث والقطا اذا اكله فعلى القول الثاني يجب الكفارة لا يمتنع  
فيه البدن وربما يصوره وينقص عقله وعلى القول الاول يجب ان الطبع يميل اليه  
وتنقص به شهوة البطن **وفيها** وان اكل الطبق فليعلم القضاء اذا اكل الطبق  
الامر من فيه الكفارة ايضا وان اكل الحبوب ان كان قليلا وجبت الكفارة وان كثيرا كفارة  
وترا فيهما ما يكثر **وفي السراج** ايضا لو اكل قبل ان ينوي الصوم ناسيا ثم نوى الصوم  
لم تجزه انتهى **وفي معين** المقتضى ذنب الا فطره عند البر بفتح بالتوبة بوزن بدنه التكفير  
كافي العداية وشروطها **وفي غير التبيين** الصحيح الذي يحتمل ان يمرض بالصوم كالمرض  
**وفي** الصحيح من المذهب ان صاحب الدعوى ان كان ممن يرضى بغير حضوره ولا يتأذى  
بتوكل الا فطره **وفي** في الظهيرة **وفي النهاية** الاظهر ان الضيافة عذر **وفي**  
**البرازية** لو حلف بطلاق امراته ان لم يفطر ان فطر وان قضاها والاعتماد على  
انه يفطر فيهما ولا يثبت انتهى **واذا قلنا** ان الضيافة عذر تكون عذرا في حق الضيف  
والضيف كافي شره الوقاية **وفي النهاية** اذا افطر في رمضان في يوم ولم يكن حتى  
افطر في يوم اخر كان عليه كفارة واحدة وان افطر في رمضان في يوم عليه فطر كفارة  
وقال محمد تكفيه كفارة واحدة **قال في معين** المقتضى قلت وعلى قول محمد الاعتقاد كافي  
الحج الواجب ففلا عذر الاسرار والبرازية انتهى **وفي** ولا فرق بين السلطان وغيره ولذا  
قال في البرازية اذا نوى الكفارة على السلطان وهو موسر كالهلال وليس عليه  
تبعه لاحد يفتى باعتقاد الرقبة وقال ابو نصر محمد بن سلام يفتى بصيام شهرين لا  
المقصود من الكفارة الاخراج ويسهل اعتقاد رقبة وافطار شهرين فلا يحصل الزجر  
انتهى **وفي السراج الوهاج** اصحاب الاعتقاد الذين يباح لهم الفطر سبعة المريض  
والسافر والحامل والمرضع والحائض والنفساء والشيخ الفاني **وفي البداية** العوارض

مطلوب  
لو ان ناسيا قبل ان ينوي  
ثم نواه لم يجزه وذكر  
في المختار خلافا فيه

عليه

ثانية المرض والسفر والاكراه والحمل والرضاع والجوع والعطش وكبر السن كذا في  
الحج نراد الاكراه اما الجوع والعطش فيدخلان في المرض **فقد قال الربيعي** والصحيح  
الذي يحتمل ان يمرض بالصوم كالريض **قال في الحج** ومرواه بالخشيش فليعلم الطن **وقال**  
**في فتح القدير** الامانة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم جاز لها الفطر وكذا  
توكل السلطان على العامة في الايام الحارة والعمل الخشيش اذا خشي الهلاك او نقصت  
العقل وقالوا الفاني اذا كان يعلم يقينا انه يتأثر العدو في شهر رمضان ويجتاز  
الضعف ان لم يفطر يفطر قبل الحرب مسا في الاكراه او مقيما **قال في الظهيرة والاولوية**  
ولامتنا ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان ذلك يعجزها عن اقامة الغرايض لا سيما  
مبتدأة على اصل الحرية في الغوايض انتهى وهذا مما يحفظ **وفي الخلاصة** لو كان له  
توبة حيا فالا قبل ان تظهر يعني في يوم التوبة لا بأس به فان لم يجز فيه كان عليه  
الكفارة كما لو افطر على غير يوم حيضها فلم يحض **قال في الحج** هذا اذا افطر بعد ما  
نوى الصوم وشرع فيه اما لو لم ينو ان عليه القضاء والكفارة **وفي الحاشية والظهير**  
مريض مبطون يحتاج من هذه الداء ومرضه الاطباء ان الظير اذا شربت دواءه برك  
الصغير ويحتاج الظير الى شربه بنار في رمضان قيل لها ذلك اذا قاله الاطباء الخذا  
**قال في** **المد** عنده وعندى هذا محمود على الطبيب الملمد وذلك ان كل من شرع  
في الصلاة بالتيه فوعده كاترا عطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لعل عرضه انسداد  
الصلاة عليه فكذا في الصوم انتهى **قال في الحج** وفيه اشارة الى ان المريض  
يجوز له ان يستطب بالكارفيا هذا ابطال العبادة لما انه على قبول قوله باحتمال  
ان يكون عرضه انسداد العبادة **في** بان استعماله في الطب يجوز **قال** وفي التبيين  
يجوز للمبار ان يغير جزا يوصله الى ضعف يبيع للفطر بل يخرجه نصف النهار  
ويستريح النصف فينزله لا يكفيه اجره فقال هو كاذب باقصر ايام الشتاء **وفي السراج**  
**الوهاج** المكر على الجاهل يجب عليه على قولهما الكفارة واختلفت المشايخ على قول  
الامام ولو كانت المرأة بكرهته فلا كفارة عليها ولو اكرهت الزوج على جاعتها قيل على  
الطلاق الذي ذكرناه آنفا وقيل كفارة عليه قولا واحدا وهو الاصح قال وعليه  
الفتوى **وفي** ولو جامع قبل طلوع الفجر فلا طلع نزع من ساعته فطار بالطلوع لم  
يفسد صومه ويمضي فيه خلا للزواج وان لبث بعد الطلوع ساعة مع العلم فليعلم القضاء  
بلا خلاف وهل يجب الكفارة قال في الكرخ يجب ان البث ليس بابتداء جامع فلا  
ما اذا نزع ثم اعاد **وفي** ان طر والحيض في يوم جمعت فيه مطاوعة يسقط  
الكفارة عنها كالمرض في ذلك اليوم على الاصح لا لو سافر فيه وتجره في شره الوهبة

مد



**وفي الزاوية** من الزاوية في رمضان عينا ما شئنا به دليل الاستحلال انتهى  
 كذا في البحر والسلسلة في الوصاية وتشرحها بتعليل في القنية قال الشيخ عبد البر ولم  
 اتفق على خلافه بعد التتبع انتهى **وفي معنى المعنى عن القنية** ما راجع له الاطعام يفطر  
 سرا الا اذا كان العذر ظاهرا **وفيه** عن الزاوية وجب عليه قضاء يومين من رمضان او من  
 رمضانين فالأفضل ان يعين ويقول نويت قضاء اليوم الاول او يوم من رمضان  
 الاول وان لم يعين جاز في المختار كما في الصلوات ولو نوى صوم الغد قبل الغروب  
 لا يجوز بالاجماع كما في المجتبى **وفيه عن النبي** ولو صاموا ثمانية وعشرين بلاروية  
 ثم راحل الفطر اذا لم يواحدة شعبان ثلاثين وقد كانوا راحل الفطر شعبان ثلثين  
 يوما وان صاموا تسعين لا قضاء عليهم اهلا فان كانوا ثلثين شعبان من غير روية  
 حاله ايضا يبيح انتهى **وفي الزاوية** ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس  
 وان اذنه المؤذن **وفيه عن القنية** سمع اهل الرستاق اصوات الطبل يوم الثلاثاء  
 فظنوا انه يوم العيد فافطروا ثم تبين انه الطبل كان لغيره لا كفارة عليهم **وسئل**  
**في الزاوية وفي الاشياء** ما قدر في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسيتها فاكل  
 عندهم فعليه الكفارة **وفيه** راي صايها يا كل ناسيا بغيره الا اذا كان يقصده عنه **وتال**  
**الغزى في حرا شيدا اول** ظاهر ما في الجوهرة انه بغيره مطلقا على المختار حيث  
 قال انه راي فيه قوة يمكن ان يتم الصيام الى الليل بغيره والا فلا والمختار انه بذكره  
 كذا في الوقفات انتهى قلت والمختار المعتمد ما ذكره المصنف **قال في المحرمات**  
**الكبرى** رجل نظر الى صايها يا كل ناسيا هل يسهل ان لا يذكره ان راي فيه قوة  
 يمكن ان يتم الصوم تكلموا والمختار انه يذكره له ان لا بغيره حتى يجوز صومه عند الحال  
 وان كان حاله يضعف بالصوم واذا اكل يتقوى به على صايها الذي يسهل  
 ان لا بغيره لان ما يفعل الصاييم ليس بمعصية عند اكثر العلماء لا سكوت فيه لا يكون  
 بمعصية انتهى **وذكر فيه عن انصاف** رجلا اكل ناسيا في شهر رمضان قيل له  
 انك صايها يا كل ناسيا وهو لا يذكر الصوم كان عليه القضاء والكفارة عليه وهو المختار  
 لان قوله الواحد في باب الديانات جهة في حق القضاء والكفارة انتهى **وفي المجتبى**  
 والزاوية وبالنسبة الى لا يفسد الغرض لا يفسد النفل ايضا لعدم اضافة الاكل  
 الى الاكل كونه العذر من قبل من له الحق **وفي الزاوية** ويجوز نية المريض والمسافر  
 بعد طلوع الفجر كما يمتد الى الصباح وقد مر ذكره **وفي النهاية** ويجب تعاملا عند  
 من التطوع سواء كان من تصد او لا بان حرضه الحصة للصائفة المخطوطة في صحيح  
 الروايتين انتهى **وفيه** ولو عين شهر ولم يقدر عليه لشدة الحر انظر زمان الشا

ويبقى

ويبقى يوما ليوم **وفي المجتبى الشهادة** لبلاد رمضان من فروع الدين حتى جاز للمخدرة  
 ان تشهد بغير اذن وليها **وفي معنى المعنى والعز نويه** ولا يبطل الخبز قبل الافطار  
 ويفطر على طهارة ولا فصل ان يكون الفطور بالفتح ما يفطر عليه ثم ان لم يجد فعلى  
 ماء طهور **وكان** صلى الله عليه وسلم يفطر على ثلاث فترات او شئ لم يفسد الفطر وقيل كان  
 يفطر في الصيف على الماء وفي الشتاء على التمر ويدعو عند الافطار باسم حرا شيدا ثم  
 من مظان الاجابة والله تعالى اعلم **وفي فتح القدير** **اقسام الصوم** نحره واجب  
 وسنة وسدوب ونفل وذكره تنزيها وتحريما فالاول صوم رمضان والكفارات  
 والثاني كالنذر والمسنون عاشوراء التاسع والمندوب ثلاثة من كل شهر ويندب  
 فيها كونه الايام البيض يعني الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والاضحى في  
 ايام البيض الاضحية وهو لمصوب في الروض الانف وكل صوم ثبت بالنية عليه الزم  
 عليه كصوم دار وعليه الصلاة والسلام **والنفل** ما سوى ذلك ما لم يثبت كراهته والمكره  
 تنزيها ما شرع من رداءه التاسع وخمسة صوم المهرجانات والمكره تحريما ايام التشرية  
 والعيدية انتهى **وعن الوقفات** يجوز صوم المهرجانات بلا كراهة وفي الولوالجية وهو  
 المختار **وفي النهاية والزاوية** ان وافق يوم النحر من رمضان ٧ باس به انتهى **وفي**  
**المجتبى** يكفر صوم النحر والمهرجانات ان تعده والمختار انه ان كان يصوم قبله  
 يوما فلا فضل له ان يصوم انتهى قال في حواشي الدرر فيمكن التوفيق بحمل ما  
 عن الوقفات والولوالجية على ما اذا لم يتعده انتهى هذا ما حرم في هذا المقام  
**والاظهر** عند المندوب من الغرض ويجعل قسم الواجب صوم التطوع بعد الشروع  
 فيه **وفي معنى المعنى** ومن المكره صوم الوصال وفرض الامامات بصوم يومين  
 ٢ فخر بينهما **وفي غارات الزاوية** **لصاحب الهداية** ويكره صوم السبت وهو  
 ان يصوم ولا يتكلم وهو فعل الجوس **وفيه** صايها صايها جنبا لا يضر صومه عند  
 عامة العلما خلا في بعض الناس وصوم يوم السبت وحده مكره ٧ باس بان  
 يصوم الجمعة وحده انتهى **وفي معنى المعنى** وصوم يوم الجمعة بانقراده مستحب  
 عند العامة كالاثنين والخميس **وصوم السبت** قيل مكره عند الامام  
 متفرقا لان او تشابعا وعزا يوسف كراهته تشابعا لا شفرقا لكن عامة المتأخرين  
 لم يروا به باسا كما في المجتبى قلت وقد مره صاحب المجمع بعدم كراهته انتهى  
**كتاب** **الزواجر** هو زيارة مكان مخصوص وهو البيت وعرفات في زمان  
 مخصوص بفعل مخصوص لا قصد الزيارة المذكورة لا قاله ان يلبس ٧ شرط قاله  
 المحقق ابن الحام وغيره من الاية الاعلام **وفي الخلاصة عن القنية** اذا اراد الابن



انهم وابوه كاره لسفره ان كان الاب مستغنيا عنه فلا بأس به والاكره وكذا الام  
**وفي السير الكبير** اذا لم يخف عليه الضعف فلا بأس به مطلقا **وفي التوازي** اذا  
كان الام امر دميح الوجه للاب ان يمنع من الخروج حتى يلتقي وان كان الطريق مخوفا  
يخرج وان لم يكن امر **وفي فتح القدير** والاجداد والمدة كالابوين عند نفقتهما  
وهذا كله نفي الغرض اما في حق النفل فطاعة الوالدين اول مطلقا كان المستقط  
**وفي البحر** وتجريد سفره عن التجارة احسن ولو انخرل ينقص ثوابه كالغاري اذا تجر  
قاله الزيلعي في السير **وفي فتح القدير** اما عن الرضا والسعة والفرط ظاهرا وباطنا فغرض  
وخلط التجارة بهذا القسم مما لا ينبغي انتهى **وفي التوازي الطرسيه** وشرعها  
لوجاوز الشامي والخليفة بغير احرام ووا في الجملة يحرم نهيقا ولا يجب عليه  
في تاجره دم كتب والمدني هكذا فاحفظ نصب فان هذاهم ما كتب **قال**  
صورة المسئلة الشامي اذا مر بالمدينة الشريفة كما يفعل في زماننا ثم وصل الى  
ذي الحليفة ببقات اهل المدينة فلم يحرم منه حتى اتى الحجة جازله ولا دم عليه وهذه  
المسئلة ذكرها في البدايع وصورتها ولو جاوز ببقاتنا من غير احرام الى بقات اخر  
جاز لان البقات الذي صار اليه صار ببقاتنا لا الا اذا المسحب ان يحرم من البقات  
الا وكذا مر في عزاني حليفة رحمه الله انه قال في غير اهل المدينة اذا مروا بها  
فجاوزوها الى الحجة فلا بأس بذلك واجب ان يبروا من ذي الحليفة **وذكر** الزيلعي  
ان اهل المدينة اذا جاوزوا ذي الحليفة بغير احرام واحرموا من الحجة جاز ولا دم عليهم  
انتهى كلامه **وفي البحر** ويعلم منه ان الشامي اذا مر على ذي الحليفة في ذهابه  
لا يلزمه الاحرام منه بالطريق الاول وانما يجب عليه ان يحرم من الحجة كالصربي  
لكن قيل ان الحجة قد ذهب اعلامها ولم يبق بها الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها  
الا سكان بعض البوادي ولنا والله اعلم اخبار الناس الحكمان المسمرين وبعضهم  
تبعه بالغين احتياطا لانه قيل الحجة بنصف مرحلة قالوا ومن كان في آخر اربلا من  
بواحد منها فعليه ان احاذي آخرها ويعرف بالاجتهاد فان لم يكن بحيث يتأذى  
خلف مرحلتين من مكة انتهى **وذكر الطرابلسي في حاشيته** ان لكل طيبا كثيرا ما كان  
يلتقي بالكرم فيه يجب الدم وعند ما لا يجب شيء **وله** اكل الزعفران وحده فعليه  
دم ان كان كثيرا والافيد قد عند ابي حنيفة وقال لا شيء عليه في الوجهين ولو  
كان في الطعام فلا شيء سواء استعمل النار او لا **باب** في اكله في الطعام **وله** جعل في الملح  
الا عنرا فان كان الزعفران خاليا فعليه الكفارة وان كان الملح خاليا فلا شيء عليه  
انتهى **وكونه سوارا** الحكمة الطيب وكثرة حوقل الحذر والى وجاعة وان البقرة

بكرته

بكرته في نفسه وقيل البقرة بتطيب عضو فاده من لابس جب الدم **ودفق في فتح**  
**القدير** بان الطيب ان كان قليلا فالعبرة للطيب فان طيب عضوا كما ملا لزمه دم وان  
كان اكل ضدته وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعض حتى لو طيب به عضو  
لزمه دم وفيما دونه صدته انتهى **وفي الغاية** ان حمل المحرم على راسه شيئا يلبسه الناس  
يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس كالا جانة والسطة والعدا او جام زجاج او صف  
او حديد او خشب ونحوها لا يكون بلبسا انتهى **وفي البحر** ويتابيد الواسي بالخياط  
دما من دم للتطيب ودم للتغطية والتبديد ان ياخذ شيئا من الخطمي والصبي فيجعله  
في اصول شعره ليلبسه وما ذكره رشيد الدين في مناسكه تحسن ان يلبسه راسه قبل  
الاحرام شكل ٢ من ٢ يجوز استحبابه التغطية الكاينة قبل الاحرام بخلاف الطيب  
كذا في فتح القدير **ويشكل** عليه ما في الصحيحين عن ابن عمر ان حفصة قالت يا رسول الله  
ما شان الناس حلقوا ولم تحلق انت من عموك قال اني لبدت راسي وقلدت هدي فلما  
احرقني انحر فلما فرق بين التبديد والطيب فان كلاهما محظور بعد الاحرام وجاز  
استحباب الطيب قبل الاحرام نكذا التبديد انتهى **وفي البوط** والمجيط واذا  
خضبت المرأة كفها بماء وجب عليها الدم وجعل الكف عضوا كاملا **وفي**  
**البحر** ونوجه اي جزاء التطيب ونحوه في الناسي ٢ الصبي ونعكس في شمه اي في  
شم المحرم طيبا فلا يوجب عليه بالشم شيئا كما في شرح **وفي البوط** وان استلم  
البركة فاصاب فداويده خلوق كثير فعليه دم وان كان قليلا فصدته انتهى فذلك  
على ان الوجوب بالمصود ٢ التحصيل **وفي البحر** ودفع الهدى ٢ يسج بقاء الطيب ولو  
لم يزل بعد ما كونه اختلف في وجوب دم اخر لبقا به واظهر القولين الوجوب قال  
ويشبه الذي تطيب قبل ان يحرم ثم احرم وترك الطيب ٢ انه لم يكن محظورا **وكذا**  
في المجيط **ثم** انما يجب بتطيب كل البدن كفارة واحدة اذا كان في مجلس واحد  
فان كان في مجلسين فكل طيب كفارة كقول اولي ٢ عندها وعند محمد عليه كفارة  
واحدة ما لم يكفوللا ولانتهى **قالوا ان التعريف** ليس بشيء يوم عرفة وهو معروف  
بقيل اي ليس بشيء معتبر يتعلق به الثواب **وفي الكافي** فان من طاف حوله مسجد سوى  
الكعبة يمشي عليه الكفو وقيل اي ليس بشيء واجب كروي عن الامام انه لم يسر  
مسجدة الشكر شيئا حيث قالوا ان معناه في وجوبها شكرا لا في شريعتها فربما كان  
في التثنية خاتمه **وفي فتح القدير** ان ظاهر قولهم انه مطلوب الاجتناب ليكون تكروها  
**وفي غاية البيان** وانما يعتبر تعريفهم ٢ الوقت لما كان عبادة مخصوصة  
بمكان لم يحز فعلة الا في ذلك المكان كالطواف **قال في البحر** وظهر ان الكراهة تعويبه



انتهى **وفيه عن مساك الخلبى** ولا شئ في الاكل ما يتخذ من الخلوى المجزء بالعود  
 ونحوه وانما يكره اذا كانت رايحة توجد منه خلاف الخلوى المسمى بالعام وقامض  
 الى اخرها ماء الوردة والمسك فان في الكلى كثيرا وما والفيل صدقة انتهى **وفيه**  
 التقدير الزمانى في لبس الخيط وتغطية راسه فالتحقيق ان تغطية الراس من جلدة  
 لبس الخيط من جنابة واحدة **ثم المراد** باللبس ما تقوم به اشتغال البدن على  
 الخياطة قال فلذا الوارد باللبس او توشح او ايتزر بالسراويل فلا بأس به  
 لانه لم يلبس لبس الخيط **ثم قال** وشمل ما اذا كان ناسيا او عامدا عالما او جاهلا  
 مختارا او مكرها فيجب الجزاء على النائم لو غطى انسان راسه لمصوّل الارفاق  
**له وحكم الزايد على اليوم** تابع له ولو لبس الخيط ودام عليه اياما او كان ينزع  
 ليلا ويعاوده بها او عكسه يلزمه دم واحد ما لم يعزم على الترك عند النزوع فان  
 عزم عليه ثم لبس تعدد الجزاء كقول اولادى وفي الثاني خلاف **ولو لبس يوما**  
 فمراقة دما ثم دام على لبس يوما اخر كان عليه دم آخر بلا خلاف لان للدم حكم  
 الابتداء **وفيه** ثم انما لا يتعدد الجزاء اذا لم يتعدد سبب اللبس فان تعدد كما  
 اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة وغيرهما لم يكره  
 كفارتان ومنصور تعدد اللبس واتحاده ما اذا كان به شلحى يحتاج الى اللبس  
 لها ويستغنى عنه في وقت رهاها فان عليه كفارة واحدة وان تعدد اللبس ما  
 لم تولد عنه فان زالت واصابه مرض اخر احتاج معه الى اللبس فعليه كفارة تان  
 كقول اولادى خلا فالثالث في الثاني **قال الخلبى** ومقتضا اذا لبس شيئا من  
 الخيط لدفع برد ثم صار يبرقع ويلبس لذلك البرد ثم زال ذلك البرد واصابه  
 برد آخر غير الاول عرف ذلك بوجه من الوجوه المفيدة له فليس لذلك انه يجب  
 عليه كفارة انتهى اى ثابته **وفى العداية** بان في ترك التوضؤ بعد الاغتسال  
 وما ولعذر **وكثير** من الناس يتساهل فيه وهو واجب وقتة عند الاسفا  
 والسنة فيه ان يدفع منه قبل طلوع الشمس **وهذا الحكم** ثابت في كل واجب ان  
 تركته لعذر فلا شئ وان لا لعذر قدم كما في البحر والبيوتة فيه مشروعة للتأهب  
 في سنة **وفى مزاج الدراية** واعلم ان ما يفعل في يوم النحر اى بعد الطلوع  
 اربعة اشياء الاولى والنحر والخلق والطواف وهذا الترتيب واجب عند اوجبه  
 وما لك واحد انتهى وفيما اجله تفصيل **وقال الصيد** حيوان متوحش يحرم  
 قتل البرى منه اى المتولد منه ولا عبرة بالمشا والمائى ما يتولد في الماء واطلق في  
 الحايضة الضفدع في جوار القتل وتبده في فتح القدير بالمائى وهو الحق والمائى

الواس واحد وهو اليوم  
 يجب في كل دم ونجاسة  
 صدقة ثم اذا لبس وغسل

حلال للحر **وفى الخيط** وهو عام لما يوكل وما لا يوكل يجوز للحرم اصطفا بالكل وهو الصحيح  
 انتهى ونشأ في البدايع اما الذيب والغراب والحداة فلا شئ في قتلها اصلا **وفى**  
**الخيط** صيد طير البحر لا يحد قتلها به بصفه وتغريمه في الماء ويعيش في البر والبحر فكان  
 صيد البرية وجه فلا يجوز للحرم انتهى **والمسبب** كالباشر في الجزاء واختلف الصيغ  
 فمن اعلم سكين الجرم في الخيط بالوجوب وصح في البسوط عدم الوجوب وبعضهم  
 مرجح التفصيل بين ما اذا كان معه سلاح وما لم يكن **ولا بأس** باخراج حجارة الحرم  
 وترابه الى الحل لولا استعماله فيه ففي الحل اولى كذا في الخيط وغيره **فيجوز نقل ما**  
**من الحرم** الى سائر البلاد للعلة المذكورة اما شيايب الكعبة فالاصح عدم جواز  
 بيعها ولا توارها لان المزروع عنها حق بيت المال كما قاله المشايخ لكن قيل اذا  
 اذن الامام لبس شيعة في اخذها والتصرف فيها جاز ذلك منهم وهو الواقع في  
 حرماننا **سبلة الخلبى** قال في البسوط اذا اراد الرجل ان يخرج رجلا عن  
 نفسه يجوز واجب ان يخرج رجلا قد جرح عن نفسه لا بعد ان اختلفت العلل وانه  
 اهدى الى اقامته اعمال الخلبى لصيرورتها معودة عنده وان اخرج ضرورة عن نفسه  
 يجوز عندنا خلا فالشافعى وذكره ليلى ثم قال ومجتبى في ذلك حديث الخليفة  
 حيث جرح لسان الخلبى عنهما ولم يستفسرنا حجت عن نفسها ولا قال والا ففضل ان  
 يخرج عن نفسه ولا والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في الضرورة اذا جرح بنية النفل  
 عندنا جرح يكون نفلا وعند الشافعى عن حجة الاسلام **وحجته** ان بنية النفل  
 لغو لا زيادة ولا تكون الزيادة قبل الاصل فتلغو بنية النفل ويبقى مطلق  
 بنية الخلبى ومطلق البنية يتبادر الى الفرض الى ان قال ومجتبى ان وقت اداء الفرض  
 في الخلبى مع ٢٠ النفل فلا يتبادر الى الفرض منه بنية النفل كالصلاة بخلاف الصوم  
 عندنا لا في عبادته معلومة بالافعال بل بالوقت فكان الوقت ظرفا لا معيارا  
 وفي مثله ٢ يتبادر الى الفرض من النفل الا بالتحسين والتعيين حاصل بدلالة العرف  
 عند الاطلاق اذ قبل المشقة العظيمة مع بقاء الفرض عليه لا يكون الا ان كان كنعينه  
 بالنصر وانما يعتبر العرف اذا لم يوجد الفرض بخلافه **ونحوه في البدايع** **وزاد** ان  
 اجماع الصرورة مكره ٢٥ منه بالخيب عن غيره صار تاركا اسقاط الفرض عن  
 نفسه **قال في البحر** وهو يدل على ان الكراهة تنزيهية والا فالنهي اجماع  
 غيره واختاره في فتح القدير انها تحريمية للنهي الوارد ثم قال والحق انها تنزيهية  
 على الامر قهرمية على الماحور الذي اجتمعت فيه شروط الخلبى ولم يخرج عن نفسه  
 ٢٠ ثم بالتأخير انتهى كلام البحر **وقال** وظاهره يفيد ان الصرورة الفقير لا يجب



عليه بدخوله مكة وظاهر كلام البداية باطلاة الكراهة لذلك يفيد انه  
يصير بدخوله مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقتته مشغولا بالحج عن الآمر  
ان ظاهر الرواية انه يقع عن الآمر **وفي** واقعة الفتوى فينتامد والله اعلم  
**كتاب النكاح** قيل هو مشترك بين الوطى والعقد اشتراكا لفظيا  
وقيل حقيقة والعقد جازم في الوطى وقيل بعكس وعليه ما يخالفهما بان  
حقيقة في العلم ولا منافاة لان الوطى من افاده والموضوع للعلم حقيقة فيكون  
افاده كاسناد في زبده وفي الشرح عقد يدعى ملك المتعة **فصل في**  
**القواعد** كل لفظ يفيد ملك الرقبة يتعقد به النكاح ولو باع الاب ابنته  
بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت بعت نفسي منك بكذا فقال اشتريت  
وبعت يكون نكاحا في الصحيح **وفي التبني** ويتعقد النكاح بالجعل على الصحيح  
**وفي الزانية** قال لها زوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة **وفي**  
**شرع الرهبانية** الصحيح اشتراط السماع وعدم الانعقاد بدونه **وفي الجوهرة**  
والصحيح اشتراط العلم ايضا لكن في الزانية لغت المرأة بالعريضة زوجت نفس  
من فلان ولا ترد ذلك وقال فلا تبتل والشهود يعلون ولا يعلون صحيح النكاح  
قال في المصاب وعليه الفتوى **وفي الخلاصة** اشتراط معرفة الزوجين معناه  
دون الشهود **وفي** فتاوى قاض خان فان سمع كلام المتعاقدين ولم يعرف تفسيره  
تيل مع والظاهر خلافه والاصح ان سمعها معاشرته وبه صرح عامة العلماء في المجتبى  
ومرح الزيلعي في التبني بعدم انعقاده بحضرة هندية لم ينفها كلاهما وهو  
الذي صححه في الجوهرة وهو الظاهر لا قدسناه عن قاض خان **قال** صاحب معين  
المفتي فكان هو المذهب المعتد وعليه المولود **وفي الفتاوى** لا يصح بالفاظ  
صحيحة كجوزت له غلط والغلط ليس بحقيقة ولا جازم في التلويح وغيره  
**وفي معنى المفتي** تزوجها بغير شهود ثم اترابا لنكاح بين يدي الشهود اختلفوا  
فيه والاصح انها اذا سميا بغير المهر يتعقد نكاحا ابتداء انتهى وقيل يشترط ذكر  
المهر **وفي بيده ما قال في التتارخانية** لو قال لها يا عسى نقالت لبيك  
كان نكاحا قال بديع الدين هذا في ظاهر الرواية انتهى كذا في المهر والشك انه  
يقيد بحضرة الشهود **وفي معنى المفتي** عن الفيص يشترط كون الزوجة انثى  
بنات آدم فلا تكون الجنين وانسان الماء محلا للنكاح انتهى **وفي** يستحب مباشر  
عقد النكاح في المسجد لا عبادة دينية وكونه في يوم الجمعة **واختلوا في**  
**كراهة الزفاف** والختار لا يكره اذا لم يشتمل على مفيدة دينية كافي في فتح القدير

النكاح الذي يشترط  
وشرط على المفتي  
في الرطل جازم في العقد

معناه الشرعي  
لا يصح على الزانية  
يتعقد به النكاح

كأن الصحيح اشتراط السماع والفتوى

لا يكره في نفسه فلا  
يؤثر في العقد  
وعليه الفتوى

كأن لا يكره في نفسه فلا  
يؤثر في العقد

انتهى

الفتوى في عقد النكاح

انتهى **وفي المجتبى** ويتعقد النكاح بلفظ الاعطاء على الاصح **وفي معنى المفتي** لو  
غلط وكملها بالنكاح في اسم امها ولم تكن حاضرة لا يتعقد النكاح كما في الاشياء  
**قالوا بناء** على ما قد مضى ان النكاح يتعقد ما يفيد ملك الرقبة قيل يدخل  
فيه القرض لدخوله في ملك المستقر ويدل عليه جواز بيع المستقر واجامعا  
لا ذكره صاحب البحر في اشياءه وهو الاصح كما في الصبر فيه وفي الكشف  
والولوالجبة خلافة بناء على ان القرض ملك بالمقبول بل بالقرض لكن نقلوا انه  
يملك المقر فيه قبل قبضه على الصحيح كما نص عليه جازم في البحر حيث قال  
والظاهر انه يفيد ملك العين للمحال **قال الشرف القرني** فيتعقد بلفظ الهبة  
والعطية والصدقة والتبنيك والجعل والشراء واما بلفظ السلم فان جعلت المرأة  
مراسي السلم يتعقد اجماعا وان جعلت سلميا فيها فقيم اختلاف وفي فتح القدير  
جوازه به وان كان السلم في الحيوان يصح فانه يفيد ملك الرقبة ملكا فاسلا وليس  
كل ما يفيد المفتي يسد مجازيه وهو مقتضى ما في القرون **وفي المهر روايات**  
**وقوله** قيل لا يتعقد به وضع ثبات ملك لا يتعين من العقد وهما متعين وقيل  
يتعقد به لا يفيد الملك في الجملة وينبغي ترجيحه ولم اتف عليه كذا في البحر  
**قال المحشي قلت** وقد وقعت عليه قال الشيخ قاسم في حاشيته الثالثة ما يفيد  
خلافه والصحيح الانعقاد هو لفظ البيع والشراء والسلم والصرف والقرض والصح  
انتهى وعلم منه نصيحي ما رجع في السلم في فتح القدير **وفي انعقاده** بلفظ المراجعة  
اختلاف واختار الانعقاد قال في التتارخانية وفي فتاوى الامام ابو الليث  
رحم الله اذا قال امرأة بحضرة الشهود مراجعتك فقالت المرأة مرضيت يكون  
نكاحا **وفي الجملة** المختار ان النكاح بلفظ المراجعة يصح **قال المحشي قلت** وهذه  
المسئلة تخرج عن الضابط ان المراجعة لا تبيد ملك العين للمحال مع ان العقد الصحة  
العلم الا ان يقال انها لا سند امة الملك القايم في العدة فهي مفيدة للملك في  
الجملة كما لا يخفى انتهى **القول** ويدل على افادتها الملك قولهم انده يجوز له الخلو  
بالمطلقة والنظر اليها بشهوة ونحوه ما لم ينو مراجعتها وسند كالمراجعة  
بلفظ النكاح في بابها ان شاء الله تعالى **وفي حاشية شرع المجمع** وما لا يتعقد به  
النكاح بلا خلاف لفظ الاباحة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع انتهى وفي نقله  
عدم الخلاف في الرهن نظرا لاختلاف ثابت فيه كما في التتارخانية **ومن القواعد**  
الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في مسایل **الاول** لو تزوج صبي امرأة  
مكنته بغير اذن وليه ودخل بها طوعا فلا حد ولا مهر **الثاني** لو وطئ



البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط منه الثمن ما قبل البكارة لو بكر  
والاملاكا في بيع الوالدية وهما في الاشباه **الثالث** لو تزوجت امرأة من عبده  
في الصحيح كافي الصحيح **الرابع** ما اذا وطئ العبد سيد ثم بشبهة **الخامس**  
ما اذا وطئ حرة **السادس** ما اذا وطئ الموقوف عليه **السابع** ما اذا وطئ الموقوف  
جارية الوهن باذن الراهن طائنا الحل كافي البحر **الثامن** ما اذا نكح ذمي ذمية بلا  
مهر او بمهره ووطئها كافي الوفاة والكفر **في اليقين** ما اذا نكحها عتق مهور  
او امر بالنكاح كذا في الاشباه **في غيرها** ادعت بعد الزفاف انها زوجت  
بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت في الزفاف **قال القوي** في الحاشية لم  
لم يبين المهر حرم الله ما اذا برهنتم كاشف مردته قبل الزفاف هل يقبل برهانها  
او لا لاختلاف فيه واختلاف الصحيح **قال في البزاري** الاب اذا تزوج البائعة  
وسلمها الى الزوج ودخل بها ثم برهنتم على انها كانت مكرهت النكاح قبل اجازتها فلا كراهة  
في الكتب انها تقبل **قال في الرافعات** الصحيح عدم القول بانها متناقضة في الدعوى  
والبينة تنزيب عليها والصحيح القول لا ذكر في الكتاب وان ابطال الدعوى فالبينة  
تبطر بانها قامت على تخريم زوج المرأة والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غاية الامرات  
الشهود شهدوا على ردها العقد كما سمعت ونصادق الزوج والمرأة على الاجازة فيحكم  
بانفساخ العقد لقضيه حرمه الزوج والمنسوخ لا تلحق الاجازة **انتهى قال المحقق**  
وتدافع شيخنا العلامة شيخ الاسلام على المقدس في هذه المسئلة رسالة اعتمد  
فيها صحيح القول بسلامته ما ورد على صحيح صدره من ان هذه العلة غير مطردة لوجود  
التناقض مع صحة الدعوى في سائر عدها فيها فلترجع **في شتم الاحكام** من جميع  
الفتاوى ما نكح امرأة الرجل تزوج باختها بعد يوم جازم وكذا لو كان له اربع نسوة  
ما نكح احداهن فتزوج خاتمة بعد يوم اي بخلاف الطلاق **وفي الغيب** ويدخل في  
قوله تعالى ورايكم بنات الربيب والربيب لان الاسم يشمل من خلات حلال الانا  
والاباء حيث لا يتناول بناتها لانه اسم خاص بهم ومثله في التبني **ويتم** عرق امرأة  
ابيه ولا جد له سواء كانا قبل ابيه او من قبل امه ويتناول من منكره الاب  
وطيها وعقد صحيح **في المحيط** تثبت الفرض بالنكاح الفاسد لا يفسد بسبب  
للوطئ شرعا فلا يقيم مقامه **ولو اشترى** جارية من ميراث ابيه يسهل ان يطهاها حتى  
يعلم ان الاب وطئها ولو كان لرجل جارية وقال قد وطئتها لا بد له ان يملكها  
وطئها ولو كانت في غير ملكه يملكها لا بد له وطئها الا ان يصدق اياه **ويتم** ولو تزوجت اخت  
امته الموطوءة صح سواء كانت الاخت امه او هرة لكن قالوا لا يطأ واحدة حتى يحرم

اعطى مهرها والزوج

ولو نكح الزوج زوجته في وقتها

عدم تزوجها في وقتها

الاخرى

الاخرى **ثم قال** وحقيقة الملك تمنع تزوج الاخت لكن عند ابي حنيفة اذا اعتق ام  
ولد ٢٥ يجوز له ان يتزوج اختها ما لم تنقض عدتها لانه توى فراشها بالعتق وقال  
بخير **ويجوز** لزوجه المرتدة ان يتزوج اختها بعد لحاقها اذا عدت عليها **ويتم** ولو نكح  
العبد بنت مولاه جازم **في المحيط** قال ابو حنيفة اذا جامع صغيرة لا جامع شلها فانضا  
لا يحرم عليه ابها لانعدام معنى الوطئ فيه خلا للشافعي **في التناهي** لو تزوجت المرأة  
خمس نسوة في عقد متفرقة بغير اذن من يطل نكاح الاربعة قبل ان اتمها على نكاح  
الخامسة متضمن لنقض نكاح الاربعة **فكل** دالة لانه يملك نقضه مرارا فكذا دالة  
انتهى **ان قال** وهذا يحمل سائلة العشر المذكورة في فتاوى قاضي خان **في نكاح**  
**ابن البنت** من سائل شقي قال محمد بن الحسن اخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري  
انه سئل عن رجل اقر رجلا ابنته ان يتزوج ابنته فقال سبحان الله او يكون هذا  
قالوا نعم توصفوا له رجلا محتثا كان فصل هذا به فقال يوم **يؤم** **في التناهي** قال محمد  
مرحمه الله وبه نأخذ **انتهى** **وفي الغيب** ولو طأ امرأة افق بعض مشايخ سمرقند  
انها حرم بنتها لانه لا يتخلف درجته عن المسمى لكن جواب محمد في الزيادات انها لا  
تحرّم والفتوى عليه قاله في الكبرى **في الجبر** العداية الصائبة ان كانا يومنون بدين  
نبي ويقرون بكتاب الله تعالى صح نكاحها وان كانا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم  
يقض منكمهم **انهم** شكون **قال** والخلاف الموقوف فيه يجوز على اشتباه مذاهبهم فكل اجاب  
على ما وقع عنده وعلى هذا حل ذبحهم **انتهى** وصححه ايضا في غاية البيان وغيره  
انه خلاف في الحقيقة **لكن** ظاهر الهداية ان منع منكمهم بقيد بدين عبادة الكواكب  
وعدم الكتاب فلا كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب يجوز منكمهم وهو قول بعض  
المشايخ زعموا ان عبادة الكواكب يخرجهم عن كونهم اهل كتاب **والصحيح** انهم ان كانوا  
يعبدونها حقيقة فليسوا اهل كتاب وان كانوا يعبدونها كقظيم المسلمين للكعبة فهم  
اهل كتاب كذا في المجتبى **في الكشاف** انهم قوم عدلوا عن اليهودية والنصرانية وعبدوا  
الملائكة **وفي البزاري** امرأة مع رجل في منزله سنين يطوها ثم انكرت ان تكون امرأة  
ان كان بينهما او لا واثبت ان الولد منه فلا اعتبار بكار النكاح وجه بعد اقارها بالولد  
وان لم يكن بينهما او لا وانما كانت معه على تلك الحالة فالقول في لها **انتهى** **باب**  
**الولي والكفر** شك ان للولي انكاح الصغير والصغيرة ومنه في حكمها وهو الوارث  
المسلم المكلف كذا في غير كتاب **قال في مختصر** **الوسايل** قلت وينبغي ان يزاد قيد  
العدالة فيه لما في البزاريه الاب او الجد اذا كان فاسقا فللقاضي ان يزوجه من الكفر  
**انتهى** **والجواب** ان هذا غير المشهور عندنا بل المشهور ان الفسق لا يسلب الولاية

ما كان الفسق من اهل البيت



فان في الزمان يقع فيه صاحب الجوانح لكنه غير المعروف كافي في القديس وغيرها  
بالاول كالا يفي **ثم قال وتوحيهم كالأثر** يعني يجب الابعد بالاقرب فيقدم عصبة  
النسب ومن ثم ذكر في الذخيرة ان اولاهم الابن ثم ابنه وان سفل قالوا ولا يتاقي هذا الا  
في المعنوية والمجنونة على قولهما خلا فالحمد فانه يرى ان الاب مقدم مطلقا **قلت**  
يثبت الخيام للام المعنوية اذا افاقا وقد رويها الابن في الخلاصة انه كلاب  
بل اول **قول** وبه جزم صاحب البحر وقال انه مقدم على الاب في التزويج فاذا  
عقلا لخير لهما في تزويج الابن **ثم قال** اما الصغير والصغيرة الموقوفان اذ ان وجهما  
المولود ثم اعظمهما ثم بلغا فانه يثبت لهما الخيام بالبلوغ كالبنت المولودة  
اقوى **رجع** الى كلام مختصر نفع الوسيلة قال رحمه الله ثم الاب ثم الجد وان علا شتم  
الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابنه كذلك ثم العم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك وابن  
ابنه وان سفلوا ثم عم الاب الشقيق ثم لاب ثم بنوه على هذا الترتيب ثم ابن عم هو  
ابعد العصبات الى المرأة ثم مولى العتاقة **ثم الام** ثم ذوو الارحام الاقرب فالاقرب ثم  
مولى المولاة **ثم السلطان** ثم القاضي ومن نصبه القاضي اذا شرط ذلك في شئونه كذا في  
الذخيرة وبعض في المبوط **قلت** وذكر في فتح القدير بعد انشاء عم الاب عم الجد الشقيق  
ثم ابناؤه وبعد المعتق بنوه ان سفلوا ثم عصبة من النسب وبعد الام بنت شتم  
بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخ الشقيق ثم  
الاب **ثم** لولد الام يتولى ذكوره وانما هم ثم اولادهم **قال** رحمه الله وفي الخاتمة  
والجد الخامس اول من الاخت عند الامام ووقع في كلام شيخ الاسلام اذا اخت مقدمة  
على الام **فانه سئل** عن غاب عيبة منقطعة وله بنت صغيرة تزوجها اختها  
الشقيقة او اب مع وجود الام قال انه لم يكن لها عصبة اول من الاخت جاز النكاح  
قبيل ان تكون الام اول **قال** ٧٧ ان الاخت من قوم الاب والوالدة من قوم الام ولا يمتنع  
ذلك عند عدم العصبات باجماع الاصحاب وهي الاخت والعم وبنت العم فاما  
الام والوالدة من قبلها فلن ولا يمتنع عند الامام خلا فالحمد وهذا يخالف ما سبق **واجاب**  
**الطرسوسي رحمه الله تعالى** بخلاف الاول ان هذا تفقه منه اخذه من قوله  
النساء اللواتي من قوم الاب لهن ولا يمتنع النكاح عند عدم العصبات لا نقل للرواية  
وهي محفوظة ان الام مقدمة **وقوله** وهي الاخت والعم صحيح في الاخت في العدة  
وبشرها اذ هاتو ذوى الارحام وولايتهم تختلف فيها **الثاني** انه يجوز على ان ترفع  
عند عدم العصبات اي وعند عدم الام ايضا لان لفظ العصبات يتناول لها بدليل  
انها ترفع من ولد الملاعة والزنا كالمال **قلت** والاول في القيمة ولفظ ما ذكره

شيخ الاسلام عطا السعدي من الاجماع صحيح في الاخت في العدة لا يمتنع ذوى الارحام  
وهكذا ذكره غيره ونسب للسعدي **وفي** المصنف لخواهر زاده وفي التجميع لمصر  
النسبي ومقتضاه تقديم الاخت على الجد الخامس كافي في الفتح **وفي البرزخ** يفتي  
ان الام مقدمة على الاخت عند الامام **ثم يفتي** ان الجواب الاول اولي واما  
الثاني فان يحمل كلام المشايخ اي قولهم عند عدم العصبات على انه لا يصدق مع  
وجود الام لا يمتنع او لم يمتنع لم يصح لكنه بالرد اليق وان كلام شيخ الاسلام كما هو  
ظاهر كلامه بغير مسلم اذ لو صح لما طابق السؤال الجواب انتهى **وقد ذكر الطرسوسي**  
**للاوليا احكاما منها** اذا استوى وليان في درجة كشيخين او اخي ابوان كان  
ادعيا ولد امة مشترك جاز استقلال كل بالملك فان تزوجا مع السابق وان لم  
يعلم بطلا **ومنها** انه حق للابعد مع الاقرب **الا** اذا غاب واختلوا في حد لها لا يمتنع  
الروايات فيها والاصح انه اذا كان بحيث لا ينتظر الكون حضور الغائب جاز النكاح  
والاولا ومنهم من قدرها بثلاثة ايام **قلت** وفي الصغرى وهو الصحيح وفي التبيين  
وهو اختيار اكثر المتأخرين قال السيحاني وعليه الفتوى **وفي النجاشي** الاصح في  
تفسيرها ان يكون في بلد متصل اليه القوافل **فابعد** الخلاف تظهر فيما لو كان  
مختلما في البلد بحيث لا يوقف عليه وخيف فوات الكون لا تكون عينة على الاجرة وتكون  
على الاول في النهاية وعلى الاول اكثر المشايخ واستحسن في فتح القدير وقال انه  
الا شتم بالفق **ثم** ان ثبت الانقطاع لزم وجه حيث هو قال في المحيط ٢٧ واية فيه  
وينبغي ان لا يجوز انقطاع ولاية وجزم في المبوط بعدم الجواز قال الزيلعي واما  
ذكره في كتاب الصلاة يدل عليه **ومنها** اذا تزوج بالكثر من مهر شدة او هي باقل ان كان  
ما يتعاضد فيه جاز اتفاقا والاولا في الاب والجد ويسمى **ومنها** انه لو عضل اي اشغ  
من التزويج لا تستقل الولاية الى الابعد بل يزوج القاضي في الكون كافي في المحيط وبه  
اجاب الاثر جدي **واستنبط الطرسوسي رحمه الله** من ان تزويجه حينئذ بطريق  
النيابة عن اولي الاصله حتى لا يشترط ان يكون ما ذونا في التزويج واستدل بما هو  
ذكره **قلت** نقل ابن وهبان عن الجوز ان تزويج القاضي الصغيرة عند العضل  
ينفي الخيام لها **وذكر** في المشتق عن محمد ان لها الخيام والاول بناء على ان تزويجه بطريق  
النيابة عن العاصم باذن الشارع والثاني بناء على ان تزويجه بطريق الولاية قاله وبه  
اشارة الى وجه الطرسوسي حيث لم يجعل تزويجه بطريق الولاية انتهى **والثاني** في  
كلامه اذ هو بالاقرب والابعد اوليا النسب لا غير به عليه ابن الشتم على انشأ  
سلم عدم انتقال الولاية الى الابعد بالعقل **في الخلاصة والبرزخ** اجمعوا ان



الاقترب اذا حصل تنقل الولاية الى الابد انتهى **وانت** قد علمت الخلاف فلان  
نحو حكم الاجماع نظر الى انه خلاف شاذ لم يلتفت اليه انتهى وتامه فيه **وفي شذو**  
**الوصاية** السلطان والعالم يكون كفو او انه لم يملك ما ينفق **وفي الثانية** الفقيه  
يكون كفو للعلوية لان شرف الحب فوق شرف النسب **وقال في البر بعد ان**  
**تصل كلام قاضي خان** وفي الينا مع الاجم انه ليس كفو للعلوية واصل ما ذكره المشايخ  
ما روي عن ابي يوسف انه الذي اسلم بنفسه او اعقن اذ احرز من المضايك ما يقابل  
نسب الاخر كان كفو له كذا في فتح القدير بذكره تنقيحات المشايخ وظاهر الرواية ان العجم  
يكون كفو للعربية مطلقا قال في البسوط افضل الناس نسبيا بنوا هاشم ثم قريش  
ثم العرب **ان قال** واما الحرية والاسلام فاما معتزلة في حق العجم فتم في حقهم واما  
دونه النسب وهكذا الاذ الكفر حبيب وكذا الفرق انتهى **وفي الجني** مقتضى الشريعة  
تكاليف مقتضى الوضعية **وفي البر** واما الدنيا فمقتضى ما يقتضيهما في الكفاية قول  
ابن حنيفة وان يوسف وهو الصحيح لانها من اعلا المفاخر وقال محمد بن يعقوب بن هاشم  
الاخرة الا اذا كان في حريمه ويخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان كذا في  
الهداية **وفي فتح القدير** عن المحيط ان الفتوى على قول محمد ولعله المحيط البرهاني فان  
لم اجده في المحيط الرضوي وهو موافق لما صح في البسوط انها لا تعتبر عند ابي  
حنيفة **وتصحيح** الهداية معارض له والافتاء بما في المتن اولى فلا يكون الفاسق  
كفو للصالح بنت الصالحين سواء كان معلنا بالفسق او لا في الدخيرة ولو كانت  
صالحة دون ابيها او على العكس هل يكون الفاسق كفو لها ظاهر كلام الشارحين ان  
الغيرة لصلح ابيها وجدها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفو لبنت الصالحين واعتبر في  
الجميع صلاحها **وفي الثانية** ولا يكون الفاسق كفو للصالح بنت الصالحين فاعتبر صلاح  
الكل والظاهر ان صلاحها فيها او في ابيها كان ولم امره صريحا والظاهر ان الفتوى بغيره في  
العرب والعجم انتهى ونحو هذا في الفقيه **وقد عدا** الامور التي فصل بها الكفاية من النسب  
والديانة والحرية والاسلام والمال والمعتزلية في ظاهر الرواية ملك المهر والمقتضى **وفي**  
**التوازل** عن الاسكان اذا كان الرجل صاحب عشرة الاف درهم لا يكون كفو لصاحبة مائة  
الف درهم وجعله في الجني قول ابن حنيفة وصح في الفقيه الاول **والسادس** الحر  
وجعلوا تقارب الرقيق بمنزلة التماثل **وقال في البر** وينبغي ان يكون صاحب الوفا  
في الاوقاف كفو لبنت التاجر **وقال** وهذا يقتضيه على هذه السنة انه لا يخلو  
واما العقل والجنون ففيه اختلاف المشايخ والغيرة بالبلد والتودد كقولهم في كذا في فتح  
القدير انتهى ملخصا ونحوه في الفقيه **وفي الجني** اذا تزوج الاب او الجد الصغيرة بنحو

فاخر

فاخر او غير كفو جاز ذلك عليها الا اذا عرف بسوء اختيار الاب بجانية او فسقا  
يصح عقده بالاجماع **وفي فتح القدير** ولو كان الاب معروفا بسوء الاختيار بجانية ونحوها  
كان العقد باطلا على قول ابن حنيفة على الصحيح **ومرر** في بنت الصغيرة القابلة  
للتحلق بالخير والشر من يعلم انه شر بنو فاسق ظهر سوء اختياره ان ترك النظر مقطوع  
به فلا يعارضه امراده مصلحة نظر الى شناعة الابوة انتهى **وفي** عن الفتاوى بعث  
اقواما الى خطبة تزوجها الاب بحضرة تهم قيل يصح وان قيل عن الزوجة انسان واحد  
تكاليف غيره فهو يرد في القوم كلهم خاطبوا في المعارف ان يتكلم واحد ويكلم الباقون  
والخاطبة يصير شهادتها وقيل يصح وهو الصحيح **وعليه الفتوى** في ٢٢ من ٢٢ في  
جعل الكل خاطبا انتهى **وفي عين الفتى** اذا قال الرجل اب البنت تزوجني ابنتك  
تقال ابو البنت تزوجت او قال نعم ٢٢ يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك قبلت  
**تو** بين هذا وبين ما اذا قال تزوجني ابنتك اي بصيغة الطلب فقال ابو البنت تزوجت  
او فعلت فانه يكون نكاحا لان قوله تزوجني استحباب وليس بعقد خلاف قوله تزوجني  
لا توكيد **ان الثانية** انتهى وسياتي خيارها بعد الدخول **باب المهر**  
الاب يملك المطالبة بمهر الصغيرة وان لم يكن الزوج الانتفاع بها لا يجب بالخلوة والنقعة  
٢ يجب قبل ان تكون حلالا للاستمتاع كما في البراءة **وفي عين الفتى** ليس لغير الاب  
والجد قبض مهرها صغيرة كانت او كبيرة الا اذا كان الولد هو الرض فملك قبضه كسائر  
الديون **وفي** قبض الولد مهرها ثم ادعى الولد على الزوج ٢٢ يصح ان اذا كانت بكر لا  
يلبس القيصم ٢ الرد وان كانت ثيبا يصح قباله امين ادعى مرد الامانة انتهى **وفي نية**  
**النقعة** وللزوجة ان تمنع نفسها حتى تقبض بمهر مثلها فان عين المهر فذلك والى  
بالشرط عادة فان شرطوا ان لا يدفع منه لا يجب شي فان سكتوا يجب ما تحقق في العرف  
لمثلها والعرف الضعيف يلحق المسكوت بالشرط انتهى وفي الاشياء وفي زمانها وما كانا  
ينظر الى مجمل مثلها مثلا **وفي فتح الوسايل** نقل عن الراشدين تزوجها على مهر فاراد  
سبع نسمها حتى تاحض المسكن كله ليس لها ذلك في عرفنا لان البعض مجمل والبعض موجد  
والعرفون بالشرط فينظر كم يكون المهر لهذه المرأة ولم يكون المهر يتقضى بالعرف ٢١  
ان يشترط تعجيل النكاح في المقدور في مجموع النوازل يقضى لها بنصف المهر مجلا وهو  
عرف اهل سمرقند والصحيح الاول ونحوه في الخلاصة واختاره الفقيه ابو الليث احمد  
الله تعالى وعليه الفتوى قال في حاشية الاشياء وهو الواجب المتيقن **وفي عين الفتى**  
وللزوجة ان تسافر وتكن حيث شاءت وليس للزوج منعها ما لم يعطها جميع مهرها  
**وفي عين المأدول** وللزوجة ان يقبض مهر بنته اذا كانت بكر او ثيبا او كذا وكذا البند



لا بد عند عدم الأب ويكون ذلك براءة الزوج من المهر وليس لها ذلك إذا كانت ثيبا  
والغيرها من الأولياء البكر والثيب الأبواهما انتهى **وفي** لا يجوز لو كمل الأب أن يزوجه  
بنته الصغيرة بائنة مهر مثلها كما في التنية ثم قال قوله هذا استلزام على قولهم أنه  
يصح أن يزوج بكل ما يعقده بنفسه كالأخت انتهى وأوله ٢٧ أشكال لزنا ناسل **وفي**  
**الأب** إذا اقرب بعض المهر أن كانت البنت بكر صدق وإن كانت ثيبا لا يصدق **وفي الصر**  
الأب إذا طلب الحق بتسليم الصداق لا يشترط أحضار المرأة مجلس المطالبة خلافا لغيره  
بل تسلم بعد ذلك بخلاف البيع فإنه يشترط أحضار المبيع مجلس المطالبة ونحوه في الفدية  
**وفي** بعدة لو أن امرأة تزوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم أدركت الصغيرة  
فإن كانت الأم رعية فلها أن تطالب أمها بمهرها دون زوجها وإن لم تكن وصية  
تطالبه ويرجع الزوجه على أمها إن كان المهر قايما وكذا في غير الأب والجد كما في الجهره  
**وفي** تحجيل المهر الزوج بالطلاق الرجعي ولا يعود إلا بالرجعة في المصحح كما في الفلانة  
والزانية **وفي** اشترى جارية فوطئها مرات ثم استحققت منه واحد وان استحق نصفها  
فنصف المهر كما في الزانية **وفي** مهر مثل الأمه قدر الوصية فيها وعلا الأثر في ثلث  
يتمها كما في المجتبى **وفي** لو شرط أحدهما السلامة من عيب كالعين والشلل أو الكلال أو البكارة  
فوجد خلافه ليس له الخيار كما في الزانية **ثلاث** ونحوه في الهدية والوهبانية  
وشرها غير أنه قال ابن الشنم وعنه محمد بن الزوجه في الجنون والجذام والبوص  
وفعال الضرر عنها وظاهر قوله يعني النافذ ٢٧ أحد الزوجين بالبيع خيرا يقتضى  
اتفاق شياطين الثلاثة على أنه لا خلاف في ذلك انتهى **ثم** عدم التخيير في المواضع  
التي لا يغير فيها الزوج وهي المذكورة في قول النافذ خص وعنه وجب تخيير  
به العوس والشكار ثم المحي فليست له ذلك **وفي** حين المفق خطب ابنه الصغير  
فكان قال في العقد هل تزوجت بنتك بكذا فقال أبو الخطوب أعطينا لابنك ثلاث  
بكذا يصح كما في التنية **وفي** عنها امرأة لا ينفق عليها زوجها ولا يكون لها قد  
أوقافا مهرها أولم يوف لها لا تطالب به ليس لها أن تمنع نفسها منه انتهى ومعلوم  
أنها لو طالبت به فلها الامتناع حتى يوفيه **وفي** رجل وامرأة اقربا لنكاح بمحضرة  
الشهود فقال هي امرأتى وأنا زوجها قالت هو زوجى وأنا امرأته وقال الآخر  
نعم لا ينعقد النكاح بينهما إلا بالاقراء اظهرا لما هو ثابت به ففرع سبق الشهود  
ولهذا الواو الأسان بهال كذا لا يصير ملكا وكذا قوله الجوزاه أدر ضيائه  
محضرة الشهود لا ينعقد بخلاف جعلناه ولو قال الشهود جعلنا هذا نكاحا نقلا  
نعم انعقد لا ينعقد بلعظ العمل حتى لو قالت جعلت نفسي زوجة لك فقبل ثم كذا

في نكح القدير **وفي** معنى المفق القنية رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل ظنه  
هو الأصل وكان معتقفا فزوجه باطل قاله رضي الله عنه وينبغي أن يكون هذا  
بالإتفاق **رجل** تزوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مسلما لا يشرب الخمر وأخبره  
الناس بذلك فوجده شربا يدعي أنه لم يعلم الأب شربه وكان عليه أهل بيته  
الصالح فالنكاح باطل بالاتفاق وإنما الخلاف فيمن تزوجها من رجل عرفه غير كفور  
**ضم** ولو تزوجها القاضى من غير كفور لا يصح **عنه** في البنت أن يقول لا لزوجه إذا ذهب  
بها إلى بيت زوجها وإن كان الزوج صغيرا كما في القنية انتهى **وفي** الحور ويلزم المهر  
بفسخ النكاح بخيار البلوغ إذا كان الفسخ بعد الدخول ولو حكما وإن كان قبله فلا مهر  
لها **ثم** نقل عن الذخيرة أنه الفرقه إذا كانت نسحا من كل وجه يسقط كل الصداق **قال**  
**ويروى** عليه إذا امرت الزوج قبل الدخول فأنها فوقة هي نسح من كل وجه مع أنه لم يسقط  
كل المهر بل يجب نصفه **فالحق** أن ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل **ثم** ذكر  
**أن الفرق** ثلاث عشرة فوقة سبعة منها يحتاج إلى القضا وستة لا يحتاج وعددها  
على نحو ما في أشباهه **أقول** ونقل في البني قبل هذا أن الفرقه بخيار البلوغ  
نسح فلا ينقص عدد الطلاق لوقوعها من الأنثى ولا طلاق لها وكذا بخيار العتق  
وعدم الكفاءة ونقصان المهر بخلاف خيار الخيرة لأن الذي ملكها الزوج وهو  
مالك الطلاق **ثم** قال **وفي** في القدير وهل يقع الطلاق أي الصريح في الحدة إذا  
كانت هذه الفرقه بعد الدخول أو لا لكل وجه والأوجه الوقوع انتهى **قال رحمه الله**  
والظاهر عدم الوقوع **لما في النهاية** من باب نكاح أهل الشرك مع ما لا يحيط بالأصل  
أن المعتدة بعدة الطلاق يلحقها طلاق أخرى العدة والمعتدة بعدة النسح  
لا يلحقها طلاق أخرى العدة والمعتدة بعدة النسح لا يلحقها طلاق أخرى العدة  
**وذكر** في خصوص سبكتنا أنه يقع انتهى **وبما نقله علم** أن لها الفسخ بخيار  
البلوغ بعد الدخول وبه مذهب في التبيين **وذكر** أنه أجتع لها خيار النكاح  
والشفعة تقول أطالب المحين ثم يتقدم في التفسير بخيار البلوغ **وفي** المهر يجب  
بالعقد ويتأكد بأحد معان ثلاثة بالوطى والدخول والموت وينبغي أن يبرأ  
رابع وهو وجوب العدة عليها من فاته لو طلقها بابتا بعد الدخول ثم تزوجها  
ثانيا في العدة وجب كالالمهر الثاني بدون الخلو والدخول لا وجوب العدة  
عليها فوق الخلو **وينبغي** أن يبرأ من حاس وهو ما لو أنزل بكارتها بالبحر  
ونحوه فإن لها كالالمهر كما مر جوابه **خلافا** ما إذا أزالها بدنه فإنه يجب النصف  
لو طلقها قبل الدخول **ولو** دعيها اجتنى نزلت بكارتها وطلعت قبل الدخول

إذا



وجب نصف المهر على الزوج وعلى الاجنبي نصف صداق مثلها انتهى **وفي**  
هناك البذل بوجوب فساد البيع دون النكاح فلو تزوجها على الف درهم  
من نقد البذل فكسدت وصار النكاح غير لها لان على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم  
كسدت هو المختار ولو كان مكان النكاح بيع فساد البيع كذا في الثانية والاولى  
**ثم ذكر احكام تصنيف المهر** اذا طلقها قبل الدخول وان النصف يعود  
الى ملكه اذا لم يكن مقبوضا لها بخلاف الطلاق اما اذا كان مقبوضا فلا يبطل  
ملكها فيه الا بالقضاء او الرضا وذكر ما اذا حدث فيه زيادة متصلة او منفصلة  
او نقص بفعل الزوج او بفعلها او بفعل اجنبي او لا يصنع احد او يصنع  
المهر لورثتها ونسبها حتى تقسم فلتراجع **وفي غير البداية** لو تبرع  
بالمهر من الزوج تبرع ثم طلقها قبل الدخول او جاءت الفروقة من قبلها  
يعود نصف المهر في الاول والكل في الثاني الى ملك الزوج **خلافا** المتبرع  
بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضى ان كان بغير موه وتام  
فيها من كتاب المداينات انتهى **وفي غير الظهيرة** لو تزوجها على حجة فانه لها  
قيمة حجة وسط مهر مثلها **فسري** في المهر الوسيط بركوب الواحد **وفي**  
**في الدخول** لو تزوجت بمهر امها والزوج يعلم مقدارها فانه جائز بمقدار  
ولو طلقها قبل الدخول فلها نصف ذلك وللزوج الخيار اذا علم مقدارها  
اي اذا لم يطلتها كما لو اشترى بوزن هذا الحبة ذهبيا ثم علم بوزنها واخيار المرأة  
**وفي** اذا تزوجا وبقى عليه عشرة دنانير من المهر ثم تزوجها بتلك العشرة فالمرء  
به في القيمة انه تزوج بمثل العشرة فيكون المهر عشرة اخرى غير عشرة الدين  
انتهى **وفي الجحر وغيره** لو سلت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة او بعد  
المات فانه لا يكمل مهر المثل ولا يعلم ان المرأة تسلم نفسها من غير ان يتجر من المهر شيئا  
فيقال لها اما ان تغزى ما تجلت والا قضينا عليك بالمعاري **قال** وحده  
ما اذا ادعى الزوج اتصال شيء اليها والا فلا انتهى **وفي غير التقدير** لو تزوجها  
ولم يفرض لها مهر احيى العقد فلها ان ترفع امرها الى القاضى ليفرض لها **وفي**  
**الاولى** امرأة قالت لرجل تزوجك نفسي على الف درهم فقال الزوج قبلت  
النكاح على العين جاز النكاح لا يجاب بما خاطبه به وزيادة فان قالت قبل ان  
يتفرقا قبلت الا لعين فعلى الزوج الالف وان لم يقبل حتى تفرقا جاز النكاح  
على الف وهذا يجب ان يكون على قول ابي يوسف ويحذف بناء على ان الالفين  
الف وزيادة وعليه الفتوى انتهى **وفي الواقعات** لا بد من تعيين الزيادة

فلو لم يعينها لم تصح للجمالة **وفي الجحر** ولا بد في الزيادة من قبول المرأة لتصح  
اما الخط من مهرها كالا او بعضا فلا يشترط فيه قبول الزوج وتبده في البداية  
بالمهر الدين وظاهر ان خط المهر العتيق يصح **وفي** انفع الوسائل والظاهر ان  
الخط يرد بالرد وان لم يتوقف على القبول كقوله الدين من عليه الدين ولم ار فيه  
نقلا صريحا انتهى وقد طغرت بالنقل صريحا فقد ذكر في مداينات القنية قالت ابواتك  
يسرن المهر الا اذا مرده انتهى لمخصا **وفي** لا يصح خط ابها ولو صغيرة **لا بد**  
في صحة خطها من الرضا **ونقل** عن القنية ان الاكراه مانع من صحة مفسلا فلتراجع  
**وذكر** في قول الكثر واجب مهر المثل في تعليم القوان اي في جعله صداقا **والقول**  
اليوم على جواز الاستحجار لتعليم القوان والفقه فينبغي ان يصح تسمية مهر الان  
ما جاز اخذ الاجرة في مقابلته جاز تسمية صداقا وهذا ذكر **في غير التقدير**  
هنا انه لما جاز الشا في اخذ الاجرة على تعليم القوان صح تسمية صداقا فلذا نتول  
يلزم على المفتي صحة تسمية صداقا ولم ار احدا يقر بطله والله الموفق **ولو**  
اعتق امته وجعل عتقها صداقا لها مهر مثلها انتهى **باب** **نكاح**  
**الدين والكافي** الوفاق اعم من الملوكة الادنى لتسميتهم الكافر الا في دهر الحوب  
بر تيقا لا يسونه ملوكا حتى يخرج منها نكاح العبد والامة والمكاتب والمذنب  
وام الولد موقوف على اذن السيد **النكاح** عيب فلا بد منه فيه **اما القول**  
لعم فخرام مطلقا كما في البحر شرح الطحاوي **قال** في **في غير التقدير** وهو فرع  
مهم للتجار من ما يدفع احد المعبود جارية ليشترى بها ولا يجوز وان اذن له فيه  
لا يفسد حله وطيه في عقد النكاح **وفي الجحيس** اذا اذن وشرته السيد للمكاتب  
بالنكاح جاز وان لم يملكوا رتبة صار كالمملوك ولا لهم **وقال** اللاب والله  
والقاضي والوصي تزويج امة اليتيم وليس لهم تزويج عبده لما فيه من عدم المصلحة  
**وفي جاح الفصول** القاضى يملك تزويج امة الغايب والمجنون وقهما انتهى  
**وفي الجحر** عكس كافي الحاكم ان العبد المأذون المديون للمعزيم منع الولي من استخراجه  
ورضه واجارته والسفيرة اذا كان الدين حالا وان كان موطا فله ذلك قبل حله  
انتهى **قال** ومقتضاه ثبوت هذه الاحكام ايضا في العبد المديون بمهر امراته فان  
كان المهر حالا لا يجوز للولي والجار **وفي الكافي** اذا بيع في الدين فاشتراه المولى  
ودفع الثمن للغرماء ولم يوفهم اذن له مولا في التجارة فله بيعه ويشارك  
فيه الاولون والاخرون ومقتضاه جوازه ذلك في المهر ايضا **وفي غير هذا** لو  
نكح العبد بغير اذن المولى فانه لم يدخل احكاما وان دخل فان فرق المولى بينهما فلا مهر لها

كون ارقى اعم من المملوك



عليه حتى ينفق وان اجازته بالقياس ان يجب مهره في الاستحسان يجب الامر  
واحد **وفي بيع الغنم في البيوع** لو تزوجت امة بغير اذن مولاهم مات المولى  
فانه ينقد باجازه الامارت ٧ النكاح الموقوف ٧ ينقض بموت العاقد انتهى **وفي**  
**الحرم الحائض** لو قال المولى ٧ امرض ٧ اجزى كان مردا فلو قال ٧ امرض ولكن مرضت  
منفصلا جاز استحسانا انتهى **ولو تزوج** امة من عبده اختلفوا فقيل يجب المهر ثم  
يسقط لان وجوبه حق الشراء ومنه قوله ٧ يجب وهذا صحيح لان الوجوب وان  
كان خفائده تعالى فانما يجب للمولى ولو جاز وجوبه للمولى ساعة لجاز وجوبه اكثر  
من ساعة كذا في الوالدية **ولم امر** من ذكورة لهذا الاختلاف ويمكن ان يقال انها  
تظهر فيما لو تزوج الاب امة الصغير من عبده فعلى قوله ٧ قال يجب ثم تسقط قال  
بالصحة وهو قول ابن يوسف وعلى القول بعدم الوجوب اصلا قال بعدها وهو قولها  
وتدجزم بعدها في الوالدية معللا بان كان نكاحا لامة بغير مهر لعدم وجوب  
على العبد في كسبه للمال انتهى **وفي بيع القديرة** ان مهر الامه يثبت لها ثم ينتقل  
الى المولى حق لو كان عليها دين قضى من المهر انتهى وهذا في القول الاول وبه جزم  
في البوذية **وفي الحبط** امر تدت قبل الدخول او قبلت ابن زوجها قبل ٧ يسقط  
لان الحق للمولى وقيل يسقط لان الحق يجب لها ثم ينتقل الى المولى اذا اراد نكاحها  
حق لو كان عليها دين يعرف الى حاجتها **وفي الحبر** لو اختلفت المرأة والعبد في الاذن  
قال في الظهيرية عبد تزوج مرة ثم قال لم ياذن لي المولى وقد نفق النكاح وقالت  
المرأة فذاذني يعرف بينهما لا قوام ان النكاح فاسد فيلزمه لاد المهران كاذ قد دخل  
بها ونصفه ان لم يدخل بها ولها نفقة العدة انتهى **وفي القينة** اشترى جارية تحت تزوج  
قبل ثم دخل بها في ملك المشتري فالمهر للبائع انتهى **وفي الذخيرة** ولو تزوجت امة  
بغير اذن المولى فوطئها لم يكن نسحا للنكاح عند محمد وعمر بن يوسف انه ينقض النكاح  
**وفي الحر بعد ها** واذا تزوج بغير اذن مولاه هل المرأة فتجد قبل اجازة المولى مرة في  
الذخيرة بان لها الفسخ في نظره وهي ما اذا تزوجت من مولى بغير اذن وليه **فلم امر** المولى  
نسخه لكونه العاقد بنسخه انتهى **وقال امة له لعبد** في النكاح يتناول الفاسد عند  
الحنيفة خلافا لها وثمة الخلاف تظهر فيما اذا تزوج امرأة فكا حاسدا ودخل بها  
لزم المهر عنده ٧ عندها فبها عنده وعند ما يطالب بعد العتق وتظهر ايضا  
في انها الاذن به وعدمه فينتهي به عنده ٧ عندها **قال في اهر** وهذا بخلاف التوكيل  
بالنكاح فانما يتناول الفاسد فلا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المصنف **وكذا**  
اليمين في النكاح ٧ يتناول الفاسد كما اذا حلف ٧ يتزوجه ٧ يثبت الا بالصحیح

**اما** لو حلف امة ما تزوج في الماضي فانما يتناول الصحيح والفاسد ٧ في المواد في المتقبل  
الاعتقاد وفي الماضي وتوقع العقد كذا في البسوط ولو نوى الصحيح صدق ديانته وقضاء  
وان كان فيه تخفيف رهاية لحاجب الحقيقة كذا في التخصيص **ثم قال** وقد علم بما  
قوله ما انه لو اذنه بالتزوجه فانه يملك الامرة واحدة كذا لو قال له تزوجه لانه  
الا مولا يقتضي النكاح انتهى لمحضما وقامه فيه **وقال في قول الكفر** ومنزوجه اتمه  
٧ يجب عليه ثبوتها **ولو شرط** ثبوتها للزوجه ٧ ثقت العقد كان الشرط باطلا لا ينعى  
نه ان يتخذ بها **ثم قال** ولو تزوج امة من رجل وشرط حرية الا مولا لزم الشرط لان  
قبول المولى الشرط والتزوجه على اعتباره هو معنى تعليق الحرية بالولاية وهو  
صحيح انتهى **وفي تناوي قاري الهداية المختارة** سبيل من شخص تزوج امرأة على  
انها سلة فظهرت كتابية هل يفسخ النكاح او **فاجاب** ليس له الفسخ **وفي الجحر**  
ظاهر الهداية انه عدة من الكافر عند الامام اصلا وبه اختلاف المشايخ فذهب  
طائفة اليه واخرى الى وجوبها عنده لكنها ضعيفة **لمنع من صحة النكاح كالا ستبرا**  
**وفايدة الخلاف** تظهر في ثبوت الرجعة للزوجه بمجرد طلاقها وفي ثبوت نسب  
الولد اذا انت به ٧ قل من ستة اشهر فعلى الاول ٧ يثبتان وعلى الثاني يثبتان واختا  
في فتح القدير الاول ومنع عدم ثبوت النسب لحوار ان يقال ٧ قبل العدة واذا علم  
نه له الولد بطريق اخر وجب الحاقه بعد كونه من فراش صحيح وبجها به ٧ قل نه  
ستة اشهر نه الطلاق بما يفيد ذلك فيلحق به وهم لم ينقلوا عنه ابي حنيفة ثبوته  
٧ عدمه بل اختلفوا ان قوله بالصحة بناء على عدم وجوبها ينتفع عليه او ٧  
كلما ان نقول بعدمها ويثبت النسب في الصورة المذكورة انتهى كلام فتح القدير  
وبه جزم في الغنيص **القول** وقد اختلف الامامان في المراجعة البنا اذا لم تكن  
حالا لو خرج نزوجها بعدها وهي بعد في هذه العدة نطلقها هل يلحقها طلاق  
قال ابو يوسف يقع عليها وقال محمد يقع **قال في الجحر** والاصل ان الفقرة اذا نكحت  
بالبناين نصير المرأة محلا للطلاق عند ابي يوسف وعند محمد تصير وهو اوجه الا ان  
تكون محرمة لعدم فائدة الطلاق **ومرشد** تظهر لو طلقها ثلاثا لا يحتاج زوجها  
ان تزوجه اذا اسلم الى الزوج اخر عند ابي يوسف وعند محمد يحتاج اليه كذا في فتح  
القدير **اما الحاصل** فلا يصح العقد عليها على الاصح وظاهر مفهوم الكتاب ان ذلك  
لاجل العدة وليس كذلك كما في غاية البيان والتبيين **ومروى** الحرس ابي حنيفة  
ان العقد صحيح والوطى حرام حتى تضعه وصح المأخوذ الاول ٧ النسب ثابت  
لكان الرحم مشغورا بما لا غير رجمة فكان الاحتياط في منع العقد كالوطى بخلاف الحمل



من الزنى وصح الاقطع رواية الصحة والاكثر على الاول وهو الاظهر كذا في البحر  
**وفي ردة الخائفة** رجل تزوج امرأة فاجره حرا فملك او محمدا وفي  
 قد فوهة عند انها ارتدت وسعه ان يصدقه ويتزوج امرعا سواها  
 وكذا اذا كان غير ثقة والكبراية انه صادق والا **وان اجرت المرأة** ان تزوجها  
 امرت لها ان تزوج باخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية  
 اليس ليس لها ان تزوج قال شمس الائمة السرخسي الامير رواية الاستحسان انتهى  
**لكن قالوا** انها تجزى على تجديد النكاح مع زوجها الاول وبما فاق مشايخنا في  
**القول وفيه ما في البحر** قالوا لكل قاض ان يجد النكاح بهم يسير ولو بدى بامر فدية  
 او لا **وبه** مردته هو نسج وابا وه طلاق عند اب حنيئة وقال محمد مردته  
 وايا وه نسج وكذا عند الثاني **واناد** بقوله نسج انه ينقص عدد الطلاق  
 ولذا قال في الخائفة رجل ارتد مرارا وجدد الاسلام في كل مرة وجدد النكاح  
 على قوله ان حنيئة قبل امراته في غير ما به تزوج ثاب ولم يذكر المصنف وجوب  
 العدة عليها ولا شك في وجوبها كافي جامع الفصولين ولا نفقة لها في العدة ولو  
 امرت هو لا تجزى المرأة على التزوج انتهى **وفي الخلاصة** اذا ارتدت لا نفقة لها  
 في العدة ولها السكن وبه يفتى ذكوه في الفاظ التكفير انتهى **وفي البحر ومعه** حكم  
 نفقة العدة حكم المهر قبل الدخول فان كان هو المرتد فلها نفقة العدة وان ارتد  
 فلا نفقة لها وكذا حكم الابا **وذكر فيه مسئلتين** الاولى ما اذا سلم وقتة حتى فاكتر  
 او اقل من ايام وبنتها وحكمها عند ان حنيئة وان يوسف ان كان التزويج في عقد  
 واحد ان يفترق بينهما وبينهن او في عقدين نكاح من عقد بسنة جائز ونكاح من تاجر  
 فوقع به الجمع او الزيادة على الاربع باطل **الثانية** ما اذا بلغت المسنة المنكوحة  
 ولم يصف الاسلام فانهما يتبين وهي مذكورة في المحيط وغيره انتهى **القول وتد نكاحها**  
**والظهيرية فقال** ولو تزوج صغيرة مسلمة فبلغت ولم تصف الاسلام بانته وكذا  
 ان تزوج نصرانية فبلغت ولم تعرف النصرانية ولا دينها فلا مهر لها **وبه في الرجل**  
 اذا ارتدت اليه امراته لا يفتا حاقا بسلطان الاسلام فان وصفت او وصفت هو  
 فبطلت والا بانته والسبيل فيه ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل انت على هذا  
 انتهى ونحوه في الخائفة **تم وتبني** قد علم ما سبق ان ليس للاب والجد في الاب  
 عند عدم الاب والقاض والوصي تزويج عبد الطفل ولعله لا يزوج من هو الاب  
 يزوجه امرته وفي النشف والوصاية وغيرها **باب** انه هل يزوج الواليه منهم النكاح  
 عبدة الطفل انما به **قال الشيخ** عبد البر في شرحها في النشف ان لهم ذلك وفي

قاضي خات في القاض والوصي انهما لا يملكان ذلك استحسانا ما الامرواية عن اب يوسف في  
 الظهيرية والوصي لو تزوج امته الصغيره عبده لا يجوز والاب اذا تزوج جارية ابنته  
 من عبدا بنه جائز ذلك عند اب يوسف خلافا لغيره **وفي التتمه** انهما يملكان ذلك في  
 القياس الاستحسان **وذكر** بآية عن منقبي بشرع اب يوسف ان الوصي يزوج امته  
 الصغيره عبده وكذلك الاب وان يحرق قال ليس للاب ان يزوج امته الصغيره عبده  
 ابنه ولم يذكر الوصي ولم ينص عليه بشئ انتهى **بخصوص** اضطراب الاقوال رواية  
**باب التتمه والرضاع** تزوج امرأة اخرى وحاد ان يبعد ٢ بعد ٢ يسعه ذلك  
 وان علم انه بعدل بينهما في القسم والمنفعة وجعل لكل واحدة سكنا على حدة باز  
 له ان يفعل فانه لم يفعل فهو ما جرم تركه ادخال الغم عليها كافي الاشياء ومعين  
 الفتى **وفي الفيض** ولو تزوج كتابية على مسلمة جائز وقسم بينهما على السواء انتهى  
**وفي معنى الفتى** ارضعت صبيا يجرم عليه من تقدم من اولادها ومن تاجر ٢ لقسم  
 اخوته من الرضاع **والاصل في الحكم في الرضاع** ان كل امرأة انتسب اليك  
 وانتسب اليها بالرضاع او انتسبما الى شخص واحد بلا واسطة او احدا كايواسطة  
 والاخر بلا واسطة فهي حرام وان انتسبما الى واحد بلا واسطة لا تحرم في الرضاع  
 كذا في البرازية انتهى **وفيه** يجب العدل في القسمة والملبوس والماكل والحو  
 ترجح بعض على بعض كافي الدرر **والاختيار في مقدار الدرر** الى الزوج كافي  
 الهداية والتبيين **قلت** وقيدته في الخائفة بيوم وليلة او ثلاثة ايام قال  
 ولا يقيم عند احد او اكثر الا باذن الاخرى انتهى **وينبغي** ان يقول على هذا  
 اذا يمكن اعتبار الاطلاق لانه لو اراد ان يدور سنة سنة ما يطق اطلاق ذلك له انتهى  
**وفي الفيض عن مختصر الطحاوي** وان كانت له زوجة واحدة حرة فطالبت بالزواج  
 من القسم من نسبه كان عليه ان يقيم لها يوما وليلة ثم يفرق في امور نفسه ثلاثة  
 ايام وثلاث ليال وان كانت له زوجة امته والمسئلة بها كان لها من كل  
 سبعة ايام يوم ومن كل سبع ليال ليلة لانه ان تزوج عليها بثلاث حواير  
 وتماه فيه **وفيه** يباح الرضاع بعد مدة الرضاع كافي التبيين **وفي**  
**بشمير الاحكام** لا يتزوج بامرأة ابنه من الرضاع كافي التبيين وطهاوي ٢  
**وفيه عن جميع المتأخرين** صغير وصغيرة بينهما شبهة رضاع ولا يعلم ذلك حقيقة  
 قالوا لا بأس بالنكاح بينهما فان كان بعد النكاح فالأحوط والاولى ان يفترقا ثم  
 لا في الصورة الاولى الشك وقع في الجواز فلا يجوز بالشك وفي الثانية وقع الشك  
 في البطلان فلا يبطل بالشك انتهى **وفي الفيض وغيره** الرضاع بعد مدته لا يفيد

ابنه

اذا لم يحرمه الله فان اخبره عن ثمة يرضه  
 بقوله ولا يجوز النكاح بينهما



التحریم لقوله عليه الصلاة والسلام لا رضاع بعد الفصال وأما لو قطع الصبي  
عن اللبن واستغنى بالطعام عنه ثم ارضع في المدة تثبت به الحرمة في ظاهر  
وفي رواية عن ابن حنيفة لا تثبت به لأن اللبن بعده لا يغذي فلا يحصل به  
البعضية وقيل يباح شربه إذا استغنى عنه انتهى **والفتوى على الأول**  
كما في الولاءية ونحو القدير عزيا إلى الواقعات للناطق **قال في البحر** فذكره  
الشامخ من أن الفتوى على رواية الحسن عدم ثبوتها بعده خلافا للعمدة لما علم من  
أن الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية انتهى **وسد ثمة ثلاثون شهرا**  
**عند ابن حنيفة رحمه الله** وعندهما سنتان واختاره الطحاوي وفي العيون عند  
الدراية ويقولهما فخذ كما في الغيض **قال في فتح القدير** الأصح قولهما لا انتفاء  
على المولى في حق التحريم أيضا أي كما أنه يجب اجرة الرضاع على الأب بعدها  
اتفاقا **قال في البحر** ومراعاة أنه بالنظر إلى الدليل بسبب ظنه والأفاد ذهب  
للإمام الأعظم وإن لم يظهر دليله لوجوب العمل على المقلد بقول المجتهد في غير نظر  
إلى الدليل كما أشار إليه في أول الخاتمة **ولكن قال في آخر الحاوي القندسي**  
فإن خالفاه قال بعضهم يؤخذ بقوله وقال بعضهم يؤخذ بقولهما وقيل بخير  
المفتى والأصح أن الجرة لقوة الدليل انتهى ولا يخفى قوة دليلهما وتامه فيه **وقد**  
**صح في المعاني** قولهما جري عليه الشيخ قاسم في تصحيحه وترجيحه **قالوا** ويجرم  
به وإن قل ما يجرم من النسب الإمام أخيه وأخت ابنه ويشمل كل منهما ثلاث صور  
نهيست وكذا أم أخته وأخت بنته **وزاد في الوقاية وغيرها** أم عمه وعمته  
وأم خاله وخالته وهي أربعة قال في شرحها ولا ينس الصور الثلاث في جميع  
ما ذكرنا انتهى يعني من اعتبار الرضاع في المضان فقط أو في المضان إليه فقط  
أو فيهما **وزاد الشارح صورة أخرى** الأولى أم حفدة رضاعا والمراد به  
أولاد الأولاد والثانية جدة ولده من الرضاع الثالثة عمه الولد من الرضاع  
ولم يذكر وأخاله ولده لها حلال من النسب أيضا لأنها أخت زوجته **أقول**  
ولغايل أن يفرق بين الفصليين الرابعة يحل للمرأة أن تزوج بأخيها من  
الرضاع أو بأخي ولدها من الرضاع وبأخي حفدة ثمانية وجد ولدها من الرضاع  
منه ولا يجوز ذلك من النسب لما قلنا في حق الرجل **ثم اعلم** إذا ما ذكرناه من صحة اعتبار  
الرضاع في المضان فقط أو في المضان إليه فقط أو فيهما يطرد في جميع الصور كما ذكره  
ابن وهبان في شرح المنظومة وأما ما قيل فيها وستين ميلا ليس هذا المقتر  
موضع ذكرها وتبع في الأضراب عز حليها العلامة ابن الشخيرة كذا قال في البحر **ثم**

بين

**بين رحمه الله تعالى** تنافيلها فبلغت ستا وستين صورة ثم قال فالمراد بالنسب  
من كلام ابن وهبان ست **ثم قال** ثم تأملت في قول ابن القيم إذا عرفت مساط  
الأخراج أمكنك تسمية صورة أخرى فتعني الله تعالى بتسمية **صورتين** الأولى بنت  
أخت ولده خلال الرضاع حرام من النسب لأنها أخت بنته أو بنت ربيبته  
ويصح فيه الأوجه الثلاثة وكل منها إما أن تكون الأخت مصفاة إلى الابن أو البنت  
بمستة وكل منهما إما باعتبار ما يحل للرجل أو لها فانه كما يجوز له أن يتزوج بنت  
أخت ولده رضاعا يجوز لها التزوج بأبن أخت ولدها رضاعا فصارت اثني  
عشر الثانية بنت عمه ولده جائزة من الرضاع حرام من النسب لأنها بنت  
أخت وفيها الوجه الثلاثة نقط باعتبار ما يحل له ولا يتأق هنا باعتبار المراء  
فانه يحل لها التزوج بأبن عمه ولدها من النسب والحاصل أن هاتين الصورتين  
على خمسة عشر وجهها فصارت المسائل المستثناة إحدى وثلاثين سلكه ولده  
المعد انتهى كلام البحر فانهما المسلكين الأوليتين إلى أربعة وعشرين وكذا لك  
سلكي الوقاية وأما الثلاثة الأولى ما زاده الشارح من أن ثمانية عشر فصلا  
الكل ستا وستين وتصير بها انضمام إليها من خمسة عشر وجهها من الصور ثني الموزونة  
له إحدى وثلاثين **ولكن بقى** ما تضمنته الصورة الرابعة وأنواعها داخل في بقية  
الصور كما أنه عليه بقوله ولكل من اثني عشر صورة تاذ باعتبار ما يحل للرجل أو ما  
يحل للمرأة **وفصلها صاحب النهر** فذكر مع الصور ثني الأولى ليتبين أم عمه  
وعمته وأم خاله وخالته رضاعا وأم حفدة وجدته ولده وعمته ومراوده في البحر  
سربت أخت ولده وبنت عمته **ثم قال بنده** تسع صور فصل باعتبار الذكورة  
والأنوثة إلى ثمانية عشر وباعتبار ما يحل له أو لها إلى ست وثلاثين مثلا يجوز له  
التزوج بأم أخيه ويجوز لها التزوج بأخيها وكل يأتي فيه الاعتبار الثلاثة  
بنده مائة بنده مائة وثمانية انتهى **أقول** أما إذا اعتبرنا الصور التسع بعد أم  
الأخ وأم الأخت صورتين وأخت الابن وأخت البنت صورتين وكذا أم عمه وأم عمت  
وأم خاله وأم خالته وأم حفدة إلى أخوه كذلك تصير ثمانية عشر باعتبار الذكورة  
والأنوثة وباعتبار ما يحل له أو لها ستا وثلاثين وتصير بالقراب في ثلاثة مائة  
وثمانية كما ذكره وهو الحق **قالوا** وأما **بنو رضى شدي** وهو بيع اتحاد الشدي  
حقيقة كما إذا رضعته شدي امرأة ولو في غير ما يفي فانه الحدان زوج في البنيين هما  
أخوان لأب وأم وإذا اختلفت نهما أخوان لا من نطفة وحكا كما إذا رضعته زوجي رجل  
واحد فهما أخوان لأب رضاعا كذا في الفتاوى البزورية **وأما** هذه الحرمة من



زوج المرضعة ثلثا اولي فلا تزوج الصغيرة ابدا المرضعة ٧٢ اخاها ٧٢ وها ٧٢ وها ٧٢  
 و٧٢ ابنا لها ولو شرب غير صاحب اللبن ٧٢ نه اخوها ٧٢ ولولا كان لرجل من وجها من مرضت  
 كالمها بئنا لا يجل لرجل ان يبيع بينهما لانها اختان مرضا عاكدا في البحر **ولا فرق بين**  
 كون ولدان امرضعت مرضيعا مع المرضعة او ساقيا بسنين كثيره او سبقا بان  
 ولدت بعده بسنين **وفي آخر السوط** ولو كانت ام البنات ارضعت احد البنين  
 وام البنين امرضعت احدى البنات لم يكن للابن المرتضع من ام البنات ان يتزوج  
 واحدة منهن وكان لاخوته ان يتزوجوا بنات الاخرى الا ابنته التي امرضعتها امهم  
 وحدها لانها اختهم من الرضاعة انتهى **وقالوا الذين المختلوط بالطعام** يحرّم عند  
 ابن حنيفة وان كان غالبا مطبوخا وغير مطبوخ **قال** الشارحون ٧٢ ان الطعام اصل  
 فيما هو المقصود وهو التغذي واللبن تابع ولا الغلبة انما تعتبر حالة الوصول الى المعدة  
 والطعام حينئذ هو الغالب وقالوا ان كان اللبن غالبا تعلق به الحرّم نظرا للغلبة  
**قال في البحر والخلان** فيما اذا لم تسم السارما المطبوخ فلا اتفاقا **قال في المستمل**  
 انما تثبت الحرمة عنده اذا لم يشربه اما اذا احساه ينبغي ان يثبت ويؤيده ما  
 في الثانية هذا اذا اكل الطعام لثمة لثمة فاذا احساه حوا تثبت الحرمة في قولهم  
 جميعا **والحق** ان لقول ابن حنيفة عليّين كذا ذكرنا فعلى الاول ٧٢ فرق بين الحسوس  
 وغيره وعلى الثانية يفرق بينهما كما افاده في المحيط **قال** ووضع محمد في الاكل  
 يدل على هذا انتهى يعني كلام المحيط **ويقرر الغالب** لو خلط بما اودوا اولين  
 اخرى او لبن شاة وكذا اذا استويا **ولبن** الرجل ٧٢ يحرّم خلاف لبن الميتة والبكر  
 اذا بلغت تسع سنين والا لا كما في الثانية تفصلا **وفي نسخ القدر** لبن الميتة  
 ظاهر عند ابن حنيفة لان التمس بالموت لحالته الحياة قبله وهو منتف في اللبن  
 وها وان قالوا بجماسة للمها ورمق للوعاء الخبيث ٧٢ يمنع من الحرمة كما لو حلب في اناه خبيث  
 واوجز به حتى ثبتت انتهى **وقالوا فيما لو امرضعت** مرضعا من لبن حنيفة بيت  
 الام والبنات وشملت الميتة ما لو كانت الكبيرة معتدلة حتى ارضعت المطلقة ثلاثا  
 قبل انقضاء عدتها امراة صغيرة المطلقة بانث الصغيرة كما في البدائع **وفي المحيط**  
 لو طلق امرأة ثلاثا ثم اناخت المطلقة المعتدة ارضعت امراة له صغيرة قبل انقضاء  
 عدة المطلقة بانث الصغيرة لان حرمة الجمع حالة العدة لا حرمة في حال قيام النكاح  
 انتهى **هذا باب الوضاع او خطروا ثم قال في الاولوية** والواجب على النساء ان  
 لا يرضعن كل صبي من غير رضوة فانه ان فعلن فليحفظن او ليكن لهن انتهى **وفي الثانية**  
 يكره للمرأة ان ترضع من غير ان تزوجها انتهى **كما** **الطلاق** هو شرعا اسم

للتطليق

للتطليق وهو عبارة عن نزع العقب الثابت بالنكاح ونزع اسم الاطلاق الذي هو  
 نزع العقب الحسي يقال اطلق القوس والاسير ولهذا قال ٧٢ مرارة انت مطلقة بالشد  
 لا يحتاج الى النية وبالتخييف يحتاج اليها وشرطه عقل الزوج وبلوغه وايقاعه  
 سباح وقيل ٧٢ الا لضرورة **قال** في نسخ القدر وهو الاصح ويجوز لفظ السباح في الحديث  
 على ما روي في بعض الاوقات لكن في العناية وغيرها ان العامة على ابا حنيفة **قال في**  
**النهر** تنعالم في البحر وهو الحق اذ ٧٢ خلا ٧٢ حد في عدم كراهة السكون منه وتامد بينهما  
**وفي طع الثانية** والسكران فيه وفي غيره كالمصاحي الا في الحدود والمالعة والردة  
 والاشهاد على شهادة نفسه ونماد في الذخيرة اخرى وهي ما اذا تصرف الاب في مهر  
 ابنته بما لا يتغابن الناس فيه فانه يجوز اجاها ويجوز للمصاحي ٧٢ يتامد **وفي معنى**  
**الغنى طلاق السكران** **واق** اذا سكر من الخمر والنبيذ وجميع تصرفاته صحيحة ويجوز  
 اذا تدف ويقصونه **الا اذا** شهد رجلان على شهادة السكران او امر نكاحه ٧٢  
 يكون ارتدادا وتامد في الخلاصة **ولو** ذهب عقله نكح ولا تطلق ولو شرب لا اشتر  
 التي تتجدد الجوب والعسل والسكر فطلق لا يقع عندها خلا فالجحد كذا في بعض  
 الكتب المعتمدة **وفيهم** اكره على شرب الخمر وشربه للضرورة كاساعة لثمة  
 وعطش فسكر فطلق لا يقع في الصحيح كما يلزمه الحديث وكذا سائر تصرفاته كما في  
 الخزانة انتهى ولم يلحقوه بالمجنون بل الخوابة العقوبة والجرح والغنى عليه والمأثم  
 فلا يقع طلاقه **وكذا المد هوش** كما جزم به صاحب البحر والنهر وان ثبت ابو عبد الله  
 التمر تاشي في حقه تنوير الابصار قال المحقق ابن المهام في شجرة الهداية وكذا  
 المد هوش بمصيبة ونحوها انتهى وجعل في الشهر التام والغنى عليه تسما اخر اذ ٧٢  
 اختلاط في عقلهما **وفي الجاه** النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق سياتي  
 وفي العتق يباح وفي المد بيارائه وفي التعزير بمسا مرق ونحوه فلو قال ٧٢ لا يجوز  
 وباعها فامراه المشتري ان يردّها بقول البائع ليس له ذلك انه لا اعلام ٧٢ لتحقيق  
 ولو قال لزوجة يالكراه لم يعرف بينهما كذا في بعض المعنى **هذا وقد فوّ** في الاحكام  
 بين ما يبلغ به حد السكر من سباح على ما سنده وبي ما يبلغ به من حرّم فاذا كان من حرّم  
 كالمخمر والنبيذ طوعا كان جميع تصرفاته صحيحة ويجوز اذا قد اذ الاما استثنائه كما في  
 الخلاصة **وفي البرازيد وغيرها** والذي يشرب الدواء مثل البع والانيون وغيره  
 عقله فطلق او اعتق او تفرّد تصرفا يخصه بالعبارة لا يتوب عليه الحكم فلا يقع  
 طلاقه وروى ان شارب البع ان كان يعلم حين شرب انه ما هو فطلق يقع وان لم  
 يعلم ٧٢ قال القاض خان والصحيح انه يقع على كل حال انه شرب للدواء والتعليل

وقع طلاق السكران في اكل السكر  
 من الخمر او النبيذ



مهم في وجوب الحد

ينادي بحرمته لا للدواء **وفيها** ولو شرب من الاشربة المتخذة من الخبث والمسل  
تسكن الخمار في زمانها لزوم الحد لان المساق يجرمون عليه وكذا الخمار وقوع  
الطلاق في الحد يقال للدرية والطلاق يتطابق فيه فلا وجب ما يقال للدرية فلا  
يتبع ما يتطابق اوله وفي شدة الهداية والاصح انه يجرد **في العادة** حتى عرف  
صدر الاسلام الى السرايل ودوى انه وجد من واية غزا اصحابا جميعا منهم الله تعالى  
انه يجب الحد **وفي الحديث** واختلفوا في حد السكر فان كان الامر على ما ينقل عن اصحابنا  
انه هو بحيث لا يميز الارض من السماء والرجل من المرأة فلا مزية في ان طلاقه وبهم  
وعتاقه وحلفه باطل وان كان معه العقل والتمييز ما يقوم به التكليف للخطأ  
فولا لصاحبه يصح منه ذلك وهذا سبيل حسن لا بد من حفظه والناس عنه غافلون  
**قال في معنى المتن** اقول هو كما ذكر لو كانت كليات عامة الشروع والتعريف  
المعتبرة في مخالفة لكنها مخالفة الا ترى الى قول الزيلعي ولا منزال عقله بسبب هو  
معصية فيجعل باقيا من جواله بخلاف ما اذا زال عقله بالمساج والذي يوضحه ان  
عقله باق في حق حكمه يثبت مع الشبهة كحد القذف والعصا فاوله ان يجعل باقيا  
في حق حكمه يثبت مع الشبهة انتهى **وفي الجرد والنهر** والعبارة له والسكر من الاشربة  
المتخذة من الخبث والمسل كالسكر من الخنزير الاحكام كما هو قول محمد وهو المختار  
كما في الجزائية وفي الفتوى وبه يفتي ان السكر من الاشربة حرام وعندها لا يقع بناء على  
انه حلال وصحيح في الثانية **قال في الجرد** والخلاف مقيد بما اذا شربه للتداوي  
اما اذا كان للشر والطرب فيقع بالاجماع **وكذا** يقع طلاق من غاب عقله بالكميش  
قال في الجردة او البهجة او الاينوون ان كل ذلك حرام لكن دون تقييد المخدرات **قال**  
وهذا في المشيش سم باتفاق شيخ الحنفية والشافعية وبه قال شيخ ما وراء  
النهر ثم نقل فيه ما استدلناه من الخلاف في البهجة والاينوون الى ان قال والحق التفصيل  
وهو انه ان كان للتداوي لم يقع وان كان للوقصد فينبغي ان يتردد في الوقوع  
**وفي تصحيح القدور** وفي هذا الزمان اذا سكر من البهجة يقع طلاقه من جوار عليه  
الفتوى **واما من سكرها** او مضطرا فالاصح عدم وقوع طلاقه كما في التحفة وشرح  
الجامع لقاضي خان وفتاواه وعنه محمد انه يقع والصحيح الاول **وفي فتح القدير** وهو  
الاحسن وفي تصحيح القدور وهو التحقيق **وفي الجرد** سكر الوكيل نطق لا يقع  
لان ضرره يرجع الى الموكل ولم يحن انتهى **قال في البحر** وهو ضعيف والصحيح كما في الفقرة  
من الاشربة في الثانية من الطلاق الوقوع بخلاف ما اذا جاز الوكيل نطقه انتهى وقام  
مسائل الوكيل في طلاق النهر وفي الاشياء وحاشيتها للثبوت النزي **وفي شرح**

الخمار

حرمه الاينوون

ما عليه الفتوى  
ما هو الاصح  
انه الصحيح  
الاشربة الخبث  
ولا يصح

الوجهية

**الوجهية** الطلاق السابق واللاحق فيلحقه امر بغيره احوال اما صريحان نحو  
ان يقول لها انت طالق ثم يقول مثله في العدة او الاول صريح والثاني باين  
نحو ان يقول انت طالق ثم يقول في العدة انت باين او يكون بعكس وهذا كله  
يلحق حتى الاخير عندها **واما باينان** وهذا لا يلحق حتى لو قال لها بعد الخلع انت  
باين ينع ٢ مكانه جعله اخبار فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ثم وري ٢  
ضرورة حتى لو قال غيبته به البينة العليظة قالوا ينبغي ان يعتبر وتثبت به  
الحرمة العليظة وهذا حاصل ما في الكافي والنجاشي وتبعهما المحقق ابن الهمام وظاهر  
انه يخرج ونحوه ٢ كناية من ذهب **قال** والذي ظهر له في تعليقه انه اذا تعذر حمله  
على الاخبار يكون انشاء يلحق في الجزائية لو قال لها انت باينك باخرى ينع ٢ نه ٢  
يصح اخبارا **وفي الجرد** عن فتح القدير والموايد بالباين الذي يلحق البايين ما  
هو بلفظ الكناية لانه هو الذي ليس ظاهرا في الانشاء الا ان جعله متبادلا للصرح ٢  
يتبادله البايين الا اذا كان كناية لان الصريح اعم من البايين لانه لا يحتاج الى نية باينا  
كان الواقع به او مرجحيا والكناية ما يحتاج اليها او الى دلالة الحال واستثنوا ثلاثة  
اعتدى استقرى مرجح ان كانت واحدة فتالوا يقع بها بلاية مرجح ٢ نه في حكم الصريح  
**ثم قال** في البحر واذا لم تكن البينة محلا للباين لم تكن محلا للظهار واللعان وتامه  
فيه من المحيط ثم قال ولو آلى منها لم يقع في حق البير **وفي** ولو كان الطلاق فرقة بعد  
طلاق كالفرقة بخيار البلوغ والعتق المدخول فانه ٢ يقع في العدة **والفرقة**  
توجب الحرمة المودة لا يلحقها الطلاق انتهى **قالوا** وانما يلحق البايين مثله اذا كان  
الاول معلقا بشروط ووجد الشوط في هدهما فانه يقع عليها باين آخر به عندنا  
خلافا لغيره **وفي البحر** عن الحقايق فلو قال ان فعلت كذا فخلال الله على حصاره  
ثم قال هكذا او اخر فنعمل احدها وقع طلاق باين ولو فعل الاخر ينبغي ان  
يقع آخر وهذا ينبغي ان يحفظ انتهى **قال في النهر** والظاهر ان هنا وفيها  
موانع المواد بلفظ ينبغي يجب ٢ انه تحت كما نصح كثير فليست به **وفي البحر** واعلم  
ان الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق لصريح وباين كافي في القدير وهي  
حادثه حلب وكذا الطلاق على مال بعد البايين فانه واقع ولا يلزم المال كالحب  
الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى **قلت** وتام تحقيقه فيها وفي شدة الوجبة  
وحواشي الدرر والمصريح **وذكر الرد**  
**وفي شدة الاسجاء** في قوله انت طالق لا يحتاج الى النية ولا يقع الاثر وحده  
وان نوى الاثر فيكون في ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام اذا نوى

مهم

مهم

من غير البايين مثله

وله انت طالق لا يحتاج الى النية



بذلك ثلاثا ثلاث انتهى والمذهب عدم وقوع الثلاث كذا في شرع الوهابية  
**وفي الفتاوى** السليم إذا طلق امرأته في اليوم فلما استيقظ قال لها طلقك في اليوم  
 ٢ يقع ولو قال اجرت ذلك الطلاق يقع ولو قال او تفتت وقع كذا في معنى المفتي **وفي**  
 ايضا ولو قال او تفتت ما تلفظت به في حال النوم ٢ يقع ذكره الامام خواهرزاده  
 كذا في الخلاصة **باب** **الايقاع والتوفيق** لو قال لغير المدخول بها انت  
 طالق ثلاثا لا يقع الا واحدة كذا في فتاوى قاضي خان **قال** في معنى المفتي والمعدة  
 وقوع الثلاث كذا في الهداية والكنز والمجمع وغيرها من الكتب المعتمدة حتى لو  
 تفتت القاضى بعدم وقوع الثلاث لا ينفذ انتهى وهي في زوايد الاشياء **وفي** رجل  
 قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت استحسانا فان قال في امرأة  
 اخرى وايها عنيت لا يقبل قوله الا ان يقيم البيينة **ولو قال** امرأته طالق وله  
 امرأتان معروفتان كان له صرف الطلاق الى ابهما شاء وتام في الخاتمة **وفي**  
 لو قال لزوجته انت طالق ان دخلت الدار بفتح هزة ان طلقت في الحال ٢ بها  
 ليست بشرط لتا ولها بالماضي وكأنه قال ٢ نك دخلت الدار وكذا ان قال اذ دخلت  
 الدار يقع في الحال ايضا ولو قال ان دخلت الدار انت طالق طلقت في الحال في  
 القضاء فان قال امرأتانها طالق بالمدخول ديتن فيما بينه وبين الله تعالى  
 كذا في الجوهر **وفي** عن شرع المجمع ٢ بن ثورثمة رجل قال امرأته طالق في  
 افضل الايام قال بعضهم تطلق يوم عرفة وقال بعضهم تطلق يوم الجمعة والا ولا يصح  
**وفي البرزخ** **باب** **غيرها** لو قال طلاقك على لا يقع ولو اراد نكاح او واجب اولاد  
 او ثبات قبل تطلق رجعية نوى ٢ وقيل يقع وان نوى وقيل في قول ابو حنيفة  
 يقع وفي قولهما لا يقع في قوله واجب ويقع في ٢ وم وقيل في قوله الثاني يرجع في  
 كذا الى بيته وقيل يقع في واجب للتعاضد في الثلاث ٢ يقع وان نوى **وفي الفتاوى**  
**الكبرى** **للمخاص** المختار انه يقع في الثلاث ان الطلاق يكون واجبا او ثابتا بل حكمه  
 وحكمه ٢ ثبت ولا يجب الا بعد الوقوع وفوق بينه وبين العتاق **قال** في معنى  
**المفتي** وهذا يفيد ان ثبوت انتضاء ويتوقف على نيته الا ان يظهر فيه عرف فاش  
 فيصير صريحا فلا يصدق قضاء في صفة علمه فيما بينه وبين الله ان تصدده وقع والا  
 لا فانه قد يقال هذا الامر على واجب يعني ان انعد ٢ في تعلته فكانه قال ينبغي  
 ان اطلقك انتهى **اقول** وهذا المعنى لا يقع في ثبات كذا لا ينبغي **وقال** **فيه** **وتد**  
**تعود** في عرف فتاوى المفتي ان الطلاق يلزم ٢ فعل كذا يريد ان فعله لزم  
 الطلاق ووقع يجب ان يجري عليهم ٢ صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت

مطلب  
لو قال طلاقك  
على الخ

طالق كذا في نية التعديل **وتد** نقله العلامة قاسم في تصحيحه عن المختارات وان شمله الحرام  
 يلزم وجزم به صاحب البحر والنهر **وقالوا ايضا** وكذا تعارف اهل الامريان الحلف  
 بقوله على الطلاق ٢ فعل كذا انتقل في التصحيح انه ان لم يكن له امرأة يكون ميمنا فيجب  
 الكفارة بالحلف ومقتضاه ظاهر **قال** صاحب معنى المفتي **فيه** **اقول** وفي ديارنا  
 صار بتعارف قايدين الخواص والعوام فينبغي ان يكون صريحا انتهى **وذكر** **فيه** وفي فتاوى  
 تدان المولى مفتي الانام ابو السعود ان لفظ على الطلاق ليس واحدا في الصور  
 والكفاية وسنده في ذلك ما صرح به اصحاب الفتاوى انه لو قال على طلاقك ٢  
 يقع وفي الولوالجية لو قال على المشي الى بيت الله الحرام وعلى طلاقك كذا وعقبت فلان  
 ان دخلت الدار قد خلت لزم المشي ٢ يلزم الطلاق والمفتي انتهى لمخصا **قال**  
 لكن قد تعارف اهل عصرنا الحلف به فينبغي الاقتبال بوقوعه على وزاد ما قالوا في على  
 وزان ما قالوا في على الحرام والحرام يلزم من الاشارة بالطلاق خلا بالعرف وما انتهى  
 به الولوالجية بناء على عرف البلاد والروية كذا لا ينبغي اما في عرفنا فينبغي وبه انتهى  
 جماعة من المتأخرين وينبغي ان يكون صريحا ويدل عليه كلام قاضيخان في مسيلة  
 تراطلا في تراطلاك الخ وكلام الزيلعي في بحث اصناف الطلاق الى اليد وتامه  
 فيه وهذا المخصص **وفي معنى المفتي وغيره** قال لها طلقك الله اولعده اعتك  
 الله يقع **وفي** قيل له انت طلقت امرأتك فقال بلى طلقت لانه جواب الاستهام  
 بالاشارة ولو قال نعم ٢ تطلق لانه جواب بالنفي **وفي** قال لها ما بق لك سورة طلاق  
 فطلقتها واحدة لا يمكن له السروج بها واتوا به حجة عليه بخلاف ما لو قال لها بق لك  
 طلاق واحد والمسيلة بما لا لا التحصيل بالواحد ٢ يدل على نفي بقا الاخر ٢  
 النص على العدة ٢ ينبغي الزايد كذا في اسماء الاجناس **وفي** وتعت الخاتمة بينهما فقال  
 لرجل امرأته بريدك تسلي بيضا فان جرى ذكر الطلاق له ان يطلقها وال ٢ **وفي** اوليا  
 المرأة طلبوا منه الطلاق فقال لا ينها ما تريد ففعل ما تريد وخروج الزوج فطلقتها  
 ابو هالم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول في ذكر **وفي** انطلق الى فلان  
 حتى يطلقك صار فلان وكيفا وان لم يعلم **وفي الزيادة** ٢ يصير وكيفا قبل العلم كذا في  
 البرزخية ثم اعقبه بقوله واذا صار وكيفا فاذا نهاها الى الزوج عن الاطلاق ٢ يصير  
 مؤز ٢ قبل العلم بالنهاية تدل على رجحان القول الاول لذكره الفرق بين التوكيل  
 والقول ثم فتد بروي **المهر** واعلم انه لو قال له طلقها ان شاءت ٢ يصير  
 وكيفا ما لم تشا ولها المشيئة في مجلس عليها فاذا اشاءت وصار وكيفا فلو طلقها في  
 المجلس وقع ولو قام عن مجلسه بغير التوكيل هو الصحيح ان ثبوت الوكالة بالطلا

مهم

منه



بناء على ما قوضا منها من المشيئة تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخاتمة **قال**  
**الحواشي ينبغي ان يحفظ هذا** فانه ما عت به البلوى فان الوكالة بوجوه الاتفاق  
 عن شيئا ٧ بدم واذ ان الطلاق لا يقع وهذا مما يستثنى من قوله قال المهر هل طلق  
 امرائي لم يتقيد بالمجلس انتهى **وفي البحر** في الفاظ المهر كانت طالق انه يقع  
 نوى الطلاق او لم يتوينا قال وافاد المصنف انه لو نوى غيره صدق لما في نسخ  
 القديرات لو نوى الطلاق وثاق صدق وهذا اذا لم يقرب بالعدد اما لو نوى به وقع  
 قضاء ٧ ديانة **ثم قال** وهو يدل على انه لو قال على الطلاق في ذراعي كالحلف به  
 العوام انه يقع قضاء بالاول وسياق تمام ما فيه في الخلق عن النهر في سلة على  
 الطلاق **وفي حواشي الدرر المصير** نقل عن الشيخ ابن الشبر محل وقوع طلاق  
 المفوض ما اذا قالت طلقت نفسي واحدا بايضا او طلقت نفسي بايضا اما اذا  
 قالت ابنت نفسي لا يقع شي فاعلم هذا القيد فانك لا تجد في شروح الشرع  
 انه كلامه والله اعلم **باب التعليق** قال الامام اذا اولدت فانت طلق فانت  
 ولدت وكذا في الزوج فعلى القياس لا تصدق ولا يقع الطلاق وفي الاستحباب  
 تصدق وبالقياص تاخذ بقوله في معنى المقتى **قال رحمه الله** وقد ذكر بعض  
 المتأخرين من اصحابنا ان العمل على الاستحباب الا في احدى عشرة مسألة  
 في جميع كتب اصحابنا رحمهم الله تعالى فان العمل فيها على القياس منها هذه وزيد  
 عليها ومنها مسألة سجدة التلاوة وقد مر ذكرها ومنها مسألة في النكاح وقد  
 مر ما فيها من التنبيه على احوالها ومنها مسألة الايلا وسجنان شاء الله تعالى ومنها  
 مسألة في الرهن ومسألة في البيوع ومسألة في الحدود ومسألة في الفقات  
 والبيع ومسألة في العتاق ومسألة في الوكالة **ومريد عليها** اخرى في الهبة  
 ومسألة في الكايت واخرى فيه ولها اساس بالسوق ومسألة في السرة ايضا  
 ومسألة في السلم في البيوع ايضا ومسألة في الديات واخرى في الوكالة ايضا  
 ومريد ايضا مسألة في الوكالة ومسألة مختلفة فيما يما يحد ثم صاحب الامر بطلت  
 الى العتق وسجنان في احوالها ان شاء الله تعالى **وهذا هو ايدى** المعلق بالشرط  
 لا ينعقد سببا للمحال والمضاف ينعقد في الطلاق والعتاق والمذمور **نفي ايمان الجامع**  
 لو حلف لا يملك ثم قال لها اذا جاء عند فانت طالق حيث حلف ان دخلت الدار  
 كذا في الاشياء **ومريد عليها** قبله على القاعدة انه اذا قال لعبد انت مريد  
 لم يملك بيعة اليوم وطهه اذا قال اذا جاء عند ولو قال لله على التصديق بدم عند  
 ملك التجهيل بخلاف اذا جاء عند انتهى **الاول** قد تحالف كلامه فان مقتضى ما ذكره في

مهر

مطلب مايل  
القياس

مسألة

سيلة الجامع ان اذ ابيت من الفاظ الشرط ومقتضى ما مره تبليها من المستلحق ان  
 اذا منها قالوا وفيها قولان احدهما انها للشرط والاخر انها للوقت **قال القري في**  
**حاشيته** وفي خلاصة الفتاوى جعل اذا للشرط حيث قال ولو قال انت طالق اذا  
 جاء غدي يمين ولو قال انت طالق غدا صانه وليس يمين انتهى ثم قال وينبغي ان  
 يثبت فيما لو حلف ان لا يخلع ثم قال انت طالق ان دخلت الدار بما ذكره المصنف  
 من انه لو حلف ٢ يخلع حيث بالتعليق لا بالاصانه وهذا تعليق لا صانه والله  
 اعلم انتهى **القول** كونه اذا للشرط هو مذهب الامام وكونهما للشرطية هو قول  
 الاماميين كما في اصول شمس الاية وغيرها **هذا** وقد قال في الحواش ما فوق به الويل  
 بين المضاف والمعلق في انعقاد الاول سببا للمحال دون الثاني بان المضيف يريد  
 الحكم والمعلق يريد انشاء ٧ من غرضه المخرج فودد بان اليمين ٧ يوجب الاعداد مطلقا  
 فان لم يرد بشرطين بقدم ولدى فانت حرام المقصود منه ايجاد الشرط لا اعدام  
 وما فوقه به من ان الشرط على خط الوجود بخلاف المضاف مردود بما يقتضي  
 التوقيف بينهما في نحو يوم يقدم مزيد وان تقدم في يوم كذا لان كلاهما على خطر  
 الوجود وجبئذ يستويان في الاحكام فيلزم عدم جواز التجهيل فيما لو قال على  
 صدقة يوم يقدم فلا بد لعدم جواز التقدم على السبب المذكور وان كان بصورة  
 الاضا فذاع ان الحكم في المضاف جواز التجهيل بخلافه في المعلق ويتضمن ايضا كون  
 اذا جاء عند فانت حرام كذا انت فانت حرام ٧ خطريهما لغيره من بيعه قبل الغد  
 ويعتقون بين العصورتين **قال** وقد يعرف بان في الاضانه شبه الشرط حيث  
 التوقيت ليست بشرط بل حيث شبهها لا تنزل في الحال ومن حيث الاصل لا تنزل  
 ولا تمنع السببية انتهى **اذا تقرر هذا الحكم** علم ان اختلاف احكام الصور التي ذكرها  
 المتأخر في اذا جاء على ما قدمناه من الاختلاف بينهما بين الامام وصاحبه منها ما في الخا  
 قال اجونك داري هذه راس الشهر كل شهر كذا قال الفقيه ابو الليث والاسكاف  
 يجوز وقال ابو القاسم الصنوبر لا يجوز لانه تعليق التملك فلا يصح الاوعلقه بشرط **قال**  
**في البحر** ويؤيده ما ذكره في الجامع ومنها ما في الخاتمة ايضا عن المشتق قال من له خيار  
 الشرط ابطلت خياره غدا او قال ابطلت خياره اذا جاء الغد كان ذلك جائزا  
 قال وليس كقولهم ان لم يفعل كذا فقد ابطلت خياره وهذا يريد قول الفقيه **ونقل**  
**في البحر بعد** عن شمس الاية السرخسي قال بعض اصحابنا امانة النسخ الى الحد  
 وغيره من الاوقات صحيح وتعليق النسخ بمن الشهر وغير ذلك لا يصح والعتق على قوله  
 انتهى كلام البعض **قال في البحر** وقد تحرر ان المعلق بشرط على خط ليس كالمضاف اتفاقا

هو  
مذكر حسن  
بكذا جائز في قوله ولو قال اذا  
جاء راس الشهر فقد ابطلت  
بما يشهد



ما على الاعتناء بالفتوى

وما ليس فيه خطر فيه اختلاف الشايخ انتهى ما امر دناه منه ونذاطلنا في تقرير هذا المقام بتجريب المرام فاحفظه لعله يشق الاوام **وفي سبيل** دعوى الانشاء في الطلاق اذا ادعت المرأة طلاقا فقال الزوج كنت قلت لها ان شاء الله وكذبته في الاستثنا ذكر في ظاهر الروايات ان القول قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا ببينة ولو قال طلقتهك امرى وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية القول قوله لا **وذكر في النوازل** خلافا بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقبل الطلاق وعلى قول محمد لا يقبل ويقع قال وعليه الاعتماد والفتوى احتياط في امر الزوج في زمانه غلب على الناس الفساد **وفي التارخانية** عن الثاني انه لو قال طلقتهما ولكن كنت نائما لم يزم الطلاق ولو قال طلقتهما ثم استثبت لم يكن مستثنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف قال في شرع الوصاية وهذا ما تقدم ثم حكى عن الحجة انها لو ادعت الطلاق وادعى الاستثنا لم يصدق ولو قال ابتداء طلقته واستثبت صدق قضاء ونقل قولنا من عن الزايزية عن الاوزجدي انما يصح دعوى الاستثنا ان ثبت الطلاق باقرار ولو ثبت بالبينة لا يقبل **وفي العاديه** الصحيح انه لا يصدق الزوج الابينة لانه خلاف الظاهر وقد نسد احوال الناس وقد نظر صاحب الفوائد في قول التوكل احتياط لا امر الزوج بانه يلزم منه ترك الاحتياط في حق الزوج بعد العدة باخرون نظر المصنف بانه حكم الحاكم بالفرقة يستغذ ظاهرا وباطنا لا يحكم بمقاء العصية مجرد قوله والزوج يعلم انه كاذب لا يجل له الوطى انتهى ملخصا وبالجملة فالذي جرى عليه الطرسوسي وابن الشحنة وصاحب البحر والنهر والتوير الاعتماد على انه لا يصدق في دعوى الاستثنا في الطلاق وكذا في الخلع **والابينة** **وقال** **عظام** وغيره لا يصدق قضاء اذا اخذ على الخلع **وقال** في شرع الوصاية واراد باخذ الجعل ذكر الجعل في الخلع حقيقة الاخذ ولا يصدق القاضى ان صدق المرأة انتهى وقام فيه **وفيه** وفي غيره ولو شهدوا انه طلق او خالع بلا استثنا او بانه لم يستثنى فيقبل وهذه من المسائل التي تقبل فيها البينة على النفي في الحق هو وجوده في الامانة عبارة عن ضم الشقيين عقيب التكلم بالوجوب وقام فيه **وفيه** **شرط صحة** الاستثنا ان يكون مسموعا له ويصح استثناء الاصح ومن شرطها ان يكون بوضوح فلا ينقطع التنفس والعطاس ولا نداءها حتى لو قال انت طالق يا عمره ان شاء الله صح وكذا بازاريه في الخاتبة **ومن القواعد ان القول للزوج** في وجود الشرط الا فيما لا يعلم الامر جهتها الا في مسائل لو علمه بعدم وصوله نفعها

شهر

شهر او ثلاثة ايام مثلا فادعاه وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة والزايزية والحادية **قال في البحر** وكذا ثبت في ضمن قول قولها في عدم وصول المال وتابعه صاحب النهر وبه جزم في الاشياء وعليه جرى صاحب معين الحق **وقال** الشرف الغزالي في حاشيته الاشياء القول وكثير ما يقع ان الذي يعلق طلاق زوجته على عدم دفع الدين كله او بعضه في يوم معين فيمضي ذلك اليوم فيدعي المديون الدفع وينكره بدين مقتضى ما ذكره المؤلف وغيره من هذا الاصل ان يقبل قوله لكن بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق بالنسبة الى براءة من الدين واكد به في الزايزية لو جعل امرها بيد ها لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في الاعطاء فالقول له في عدم الطلاق ولها في حق عدم اخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة **ثم قال** المحشى قلت وسيلة النفقة التي ذكرها المصنف رحمه الله تعار مقتضاها ان يقبل قول المديون في الحادثة المذكورة ويكون القول قول رب الدين في حق المال والطلاق على الصحيح لكن في النفقة المذكور بخلافه لا اصل المشهور عند علي بن ابي حمزة رحمه الله وحيث خالف الاصل المشهور فلا يلحق به غيره لما قلناه للاصل المذكور والله اعلم انتهى وهذا ينبغي اعتنا به **ومنها** لو طلقها للنسبة وادعى جاععا في الحيض اي كمال يقع وانكرت فالقول لها **ومنها** ما لو علق عتق عبده بطلاقها ثم خيراها وادعى انها اختارت بعد المجلس وهي فيه فالقول لها كما في الثاني **وفي جامع المنصولين** الشوط يجوز اثباته بالبينة ولو نفا كالقول لفتنة ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر ليرهن النفي انه لم يدخل يعقوب قال فعلى هذا لو جعل امرها بيد ها ان ضربها بغير جنسية ثم ضربها وقال ضربتها بجناية وبرهنت انه ضربها بغير جنسية ينبغي ان تقبل بينتها وان قامت على النفي لقيامها على الشرط **وفي معنى الحق** ان على التواخي لا بقويمة العور ومنه طلب جاععا ثابت فقال ان لم تدخل على البيت قد خلت بعد سكون شهوة اي لتواخيها ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك كما في الفوائد الزينية **وفيه** في سبيل الدور حكم بعض المتأخرين من شايخنا في سألها المنقول عن الشافعية وهي ان طلقتهك فانت طالق قبله ثلاثا بالوتوع وحكم اكثرهم بانها لا تطلق بتخيير طلاقا لا لا ولو تخير وقع المعلق قبله ثلاثا او وقوع الثلاث سابقا على التخيير منع المحذور ونقول ايضا ان هذا يقتضي حكم اللغة لان الاجرية تنزل بعد الشرط او بعد قبله وحكم العقل ايضا لان مدحول اداة الشرط سبب والفوا سبب عنه ولا يعقل تقدم السبب على السبب وكان قول قبله لغوا البتة فيسقط الطلاق جزاء الشرط غير مقيد بالبينة وحكم الشرع لان المنصوص

منه الدور







**وفي البقرة** ولو صدقها الورثة بعد موتها لم يمت بشبهة لان ذلك مرجع  
 انتهى **وفي المراجعة** والامة لو فعلت بالبيع في الخيار كان فخا اي للبيوع ٧  
 الفسخ قد يحصل بفعلها ويحذف الرجعة دون الفسخ **وفي البداية** ابو  
 حنيفة سوي بينهما **وفي** شرح الطحاوي لو قال ابطلت رجعت او رجعت لي  
 عليك ٧ تنظر الرجعة انتهى **في الاستبراء** على الرجعة مندوب وفاقا لما ذكره واشارة  
 على الاظهر **قال** في البحر ان الرجعة على ضربين سني وبدعي **قال** ان يراجعها  
 بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها اي والبدعي بخلاف فلوراجعها بالقول ولو  
 يشهد او اشهد ولم يعلمها كان محالفا للسنة كان شرح الطحاوي انتهى **قال** ولو  
 ادعى بعد العدة انه راجعها فيها فان صدقته صح والامر لماعرف في الاشياء التي  
**وفي تلخيص الجامع للصدور** من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والمولى والمراجع  
 والوكيل بالبيع ومنه الخيار انتهى **ولو** اقام بينة على الرجعة كان مرجع لان الثابت  
 بالبينة كالثابت بالمعاينة **وفي شرح النقاية** لو قالت انقضت عدتي  
 ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة لانها اخبرت بكذبها في حق عليها انتهى **وفي**  
**التشريحانية** لو ظهرت من الحيض الاخير ٢ قد مر عشرة فاعتلت بسوء الحمار  
 ولوم وجود الماء المطلق فانه تنقطع الرجعة لاحتمال نجاسته ولذا لا يقربها  
 زوجها ولا تتزوج باخر احتياطا انتهى **لكن قال** لو اعتلت ثم عاد الدم ولم يمار  
 العشرة كان له الرجعة وتبين ان الرجعة لم تنقطع بالغسل **قال** وسفره بها  
 دليل الرجعة اذا لم يهرج بعدم رجعتها فان صرح هوم سفره بها ولم يكن بوا  
 ٧ ان السفر في نكاح الدلالة واليه اشار في فتح القدير بتعلقا خاصا في نقاواه  
 وشرع الجامع الصغير والبدائع وقاية البيان بعلين بان السفر دالة الرجعة  
 وبه انتهى قول الزيلعي انه ليس بدلالة **وذكر الشامي** ان التقدير رجعة  
 حقيقة لا ٧ له بخلاف السفر فانه رجعة ٧ له لانه يستلزم شيئا ثبت به الرجعة  
 بالسفر اي بانثابه ٧ له لو طلقها في السفر لكانت تنقض معه اي ٧ يدل على الرجعة  
 ذكره الاسيماي **قال** في البحر ومرواه يعق صاحب الكنز في النهي عن السفر بها  
 اخراجها من بيتها لا السفر بها ثلاثة ايام ٢ نه يجرم اخراجها الى ما دونه ايضا انتهى  
 المطلق لكن لا يكون ما دون الشرعي رجعة دالة انتهى وانه في المني **ويجب**  
 التعزير في وجه ضعيف لو طلقها لا يقصد المراجعة ان كان جاهلا او يعتقد باحتماله  
 والايحجب هذا عند الشافعي وعندنا الوطى مرجعة ولو طلق لا مفر عليه ٧ ثم المنة  
 بها بذكره تنزيها ان لم يكن من قصد المراجعة والا فلا **الرجعة في طلاق باين ٧**

طهارة ما كان لا يصلح  
 لاجمال هو

**طلاق** لم يدخلها بل لم يراجعها بعدد جديد ولو في العدة ان لم يطلقها ثلاثا  
 لوجوه وتبين لوامه فان طلقها ذلك فلا يجل نكاحها الا بعد ان تنزوج بشات  
 ويطلقها بعد طلق ولو مراهقا يشترط الجماع **وقدر** شمس الامة بعشرين او  
 شيئا كبيرا لكن بشرط انتشار الامة والا يلاج ولو طلقها بغيره لكن يثبت بعد لذة  
 حرام المجلد وبعد ان تضي عنه **قال** **او يهدم الزوج الثاني** ما دون الثلاث وبما  
 ان الاول ان كان طلقها واحدة وبقي له طلقان في الحرة فحقت عدتها منه وتزوج  
 ثانيا وطلقها بعد الوطى فتزوجها الاول اهدم ما كان له من طلق النكاح الاول  
 وعادت اليه ثلاث تطليقات ملكها عليها ملكا جديدا وكذا لو كان طلقها ثنتين  
 اهدمت الثالثة وعادت اليه ثلاث ملكها عليها ومن ثم قالوا ولا يتحقق في الامة ٧  
 هدم طلقه واحدة **وهذا** ان دخل بها اما اذ لم يدخل بها فانه ٢ يهدم اتفاقا كما في  
 الغنية كذا في البحر والنج **باب** **الايلة** اذا آلت من رجعة في مجلس واحد ثلاث  
 مرات يريد التشديد والتعليق وتعت عليه بذلك تطليقة استسنافا وفي القياس  
 ثلاث وهو قول محدود بما خذ كما في الخاوي وغيره **وهذه** من السائل التي ترجح بها  
 القياس وقد مر ذكرها عدا **والايلة** هو الحلف على ترك توبان الزوج اربعة  
 اشهر فاكثرو هذا هو الحقيقي وهو ما اشتمل على القسم لتواليته وحلفت او والله  
 والحقابه قوله اما منك مولى فاصدا به الانثا **واما ما كان** في معنى اليمين  
 وهو اليمين بتعليق ما يستشقه على التوبان كالعنق والنج اما ما لا يستشقه كقول  
 ان وطيتك فسد على ان اصله كعقبن فانه ٢ يكون ايلة عند اي يوسف خلا فالحمد كافي  
 الجميع وهو معنى قولهم المولى من ٢ يخلو عن احد الكمر وهين اما الطلاق او لزوم ما  
 يشق عليه **واورد عليه** ايلة الذي على قول الامام فانه اذا قرنها خلا عنها **وبما**  
 بانه مواخذ بالحنث بدليل انه يحلف في الدعوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب  
 الكفارة عليه مانع وهو كونها عبادة وليس هو من اهلها كافي الكافي **واورد ايضا**  
 ما اذا قال ٢ مع نسوة وانه ٢ اقر بكن قالوا يصير مولا منهن وعليه توبان ثلاث من  
 غير شق يلزمه **واجيب** بان الحلف عليه توبان جميعا فلا يثبت الا به **وفي البحر**  
 من غاية البيان حلفت ٢ بقرنها وهي حايض لم يكن مولا لان الزوج متزوج عن  
 الوطى فيه فلا يصير المني مضافا الى اليمين انتهى كذا في المني **وهذا** الله من الصريح **انما**  
 النكاحية فخر قوله ١٢ سكك ١٢ توبك ١٢ جمع راسي وراسك ١٢ توبك ١٢ يمين  
 منك في فراش ٢ بسجدة ١٢ توبك ١٢ فواشك فلا يكون ايلة الا بالنية ويدب  
 في التقصا كافي المني **وشرط** محلبة المرأة بان تكون منكورة وقت تيجين







من العدة طلقاً ووجه ثم صالحة من نفقة العدة على شيء ان كانت عدتها بالاشهر  
 جاز الصلح وان كانت بالحض لا يجوز ٧ المدة غير معلومة **قال في البحر** واما السكنى  
 فلم يعم استقامتها بخلاف ما فيها في غير بيت الطلاق معصية الا ان ابرأته عن موته بان كانت  
 ساكنة في بيت نفسها او تعطى الاجرة زمانها فيصير الزمان ذلك كذا في فتح القدير  
**واما اذا شرط البراءة** من نفقة الولد وهي مونة الرضاع ان وقتا كذا وكذا كسنة  
 مثلاً ولزم والا **وفي المتن** ان كان الولد مريضاً صبيحاً وان لم يتيقن المدة  
 وترضعه حولين انتهى بخلاف العظيم كذا في فتح القدير وان تصري في الجزاء على  
 ما في المتن فان تركته على الزوج وهربت فللزوجة ان ياخذ ثمن النفقة فيها ولها ان  
 تطالب بكسوة الصبي الا اذا اختلعت على نفقته وكسوته فليس لها ان تطالبه  
 بالكسوة وان كانت بمهرولة سواء كان الولد مريضاً او فطياً **وفي البحر ايضا**  
 ولو خالعت على نفقة ولده شهراً وهي معسرة فطالبة بالنفقة بحجر عليها وعليه  
 الاعتماد لا على ما اختلف به بعضهم من سقوط النفقة كذا في فتح القدير وهو المذكور  
 في القنية وان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج الرجوع عليها بمحضه الاجر الى  
 تمام المدة قال والحيلة في ابرأته ان يقول الزوج خالعتك على ان يبرأ من نفقته  
 الولد المستقيم فان مات الولد فلا رجوع له عليك كذا في الحاشية ولو استأجر  
 الغير كذا في الاجارة فاسدة كذا في اجارة الملاصة **قال في البحر** ومقتضى سبيله  
 موت الولد ان نفقة العدة لو جعلت بدل ان الملح ثم لم يكن في منزله الطلاق  
 صارت ناشئة وسقطت نفقتها ان يرجع الزوج عليها بالنفقة وان اذ شرطها  
 لا سكن فلا رجوع ان يصح الشرط كما لا يخفى **وفي حديث القنية** اختلعت نفسها  
 بالمهر ونفقة العدة ونفقة الولد ستة اشهر ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها  
 بوجه نفقة العدة وبقية نفقة الولد ستة اشهر قال وهو دليل لما ذكرناه من سبيله الشك  
**وفي فتح القدير** ولو اختلعت على ان تمسك الى وقت البلوغ صح في الاثنى لا الغلام  
**واذا تزوجت** فللزوجة ان ياخذ الولد ولا يتركه عندها وان اتفقا على ذلك ٧ هذا  
 حق الولد وينظر الى ثلث اساك الولد تلك المدة فيرجع به عليها انتهى **قال في البحر**  
 ومقتضاه انما لو قصرت في الاتفاق عليه له ان يرجع عليها ببقية النفقة وينفق  
 عليه نظراً له **وفي حديث** ويسقط المهر والمباراة كل حق لكل منهما  
 على الاخر ما يتعلق بالنكاح الا نفقة العدة الا اذا نص عليها **وقيل** الطلاق على مال  
 كالقلم والمعتد ٧ وفي المهر وهو ظاهر الرواية **وعليه المتن** كذا في النصول العامة  
 فلم يعم بذكر المالك الحكم الفلح فلا وجه **قال** ونظيره ما بحث فيه من كلام البحر في قول

المحقق

المحقق في فتح القدير انه لو قال نويت بقول انت طالق من وثاق صدق وهذا اذا  
 لم يقرب بالعدد حيث قال قال في البحر في قولهم لو قرب بالعدد وقع قضاء  
 ولا على انه لو قال على الطلاق من ذمراي كما يجلف به العوام انه يقع به قضاء بالاول  
 ثم قال اي صاحب البحر الما حصل ان قولهم المدة لا يحتاج الى القنية انما هو في  
 القضاء اما في البرائة فمحتاج اليها **لكن** وتوقع في القضاء بلا فيه بشرط ان يقصد  
 بالمخاطب بدليل ما قالوه لو كرم مسأله الطلاق بحضرة زوجته ويقول انت طالق  
 ويؤي لا تطلق وفي متعلم يكتب فاقلا لا كتاب رجل قال ثم يقف ويكتب امرأتي  
 طالق وكما كتبت قرب الكتاب به بالتلفظ يقصد الحاشية لا يقع عليه **وفي القنية** امرأة  
 كتبت انت طالق ثم قالت لزوجها اتراء على هذا فقروا ٧ تطلق **وما في فتح القدير**  
 ٧ بدنه القصد بالمخاطب بلفظ الطلاق عالماً بمعناه او النية الى الغاية كما يفيد  
 نوعاً وذكر ما ذكرناه فليس بصحيح لانه صرح بالوقوف قضاء فيمن سبق لسأله  
 كان شرط الوقوع ديانة لا قضاء فكذا لا بد ان يقضي الوقوع قضاء فيما لو كرم مسأله  
 الطلاق تحضر بها وفي المتعلم فالحق ما اقتصرنا عليه انتهى كلام البحر **والقول** هذا ولم  
 بد هو صحيح وذلك انه اراد ان شرط الوقوع قضاء وديانة فخرج ما لا يقع فيه  
 قضاء ٧ ديانة كز كرم مسأله الطلاق وما يقع فيه قضاء فقط كمن سبق لسأله  
**وبعد عرف** انه يرد عليه من سبق لسأله لانه لا يقع فيه ديانة كما افصح عنه في  
 فتح القدير في اخر كلامه بقوله وقد يشير الى الوقوع قضاء فقط قوله الخلاصة  
 بعد ذكر ما لو سبق لسأله بالطلاق ولو كان بالعناق يد بين انتهى يعني ولا فوق بين  
 الطلاق والعناق وبهذا يبطل قوله في البحر ان الوقوع في القضاء بشرط ان يقصد  
 بالمخاطب لظهور ان من اراد ان يقول استنى نسق لسأله بالطلاق لم يقصد مخاطبها  
 به **لعمري** الهاتر لم يقع عليه قضاء وديانة لانه كما هو فاستحق التعليق انتهى ما  
 حرم في المهر وفي بعضه نظراً **وفي بعض الفتا** قالت له الك امرأة غيري فقال  
 كل امرأة له طالق لا تطلق المخاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي فقال كل  
 امرأة له طالق حيث تطلق المخاطبة خلافاً للثاني لانه انما عزمها في الامر  
 المباح فلا يقيد بالمحتمل وفي الثاني اخذ بعض المشايخ بقول الثاني ٧ به تقييد  
 بالعرض الباعث والتقيد بالعرض جائز نص عليه في مختصر التوقيم **وفي النوايد**  
**المحكم** لا يعلم سنا به لزمه حكم في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير **الا في**  
**سائر البيع** والمخ على الصحيح ٧ يلزمها الماد والاجارة والهبه والابراء عن  
 الدين كما في نكاح الحاشية وعلله بان العلم بتحقيق اللفظ انما يعتبر لاجل القصد ٧

بانه ان كان شرط الوقوع قضاء وديانة  
 فليس بصحيح



يشترط فيما يستوي فيه الجذر والفرع بخل في البيع ونحوه انتهى **وفي** ان طلقته تطليقة  
 لثلاث او ثلاث فطلقها تطليقة في رجعية كما في الخلاصة والجزائية قالوا لا  
 الوصف لا يسبق الموصوف **اقول** فعلى هذا ينبغي ان يقع الطلاق رجعيا فيما يقع  
 في التعاليق من قول الزوج ان تزوجت عليها كانت طالقة واحدة تملكها نفسها لان  
 قوله تملكها نفسها يراد به طلقه باينة هي وصف المطلقة الواحدة التي موجهها  
 وقوع الطلاق الرجعي وقد تغرر ان الوصف لا يسبق الموصوف **قلت** وما  
 يدل على صحة هذا ايضا ما في الجزائية قال لها ان دخلت الدار فكذا ثم  
 قبل دخولها الدار قال جعلت باينة او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها  
 انتهى كلامه **ويؤيد ذلك** ما قال في الخلاصة لو طلق امرأته رجعية ثم  
 قال جعلت تلك المطلقة باينة تكون باينة **ثم راي** بعد ذلك مؤيد ما  
 صاحب الجوز ذكر فيه من كتاب الطلاق ان صاحب الجوهر قال لو قال انت طالق  
 امرأتك ثلاثا ان كانت مدخولا بها كذا في النهاية ثم قال وان قال انت طالق  
 على ان لا رجعة لي عليك بلغو ويملك الرجعة وقيل يقع واحدة باينة وان نوى  
 الثلاث ثلاث انتهى **وظاهر** ما في البداية ان المذهب الثاني فانه قال فاذا وصف  
 الطلاق بضرر في الشدة والزيادة كان باينة وقال الثاني يقع رجعيا  
 اذا كان بعد الدخول وصف في البيوتة خلاف الشرع فيلغو لا اذا قال انت  
 طالق على ان لا رجعة لي عليك ولما انه وصف بما يحتمل الى ان قال ومصلحة الرجعة  
 ممنوعة **وقال في العناية** قوله ومصلحة الرجعة ممنوعة اي لا يملك الا  
 يقع باينة بل يقع واحدة باينة وليد سم قال في قوله ان لا رجعة تقرها  
 بشئ المشروع وفي مسئلتنا وصف بالبيوتة ولم ينفذ الرجعة صريحا لكنه لم يصرح  
**وهكذا وقع** في فتح القدير وغاية البيان والتبيين **فقد علمت** ان المذهب وتوقع  
 الباين وقد تسكر لاجرة له بالمذهب به على ان قول الموثقين في التعاليق تكون  
 طالقة تملكها نفسها لا يجب البيوتة واجاب به عن الفتوى مستدلا بمصلحة  
 الرجعة وهو خطأ وجهين الاول ان مسئلة الرجعة ممنوعة كما علمت الثاني انه لم  
 ينفذ الرجعة صريحا بل صرح بان كونه طالق باين **قال في البداية** اذا وصف  
 الطلاق بصفة تدل على البيوتة كان باينة وقال في موضع آخر تملك نفسها الاباين  
**وفي فتح القدير** وليس في الرجعي ملكها نفسها انتهى كلام المحققين ان يقول  
 عليه والله اعلم هذا اخر كلام معين الحق **باب العدة وثبوت**  
**النكاح** العدة تربع يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته **سبب وجوبها**

النكاح

النكاح المتأكد بالسليم وما جرى مجراه من خلوة صحيحة او موت **وشرط** وقوع الزمة  
 والوجوب في الصغيرة المدخول بها على وليها بان يزوجهما حتى تنقضي **واما** تربع  
 الزوج من الزوج الى مضي عدة امرأته في نكاح اخوها ونحوها فلا يسمى عدة شرعا  
 وان وجد عن عدة فيم فلا يصح اطلاق العدة عليه وان اؤدهه كلام البعض **وقد**  
**ضبط الفقهاء** في خزانة المواضع التي يمنع الانسان فيها من الوطء مدة في عشرين  
 موضعا الاول نكاح اخت المرأة الثاني نكاح عمتها الثالث نكاح خالتها الرابع ابنة  
 اخها الخامس ابنة اخها السادس نكاح الخامسة السابع نكاح الامه على المرأة الثامن  
 نكاح الاخت الموطوءة في نكاح فاسد التاسع في شبهة عقد العاشر نكاح المعتدة من  
 الاجنبى الحادى عشر نكاح المطلقة ثلاثا الثاني عشر وطى الامة المستوراة الثالث  
 عشر وطى الحامل من الزنى اذا تزوجها الرابع عشر وطى المريبة اذا اسلمت في  
 دارهم وهاجرت اليها وكانت حاملا الخامس عشر الميسرة لوطى حتى تحيض او يمضي  
 شهر اما لم تحض السادس عشر نكاح المكاتب السابع عشر وطى مولاهما حتى تنقضي  
 او تنقضي نسبا الثامن عشر نكاح الوثنية التاسع عشر نكاح المودة العشرون نكاح  
 الجوسية **ويذكر** في كتابه من التعريف عدة ام الولد اذا مات عنها سيد لها  
 وتراد بعضهم على النكاح لفظ العواش وشبهته النكاح اشمل **وفي النور** بعد قوله  
 وفي الحامل وضع حملها وغاها من ونيات لو خرج اكثر الولد لم تقع الرجعة وحلت للزنا  
 وقال مشايخنا لا قبل للزواج ايضا احتياطا وفي فتاوى قاضي خان فان خرج منها  
 اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تزوج  
 احتياطا انتهى **وفي الجزرية** ولا يقبل قولها ولدت بلاينة فلو طلب يمينها  
 بالبدن سقطت سقطا بين الملتصقة حلفت انقاها انتهى وانواعها حيض وشهر  
 ووضع حمل تعرف براءة الوحم والتعبد واظهار حرمه على الزوج **وفي البحر** ولم امر حكم  
 ما اذا وطئها في دبرها او ادخلت فيه في رجعتها ثم طلقها من غير ايلاع في نكاحها وفي  
 تحرير الشافعية وجوبها بها ولا انه يحكم على المذهب بالشأن لان ادخاله في محرم  
 الى نفقة البراة اكثر من مجزاة الايلاع **وفي السوط** المنيضة الاول تعرف براءة الرحم  
 والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفصلية الحرمة **والفرقة** تكون بالطلاق او بالفسخ  
 او بالرفع واعلم ان النكاح بعد تمامه لا يحتمل الفسخ عند ما قبل فقرة يعبر طلاق قبل تمام  
 النكاح لان فقرة بخلاف العتق والفرقة بعد المكافاة تسخ ولا فقرة يعبر طلاق بعد تمام  
 النكاح لان فقرة بذلك احد الزوجين للآخر والفرقة بتسليم ابن الزوج ونحوه رفع  
 وهذا وانما عند من له خبره في هذا الفن كذا في ايضاح الاصلاح مراد على صدر الشريفة

يعت



في قوله ان العروة كلها نسج **قال في البحر** وفي هذا النوع ما اذا تزوج المكاتب  
بنت مولا باذنه ثم مات بعد موت المولى ٢ غروفا فان النكاح يفسد وتعتد  
بثلاث حيض ان كانت مدخولا وسقط شهرها بقدر ما ملكت منه والا فلا عدة  
وان عروفا تعتد عدة الوفاة دخل بها ولم يدخل ولها الصداق والامث لانها  
حكمتا بعقده في اخر جزاءه اجزاء حياته **الكتاب** تحت سلم كالمسكة تحتها اذا كانت  
تحت كتابي فلا عدة عليها اذا كان لا يدون ذلك الا اذا كانت حاملا عند الامام خلافا  
لما رواه في البحر **وبعد** عن البراءة يشهد ان زوجها طلقها ثلاثا ان كان غائبا  
ساع لها ان تزوج باخر وان كان حاضرا الا ان انكر اتيه الى القضاء بالعروة  
وفيها لو شهد اثنتان عند ما طلقها ليس لها ان تكون نفسها وان اخبرها واحد  
ليس لها الا شجاع انتهى **قال في البحر** بعد فسخ الواحد العدل عندنا بموته ولم يقبل  
بطلانته انتهى **وبعد** خصص لصغر او كبر نعتها ثلاثة اشهر والمختار في المحاماة التي  
نسبت عادت بها وفي معناها ان عدتها سبعة اشهر ان طلقت لاول الطهر والا يزيد  
تفاوتا هو قول الحاكم ومرواية عن الامام وعليه الفتوى في حيض العائفة والفسخ  
**واما الصغيرة** المراهقة وهي بنت تسع على المختار الصحيح فلا تنقض عدتها بثلاثة  
اشهر بل يوتف حالها حتى يعلم هل حبلت من ذلك الوطى ان لم تحبل فان طهرت اعتدت  
بوضعه والا بنا لا شهر قاله الفضل **قال في فتح القدير** ويعتد من تزوجت من  
عدتها لانه لا يظهر حملها فادام يظهر كان من عدتها انتهى **وفي السراج** سيل  
عن الموضع اذ لم تزوجها فعلمت حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حيض تنقض  
به العدة انتهى **وفي التمار** خايبه امراة رات الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلا رات يوما  
وما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليس في اية وقال ابو جعفر تعتد بالشهرين بان  
الاى لم يحضر وبه نأخذ انتهى **وفي الصغرى** واعتبار الشهر في العدة بالايام  
دون الاهلة بالاجماع **اما الخلاف** بينا في حيفه وصاحبه في الاجارة **وفي الجنب**  
جعل على الاختلاف كالاجارة والدين وانما يعتبر بالايام اجماعا عدة العتيق **وفي**  
**التام** خايب امراة بلغت ذوات يوماد ما ثم انقطع عنها الدم سنة ثم طلقها  
زوجها فعدتها بالا شهر انتهى **قال في البحر** بعد نقله وخرج بقوله ان لم تحض  
الشابة الممتد طهرها فلا تعتد بالا شهر صورتها اذ رات ثلاثة ايام وانقطع  
ومضى سنة او اكثر ثم طلقت فعدتها بالحيض الى تبلغ الى حد الاياس وهو خمس وخمسون  
في المختار كذا في البراءة **قال في البحر** ومنه الغريب ما في البراءة قال العلامة والفتوى  
في زماننا على قول مالك في عدة الايسة انتهى **ولو نفق** قاض بانقضاء عدة الممتد

طهرها

طهرها بعد مضي تسعة اشهر فعد كذا في جامع الفصولين **ونقل** في المصحح ان مالكا  
يقول ان عدتها تنقض بمضي حرك **وفي شرة المخطومة** ان عدة الممتد طهرها تنقض  
بثلاثة اشهر كذا في الذخيرة يعزى الى حيض منهاج الشريعة **ونقل** مسألة عن ابن  
عمر رضي الله عنهما قال وهذه السيلة يجب حفظها لانها كثيرة الوقوع **وقال الزاهد**  
وقد كان بعض اصحابنا يفتون بقول مالك في هذه السيلة للمزوجة خصوصا  
الامام والذي انتهى **قال في البحر** قلت لكنه مخالف لمصالح الوابات فلا يفتى به نعم لو قضى  
به مالكي فعد انتهى **وبعد** عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام وقال الاوزاعي  
وعشر بل تعد كغير العدد وفي الخاتمة انه منقول عن الفضل قال فعلى قوله توبيد  
العدة ليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط انتهى كلام الخاتمة فظاهر ان من اعتبر الليالي  
انما زاد ١٧ انه نقص ويظهر اثر الاختلاف فيمن مات قبل طلوع الفجر فان عدتها لا تنقض  
بمضي اليوم العاشر من الشهر الخامس بل ٧ بدنه مضي الليلة التي بعده على قول  
الفضل والاوزاعي وعلى قول العامة تنقض بغروب الشمس ولا يفتى ان الاول  
احوط انتهى **اقول** لي كان احوط في الصورة المذكورة ليس باحوط في صورة ما  
اذا مات قبل الغروب اذ يلزم على هذا القول ان تكون الايام تسعا الا ان نعمل بالاحتياط  
في الصورة التي صورها فقط لان نظرد العمل به فتدبر **وبعد** عن المحيط اذا انفق  
عدة الطلاق والموت في عدة الشهور اعتبر بالشهور بالاهلة وان انقضت عن العدة  
وان انقضت في اوسط الشهر فعند الامام تعتبر الايام تعتد في الطلاق بتسعين  
يوما وتعتد في الموت بماية وثلاثين يوما وعدتها كحل الاول من الاخير وما بينهما  
بالاهلة **ومدة العتيق** والايلاء اربعة اشهر ومدة الاجارة سنة في وسط الشهر  
وسن الرجل من ولد في اثنا عشر وصوم الكفارة اذا اشترى بينه وبينه في وسط الشهر على هذا  
الاختلاف انتهى **وقد سأل** عن المجنب تاجيل العتيق اذا كان في اثنا عشر شهرا فانه  
يعتبر بالايام اجماعا **قال** ونفذ عن الصغرى في التام خايبه امراة الغائب اذا  
اخرها رجل بموت زوجها واخرها اثنتان فبينا فان كان الذي اخرها بموت  
شهادة فحين موتها او جنازتها وكان عدل وسعها ان تعتد وتزوجه **هذا**  
ادام يوم خاف ان امرها وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهدا وتما اولى **وفي التبيين**  
سيل عن امراة لها زوج غائب اخرها رجل بموتها فاعتدت وتزوجت ودخل  
بها فجاء اخرها فانه حي في بلد كذا او انما رايته بعد لها المقام مع الثاني فقال  
ان صدقت الخبر الاول لا يمكنها ان تعتد بالخبر الثاني ولا يبطئ النكاح الثاني ولها  
ان يتوا على ذلك النكاح **وفي شهادات البراءة** قاله رجل لامراة سمعت ان



تزوجك مات لها ان تزوج ان كان المهر عدلا فان تزوجت اخرها جماعة  
 بانه حتى ان صدقت الاول صح النكاح كذا في فتاوى النسق انتهى **وفي المنتقى** شرط  
 عدالة المهر ولا يشترط نقد يعقها وفي النوازل لو عدل لكنه اعني او محدودا في  
 قدر جائز قلت والثاني شكل **ولو شهد** عندها المهر وجهها من دهل لها ان  
 تزوج فيه روايتان في رواية السير لا يجوز وفي رواية الاستحسان يجوز ان يزوجها المهر  
**وفيه** وشمل عدة الحرة للموت السلم والكتايب في مسلم صغيرة كانت  
 او كبيرة او ايسة سواء كان زوجها او عبدا قبل الدخول او بعده ولم  
 يخرج عنها الا الحامل فانها تعتد بالوضع في الوفاة ايضا **وفي البداية** ان يسهل  
 النكاح وسبب وجوبها النكاح الصحيح فلا يجب في النكاح الفاسد انتهى وبدوا  
 في وقت الوفاة لا في وقت العلم بالموت وابدن بقا النكاح صحيحا الى الموت فلو صدق  
 قبله لم يجب عدة الوفاة انتهى **والبرق نصف نكح وعقوبة** عدة الامة  
 قرآن ونصف المقدس من الزمان وهي تشمل المدبرة والمكاتب والمستعانة على قول  
 الامام سواء كانت متعقة البعض او لا كالعتقة في مرض الموت اذا كانت لا تخرج من  
 الثلث **وهي الحرة** في صوم الكفارات واجل العتق كالصلاة والصوم والطهارة بخلاف  
 الايلا والنكاح والطلاق **وفي الخاتمة** امرأة قالت في عدة الوفاة لعت لحامل ثم  
 قالت لم تعد انا حامل لان القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام  
 انا حامل يقبل قولها **وفي البداية** عدة بوضع الحمل شرطها ان يكون الحمل  
 من نكاح صحيحا كان او فاسدا ولا يجب على الحامل من الزمان ولذا جاز نكاحها **وفي**  
**في القدر** لو تزوجت بعد الاشهر ثم جاءت بولد قبل سنة اشهر من الموت  
 ظهر نسا والنكاح والحق بالميت انتهى **وفي البداية** وقد تنقض عدة بوضع  
 الحمل من الزمان بان تزوجت الحامل من الزمان ثم طلقها اي بعد الوطى انقضت عدتها  
 منه عند طهرها بوضع الحمل ولو كان في بطنها اخر تنقض بوضع الحمل الاخير لان الحمل اسم  
 للحيض **قالوا** وعدة نكاح الفار بعد الاجلين **وفي الخاتمة** يعني بابعد الاجلين  
 من عدة الطلاق وعدة الوفاة ان كانت اطول قلت ويعبر الحيض من وقت  
 الطلاق لا الوفاة انتهى **وفي الخاتمة** هذا في البائين فلو طلقها رجعا فعدتها  
 عدة الوفاة **وفي البحر** وهذا في المدخول بها اما اذا لم يدخل بها فلا **اعتدت**  
**بالاشهر** لا تقطع دمه ثم عاودها بعد عدة استأنفت بالاقراء لظهور  
 انه الا شهر لم تكن خلعا لان شرطها تحقق الياس ولم يتحقق **وفي في القدر** وظل  
 نسا لانكبة المباشرة قبل وية الدم وبعده كذلك وهو لازم الانتقاض انتهى

شهد عدل عند ما بارأوا زوجها

الشرع ليس قول  
عدة الوفاة قالوا بانها  
بعد ما في الشهر والكل

وقد تعدا في الا في الدم المعبر في المعاودة **ومر** في معراج الدراية ان الفتوى  
 على ان المعبر كونه سائلا كثيرا لا بلة قليلة ولو بعد الحكم باياسها في قول بعد الاشهر  
 او فيها **وتيل** ان مراة في الاشهر ينقض وان بعد هالا وبه اثنى الصدر  
 الشهيد **وفي الخاتمة** وهو الصحيح المختار للفتوى **ومر** القول الاول بناء على عدم  
 تقدير الاياس بمدة وهو ظاهر الرواية واختاره في الايضاح واقصر عليه في  
 الخاتمة وجزم به القدوري والخصاص واعتمده في البداية **قال في البحر** وقد  
 صرح الاقطع وتبعه في غاية البيان بان ظاهر الرواية القول بالانتقاض مطلقا  
 وهو مختار صاحب الهداية فتعين المصير اليه انتهى وتام فيه **اما الصغيرة** اذا  
 حاضت بعد مضيتها بالاشهر فلا تنقض بالحيض وانما تنقضه اذا حاضت  
 في اثنا عشر شهرا بالاشهر من ابنت بعد حيضه **عدة** المكوحة نكاحا  
 فاسدا والموطوءة بشبهة وام الولد غير الائمة وغير الحامل الحيض للموت وغيره **وفي**  
**التبيين** وانما لم يكف بحيضة كالاستبراء لان الفاسد يلحق بالصحيح **وفي شرح**  
**المختار** اذا تزوجت المرأة لا يقع بها من وجهها حتى تحيض لا عقلا على قهر الزاني فلا يلحق  
 ما في غيره وهذا يجب حفظه لغرامة بخلاف ما اذا لم يعلم كافي الذخيرة والخاتمة  
**وفي البحر** وتيد الوطى بالشبهة لانه لو تزوج امرأة الغريم المأذون له ودخل بها لاتب  
 العدة عليها حتى يهرم على الزوجة وطوقها وبه يفتي في الزنا في يوم على زوجها  
 انتهى **قلت** وهذا لا ينافي ما قلناه من الثابت فيم التعرف والمنقضي في هذه العدة **وفي**  
**في القدر** **برفر** تنقض عدة الطلاق البائين والثلث بالوطى المحرم اوج عروضة  
 بان وطئها وهي معتدة عالما من غيرها بخلاف ما لو ادعى الشبهة او كان منكرا طلقها فانها  
 تستقبل العدة انتهى **قلت** **لهذا تنبيه** في الفرق **والنكاح** الموقوف ليس بشبهة فلا يجب  
 العدة بوطى بعده كافي البحر من المحيط والاختيار وقد استشكل ما نقله الزيلعي في  
 النكاح من دعوى الاصل اذا تزوجت امه بغير اذن يوطئها ودخل بها الزوجة وولدت  
 لسته اشهر منذ تزوجها وادعاه المولى والزوجة تنواب الزوجة **قال** فقد اعتبره  
 من وقت النكاح والدخول ولم يكن خلا فاقاب الخلو في هذه المسئلة ويل على ان  
 التواش ينقض بنفس العقد في النكاح الماسد خلا فاما بقوله البعض انه ينقض  
 الا بالدخول انتهى بوضوح في ثبوت النسب فيه وتبين وجوب العدة فكان ما في المحيط  
 والاختيار سهوا **وفي الخاتمة** ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصلا  
 من وقت النكاح نادعاه المولى والزوجة فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا انتهى كلام  
 البحر وذاقوه عليه صاحب المنز وغيره **وفي البحر** والزوجة الصبي كالبائع في النكاح

المفتي

مه



الصحيح والمأسد بشبه في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل فليحفظ ثم  
رايت في القيمة ما نصه يجب العدة بدخول الزوج بها العصب **ونقل** عن الجرجاني في قولها  
يجب المهر والعدة يومئذ العصب وعند محمد يجب العدة لا المهر ثم قال ولا خلاف بينهم  
في أنها اجابا في موافق يتصور منه الاطلاق بمجرد اجاب بغير ٢ يتصور منه ٢ ذكره في  
حكم اصبم انتهى **وفيما يخص** لا الصحيح في الولد والعدة وكذلك المجهوب اذا كان يقول وان  
لم يقول لم يلزمه الولد فكان بمنزلة العصب في الولد والعدة كذا في كافي الحاكم انتهى **وفيما**  
**عن الكافي** لو تزوجت في عدتها من طلاق باين ودخل بها فولدت ٢ قلته سنتين منذ  
طلق الاول ولا قلته ستة اشهر منذ دخل الثاني لم يلزم الاول ولا الثاني انتهى وذكر  
ان المسئلة مر باعينه وقد تدخل العدة ان **قال في الموهبة** اذا دخلها عند ما وكانت  
العدة من طلاق ٢ حتى فلا نفقة لها من واحد منهما وان كانت من باين نفقتها على الاول  
انتهى **وفي البحر** طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها قبله واحده وانقضت عدتها فان  
كان انقضاء العدة معلوما بين الناس ٢ يقع الثلاث والافق ولو حكم عليه بوقوع  
الثلاث باليمين بعد انكاره فلو اقام بيينة على انه كان طلقها قبل ذلك بعدة يديه  
طلقة ٢ يلتفت اليه انتهى **ونقل** عن المجتبى انه لو علم الثلاث على فعلها كذا  
فعلته ولم يعلم به ثم منعت عدتها وتزوجت باخر ودخل بها ثم طلقها ثم اخبرته  
من زوجها ما صنعت ومنعت فها لم يحل له ٢ ان عدة الثلاث من وقت الفراق عندنا  
وعند من فرز من وقت الطلاق انتهى **قال** ولا يحل يقول ابن الحام في مسئلة ما اذا جعل  
امرها بيدها ان ضربها فضرها فطلقت نفسها وانكر الضرب وايتت اليه عليه  
ونفي القاضي بالعرف انه ينبغي ان تكون العدة من وقت الضرب بدليلين الجزم به  
**ان هذا ليس** مثله بل من المهر **وقد قال** في الخلاصة وغيرها العدة في الطلاق المجمع  
من وقت البيان **وفي الخاتمة** طلقها ثلاثا او باين ثم اقام معها ما نال  
اقام وهو ينكر الطلاق ٢ ينقض عدتها وان متوا به تنقض كذا في المهر **قوله** في  
الخلاصة جاءت امرأة الى رجل وقالت طلقني زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه  
انها صادقة وفي عدله ادخلها ان يتزوجها **ان قال** نكاح الاول فاسد لم يحل  
له وان عدله انتهى **ولا يجوز خطبة معتدة** ولو وفاته رجاء التعريض لهذه **وسق**  
**القياس** جوازها لمعتدة عتيق او نكاح فاسد او طلق بشبهة كذا في المهر **وثبت**  
**النسب** من آثار الحمل فاسب العدة يثبت نسب ولد جاء به معتدة مرجى بعد  
مضيها لا قل من ستة اشهر للتيقن حينئذ ولم يكن مرجع وفي الاكثر ستة  
اشهر يثبت ويكون مرجع ما لم يمض منها سنتان وتبين منه ولا يصير مراحا اذا احتل

مهر

مهر لا زمة

العلوق

العلوق قبل الطلاق **قال في البحر والاصل** ان اقل مدة الحمل ستة اشهر  
واكثرها سنتان في كل موضع يباح الوطء فيه من متدرة بالاقل وهو اقرب الاوقات  
الا ان يلزم اثبات مرجع بالشك او ايقاع طلاق بالشك او اثبات ما بالشك وفي  
كل موضع لا يباح الوطء فيه مدة الحمل سنتان ويكون العلوق مستدا الى ابعده الاوقات  
للحاجة الى اثبات النسب وامره ينش على الاخطا كذا في غاية البيان **انما اذا لم تنص**  
**العدة** بان لم تقربا نقضها بالعدة فحمله ولو الى عشرين سنة لاكثر ٢ حتمل كونها  
سمدة الطهر وجاءت بولد ثبت نسب منه **وكذا** المبسوطة اذا جاءت به ٢ قل  
من سنتين من وقت الطلاق ولو بلا دعوة مالم تقربا بها مفضت قبلها وان جاءت به لتأبها  
٢ يثبت النسب الابدية لانه الزمة ويحتمل ان يطاها في العدة بشبهة كذا في الهداية  
وغيرها وان لم تعدد في رواية لا بد من تصديقها والاوجه انه يشترط كذا في المسح  
**واما المطلقة** المرافقة المدخول بها غير العدة بانقضاء عدتها اذا لم تدع حبل في العدة  
فان جاءت به ٢ قلته ستة اشهر من وقت الطلاق ثبت نسبها باينها كان او رجعا  
٢ بانها لا يباح الصغر تكون عدتها ثلاثة اشهر فيعتبر العلوق في العدة وان لم يدخل  
بها فان جاءت به ٢ قلته ستة اشهر من وقت الطلاق ثبت نسبها وان ٢ اكثر الحمل  
العلوق وهي اجنبية كذا في غاية البيان وان اقرت بانقضائها بعد ثلاثة اشهر  
ولم تدع حبل فان جاءت بولد ٢ قلته ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبها ٢  
٢ لا نقض عدتها وامان ادعت حبل كذا في اقربا بالبلوغ فيقتل ولو لم يبال  
لا كبيرة في بعض الاحكام كذا في المنج وجعل ابو يوسف المرافقة لا كبيرة فقال  
يثبت النسب في الطلاق البائن الى سنتين لا كبيرة وفي الوجع الى سبعة وعشرين  
شهرا لا لا يحمله وايطا في اخر العدة وهي ثلاثة اشهر ثم تاتي به ٢ اكثر مدة الحمل وهي  
سنتان ولها ان ٢ نقض عدة المعقرة جهة متعين وهي الاثلاث فيمضيها  
بحكم الشرع بانقضائها وهو في الدلالة في اقرارها لا ٢ يحتمل الخلاف خلاف  
الاقرار فاذا ولدت لا قلته ستة اشهر ولو حمل ثابت وان تسعة اشهر فاكثر فادت  
بعد انقضائها عدتها بالاشهر **هذا في عدة طلاق المرافقة** اما لو مات عنها زوجها  
والمسئلة لهاها فعدها ان ولدت لا قلته عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت النسب  
والا ومنه ان يوسف يثبت الى سنتين كذا في البحر وغيره **اما الكبيرة** في الموت فيثبت  
نسب ولدها اذا جاءت به ٢ قلته سنتين من وقت الموت وان لم يدخل بها **ولو جاءت به**  
لاكثر يثبت النسب كذا في البدائع **وفي الخاتمة** والاية تعتمد بالاشهر فاذا ولدت ثبت  
نسب ولد المعتدة في الطلاق الى سنتين اقرت بانقضائها العدة ولم تقربا انتهى **وفيها**



امراة ولدت بعد موت زوجها ما بينا وبين سنين ان صدقها الورثة في الوفاة  
يثبت نسب الولد الميتم في حق من صدقها وهل يثبت النسب في حق غيرها اذا كان  
تم نصاب الشهادة بهم تثبت واحتلوا في اشراط لفظ الشهادة انتهى **ولو وجد**  
**الورثة** الولادة تثبت بنصاب الشهادة او بظهور حملها لا لو انكر الزوج حيا  
**ولو انكره بعد** وانكر تعيين الولد ثبت تعيينه بشهادة القابلة اجماعا **فان** بعض  
المحققين لانه بعد الثبوت لم يبق الا التهمة وشرط انواعها تعيين القابلة لا لغير  
في رد الودعة وقد دعوى انقضاء العدة فاذا لم تشهد بقيت منهم فلا يقبل تولها  
فيه انتهى وهذا حاصل ما استحسن في المسئلة **وبشهادة القابلة** يثبت ايضا نسب  
ولد المنكحة غير المطلقة لو انكر الزوج ولا دنيا اما لو سكنت كفى وقيام الغرض الكبر  
شاهد في الفصيلين وشرطه معنى ستة اشهر فاكثر من وقت النكاح **ولو علم طلقها**  
بولايتها فولدت وانكرها عند الامام لا بد من نصابها في ثبوت الطلاق وعند جما يثبت  
بشهادة امراة لا بد ثبوتها حتى رجعت اليها ادعت حنثه فلا تثبت الا بجماعة تامة بخلاف  
النسب ولو ارحم فانه يثبت بشهادتها **وهذا** اذا لم يقع بحملها فان كان ان كان  
القول تولها في الولادة وعند جما يشترط شهادة القابلة **ولو نكح امه** فظننها ولو  
بايضا فاشترها فولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الشراء ولا الا هذا بعد الدخول  
وان قبله فالشرط الولادة لا قبل من وقت الطلاق **باب الحضانة** لاحق  
في الحضانة لغير المحرم ولا لام اذا لم تكن مأمونة ولا للمعصية الفاسقة **ثم** لا  
يحرر الام على الحضانة وفي اختيارها الى الليث والصدوق في غير ما احق بالولد **وفي**  
**الحجر** اذا كان له حدة واستعت الام ورضيت الحدة باسأله يدفع اليها **ثم قال**  
وظاهر كلامهم ان الام اذا استعت وعرض على غيرها الحاضنة فاستعت اجبرت  
الام **ثم** دونها **وفي السراية** الام تستحق الاجرة على الحضانة اذا لم تكن منكحة  
ولا معتدة **باب** وتلك الاجرة غير اجرة ارضاعه انتهى **ثم** الاب اذا استع بعد الاستفتاء  
الاخذ بغيره في المحرم وعنه رحمه الله تعالى ان الجارية تدفع الى الاب اذا بلغت حد  
الشهوة للمماجة الى صياته به يقع كافي شدة الكفر وهو المختار وعليه الاعتماد في بعض  
الشروط والفتاوى قاله في معنى الحق **وفيه** لا في المحرم ولو انتقلت به من قرية الى  
مصر لا بأس به لان فيه صيانة ونظر القبول لا يتحقق باخلاص اهل المصر بخلاف مكة **وفيه**  
ضربا بالصبي لخلق باخلاص اهل السواد لا يتقدم مصر الى قرية وان كانت قرية **وفي شدة**  
**الوجاهة** لا يشترط **عند الجارية** ان على الاب سكر الحاضنة في الحضانة قالوا قد نقله جهم  
الاية البخاري انه المختار في المذهب **فيبقى** ان يكون عليه **الاعتماد** **وفي معنى الحق** ودفع

مطلوب  
انما هو المأمون  
ليس بالامانة  
الرجح في النكاح او الطلاق  
اجرت الام في الحضانة

نفقة الصغار الى الام اذا كانت امه والا تدفع الى امه لتنفق عليهم وتماه في المحرم  
**وفيه** غيره بلغت مبلغ النسيان بكرا صمها الاب الى نفسه وان ثيبا لا يكون  
مأمونة على نفسها **والعلام** اذا عقل واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس له ضم الى نفسه  
الا ان يكون غير مأمون بان يخشى عليه او كان مفسدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع  
كفي البوارية انتهى والجدة لا لاب عند عدمه **اقول** وهذا الحكم انما هو بعد بلوغه اما قبل  
البلوغ تثبت حقيقة الاب به اذا استغنى فيقبل اي قدر على الاكل والشرب واللبس  
والاستحوا وحده وقيل بمقدور سبع سنين وهو قول الحنفية وفي غاية البيان والتبيين  
والكا ان الفتوى عليه لان الاب مأمور بان يأمه بالصلاة لسبع سنين وانما يكون ذلك  
اذا كان الولد عنده **وفي احكام الصغار للاستدلال** ولو اختلف الزوجان في سن الولد  
فقات الام هو ابن سن وانما احق به وقال الاب هو ابن سبع وانما احق به فان التام  
لا يخلف احدها ولكن ينظر الى الصبي ان راه يستغنى عن الام ثيبا لا يشرب وليس وحده  
يدفع الى الاب والا فلا انتهى وفيه في الطهارة **وذكر** ان غير الام والجدة من  
المؤمنين احق بها ايضا حتى يبلغا المبلغ المذكور **فليحفظ** **وفي نقا** **وفي سر** **الدين**  
**قار** **الحداية** وتيسر عن حضانه الجدة اذا سقطت بنزولها باجنى ولها ان هل  
تسحق الحضانه ولا قال نعم فتسحق الحضانه الى ام الجدة وان علت **وفيه** **وقد سئل**  
عن المطلق اذا اخذ ولده من حاضنته لنزولها هل له ان يسافر به اجاب له ان يسافر  
به الى ان يعود حق امه انتهى **وفي النسبة** ولو تزوجت الزوجة بزواج آخر وتمك  
الصغيرة معها ام في بيت الواب فلا بد ان ياخذها منها انتهى **وفيه** **وفي معنى**  
**الحق** **وفيه** ايضا والصغير اذا كان له اولاد الاشراف في حضانه الام يستحق على  
الاب خاد ما قد يشتريه او يستاجر **وفيه** صغيرة عند جده جفها فلم يها  
ياخذها منها اذا ظهرت حياتها في القية **وفي الذخيرة** **وفي غيرها** اذا ماتت الام  
وليس للصغيرة ورجم محرم من النساء حق الحضانه للرجال من العصبية على ترتيب  
الميراث **فان لم يكن عصبه** فهذا الحق يثبت لذوي الارحام ويستوى في ذلك المثل  
والكتابيه والمجوسية كذا في التمار خاتمة **وفي دم** **والتمار** واذا اجنى ستحقها  
في درجة واحدة قدم الامور ثم الاكبر انتهى **وفي السراج الوهاج** اذا كان للرجل  
بنت بالغة وطلبت الانفراد منه ان كانت ثيبا وهي مأمونة على نفسها ولها  
مراي ليس له منعها ويخل سبيلها فتزول حيث احبت **وان كانت** بكرا فله  
منعها وان كانت مأمونة على نفسها ويمنعها الى نفسه وان كرهت **وكذا** اذا  
كانت ثيبا غير مأمونة صمها الى نفسه وان كرهت ولا يخل سبيلها كذا في الجندی انتهى

محمّد في النكاح  
سنن المحمّد

محمّد



**وفي فتاوى قاضي الهند** سيل اذا اخذ الرجل ولده من مطلقة تزوجها  
فاشأت الى ولدها هل لها طلبه ويلزم بالرسالة الولد اليها **باب**  
اذا استقطت حصانة الام واخذها الاب لم يفسخ على ان يرسله لها بل هي اذا ارادت  
ان تراه لم تمنع من ذلك ويكفيها الاب من ربيته انتهى **باب النفقات**  
النفقة لغة ما ينفع الاسان على عياله ونحو ذلك كذا في صياح الخدم قال في  
البحر وبه علم ان النفقة المرادة هنا ليست بثقة من النفقة بمعنى الهلاك ولا  
من النفقة ولا من النفاق ولذا نقل من هشام قال سالت مجازا عن النفقة فقال  
النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى انتهى وهو معناها الشرعي وان كان يجمع  
بين الكلامين فالله اعلم ان كل ما فوده فوذه وعينه فاعيد على معنى الخوة والذها  
كنفقة ونفوق ونحوه ونسب ونقد ونقد بالمعجمة والمهملة **ولها اسباب ثلاثة** ونسب  
جمعت وهي الزوجية والقرابة والملك وتبدوا بالاول لمناصفة النكاح والعدة  
**وقالوا** لا فرق بين ان تكون الزوجة مسلمة او كافرة غيبه او بغيره ولو كان الزوج  
صغيرا فان كان له مال وجب والا فلا شيء على يمينه كافي المهر **وطاهر ما في غاية البيان**  
ان النفقة المخصوصة نصير ملكا للمرأة اذا اذنعها اليها فلها التصرف فيها في بيع  
وهبة وصدقة وادخار **باب ليل** ما في الخلاصة ولو سرقته الكسوة او هلكت  
النفقة لم يفسد بها اخرى بخلاف نفقة المحارم **وفي الذخيرة** لو فرض القاض لها  
عشرة دراهم نفقة شهر ففنى الشهر وقد بقي منها شيء يفرض لها القاض عشرة اخرى  
انتهى **وفي النسخ الوسايل** اذا فرض للزوجة مالا يكفيها لها ان ترجع عن ذلك اي  
اذا مرضت ولو فرض على الزوجة زيادة له ان يمتنع **وفي الترتيب النفقة**  
لعدة الطلاق ولو باينا لا الموت ولو حاملا لا احتباسها ليس بحق الزوجة بل بحق  
الشروع قال في البهيرة الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال  
كذا في الفتاوى وينبغي ان يكون معناه اذا اعترف قبل موته بان الحمل منه وفي  
الطهريه لو اتفق الوصي على الحامل فجهنم يرجع بما انفق عليها الا ان يكون باذن  
القاضي اي قاض يرى ذلك لان عليا وشريحا كما يريان ذلك من جميع المال انتهى **وفي**  
**بحر الحق** لا تتحقق العدة النفقة تتحقق الكسوة كافي الخائفة والمجتهب والنفقة  
وتام تحقيق في انفع الوسايل **وفي ابد القاض وغيره** اذا كان الرجل صاحب  
ما يده وطلبت الزوجة من القاض ان يفرض عليه النفقة لا ينفذ ذلك ولا  
الرجل اذا كان بهذه الصفة ينفق على من ليس عليه نفقة فلا يمنع من ان ينفق على من  
عليه نفقة **فان تحققت** الحاجة الى الفرض في هذه الصورة وكان الرجل مفطور

اليسار من ياكل الخبز الموارى والحملان والدجاج والخلوى والحرارة فقيرة فتزوجها  
على ذلك فالقاضي يفرض لها نفقة مثلها من اوساط الناس ولا يفرض عليه على قدر  
ما ياكله وكذلك سبيل الكسوة **وفي كسر** لها رجل بنفقة فقال قد ضمنت لك عنه  
بنفقتك كل شهر لم يكن على الكفيل الا نفقة الشهر الاول ٧٠ كلمة كل متى اضيفت الى مالا  
يعرف منها به ينصرف الى الاول وهو شهر واحد هذا الصلح احييه رحمه الله تعالى  
في كلمة كل انتهى **وفي كماله القيم** قال ٢ مرة ابنه ما دمت حية ردت حيا  
لنفقتك على بيعي ثم رثم بعلامته **باب** وقال ٢ بيعي حتى يقول فان النفقة التي تجب  
على ابني ففنى انتهى **وفي الخائفة** وعنه ان يوسف اذا كفل بنفقة كل شهر كان على  
الاب استحقاقا ولو قال ٢ مرة تزوجي فلا ما على ان صا من بنفقتك كل شهر كان  
على الاب **وكذا** لو قال كفلت بالنفقة ابدا او ما عشت كان كفيلا بالنفقة ما دامت في  
نكاحه انتهى ومثله في الزامية من النفقة **وفي القنية** رجل ذهب الى القرية وتركها  
في البلد للقاضي ان يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة السفرائى **قوله**  
**وفي البحر** واطلق في الغايب مثل المفقود وغيره كافي شرع الطحاوي قال لم ينفذ  
يما عدى من الكتب النفيسة بشي **الا** في الفتاوى الصبريم فانه قال ايجاب النفقة  
في مال الغايب بشرط ان يكون مدة سفرائى **قالب** وهو ينفذ حتى يجب حفظه  
فان يماه ونها يسهل احصاؤه ومراجعة انتهى كلام البحر **قوله** وكان لم يطلع على ما في  
القنية على ان ما في الصبرية اظهر **قوله** ولا يفرض بعينه حاضر او بعد ان يماه فابا  
خلا فالشأن في رحمه الله تعالى **وفي غاية البيان** عن المصنوع ان كان الزوجه غايبا  
فرفعت امرها الى القاضي واقامت البينة انه عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي  
ان يفرض بينهما فان كان حاضيا لا يقضى بالتفريق وان كان شاعيا فتوفى بينهما  
**قال شيخ** **سمرقند** جاز تفريقه لا نه قضى في مجتهدين التفريق بسبب البحر والقنا  
على الغايب **وقال الرقي** في ٢ بيعي هذا التفريق لان القضا على الغايب  
٢ ينفذ عند الشائى رحمه الله وفي احدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه  
الله الا اذا ثبت الشهود به وهما لم يثبت وهو العجز لان المال عاد ومراعى  
وربما جازان الغايب صار غيبا ولم يعلم به الشاهد بعد المساءة فكان  
الشاهد مجازا فان هذه الشهادة **قالب** في الذخيرة الصحيح انه ٢ بيعي  
ان هذا ترك الاتفاق لا العجز فان رفع هذا القضا الى قاض اخر فاجازه  
فالصحيح انه ٢ ينفذ لانه غير مجتهد فيه لما ذكرنا **وتعقب في فتح القدير**  
بان الشيخ حينئذ يكون بغير طريق اثبات مجزاه بمعنى نفقه بل بمعنى تعذر



النفقة عليها قال القاضي أبو الطيب الطبري من الشافعية إذا تعددت  
النفقة عليها بغيره ثبت لها الفسخ قال في الحلية وله وجه جيد فلا يلزم  
ما قاله طهري الدين **ونظر فيه** صاحب البحر وانقضى بالحق قاضي الهداية فقال  
بعد ان نقل الخلاف فلي القول بنفاذ الفسخ يسوغ للمنفق ان يزوجها  
من الغير بعد انقضاء العدة وإذا حضر الزوج وأقام البينة على دفع النفقة  
لا تقبل انتهى **قالوا** وتوهم الزوج بالاستدانة اختلف في معناه فذكر الخصام  
وتوهم الشارح قوله انها الشراء بالنسبة لتفقد الزوج مال الزوج **وفي الجنب**  
من ياتي الصبا في انما الاستبراء فإذا استدانته وصحت بالاستدانة  
على الزوج فظاهر وكذا اذا نوت وان لم تصرح ولم تؤم تكن استدانته عليه  
ولو ادعت انها نوت وانكر الزوج فالقول له انتهى **قال في البحر** اطلق الاستدانة  
فشميل قريب المرافة والاخيصة لكن ذكر في شرح المختار ان المعروة اذا كان زوجها  
معترا ولها ابن مونس واخ مونس فنفقة على زوجها ويوموا الابن والاخ  
بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر وليس الابن والاخ اذا امتنع لان  
هذان المبرون **قال ابن أبي** ان الادانة تجب على من يجب عليه نفقة المولود الزوج  
**وهل هذا** لو كان للعسر والادصار ولم يقدر على نفقتها تجب على من كانت تجب  
عليه لو كان الابن كالاخ والاخ والعم انتهى **وفي فتاوى قاضي القضاة** يسأل عن رجل  
طلب من زوجته النخله مع ان دارهم يتارها في بلدها فابت الا ان يعطيها كسوتها  
والحال من صدقتها فاجاب ليس لها ان تنزع الاصلد اقفا الحال اما النجم والكسوة  
فليس لها الامتناع بسببها فان امتنع بسببها نفي فاشرة لان نفقة لها ولا  
كسوة مادامت على ذلك انتهى **وفي البحر** انما قالوا يجب للزوجة السكن في بيت  
ولم يقولوا ان دارها لو اسكنها في بيت منها مفرد وله فائق كفاها لحصول المقصود  
كذا في الهداية **وفيه** افادة انه لا بد لو كان الخلا شرا بعد ان يكون له غلت  
الخصم وليس لها ان تطالبه بمسكن اخر به قال القاضي الامام في المصنوع بالفرق  
هنا على المتاع وعدم التمكن من الاستمتاع قدر الـ ولا بد من كون  
الخلا مشتركا بينهم وبين عيس الاجانب **والذي في شرح المختار** ولو كان  
في الدار بيوت وابنتان تسكن مع زوجها او مع احد من اهله ان اخل  
لها بيتا وجعل له مرفقا وغلفا على حدة ليس لها ان تطالب  
بيتا كذا في الفسخ وهذا يفيد انه لا بد من الخلا والمطبخ بخلاف ما  
في الهداية **قلت** وفي في البرازية بين الضرورة والاخصام

مهم جدا

مهم

**ينقل** لا فتا ما في شرح المختار كذا في البحر **قلت** ويؤيده ما في فتاوى قاضي الهداية  
وتدليل على الوجه هل يجر على السكن في بيت مفرد ام ذات بيوت ساكن  
فيها اقارب الزوج او غيرهم يجمعها باب واحد يفضل عليها ام لا وهل يجب  
على الزوج ان يحضر لها مونس ويقضي حاجتها ام لا فاجاب اذا كانت الدار  
كبيرة وفيها منازل او بيوت ولكل بيت باب وغلق له ان يسكنها في بيت  
منها لحصول كفايتها به اذا استغنت به وبمرافقة ولا يجب على الزوج احضار  
من يونسها الا اذا كان لها خادم ملك لها فعليه نفقة خادمها اذا كان موسرا  
وان لم يكن لها خادم نقصا حوايجها على الزوج ان عليه كفايتها ويسكنها  
بين قوم صالحين بحيث لا تستوحش انتهى **وفي الشرح** من سأل شتى قالت  
لا سكن مع اشكوا ريد بيتا على حدة ليس لها ذلك وعقل له بان لا بد له من  
يخدمه فلا يمنع من ذلك انتهى ونحوه في التبيين والبرازية والبحر **قال في البحر**  
لم نجد في كلامهم ذكر المونس الا انهم قالوا يسكنها بين اقام صالحين بحيث لا تستوحش  
وهو ظاهر وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا من المجران ولا سيما اذا كانت تنحش  
على عقليها سمعت انتهى وفي غنة نظرا في المسئلة المذكورة في البحر قال وليس عليه  
ان ياتي لها بمونس في البيت تونسها اذا خرج اذا لم يكن عندها احد كما في فتاوى  
قاضي الهداية انتهى وقد قدمناه **وقال في البحر** وقد علم من كلامهم ان البيت الذي  
ليس له جيران ليس بمسكن شرعي ولو قالت انه يضرب ويؤذي من لونه ان يسكن  
بين قوم صالحين فان علم القاضي بذلك زجره ومنعه ولا يتوكله وان لم يكن في  
جوارها من يوثق به او لا يميلون الى الزوجة امره باسكانها بين قوم صالحين  
كما في الثانية **وفيه** ثم اعلم ان السكن ايضا لا بد ان يكون بقدر حالها كما في  
الطعام والكسوة وليس سكن الاغنياء ممكن الفقهاء **وفي البرازية** من الاجارة  
زوجها وبنيها في منزل كانت فيه باجر فقص عليه سنة نظام الزوج المودة بالاجر  
فتالت الاجر عليه يلتفت الى مقابلتها والاجر عليها لا على الزوج بها العاقدة انتهى  
**قال في البحر** ومنه ومنه انما لو سكنت بغير جارة في وقف او مال يتيم او ما كان معدا  
للاستغلال فالاجرة عليه وفي البرازية اجرت دارها من زوجها وهما يسكنان فيها  
لا اجر عليه انتهى **وفيها ايضا** تزوجها وهي ساكنة في بيت باجرة فقص الاجرة وادان  
لا يرجع عليها وان كان الصمان باجرها لا العادة انها صله اذا شرط في الكفالة  
بالامران يرجع يرجع انتهى **وفي الظاهر** وله ان ينفقها في القول ولا ينظر  
بالصلاة والصوم الا باذنه **قال** في البحر ويبنى عدم تخصيص القول بل له ان

كولا تطوع



منعها من الازمال كلها المنع فيه لكسب استغنياها عنه بوجود كفايتها عليه وكذا  
في العمل بغيره لا يجزي بالاولى **وفي فتح القدير** وحيث انما لها الخروج فانما يساج  
بشروط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستحالة  
**وقول الفقيه** ومنع من الحمام خالف فيه قاض خان قال في فصل الحمام من قضاياه  
دخول الحمام مشرووع للرجال والنساء جميعا خلا لما قال بعض الناس **وفي**  
**النهر وغيره** الاصح انه يمنع الاخوان من الدخول عليها ولا يمنع هي من الخروج  
وفي غيرها من المحارم في كل سنة وانما يمنع من البيت عندها وعليه الفتوى كما في  
الحاشية **وتبني في النوادر** في خروجها بان لا يقدر على اتيانها فان قدرا  
فلا تذهب قال في الفتح وهو من زيادة فلتراجع قالوا ومقامها بغير  
اذن الزوج في بيت اهلها نشور فلا تسحق حينئذ النفقة ولو اختلفا  
في النشور نادى عاه وانكرته والقول في لها والبيضة بينته قاله في البحر  
ولو ادعى انها سكنت في دار ابنها بغير اذنه وانما ناشره وادعت هي اذنه فيمن وفي  
خروجها للبيع والشراء انه يفسد منها صلحا في ذلك مبلغا من الدراهم واقامت البيضة  
على وفي دعواه اتفق المحقق الشيخ خير الدين مفتي الولد نعم الله به بانها تقبل  
بنيته وتقدم على بيئته بنشورها ولم امر نصا فيما عند تركت المذهب لكن القواعد  
تتفهم واسم اعلم **وفي تعيين المفتي للزوج** ان يخرجها من القرية الى مصر والعكس لا ينتقل  
من محلة الى محلة ويثبته في انتسابها بما اذا كانت القرية قريبة فيمكن ان يرجع قبل البلوغ  
الى وطنه **قال في التلخيص** ولكن ينقلها الى القرى اذا اجب لها لا تنتقل القرية وعليه  
الفتوى واما اذا اراد ان يخرجها الى بلاد الغربة مدة السفر بلا اذنها فيمنع من ذلك  
كذا اختاره الفقيه وبه يفتي **وقال صاحب ملحق البحار** وانما بانها لا يمكن من نقلها  
اذا اوافاها المجل والموهر وكان ما مونا ولا يمكن من اذا اوافاها المجل ودون الوجه لا  
لا ترض بانها جيل اذا اخرجها الى بلاد الغربة لعلها ان الغربة تؤذي كما تبين الكفر  
**قال ابن الملك** وهذا القول اقرب الى التحقيق وبه يفتي الفتى **ونقل في نفع الوسائل**  
وكذا ابن نجيم في مختصره ما يخالفه وان ليس لها ان تمنع نفسها من الزوج ومن ان  
يساق بها الا لاخذ المهر وتماه فيها **وفي تعيين المفتي** لا يواخذ ابوالصغير بالنفقة الا اذا  
ضمن كالمهر في الخلاصة وهو الذي يعول عليه كما في فتح القدير **ونقل عن شيوخ النجاشي** ان  
الاب يطالب بتمريضه الصغير من ادم بضمن كذا لا يعول عليه وانما يعول  
على ما نقلناه عن الخلاصة وهو الذي جزم به صاحب المنظومة والمجمع والله  
اعلم **وفي تعيين المفتي ايضا** ليس للراة ان تخرج بغير اذن الزوج الا في اثبتا

معدودة منها اذا كانت في منزل تخاف سقوط طم عليها ومنها الخروج الى الفرض  
مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فتيها ومنها الخروج الى حج  
الفرض اذا وجدت عذرا **وفي جواز** الخروج ان ياذن لها بالخروج ولا يكون عاصيا  
انتهى **قال في البحر** ان ارادت الخروج الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها  
ذلك فان وقعت لها نازلة ان سال الزوج من العالم او اجن ها بذلك لا يكون  
لها الخروج وان استمع من السؤال يسعها الخروج من غير رضاه وان لم يقع لها  
نازلة لكنها اذا خرجت الى مجلس العلم للتعليم يسببه من سائل الوصى والصلاة  
ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عند هاله ان يمنعها وان كان لا يحفظ  
الاولى ان ياذن لها حياثا وان لم ياذن لاشي عليه ولا يسعها الخروج مالم يتبع  
لها نازلة **ونقل قبلة** عن الظهيرية انه يجوز للرجل ان ياذن لها في الخروج  
الى زيارة الابن بن وتغنيتهما وعيادة تهما وزيارة المحارم **قال** فعلى الصحيح  
المفتى به يخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبغير اذنه والزيارة المحارم في كل  
سنة مرة باذنه وبغير اذنه واما الخروج لا يخل رايه على ذلك فلها باذنه **ثم**  
**قال** فان كانت قابلة او غاسلة امي للولي او كان لها حق على آخر فخرج بالاذن وبغير  
الاذن دال على هذا **وفي اعداد الكتب** من زيارة الاجانب وعيادة تهم والولاية لا ياذن  
لها ولا يخرج ولو اذنه وخرجت كانا عاصيين ومنع من الحمام انتهى كما في الخلاصة  
وتدفعه عن مجموع النوادر **وتعقيب** بانه ينبغي ان يكون للزوج منع القابلة والغاسلة  
من الخروج لان في الخروج امتارابه وهي محرمة بحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية  
بخلاف الحج الفرض وينبغي ان تحمل كلامهم في الخروج الحق على غير المحذرة اما المحذرة فلا  
الاباذه لان لها التوكيل بغير رضى الخصم ولم اومن بيه على هذا انتهى **ثم قال** وقول  
الفقيه يعني في مجموع النوادر ومنع من الحمام خالف فيه قاض خان وذكر ما قدمناه  
وتبعه في النهر **وفي تعيين المفتي** رجل له ام شابة تخرج الى الولاية والمصيبة  
وليس لها خروج لم يكن لابن ان يمنعها مالم يثبت عنده انها تخرج لفساد في يرفع الامر الى  
القاضي فاذا امره القاضي بالمنع كان له ان يمنعها لقيام مقام القاضي **وفي** للمرأة  
ان تسافر وتكثرت حيث شات وليس للزوج منعها مالم يعطها جميع المهرات المجل  
على ما مر **وقالوا** والمطلقة رجعيها او باينا ولو ثلثا النفقة عند ايمانها خلا للثلاثة  
في مطلقه الثلاثة ولا فرق في محصية منها لا نفقة لها فيها وما لا نفقة لها نفقة  
دارتدوها في عدة الطلاق يسقطها وتماه في النقص **وفي النقص والى غيرها**  
نفقة الارلاد الصغار والكبار الرضى وما الحق بهم كطالب العلم والبنت الكبيرة

البيضة كل جمعة



وكذا ذوات الارحام في المحرمات والذكور الرضعي والابوين فما فوقهما وجوبهما يعتمد  
 فترحم والفرق ان في ترابطة الولاد اولى واسفل لا يشترط غنى المنفق وفي غيرهم يشترط  
 فيه غنى الفطرة **لكن** انما يكون الاعلنون في حكم الاسفلين اذا كانوا من اهل البيت او عاجزين  
 عن الكسب والفرق قاصر عليه ولو فقير فيضم الاب مثلاً الى حلاله وينفق على الكل  
 نفقة واحدة كما في الثانية اما الفرع الثاني فينقض عليه لابي له لابي له واجداه  
 وجداته بقدر الثمانية ومراعى حاله ايضا **وفي الخلاصة** المختار في الفقير الكسب ان  
 يدخل الابوين في نفقة **قال** في البحر فان كان له قدرة على الكسب ففي قول المرحوم  
 بجبر الابن على نفقته وفي قول الخواري لا يجبر اذا ضرورة **قال** فالمختار في النكاح  
 نفقة الوالدين مجرد المقرين هو ظاهر الرواية لان معنى الاذى في اياله الى الكسب  
 والتعب اكثر منه في النكاح المحرم بقوله تعالى ولا تغل لها ان كذا في نفي التعديل **قال**  
**في** في الحديث وهو على الذكور والامانة بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان  
 المعنى بينهما انتهى وفي الخلاصة وهو ينفق وفي نفي التعديل هو الحق **وعمل** يستوي  
 في ذلك الرلوان المتفاوتات فشاها ام يجب عليهما متساوياً وتارك ذلك الولد المسلم والكافر  
 ذكر في الثانية انها يستويان وقال في الدرر ان تفاوتت فشاها متساوياً فاحشا  
 تفاوتتا في قدر النفقة والاولاد في الثانية وكذا يجب على الابن نفقة خادم الاب اذا  
 كان الاب محتاجاً الى من يتقدمه **وفي الخلاصة** المختار في نفقة زوجة ابيه ولا تجبر  
 الاب على نفقة زوجة ابيه وذريته انما تجبر اذا كان الاب مريضاً او به زمانة  
**قال** في المحيط فعلى هذا لا فرق بين الاب والابن لان الابن اذا كان بهذه المتابعة  
 تجبر الاب على نفقة خادمه وفي الدرر انما المذهب عدم وجوب نفقة امرأة  
 الاب او جارية او ولد له حيث لم يكن بالاب عليه يعمول انتهى **قال في البحر** وفي  
 كالموضع جاز الاستحجار ووجبة النفقة لا تستطعن الزوج لانها اجرة وليست  
 بنفقة كذا في الدرر **وتنقل عنها** قبل هذا الوجه لانه لا زوجة على الرضا ان  
 كان حال قيام النكاح او في عدة الرجعي لا يجوز ولا جاز على احد من الزوجين لان  
 الصلح على ان ترضع ولدها استحجار لها **قال** في البحر وظاهر المختار ان الام لو طلت  
 اجرة المثل والاجنبية مبرعة بالارضا فالام اولى لمعلم لها الحق في سائر الاحوال  
 الا في حال طلبها الزيادة على اجرة الاجنبية والمهر به بخلافه كما في البتة **لكن**  
 الام اولى في الارضا **اما في المعنانية** ففي الولد الجدة وغيرها رجل طلق امرأته  
 وبنيها صبي له حجة اراد ان تربيه بغير اجرة من غير ان تمنع الام عنه والام تاتي ذلك  
 وتطالب الاب بالاجر ونفقة الولد فالام اولى وانما يبطل حقها اذا طلت في الرضا

سهم في تفاوت النفقة

اكثر من اجر مثلها **والبحر** انه يقال لها اما ان تسكن الولد بغير اجر وامانة فعليه الى  
 العدة انتهى **ولم** ار من صرح بان الاجنبية كاللغة في ذلك وذكر السوال عن هذه  
 المسئلة **نظام المختار** ان الام تاحنه باجر المثل الا ان يوجد نقل صريح بان الاجنبية  
 كاللغة **والظاهر** ان العدة ليست قيد بل كل حاصلة كذلك بل الحالة اولى لانها من  
 ترابطة الام **ثم اعلم** ان ظاهر الرواية الجدة ان اجرة الرضا غير نفقة الولد للعطف  
 اذا الولد لا يكتفي به الابن بل يحتاج الى شيء آخر حصره الكسوة **ينتهي المختار** له  
 نفقة في اجرة الارضا وغير اجرة الحضانة فكل هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة  
 الارضا وقد صرحوا باجرة الحضانة وقد صرح بها ثانياً في الهداية  
 ونفقة الولد وقد صرحوا بها في الاجارة في اجرة الظير **والحامل** ان الام  
 ليس عليها الا الارضا واصلاً وطعام الصغير وغسل ثيابه **لكن** في الثانية  
 يفرض القاضى بعد النظام نفقة الصغير على طاعة الامر ويدفع الى الام حتى  
 تنفق عليه انتهى وتامه فيه وهذا تحرير يحتاج اليه **وفي البرازية** الام والاغ  
 وسائر المحارم لا يكون الانفاق على الصغير من مالهم اى ليس جعوا الا باذن  
 الحاكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال ولان انفقوا من مال الحاكم لعدم  
 الولاية ومن بعد استحسان فيما لا بد للصغير منه دفعا للفساد وفي آخر كراهية **الحاج**  
**المختار** ما عاينته والمختار انه ان كان من جنس النفقة يملك كانه في جرة ام لوان  
 لم يكن طعاماً ان كان ذراعهم يملك ان في جرة والا لانه كان محتاجاً الى بيعه لا يملك  
 البيع والانفاق الا بعد ان يجعله الحاكم وصياً واذ لم يكن للصغير ولا له مال  
 فامر الحاكم الام بالاستئانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يرجع  
 انتهى زاد في التاتارخانية عند الحارثي انه ينفق قضاؤه اذا قصرت المدة الا  
 اذا طالت وقدرة فاقصرت المدة بما دون الشهر وقررت بين نفقة الصغير  
 وبين نفقة سائر المحارم فقال نفقة الصغير بقدرتها على الاب بقضاء القاضى  
 فان امرها بعد ما فرض نفقة الاولاد بالاستئانة فاستدانته حتى ثبت  
 لها حق الرجوع على الاب فانه الاب قبل اذائها ذكر الحضاف انها ليس لها ذلك  
 وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح اما اذا فرضت ولم يبرها بالاستئانة  
 فاستدانته ثم مات الزوج قبل ان يبرها فليس لها الاخذ من ماله وان  
 ترك ماله لانا لانها اما في حياة الاب فلها الرجوع عليه بالنفقة من ماله على  
 الصغير بعد العرض انتهى **المختار** ان زوج امته من عبده فنفقها  
 عليه بواها **لا تزوج** عبدان مدبراً ومكاتب بالان المولى له لانه لا يملك



نفقة الاولاد عليهم سوا كانت الام حرة او مديرة او ام ولد او مكاتبية  
 لان نفقة الولد صلة ولا صلة على هو لا نفقة الزوجة لانها عوض من  
 وجه **والام** لو كانت مكاتبية فنفقة الاولاد عليها لدخولهم في كتابتها الا يرى ان  
 كسب الاولاد وارثهم لها وان مديرة او ام ولد فعلى مولاه لانهم مملوك ولوحرة  
 فعلى الام ان كان لها مال والا فعلى من يرث منهم الاقرب فالأقرب **وكذا حر** تزوج  
 امه او مديرة او ام ولد او مكاتبية بخبره كالعبد وان كان المولى غير المملوك  
 وان كان المولى فقيرا والاب غني فله من امة لا يرى من الاب بالانفاق على الولدان  
 البيع مكن وان مديرة او ام ولد ولا يكتن بيعه يوم الاب بالانفاق انتهى **كتاب**  
**العتق وفيه التدبير والاستيلاء** اسباب العتق كثيرة منها الاعتناق ومنها  
 د من النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت يده  
 الكافر عنه كعبد مسلم اشتره متامن في دار ناره فخل به دار الحرب عتق في قول  
 ابي حنيفة ومنها اذا اقر بحرية عبده ثم ملكه **ثم الاعتناق** مرسل ومعلق ومضاف  
 الى ما بعد الموت **وهو** صريح يعامل بدين النية **وكما** ولا يعامل الا به وقد اختلف  
 فيما لو قال لعبده يا سيدي قتل يعتق ان نوى الاختار انه لا يعتق كما لو قال له  
 انت مثل الحر ولو قال راسك راس حر او وجهك او يدك ان قاله بالتقنين  
 يعتق وان قاله بالاضافة لا يعتق كما في الحاروي **ما كان** مع العبد قبل عتقه وبيعه  
 لمولاه اي بعد العتق والبيع **وفي معنى العتق** اذا قال لعبده يا سيدي او يا مالكي  
 او قال لامر يا سيدي لا تعتق وليس هذا بشئ بل هو لطف وحكي عن ابي الفتح  
 الصغار انه سئل عن رجل جاء جاريته بسراج فقال لها ما اضع بالسراج فوجهك  
 اموا من السراج يا من انا عبدك قال هذا لك لطف لا تعتق به هذا اذا لم يزل العتق  
 فان نوى العتق فعن محمد رحمه الله روايان كما في الحاشية **وفي الخلاصة** حره  
 قال واختار انه لا يعتق **وفي** لو قال لامر هذه ابنتي او قال لعبده هذا ابني عتق  
 فيما سواه اخذ انتهى كذا ذكره في كتاب الطلاق في المسائل المتباينة المستثناة  
**وفي** اذا قال لعبده انت مثل الحر عتق او ما انت الا مثل الحر لم يعتق ولو قال  
 ما انت الا حر عتق **وان قال** راسك راس حر او وجهك وجه حر او يدك يد حر  
 ان قال بالتقنين فيها يعتق وان قال بالاضافة لا يعتق كما في الحاروي اقول  
 وكما في الاضافة شايعة في التشبيه **وفي** اذا اختلف المولى مع عبده في وجود  
 الشرط فالقول للمولى الا في مسائل **كل امه** في حرة الامه جواز الامه اشترط  
 من زيد الامه لكتبتها ابا رحمه الامه تبين في هذه الاربع اذا تكررت ذلك  
 الوصف

في الوجهين وفيه اشهد  
 ان اسم عبده حر  
 ثم دعاة حر  
 لا يعتق

الوصف وادعاه فالتقول لها **بخلاف** ما اذا قال الامه بكرا او لم اشترها من  
 فلا ان اولم اطاها الحامض او الاخراسان فالتقول له وتماه في ايمان الكافي كذا في النوادر  
 الزينية **ويهم** مرسل قال لعبده او انت تدعتك الله عتق وان لم ينو وهو  
 المختار **ولو قال** لعبده العتاق عليك او عتقتك علي واجب يعتق **ويهم مرسل**  
 انهم عبده في الجاه ضاع فقال المولى ان منعت عنك الضرب حتى تصدقني  
 فكذا فضر به فقال العبد لم اخذ ثم قال اخذت فترك الضرب لا يعتق **وفي**  
 يخلو ما ان كان اخذ المولى ياخذ وقد قال لهما جميعا فيصير بارا في الحاشية  
**ولو قال** ثوب هذا خياطة حر وقد خاطه مملوكه يعتق كافي الخلاصة **وفي**  
**الحرس** سئل ابو القاسم عن من قال لفلان على الف درهم ولا تبعدي حرثم  
 انكر المال يكون انكاره اقواما بالعتق **قال** ان قال ليس علي شئ لم يكن  
 اقواما بالعتق وان كان قال لم يكن له على شئ كان اقواما بالعتق انتهى **وفي الظهيرية**  
 عن محمد بن قيس قال مما يليك الخبازون واهوارهم واهوارهم واهوارهم واهوارهم  
 ان جمع المذكور ينظم الالفاظ بطريق الاستتباع انتهى **وفي الجب** مرسل له عبد  
 واحد فقال اعتقت عبدا يعتق ولو قال يعتق عبدا لا يعتق لان الجهالة  
 تمنع صحة البيع دون العتق انتهى **وفي الحر** لو قال في الصريح ثوبت الحر كذا  
 يصدق في القضاء بعد ولده عن الظاهر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
**وفي الحاشية** لو قال امرت به اللعب يعتق قضاء وديانة **وفي البديع** لو  
 قال عيت انه كان حرا فان كان مولدا لا يصدق اصلا لانه كذب بمحض وان  
 سببا لا يصدق قضاء ويصدق ديانة انتهى **وفي الظهيرية** واختلف في  
 ان الله يعتق عند ابي حنيفة وان نوى وقال محمد ان اراد به العتق فهو  
 حر وان اراد به الصدقة فهو صدقة وان اراد به ان كان الله تعالى يقره  
 شئ ولو قال لعبده في مرضه انت لوجه الله فهو باطل وكذا انت عبد الله **ولي**  
**قال** جعلتك لله في صحته او في مرضه وقال لم اؤبه العتق او لم يقل شيئا حتى  
 مات فانه بيع وان نوى العتق فهو حر انتهى **ولفظ** المولى ملحق بالصريح  
 وكذا اذا قال الله هذه مولاي ولو قال عيت به المولى في الدين او الكذب يصدق  
 فيما بينه وبين الله تعالى ويصدق في العضل مخالفة الظاهر كذا في الهداية وفي  
 التحفة انه صريح يحتاج الى النية **وذكر** المولى الى اختلاف المشايخ فتمم ثم قال  
 يعتق بغير النية والاصح انه من كل وجه انتهى **وتعقب** في غاية البيان بان  
 كونه صريحا في الايقاع غير مسلم انه ليس مكشوف الموادع مشترك والامان قد



يستحق بمملوكه فلا مانع من ان يراد وتام ذكره فيه **واجاب** عنه في حق القديس بما  
حاصله بان قد كشف في بعض المواضع وهذا بان تصور المصنف سنة ٢٢٢  
تصليها به ٢٢٢ لا يعرف به بل ينفى العلم ونحوه ٢٢٢ احتمال حصوله قلنا لو ادعى انه اراد  
الناصر صدق ديانته انتهى حاصله وهو التحقيق **وفي المحيط** ان نفي الملك ليس منحصرا  
في العتق اي في قول السيد لعبد له است في بعده او ملك لي عليك بل يحتمل ان ينادى  
ينزل يعتق وبقى انما يكون غير مملوك اصلا فترب عليه ما ذكره وتامه في النهي  
**واستثنى الصريح** صاحب الهداية ما اذا سماه حرا ثم ناداه يا حرا ان مراده  
الاعلام باسم علم وهو ما لقيه به **ولو** ناداه بالعامر سمي بالعامر وقد لقيه بالحر  
قالوا يعتق وكذا عكسه ٢٢٢ ان هذا ليس باسم علم فيعتبر اخبارا عن الوصف انتهى **وشروط**  
في الظهيرية والخاتمة الاشهاد وقت تسميته **وفي المسرود** اذا لم يكن هذا  
الاسم مرقا له يعتق في القضا لا ناداه بوصف يملك اياه **وفوق** في التخييع بين  
تسميته لم حيث يقع اذا ناداه وبين تسمية الواو بطالق حيث يقع اذا ناداه بان  
التسمية بالاول مبرورة دون الثاني **واكثر** لم يفرق بينهما في العلم لا يشترط نية  
العبد **وفي الظهيرية** بحث علامه الى بله وقال له اذا استبكتك احد فقل اني حرة ذهب  
العلام فاستقبله رجل فسأله فاجابه بما قال المولى فان قال سيترك حرا لم يعتق اصلا  
وان لم يقل له المولى ذلك يعتق قضاء لا ديانته انتهى **مراد** في المجتبى بعضه مع جازع فقال  
لهم ان سال عنه عاشر غيره فقولوا له انه حر فاعطوا عتق ٢٢٢ يعتق قبله قضاء  
انتهى **وفي نية القديس وغيره** اذا قال لعبد ه هذا اعتق ٢٢٢ يعتق في ظاهر الرواية فلو قال  
هذا اعتق في اذن ابي او من السب فانه يعتق انتهى والاول مقيده بما اذا لم ينو اما  
اذا نوى فانه يعتق لا نه من الكفاية كذا في البحر **وفي** لو قال يا ابن بغير اذنه لا يعتق  
فانه ابن ابيه وكذلك اذا قال يا ابن ابي او يا بنيتي ٢٢٢ تصغير الابن والبنت بغير اذنه كذا  
في الهداية **وسيلة** لا يسير على عليك اذا سلطان مناط الاختلاف وتوقف فيه  
اكثر قيل بل والامام **قال** في نية القديس والمحل شكل وهو به جدير و٢٢٢ سلطان  
اشكل لا هو بحر فيه **وفي المحيط** لو قال له منه امرك بيدك و اراد العتق فاعتقت  
نفسها في المجلس عتقت والا فلا لا ملكها ايقاع العتق والاعتاق استقاط الملك  
كالطلاق فيقتصر حكمه على المجلس ولو قال لها اعتق نفسك فقالت اخرت كان باطلا كما  
الطلاق انتهى **وفي الخاتمة** لو قال لعبد ه انت حر يعتق في النفس لم يدين  
في القضاء ولو قال انت عتيق وقال عتيبت به في الملك يدين في القضاء ولو  
قال انت عتيق في السق ٢٢٢ يعتق ولو قال انت حر انت عتيق في الاطلاق عتق

في القضا

القضا انتهى فاحفظه **ويثبت في الاعتاق** الاقراض والندب والاباحية  
والحرية اي العتية بان اعتق لوجه الشيطان والمباح بان اعتق بلا نية او  
لوجه فلا نكاح في المحيط وفوق بين الاعتاق لادى والاعتاق للشيطان بان تعظيم  
الشيطان محرم **وفي نية القديس** اذا غلب على ظنه انه اذا اعتقه يدب لدار الحرب  
او يرتد او يمان منه السوقة وقطع الطريق محرم وينفذ عتقه مع ذلك **قال** في  
البحر هذا ان عتق العبد الذي مالم يفت ما ذكرناه اجرتك من النظر في الايات  
والاشتغال بما يزيل الشبهة عنه انتهى **التعليق بامر لا يجر** تنبيه قال في الظهيرية لو قال  
لعبد ه ان ملكتك فانت حر عتق للمال بخلاف قوله لملكته ان انت عبيدي فانت حر  
فان لا يعتق قال القبيد وبه ما خلا في الاضافة تصوير **في المحرر** **امه** رقا  
وعتق لا نه تابع لها في الاحكام حتى لا يصح استثنائه اذا اعتقها سيد هالاند  
لاجر امها فان صح اراداه بالعتق ينعق دونها **ولو عتق** عتق الحامل على امرئ  
ولدت ووقع ما علق عليه لم يعتق ولدها **وفي الخاتمة** من اجل عتق جارية انسان  
اي حاملة فاجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد انتهى **في مسيلة** الجرار  
ولا يبي الى مولى الاب اذا ولدته لست اشهر فاكث والالا مذكرة في شروح الوفاية  
**وفي البحر** لا يعتق اعتاق المحل وحده الا اذا ولدته ٢٢٢ قل سنة اشهر وان ولدته  
لست اشهر فاكث لا يعتق ولا يكون قوله ما في بطنك حرا تراه بوجوده لعدم التيقن  
بوجوده وثمة لحوار حدوته **الا في مسيلة** احداها ما اذا كانت الامة معتقة فطلاق  
او وفاة فولدت ٢٢٢ قل سنة اشهر وقت الفراق وان كان ٢٢٢ كثر فانه يعتق نه ستة  
اشهر نه وقت الاعتاق فيسند يعتق لانه كان موجودا حين اعتقه بدليل ثبوت  
نسبه **ثابتها** اذا كان حملها توأمين جات با ولها لا قل سنة اشهر ثم جات بالثالث  
لا كثر فانه يعتق ٢٢٢ كان محكوما بوجوده حين اعتقه حتى يثبت نسبه اشهر  
**وين** وان اعتق الحمل على مال صح العتق ويحب المال اذا وجه لا لزامه على  
الجنين وهو ظاهر ٢٢٢ على امه ٢٢٢ في حق العتق نفس على حدة كما في الهداية  
**نكت** لو اعتقه على مال على امه فانه ٢٢٢ بدنه قبولها لعتقه وان لم يلبس  
شرا لم يان المحيط ولو قال اعتقت ما في بطنك على الف عليك فقبلت فجات ولد  
لا قل سنة اشهر يعتق بلاش لان العتق معلق بقول الامة الالف وقد قبلت  
فعتق الولد وبطل المال انتهى وتام مسيل الجني في البحر **في الهداية** تعلق  
بطلاق الموت تدبر وهو يقبل الرجوع لخلاف الوصية وتقييده بالمطلق بخلاف الميتة  
مخصوصة **وفي** لو اختلف المولى والمدة في ولدها فقال المولى ولديته قبل التدبير فهو



برقيق وقالت هي ولدت بعدة فهو مدبر فالقول قول المولى مع يمينه على علمه واليمين  
بينه المدبرة **ولو كان** مكان التدبير عتق والمسئلة بحالها يحكم فيه الحال ان كان  
الولد في يدها فالقول قولها وان كان في يد المولى فالقول قوله ٢ ان الظاهر يشهد  
لأنه هو في يده **ولو اقاما** اليمين فيبيها اولي فان يمينه المولى قامت على نفق العتق  
وبينهما على اثبات الحرية وكذلك الكتابة اما في التدبير فالقول قول المولى ٢  
تصادقا على قول الولد انتهى **الوطى في العتق المهر** يكون بياناً في التدبير المهر  
لا يكون بياناً بالاجماع ٢ ان التدبير ٢ يزيد ملك المصانع ثم العتق المهر غير نازل قبل  
البيان لتعلق به **وفي فتح القدير** وما يقع به البيان في العتق المهر يقع به البيان  
في المهر لان قال اذا جاء من يده فاحد كل واحد مات احدهما قبل الشرط او تصدق فيه  
بإزالة الملك ثم جاء من يده عتق الباقي **وفي فتح القدير** بين البيان الحكمي والصريح وان الحكمي  
يصح قبل الشرط بخلاف الصريح فانه لو قال قبل الشرط اخذت ان يعتق فلان ثم  
وجد الشرط ٢ يعتبر ٢ من اختيار قبل وقته لا لو قال ان دخلت هذه الدار  
او هذه ثم عتق احداها للمخت ٢ يصح تعيينه ولو باع احداها او كليهما ثم  
اشترىها ثم جاء من يده ثبت حكم العتق المهر فتعتق احداها ويومر بالبيان ٢  
والملك بعد اليمين لا يبطلها انتهى **وهذا ما يحفظ وقوله** يوم توتى منتظماً الليل والنهار  
حتى لو مات ليلة عتق لا توفى بفعل ٢ يمتد فلو توفى باليوم النهار دون الليل حتى  
نيت لانه توفى حقيقة كلامه ثم ٢ يكون مدبراً لانه علق عتقه باليس بكاين ٢  
محالة وهو موته بالنهار كذا في المسوق **قال في البحر** لا يكون مدبراً مطلقاً وانما  
هو مقيد بعتق موته بنهاره بيمين **فاحفظه وفي الخاتمة** والظهيرية رجل قال  
لعبد ٢ سبيل ٢ حد عليك بعد موتى قالوا يصير مدبراً قال في البحر ولم يقيد ٢  
بالنية مع ان لا سبيل له عليك كناية لا يعتق بها الابا لنية الا انه يفوت بين قوله في قوله  
لاحد وكذا بعد موتى توفى لا يبق ثمنها على النية **وفي الحاوي القدر** لو قال اعتق بعد  
موتى فهو مدبر انتهى **وفي المحيط** لو قال ٢ ان ملكك فانت حرة بعد موتى فولدت فاشترى  
تصير الام مدبرة دون الولد لانه ثبت في الام والولد منفصل عنها قبل الملك كذا قال ان  
ملكك فانت حرة فلها عتقت ٢ يعتق الولد ولو ولد قبل الملك **وفي الظهيرية** انت حرة  
السابع بعد موتى يعتق بعد الموت انتهى **وفي الواجبة** قال مريض اعتق غلاما بعد موتى  
ان شاء الله يبيع الا يضاف في هذا وبين ما اذا قال هو حرة بعد موتى ان شاء الله حيث لا يبيع  
والفوت ان في المسئلة الاولى او بالاعتاق والاستثناء في الامر باطل وفي المسئلة الثانية لا يوجب  
والاستثناء في الاجاب صحيح انتهى **وفي الذخيرة** وغيرها كل تصرف ٢ يقع في الحر المبيع

والاظهار فانه يمتنع في المدبر والمدبرة لانه المدبر باق على حكم ملكه الا انه اخير له  
سبب الحرية لكل تصرف يقع هذا السبب يقع المولى منه انتهى **وهذا** لا يجوز الوصاية  
به ولا رهنة لانه من باب ايضا الذين فكان من باب تلك العين ذلكها في البديع **ومن**  
**فما يعلم** ان شرط الواقف في كتبهم ان لا يخرج الاب من شرط باطل اذ لو وقف حكم  
الامانة فيه **وفي الظهيرية** فان باع المدبر ونقض القاضى بخوار بيعة نفذ قضاءه  
ويكون ذلك نسخاً للتدبير حتى لو عاد اليه بوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم  
مات السيد لا يعتق **قال** وهذا مشكل لانه يبطل بقضاء القاضى ما هو محتلف فيه  
وهو لزوم التدبير لاصحة التعليق فيبقى ان يبطل وصف اللزوم انتهى **قال في البحر**  
انه يبيعه باطل لا يملك بالقبض **ولو باع** المولى فرفعه الى القاضى الحنفى فادعى عليه  
او على المشتري فحكم الحنفى بطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متفقاً عليه وليس  
للمشتري ان يقضيه ويقضى بخوار بيعة بعده كذا في تشاوي الشيخ فام رحمه الله تعالى  
وهو موافق للقاعدة انتهى **وفي الواجبة** من التدبير رجل قال هذه اختي انا اخرجت  
الى بيعها ابيعه وان ثبت بعد موتى فهي حرة فباعها جاز كذا في تشاوي الصدر  
الشهيد **ولم** يصح بائناً مدبرة تدبر مطلقاً او مقيداً **وبها** من كتاب الحيل  
لو اراد ان يدبر عبده على وجه يملك بيعه يقول اذ ماتت رات في ملكي فانت حرة  
فهذا يكون مدبراً ويملك بيعه فاذا ماتت وحى في ملكه حتى انتهى **وهكذا** في المسئلة  
الاولى يكون مدبراً مقيداً **لكن ذكر** الواجبة في آخر الوصايا قال لعبد ٢ ان  
ماتت ملكي فانت حرة فانه ان يبيعه لانه لامات لم يبق في ملكه فلم يعتق انتهى  
**قال في البحر** وهو ليس بخالف لقوله في الحيل انه يعتق بموته انتهى **وفي المحيط**  
اذا ولدت المدبرة من السيد فمهر ولد وقد بطل التدبير لانه امر بنية  
الولد انتهى في افادة العتق من التدبير لانه يعتق من جميع المال بخلاف  
المدبرة فانها تعتق من الثلث يبطل بها التدبير كالباع اذا ورد على الرهن انتهى  
**قالوا** وكما يجوز للسيد ان يباع المدبرة بجور له ان يزوجها لغيره لانه ليس  
واكسبها اذا جرها للزول وكذا ارثها ومن المدبرة له كذا في الذخيرة **ومن**  
**احكام** انه دينه لا يتعلق بربتيه لانها لا تحتل البيع بل يبيع ويشتري في دينه  
بالغة ما بلغت **ومنها** ان جنايته على المولى هو الحد وهو الاقل من قيمته ومن ارش  
الجناية ولا يضمن المولى اكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنايات **وقية المدبر**  
ثلثا قيمته كما وعليه العتق واقرار الصدر الشهيد انها المصنف وهو مختار  
الواجب والبن ارضي ويزيد في حق العتق وعليه العتق **وهو مختار** **وهو**



زاده في قيمة ام الولد قال وعليه الفتوى وقال بعض المشايخ يجهل قيمة الخدم  
كما في حواشي الشرح العزى **اما** المدير المتيقن فيقوم قنا **ثم** يعلق عتقه بموت  
**السيد على سنة** يصير مقيده كقولهم ان من سعى هذا مرضى او بجهة  
يعيشه المثل كمن سعى واختلف الترخيم اذا علقه بمدة لا يعيش اليها كما ية  
سنة فاختر الزيلعي انه مدبر مطلق وقال انه المختار هو وايضا الحسن عن ابي  
حنيفة **وقال** قاضي خان على قول اصحابنا انه مدبر مقيده وهكذا في اليايح وجوامع  
الحق **واختار** ابن الهمام قنا على انهم اجتمعوا في ذلك في الكلا في قنا في النهي  
عن الكلا في الوقت نظرا الى الصورة فانها حرمه والمعن يجهل والمحرم مقدم  
على المبيع فليتا على عند الفتوى **في** **لو علق** بموته مطلقا لكن بزيادة شي بعد الموت  
كقولهم اذامة وخلصت وكنت ودفنت فانت حر يمتنع اذا مات استجسا  
من اثلث لان تلك الاحوال حصل عتقه الموت قبل ان يتقرر ملك الوارث **ولو علقه**  
بموته او قتله بالبريد وليس مدبر مطلق عند ابي يوسف لانه علقه باحد الشيئين  
فلا يصير مدبرا فيحيى زبيعه وقال زفر هو مدبر مطلق ورجمه في فتح القدير بانه احسن  
لانه يعلق في المعنى بطلاق موته وتامه فيمر **في الظهيرية** لو قال انت حر قبل موت  
بشهر كان مدبرا مقيده فان مضى الشهر كان مدبرا مطلقا عند بعض المشايخ فيعلق  
العتق بمجرى الموت وعند البعض بقي مدبرا مقيده فيعلق العتق بموته ومعنى شهر متصل  
بموته انتهى **في الخاتمة** ولو مات بعد شهر قبل يمتنع من اثلث وقيل من جميع المال  
لان على قول الى خليفة يستند العتق الى اولا الشهر وهو كان صحيحا يمتنع من كله  
وهو الصحيح انتهى وعلى قولها يصير مدبرا بعد مضى الشهر قبل موته **في المجتبى** لو قال  
ذلك فليس مدبرا وان يمتنع بعد موته ويجوز بيعه ثم اذ مضى شهر قبل لا يجوز بيعه  
لانه صار مدبرا مطلقا واكثر المشايخ على انه يجوز بيعه وهو الاصح انتهى فاحفظه  
**واما** يعلق عتقه بموته من يده فليقل وليس بتدبير كذا في البدائع وورد اخر  
وهو انه المدبر يعتق من اثلث وهذا يقتضي من جميع المال اذ ارجع الشرط وايضا  
يبطله التعلق بموته المولى قبل وجود الشرط كذا في البحر **في المجتبى** لو قال انت  
سنة من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يمتنع بخلاف ما لو قال في مرضى ولو قال ان مات  
من مرضى دبر حتى يقتول هذا على عكس قال محمد هو مرضى واحد انتهى **واما الاستيلاء**  
فوقلة طلب الولد خمس في الشرع باستلجته به مائة ملكها لا او يعرض ولو كانت  
استلجته قبل الولادة بان قال ما في بطن هذه الامة مني فاستطعت سقطا متبين  
الخلق فانها تصيرام ولده لانه الاقرار بالجل اقرار بالولد وان لم يتبين شي من  
خلقه

خلقه تكون ام ولد وان ادعاه المولى **قال في المحيط ونحوه في البدائع والخاتمة**  
لو قال لبحار يتيه حملها مني صارت ام ولد له وكذا لو قال في جلي مني او ما في بطنها  
من ولد فهو مني ولا يقبل منه بعده انها لم تكن حاملا وانما كان مريحا ولو صدقته  
الامة لان في الحرية حق الله تعالى فلا تخلف السقوط باسقاط العبد **خلاف** ما  
اذا قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل او ولد ثم قال بعده كان مريحا وصدقته لم  
تصرام ولده **قال** حمله الولد والزوج **ولو قال** ان كانت جلي فهو مني فاستطعت  
مستبين الخلق كله او بعضه صارت ام ولد فان ولدت في سنة اشهر  
صارت ام ولد للمتيقن بحملها حينئذ وان ولدت في سنة اشهر لم تصرام ولده انتهى  
اي الا ان يبقى على دعواه التي ادعاه **وحكم** المدبرة الا انها تعتق  
بعد موته من كل ماله من غير سعاية **فان ولدت** بعده اخر ثبت نسب بلاد عوة  
لكنه ينتفي بنفسه من غير توقف على لعان الا اذا قضى بالولد قاض او تطاول  
الزمان لم يقدر الوحيه وقدمه بمدة الغائب فلا يملك نفقه كما في البسوط  
**في تعيين المقتى** الجارية اذا دخلت من مولاها في فرجها فعلقته وولدت  
صارت ام ولد له **قال استاذنا** رحمه الله تعالى وانما نقول في الكتب وادعاه  
المولى للاحكام الظاهرة في حق القضاء **واما** بينه وبين الله تعالى يشترط ذلك  
كذا في المجتبى **وتذكر في البدائع** ان الامة المقتى او المدبرة اثبت نسب  
ولدها اذا حصنها المولى وطلب الولد من وطئها يدون الدعوه عندنا لانها لا  
تصير لراشيدون الدعوه انتهى **والرأيه** عند القاضي في حكم الشرع  
في الحقيقة **في العداية وغيرها** ان ما ذكرناه من اشتراط الدعوه انما هو  
في القضاء اما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان وطئها وحصنها ولم يعزل عنها  
يلزمه ان يعتق به ويدعيه ان الظاهر ان الولد منه **وان عزل** عنها ولم يحصنها  
جائز له ان يبيعه **في** هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر والتحصيل منعها من الخروج  
لظن الرية والعزل ان يطاها **في** موضع الجامعة **وهذا** تحقيق المقال  
والدعوه في النسب بكسر الدال **في الخاتمة** وينبغي للمولى ان يشهد على اب  
الجارية ولدت منه خوفا على ان يسترق ولده بعد وفاته انتهى **وبها** اذا اراد  
الرجل ان يطاها جارية ولا تصيرام ولده لو ولدت فانه يبيعهان ولده العتيق  
ثم يزوجها انتهى **ويثبت** النسب في الكلا الفاسد لا الصحيح كما في التبيين ولا  
تصيرام ولده **في النهاية** الوطئ بشبهة الكلا فلا تستولدها بشك فاسد  
وطئ بشبهة لا تصيرام ولده **في الظهيرية** وثبت نسب الثاني بلاد عوة







كونه ميتا بانه غيره تعالى ٢ نه حروف وغير مخلوق هو الكلام النفس **منه** بان  
 القرآن كلام الله متولد غير مخلوق و٢ على ان المتولد في الحقيقة ليس الا الحروف  
 المتخيلة المعتمدة وما ثبت قدم احتمال عدمه غير انهم اوجبوا ذلك ٢ نه العوام اذا  
 قيل نعم القرآن مخلوق تعدوا الى الكلام المطلق **واما المعلق** بكلام الله تعالى  
 فيجب ان يدور مع العرف **قال** واما المعلق بعبارة راسك وجياة راس الطائر  
 فذلك ان اعتقد ان البرية واجب يكفوا **في النوايد الزينية** ٢ يجوز تعميم  
 المشترك الا في الميم كما اذا حلف ٢ يكلم بولا له وله اعلون واسفلون فانهما لم يثبتا في  
 الميسر **وتعقيب** في معنى الميم بانه انما هو المشترك لوقوعه في سياق النفي فانه يعم  
 كل اقسام الكلام في تقريره تعالى صاحب الهداية قال لكن مقتضى ما ذكره شيخنا يعني  
 صاحب النوايد ان يعم في حيز الميم مطلقا لكن ما نقله عن الميسر ٢ يدل على دعواه  
 انتهى **وفي توير الا بصار وغيره** الكلام ٢ يكون الا باللسان والاحبار والاقوال  
 والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة وكذا يكون الاخبار بالرسول واختلف في  
 الاعلام اما الحديث فبالاشارة كما في الخلاصة واما القول فيكون بالكتابة وبالاشارة  
 بخلاف الكلام كما في الخاتمة من الايمان **وفي التماس خاتمة** واما حلف ٢ ان يتكلم  
 بسرفلان ٢ يثبت بالكتاب والاشارة والرسالة ولو قيل له كان سرفلان كذا او  
 كان فلان مكان كذا فقال نعم يثبت والجواب في قوله ٢ احدث بسرفلان نظير الجواب  
 في ٢ يتكلم بسرفلان ثم قال ولو حلف هذه الايمان ثم حرس المالك وصار محال ٢ يقدر  
 على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتابة اي في الصور التي لا يجد فيها الاشارة بالرسول  
 جوابا وهي ما نقله قبل عن الحاوي فانه نقل عنه انه لو قال ٢ اعله او ٢ امه او ٢ اخر  
 فكتب اليه حثت ولو سأل فارمى براسه اي نعم ٢ يثبت واما حلفه على هذا اللفظ  
 قال بعد ذلك الا في حصة واحدة وهي ما اذا حلف لا يتكلم بسرفلان او يحدث  
 بسره لم يثبت بالاشارة والكتابة بعد الحرس انتهى **وفيها** واما قال ٢ اقول لفلان  
 لم يذكروا هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروى عنه في النوادر انه مثل  
 الخبر والبشارة حتى يثبت بالكتاب والرسالة ولو حلف ٢ يدعونا فانه عاه بكتاب  
 او رساله تروى هشام عن ابي يوسف انه يثبت وفي ظاهر الرواية انه يثبت وروى  
 عن محمد في النوادر ان التليخ بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذكر  
 يحصل بالكتاب والرسول انتهى **وفي البحر وغيره** لو حلف ٢ يكلم زيد فادق زيد عليه  
 الباب فقال من حثت ولو سلم في الصلاة فانه كان اماما وزيدا عن يمينه ٢ يثبت وان  
 يسار يثبت ٢ الاول واقعه في الصلاة فلا يثبت بها بخلاف الثانية وقيل ٢ يثبت

وان كانت الاشارة  
 والكتابة مع

فيهما ٢ في الصلاة من وجه وهو الصحيح انتهى لكن قال في فتح القدير الاصح انه يثبت  
 الا ان ينوي غيره وان كان مقتديا فعلى ذلك التفصيل كذا في **النهي** وفيه **وفي**  
**البحر** لو كلف الحالف بكلام لم يثبت المخلوف عليه فغيره وايتان ولو اراد ان يامر  
 بشئ او ان يغير بشئ فقال وتذكر المخلوف عليه يا حايط اسبح ان فعل كيت وكيت ونحوه  
 فثبت المخلوف عليه وفيه ٢ يثبت الحالف ان ابن عوف حلف ٢ يكلم عثمان رضي الله  
 عنهما ثم كان يفعل كذا **وفي** ولو قال ٢ مرارة ان شكوت مني لم تخفك فانت طالق  
 فيا اخوها وعندها صبي ٢ يعقل فقالت زوجي فعل بي كذا وكذا وخطبت الصبي  
 وسبح اخوها لا تطلق ولو قال ان شكوت بين يدي اخيك قال في الكتاب هذا اشد  
 ويريد به انه يخاف عليه ان يثبت والظاهر انه يثبت ٢ مرارة ان يراى في العرف بالشكاية  
 بين يديه الشكاية اليه كذا في الوقعات **وفي البحر والنهي** على قول الكثر ومنه نذر  
 نذر مطلقا او معلقا بشرط ووجد في به اي بالمندور الحديث منه نذر وسمى تعلية  
 الوفاء باسمي وهو باطلا فثبت المخلوف والمعلق ٢ ان المعلق بالشرط كالنذر عند الامام  
 اطلقه فثبت ما اذا علقه بشرط يريد كونه ٢ او ٢ وعنه اي حقيقته انه يرجع عنه فقال  
 اذا قال ان فعل كذا فعلت حجة او صوم سنة او صدقة ما ملكه اجزاه عنه كفارة بين  
 وهو قول محمد ويخرج عن العمدة باسمي ايضا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه  
 معنى اليقين وهو المنع وهو بظاهر نذر يستخرج خلاف ما اذا كان شرطا يريد  
 كونه كقولنا ان شفى الله مريضتي ٢ انعدام معنى اليقين فيه قال في الهداية وهذا  
 التفصيل هو الصحيح وبه كان يفتي اسمعيل الزاهد في الظهيرية وقال الولوالي  
 شيخ بلخ وجماري يفتون بذلك وهو اختيار شمس الاية لكثرة البلوى في هذه الزمان  
 وجه ظاهر الرواية الحديث المتقدم ووجه الصحيح حديث سلم كفارة النذر كفارة  
 اليقين فانه يقتضى سقوط الكفارة مطلقا تنعاه فالحل مقتضى الايمان بعينه على  
 المخلوف او المعلق بشرط يريد كونه وحديث سلم على المعلق بشرط لا يريد كونه ٢ ان اذا  
 علقه بشرط ٢ يريد به يعلم انه لم يرد كونه المندور حيث جعله ما نفعه فعل ذلك  
 الشرط مثل دخول الدار وكلام زيد بخلاف الشرط الذي يريد كونه اذا وجد الشرط فانه  
 في معنى المخلوف يندرج في حكمه وهو وجوب الايمان **قال في البحر** ان هذا التفصيل وان  
 كان قول المحققين ليس له اصل في الرواية لانه ظاهر الرواية الاطلاق كما روى في رواية  
 النوادر هو غير بين الوفاء وبين كفارة اليقين **قال في الخلاصة** وبه يفتي **تفصيل** ان النذر  
 على اليقين مطلقا ولذا اقرض في العناية على تعميم الهداية انتهى الاول وقد تعقبه صاحب  
 النهج بان وضع المسئلة في الخلاصة في التعليق بالشرط الذي يراى يمنع الاطلاق اعنى سواء



امر بدكونه اولاً فانه قال فيها لو جعل على نفسه حجا او صلاة او صدقة ما هو طاعة  
 ان فعل كذا انفع له من ذلك الشيء الذي جعله ولم يتركها اليه في ظاهر الرواية  
 والشيء الخاص الموقوف كان يقول ان شاء فعل ما جعله وان شاء كثر كذا في مجموع  
 النوازل وعز الامام ان يرجع عن هذا قبل موته بسنة ايام وقال يجب فيه الكفاية وقال  
 السرخسي وهو اختياره بكثرة البلوى وهكذا اختار الصدر الشهيد وبه يفتي ائمة  
 ملخصا وهو استدراك حسن ظاهر الوجه فيعمل به **وفي الاولانية** لو قال لله على ان  
 اتصدق بما يدرى فاحذر انسان ان يلم بيم الكلام وهو يريد ان يقول ان فعلت  
 كذا فلا احتياط ان يتصدق بقرعة بين هذا وبين اليقين بالطلاق فانه ثم اذا وصل  
 الشرط بعد ما رفع يده عن ثمة يقع الطلاق لان الطلاق محظور فيكلف لعدم  
 ما يمكن جعل هذا الانقطاع غير فاصل لا يحصل بالمعطاس اما الصدقة فعبارة  
 فلا يكلف لعدوها **وفيها** ولو قال ان فعلت كذا فله على ان الفتي الميت او اضحي لا يكون  
 يمينا لان تكفي الميت ليس بقرعة مقصودة واما التصحية فلا بها واجبة عليه  
 ولو قال لله على ثلاث حجة كان عليه بقدر عمره انتهى **وفي الثانية** فذكر ان يتصدق  
 بدنيا على الاغنياء ينبغي ان يصح **قال في البحر** قلت وينبغي ان يصح اذا نوى  
 ابناء السبيل لانهم محل الزكاة اقول وهذا سلم **وفيها** ولو قال ان قدم غايي فله  
 على ان اصيف هو والقوم وهم اغنياء لا يصح **ولو نذر** ان يقول دعاء كذا او يركل  
 صلاة عشر مرات لم يصح **ولو قال** ان ذهبت هذه العلة عن الله على كذا قد صحت ثم  
 عادت الى ذلك الموضع لا يلزمه الكفر القبيح **وفي الخلاصة** لو قال لله على ان اعتق  
 هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفي بذلك ولو لم يفي بانه ولكن لا يجزه القاضي انتهى **ونعم**  
**قال في تزيين الابصار** نذر بعتق رقبة في ملكه وفي يده والا ثم يدخل تحت الحكم  
**واخذ من قوله قارب الهداية** في تنازله وتدبيره اذا قال الرجل ان فعلت كذا  
 او ان كان كذا فعلى شدة دماهم على سبيل النذر الشرعي للفقراء او لصالح الخريف  
 التوفيق ثم فعل ذلك هل يطالب ما صورته ان كان المعلق عليه النذر ما يريد وقوعه  
 يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز عليه في القضاء لانه لا يدخل تحت حكم القاضي  
 وان كان لا يريد وقوعه ونعله فهو غيران شيئا او في النذر وان شاء كثر كذا  
 بين ائمة **اقول** وتدبر جوابه على اختياره التفسير الذي استلزمه في اصل المسئلة  
**في جملة وفي معنى المقتضى** لا يثبت الحالف بفعل بعض المحلوف عليه الا في سائر ظرف  
 لا ياكل هذا الطعام ولا يكرى الخ في مجلس واحد لا يكرى فلانا ولا فلانا ولا واحدا كذا  
 الاشياء **اقول** ليس هذا بعض المحلوف عليه لا لا يخفى انتهى **وفيها** المسائل التي

منه ونصيح

منه النذر لا يدخل تحت  
 الحكم

يثبت فيها الخائف بالوكالة ثمانية البيع والشراء والصلي عن مال والخصومة والاجارة  
 والاستيجار والضرب لانه والشم ويما عداها يثبت بالتوكيل وتماه في شدة الزائد  
 ولو حلف لا يشترى لا يثبت بالتعاظم عند ائمة بخلاف عند ائمة سمي قد والى  
 الاول مال القدوري **وفي البحر وغيره** وهو مقيّد يعني الحلف على هذه العقود بما اذا  
 كان الحالف يتولى العقود بنفسه اما اذا كان ذا سلطان لا لا يبر والقاضي فانه  
 يثبت بالامر ايضا لانه يمنح نفسه عما يعتاده **فانه لا** الامور مباشرة مرة ويفوض  
 اخرى يعتبر الا غلب كافي المحيط **واطلق** في الصلي عن مال وهو مقيّد بان يكون عن  
 اقوام لانه حينئذ يبيع اما الصلي عن انكار فهو فداء لليقين في حق المدعي عليه فيكون  
 الوكيل سفيرا محضاً فكأنه القسم الثاني فعلى هذا اذا حلف المدعي ان يصالح فلانا  
 عن هذه الدعوى او عن هذا المال فوكا ليم يثبت مطلقا واذا حلف المدعي عليه  
 ثم ولا به فان كان عن اقوام حث وان كان عن انكار او سكوت لا يثبت انتهى **وفي**  
**الاشياء** الحالف على عقد يثبت الا بالاجاب والقبول الا في تسع سائر فانه يثبت  
 بالاجاب وحده الهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاجارة  
 والعرض والكفالة انتهى والوجه فيها ظاهر **وذكر في معنى المقتضى** انه متى كان الشرط  
 عدنيا وعين عن مباشرة فالمختار المقتضى وان كان وجوديا فالمختار عدم المقتضى وفي  
 قاض خاتمة ان الشيخ محمد بن الفضل فرق وقال في قوله ان لم اخبره اذا سئله ما صنع  
 حث وفي قوله لا يسكن اذا سئله ما صنع من الخروج يثبت والقوى على قوله ان في  
 قوله لا يسكن شرط النكاح والتمتع يتحقق به دون الاختيار انتهى **وفيها**  
 لو قال مائة ان خرجت بغير اذن فاني طالق اذ ان لها بلسان لا تفرقه اذ كانت  
 نائمة فذلك ليس باذن عند ابن حنيفة ومحمد وذكر القدوري ان الاذن للنائم  
 اذ قال طهر الدين وجواب القدوري اصح وفي الفتاوى الخامية ذكر خلافا في  
 المسئلة ثم قال والصحيح ان على قولها الاذن لا يكون الا بالسماح واجمعوا ان الاذن  
 للعبد في التجارة لا يكون اذ ناب عنه بالسماح وكذلك التوكيل والله اعلم انتهى **وفيها**  
 ولو حلف ليقتضيه دين فلان عدا فاه ليقضى حقه ثم يبيده في العذر ذكر الما طفي ان  
 القاضي ينيب ويكلا عن الغائب ويقضي ماله ولا يثبت المطلوب **قال** الما طفي في علم  
 الفتوى كافي الفصل العاوية **وفي سورة الوصاية** وعزاي في سفاهة اذا  
 وقع الى وكيل القاضي يثبت وعلم اعتمد ابو الميث وبه يفتي **قلت** انتهى في  
 فتاواه وعزاه الى الجواز في الفصل العاوية **وان فيها ايضا** في رجل  
 قبض عن ياله وحلف بالطلاق لا يفلته الا ان يوفيه دينه فانه جماعته منه



قهر عليهم **باب** يقع عليه الطلاق لعدم وجو شرط المثل اذا انفصل يفتق  
 بدون الاختيار لما في الحاشية ان ذلك شرط اذا كان وجوديا لا سكتيا لان  
 عدمها فان لم يخرج يان عدم يتحقق بدون **وان** في موضع لا قاض فيه  
 يفتق ويصدق **ول** دعوى الظهيرية ان من حلف ليعطين فلا باعته فاحاله  
 على غيره وقبض من المحتال عليه بر الحالف في يمينه وكذا لو حلف يفتق فلا ضا  
 حقه فاحاله على غيره وقبض الحق منه حث انتهى **وفي معنى المتي** حلف ان  
 يتزوج امرأة فتزوج صبيته حث في يمينه **ولو حلف** ان يزوج امرأة فم صبيته  
 يفتق **وفي فتح القدير** عند قولهم ودوام الركوب والبس والسكنى  
 لا انشا دام الدخول والخروج والتزوج والظهور **فان** لست على حاله  
 سبعة حث يعني اذا امكنه النقل فاما اذا لم يقدر فان كان بعدد الليل وخوف  
 اللص او منع ذي سلطان او عدم موضع ينتقل اليه حينئذ او غلق عليه  
 الباب فلم يستطع فتحه او كان مشيقا او ضعيفا لا يقدر على حمل المتاع  
 نفسه ولم يعد من ينقلها لا يفتق ويحقق ذلك الوقت بالعدم للعذر والقرعة  
 بين هذا وبين ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فكذا فقيد او منع او قال ان  
 لم تحضره الليلة تمنعها ابوها حث يفتق ان الحلف عليه ان كان عدما  
 يتوقف على الاختيار وان فعلا يتوقف عليه لا السكنى لان المعتود عليه الاختيار  
 وينعدم بعدمه فيصير سكنا لا ساكنا فلم يتحقق شرط المثل انتهى كلامه **قاسوا**  
**والسبارة للتوسر** لو حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة فخرج وبقي  
 متاعه واهله حث بخلاف المص والقرعة **فان** في المثل حتى لو بقي وتزوجت  
 وعند ابو يوسف يعقبر نقل الاكثر وعند محمد نقل ما تقوم به كد خديته وهو  
 الاصح والارفق بالناس قول كذا في الهداية **قال في البحر** وتذاخلف الترجيح  
 فالتمية ابو البت في شرة الجامع الصغير راج قول الامام واخذ به لاني غاية البيان  
 والمشاخ استثنوا ما لا تنافي به السكنى كقطع حصى ورقد كافي التبيين وغيره  
 وراج في الهداية قول محمد ومنهم من صرح بان الفتوى عليه كافي فتح القدير وصورة  
 كثير كافي المحيط والظهيرية والكافي بان الفتوى على قول ابو يوسف فتذاخلف  
 الترجيح كافي والا فمذهب الامام اوله ان لا يحوط وان كان غير ارفق انتهى  
 وفرة عليه ضمان الوديعة لو تركها في ذلك المنزل وعده **وفي البرهان** قول  
 محمد اجمعي ما يفتق به من التصحيح انتهى فتشاكل عند الفتوى **وفي زكاة البحر**  
 نقل عن الحاشية قال بعضهم لو حلف لا ياكل من البقر فاكل من الجوامس حث

اختلاف ترجيح

وبعضه

وبعضه يفتق وهذا اجمعي وينبغي ان يفتق في العصيلين المعروف انتهى كلامه  
 الحاشية **وعلى في الهداية** في عدم حثه بالاكل من الجوامس اذا حلف لا ياكل من البقر  
 بان الاوهام يتحقق اليه في ديارنا ونحوه في التبيين **قال في البحر** وهو الحق **ونبه**  
**واما الساكنة** فاذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار فحلف احدهما ان لا يسكن الاض  
 فان اخذ في النقلة وهي مكانه والاحتث والنقلة على الخلاف المتقدم في السكنى  
 فان لم ينتقل للمال حث **ان** البقاء على الساكنة ساكنة **فان** **وهب** متاعه للمخالف  
 عليه او اودعه او اعاره ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا ايا ما ولم يات الدار التي  
 فيها صاحبه قال محمد ان كان وهبه المتاع وقبضه منه في خزانة ساعة وليس به  
 رايه العود فليس يسكن وكذا ان اودعه المتاع ثم خرج يريده العود وكذلك  
 العامرية **ولو كان** له في الدار زوجة فزادها الزوج فابت ولم يقدر على اخراجها  
 فانه يفتق ببقائها **ولو** ساكنة في عرصة دار او في دار هذا في حجرة وهذا  
 في حجرة او هذا في منزل وهذا في منزل حث الا ان تكون دارا كبيرة قال ابو يوسف  
 مثل دار الوديق ودار الوليد في الكوفة وكذا كل دار عظيمة فيها مقاصير وسائر  
**وعنه** اذا حلف لا يسكن فلا ما ولم يسكن دارا سكن هذا في حجرة وهذا في  
 حجرة لم يفتق الا ان يسكنه في حجرة واحدة فان سكن هذا في بيت وهذا في بيت  
 من الدار ولم يسكن دارا حث في قولهم ان بيوت الدار كالبيت الواحد **قلت**  
 وكانه للتعارف بخلاف الحجريتين **وقال** ابو يوسف فان ساكنة في حانوت في  
 السوق يعلان فيه عملا او يبيعان فيه تجارة فانه يفتق الا بالنية او يكون بينهما كلام  
 يدل عليها **قالوا** ولو حلف لا يسكن فلا ما في الكوفة ولا يفتق له سكن كل منهما في دار  
 في قبيلة واحدة او محلة واحدة او درب واحد يفتق حتى يجمعهم السكنى في دار  
 ان الساكنة المخالطة وذكر الكوفة لتخصيصها حتى يفتق بها ساكنة في غيرها **وكذلك**  
 اهل البادية اذا جمعهم حية فان تفرقت الخيام يفتق وان تقاربت **وفي لا باؤ**  
 مع فلان يفتق بالكيونة مع في مكان ولو قتلها ليلا او نهارا في بيت يفتق باكثر  
 الليل **وفي الزاغات** حلف لا يسكن فلا ما منزل منزله فكما فيه يوما او يومين  
 يفتق حتى يقيم مع خمسة عشر يوما **وفي الظهيرية** لو دخل دار الحالف على الساكنة  
 فاقام معه عصيا حث علم الحالف بذلك او لا ولو حلف على الساكنة وسمى دارا فاسما  
 وفتح في نصيبه بايا حث ولو لم يسكن دارا بعينها فاقسم دارا سكن كل في قسم  
 يفتق وتام المسائل **وفي معنى المتي** لو حلف لا يسكن حمار فلان او فرسه يفتق  
 بما استعاره او استأجره بخلاف الدار والبيت والدكان فيفتق بالمستأجرة والمستعارة

تسماها



والوقت وقيل لو كان له دأرا آخرى ملك له لم يحنث **قال في الفتية** وهذا  
**حق** والمخالف متى الحق الشرط باليمين المعقودة ان كان الشرط له ٢ يلحق  
باليمين بالإجماع وان كان عليه فميمه خلاف بين نصير ومحمد بن سلمة والمختار قول محمد  
ابن سلمة انه ٢ يلحق الشرط بعد اليمين في الخالفين بعد الفراع **قال** في مجموع التوار  
وبه اخذ نصر بن سلام وبه نأخذ ويشترط الوصل وتامه في الخلاصة انتهى **وفيه**  
اذا عطف على يمينه بعد سكوت ما يوسع به على نفسه لم يصح كالا ستثنا وان كان  
فيه تشديد على نفسه صح فلو قال ٢ مرة ان دخلت الدار فانت طالق وسكت  
سكتة ثم قال وهذه ٢ مرة اخرى دخلت الثانية في اليمين ولو قال ان دخلت  
هذه الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار لم تدخل الثانية انتهى  
**وفيه** حلف على اخذ ماله عدا والمديون على عدم الاعطاء فاحظه فاحظه منه جرا  
٢ يفتنان وان لم يمكن بجره الى الحاكم فاذا خصمه بر كافي البرامرية والخلاصة **وهي**  
**سرو قايح الفتوى** كثيرا **وفيه** لفظ بعد ٢ ينظم الالات بل يخص بالذكوات  
فلو قال كل عيني حرعتك الذكوات دون الاماء والمدبرين وامهات الاولاد والمكاتب  
وما في البطون من الاجنة الا ان يتوبهم ولفظ المملوك ينظم الذكور والانات جميعا  
انتهى **قال في شرة الوهابية** وفي نظم الطرسوسية ان يلفظ عبيدي  
بالجمع والذي في الشف بلفظ الافراد وتعايد ان ينج ذلك ويعوق بين الجمع  
والافراد بان الجمع يغلب فيه المذكر على المؤنث واما مملوك فهو مفعول يطلق على  
المذكر والمؤنث وكان الاصل في اللغة ان يطلق على ساير الاملاك من عبيد وعقار  
وغيره الا انه يختص في التعارف بالواقع نص عليه الواجب في موداة **قال**  
والذي يظهر لي ان العرف هو المعبر في باب الايمان ترا عاتة تقتضي التسوية بين  
المملوك والعبد ٢ انما يطلقان عرفا على الذكوات وان اعتبر وضع اللغة فينبغي  
ايضا تساويهما في العموم قال والموضع يحتاج الى تحرير انتهى **وفيه** لا تنظم لو قال  
صلاقي وصيامي لهذا الكافر ليس يمين وعليه الاستغفار وقيل هذا ان نوى  
الثواب وان نوى القرب فيمين **وفي الخاتمة** ما يشهد لهذا قال ان فعلت كذا  
فانا بوري من هذه السلاطين يوما يعني رمضان قالوا ان اراد به الجراة عن الثواب  
والاجر لا يكون يمينيا وان لم يكن له يمين لا يكون يمينيا بالشك **والاحتياط** في ان يكفر  
**وبها** لو قال ان فعلت كذا فانا بوري من حقي التي حجت او من صلاقي التي صليت وتعل  
٢ يلزم شي **وهذا** خلاف قوله ما فعلت من صلاة او صوم لم يكن حقا ان فعلت  
كذا فانه يمين ٢ انما لماعلت حقيته بالضرورة فهو نظير قوله انا بوري من القبلة

فوضيتها يكون يمينيا  
وان اراد به الجراة  
عزم

او من الصلاة او صوم رمضان ونحوها لان الجراة من هذه كفوا انتهى **وفي التمهيد** السواء  
من القبلة لا يكون يمينيا وفي تناوي سوتند انه يمين وعز الاسلام يعني انتهى **وقالوا**  
في حله ٢ يخرج فاعزج بمجولا فان با موه حنث وان برضا ٢ **ولو** اخرجه مكرها لا يحنث  
**قال في البحر** واذا لم يحنث فيها لم تحل اليمين في الصحيح وقال السيد ابو شجاع تحل وهو ان  
بالناس ويظهر اثر هذا الاختلاف لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحنث فن قال احنث قال  
٢ يحنث ونه قال ٢ يحل قال يحنث ويجب الكفارة وهو الصحيح كافي في القدير **وقال**  
في الجواهر ان كان الحلف بان لا يخرج ان يظهر فيما لو دخل بعد هذا الاخراج ثم خرج  
**وان كان** الحلف بان لا يدخل فمعه **بني** يكون اخرجه مكرها اي حمله الكرم واخرجه  
٢ لم يخرج بنفسه مكرها وهو الاكراه المعروف وهو ان يتو عده حتى يفعل  
فانه حينئذ يحنث لما عرف ان الاكراه ٢ بعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف  
٢ اياكل هذا الطعام فاكوه عليه حتى اكاه حنث ولو اخرج في حله لا يحنث كذا في فتى  
القدير وبهذا الظهور ان هذا الحكم ٢ يختص بالحلف على الخروج لانه لو حلف لا يدخل  
فادخل بمجولا بامره حنث وبرضا ٢ بامره او مكرها لا انتهى **وفيه** عز المحبى  
لو هبت به الريح وا دخلته لم يحنث وفي الاطلاق كلام وفيه رلق فوقع يمينها  
او كان راكبا دابة فانفلت ولم يستطع اسكها فادخلته خلاف انتهى **وتقوى**  
**البداهة** انه لو قال ان خرجت من هذه الدار فانت طالق خرجت منها من الباب اي  
باب كان او من اى موضع ولو من فوق حايط او من ثقب حنث ولو قيد بباب هذه  
الدار لم يحنث بالخروج شره ولو عيني بابا تعين انتهى **وفي القليبي** لو قال لهما ان  
خرجت الى منزل ابنيك فانت كذا فهو على الخروج عن قصد انتهى **وذكر** في البحر الفرق  
بين الايمان والخروج والذهاب الى كذا وان اخرج ان الذهاب بالخروج يحنث  
اذا توجه الى المحلوف عليه وان لم يصل اليه بخلاف الايمان **ولو** اتاه ولم يوذله  
لا يحنث **وفي الشف** رجل نذر رجلا وحلفه الملتزم ليا يمينه غذا فاناه في الموضع  
الذي لزمه فيه لا يبرحق ياتي منزله وان كان لزمه في منزله فتقول الطالب من  
منزله قال المخالف المنزل الذي كان فيه فلم يجده ٢ يبرحق ياتي المنزل الذي يقول اليه  
**ولو** قال ان لم اترك غذا في موضع كذا فعبدى كذا فاناه فلم يجده فقد بر وهذا بخلاف  
ما اذا قال ان لم اترك غذا في موضع كذا فاناه فلم يجده حيث يحنث ٢ ان هذا على ان  
يجتمع انتهى **وهذه السروج** ما ينفذ **وفي غاية البيان** لو قال ان لم ادخل هذه  
الدار اليوم فان احنث بعلق على اخر الوقت حتى لو مات المخالف قبل خروج الوقت  
لم يدخل ٢ يحنث اما اذا مضى الوقت ولم يدخل وهو حنث **وفي البحر** ان اليمين



المطلقة لا تكون على الفور الا بقوله لا في الفصل السابع من القواعد فيما لو حلف  
ان امرأ فلا ما لم يصر به الا ان معنى الفور **في الاختيار** الاستطاعة سلامة الآلات  
ورفع الموانع وفي المبرط في الموانع **قال في البحر** فيمنع ان اذا انشأ المني  
لا يثبت ان النسيان مانع وكذا الوجه في ما يمانع حتى مضى العدة **ولو لم يمس**  
لوتوى الاذن مرة في حلفه لا يخرج الا ما في لم يصدق قضاء وعليه الفتوى لكنه  
يصدق ديانته **وفي التخييرية** لو قال لها اخرجي بنوي التهديد والتوعيد يعني  
اخرجي حتى تطلق لم يكن اذا ما **في المتي** بالعين وفي قوله لها ان خرجت من  
الدام الا ما في فانت طالق لا يثبت خروجها لوتوى عرق او حرق غالب فيها  
انتهى **ولو قال** امرأته عند خروجها من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق  
ثلاثا ثم جلست ثم خرجت ثم رجعت ثم خرجت ورجعت والرجل يقول نويت الفور بالظن  
انه يصدق لا لو قال ان خرجت ولا يثبت له ينصرف الى هذه الخرجة وكذا اذا قال  
ان رجعت ونوي الرجوع بعد هذه الخرجة لا اولى ان ينصرف الى الرجوع عن  
هذه الخرجة كذا في المحيط **قال في المحرم** العلم ان التقييد تارة يثبت صريحا  
وتارة يثبت دلالة والدلالة نوعان دلالة لفظية ودلالة حاوية فدلالة اللفظ  
نحو ما اذا حلف لا يدخل على فلان تقيدها بحياة والدلالة الحاوية كافي الكتاب  
**وفي المحيط** حلف لا ياكل ولا يشرب فذا لا يثبت ولو حلف لا يذوق فاكل او شرب  
حنث لا في الاكل والشرب ذوقا وزيادة انتهى **وفي السداد** ان لو حلف لا ياكل  
خلوا فاكل يثبت ولو ياكل لا يثبت حاشا ان لو اكل غشا خلوا او يطعمها  
خلوا او امر ما اذا اجاصا كذلك لم يثبت لان سجنه ما ليس بمعد وكذا الزبيب وكذا اذا  
حلف لا ياكل خلوة فهو مثل الخلوي قالوا هذا في عرفهم اما عرفنا فالخلوي اسم للطبقة  
من العسل ونحوه مع غيره والخلوعام **وكذا** قال القندوري الموجه في هذا عادات  
الناس في التأييد والعسل والكود ونحوها والشهد غير الصافي من العسل فلا يثبت  
اذا حلف عليه بالكل العسل الغير المختلط انتهى **لو حلف** لا يدخل بعد ادخار  
بها في السفينة لا يثبت عند الثاني وعليه الفتوى لان البوارية **وفي تعيين**  
**المعق** تخصيص العام بالنية لا يجوز في ظاهر الرواية والمضاف جوهره فلو قال  
كل امرأة تزوجها ونوي امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية **وفي** قال  
ابن الكثير ان تركك تعذيب فلان فهو على المنع بالقول ولو صغيرا فعلى القول والفعل  
لان البوارية **وفي شدة الوهابية** رجل قال لا حرمك الا حرمك من توى قال خمسة  
وقد الا عشرة لا يكون لا ذبا وديانة وقضاء لا الا عشرة والخسة موجودة فيها

الظن

**واما** لو حلف بالطلاق والعتاق لا يثبت وكذا لو قيل لكم اشترت هذا العبد  
تقال بما يده وقد اشتراه بما يميني لا يكون لا ذبا ولو حلف لا يثبت ان اشترى بما يده  
وشره عليها وتما فيه **وفي معنى الفتن** لو حلف لا يتزوج ثم تزوج فوضو واجاز  
بالفعل لا يثبت لكن يخل بيمينه حتى لو تزوج بعد ذلك بنفسه لا يثبت او لا يخل ويثبت  
لو تزوج بنفسه **سارت** واقعة الفتوى في عهدنا ولم اربها نظاما سوى ما ذكره  
العهاد في فتواه من قوله وفي نوادر بعض الايام سئل الشيخ عن قال كل امرأة  
انزوجها في كذا ان تزوجها فوضو واجاز بالنعوذ ثم طلقها تطليقة وانقضت  
عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لان اليمين تخلص  
بكل المعقولات لا في صارت تزوجها في الحكم انتهى **فابده** بهم يجب تقريرهما  
وحفظهما **قال** في الجمع ومن حلف على نفي تعليمه تركه ابد **قال** ابن ملك في  
شرح معنى يجب عليه ان يفعل مدة عمره حتى لو فعله يخل بيمينه او على فعل  
فعل مرة يعني بر في يمينه بفعله مرة في موضع الاشارة يقتصر العموم وانما  
يثبت بوقوع الياس من الفعل انتهى **قال** شيخ الاسلام الصلاح الطرابلسي  
**قوله** حتى لو فعله لا يخل بيمينه هذا شكل ان الحالف اذا فعل المحلوف عليه  
مرة حنث ولو مرة الكفاية والحنث اليمين اذا كانت التعليق بسوى كماله يد عليه قول  
الاشعري والاكل فان فعله في صورة التي مرة حنث وقولنا ضحان في فعل ما يكون  
على الفور او على الايد لا يبطل اليمين بالبر حتى يثبت مرة فحينئذ تبطل فهذا  
صريح في ان الحالف بالنعوذ مرة يحنث ويخل بيمينه فعل هذا قول الشارح حتى لو فعله  
لا يخل بيمينه غير صحيح وقد مره هو في طلاق غير المدخول بها بان التوطيت بوجوده مرة  
ولا بما للبرين بدون الشرط **واورد** عليه الشيخ قاسم ذلك ويكن الجواب عنه بآيات  
التخييرية يعود الى الترك يعني فعل التوك كذا في معنى المعق والله اعلم **كتاب**  
**الحدود والتعزير** الحد لغة المنع ومنه سمي الجواب حدا وسمى التعزير  
بذاتيات الماهية الجاه المانع حدا تاما وغيره حدا ناقصا وسميت العقوبات بالحد  
حدود لانها نواحي من ارتكاب اسبابها وفي الشريعة اسم لعقوبة مقدرة حق الله تعالى  
فقرن التعزير لعدم التقدير والعقاص لا حق العبد وحكم الاصل الا ان جازعها  
يتقرر به العباد وميانة دار الاسلام عن الفساد والطهارة من الذنوب ليست حكم اصلي  
لانها لا تحصل بالتوبة لا غير وذهب بعض اهل العلم الى ان الحد مطهر من الذنوب  
واستدلوا بحديث البخاري ان من اصاب من هذه المعاصي شيئا تعزير به في الدنيا  
توكفا له الحديث ولنا قوله تعالى في حد قطاع الطريق ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم

سلك



في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا لهذا قيام الحد على الكافر ولا طهارة له  
ولا تسقط التوبة الحد في الدنيا ويجب حل الحديث على ما اذا تاب في العقوبة لذاته  
سبب فعله فتعبد به جميعا بين الادلة وتقييد الفتن عند معارضة القطع بتعينة  
خلافا للعكس كافي في التعبد وتعقيم في الحج بان التوبة قبل الاخذ بوزنه يعود  
التوبة الى ارتفاع الذنب في الدنيا ايضا والى بقوله تعالى ان تغفروا لهم  
فايدة **واجاب** عنه صاحب النهر بان التحقيق رجوعها الى عذاب الدنيا لما قالوا ان حد  
قطاع الطريق يسقط بالتوبة قبل القدر عليهم بعد ما اخذوا الطريق لكن قبل ان يقتلوا  
او ياخذوا شيئا ما بعد احدها فلا يسقط بها وهذا ظهر فايدة التقييد بما قبل القدر  
انتهى **وفي نية التعبد** لم ينج الاموال والاعراض والزنى والسكر في مله من الملل وان  
ايح الشرب وتماه فيه **وفي الكتب المتبره** اتحاد المجلس شرط في قبول الشهادة  
بالزنا فلو شهدوا متفرقين يحدون حد القذف ولو كان احد الشهود الزوج قبلت  
شهادته عند ما كافي التبيين **وفي اعتبار اقراره** عند غير القاض ولو اقر بغيره  
**الكبير** اربعة شهداء وعلى رجل بالزنى وشهد شاهدان بالاخصان واعراض القاض بالرجم  
فاخذوا رجما ثم وجد شاهد الاخصان عشرين ولم يمت المرحوم بعد الا انه اصابه  
جراحات منه ذلك ففي القياس بقاء عليه الحد ماية جلدة وهو قولهما في الاحكام  
يقام وبالقياض ناخذ **وفي ايضا** اربعة شهداء وعلى رجل بالزنى يقتضي القاض بجلده  
ماية فاخذوا جلده ولم يكل تشهد شاهدان بالاخصان ففي القياس يرحم وهو  
قولهما وفي الاستحسان يرحم وبالقياض ناخذوها ثمان المثلثات احدى المسائل  
الاحدى عشرة الماخوذة فيها بالقياس كما مر **وفي التيسير** لا يقام الحد الا جلده في شدة  
المر والبرد ولو كان الزاني ضعيف الملة يثبت يرحم بروه وخيف عليه الهلاك اذا  
ضرب بجلده خفيفا مقدارا بمثله **وفي معنى الحق من القينة** وينبغي ان يعجز رجوعه  
عن اقراره بالاخصان كرجوعه عن اقراره بالزنى **وفي** يثبت الاحصان بشهادة رجل  
واعوانه ويسألهم ما الاحصان وكيف هو فان ذكره والشرايط حكم به ولو قال لا احصا  
كفى لان الدخول بها لا يستعمل الا للوطى خلافا لمحمد **وفي نية التعبد** واذا شهد را على  
سلم بالزنى وهو يكره يتعرض له لا تكذيب الشهود القدر ولا بل ان كان له توبة  
ورجوع انتهى ونحوه في معنى الحق **وفي** اختلاف في زمان الزنى ومكانه يسقط الحد  
ولا يحدونه ولا اختلاف في الزنى كان عليها وتنت الزنى او توبة او في طولها وقصرها  
او في سمنها وهزالها لم يضره لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون اليه **قال قلت** وهذا اصل  
جليل حسن وهو ان الشهود اذا اختلفوا فيما لا يحتاجون اليه لم يضرهم ذلك لان المحتجى

**وفي وفي الفتاوى** ان امرأة في دبرها او عمل عمل قوم لوط احد عليه لكن يعجز تعزيرا  
بليغا بالجلد على الاصح كافي الحادى ولو راي الامام تقلب اعتاد اللواط ثم تله بمصا كات  
اولا سياسة **وفي الجامع الصغير** انه يودع في السجن **وفي نية التعبد** حتى يموت  
او يتوب **وفي الزيادة** ولو فعل هذا ابانة او عبده او زوجه بنكاح صحيح او  
فاسد يحد اجاعا كافي الكافي ثم فيه ما ذكرناه من التعزير والقتل ان اعتاده ان  
راى الامام ذلك **وفي التوايد الزينية** اختلفت في ان اللواط وهو في الجنة او لا  
والصحيح ان لا وهو دليها **وفي معنى الحق** في بان امرأة تقتلها اي بفساد  
يب الحد والدية بالاخص **والحكاك** للقذف لا يكون قاذفا **وفي** لو اقام القاذف  
اربعة من القاذف على ان المقدون قد زنى يسقط عنه الحد بخلاف القاذف حيث لا يسقط  
عن القود باقامة الشهود الفسقة على ان اولياء المقتول قد عفووا له وجوب القود  
بالقتل يتيقن به فلا يسقط بالشك والاحتمال **وحد** القذف لم يجب بالقذف وانما  
يجب بالغير عزاء قاتمة البينة وقامة في تبينه اكثر **وفي** يحد القاذف بطلب المقدون  
ولو كان غائبا غير مجلس القاذف حال القذف كافي التاخر خاتمه عن المضرات **قال**  
**وفي** به من حفظه فانه كثير الوقوع **وفي** قال في الجوهرة زنت بغيره او بشور او  
تجار او بغرس فلاحد عليه **وفي** اضاف الزنى الى من يكون منه الوطى فكانه قال وطيك  
حمار او ثور وان قال زنت ببقرة او بشاة او بثور او بدراهم فهو قاذف لان الانثى  
لا يكون منها فعل الزنى لا نقي لحد ذلك على العوض **وفي** ان قال لرجل زنت ببقرة او بيا  
فلاحد عليه لا لا يكون بذلك زانيا **وفي** ان قال زنت بامة حد وان قال زنت بثور  
او بغير لم يكن قاذفا **وفي معنى الحق** لو سرق عبدا صغيرا يعقل يقطع عند ابي حنيفة  
ويحدوا الاصح عند ابن يوسف لا يقطع استحسانا انتهى وهي المسائل التي العمل فيها  
بالقياس **وفي** اذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط واذا عفا المقدون عن القاذف تعفوه  
بأمر وله ان يطالب بالحد وعنه ابن يوسف انه يجوز عفووه والعفو احسن ويجب  
للمحاكم ان يندبه الى العفو به ناخذ **واذا مات المقدون** بطل الحد ولا يورث عنه  
**وفي** يحد على من وجد منه رائحة الجن ويعزر باقل من اربعين ولا يورث المقر يرحق  
يزول السكر كذا في القينة **وفي** اذا شرب الخمر المزوجة بالماء والماء اكثر فلا حد عليه  
ما لم يسكر **وان كان الخمر اكثر** وجب الحد وان لم يسكر **وفي حد على الذي** في شرب الخمر  
في ظاهر الرواية فان اظهر شر بها ادب وعجز **وفي** وجد مقدارية الخمر عذرا في الحادى  
روى عن الامام انه خرج حاجا فدخل المدينة فوجد الناس قد اجتمعوا على رجل فقالوا وجدنا  
معه كوة الخمر وارادوا ان يعيقوا الحد عليه فقال لهم الامام ومع الله الزنا ايضا



فأرجوه فتزكوه وتقر قواعده كذا في الخلاصة **في** لقاضي الوفاق وتقيمه  
 والمنفعة واية المساجد اقامة حد الشرب الابنوية الامام كذا في الفتية **ولو** استند  
 به بالخير والاحتداد اذ اوى جراحه لم يجد اذ على تقدير ان يصل الى جوفه منه فلم يصل  
 بطريق يستلذه فتمكن النقصان في جناية **لو ادعى** انه اكره عليه حد ٧ في الطواحي  
 في الشرب ثبتت اذ الشهادة ان لم يشهدوا بها لا يقيم عليه الحد فلا يجوز ان تنتفي الطواحي  
 بمجرد انكاره كاصل الشرب بخلاف ما لو شهد عليه امر بقر بالزنى باعترافه فادعى هو انه  
 تزوجها قال في الولو الجيم وسيعلم الفرق كذا في معيق الحق وسند كذا في الشبه  
**وفي الشارح** للقاضي التعزير بالحبس في الشتم اذ اراه **قالوا** وقد يكون للحبس  
 جهتان التعزير و دفع الاذى كذا ثبت على شخص انه من الاعوان الذين يلمصون  
 تعزيم المسلمين اذ اعجب احد منهم شيئا من الكوس فان للقاضي حبه تعزيره و دفعه  
 ٢ فيتم كذا في الفتاوى **وفي فتاوى قارى الهداية** وسيل عن شخص تخاصم مع اخو  
 فقال انا اخل هذه البلد واسا في قتال خصمه عثره الله تعالى برأيه مات رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وما انتفعت الدنيا اليه فاذا يجب على هذا **فاجاب** هذا خطأ من  
 قائله وجهالة بمقدار النبي صلى الله عليه وسلم وهو ترتيب من الكفر ان لم يكن كفرا  
 ويحتاج قائله الى تعزير ببلغ يخرج عن التكلم بمثل هذا الكلام ونحوه في الفتاوى  
 الترتيبية **وفيما قيل** عن شخص ادعى على اخيه عوى توجب تكفيره فانكر  
 وعجز المدعى عن اقامة البينة هل يجب على المدعى شي ٢ **فاجاب** انكار المدعى عليه  
 ما ادعى به عليه على تقدير ان يقيم عليه بينة بذلك توبة منه وان عجز المدعى  
 عن الاثبات لا يجب عليه شي اذ اصدر الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي  
 اما اذ اصدر منه على وجه السب له والانتقام فانه يعزير على حسب ما يليق به  
 انتهى **وهي كثيرة التوقع واكثر التعزير عند المالكية** **ثلاث** **وسوطا** وعند ابي  
 يوسف خمسة وسبعون **وفي الفتاوى القدسية** ويقول ابي يوسف ناخذ قال في البحر  
 نعلي هذا المعتد في نهاية التعزير قول ابي يوسف سواء كان ذلك في تعزير المودة او  
 غيرها اذ اسلمت رابت ان تنكح زوجها المسلم ومع في المحيط والنهاية ظاهر الرضا  
 من وقوع العترة والبحر على الحد يد النكاح من الاول وعدم تزوجها بغيره بعد اسلامها  
**قال الولو الجي** وعليه الفتوى انتهى وقد مرش من في النكاح **وفي الظهيرية**  
 لو عصمها ثم تزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا خلافا للشاذلي اما لو تزنى  
 بها ثم عصمها ثم ضمن قيمتها لم يسقط الحد وفي جامع قاضي خان لور في مرة ثم نكحها ٢  
 يسقط الحد بالاتفاق كذا في البحر **والشبه ثلاث** **وقدمو** **وشبهة** **الحل** مانعة من

ابن علي بن ابي عمير  
 رتب عشرة

تعزير المودة

ما في الفتوى

لو عصمها ثم تزنى بها  
 ثم ضمن قيمتها هل يسقط

الحد وان كان الحرمة كوطى امة ولده ومعتدة الكنايات **وشبهة** الفعل اما منع  
 ان طر الحبل ومثله بمعتدة الثلاث وامة ابويهم ومن وجنت بدل ذلك على قوة  
 الحرمة **قال في البحر** وشمل الثلاث ما اذا او تعها د نعة واحدة او تعفرته  
 و ١٢ اعتبار بخلافه من انكر وتوعه حيلة لمخالفة لتقطي كذا قاله الشارح **قوله**  
 وفيه نظر وذكر وجهه ثم قال بان قيل العلى قد اجمعوا عليه قلنا قد خالف اهل  
 الظاهر لا تغلوه في كتاب الطلاق فينبغي ان لا يجد وان علم الحرمة والدليل على ما قلنا  
 ما ذكره في الهداية من النكاح في فصل المحرمات ان الحد لا يجب بوطى المطلقة بايضا  
 واحدة او ثلاثا مع العلم بالحرمة على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود  
 يجب ٢ ان الملك قد زال في حق الكل ليحقق الزنى انتهى **قال في البحر** وينبغي ان يحمل  
 اشارة كتاب الطلاق على ما اذا او تعها بكلمة واحدة و عبارة كتاب الحدود على ما  
 اذا او تعها بتعزيره لما ذكرنا في تقييدها لا لا يفي **وفي** **قوله** **ولو** في  
 بانه ثم اشتراها احد في ظاهر الرواية وعز الامام في الامالى ان لا يجد ويجد في قول  
 ابي يوسف وقياس هذا انه يجد في العصبية عند مخالفا له كذا في الظهيرية  
**قال في النهر** وينبغي ان الواهين لو اذن للزمن في الوطى طرانا الحد ان لا يجد  
 اتفاقا انتهى **وفي شجرة الكثر للزيلعي** وفيه من في الحرمة تقتلها يجب الحد  
 مع الدية بالاجماع **٢ حد في اللواط** عند الامام خلافا لها وفي الروضة ان الخلاف  
 في الغلام اما لو وطى امة في ذبحها حد بلا خلاف والاصح ان الكل على الخلاف نص عليه  
 في الزيادات **ولو فصل** هذا بعينه او اخته او زوجه بنكاح صحيح او ناسد لا يجد  
 اجماعا كذا في الكافي **قال في معين المفتي** نعم فيه ما ذكرناه من التعزير والقتل ان  
 اعتناه اي برأى الامام ذلك انتهى وهي مذكورة في تبين الزيلعي **قال في البحر**  
 واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة ان الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاهر  
 ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة والعل بها ثم التعزير واجب قالوا يوجب ضربا  
 وفي الجامع الصغير انه يودع في السجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتله  
 الامام بمحضه كان او غير محض سياسة انتهى **وفي** **وللواط احكام** **اخر** يجب  
 بها العقوى المهر والعدة في النكاح العاسد ٢ في الماتى بها بشبهة ٢ وتحل  
 للزوج الاول في النكاح الصحيح ولا تثبت بها الرجعة ٢ اخرية المصاهرة عند الاكثر  
 ٢ الكفاية في رمضان في رواية ولو تزنى بها لا يجد خلافا لها وكذا لو تزنى امراته  
 بها لم يلاعن خلافا لها وعز المصاهر يكفر مستحلها عند الجمهور كذا في المجتبى **ولو**  
**ان ذابة** له فان كانت ما يוכל تدنيه وتوكل عند الامام وان عمالا يוכל تدنيه

لو وطى الزمن ما في الزمن  
 لا حد لافاقا

الاول في حد اللواط

القتل ان عماد برأى لا يام

ليس للقاضي الحكم بالسياسة

عز المصاهرة والكفارة

كفر مستحل اللواط

اتيان الدابة



قتل الاعوان السعاة

سنة خمس مائة

في شهر ربيع الثاني

كروان الحار وعود

سنة خمس مائة

اقرار الامم والرا

مكة في سنة خمس

وخرق لقطع الحد ث به وليس بواجب فان كانت لغيره كان لصاحبها ان يدفعها  
 اليه بالقيمة انتهى **وفي معنى المفتي في الجهاد قتل الاعوان والسعاة** في زمان  
 الفتنة جاز والعقد كقولهم في مثل الزمان اشده ضررا فيلحقون بالذين يجارون  
 الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا وكذلك قال السيد ابوشجاع وزاد بانه  
 يثاب قاتلهم قيل له وكيف يثاب قاتلهم قال في شرط الاسلام الشفقة على خلف  
 الله تعالى والفرح بما يفرحون به والحزن لحزنهم وهو على عكسه **قوله** كلام الزمزمي  
 ظاهر في ان قولهم في زمن الفتنة فيدخل قتلهم وليس الامر كذلك وانما هو ليفيد  
 ان الحكم في غير زمن الفتنة اولى **يدل عليه ما قاله في المجتبى** وفي جميع النسخ يسيل شي  
 الاسلام مرجح الله تعالى عن قتل الاعوان والظلم والسعاة في ايام الفتنة قال  
 يباح ذلك فيهم ساعون في الارض بالفساد فقال انهم يتبعون عن السعي بالفساد  
 في ايام الفتنة ويقتلون قال ذلك استماع ضرورة ولورد العاد والاشهاد  
 انتهى **قال** فهذا يدل على ما ذكرناه ان التقييد بالفتنة ليس بقيد يدل على ثلثي  
 الحكم عما عداه ثلثا من انتهى **وفي معنى المفتي** لو شرب السم خوفا من ان يضره  
 قيمتها وعليه الحد في شرع المنظومة **ولو اشرب** خوفا من ان يضره لا ضمان عليه  
 وانه لا يضره فعله بتسليط البايح كذا في المجتبى **وعز صاحبنا** فيمن اعتاد الفسق  
 وانواع الفساد تهدم عليه دارة ونكر دافعه ولم يردغهم في الهراق شي وتدفع  
 المسئلة في غضب المحر **وفي سنة الصلاة** كسر دنانير الخمار او خواصم او عود المعن  
 شي عليه في قولهم ذكره في الكسائيات **وفي الصوري** كسر الملاحق بباح عندهم  
 لكن يضمن عند ان حبيفة خلا فالحما والفتوى في زماننا على قولهما كذا في المجتبى  
**اذا شرب** الخمر في رمضان كحد الخمر يعني ثايق ثم يجس حتى يخف عنه الضرب  
 ثم يعز في رمضان في شهر رمضان يشرط الخمر يلزم الحد وبهتك حرمة الشهر  
 والصوم يستوجب التعزير كذا في شرح الوهبانية **قال في معنى المفتي** قوله  
 ينبغي على وزان ما قدمناه من وجوب قتله اذا اكل في شهر رمضان تعزيرا وشهوة  
 من غير عذر ان يقال بقتله اذا شرب الخمر كذلك بطريق الاولوية كالا في انشئ  
**وبه عن الخاتبة** الاسمي اذا اقربا لولي فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار ولو شهد  
 عليه الشهود بالزني يقتل **وبه قال** له يا فاسق ثم اراد ان يثبت نسقه بالبينة  
 ليدفع التعزير عن نفسه في سبع بينة لان الشهادة على مجرد الفسق والمجروح  
 لا يقتل فلو ان ما اذا قال يا زاني ثم اثبت زناه بالبينة تقتل به في يتعلق به الحد  
**قال في البحر** وهذا اذا شهد واعلى نسقه ولم يبينوه اما اذا بينوه بما يتضمن

البيان

سنة خمس مائة

اثبات حق الله تعالى والعهد فانها تقتل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الي القاض  
 ادعى انه مره يقبل اجنبية او يها نفعها او خلاها ونحو ذلك ثم اقام من جليل شهدا  
 انها مره ياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القابل بها تضمنت  
 اثبات حق الله تعالى وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى لا يختص بالحد بل  
 يجري فيه وفي التعزير **وكذلك** يجري هذا في جرح الشاهد بمثله واقامة البينة  
 عليه وينبغي على هذا للقاضي ان يسأل الشاتم عن سبب نسقه فان بين سببا  
 شرعيا طلب منه البينة انتهى **وفي الخاتبة** لو قال لفا سق يا فاسق او قال للصر  
 يا لصر يجب شي وهو ظاهر فيمن كان ظاهر الفسق والمصوب **وبه لا يشاه**  
 التعزير حق العبد كسائر حقوقه ويجوز فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة  
 ويجوز فيه اليمين ويقتل فيه شهادة السامع الرجال كذا في شرح الوهبانية والسا  
 اذا احد يحبس كذا في الجزائية وفي شرح الوهبانية نقلا عن خزائن الاكل اذا حد  
 الزاني لا يحبس وفي السارق يحبس الى ان يتوب لتعدي اذا ه الى غير في السرة انتهى  
**وسنة خمس مائة** بالقتل والسرة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن الى ان يظهر التوبة  
 كذا في الخاتبة **وبه السامع في الارض** بالفساد يقتل كما يراه الامام ذكره الذي يلقى  
 في الجنائيات **وفي الخاتبة** من اجل ان عند القاضي بالزني اربع مرات فاموال القاضي  
 برجه فقال والله ما اقررت بشي يدمر وعنه الحد انتهى **وكذا** يصح الرجوع عن  
 الاقرار بالاحضان لان الحد شرط الحد صار حقا لله تعالى نعم الرجوع عنه  
 لعدم المكذب كذا في الكشف الكبير تحت العلامة **قال في البحر** وقد ظن بما ذكرناه  
 انه يصح الرجوع عنه الاقرار بالحدود الخالصة كحد الشرب وحد السرقة **وفي الخاتبة**  
 وهذا في الاقرار ما لو ثبت الزني بالبينة فرب في حال الرجوع اتبع بالحجارة حتى يوف  
 عليه **والهروب** الرجوع بالفعل **وفي معنى المفتي** اذا ثبت بشهادة الشهود ثم انفلت  
 ولم يحكم عليه حتى انفلت فاخذ بعد زمان لم يقطع لانه حد السرقة لا يقام بحجة  
 البينة بعد تقادم العهد والعام في الحد ود بعد القضاء بل الاستيفاء لا عارض  
 بل القضاء **وان ائتم** اهل الشوط فاخذوه ثم ساعته قطع لان مجرد الهرب  
 ليس سقاطا للحد عنه **وفي الظهيري** انه في الاقرار لا يتبع وفي الشهادة يتبع  
**ولو قاتل الشهادة** على اقرار السارق بالسرقة وهو يحد بقطع لان الثابت  
 بالبينة العادلة كالثابت بالمعينة ولو ثبت اقرار بالمعينة ثم رجع عنه بظهور جرمه  
 فكذا اذا ثبت بالبينة **وكذا اذا سكت** ولم يكذبهم ولم يصدقهم لان السكوت عند  
 الشهادة جعل انكارا حكما انتهى **وبه** المستأن اذا سرق بقطع **وبه** لو سرق







وهو السوقة بالاعلام والجور والحبس وتعزير الاخسنة هذا كله وبالضرب ويخوف في البحر  
عن المجتبي **قال فيه** وليس في التعزير تقدير بل هو موقوف الى راي القاضى لان المقصود  
فيه الزجر واحوال الناس تختلف فيه قال وظاهر كونه موقفا الى راي القاضى بخلاف  
تقسيم السابق **اقول** بل لا يخالف مع امكان التوقيف وهو ممكن **وفيه وفي التبيين**  
وقد يكون بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة وعلم انه ينزجر بالصياح وبالضرب  
بما دون السلاح حل له قتله وان طأ وطأ عمة المرأة حل له قتلها ايضا **وفي النية** راي  
رجل مع زوجته وهو يزني بها او مع محرمة وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا  
انه **قال في البهي** فقد افاد الفرق بين الاجنبية والزوجه والمحرمة في الاجنبية لا يحل  
القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار الى اخره وفي غيرها يجد مطلقا **وفي المجتبى**  
الاصل في كل شخص راي سلطان يملكه بامانة ان يحل له قتلها وانما يمنع خوفه ان يقتله  
ولا يصدق في انه **في القول** وقد افهم سياقه انه في غير الاجنبية يصدق **وقد مر**  
**في النية** بالعين المعجمة بذلك باحد شرطين احدهما ان يوجد في فراشه واحد فتؤذي  
او في منزل واحد والثاني ان يكون القاتل معروفا بالصلاح والصدق او يكون  
الزاني معروفا بالنجور والفسق وهذا مما يحفظ **والقول** ان يقيم التعزير  
حال مباشرة المعصية اما بعدها فليس ذلك لغير الحاكم **في القضية** راي غير على فاحشة  
موجبة للتعزير بغيره بغير اذن المحتجب للمحتجب ان يعزير العزير ان عزم بعد الفراغ  
منها **قال في روضة الله** انه حال المباشرة نهى عن المنكر واذا احدث ذلك وبعده ليس بنهي  
عن المنكر لان النهي عما مضى لا يتصور فيتمتع تعزيرا وذلك الى الامام انتهى **ولم التعزير**  
**في المجتبى** الى ما هو حق العبد قال فقيهل لصاحب الحق استيفاءه كالتقصير وقيل  
للامام ان صاحب الحق قد سرف فيه غلطا فلت وهو الاصح والى ما هو حق الله تعالى  
قال فيقول اقامته كالاخذ بحكم النيابة عن الله تعالى انتهى **وفي المنكر** اذا ادعى عليه  
ما يوجب التعزير فانكره يخلقه بالله ما قلت هذا لكن يخلقه بالله ماله عليك هذا  
الحق الذي يدعى كذا في الخلاصة وانما يخلقه فيه لا نه محض حق العبد انتهى **وفيه** انه  
يجوز للسلطان التعزير باخذ المال سوى عزاي يوسف كذا في فتح القدير **وسماه** **قال**  
**الرازي** ان يسكنه عنده مدة لينزجر ثم يعيده له لا انه ياخذ لنفسه او لبيت المال  
لا يتوجه الظلم اذا لم يجر اخذ مال المسلم بغير سبب شرعي انتهى **واما** يردده اليه اذا تاب  
فان يسكنه توحيه من الامام الى ما يري **وفي شره الآثار** التعزير باخذ المال كان في  
ابتداء الاسلام ثم نسخ كذا في المجتبى وعندنا وباق الاية الثلاثة يجوز به انتهى كلامه  
انتهى **وفي بعض المعنى** وفي من مانع لا ينبغي قتل ذلك فانه يكون ذريعة الى اخذ اموال

الناس بالباطل على انه معناه كما نقل الجوزي عن طائفة المجتهدين بولا ما ركن الدين  
الجوزي انه يؤخذ منه ويورد في اذاتاب مرد عليه كما عرف في خيول البغاه وسلاحهم قال  
وصوبه الامام ظهير الدين الترمذاني **قال** انه حمله من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره  
باخذ المال انتهى **وفيه ادعت** على وجهها ضربا فاحتا وثبت ذلك عليه يعزير كذا في مجمع  
الفتاوى **ادعت** الطعام في ايام الخط ٢ يقطع كذا في تبيين الكفر **مرق** في ولاية  
سلطان ليس لسلطان اخر قطعه اذ ٢ و ٢ له على من ليس تحت يده كذا في الدرر  
**لوات امرأة** امرأة اخرى يعزير ان كان في فتح القدير **يعزير** في التعزير قايما وعليه  
ثيابه وينزع القرو والمشتوي يد كذا في الخائفة وضربه اشد ليحصل الانزجار  
ثم حد الزنا ثم الشرب ثم القذف **وفيه** السلم اذا شتم الذي يعزير به ان ترك  
معصية كذا في الخائفة **الاصد** لم يثبت ولا له القصد الى النصاب المأخوذ وعليه  
ذكر في التجنيس عن التوازل سرقة ثوبا قيمته دون عشرة وعلى طرفه دينار  
شده و ٢ يقطع وذكر عن فتاوى سرقته اذا سرق ثوبا لا يساوي عشرة دينيه دراهم  
مروية لا يقطع **قال** وهذا اذا لم يكن الثوب وعاء للدراهم عادة فان كان يقطع ان  
القصد فيه يقع على سرقة الدراهم الا ترى انه لو سرق كيسا فيه دراهم يقطع وان كان  
الكيس يساوي درهما لا يشترط ان يكون النصاب لشخص واحد حتى لو سرق عشرة دراهم  
لجماعة قطع ذكره الزيلعي وان يخرج ظاهرا حتى لو اشبع في الحرز دينار اخره لا يقطع ولا ينظر  
ان يتعوط بل يضمن مثله ٢ منه استطلقه وهو سبب الضمان للحال **وان خرج النصاب** بكرة  
واحدة فلو اخرج بعضها ثم دخل واخرج باقية يقطع كذا في فتح القدير **ادعت** يعزير  
لسان العربية كان عليه التعزير **الاول** يقيم الحد على مملوكه وله ان يعزير وكذا الذوق  
يعزير المرأة **على اربعة** على تركها الزينة وغسل الجفافة والخروج من المنزل وترك  
الاجابة الى الفراش لا على ترك الصلاة والاب يعزير الابن عليه **وفي ادب الناس**  
للسرخسي الصغير يمنع وجوب التعزير ولو كان حق الله يمنع وعنه التوجه في البلوغ  
يعزير في التعزير امراد به ما وجب حق الله تعالى فهو ما اذا شرب الصبي الخمر او  
ترى او سرق وما ذكره السرخسي فيما اذا كان حقا للعباد وتوقيفا بينهما كذا في المجتبى  
**ادعت** شاهد على شرب الخمر والاخر على الاقرار به يحد كذا في الخائفة **راوى غير**  
يقول او فعل يعزير كذا في التماس خائفة ولو يعزير العين كذا في الفتاوى الزينية ولو  
قال لذي يا كذا يراهم ان شق عليه كذا في القضية وفيه نظرية **قضى القاضي** عليه  
بالرجوع اذا قتله قال لا يقتل عليه كذا في الخائفة وفيه القدير لا شق عليه **وفي الخائفة**  
اذا قذف بالتعزير وجب التعزير **اما بعد** الجوزي والامام الجوزي بما هما الطم والرا



عند الى حيلة وعندها بقلبة طم الخد كما في الجني انتهى **كتاب**  
**الجهاد وفيه الفاظ الاسلام** **والكفر** يعرف هذا الباب ايضا بالسيرة والمغازي والسيرة  
 جميع سيرة وهي بكسر الفاء بيان الهيئة في السير والحالة فيه غلبت في الشرع على الجهاد  
 كما في السك ٢ سور الحج **قال في البحر** وقالوا السير الكبر فوصفوها بصفة المذكور لقيامها  
 مقام المصطفى الذي هو الكتاب **والجهاد** والمجاهدة مصدر جاهد اذا كان في الامر  
 غلب في عرف الفقهاء والشرع على الدعاء الى الدين الحق بالقهر والقتال مع من  
 اشع بالنفس والمال وعرفوه ببذل النفس بالقتال في سبيل الله تعالى مباشرة  
 او بصورة المال او الرأى او كثير السواد يعنون من اهل هذه وهو السلم **وفي فتح القدير**  
 ونه توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع فيه هجوم العدو ولقصد  
 دفعه لله تعالى والآحاد يث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان  
 رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل  
 الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات فيه احرى عليه الذي كان يعمل واجرى  
 عليه رزقه وامن الفتان زاد الطيراني وبعث يوم القيمة شهيدا **واختلاف**  
**في حله** ٢ نه لا يتحقق في الامكان والمختار ان يكون في موضع ٧ يكون وراه اسلام وبه  
 جزم في التجميع **وفي الخاتمة** الحراسة بالليل عند الحاجة اليها افضل من صلاة  
 الليل **ثم الجهاد** فرض كفاية ابتداء اي انه لم يحدث حادث هجوم من الكفار ودل  
 الكتاب لقوله تعالى قاتلوا المشركين كافة قاتلوا المشركين قاتلوا الذين لا يؤمنون  
 بالله ولا باليوم الآخر قيل خص من الصبيان والمجانين واجيب بان تخصيصهم بالقتل  
 ٧ بقدر في طبيعة النص واما تخصيص المسلمين والذمي ونحوها فلا نسلم انه بطريق  
 النص على انه يجوز ان تكون اللام للعمد والمعمودون في المذكورون في قوله  
 تعالى وقاتلوا في سبيل الله الذين يقا تلونكم فلم يدخل المسلمين والذمي ونحوها  
 من المشركين كذا في المراسي السعدية وكذا الاجماع اما الاخبار الواردة في نظرية  
 جاءت على وفق الكتاب والاجماع واما حديث الجهاد ما من الى يوم القيمة فدل على  
 انه ينبغي **وقد يكون** فرض عين اذا كانا في غير عام وذلك اذا اجمعت على بلده  
 بلاد المسلمين سواء كانا المستقر عدوا او فاسقا وكذا المنادي **ينبغي** على جميع اهل  
 تلك البلدة النفر اليه وكذا ان يقرب منهم ان لم يكن كفاية باهلها او تكا سلواتهم  
 وثم الى ان يجب على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا كذا في فتح القدير وشرع الوهابية  
 وتقول صاحب البحر وكان معناه اذا دام الحرب بقدر ما يصل الاعداد وبلغهم الجرح والى  
 لو تكليف ما لا يطاق مد نوع بالتأمل **وفي التلويح** فيما يجوز بالترك وينبغي ان

وروي فضيلة

خو

غلبوا ثغور المسلمين من يقاوم الاعداء فان ضعف اهل الثغر وخيف عليهم فعلى  
 من وراءهم من المسلمين ان يمينوهم بانفسهم والسلاح والكرام ليكون الجهاد قايما  
 والدعاء الى الاسلام دائما انتهى **وقال** لا يجب على صبي وامرأة وعبد وامرأة **وفي الذخيرة**  
 ويؤمر للاب ان ياذن للصبي المراهق اذا طاق القتال بالزوج له وان كان يخاف  
 عليه القتل ٢ نه قصده تهذيب ١٢ نه فهو كعليه السباحة انتهى **اول** وابن  
 هذانه ذاك **وفي البحر** وتبذره السفدي بان ياذن عليه بخوان يرمى بالحجارة  
 الحصن او بالثياب اما اذا كان يخاف عليه بان كان يخرج للجواز فليس له ان ياذن  
 له في القتال انتهى **قال** والديون لا يخرج الى الجهاد ما لم يقض دينه فان لم يكن  
 به وفا يخرج الابا ذن العزيم **وفي التجميع** فان كان للمال كفيل كفيل ياذن ٢  
 يخرج الابا ذنهما وان كفيل بغيرا ذن ٢ يخرج الابا ذن الطالب خاصة **قال في البحر**  
 وهو يقيدان له ان يخرج بغيرا ذن الكفيل بالنفس ٢ نه ضرر على الكفيل اذا انفرد  
 احضاره عليه **القول** قد عدل في الخاتمة ما اذا كان بغير امره بان ٢ نه حتى للكفيل على المدبر  
 وهو يقتضى ان يباذن الابا ذن الكفيل بالنفس ٢ نه عليه حقا وهو تسليم نفسه  
 اليه عند الطلب لقوله للكفيل بالنفس منعه من السفوف **قال في سبيل الحق** من عن  
 مرجه لا يباذره او كفه بنفسه فامر الخضم ان يباذن الكفيل قال يمدان لان الى  
 اجل فلا سبيل له عليه وان لم يكن الى اجل فله ان يأخذه حتى يلصق اما باذنه اما اجرة  
 منه وفي كفاية النفس برون النفس انتهى **وفي البحر** ولرب الدين والكفيل بالاذن ان يمد  
 اذا دخل عليه ما شقة لان مراعاة حقها فرض عين والجهاد فرض كفاية فكان مراعاة فرض  
 العين اولى **وفي** وان لم يكن له ابوان وله جدان وجدان فاذن له اب الاب وام الام  
 ولم ياذن له الاخوان فلا بأس بان يخرج بغيرا ذن الوالد ٢ نه خوف هلاك فيه **حق**  
 لو كان السفوف في البحر يخرج بغيرا ذنهما **ثم** انما يخرج بغيرا ذنهما للتجارة اذا كانا  
 مستغنيين عن خدمته اما اذا كانا محتاجين فلا كذا في التجميع انتهى ما اردناه عنه  
 وله ثمة **وفي تناويف الحق** **سراج الدين قاري الهداية** سبيل على البحر المالح هو من دار  
 الحرب من دار الاسلام **فاجاب** ليس هو من دار احد الغنيين لا نه ٢ نه قد اجمعت على انه  
**وقالوا** اعتبار اذن للمعبد والمرأة ونه له ابوان اما هو في فرض الكفاية اما في فرض  
 العين فهو كالصلاة والصوم **وكذا العزيم** يخرج بغيرا ذن دايه كذا في الذخيرة **وفي فتح**  
**القدير** ٢ نه بدنه فيد الاستطاعة في كونه فرض عين يخرج العريض المدنف اما الذي يقدر  
 على الخروج دون الدفغ ينبغي ان يخرج لتكثير السواد ٢ نه فيه اربابا انتهى **وفي الذخيرة**  
 اذا اهل المشركون ارضا فاخذوا الاموال وسبوا الذماري والنساء فسلم السلوك وكان

كتاب ابن القيم

عدم خروج المدبر من القصر  
 وما لم ياذن له بغيره لم يخرج

بالجرح والاب لا يباذنه  
 الاب وام الام فاية نظام  
 الام نكاحا بغيره الا بولي  
 واما ستره  
 والحج فلا  
 بأس

عشر الاول ما معنى فرض الكفاية  
 للجهاد المرأة وكذا ذكره الغزالي  
 في فوائده



الذين يستعاضون بالمال  
في دين الله تعالى  
فأما على الدنيا وأموالهم  
فليسوا من أهل البيت

من أجل ذلك

لهم قدره عليهم تعليمهم ان يتبعوهم حتى يستنفذوهم ما داموا في دار الاسلام  
فان دخلوا ارض الحرب فذلك في حق النساء والذماري ما لم يسلخوا حصونهم وخدمهم  
ويسلمهم ان يتبعوهم في حق الماله وذراري اهل الذمة واموالهم مخولة ذماري  
المسلمين واموالهم انتهى **وفي الجواز** امرأة مسلمة سبيت بالشرق وجب على اهل  
الغرب تخليصها من الاسرائي ومقتضى ما في الذخيرة وجوب تخليصها ما لم يتدخل  
خدمهم كذا في **البحر** قلت ولا تخالف بعد التام **قالوا ويحكم الجعل** اي في اعانة  
المسلمين المقاتلة ان وجد نبي لان مال بيت المال معد لتواييب المسلمين وان دعت  
الضرورة بان لم يوجد نبي فلا كراهة لان فيه وقع الضرر الاعلى بالمخاطاة الادنى  
**والجعل** بالضم ما يجعل للانسان في مقابلة شئ يفعل **قال في البحر** والمواد به  
هنا ان يكلف الامام الناس بان يقوى بعضهم بعضا بالكراع والسلاح وغير ذلك  
من النقطة والزاد **والنفي** المال الماخوذ من الكفار بغير قتال كالخراج والجزية واما  
الماخوذ بقتال فيسمى غنيمته كذا في نفي **القدح** **قال** وظاهره انه اذا لم يكن في بيت  
المال نبي وكان فيه غيره من بقية الانواع بانه لا يكره الجعل **والنفي ما بينه** فانه  
ضروري لجواز الاستفراض من بقية الانواع ولذا لم يذكر النفي في الذخيرة انما  
ذكر مال بيت المال وهو الحق **وفي الذخيرة** ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله  
تعليمه ان يجاهد بها قال الله تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده وذلك بان  
يجاهد بنفسه وماله ولا ينبغي له في هذه الحالة ان ياخذ من غيره جعلا **وهو بحر**  
من الخروز وله مال ينبغي ان يبعث غيره عن نفسه ومن قدر بنفسه وماله فان كان  
في بيت المال مال يعطيه الامام كفايته فان اعطاه كفايته ينبغي له ان ياخذ من غيره  
**وفي شرة السير** ان للدفع اليه ان يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال  
نه ٢ تهيبه اليه لان هذا كان من اعمال الجهاد معنى **وقد عليه في البحر** تفاريح من  
الذخيرة **وفي الظهيرية** وينبغي ان تكون الواية للمسلمين بيضا والرايات  
للنواد والنواء للامام **وينبغي** ان يتخذ لكل قوم شعارا حتى اذا ضل رجل عن رايته  
نادى بشعاره وليس ذلك بواجب والشعار العلامة **والخيار الى امام المسلمين**  
الا انه ينبغي ان يختار كلمة على ظهورهم بالعدد وطريق التقاول **ويكره** للقراءة اتقا ذ  
الاجوس في دار الحرب نه ٢ يد لهم على المسلمين اما في بلاد الاسلام فلا بأس به **ولا بأس**  
بهذه الطبول التي تضرب في الحرب واجتماع الناس واستعدادهم للقتال نه ٢ ليست  
بطبول لهواي بل هي موقظة **وينبغي** ان يكون امير الجيش بصيرا بامور الحرب حسن  
التدبير لذلك ليس من يتخيمهم الممالك نه ٢ ممن يمنهم عن الفوعة **وينبغي** للامام

ان يستعمل

ما يتعلق بقتل الابن بانه المشرك  
مع كراهة ان يشك الابن

لو كان مع الابن كراهة لغيره

قتل الابن المشرك بالفرقة  
لا في الحرم

ملات

ان يستعمل الصفوف ويطوف عليهم لحرضهم على القتال ويبتزهم بالفتح ان صدقوا  
وصبروا انتهى **ملخصا في معنى النفي** ويكره ان يبتدى الرجل اباه من الشركين او  
جده او امه او جدته بالقتال اذا قاتل **وهذا** اذا كان دعه عنه بغير القتل  
اما اذا لم يكن دفع الاب الا بالقتل له قتل نه ٢ لو كان مسلما واراد قتل ابنه  
ولا يتكفي من التخلص منه الا بقتله كان له قتل لتعيينه طريقا لدفع شره نه ٢ اول  
**ولو كان في سفر** وعطش مع الابن ماء يكفي لجماعة احدها كان لابن ان يشربه ولو كان  
الاب يوت **وينبغي** انه لو سمع اباه المشرك يذكر الله تعالى ورسوله بسب ان يكون  
له قتل له لاروى ان اباه عبيدة بن الجراح مرضى الله عنه قتل اباه حين سمعه  
يسب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك **ولا يكره**  
قتل الاب ابنه المشرك وكذا اسائر القربايات عندنا كالعالم والخال **واما في الزوج** فاذا  
كان الاب احد الشهود فيبدا بالزوج نه ٢ يقصد قتل بانه يربيه مثلا لخصاصة انتهى  
**وفي شرة الطحاوي** اذا اسلموا اتواك اموالهم ولجعل اراضيهم عشوية وناعوهم  
بالجور نه ٢ دارهم الى دار الاسلام نه ٢ المقام للمسلم في دار الحرب مكره **فان ابوا**  
اخبرهم انهم لا غراب المسلمين ليس لهم في النفي نه ٢ في الغنيمه نه ٢ في النسي نه ٢ في بيت  
المال نصيب **وهذا** اذا كان مكانهم بدار الحرب ليس متصلا بدار الاسلام فان كان  
متصلا لا يورون بالتحول **وفي التنازع** **خاتمة** وينبغي للامام ان يضع عليهم الجزية  
ان يبين لهم مقدارها ووقت وجوبها وانما ياخذها منهم في كل سنة مرة وان  
الغنم يوردها كذا ومنه الفقير كذا ومنه المتوسط كذا انتهى كذا في البحر **وليس** واحسب  
الا توالم اختار في شرح الطحاوي ان من ملك عشرة الان درهم فصاعدا فهو  
غني والمتوسط من ملك ما بين درهم فصاعدا والفقير الذي يملك ما دون المائتين  
او ٢ يملك شيئا **قال** وظاهر كلام المختص ان القدرة على العمل شرط في حق الفقير  
اي شرط وجوب الجزية لقوله وفقير غير معتمد وليس كذلك بل هو شرط في حق  
الكل ولذا قال في البناء وغيرها لا يلزم الزمن منهم وان كان مغوطا في اليسار  
وكذا لو موضع نصنعا كان الشرح تلوحذ الفقير كان اول **وفي نفي التدوير**  
ويجوز وجود هذه الصفات انتهى وينبغي اعتبارها في اولها لا نه وقت  
الوجوب انتهى **وفي معنى النفي** طلب ملك منهم عقد الذمة على ان يتواكف للحكم  
يحكم في اهل مملكتهم ما شاء من قتل وعلم نه ٢ يصح في الاسلام لا يجب ان ذلك نه ٢ القرب  
على الظلم مع تدمة المنع منه حرام نه ٢ الذي من يلزم احكام الاسلام فيما يرجع الى المعط  
نشرط خلافه باطلا **ولو ما لوجرم** على ان يوروا اليهم كل سنة مائة مائة من انفسهم

عدم صحه صريح على ان ذلك مقتضى القسمة



وورد في رفع الصوت

رفع الصوت على عدو الله

أخرج أبو بكر في نسخة

كأنه في رفع الصوت

قال في نسخة منهم أخرج فيهم

وأولهم لم يصح ٢ أن هذا الصلح وقع على جأعتهم فكانوا كلهم مستأمنين واسترقاق  
المستأمن لا يجوز وتماه في فتح القدير انتهى **وفي التفسيرية ٧٢ يجب رفع الصوت**  
**في الحرب** من غير أن يكون ذلك مكراً وهماً ووجه الدين ولكنه قتل والقتل الجين  
فإن كان فيه منفعة وتقرض للمسلمين فلا بأس به **وهو ليس بن عيادة رضى**  
**الله عنه** كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون الصوت عند  
ثلاث الجائز والقتال والذكر والمواد بالذكر الوعظ **قال** شمس الأئمة السرخسي  
في هذا الحديث بيان كراهة رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ **قال في البحر**  
فتبين به أن ما يفعله الذين يدعون الوجد والحب وكرو ١٢ أصله في الدين وتبين  
به أنه يمنع المتسقة وحقاً أهل التصوف ما يعتادونه من رفع الصوت وتزييف  
التياب عند السماع ٧ أن ذلك مكروه في الدين عند سماع القرآن والوعظ فأنه  
عند سماع القرآن انتهى **ولما قيل** أنه يقول إن القرآن والوعظ محل الاستماع والسكينة ٧٢  
يخفى وبين المقامين بوزن كثير **نعم** رفع الصوت لغرض غير صالح مكروه كما مر أما لغرض  
صالح كتحريض المسلمين على القتال فلا بأس به فتدبر **هذا** وأما من غلب عليه الحال كما  
شاهدناه في بعض الرجال فتطوع عنه لسان القلم والمقال **وفي البحر وغيره** ما منعه  
أنه أخرجه امرأة في سريته ٧ يكره أخرجها في جيش يؤمن عليه فقبل مطلقاً وتيل يكره  
أخرج الشباب فإن أخرج للبايعه فالأمان دون الغرير وكذا حكم المصحف في السرية دون  
الجيش كما في فتح القدير **قال** ومثله كتب الفقه والحديث **ويشبه** ٧٢ يمتثلهم وإن شئوا  
أما من جنى على جماعة جنائيات ليس فيها قتل كان قطع انفرد رجل واذن رجل وقعا في أحد  
وتقطع يدي الآخر ورجل آخر فلا شك في أنه يجب القصاص لكل واحد لكن يجب أن يستأق  
لكل قصاص بعد الذي قبله إلى أن يبرأ منه ويمنع يصير هذا مثلاً به أي مثله من حيث  
٧ قصد **القول** وهذا التصوير في محققة الدم فتبين **وفي التفسيرية ٧٢** بأس نحو الرد  
إذا كان فيه غيظ للمشركين أو أفرج قلوب المسلمين إذا كان المقول من أفراد المشركين أو  
عظماة الجاهل الذين كانوا حذراً من إيمانهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر حتى القاه ابن  
مسعود بين يديه فأسسه ولم ينكر عليه **وفي الرواية** والمواد مع الكفار مدة معلومة  
جهاد بمعنى إذا كانت غير المسلمين ولو بالذبح يوجبهم أو يدفع إليهم والمأخوذ منهم يعرف بشار  
الجزية ٧٢ مأخوذ بقوة المسلمين إلا إذا تروا بداهة الحرب للمقاتلة فيمنع يكون غنيمة  
لكنه مأخوذ بالفتح والشأن لا يفعله إلا إمام إلا إذا ضاق الأمر على المسلمين لأن فيه  
مصلحة كما في البحر **وذكر الرواية** لو دخلوا مواد عون بلدة أخرى ٧ مواد عنه منهم فغزوا  
المسلمون في تلك البلدة فهو ٧ آمنون بذلك الأمان لبقايدهم ولو أسروا المواد عيين

أهل

أهل ديار أخرى فاستول عليها المسلمون كانت فيا ١ لأن حكم الموادة بطل في حق الأجير  
**وفي المحيط** ولو وقع الصلح ثم سرق مسلم منهم شيئاً لا يملكه **وكذا** إذا غار المسلمون عليهم  
وسبوا قوماً منهم لم يسع المسلمون الشراء من ذلك الشيء ويرد البيع ومن دخل منهم  
داراً بغراً ما لا تعرض له ٧ الموادة السابقة كآية عن إعادة الأمان والعصم انتهى  
**وهذا كله** إذا وقع الصلح على أن يكونوا مبقيين على أحكام الكفر فإن وقع الصلح على أن  
يجوز عليهم الإسلام فقد صاروا ذمة لنا كما في الرواية **ثم قال** في هذا المعاهدة  
خير للمسلمين فعلة ولا بد من اعتبار مدة يبلغ خصالها إلى جميعهم ويكون في ذلك  
مضيتها بعد علم ملكهم تحرازه الغدر **وتروا** مدة يعرفون فيها حصونهم لو خربوها  
سبب الأمان لو قيا غم الغدر كما في التبيين وغيره وفيه تفصيل وهذا إذا صولوا  
مدة تنقضي قبل مضيتها أما إذا مضت فلا ينقض اليهم **وكذا** أن منهم في دارنا ولو آمنوا حتى  
يبلغ ما منه لا يفيدها ما من ذكره الرواية **وكذا** لو خان ملكهم في أثنائها ولو بدخل جماعة  
منهم أول منعه ديار الإسلام وقاتلو المسلمين لكن ياذنه ما يغره ينقض في حقهم خاصة  
**وفي التبيين** يجرم بيع سلاح منهم ويدخل فيه الكراع والحديد ٧ أصله وهو ظاهر  
الرواية **وكذا** الوثيق والكراع الخيل ولو بعد الموادة ٧ لها على شرف الانقضاء **٧**  
**نقل** من آتاه حردرة مراضة لا شك أو كناية كقوله لشرك تعال وادن وعلمه  
واشاعة كما إذا رفع أصبعه إلى السماء ٢ أنه ممن أعطيتك أمان الله الحسام **٧**  
**أمان** لذني **وتاجر** وأسير وعبد يجره عن القتال وصبي عاقل كذلك إلا في حق  
انفسهم **وفي السراجية** والغاسق بيع أمانه **وتقسم أربعة أخماس القيمة**  
وهو ما أخذ من أهل الشرك عنوة والحرب قايمة بين الغائبة لا التي وهو ما نيل  
منهم بعد ما تنفع الحرب أو تضرها وتغير الدار إسلام بل هو لكافة المسلمين ٧  
يخس **للغنائم** ضعف ما للزاجل ولو قاتل في سفينة في البحر لما حبه للقتال  
عليه والمناصب كما لما شوكه في المحيط **وسيل الجند** عن استأجار الجند  
في سفره ولما سأل ما له ذهب على الشرط إلى دار الحرب ثم غزا بغوس المستاجر وسلاحه  
مع الكفار وأخذ منهم غنائم كثيرة لم تكون **فقال** إن شرط هذا المستاجر أن ما أصابه  
الأجر يكون للمستاجر كان له وإن استأجره للخدمة فحبب فالمصاحب بينهما انتهى **قالوا**  
والغنى لليتامى والمساكين وابن السبيل وقدم فقراء ذوي القربى عليهم لقوله  
عليه الصلاة والسلام يا معشر بني هاشم إن الله تعالى كره لكم غشالة الناس وأوسا  
وعوضكم عنها بخس الخس **وهو مفيد** بني هاشم وبني المطلب وذو النوفل وعبد  
شس **وفي الحارثي القديسي** وعنه ابن يوسف أن الخس صرف لذوي القربى واليتامى

نعم



والسائق وابن السبيل وبه نأخذ انتهى **قال في البحر** فهذا يقتضي انه الفتوى على  
العرف الى الاقرباء الاغنياء منهم اذ مقتضى العطف الغايه ولصاحب الترتيب  
نظر غير سديد فليراجع **قالوا وللإمام ان يقتل** بقوله من قتل قتيلا فله سلبه  
تقريباً على القتال ٢ ان التبريض مندوب اليه كذا في المسوط وفي فتح القدير  
انه واجب للنصر الوارد بقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال **قال**  
**في البحر** وقوله من قال ٢ باس للإمام ان يقتل اي يندب ٢ بها تستعمل في المذهب  
ايضا ولم يكن خطره لما تركه اوله وقد يكون التثنية بغير ما ذكرنا في المختصر مثال  
٢ **قد كن قالوا** لو قال للمسلم كل ما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد الخمس لم يجوز ٢ فيه  
ابطال السهمان التي اوجبهما الشرع اذ فيه تنسيق بين الفارس والراجل وكذا لو قال ما  
اصبتم فهو لكم ٢ فيه ابطال الخمس الذي ثبت بالنسخ ذكره في السير الكبير **وفي فتح القدير**  
وهذا بعينه يظن قوله من اصاب شيئا فهو له لا اتحاد لازم فيها وهو بطلان السهمان  
المقصود بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شيئا اصلا فاولى بالبطالان  
والفرع المذكور من الحواشي وبه ايضا يقتضي ما ذكره قوله لو فعل جميع الماخوذ  
جائز اذ اراد المصلحة وبغير زيادة الجائز الباقي وزيادة الغنم انتهى **القول**  
ورود التثنية ٢ ونعلا منه صلى الله عليه وسلم يمنع بعض ما قال واسمه وكونه  
بمعنى الزيادة على الغرض والسهم المقدم يقتضي بعدم صحته بالكلية ٢ الخلا ٢ يسر نقلا  
يدل عليه ما في المحيط من انه يقيده بالمصلحة فلو قال من جاء بانه فله الفان في الف  
لا يعطى الا الف ولو قال يا سير فله الا سير والتمس ذلك فانه يعطى ذلك والغوث  
وتام التوقيعات فيه **وفي معنى المعنى كغيره** حكم الودة وجوب القتل ان لم يرجع حبط  
الاحمال مطلقا لكن اذا سلم ٢ يقتضيه الا ٢ ويظن ما رواه من الحديث فلا يجوز  
روايته عنه بعد موته كافي شهادات الاولوية وتبين امواته مطلقا وبطلان  
وتامه فيه **وسيل سراج الدين قاري العدائية** اذا صدر من رجل مسلم قوله يجب  
كفره هل يظن من وجته فاذا عاد الى الاسلام هل تعود اليه الابعاد الاسلام بعقد  
جديدا ولا **فاجاب** نعم اذا امرت من الاسلام وتكلم بما يوجب كفره بانتهى من وجته  
فاذا عاد الى الاسلام هل له الابعاد جديدا انتهى **وفي معنى المعنى وغيره** المروند  
انجه كفواته الاصل **٢ تكفر احدا من اهل القبلة الا بمجرده ما دخل فيه وحاصل**  
**ما ذكره اصحابنا رحمهم الله تعالى في الفتاوى** من الفاظ الكفر يرجع الى ذلك  
وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتق ما فيه خلاف **سب الشيخين** ولعنهما كغروا  
فصل عليا يستدع كذا في الخلاصة **في سب الكرومي** يكفر اذا انكر خلافتها

اليعقوب

او بعضها بحجة النبي صلى الله عليه وسلم لها واذا اجب عليها اكثر منهما لا يواخذ به  
كما في الاشباه **وفي جواب الفتاوى** هل يجوز ان يقال ان عليا كان اشجع من اب  
بكر قال الامام في الدين ابو بكر قاتل لانه العرب عند وفاة النبي صلى الله عليه  
وسلم حيث امر تدوا لهم واظهر الاسلام والشرعة بالسيف وقتلهم على قول  
الصوم والصلاة والذلة وعلى كان شجاعا كما عرف لكن ابا بكر كان اشجع منه والله  
اعلم **وبه انتهى** الشيخ شهاب الدين احمد المطوي الشافعي رحمه الله تعالى انتهى **وفي البحر**  
**نقلا عن الجوهري** سب الشيخين وطقن لهما كفر ويجب قتله ثم ان يرجع وتاب وجد  
الاسلام هل تقبل توبته **قال** الصدر الشهيد ٢ تقبل توبته وبه اخذ النقيض ابو  
الليث والدبوسي وهو المختار للفتوى انتهى **وحيث** ٢ تقبل توبته علم ان سب الشيخين  
كسب النبي صلى الله عليه وسلم وسلم فلا يبيد الا تكلم مع البيعة لا تقدم عن فتح القدير  
٢ لا يجعل انكار الودة توبة كالا يقتضي وهذه ثابته **والثالث** ٢ تقبل توبته الزنديق  
في ظاهر المذهب وهو ٢ يتدين بدين **واما** من يظن الكفر فهو المناق ويجب ان  
يكون حكمه كالزنديق لا ذلك في الزنديق لعدم الاطمينان الى ما يظهر من التوبة  
والمناقش مثله **وعلى هذا** فطريق العلم بحاله اما بان يعثر بعض عليه او يسره الى  
من امر اليه **القول** ويتعين نصاب الشهادة **قال والحق** ان الذي يقتل ٢  
تقبل توبته هو المناق فان زنديقا كان حكمه ذلك يجب ان يكون سبطا كفره  
الذي هو عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام او غير الى ان ظفرت به وهو  
عري والا لو رضاه مظهر لذلك ثم تاب يجب ان ٢ يقتل وتقبل توبته كسابر الكفار  
المظهريين للكفر اذ تابوا **وكذا** من علم انه ينكر في الباطن بعض الضروريات كحرمة  
الحق ويظهر اعتقاده حرمة كذا في فتح القدير **وفي الخاتمة** قالوا اذا جاء الزنديق  
تقبل ان يرخد فاقرا منه زنديقا ثاب عنه ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لم  
تقبل توبته ويقتل انتهى **وهو** تفصيل حسن موافق لما بحثه في فتح القدير **والرابع**  
توبته الساحر جعله في فتح القدير كالزنديق ٢ تقبل توبته **وذكر ان الساحر انما**  
**ساحر** يعتقد نفسه خالقا لما يفعل فان تاب وقال خالق كل شيء هو الله تعالى  
وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته **وساحر** يستعمل السحر بالتجويد والامتحان ولا يعتقد  
لذلك ما يثر ٢ يقتل ٢ ليس بكافر **وساحر** يحد السحر ولا يدرى كيف يفعل ولا يقرب  
قالوا لا يستتاب بل يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر والبعض ذكر ان الاستتابة احوط  
**وقال** النقيض ابو الليث اذا تاب قبل ان يرخد تقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب  
٢ تقبل توبته ويقتل وكذا الزنديق والفتوى على هذا القول انتهى **وفيه وللردة**



**كثيره** غير ما ذكره العرض والكشف والحق والقول ان لم يسلم **منها** حبط العمل عندنا  
 بنفس الودة وعند الشافعي بشرط الموت عليها كذا في البدايع ٧٢ يعود ما بطلت  
**توابه قال ومن العبادات التي بطلت برؤيته وقته الذي وقته** حال اسلامه سواء  
 كان قربة ابتداء او على ذميمة ثم على المساكين لانه قربة ٧٢ بقاء لها مع وجود الودة  
 واداعا دسلا لا يعود وقته لا بتجديده **واذا مات** او قتل او لحق كان الوقت  
 ميوتا بغير ورثة كما اوضحه الحنفية في اخلاصا **وجاء في الثانية** ان ما وجب  
 عليه قبل برؤيته من قصاص او حد قد نفي ثم جاء سلما بنوما خذ به ولو اصاب ذلك  
 بعد ما لحق بدم الحرب سرتا واسلم فذلك موضوع عنه **وما اصاب المسلم** من حدود الله  
 تعالى كالزنى والسرقة وقطع الطريق ثم ارتد او اصاب ذلك حال الودة ثم لحق ثم  
 جاء سلما فذلك موضوع عنه الا انه يضمن المال في السرقة انتهى **ملخصا وفي الجواب**  
 ويكون بعدم الاقرار ببعض الانبياء او ببيعة نبينا صلى الله عليه وسلم وعدم الرضى  
 ببيعة سائر المسلمين عليهم الصلاة والسلام ويقول ١٢ اعلم ان ادم بنى اود وبنية  
 نبيا الى الفواحق كغزو على الزنى وقيل ٧ **ويكفر** بقوله ان الانبياء عصوا وكل  
 ببيعة كغزو ٧ **بقوله** ١٢ قبل شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم فكيف قبلها  
 منك **٧٢ بانكار** نبوة الخضر وذي الكفل عليهما السلام لعدم الاجماع على نبوتها  
**ويكفر** من اراد بغير النبوة صلى الله عليه وسلم بقلبه ويقول لو كان فلان نبيا ٧  
 او من ٧ يقول ان كان صهرى رسول الله ٧ **انكر** بامر الله **ويكفر** بدعوى الرسالة  
 المحمدية من رجل ادعاها وقيل اذا اراد اظهار عجزه فلا **ويكفر** بغير الله عليه وسلم  
 بغيرها اذا قال قصده وجرده حديثا متواترا ويقول ستخافه سبعه كثر **وبقوله**  
 عابته من نسايم صلى الله عليه وسلم فقط كذا قال وينبغي ان يكون غيرها كذا **كث**  
**قال بعده** وبانكار محبة ابي بكر رضي الله عنه بخلاف غيره فدل على انه العلة في ذلك  
 انكار الشراكتين ومقتضاه انهم يفعلوا كل متواتر كذا كذا **وفي معنى القتل** كذا  
 بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم بقلبه كان سرتا فالسب بطريق الاول ثم ينتقل  
 حد اعتدنا فلا تقبل قوته في استقاط القتل وتامة في فتح القوي **وفي** لو قالت اعقل  
 الاسلام وانذر على الوصف والتعريف كذا فعل تبين بلا خلاف ٧ **بما توكلت** وكذا الاسلام  
 بلا عذر وان قالت اعقله ٧ **انذر** على الوصف الصحيح انها لا تبين **وفي بيع** اسلام  
**الصبي** حتى يعلم ان كلمة الاسلام هي كلمة التوحيد وان واحد **وفي رتبة الشافعي**  
 من يعقل البيع والشراء فاسلامه اسلام وان كان صغيرا كذا في المجتبى **قلت** لكن  
 قالوا انه اذا ارتد لا يقتل اذا بلغ ولم يات به ثم ارتد وكذا ان اسلم بغيرها ثم ارتد

منه في التلخيص

وكذا المولود بين ابوين سلبا اذا بلغ سرتا كما في الوهبانية ولكن يجزى على الاسلام  
 في الكلام **وفي العبادات التي بطلت برؤيته** ونردت مراعاة ما اذا ثبت اسلامه برجل وامرأته فانه اذا  
 ارتد ٧ يقتل كذا في الوهبانية **ما** صاحب تنوير الابصار من ثبت اسلامه بشهادة  
 رجلين ثم رجعا بعد ان ذكر ان المرأة والمنثى لا يقتل **قال** من لا يسكن وغيره  
 لكن يجزى ويجزى على الاسلام حرة كانت او امه وكيفيته ان تجلس ثم تخرج في كل يوم ويخرج  
 عليها الاسلام وتضرب اسواطها ثم تجلس هكذا الى ان تنوب او تموت **انتهى** **وعلى**  
 ما ذكره صاحب المستثنى سبعه ونحوه في معنى المفتي له **وفي** شرب الخمر وقال بسم الله  
 او قال ذلك عند الزنى او عند اكل الحرام المقطوع بغيره او عند اخذ الكعبين  
 للزنا ٧ **ما** استخف باسم الله **قال شيخ خوارزم** الكيال او الزمان يقول  
 في العدة في مقام ان يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد ٧ يريد ابتداء  
 العدد به اي للمبتدئ ٧ لو اراد ابتداء العدد وقال بسم الله واحد لكنه لا يقول  
 كذا بل يقتصر على بسم الله بكونه فان قال عند الفروع الحمد لله ٧ يكفر عند بعض الشافعية  
 ٧ حده وقع على الحلال من الحرام وقيل يكفر ٧ نه وقع على ايجاد الحرام فان نوى يعامل  
 ببيته وان لم ينو شيئا لا يكفر لما ذكرنا من تعيين الاحتمال الذي لا يلزم به كفر كما في  
 البرازية **وفي** دفع الى الفقير شيئا من المال الحرام من جو الثواب يكفر **ولو**  
 علم الفقير بذلك فدعاه وامر المعطي كفوا جميعا كذا في الوهبانية وفي فتاوى  
 البرازية ذكر بعد هذه المسئلة سئلة استحلال الخمر وعلى بان الحرام القطعي  
**وقال** تعلم بهذه العلة ان سئلة التصديق ايضا محمولة على ما اذا تصدقت  
 بالحرام القطعي **اما اذا اخذ من انسان مائة ومائة** وخلفهما ثم تصدق به  
 ٧ يكفر لانه قبل اداء الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بخرام لعينه  
 بالقطع انتهى **وفي** لو قال كذا الحلال فقال الحرام احب اليك كذا في الوهبانية  
**وفي الثانية** سرتا قال ان احتاج الى كثرة الحلال والحرام عندى سواء ٧ حكم بكفر  
**قلت** قد نوق بينهما ابن وهبان بان هذا يخفى التاويل بخلاف الاول ٧ يريد  
 التسوية في التوصل بها الى الغرض او في كونه كل منهما زقا لا هو راى اهل السنة  
 قال وهو يحمل حسن **وفي** تقبيل الارض بين يدي السلطان او بعض اصحابه  
 ليس بكفر ٧ نه فيه وليس بعبادة **ولو اكره** على ان يسجد للملك الا فضل ان يسجد  
 ٧ كفو ولو سجد على وجه التهمة لا يصير كافرا كما في شرح المختار والثانية وشره  
 الوهبانية **المختار** **تقريب** فيما اذا قال له يا كافرا ان القابل لثل هذه المقالة ان  
 اراد الشتم ولا يعتقده كفو لا يكفر وان كان يعتقده كفو فاجابه بهذا بناء على اعتقا

دفع الى فقير من حرام من جو الثواب  
والا قول العارضة في ذلك

تقبيل الارض بين يدي السلطان  
ليس كفو وكذا السجدة على وجه التهمة







اما سلم سيل عنه فان قال امرت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول  
في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وان قال امرت به ان  
تسلم واما على الحق لم يكن مسلما فان لم يسلم عنه حق صلى بالجماعة مع المسلمين  
لان سلم ولو مات يصلي عليه وان مات بقل ان يسلم وقبل ان يصلي بالجماعة  
فليس بمسلم وتامة في الفتاوى انتهى **وسمى كاهن** ذم لوجه انسان في وقت الخلعة  
في الجوارات ونحوها قال الشيخ ابن الفضل هذا كقول المذنبين ومنه وقال الامام  
اسماعيل المزاهد اذ ذم الابل والبقر في الجوارات لقولهم الحاج واللقرة قال  
جماعة هو كقولنا انما اتول بكم ذلك اشد الكراهة ولا يكون كفرا الا في الخائفة  
**وفي البحر** اذا اخذ احد الكس مقاطعة فقالوا له مبارك كفروا **وذكر** واقعه ومنه  
سأله اذا قال الله تعالى في السماء قصد حكاية ما جاء في ظاهر الاخبار فيكون  
واذا اراد المكان يكفروا ولم يكن له فيه كفروا عند الاكثر وهو الاصح وعليه الفتوى  
**واقتلوا** في جوارات يقال بين يدي الله والاصح مذهب المتقدمين في التشابه  
كاليد **ويكفر** بقوله لو انصف الله يوم القيمة انتصفت منك وبقوله  
بارك الله في كذبك وبقوله هذا لا يرض هذا من نسب الله او سب الله على  
الاصح وبقوله ٢ مرات انت احب الي من الله وقيل **ويكفر بقوله** ٢٧ مريرة  
اليمين بالله وانما امر به بالطلاق او بالعتاق عند البعض خلافا للعامة وهو  
الاصح وبقوله المعدم ليس بمعلوم لله وبقوله ليتنى لم اسلم الى هذا  
الوقت حق امرت الي **وباتية الكاهن** وتصد بعه وبقوله لو امر في الله بكذا  
لم انصل او لو صارت القبلة الى هذه الجهة ما صليت ولو اعطاني الله  
الجنة ٢٧ مريرة هاهنا ونك او ١٧ ادخلها مع ثلاث وبقوله ٢٧ ترك النقد  
٢٧ جل النبيه جوابا لقوله دع الدنيا للاخرة وبقوله لو امر في الله  
بالزكاة اكثر من خمسة دراهم او بالصوم اكثر من شهر ١٧ فعل **ويقتل بقوله**  
انما العن المذهبين جوابا لقوله على اي المذهبين انت الى حينه او الشافعي  
وان تاب عزير ويكفر بانكار اصل التوراة والاصح **ويكفر** اذا انكر اية من  
القرآن او سخر بها الا المعوذتين في انكارها اختلاف والصحيح كفوه وقيل ٢  
وقيل ان كان عالما لا يكفر وانما عابيا كفوه **بقوله** جوابا لقوله ان الله نقص من مالي  
فانا انقص من حق **ويترك** الصلاة متعمدا غير بالانقضاء وغير خائفة من العقاب  
**ولو قال** امرى الله في الجنة فهذا كقول من الجنة ليس بكفر في العاديه  
**قلت** ٢٧ مانع من جعل في الجنة حاله الوالي **ويكفر بقوله** يا حاصري انا ظم

اذ نرى

**وفي شرع الوهابية** تعلق عن الفصول العاديه والجزائرية ان من اعتقد جوار قطع  
المسافة البعيدة في الزمان ليس بكفر كما روي عن ابي آدم واما هوس المجرات  
**قال** واما انما تستجبه ولا اخلق عليه الكفر وقد استدل له في الجزائرية بحدوث رويت  
في الارض فلم يجان لغيره لم يبق فرق اوله كالاخر بالجسم وهو خاص به صلى الله  
عليه وسلم كونه في كلام الامام الذهبي ما يدل على انه ليس بكفر **انزل** وقد شنع  
العلامه الشافعي في شرح المقاصد على التقاضي قوله بالكلية والحق القول به  
بما حيث قالوا ان من كان بالمشرك وتوحد بالمرء فانتبه من له الحق به **قال**  
في التاريه هذه المسئلة موكدة للجواز والله اعلم انتهى **مهمه قال في العاديه**  
ثم ما يكون كفرا بالاتفاق يوجب احباط العمل ويكون على امراته زحف  
والله الحاصل فيها ولد في دما فيه اختلاف بقدر تأييده على حاله ولا يوحس  
بجوار يد النكاح بل بالاستغفار والرجوع **ثم** اذا كان في المسئلة رجوعه  
توجب التكفير ورجعه احد يمنعه فعل المقتضى ان يعجل اليه **وفي حايه النص**  
بما الطحاوي لا يجوز الرجوع الايمان الا بغير ما ادخله فيه وما يشك انه ردة  
لا يحكم بها اذا ثبت لا يرد بالشك مع ان الاسلام يعلم فينبغي للعالم اذا دفع  
هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام **ومصرف الجزية والمخرج وما لا تغليبه**  
**وهذا في الامم وما اخذ منهم بالاسلام** مصالحتهم كسنة ثغر وبناترة وجسر  
وكناية العدا والقتلة والعمال ودرق المقاتلة وذراريهم اذ نفقة الزرارى  
على الاباء ومجبرسون في احوال المسلمين **قال في الجوهر** وقاية ذلك انه لا يخشى  
ولا يثبم بين الضامني **وفيها** وانما يتبطل الامام حديده اهل الحرب اذا غلب على طنه  
اخذت ادم ان المسلمين يتبطلون لا خلافة الله واخراجه الدين لا لطلب الدنيا والا لا  
يقبلها **ثم** انما يتبطل من شخص لا يجمع في ايمانهم لوردة هديته اما ان يعطى في ايمانهم  
اذا ردت لا يتبطل منه انتهى **قال في البحر** وظاهر الحق ان الذم لا يعطون به  
موت ابايهم كياتهم بقليل المشايخ يدل على انه محض من حياة ابايهم ولم يرتقلا  
صريحاً في **وفيها** والضريح في ذراريتهم يعيد الى الكل كما ذكره كسني وعبارة  
الموتية من اختصاصه بالمقاتلة وليس كذلك **وفيها** ومن مات منهم في مصف  
الحول حرم العطاء لا يعطى له شيء وجوباً واستحباباً لا من ربح حله وليس يدين  
ولهم اعي عطاء لا يملك قبل التبطي ويسقط بالمرات واهل العطاء رافعا القاضي  
والحق كاذن الجور ويزاد المدرس كما في المجتبى والسرعة انتهى **وهي الفتوى** بالعلمين  
والمتعلمين زاد في هذا السراج من يثبت المال ما اخذه من المتأخري واهل الزمة







وفي الظاهرية لو قدر القاضي ولا المقتطع للمقتطع في تقريره كذا في شرح الوجبات  
وكذا السلطان بالاولى ١٢ ان ولاية التصرف عليه في ماله ونفسه له في البحر  
وفي معنى المقتضى ولا يملك المقتطع ذكرا لان المقتطع او انش تصرفاته في بيع او  
شراء او تلاح او غيره وانما له ولاية المقتطع وليس له ان يختصه فان فعل ذلك  
منه كان ضامنا انتهى وفي الذخيرة لو امر المقتطع الختان فقتل من المقتطع ٢٧  
ليس له ولا ية ختانه فصار به جانيا هذا اذا لم يعلم الختان بكونه مملوقا  
فان علم ضمن انتهى والمقتطع ولاية تسليمه لغيره ونقله الى غيره وان يقبض  
هبة ٢٧ نه نفع له قالوا ونفعه وما يحتاج اليه في بيت المال وان له ما لا نفع  
ماله وفي الخاتبة وان اموره القاضي ان ينفق عليه وشرط له الرجوع على المقتطع  
فادعى المقتطع عليه بعد بلوغه استأنق عليه بامر القاضي كذا ان صدق  
المقتطع يرجع عليه وان كذب في الالفاظ لا يرجع عليه الا ببينة انتهى وتما  
احكامه فيها واما المقتطع بحكمه كغيره فقال في القاضي ما المقتطع وفي نفع  
التدبير في فعله بفتح العين وصف بالصفة للمفاعل كغيره ولزده ونقصه وحكمه  
لتكثير الميز وغيره وبكيفية المفعول كغيره للذي يصحك منه ويؤثر به وانما  
قيل للمال لفظه بالفتح ٢٧ طباع الناس يتبادر الى التقاط ٢٧ ماله  
فصار المال باعتبار انه داع الى اخذه بمعنى يسهل له كذا في الكثير الالتفات  
بجاءوا والافتقار للمقتطع ٢٧ الكثير الالتفات وما عدا الامن وابن الاعراب  
انه نفع القاضي اسم للمال ايضا يحول على هذا انتهى وفي الشريعة ٢٧ في  
التقاضي خاتمة عن المعنويات ما يوجد ولا يعرف له مالك وليس بمباح انتهى  
وجعل في المحيط من شرائطها عدم الحائظ ثم ذكر في اخر الباب اخذ الثوب  
من السكران الواقع الشايم على الارض يحفظه فملك في يده ٢٧ ضمان عليه  
٢٧ نه متاع ضايع كاللحظة فان كان الثوب تحت مراسه او كانت دراهمه  
في كفه فاخذها يحفظها فهو ضامن لانه ليس بضائع ٢٧ نه محفوظ بملكه انتهى  
وعكسها في الخلاصة وجوب رفعها ان خاف ضايعا وان لم ينف يباح رفعها  
والا فضل الرفع في ظاهر المذهب انتهى واقره عليه في فتح القدير وجعل في البداهة  
خوف الضياع مناط السحب لكن في المحيط ان الاخذ سندوب ان امن على نفسه  
التقريب والود على صاحبه وان خاف الضياع اى مع ذلك فعليه ان ياخذها ضامنا  
لحق المسلم لان لاله حرمة لا لنفسه وان كان ٢٧ يامن على نفسه فالترك اول وهو موافق لما  
في الخلاصة ومثله في المجتبى وهل اذا كان ضايعا ولم يلقطها فصاحت يجب عليه

هنا على هذا قال في المحرم اراه ومتقضا العلمان كذا في جامع الفصولين من الثالث  
والثلاثين لو انفق رقة خمر به رجل فلي لم ياخذ به بر ثم ولو اخذه ثم تركه ضمن لو ملكه  
خايبا لا لو حاضرا وكذا لو رأى ما وقع من كم رجل انتهى قال في يدل على عدم  
الامتناع الا ان يقال ان قابضة الاقتران من الامن بالترك لا العلمان في اليد لا يبايد ليل  
ايهم قالوا لو منع المالك من اماله حتى حلت باثم ولا يضمن انتهى وهو استنباط  
حسن ولا يشترط في المقتطع النهي في ما في المجتبى الترخيف الى رول العين والوارث  
انتهى وكذا حرمة ليست بشرط لان العبد يبا حبيبة والمالك في البرازية ليس  
للمالك ان ياخذ به بعة حبه ما ذرنا ام لا وتمامه في المجموع ما يتخرج عليه  
وفي معنى المقتضى لفظه المحل والحرم امانة ان اخذها ليرد على ربه وان شهد وفي المجتبى  
والاشهاد بشرط عند ما يكون اذا اختلف مع المالك فقال اخذته للمالك وكذا به المالك  
ثانه يضمن عند ما قال ابو يونس لا يضمن والقول قوله لان الظاهر ان حرم  
له لا اختياره الحبة ودية المصينة ولها انه انما بسبب العلمان وهو اخذ  
مال الغير رادى ما يبرك منه وهو الاخذ للمالك وارجح في الحادي الثاني قوله ان  
يوسف قال وبه ناخذ انتهى وفي اليايح والاصح ان يجدد اى يوسع ويكتسب في  
الاشهاد قوله عندى لفظه او من سمعته ينفذ لفظه قد لوه على وفي الخاتبة  
دعوى اشتراط الاشهاد عند الامانة فلم يبعد من يشهد عند الرفع او لحاق  
ان اشهد اخذه منه الظالم فترك الاشهاد ولا يضمن وفي فتح القدير والقول  
قوله مع يمينه كون معنى من الاشهاد كذا وفي معنى المقتضى واد اصدقه المقتطع  
في دعواه انما له لا يخرج على الرفع كالمودع اذا صدق الوكيل بقبض الوديعة بخلاف  
ما اذا صدق المدين الوكيل بقبض الدين حيث يبر لانه اقرار على نفسه بوجوب  
رفع ماله اليه وقيل لا يبر وتامة في التبيين وفيه اذا اجمع من بين الذب في الخاتبة  
ترك صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لما اخذه لا لصاحب الخاتبة وفي حطب  
وجد في الماء انه لم يكن له قيمة فهو طالع لما اخذه وان له قيمة فللفظة كان الخاتبة  
وفي كالحجر وجد الجوى لفظه ولم يشهد يمينه كالبالي في التفتاح والكثير اذا كان  
في نهر جاز قالوا يجوز اخذه وان كثر لانه ما يفسد لو ترك وتام هذا النوع في  
باب لفظه الجوان ان في التورية فالأفضل الترك وفي الصبر الأفضل الاخذ  
كافي البرازية وفي التفتاح وفي قوله ان خيفة واصحابه الأفضل ان لا ياخذها الا  
ان يكون من الجيران ما لا يمنع السباع من نفسه والعين الآبق ثانه ياخذها ليرد بها  
على صاحبها وتامة في شرح الرعاية وفيه لو كان له حمام فباعها آخر وبقية ما ليس



لصاحب الاثر ثم قال رجل له برح حام في قرية ينبغي ان يحفظها ويمكها  
 ويعلمها ولا يتركها يغفل كذا يتضرر به الناس وان اخلط به حمام اهلى لغيره  
 ينبغي له ان يأخذه فاذا اطلبه صاحبه برده ٢٥ ثم بمزلة اللقطة والصاله وتامه  
 في الخاتمة وفيه رعن بعض العلماء ٢٥ لعل اتخاذ برح الحمام والاكل من جوارحه  
 الا ان يملك امر بعينه فترسخ في شدة كافي البزاريه وفيها اصحابوا بغيره وحاف  
 البادية ان لم يكن ترسيا الماء ووقع في ظنه ان ما كذا باه ٢٥ باسرا لاخذ والاكل  
 منه ٢٥ الثابت بالدهن كالثابت بالصبر وهو في الخلاصة وذكر في الخاتمة البنية  
 ولم يقل ان لم يكن ترسيا الماء قال في معنى المنق اذ كلامه فوايد منها ان العلم  
 بالدهن ليس بشرط في حل المذبح وقد صارت **واقعة الفتوة** في زماننا ومنها ان ظن  
 الاباحه كان ومنها ان الظن انما يعتبر اذ لم يكن هناك تزيين تدل على عدم الاباحه  
 اشار اليه قوله ان لم يكن ترسيا الماء وفيه ما يفتح للدها بين من ادانهم من الدهن  
 الذي يسيل في حارة الا وجهه يطيب لهم كافي الخلاصة وفيه غريب مات في دامر  
 رجل وله دراهم فاراد صاحب البيت ان يتصدق بها على نفسه له ذلك ان فقيروا  
 كاللقطة **وفي الجبر** التقط لقطة فصاعت منه ثم وجدها غيره فلا خصوصية بينهما  
 بخلاف الوديعة والغرق ان له يد معتبرة على الوديعة كافي الخاتمة وفيها رجل سيب  
 دابة فاخذها غيره واصحابها **قال الناطق** ان كان قال عند التسيب جعلتها  
 لمن ياخذها لم يكن لصاحبها اخذها لانه اباح التملك وان لم يكن قال ذلك لانه  
 استردادها وكذا الوارسل صيده فان اختلفا فالقول لصاحبها مع اليقين وتامه  
 في الخاتمة **كتاب الابن والمنقذ** الابن ككتاب من باب تعب وضرب  
 وعلى الثاني الاكثر وهذا الباب اضعف من باب الجهاد مما قبله ٢٥ فيه حفظا  
 على المالك خاصة اذا كان على الابن هلاك نفسه بخلاف اللقيط قال في معنى المنقذ  
 هو العبد المرد على مولاه اى باستحقاقه وعينه اخذها احب ان يقدري عليه ثم له الخيار  
 ان شاء حفظه بنفسه ان كان يقدري عليه وان شاء دفعه الى الامام تعزيرا **وقال في**  
**التزوير** اخذته فوضن ان خاف ضياعه وجرم نفسه ويئد ان تولى عليه فان ادعاه  
 آخر دفعه اليه ان يرضى واستوثق بكفيل ويحلته بانه ما اخرج من ملكه بوجه وان  
 لم يرضى فاقرا عبيده او ذكر علامته وحليته دفعه اليه بكفيل وان طالت المدة  
 باع القاضى اى وحفظ ثم لصاحبه فان جاء صاحبه وبرهن بعده دفع الثمن اليه  
 كافي البحر وفيه وليس له نقض البيع ٢٥ بيع القاضى ٢٥ يترجى وان ادان العبد  
 بالملو فجا به رجل وقاد لم اجد معه شيئا فالقول قوله ولا شئ عليه ولا يكون وصول

فاذا دفعه اليه لا يعيد  
 الا ببينة لم يجز  
 الامام

يده اليه دبلا على وصول يده الى المال كافي الطهريه **قالوا وشرده ثم مدة سفر**  
**له ان يعثر** **درها** وان كانت قيمته اقل منها عند الثاني وقال محمد يقض بقيمة الاثر  
 ويقل به قال الامام فكان هو المذهب وان رد ٢٥ فلو منها بحسابه **وفي معنى المنقذ**  
 ويستثنى من قوله يجب الجعل لمن رده عشرة نفرا اذ ارده من في عياله السيد واحد  
 الابوين مطلقا ارايه ان كان في عياله واحد الزوجين لاخر او من اليتيم او من يؤوله او  
 من استعان به ما كلفه في رده اى بان قال له ابقى عيدي فان رجعت فخذ روجه  
 فرده اليه ٢٥ ما كلفه استعان به ووعده بالا عانه والمعي ٢٥ يتحقق شيئا كافي النجاشي  
 او رده السلطان او الشحنة او الخيبر كافي الاشباه انتهى **وهذه العشرة** نص عليها  
 في التبيين والخلاصة والبزاريه مجموعها فان ابق من الواحد ٢٥ يضمن ٢٥ جعل لراد  
 الضال واختلفوا فيه فقل اخذوه افضل احياءه او قيل تركه افضل واذا دفع الى  
 الامام ٢٥ يجب وان كان له منقذ آخروه وانفق عليه من اجرته بخلاف الابن فان  
 يرد من الابن ثانيا **ولا يخفى الابن** بيان بل قد ياتي الصبي اذا كان يعقل  
 الابن اما اذا لم يعقله لوضال كافي التتارخاينه **وفي معنى المنقذ** وشرده الصبي  
 الحر والدابة الضالة فلا جعل له كافي الحارثي وفيه اذا كان الابن خدمته لرجل  
 ورثته لآخر فلا جعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت الخدمة مرجع صاحب الخدمة  
 على صاحب الرقبة او يباع العبد فيه وفيه رجل اخذ عبدا ابقا فجا به من سيرة  
 شهر وادخله المهر فخر يده واخذه اخر دون ثلاثة ايام فجا به لم يكن لواحد  
 منها جعل ٢٥ لم يردده واحد منهما من سيرة سفر وان جاء به الثاني من سيرة سفر  
 استحق الجعل انتهى **اول** ولعل هذا ينقضي على انه ٢٥ جعل فيما دون مدة السفر  
**في ايضا** يخلع النواذر ٢٥ يجب الجعل لمن رده من اقله ثلاثة ايام عند  
 اصحابنا بل يجب ان يرضى له **نكت** قال الفقيه ليس هذا مذهب اصحابنا انما  
 مذاهبهم انه يجب الجعل بحسابه كافي النهر وفيه **كالحرمين المنقذ**  
 رجل اخذ عبدا ابقا من سيرة شهر وسار به ثلاثة ايام او اكثر ليورده  
 على صاحبه ثم هرب بعد ما اعتق كان له الجعل ٢٥ الاعتاق قبض ولو  
 رده والمسئلة بما لها فلا جعل له ولو ملكه لزمان به قبل القبض ٢٥ يجب  
 ايضا ولو قبضه بعد التدبير او قبل التملك يجب الجعل ولو  
 باع قبل القبض لزمان به يجب الجعل بخلاف العبد كافي شرح  
 الوهبانية **قالوا** وجعل عبد الرض على الرضين سواء في ذلك حياة  
 الواهن وبعد موته **ولو ابق** العبد المديون فاذا الجعل على من يستقر

٧ واعتقد صاحبهم



الملك له فان اختار المولى قضاء دينه كان جعل عليه وان اختار بيعه كان في نفسه  
 بيتداء به ولا شيء على المشتري **ولو لا نجح العبد** خطا لا في يده الاخذ فعلى من  
 سيظهر له ان اختار المولى قضاء دينه عليه لعود منفعته اليه وان اختاره فعد الى  
 اولياء الجناية فعليه لعودها اليهم كذا في البحر تعلقا من المحيط **قال** وتعدنا  
 بكونه خطا لا لولا ان نزل عند ثم رده فلا جعل له على احد وتامه فيهم **والصبر الملك**  
 لا يمانح في وجوب الجعل وام الولد والميراث لا يمانح **قالوا وكسب** في النفقة  
 لا للقطعة فان اتفق عليه الآخذ بلا امر القاضى كان متبرعا وبأذنه كان له  
 الرجوع بشرط ان يقول على ان ترجع على الامم وله ان يجسه في النفقة الذي  
 لا في الميراث والبيع **ويجب** فان طالت المدة ولم يخرجه باعه القاضى وقدم **وفي التنازل**  
**خاتمه** وتقدر مدة حبه بستم اشهر ثم يبيع بعدها **ويمنع** عليه مدة الجسر بينه وبين المال  
**وفي البحر** واعقابه جاز ولو عزم كفارة طهارة ولا تقطع يده بقرينة تثبت عليه حتى  
 يحضر بيده طالا لا يوسف **وان اجره** مجرد فالاجرة ويتصدق به وان دهم الى  
 المولى كان له حلالا استحسانا في التنازل **خاتمه** **وفي الفيز** تنقل عن الحاكم الشهيد في كايه اذا  
 ابتاع الاخذ ولها صبي رضيع فرد هارجل كان له جعل واحد فان كان ابنها غلاما فادقارب  
 الحلم فله جعل ثمانون درهما وعلى في الشامل وقاله من لم يوافق لم يغير ابقا ان **ولما**  
**المنقود** فهو الغائب الذي يدرى حياته وموته وهو المراد بقولهم لم يدرى موضع قال  
 في البحر فانهم جعلوا له في المحيط السلم الذي اسره العدو ولا يدرى احي هو ام ميت  
 ان مكانه معلوم وهو امر الحرب **وحاصل ما ذكره** انه له حكم حاكم  
 في الحال وهو انه في حق نفسه حتى يبرأ عنه ماله ولا تزوج نسائه ونصب  
 القاضى من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه وينفق على زوجته واولاده الصغار  
 من ماله **الكبار** المذكور الا اذا كانت بهم من ماله وينفق على بناته  
 الكبار وابويه **قالوا** فاذا اتم له مائة وعشرون سنة حكم بموته في  
 رواية الحسن عن الامام واعتدت زوجته وقيل تسعون سنة **وهو اختيار**  
 ابن الفضل لا ما مراد عليه نادر وفي الهداية وهو الاذن **وفي الذخيرة**  
 وعليه الفتوى وظاهر الرواية وهو المذهب انه مقدر بموت الاقرب  
 في السن لا في الشاكر ان يعيش الاشياء بعد موت اقربائه فيقتل  
 جميع البلاد فاذا بقي منهم واحد لا يحكم بموته واختلفوا في المراه بموت اقرانه فيقتل  
 من جميع البلاد وقيل ببلده وهو الامم كذا في الذخيرة واختار المتأخرين  
 واختار ابن الحوام سبعين واختار شمس الابية عدم التقدير بشي لان لا يبرق

النفقة ان لا تنصب المتأخر بالرأى وفي الهداية انه لا يبرق **وفيهم** بعضهم الى  
 القاضي فاي ولدت راي المصلحة حكم بموته كمال الزيلعي وهو المختار لان محله لم يعتد  
 السيد قال الصدر الشهيد وما قاله محمد احوط وبه يفتي كما في الخلاصة لانه يختلف  
 باختلاف البلاد والاختصاص لان الملك العظيم اذا انتفع جزء يغلب على الظن في ادنى  
 مدة انه مات لا سيما اذا دخل مهلكة كثر في الدرر والفيض **قال** في البحر والمجيب  
 هذا المشايخ كيف تختارون خلاف ظاهر المذهب مع انه واجب الاتباع على المتكلمين  
 وقد حكم جملة الاقوال الشيخ تاسم في ترجيحه ولم يرجح واحدا منها فيما علمه عند  
 الفتوى **وفي معنى المقتضى** ولو باع المفقود دخلا ما قبل النفقة ليس المشتري رده  
 على ولده اما لو استحق من يده المقتضى لما حكم يودي بغيره ماله ان كان من جنس  
 الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم المديون حكم الثمن **وفيهم** درة المفقود طلبوا  
 من الحاكم نصب وكيل يبيع غلامه ويتقاضى ديونه ويؤاجر ما يليه فعلم الحاكم  
 بناء على ان الحاكم هل يحكم على الغائب وهل ينصب وكيل على الغائب وعن الغائب  
 عندنا لا ينفذ اما لو فعل بان حكم على الغائب بغير اجماع لان المجتهد سبب للنقض  
 وهو ان البيعة هل تكون حجة بلا خصم حاضر للقضاء لا فاذا رها حجة حكم بغيره  
 كما لو حكم بشهادة الغائب وعليه الفتوى كثر في الخلاصة والبرازية **اقول** على نفاذ  
 القضاء بشهادة الغائب اذا لم ينع الامام القضاء من ذلك اما اذا منع كما في عهدنا  
 لا ينفذ على مثاله القضاء بالاقوال الضعيفة **وذلك لما تقر** من كلامهم ان القضاء  
 يتأخر ويتبدل زمانا ومكانا وحادثه فيصير القاضي معزولا عما منع منه وهو ظاهر  
 انتهى **وفي بحث** صاحب البحر وحاصل ما قال انه اورد على قول الهداية  
 ان القضاء على الغائب لا يجوز الا اذ اراده القاضي حكم به لانه يجتهد فيه **بان** المجتهد  
 فيه نفس القضاء ينبغي ان يتوقف نفاذه على مصادقه اضر **واجب** بان المجتهد  
 فيه سبب القضاء وهو البيعة هل تكون حجة من غير خصم حاضر او لا فاذا رها  
 القاضي حجة وقضى بغيره تنافره **واستشكل** الذي يلي بان الاختلاف انما هو بين  
 القضاء لا ينفذ حكمه الا بتفويض قاض آخر ولهذا قال في كتاب القضاء الاصح انه  
 لا ينفذ حكمه الا بتفويض قاض آخر لان الاختلاف في نفس القضاء **وبتبع** الحق ابن  
 الحوام هناك كثر ذكره عن الخلاصة ان الفتوى على النفاذ **قال** والحاصل  
 ان في نفاذ القضاء على الغائب رايين صحيحا هذا النفاذ في كتاب القضاء  
**لكن** وقع الاشتباه في المراد بالقاضى اذا رها حل المراد به اذا اعتقده بان  
 كان من جنس لانه لا يبرق القضاء على الغائب وهو ظاهر الغاية **اذا اراد**



فيه مصلحة وان كان حقيقيا وهو صريح كلام في القدير حيث قال اي اذا راى  
القاضي المصلحة في الحكم على الغائب اولى الا ان كان في البحر والحاصل ان لا تنص  
الدمعة ولا البيعة بالزاد على انسان على المفتوحة وبيان ودعية او شركة او عقارا  
او رقيقا او رديعا او مطلقة لا يستحق لعدم الحفعة لان نصيب القاضي ليس  
لخضم وكذا في شدة لانهم لم يوتوه بعد انتهى وتام فيه وفي معنى المفتوحة  
المفتوحة هي في ماله حتى لا يربح منه احد ويوقف ماله في موقوف في حق غيره  
حتى يوقف نصيبه من ماله مورثه كما في الجمل فاذا مضت المدة فماله لورثته  
الموجود بين عند الحكم به منه وما كان موقوف فالاجل بين والى وارث مورثه وطريق  
**تصحيح سائله** ان تصح المسئلة على تقدير حيا ته ثم تصح على تقدير وفاته وباق  
العمل كما قدر في الجمل فاذا ماتت امرأة وتركته زوجا واثنا ربيعة اجزه لابوين احدهم  
مفتوحة فتصح سائلة الحياة بين اثني عشر وسائلة الماتت من ثمانية عشر وبينهما  
مواخفة بالسدس فاذا اجرت وثق احدهما في جميع الاخر تبلغ ستة وثلاثين فانه  
تصح المسئلتان فعلى كالا فتقدر بين للزوجة ثمانية عشر وللام منه لان فرض الزوجة  
لا يتغير بحياة المفتوحة ودوفاته وكذلك فرض الام هنا اما الاخره في سائلة  
الحياة لكل واحد منهم سهم نصيبه في دفع سائلة الوفاة ذك ثلاثة وفي  
سائلة الوفاة سهام نصيبهم في دفع سائلة الحياة ذك ايضا سهام تبلغ  
اربعة فاعط لكل اثنى ثلاثة ويوقف من نصيبهم سهم فاذا ظهر حيا استحق الثلاثة  
الموتومة والكل اثنى سهم الذي وقف من سائلة نصيبهم واسم اعلم انتهى  
**كتاب الشركة** هي عبارة عن اختلاط النصيبين  
نصاعته بحيث لا يعرف احد من الاخر ومنه الشرك بالتحريك بحالة العارضي  
لان فيه اختلاط بعض حبله ببعضه **وصفة في في القدير** وقال انها شرك  
الرافعة خلط النصيبين بحيث لا يتبين احدهما في اسم المصدر والمصدر الشرك  
مصدر شرك الرجل الشريك شركا فظهر انها فعل الانسان اذ فعله الخلط وما  
الاختلاط فصفة الحال تثبت من فعلها **وفي البيان** اطلاق الشركة على العقد  
يجاز لكونه سببا له **در كنهها** في شركة العين اختلاطها في شركة العقد اللفظ  
المفيد له فاذا اقبلت شركة العقد فالأصل كنهها كنه في القدير **شركة الملك**  
ان يملك اثنان فاكتر فينا ارثا او شرا وكذا انهما با او حصة واختلاط مالهما  
بعضهما او غيره بحيث لا يتبين ان او يمسر كما يجنس بالجنس وهذا النوع كان  
واقعا في زمنه صلى الله عليه وسلم كالشركة في الوارث والفقير **وكل اجنبي**

في تسمط ما جرح حتى لا يجوز له ان يتصرف فيه الا باذنه وان **باع** نصيبه من شركه  
جاز كنه ما كان له ولاية على مال نفسه وكذا اذا باعه من غيره الا في صورة الخلط والاختلاط  
فانه لا يجوز الا باذنه الشريك كما في المقيمين والفرق نعم قال في معنى المفتوحة  
بطل ما ذكر من جواز بيع حصته من شركته ما اذا لم يتضرر الشريك به بل كما  
اذا تضرر فلا يجوز وعليه ما ذكر في الخلاصة بالخائفة والجزائرية **اد باع** نصف  
الزوجه قبل الادراك او نصف البنا المتشرك او نصف الشجر او الميراث قبل الادراك **وكان**  
وضع ذلك ليقول لا يجوز البيع من الاجنبي الا بموافقة الشريك واختلفوا في جوازه من الشريك  
وسا في حقيقته في البيع ان شاء الله تعالى **وشركة العتق** ان يقول له احد هما  
شريكك في كذا ويقبل الآخر **هي على اربعة اوجه** ما رضى وعنان وشركة  
الصناع وشركة الوجوه وتحققها بطلب من الكتب المبسوطة وفيه الفتوى على جوازها  
بالطريق وفيه لا يجوز شركة العتق والوعاظ والرايين والشكا ذين والحق بهم اسك ذنا  
يعني ما جاز البحر المنهي من الحاكم **واما الشركة** في تعليم العتقان والعقبة والاختار  
فيها الصحة بناء على ما اختاره المتأخر ومن جازها من الاجرة على التراتب وهذا مفتي  
به كما في شرح الوهابية **وفي الايباه** بشرط الرضى للعامل اكثر من راسه ماله  
لم يبيع ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة وكل منهما رضى ماله اذ اعل احد الشريكين  
دون الآخر فالرغ بينهما **وقال** الا في من الشراعية وتعقبه في معنى المفتوحة بان قوله  
وشرك الرضى للعامل اكثر من راسه ماله الى يخالف ما في شرح المعانيه والكفر وشرحه  
ونصها وتصحح التساوي في المال دون الرضى وعكسه وهو ان يتساويا في الرضى  
دون المال ومناه ان يشترط الاكثر للعامل منهما او اكثرهما خلافا لشرطه للعامل  
اولا قلها عملا لا يجوز وهذا في شركة العتقان اما الحفا وصحة فيسقط التساوي في  
الرغ ولا يفضل احدهما كما في الخائفة التمس وفيه ثلاث لم يعمدوا بينهم شركة  
تقبل تقبلوا بينهم عملا وعلم كله احدهم فله ثلث الاجرة ولا شيء للاخرين لانهم  
طالم يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل فاذا اعل واحد منهم كان متطوعا  
في الثلثين فلا يستحق الاجر كما في فتح القدير **ولا يجوز** شركة الحفا وصحة حتى  
يقولان تقا وضنا او شر كنهنا وصحة وخي كذا في الحادي وفي الجمع وشرحه لا بد من  
لفظ الحفا وصحة لانه معنى عن تعاد شرطها وبيان مقتضاها فدل على انه لو عده  
شرطها ومقتضاها اثنى من ذكرها وفيه ما استر به اليوم من انواع التجارة فهو  
بين وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فيه فقال اشركك فيه جاز  
الا ان يكون قبل البعض وفيه نهى احد شريكه عن الخرج وعن بيع النسبة



**جاء ليس** لاحد ها السور غير اذ ان الآخر فان سائر فلك لا يبين فيما لاجل له ولا من ثم  
 والبرق بينهما **وفيه** احتلف رب المال مع المزارع في التقييد والاطلاق فالقول للنفاء  
 وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف الخواري مع غيره العبد فالقول للموكل كما في الاستاء  
**انكار الشراكة** فنجح وقوله لا اعل فنجح حتى لو عمل الآخر كان ضامنا لنصف شريكه  
**وفي الخلاصة** قالوا احد الشريكين لصاحبه انما يريد ان اشترى هذه الجارية لنفسه  
 فسكت فاشترها لانتون له ولي قال الوكيل فيكم تسكن الموكل فاشترها لتكون له  
**ثم فرق** بان الوكيل يملك غرض نفسه اذا علم الموكل رضاه مخطئ بخلاف الشريك  
 فانه لا يملك شريكه الا برضى صاحبه انتهى **قال في معين المفسر** غلط وقد صح  
 ما ذكر في التجيب بان احد المتضادين لا يملك تغيير موصلها الا برضا صاحبه  
 وفي الرضى احتمال يعنى اذا كان ساكنا والمردود جوهريا وقوله المشرى على الاختصاص  
 ولا يشك على هذا ما ذكر في الخلاصة في ثلاثة اشياء كواشركة مبيحة على قدر روى الاول  
 في واحد منهم الى ناحية لشركتهم فشارك الحاضرين آخر على ان الثلث له وثلثي  
 الرضى بينهم الثلاثة ثلثاه للحاضرين وثلثه للغائب فمثل المردود اليه ذلك المال سنيين  
 مع الحاضرين ثم جاء الغائب فلم ينكح بشي فاقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى  
 ضل المال واستهلكه فاراد الغائب ان يضمن شريكه فلا ضامنا عليها فله بعد ذلك رضى  
 بالشركة والرضى على ما شى على لان هذا خص من السكوت السابق لما فيه من زيادة  
 العمل كما في فتح القدير **وفيه** جلا بينها واربع مقسومة غائب احدها كان للاخر  
 ان يكتفها مقدار حصته كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركا واحد غائب كان له  
 ان يستخدمه بخصته وفي الغاية المشتركة لا يربكها احدها لان الناس يتفاوتون  
 في الكوثر فلم يكن الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوت الناس  
 في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا بفعل الشريك وتامه في الخاتمة **وفيه** قصا  
 له اداة المضارين وللآخر بيت اشترى كما على ان يعلل باداة هذا في بيت هذا على ان  
 يكونا الكلب بينهما نصفين كانا جازيا **وكذا لا حرفة** كالخياطة والصياغة  
**وفيه** لو استهلك احد الطالبين على المطلوب مالا فصار ثمنه قصا ما لم يكن  
 ان يرجع عليه وفي الايضاح هذه ولو اشترى احد الشريكين بنصيبه ثوبا كان لشريكه ان  
 يضمنه بنصيبه من الدين ولا يسيل له على الثوب الا ان يتفق على الشركة فيه فلو  
 صالحه به على حصته فخر بالخيار ان شاء فله نصف الثوب او مثل نصف حصته  
 ولذي لم يقبض الرجوع على من عليه الدين ويسل لشريكه فيضمنه فلو سلم ثم توى  
 الدين كان له الرجوع على شريكه **الاصل** ان كل دين وجب لاثنتين على واحد

سبب

بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين مشتركا بينهما فاذا قبض احدهما شيئا منه كان  
 للآخر ان يشاركه في المقتضى **وبين** في حق هذا الحكم ان يكون احواله اذ روى  
 في كل دين وجب لاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا  
 حتى اذا قبض احدهما شيئا لبيب للآخر ان يشاركه في قبض وتامه في شري الرهبانية  
**وفيه** ارضى بين شريكين غائب احدهما فلهما ان يزرع النصف ولو اراد ذلك في العام  
 الثاني يزرع ما كان زرع كذا في الخاتمة **قال** وقد كتبت في كتاب التهمة ان للقاضي ان  
 باذن الحاكم في زراعتهم كلها لئلا يضيع الخراج انتهى ومثله في الفتنة **وفي جامع النصارى**  
 ارضوا كرم بين حاضرين وغائب او بالغ وبنيهم فالبايع الحاضر يرفع الاموال الفاضلي  
 ولولم يرفع في الارض يزرع بمحضته ويطلب له ذلك ويقوم على الكرم ويبيع ثم ثمرته  
 ويأخذ حصته وتوقف حصته الغائب ويسرع له ذلك فاذا قدم الغائب ضمن  
 القيمة اذا جاز بجه ولولم تخصص فهي كقطعة انتهى **قال صاحب النهر** في رسالته  
 جملة الامارات المشتركة بعد ان ذكر هذه المسئلة كما ترى **واعلم** انه يستفاد من  
 هذا جواب حادثة كثيرة الوقوع هي ان بعض الاما بمصر ياخذ بلدة من الديوان  
 ونها او تاف شائعة في البلدة فاذا زرع بقدر حصته ليس للشركاء عليه سبيل  
 ويبنى انه اذا اجهز ذلك **اما اذا زرعها** اهل البلدة وقبض منهم الخراج كان لهم  
 ان يجمعوا عليه بما يخصهم فتدبره انتهى **وقد رتب هذه الرسالة على اربعة**  
**ابواب** ذكر هذا النزاع في الباب الثالث منه **وذكر فيه** ايضا في النزاع عن المحيط  
 زرع بينهما الى احدهما الاتفاق عليه لم يجز ولكن يقال للآخر انفق عليه وارجع  
 بنصف النفقة في حصته شريكه فلو انفق ولم يخرج الزرع مقام ما انفق عليه  
 هل يرجع بنصف تمام القيمة او بغير الزرع ذكرنا حاشا على التفصيل في المزارعة  
**ومن جامع النصارى** الزرع المشترك بين اثنين لو ادرك حصته احدهما بلا اذن  
 فذلك يبين ان يضمن حصته شريكه قال وفيه ايضا الوكيل والموزون لاحد الشريكين  
 ان يعزل حصته بغيره شريكه ولا شى عليه ان سلم الباقي وان هلك كان عليها انتهى  
**وذكر في الباب الاول** الذي عقده الحايط والبيت والحام **سبيل منها عن نفقات**  
**المحيط الرضى** الحايط او البيت المشترك على اربعة اوجه احدها اراد احدهما  
 نقضا الحايط رضى الآخر ان ينفق ضرر سطره اجر الآلى على نفسه والا فلا الثاني  
 ان يقدم اراد احدهما البناء رضى الآخر ان كان الموضع يقيم بحيث يمكن لواحد البناء  
 في نصيبه لا يجرى الا ان هدمها اجر الآلى وان اهدرت لا يجرى وعليه الفتوى الثالث  
 ان احدهما ينظر ان لم يكن لاحدهما حيلة كحايط الكرم كان متطعا وان كان لها حيلة

الكليل



اولها في فقط فان الموضع ايضا فكذا والاربع موضع صاحب من وضع الجوله عليه  
حتى يودي حصته ولو قال لا اضع الجوله قال ابن الفضل لشره ان يرجع الا ان  
ذكر في مسئلة الصلح انه يرجع بقيمة البناء لا بالانفق وفي رواية في الحايطة المشتركة  
يرجع بنصف ما انفق واستحسن بعض المشايخ انه بين امر القاضى يرجع بما انفق  
والا بقيمة البناء وعليه الفتوى وتعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع في الصلح  
بناء على انه البنى بيني على ملك شره او على ملك الباني ثم ينتقل لشره ان اراد الانتفاع  
ثم قال حامدين رجلين عابت الحمام او القدر او طاحونه بينهما انكر منها شيئا  
**اجب الشرى** على العارية ان كان موصرا وان كان معصرا جبر الشرى الا ان لم يرجع  
لخصته الا في من الغلة وانما يقدم كل ذلك حتى صار محررا لا يجر واحد منهما ولكن تقسم  
بينهما ومثله في الجزايرة في الحمام **الا انه في الحايطة** قال لو عاب قدره او حوضه  
او شيئا من اواني الحمامة قال بعضهم يوجبها للقاضى له ويربها بالاجرة  
او ياذن لاصدقها في الموضع من الاجرة قبل هذا فلو لم يملكها يريان ايجي على الحر  
والفتوى على توليها ونسب الحاكم الشهيد هذا القول الى الامام ابو بكر الخوارزمي  
**وقال** بعضهم يا ذنير الا في بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يودي  
حصته وانفقى على هذا القول انتهى وكذا مراء الحاكم الشهيد بان الفتوى عليه  
**وفي الجزايرة** عن مجي اذا ان شرى الحمام المرحه لا يجر ويقال لشره الا ان  
ان شئت انفق في المرحه ثم اجره وخذ المنفعة من الاجرة ثم ساريا وفي  
**الدولاب** المشترك تجبر كل واحد منهما على عمارته اذا خرب انتهى **وفي حيطان**  
**الشهيد** اذا استمر الدولاب او انهدم ففي الصورة الاولى اذا طلب احدهما  
العارة لا يجر لكن ياذن القاضى للطالب ثم يمنع شره من ادارته والانتفاع به  
حتى يودي حصته وفي الثانية لا يجر ايضا ومن اصحابنا من قال يجر في الحيلتين  
على قياس ما قاله الخوارزمي في الحمام انتهى **قال الشيخ عبد البر** في شرح الوجانية  
ولاخص صية الحمام بل الحكم في الدكان والدولاب ولا يمكن قسمته لعدم  
حصول المنفعة المقصودة به بالقسمه كذا في الحايطة وخو **وفي جامع النصارى**  
غاب احد شريك دار فارد الماحض ان يكتف خيره او يوجر حاله لا يبيح له ذلك  
ديانة ولا يمنع منه قضاء فلو فعل يرد على شره لو قدمه والاصرف فيه بالصدقة  
وطالب له نصته اذا لاحت فيه **هذا** لو كان غيرهما اما لو سكت بنفسه له ذلك  
تيا سأل استحقاقا انتهى **وفي تعيين المفق** لو سكت احد الشريكين في الدار المشتركة  
بينهما بقيمة صاحبه ثم جاء الغائب وطلب من الذي سكت اجر حصته ليس له ذلك  
وان

وان كانت الدار معدة للاستغلال يجب ان يعلم ان الدار المشتركة في حق السكنى  
وما كان من توابع السكنى قبضه كالمالوكه لكل واحد من الشريكين على سبيل المكاتب  
اذ لو لم يفعل كذا لم يمنع كل واحد من الدخول والتعود ووضع الا متعة تستعمل  
عليه من ملكه وانما يجوز اذا جعلناه ههنا اصار الماحض ساكنا في ملك نفسه  
بكيف يجب الا جرك في العاديه **وفي** دار بين اخوين ولهما زوجات  
وللاختين زوجان فلا خوة ان ينعوا من وجى الاختين من الدخول فيها اذ لم يكونا  
من بين الزوجات ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس احد هان يمنع ممتا  
من الصعود على سطحها لانه تصرف فيما له حق **ويجوز** ما ذكره **ط** من الفضل انهم  
جدام مشترك بينهما واراها ان يرفعوا اكثر مما كان ليس للاخر منفع الا اذا  
كان خا من الرسم **ع** له منعه وعنه محمد بن شله وهذا بخلاف الصعود لانه  
لا ضرر في الصعود والضرر في رفع البناء لان كافي الغنية واذا سكنى الدار  
الدار المشتركة بنفسه وشريكه غايب فالقياس ان يكون له ذلك ديانة وفي  
الاستحسان له ذلك لان له ان يسكن الدار المشتركة بنفسه من غير ان صاحبه حال حاضرة  
لان تعذر عليه الاستيذان في كل مرة على هذا امر الدور فيما بين الناس فكان له ان  
يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره في الفضل انتهى **ثم كسر في الرسالة المذكورة**  
الباب الثاني على الامام والاباء نقل عن نفقات المحيط من بين قوم شر بالاراضهم احتاجوا  
الى كريمة فاشترى بعضهم لم يجبر عليه ولكن يوجب الماتون بكريمه فيرجعون على الاب  
بنفسهم من المنفعة لانهم لا يمكنهم الانتفاع بدونه فلم يكونوا بشرعيين وليس  
لهم ان يمنعوه من الشرب ويشبه الفضل لان في المنع هنا يضع حقه بانتفاعهم بقدر  
حصته وان كان لواحد او البش كذا في ايجل على املاحيها لانه تعذر ان يقال لجميع  
المسلمين اصلحوا وارجعوا فلو لم يجز ادى الى ابطال حقوقهم **وفي ايضا** بين رجلين  
هي ثوب لما شينهما اشترى احدهما عرا صلاحها قايلا ان لا اسقى بها لا يجر والمصلح ينبر  
لحلاف ما سبق والفرق ان المنفعة هنا لما يجب بازاء المنفعة فاذا انتفع من الانتفاع لم  
يكن عليه شيء فاما فيما ينتفع ان تعذر الايجاب بازاء الانتفاع امكن بازاء ملك الرتبة انتهى  
**وفي كتاب الباب الرابع** ذكره على الحيوان من الامرقاء والدواب فذكر مسألة الخادم السابقة  
**وتنقل** عن نسبة المفتى لو استخدم العبد بغير اذن شره فأتى في خدمته لا يعين وفي نواحه  
هشام بن عيسى والاصح الاول **وتنقل في الدواب** عن المحيط دابة بين شريكين اشترى احدهما  
من ان ينفق عليها خيره القاضى بين البيع والاتفاق وان لم ينعلا جره ان لم ينعلا وقد  
الرسالة من احسن المحررات **وفي تعيين المفق** دابة مشتركة واحد الشريكين غايب



امتلت فقال السطام ولا بد من كفايها فلو كان الحاضر فانت ٢ بضم واو ٢ بينهما شاة  
 على دابة في الطريق سقطت فاكثري احدى اذات مع غيبة الآخر فانه ان يملك المتاع  
 او ينقص جائز ويرجع على شريكه بمحضته **وفيه** اب وابن الكسبا ولم يكن لهما مال  
 فاجتمع لهما بالكتب اموال كثيرة المكلاب ٢ الاب اذا كانت في عياله فهو ميعوله **الاقوى**  
 انه لو غرس شجرة في لابلاب وبه افق القاضي الامام وكذا الوجه ثم **ذو سيعة البيل**  
 الخمسة لوز وجهم ابوهم في دارهم في عياله فقالوا المتاع متاعنا وادعاه الاب  
 فانه يكون للاب وتامها في الثانية والله اعلم **كتاب الوقف** هو حبس  
 العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند الامام وعندهما على ملك الله تعالى  
**حله** المال المتقوم **وشروطه** شرط سائر التبرعات وان يكون بغير اذات حتى يقبض ويقر  
 ويكون اخره الى جهة لا تنقطع يقال وقف الدار حبسه **لاؤقفه** وهذه ردية كذا ذكر  
 في القاموس **وفي جامع الفصولين** الوقف ما يصح تعليقه بالشرط في رواية وهو  
 الصحيح وجزم بعضه اضافته في البوزانية وتعليقه بالشرط باطل **وفي الخاتمة** لو  
 قال اذا جاءني صدقة فارض صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فهي صدقة  
 موقوفة لا يجوز ٢ به تعليق والوقف ٢ يحمله ٢ لا يلحق به فلا يصح تعليقه ٢  
 يصح تعليق الصبة بخلاف النذر ٢ به لا يلحق به فلا يصح فتحمل التعليق انتهى فاذا  
 جاء عند تعليق وقفه عدا اضافته وقد جربناه في تعليق الطلاق **وفي البحر** لو وقف  
 الميراث الذي احاط الدين بالمس فانه ينقص الدين ويباع **ولو** وقف المبيع  
 فاسدا بعد القبض صح وعليه القيمة بالبيعة ولو جعلها سجدا وجاء شفعها فنقص  
 السجدة كما لو استحقها سجد **وفي الاسعاف** ولو اشترى امرا فوقفها ثم اطلع  
 على عيب رجع بالنقصان ولا يلزمه ان يشترى به ما يقفه لعدم دخول نقصان  
 العيب في الوقف **وفي الذخيرة** لو اشترى على ان يبيع بالخيار فوقفها ثم اجاز البيع  
 البيع لم يجز الوقف **فالمس في البحر** ويتفرع على اشتراط الملك انه لا يجوز وقف  
 الاقطاعات الا اذا كانت الارض مواتا فاقطعها الامام مرعلا او كانت ملكا للامام كما  
 يسمى **وفي الشارح طائفة** لا يجوز وقف امراض المومن للامام ولا للملكا وفسرها بامراض  
 بحر ما جاعلته رعاها واداء اخراجها فوقفها للامام لتكون منافعها جبر الخراجها  
 انتهى **وشله** الموهوب له قبل القبض والموصى له قبل الموت **وفي فتح القسدين**  
 لا يجوز وقف المهور عليه لسه او دين اطلقه المصنف وينبغي في السه اذا وقفها  
 على نفسه ثم لم يمتح لا تنقطع ان يصح على قوله ان يورث وهو الصحيح عند المحققين  
 وعند الكل اذا حكم به حاكم قال في البحر وهو مدع ٢ ان الوقف تبرع وليس هو من

عدمی قلعہ الہی

عدم حواز و قطعات  
الا اذ كان مرأيا  
عدم حواز و قطعات

أهلها انتهى **وفي وقت أهل الذمة** شرط صحتها قربة عندنا وعندهم فلو وقف على بعة فاذخرت كان للفقراء لا يبيع وكان ميراثا لأنه ليس بقربة عندنا وكذا لو وقف على الحج والعرة لأنه ليس بقربة عندهم بخلاف مسجد بيت المقدس ثم **ذكر بعد** اختلاف كثير من الفقهاء بالقضاء بالوقفية ليس قضاء على الكافر على العتمة فتسمع الدعوى من غير المقتضى عليه وأما القضاء بالحرية فقضاء على الكافة ولا فرق بين الحرية الأصلية والعامة بالاعتاق بأن شهد وأباحتها وهو ملكه صريحه قاضي خان **القول فيها**  
**يدخل في الوقف وما لا يدخل** وفي البحر وغيره يدخل الشرب والطريق والمسيل والشجر والبساتين ووقف الأرض بلا ذكر الزرع والربا حتى **قال** وكذا الخلاف والإس والتمر والنخل والطرفا وما في الأجمة من حطب والورد والياسمين وورق الخنا والقطن والباذنجان يعني أغصانها وثمرتها وأما الأصول التي تبقى منها والشجر الذي يقطع إلا بعد عامين أو أكثر فإنها تدخل فيها **ولم** وقف أرضه حقوقها وجميع ما فيها ومنها وعلى الشجر ثمرة تأتية يوم الوقف قال هلال في القياس تكون الثمرة له في الاستحسان يلزم التصديق بها على الفقهاء على وجه الذم في الوقف ولو وقف دار لجميع ما فيها وفيها حمامات يطرن وبقيت أو كوامر عمل يدخل الحمام والنخل فيها **وفي الاستسقاء** والحاصل أنه الوقف كالبيع لا يدخل فيه إلا ما دخل ثم **نكت**  
**في القائمة** لو وقفها بمقتضاها فالثمرة التي تكون على الأشجار تدخل وفي البيع لا تدخل ولو قال بكل قليل وكثير تدخل في البيع **وفي الظهيرة** نصب السكر لا يدخل وشجر الورد والياسمين يدخل والرحى تدخل وفي وقف الضيعة ورحى الماء والبيد في ذلك سواء وكذا الدوايب أما الدوايل فلا تدخل وفي وقف الحمام يدخل تدوم الحمام وفي وقف الخواصيت يدخل ما كان يدخل في بيعها وخواص الدباسين وتدوم الدباسين لا تدخل سوا كانت في البساتين أو لم تكن انتهى **أختلف في جواز وقف البساتين** بدون الأمر من نعم محمد بنون إذا كانت في أرض وقف تلك الجهة وذكر هلال أنه إذا كانت الأرض في ملكه يجوز وقف البساتين والشجر وهو المختار وفي الأرض الموقوفة على جهة أخرى اختلاف المشايخ وإن وقف البساتين على معنى تلك الجهة التي أصلا موقوف عليها جاز بالاتفاق **وفي ثمانية**  
**الحدادية** الفتوى على جواز وقف البساتين والغراس دون الأرض **قال في بعض المعنى**  
أقول ينبغي أن يعول على هذا أن محل الناس من زمن قديم وإلى الآن على جوارحه والأحكام به من القضاة العلماء العاملين بوجوده متواترة وعليه اعتد الشيخ عبد البر في ثمة الوصاية **وفي الحيف** وقف أرضها فيها أشجار واستثنى الأشجار ٢ يجوز الوقف لأنه ما رستقنا للأشجار مواضعها فيصير الداخل تحت الوقف

شروط صحه وفاء اهل الذمه

باب فضل وقف الارض و مال

الاول<sup>2</sup> والثاني<sup>3</sup> من الاصل

سنة الأجر و...



عدم اشتراط التمسك بالحدود  
والمسألة كونه معلوما

بجهول انتهى **وفي الجور** لم يشترط المصنف صحة وقف المقار بتدبيره وإنما  
الشرط كون الموقوف معلوما **ولذا قال** في الخلاصة لو قال لا أشهد ما على أرضه أنه  
وقفها وهو فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادة أهلها لا شهداء على وقف  
أرض بعينها إلا أنها لا يعرفان جيران الحدود فلم يتمكن الخلط في شهادة أهلها **ولو**  
شهدا على أن الواقف وقف أرضه وذكر حدودها ولكنها لا تعرف تلك الأرض  
أهلها في أي مكان جازت شهادة أهلها ويكلف المدعي إلى إقامة البينة أن  
الأرض التي يدعيها هذه الأرض ولو شهد أهلها وقف أرضه ولم يجد أهلها  
ولكنها تعرف أرضه لا تقبل شهادة أهلها لعل للواقف أرضا أخرى وأهلها يعلمونها  
انتهى **قال** وظاهر ما في نسخة القدير اشتراط تحديدها فإنه قال إذا كانت الدار  
شبهية معروفة وقفها وإن لم تحدد استغنى بشهرتها عن تحديدها انتهى  
ويبقى ما فيه إنما ذكر الشرط لقبول الشهادة بوثوقيتها كما قد ساءه انتهى  
**كلام الجور الوقف جاز في الزم** عند الإمام ولزم بالقضاء اتفاقا وعند محمد يروى  
ملك الواقف بالقبض ولم يشترط الثاني فأجاز وقف الشارع القابل للقبض  
أما غير القابل لها كالحمام والرحى يجوز اتفاقا إلا في الجرد والمقره كما في الفتاوى  
والنهر **ثم** هو عند الثاني كالاتفاق يخرج بنفس القول وعند الثالث صدقه ولذا  
اشترط القبض **قال في الجور** بعد نقل الخلاف في لزوم عدمه عند الإمام وصاحبه  
والخاص أن الشارع لم يحوا في لعماد قالوا الفتوى عليه وفي نسخة القدير أنه الحق  
**وفي مختصر الفقه الواسع** لصاحب النهر ما قلناه البرازية قال ولم يختلفوا في  
اختيار قولهما في الكافي الفتوى على قولهما وفي الخلاصة أكثر شايخنا أخذوا بقولهما  
غير أن الإمام يوسف يشترط التمسك بالحدود ولو سعى محمد يزيد كونه مقسوما سلمنا إلى  
المؤول **واختلف** إبراهيم في الترجيح بعضهم يرجح قول الثاني قال هلال وبعناخذ وفي  
منية الفتوى الفتوى على قوله في الوقف في الصغرى قال الحسامي في واقعاته لم نغنى  
بقول الإمام يوسف وشايخ بل يفتون بقوله وفي المجتبى وكذا مشايخنا خوارزم وفي  
الفتية الفتوى في الوقف على قول الإمام يوسف وفي المحيط وأكثر شايخنا أخذوا بقوله  
ترغيبا للناس وبعضهم اختار قول محمد قال في شجرة الجميع وأكثر فقهاء الأصناف  
أخذ بقول محمد وعليه الفتوى وفي الكافي وشايخ بل يفتون بقول الإمام يوسف في  
وقف المشايخ وشايخ بخاري أخذوا بقول محمد انتهى **وفي الجور** ومن أخذ بقوله  
محمد في القبض وهو مشايخ بخاري أخذ بقوله وفي وقف المشايخ وصرح في الخلاصة من  
الاجازة والوقف أن الفتوى على قول محمد وفي وقف المشايخ وكذا في البرازية لكن قد بدعه

الخلاف في لزوم عدمه

ترجيح شيخنا في الزم  
أنس حلهما  
الفتوى في قولهما

الشرط الثاني عدمه  
أولها عدم كونه مقسوما  
الفتوى على قول الإمام

أفتى شيخنا في قول  
محمد في القبض

الفتوى على قول محمد  
في وقف المشايخ

لو حكم به جاز عند الكل انتهى **ثم قال** بعد نقل الخلاف الواقع في الترجيح بين أهل  
بلخ وخراسان والخاص أن الترجيح قد اختلف وأخذ بقول الإمام يوسف أحوط وأسهل  
ولذا قال في المحيط وشايخنا أخذوا بقوله ترغيبا للناس في الوقف وفي نسخة  
القدير قول الإمام يوسف وأوجه عند المحققين **قال** صاحب الدرر بعد ما نقل  
أنه بقوله يفتي شايخ العراق ويقول محمد يفتي شايخ بخاري وبعض شايخ زمران  
انتموا بقول الإمام يوسف وبه يفتي إذا تقوى هذا علم كما هو بآه إذا كان في  
الميلة تولا مصححان يجوز القضاء بالاتفاق بينهما **قال صاحب الجور** في شجرة  
قول الكثر وشايخ قضى بخوارزمي وصح وقف المشايخ إذا قضى بصحة لأنه قضاء  
في مجتهدين **ثم** قال أطلق القاضي نكحل الحنفى وغيره فإن للحنفى المقلد أن يحكم بصحة وقف  
الشايخ وبطلانه ٢ اختلاف الترجيح وإذا كان في الميلة تولا مصححان فانه يجوز القضاء  
والاكتفاء به كما هو جوابه انتهى ونحوه في شجرة التوحيد **ونقل صاحب النهر في مختصر**  
**الفقه الواسع** عن صاحب الاسعاف وغيره أنه لو قضى بخوارزم وقف المشايخ لم تنفع  
الخلاف أي ولزم **ثم** قال لكن في موجبات الأحكام للعلمة قاسم بعد بطله قلت قالوا  
في الأصول أن المقلد إذا عمل بقول مجتهد في سيلة ليس له أن يعمل بقول غيره فيها  
بالاتفاق انتهى **قال** وحاصله أن قولهم لو قضى به قاض مجتهد بالادام يقضى ببطلان  
سابقا في نظيره وعندى أن هذا مذهب أصول وأهل الفتوى ٢ يلتزمونه وأن الحكم  
سواء أعمد المقلد به أو من حاشي مطلقا لا يتم بجمعهم على أن الحنفى إذا صار شافعي  
أو عكسه صح وهذا قياس المباحث فتأمل انتهى **وفي موضع آخر شجرة التوحيد**  
ستطر داما نصه ليس للقاضي المقلد إلا اتباع المذهب ليس غير قال شايخنا  
إذا اختلف اثنان من أصحاب المذهب وفيهما إيجابا أخذ بما قاله وإذا كان  
هو في جانب واحد في جانب فان كان القاضي من أهل الاجتهاد والنظر يتخير  
والإيصال بما هو الواجب من المذهب أو يستفتي أئمة الناس عنده فيعمل  
بقوله والذي يقول له السلطان وليستك القضاء على مذهب فلان ليس له  
أن يتجاوز مشهور ذلك المذهب بمجتهدا كان أو مقلدا لأن التولية حصرت  
انتهى كلامه وتام تحقيقه في ما ياتي من القضاء **وفي الثانية** لو وقف المشرى  
الدار **ثم** جاء الشيعية كان له أن يأخذها بالشفعة وينتفع بالوقف **وهذا**  
خلاف ما لو وقف المديون العبيد وعليه ديون فيعطى بماله فان وقف ٧ ز ٧  
ينقصه أرباب الديون **إذا كان** قبل المديون بالاتفاق لأنه لم يتعلق حقهم  
بالعقد في حال صحته كما في نسخة القدير **وفي الفقه الواسع** معزيا إلى الذخيرة

أذا كان المشرى قولا  
بحر الفقه والاشياء

صحة تسمية المجتهد شافعي

عدم تجاوز القاضي  
دلالة السلطان

نقص الوقف بالشفعة

عدم قدرة المدين على  
الديون المحيطة بدينه



هذا هو الحق  
في الوقف على  
الشرط

لغيره ان ينفذ  
في الوقف

البناء في ارضه

انما هو العمل  
بالشرط المتأخر

رجل عليه **وقف** وله شئ من ثمنه تساو عشرة الاف درهم فوقفها وشرط غلاتها  
لنفسه فعدت اليه الماطلة وشهد الشهود على اقله جازر الوقف وجازت  
الشهادة اما جواز الوقف فلما دنت ملكه **وجازر الوقف** مع هذا الشرط  
قول ابن يوسف واما جواز الشهادة فلا يصدق لان الوقف خرجت عن ملكه  
فان فعل شيئا من قوته من هذه الغلات قلل منها ان يأخذه منه لان الغلات  
بقيت على ملكه انتهى **اقوله هذا اذا شرط الغلة لنفسه** اما اذا لم يشروطها فاما في  
من كلام الخصان ان الديون المتعلقة بهذه الوقف تقضى من غلة وقفه لوجهها  
من ملكه وهي واقعة الفتوى **قال في معنى الفتوى** ثم اني رايت صاحب  
الاسعاف مره بها حيث قال لو وقف على وجه البري تقضى ديونه من هذا الوقف  
انتهى بيدل على عدم قضاء الدين من غلة وقفه في صورة ما اذا كان وقفه على اولاده  
انتهى **وقف على المصالح** في الامام والمخطيب والمؤذن والقيم وشراء الذهب  
والحصى والمراوح في الصحيح **قال شارح الوهبانية** الذهب والمصير مصالح  
المسجد دون المراوح قال يعقوب بن ابيديع وهو اشبه بالصواب **وفي معنى**  
**المعنى** وغيره كل شئ في ارض غيره بامره فالبناء لما كانها ولو بنى لنفسه بلامره  
فالبناء له وله ربحه الا ان يصير بالارض وان كان البناء في ارض الوقف فان كان  
البناء في المتولى عليه فان كان مال الوقف بنو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق  
بنو وقف وان لنفسه بنوه وان لم يكن متوليا فان باذن المتولى يرجع بنو وقف  
والا فان بنى للوقف وقف وان لنفسه بنوه او اطلق فكل ذلك وله ربحه لو لم يصير  
وان ارض بنو المصير لماله يستوي الى خلاصه **وفي بعض المعبرات** للمتأخر ملكه  
بما قل التمين للوقف من وعاء غير منزه وانتهى وهي مذكورة ملخصة **فيها واذا**  
**شرط الواقف** في اصله ان يستبدل به امرضا اخرى اذا شاء ذلك فتكون واقفا  
مكاتها فالوقف والشرط جائزان عند ابن يوسف **وكذا لو شرط** ان يبيعها  
ويستبدل مكانها وعند محمد وهلال الوقف جائز والشرط باطل وفي واقعات  
القاضي في الدين قوله هلال مع ابن يوسف **قال وعليه الفتوى** لان هذا الشرط  
لا يبطل الوقف لان الوقف لا يخل الا بتقاضي ارض الى ارض وتامه في الخلاصة  
ونج القدير **ولو كتب** في اول كتاب وقفه يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في اخره على  
ان لغلاته يبيع والاستبدال بثمنه ما يكون واقفا مكانه جائز يبيع والاستبدال به **ثم**  
**قال** ويكون الثاني ناسجا للاول ولو عكس وقال على ان لغلاته يبيع والاستبدال به  
ثم قال في اخره ولا يباع ولا يوهب يجوز يبيع منه رجوع منه عما شرطه او **ولو**

باع

**باع المتولى** ارض الوقف وتبصق الثمن ثم عزله القاضي يجب عليه اجرة ما سكن فيها  
لانها معدة للاجر وهذا بناء على قول المتأخرين كذا في الاسعاف **الاصل في هذا**  
**ان الواقف اذا ذكر شرطه متعام حيا** يعمل بالمتأخر منها كما مر به شيخنا في رواية  
تقلاص الخصان **في شرط الواقف كمنع الشمار** **فيها** **في يوم** **للقاضي عزله**  
**الناظر المشرط** له النظر بلا حياءه ولو عزله يصير الثاني متوليا كما في العارضية  
**وتجها** ذكره شيد الدين القاضي يملك نصب الوصي والقيم اذا كانا من جهة  
الوقف والبيت باقيا الا عند ظهور الحيانة انتهى **وفي معنى للقاضي عزله** الناظر  
بمجرد شكايته المستحقين حتى يشعروا عليه حياءه **وكذا** الواقف اذا عزله الناظر فان  
شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا لا عند محمد ويصح عند ابن يوسف  
وشايج بلح اختاره واقوله والصمد اختاره قوله محمد وعلى هذا الاختلاف لومات  
الواقف فلا ولاية للناظر بكونه وكيل عنه فيملك عزله بلا شرط ويبطل ولا يته بونه  
وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا يبطل ولا يته بونه **هذا** اذا لم يشروط له  
الولاية بعد بونه اما لو شرط ذلك لم تبطل بونه اتفاقا هذا حاصل ما في الخلاصة  
والجزائية والفتوى على قوله ابن يوسف كما في الولوالجية **واشرط لنفسه** الزيادة  
والنقصان في قدر الموقوفات واربابها والادخال والاخراج فاذا فعل ذلك مرة  
ليس له ان يغيره بعد ذلك **في شرط** وقع على فعل يراه فاذا امره بوجهه وامضاه ندد  
انتهى وليس له ان يغيره بعد ذلك الا ان يشروطه في اصل الوقف فان لم  
يشروطه بغيره وامر اذ شرطه بغيره لم يصح كذا في الاسعاف **وفيها** الوقف على العقب  
والجس والادخل يخل فيه او بالبيت واما الوقف على سله وذم يته واو **في**  
اولاده لمختلف فيه وتفصيله في شرح الوهبانية **وقال** اخره وينبغي ان يصح  
مر اية الدخول قطعان فيها نص محمد عن اصحابنا والمراد بهم ابو حنيفة  
وابو يوسف وقد انضم اليهم انه متعارف الناس **قال** في معنى الفتوى بعد  
نقله **اقوله** **نقل صاحب القوائد** عن المحيط ان الدخول مر اية هلال والخصان  
ولا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فكيف يعتمد خلافاه انتهى **وفيها**  
**قضى القاضي بدخول اولاد البنات** في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين  
يظهر حكم الازلة المستقبل دون ماضي قبل ليس يستند هذا الحكم الى وقت  
الوقف فان بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات السنين معدومة كالحكم ببناء  
الكراع بغيره ولا يظهر في الوطائات الماضية والمقبول ليس القضا يظهر في عدم  
وقوع الثلاث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهي بطلان

للقاضي عزله الناظر المشرط

الوقف على العقب والجال  
لا يدخل فيه اولاد البنات

ما علمه الفتوى  
الخصان بدخول اولاد البنات  
انما يظهر في عدم مستقبل



بحلية النكاح وانه امر باق **بطلان** العلة المستملكة حتى لو كانت غلة السيد الماضي  
 قائمة يستحق او لا البسات حصصهم منها كذا في الفتية ثم راق لعلا الدين الحياطي  
 وغيره وقال ان الحكم بظهور العلات القايمة دون العالكة انتهى **قلت** وله خزائن  
 الاكل من كتاب الوقف لو قسم غلة الوقف على اربابها ومرف نصيب احد المستحقين  
 الى نفسه ان شاء المردوم طلب نصيبه من القيمة ورجع الى شركائه بنصيبه حتى يرجعوا  
 جميعا الى القيمة بذلك وليس للمردوم ان يأخذ ذلك من غلة العام المستقبل انتهى **وذا في**  
 بين هذا وبين ما نقلناه من الفتية يجوز حل ما في الخزانة على ما اذا كانت الغلة  
 قائمة او على ان عدم صرف اليه لقيمة او لعدم طلبه كالا ينفى **وقد افاد كلام الخزانة**  
 انه له وظيفة مكسورة من سنة ماضية ليس له اخذها من غلة العام المستقبل  
**وهي واتمة الفتوى** فلو جعل تغير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله او  
 بعضه فما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة زمن التغير  
 بل من عدم الاحتياج اليه **وفي الذخيرة** ما يفيد ان الناظر اذا صوف لهم مع  
 الحاجة الى التغير فانه يضمن **فائدة** ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية  
 وفا من شي منها بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطى لهم الفاضل عوضا عما قطع  
 كافي الفتاوى الزينية انتهى **وفي النفع الوسائل** المدرس والفقيه او من كان مباشرا  
 شيئا من وظائف المدرس اذا مرض او حج او حصل له ما يبيح له الناس عذرا شرعيا  
 لا يجرم بوسوء المعين له ولا يكتب عليه عيبه وتقضي كلام المصنف انه لا يستحق  
 شيئا من ذلك العذر ونقل كلامه في القياس عليه نظر **قائه** واستخرجنا ايضا  
 من هذا البحث والتفت بر جواب مسألة اخرى وهي ان الاستئابة يجوز سواء كانت  
 لعذر او لغير عذر فانه المصنف لم يجعل له ان يستنيب مع قيام الاعذار التي ذكرها  
 ولو كانت الاستئابة يجوز كان قال ويجعل له ان يقوم مقامه الى ان يولد عذرا وهذا  
 ايضا ظاهر الدليل وهو نفع حسن انتهى كذا في معين المعنى **اقول** ولبحث فيه مجال  
 لمن تأمل وانصف والله اعلم **وسئل شيخنا مفتي دمشق عبد الرحمن العاردي**  
 رحمه الله تعالى عن رجل وقف داره في موضع مونة على نفسه ثم على من سجدت له  
 من الاوادم ثم على اسلافهم واعقابهم ثم بعد انقراض على اخيه شقيقة ثم بعده على  
 اوادمه واسناله وبعد انقراضهم على جهة بر منصله ثم ماتت الواقف عن اخيه المذكور  
 وعزاهت وزوجه والد امرئوخ من ثلث المال فهل يقع الوقف وتقسيم غلة الدار على  
 جميع الورثة بقدر سهامهم مادام الاغ باقيا فاذ ماتت مرفت الغلة لا وادمه ولا شيئا  
 لما في الورثة بعد ذلك والله الموفق انتهى والمسئلة في وقف المريد من الفتاوى **وسئل**

مقلد  
 لا يؤخذ المكسرة من الغلة الا بغير

٢٢

وكيف يقسم ريعه **فاجاب** ريع  
 الوقف

عن

لا يوقف على ولا الظهور

**عن وقف** وقفا على اوادمه ثم على اوادمه اوادمه من اوادمه الظهور دون اوادمه البطون  
 المذكور مثل خط الاشياء ثم على اوادمه اوادمه ما تناسلوا على الشرط والتوقيت ثم بعد  
 انقراض اوادمه الظهور يعود وقفا على اوادمه البطون ما تناسلوا على الشرط والتوقيت  
 ثم على جهة بر منصله قال الوقف الى اوادمه اوادمه اوادمه فانت امرأة ذات سهم  
 من اوادمه المذكور من اوادمه وابوهم من اوادمه المذكور الا يله حصته اليهم فهل يستحقون  
 سهمهم حيث كانوا من اوادمه الظهور ايضا دون بني عمهم **فاجاب رحمه الله**  
**تعالى** نعم يستحق اوادمه ما ساهموا له ذلك دون بني عمهم والله الموفق انتهى **وبشأن**  
 اجاب الشيخ المحقق خير الدين مفتي الرملة سلمه الله تعالى وفي فتاوى العلامة  
 تاسم سئل عن وقف ملكه على جهة معينة ولم يحكم به ثم وقف على اخرى وحكم به  
 حتى ثم بعد موت الواقف حكم حتى بصفة الوقف الاول فاي الوقفين هو الصحيح **فاجاب**  
 الوقف الاول هو الصحيح لا تناف المشايخ على ان الفتوى على قولهما بلزوم الوقف  
 وحيث كان لا يرد ما فلا يصح تغييره بلا شرط منه ولا يفسد في لزوم عدم انقضاء بحاكم  
 لا الحاكم ممنوع شرعا من ان يحكم بخلاف ما عليه الفتوى انتهى **قلت** وهذا مما يحفظ **سئل**  
**المحقق سراج الدين قاري الهداية رحمه الله تعالى** عن مسألة استبدال الوقف ما  
 صورته وهل هو قول ان حنيفة رحمه الله تعالى ام قول اصحابه **فاجاب** الاستبدال  
 اذا تغيرت اية الوقف لا ينتفع به ومنه يرغب فيه ويعطى به له ارضا او دارا لما روي  
 يعود نفعه على جهة الوقف فلا استبدال في هذه الصورة قول ان يوسف ومحمد رحمهم  
 الله تعالى وان كان للوقف ريع ولكن يرغب شخص في استبداله اذ اعطى مكانه بدل  
 اكثر ريعا منه في صقع احسن من صقع الوقف جاز عند القاضي ان يوسف والعمل عليه  
 والا فلا يجوز انتهى وهذا حاصل ما ذكره مطولا في كتب الفتاوى **ومما في ريع الوقف**  
 لو تهدم ولم يكن له شيء يعر به ولا يمكن اجارته ولا يغيره بتناع انقاضه من حجر وطوب  
 وخشب بما هو الحاكم ويستوى بثمنه ونفع مكانه فان لم يكن ذلك ردت ثمنه الى ورثة الواقف  
 ان وجدوا والا يصر الى الفقهاء انتهى **والمسئلة الاولى** مذكورة في وقف الاشياء  
 وشرطها جواز استبدال العام من واحد شرط اربعة **وفي التلخيص** ريع البناء  
 الموقوف لا يجوز قبل الهدم وبعده يجوز وكذا الاشجار المثمرة وان كانت غريبة  
 مثمرة جاز في الحالين ونحوه في الفصول العادية **وفي فتاوى قاري الهداية** لو وقف  
 شخص وقفا وشرط ان لا يجرأ اكثر من سنة فحصل في الوقف خراب كثير واخرج الى اجارة  
 نحو ثلاثين سنة لعامة جاز ذلك اذ لم تحصل عمارة الوقف الا به فيسرع الامر الى الحاكم  
 ليفعل ذلك فاذا فعله صح **وفي وقف الاشياء في سائر اجواز مخالفة شرط الواقف**

مع انقراض الوقف



الثانية شرط ان لا يوجد فسخ اكثر من سنة والثالثة ان لا يوجد في استجار سنة او كان  
في الزيادة نفع للمفوض فلتفاض الخافضة دون المظنة **وقيل** اجارة الوقف باقل  
من اجارة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارته الا باقل وفيما اذا كان النقصان  
يسيرا انتهى **وقيل** لو شرط ان يقرأ على قبره فالقيد باطل انتهى وهذه المسئلة  
في القنية والظاهر انه متى على قول الامام الى حقيقته من كراهة القراءة على القبور  
والصحيح المختار للفتوى قول محمد بن عدم كراهة قراءة القرآن عند القبور كما في كثير من  
كتب المذهب **قال في تزيين الابصار** وقد قدم بعضهم هذه المسئلة انه لا يتعين المكان  
الذي عليه الواقف لقراءة القرآن او للتدريس وليس الامر كذلك بل يتعين لذلك حتى  
لو لم يباشر فيه اي مع امكانها لا يستحق الشروط لما قال في شروع المظنونة اما لو شرط  
الواقف بحدب اتباعه وبالمباشرة في غير المكان الذي عليه الواقف يفتى عن صفة من احيا  
تلك القنية والظاهر انه الذي ذكره في القنية متى على قول الامام الى حقيقته من كراهة  
قراءة القرآن على القبور والصحيح المختار للفتوى قول محمد بن عدم كراهتها كما في كثير من  
كتب المذهب المعتمدة **وما يدل** على التعيين ما ذكره في القنية سبيل مصحفها في مسجد  
بعمية للقراءة ليس له ان يدفعه الى اخر غير اهل تلك المحلة انتهى **وفي شروع المظنونة**  
**للطرسوسى الحسى بالدرة السنية** في صورة الاستدانة على الوقف انها يجوز للعامة  
وشراء البذر على المختار لكن لا بد من اذن القاضى نقل في الذخيرة عن هلال اذا احتاج  
الصدق في العمارة وليس في يد القيم ما يعرفه فليس له ان يستدين عليها ثم قال  
وفي فتاوى ابن الليث قيم وقف طلب منه الخراج وليس في يده من مال الوقف شيء  
واراد الاستدانة فهذا على وجهين اذ امر الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم  
يعمره بها فقد اختلف المشايخ فيه **قال الصدر الشهيد** المختار ما قاله ابو الليث  
انه اذا لم يكن له بد من الاستدانة يرفع الاموال الى القاضى حتى يامره بالاستدانة ثم  
يرجع في القلة لان للقاضى هذه الولاية **وفي واقعات الناطق** المتول اذا اراد  
ان يستدين على الوقف ليحبل ذلك في ثمن البذر انه اراد ذلك بامو القاضى فله  
ذلك بلا خلاف لان القاضى يملك الاستدانة على الموقوف فيملكه باذنه وان اراد ذلك  
بغير موافقة القاضى فيغير ايتان هذه عبارة **قلت** وهذا ينبغي ان لا يكون اجازتها  
اما اذا امكن فلا يصح الى الاستدانة لان الضرورة ان دفعت بالاجارة فانه  
يقبض الاجرة وينبذ الوقف بها وهذا القيد لم اسمعه من احد ولا سقت اليه  
**وهو ما يتعين حفظه** وما يورده قول ابن الليث اذا لم يكن له بد من الاستدانة  
وبالاجارة حصل له منها بد فلا يستدين ويكون هذا على اتفاق المشايخ فانما الاختلاف

اجارة الوقف  
من اجرة نقل  
بطلان البيع بشرط  
ان يقرأ على قبره  
والصحيح قول محمد

مسئلة تعين المكان  
المشروط

الصحيح المختار للفتوى  
قول محمد

ما اصلا

تفصيل الاستدانة  
على الوقف

في اصلها ومن استحسنها في المشايخ مال الى دفع الضرورة عن الوقف والضرورات  
تبيح المحظورات فاذا كان الوقف مما يمكن اجارته وتخصيل اجرة له لا يجوز ان يقال  
يجوز الاستدانة لانعدام الحاجة اليها بخلاف ما اذا كان لا يرغب في استجاره وينتوي  
الزراعة فيه فقد عول الحاجة الى القول بالاستدانة وكذا اذا احتاج الوقف الى العمارة ثم  
قال وبقي عندي نظري في الاستدانة اذا احتج بها بطلان يجوز ان يعامل في الدوام  
مع من يستدان منه حتى تحصل له الفائدة ام لا بل يكون مخصوصا بصورة القضاة  
وتوضيح بان يبيع صاحب الدوام منه متاعا باكثر من ثمنه الآن بالنسيئة ثم يبيع منه  
غيره بالنقد باقل مما اشتراه اما بقدر الربح او الثلث على حسب الاتفاق وهل تنفذ  
الزيادة على الوقف او يضمن في مال نفسه انتهى ملخصا **وذكر صاحب الجليل** ان الاستدانة  
انتم من القرض والشراء بالنسيئة **وذكر** وقوع الاشتباه في سائر ذكروا ثم قال في  
انها وقد علت ما نقلناه من قاضى خات انه لو اتفق من ماله واوخذ جذا له في الوقف  
لا يكون ربا بالاستدانة لانها محصورة في القرض والشراء بالنسيئة **وعلى هذا**  
لو من التولى للمحقق من ماله لا يكون الاستدانة وله الرجوع لكن قاضى خات  
يذهب بالاتفاق على الحرمة وقيد في جامع الفصولين بان يشهد انه اتفق ليرجع  
في وقوع الاشتباه في الصرف على المستحقين انتهى وتامم فيه **القول** فدل ذلك على  
ان سر القول بالاستدانة جواز نفوذ ربحها على الوقف **وقد مر به في الاشياء**  
ميت قال وهل يجوز للمولى ان يشتري متاعا باكثر من قيمته ويبيعه ويصرف على  
العمارة ويكون الربح على الوقف والجواب نعم لا حرمه اذ هي امانة انتهى **وفي الخ** **قال** **عنه**  
**الحراز** باب الامام لا امام وما يبى المظنر كالمظنر في قول قوله فلو ادعى ضياع  
مال الوقف او تغريبه على المستحقين وانكر وقال قول لا يصح لكن مع اليقين وجه  
فان قيل ان القاضى فانه لا يمين عليه كالمقضى انتهى **وفي الخ** **قال** **عنه** يتولى الوقف اذا احوال الوقف  
او تعرف بغيرها اخر نكتب اجر وهو يتولى لهذا الوقف ولم يذكر انه يتولى من اى جهة  
قالوا يكون فاسدا **وكذا** الوصى اذا لم يذكر انه من اى جهة لانه لا يجوز ان من جهة  
القاضى او الواقف والاحكام تختلف ولولم يسم القاضى الذي ولاه قالوا يجوز ان  
جهة التولية صار ت معلومة ويعرف القاضى بالتاريخ والجهة في الزامية وقد نقل  
في بعض المققى فامر جمع اليه **والجواب** للقاضى ان ينصب قضا على غلات السجود باجر  
شبهه وان لم يشترط الواقف وشبهه في القنية **وفي الخلاصة** سجد له اوقاف تختلف  
بما يرضى للقيم ان يملك عليها فاذا خربها حاوت به باس بعارة من غلة حاوت  
اخر اذا كان الوقف واحدا ويختلفا انتهى **ومن عوارض الفتوى** لو شرط الوالي







التيه وما يتعلق بالوظائف والمعامل ما انتهى به شئنا الحق العبد  
 الرحمن العبد ربه الله تعالى وتيسر عما اذا شوط واقف معلوم وظيفة من  
 الدراهم مقدار معين والوقف قدوم زمنية تزيد على ما يقسمه والدراهم العثمانية  
 لم يكن متعارفاً يومئذ بل كان التعامل بالدراهم الكبير التي في ويوجد في الوقف ان  
 يدفع معلوم الوظيفة من الدراهم العثمانية المتعارفة الا ان فهل يلزم التولي دفع معلوم  
 الوظيفة من الدراهم المتعارفة حين الوقف **فاجاب** يلزم التولي دفع معلوم الوظيفة  
 بحساب الدراهم المتعارفة حين الوقف دون الدراهم المتعارفة الآتية **وفي**  
**جها والمج** قد مر حواشي كتاب الوقف ان معلوم المستحق لا يورث عنه على احد  
 التولين وفي قول يورث قال شيخنا ولم اوترجها وينبغي ان يفصل بانه ان  
 مات بعد خروجه العلة واحراز النافذ لها قبل التسمية يورث لتلك التولية وان  
 مات قبل الاحراز يورث قياساً على مسئلة الغيبة كما ان مات من اهل الديوان  
 قبل خروجه العلة لا يورث عطائه **وفي الجواب** قد وقع حوادث الفتوى  
 في اجازة من استأجر ارض الوقف باجر المشرك اجراها الاخر باجر بقصان فاحش  
 فالحكم الصفة لان المنافع الملوكة للمساكين لا توفى وانما هي للملك ولذا يملك  
 الاعارة ومنها لو زاد اجر المشرك بعد ما اجر المساكين هل يعرض الامر على الثاني فاجيب  
 بانها تعرض على الاول وان المساكين في التولي ومنها لو لم يقبل ونقضت فاجبها التولي  
 من زاد هل تنقض الثانية فاجيب تنقض تكونها بسبب على الاول فاذا تنقض الاول  
 بطل ما استنى عليهم كافي الفتاوى المصري **قال** وعلى هذا الوجه الاول في خيار روية  
 او عيب بقضاء بطلت الثانية ومنها لو اجر التولي جميع جهات الوقف المزاجي والعملي  
 باجرة المشرك زاد اجر مثل بعضها وزاد فيها غيره هل توجد الاخر بعد العرض على  
 الاول او فاجبت ينبغي ان لا تقبل الزيادة لانه حيث استأجر الجميع اجارة واحدة  
 انما يطرأ زيادة اجرة الجميع كل واحدة **قال** ومنها انه كيف يعلم القاض  
 ان الزيادة بسبب زيادة اجرة المشرك وهل يحتاج الى اثبات ذلك في الثانية من  
 كتاب الوصايا وصى باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاض يرجع  
 الى اهل البصر ان اجراء ثلثه من اهل البصر والامانة انما باع بغيره وان يثبته ذلك  
 فان القاض لا يلتفت الى ما يزيد وان كان في الزيادة يشوي باكثر وفي السوء  
 باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة قال  
 اجمع رجلا منهم على شئ يؤخذ بقولها معا **هذا** قول محمد ابا علي قولها فقوله  
 الواحد يكفي كافي التوكيد ونحوها فعلى هذا اقيم الوقف اذا استغل الوقف

مطلب في  
 مال اليتيم

وجاء آخر يزيد في اجرة انتهى اي كلام الثانية وفي الجواب ايضا في الفتاوى وفيه بالنظر  
 في غيب عمار الوقف وغصب ما دفع وكذا اكل ما هو النفع للوقف فيما اختلف العلماء  
 فيمن حق **نقضت** الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظراً للوقف وصيانة لمقتضى تعال  
 وابقاء الخيرات انتهى **قال** وتقييده بالفاحشة يدل على انها لا تنقض باليسيرة  
 ولعل المواد بالفاحشة ما لا يتغلب الناس فيها كما في طرف النقصان فانه جائز عن  
 اجراء المشرك اذا كان يسيراً **والواحد في العشرة يتغلب الناس فيه** كما ذكره في  
 كتاب الوكالة قال وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة وارثا عشرة  
 وزاد اجر مثلها واحداً فانه لا تنقض كالأجرها التولي بتسعة انتهى **تكملة ذكر في الثانية**  
 من وقف الفتاوى يعنى واقعات المصدر الشهيد اذا زاد اجر المشرك التولي ان ينبغي  
 وبالم ينبغي يجب المسير وانما ينظر ان اجرة التولي باجر مثله او يقدم ما يتغلب الناس  
 فيه فانه لا تنقض الاجارة وان جاء اخر ومزاد في الاجر فانه في عشرة يبرحق لو  
 اجر مثله واجر مثله عشرة **في** انتهى وفي وكالة البحر ونسب المصنف ما يتغلب  
 الناس فيه ما يدخل تحت تعويم القومين والفاحش ما لا يدخل تحتة وهذا هو الاصح كما في  
 العراج قال والمواد بالتغلب المداع وفي السواج الواجب نقولهم ما لا يتغلب الناس فيه  
 معناه لا يحدع بعضهم بعضاً انتهى نقولهم غير فاحش اي خداع انتهى **وفي تعيين**  
**المنع** اقرار التولي في الوقف لا يسمع ولو مات التولي فالتولي الثاني ان يطلب اجرة  
 الوقف من اجرة التولي اليه قبله **ولو قال** مويسى في وقف الى استهلك  
 من علة الوقف كذا فانه يرجع التركة لعل ان الوكالة فانها من الثالث ولو انكر  
 الورثة ذلك ولا يثبت للقيم يتخللهم فان كانوا يؤخذ ذلك من جميع التركة وروى عن ابي  
 يوسف من الثالث كروى اقول مال في يده انه لقطه فانه يصدق بثلاثة **وفي** للقيم  
 صرف شئ من مال الوقف الى كتابة الفتوى وبما ضر الدعوى لا يستخلص الوقف **وفي**  
 يقبل قول الامانة في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات والايوال والوص والقيم  
 في ذلك سواء الاصل والشرع ان القول قول القابض في مقدار المقبوض وبما  
 يجب من الانفاق على اليتيم او على الموصية وما صرف منها في موات الارض ولا يختلف  
 الاب في مال الموصي والموصى في مال اليتيم والقيم في مال الوقف **قال** **التأخير**  
**انتهى** ذكر في رسالة احكام الوقف القاض على جيل الشجر بمصر زاده ما هو رتبة  
 ولعل ان لزوم تمام اجراء المشرك على المشرك اذا استأجر الوقف او عقار اليتيم باقرانه اجر  
 المشرك هو الجواب الصحيح الحق به في المذهب لا زعم بعض القضاة بمصر لا حاكم الحق  
 باسم من فظلو بقا عن هذا القاض ان هذه رواية ومرواية اخرى في المذهب انه يلزم

مطلب اقرار التولي



لنا طوقا الام وهو سبب نشأه بمعنى عبارات الشياخ منها قول الصمد الشهيد  
 في الوقفات متى وقف اذا اجاز من الوقف بدونه اجرا مثل يلزمه تمام ذلك  
 يعني اجرا مثل عند علمائنا **وقال** صاحب الخلاصة متى وقف بدونه  
 اجرا مثل يلزمه تمام اجرا مثل فان المتبادر الى الوجه مرجوع الصبر المصوب في يلزم  
 الى المتولى وليس كذلك لما دل عليه تصريحات الشياخ بحيث لا يحتمل غير ما ذكرنا  
 مثل قول الصمد الشهيد في اجرا المصلحة وكذلك الاب والجد اذا اجروا من اول ابنة  
 الصغير بدونه اجرا مثل يلزم المتأخر تمام اجرا مثل كذلك في غصب امراض الصبي وامراض  
 الوقف على قول بعضهم يلزم اجرا مثل وقال بعضهم يصير غاصبا عند مري غصب الدوم  
 والعقار فاذا سلمه من العمل لزمه جميع المسمى **وقال** في الذخيرة واذا اجر القيم المدار  
 بالذمة اجرا مثل تدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى يجوز الاجارة لو سكنها المستاجر  
 كان عليه اجرا مثل بالتمام ما بلغ ولو ما نقله قاضي خان من بعد من الفضل وانما قلنا  
 بوجوده الصبر الى المتأخر كما بقوله اجرة فانه يقتضيه **قال** ونه لم يتأمل  
 في عبارات الشياخ ويرجع المتأخر منها الى الحكم ويقتضيه الاصول ويوقف  
 بين القولين لا يجد له ان يفتى بمسألة اصحابنا **الى ان قال** ونقل الشيخ قاسم في  
 تلخيص الفتاوى الكبرى متى وقف اجراها غير اجرا مثل يلزم متأخرها تمام اجرا  
 مثل عند بعض علمائنا وعليه الفتوى **قال** المصنف في وقفة **قلت** فان اجراها  
 بغير الاجرة ما يتغابن الناس بمثلها فادى يجوز الاجارة وينبغي للقاضي اذا رجع  
 اليه ان يبطل الاجارة **ثم قال** بعد اسطر **قلت** فان اجرا الوقت او وصير او بين  
 القاضي امراض الوقف فاسدة قال ان قبضها المستاجر ومنعها فليعلم اجرا  
 مثلها انتهى **وقال** وقد استدلل المصنف على جلي بعبارة المصنف على انه  
 يلزم الاجر في هذه الصور الا بشرط التزمه كما مر به المصنف بعد **لكن** المفق به  
 في الوقف وعقار اليتيم انه يلزم الغاصب ولو اجرا مثل استعمل او بطل كما ذكرناه  
 بعد في الغصب فليست عليه **وقال** **لكن** صاحب الجري **هذا الفصل** **وايدى ثم قال**  
**وحاصل كلامه في الزيادة** ان الساكن لو كان غير مستاجر او مستاجرا اجارة فاسدة  
 فانه لا حق له في القبول وتقبل الزيادة عليه ويجزى ويسلم المتولى العين الى المتأخر  
 وان كان مستاجرا صحيحة فان كانت تعنتا في غير قبوله اصلا وان كانت لزيادة اجرا  
 اجرا مثل عند الكل عرض المتولى الزيادة على المتأخر فان قبلها بواجب والا اجراها  
 من الثاني فان كانت ارضها في غيرها لكانت ارضها حالية من الزيادة اجراها  
 للثاني والواجب الزيادة على المتأخر الاول من وقتها ووجب تسليم السنين

الصمد في الوقف  
 تمام اجرا مثل  
 على الشاخر

م

المصنف

الماضية **والسني** بحسب ما قبلها لان الزرع مانع من صحة الاجارة حيث كان مزرعاً  
 بحق وهذا كذلك **واذا** لم يكن مزرعاً بحق كالغاصب والمستاجر اجارة فاسدة  
 فانه لا يلزم صحة الاجارة اي من مراد كافي الطهريته والسراجية لكن يمنع التسليم  
 فان كان المتولى ساكناً مع قدرته على الرفع فغرامة عليه انتهى ثم ذكر حوادث الفتوى  
 المذكورة قبل هذه الورقة **وفيه وفي المجلد** وانما ذكرنا زيادة اجرا مثل اي يجب  
 ان يد عليه وادعى انها اضرار فلا بد من الجواز عليه انتهى والمصلحة محترمة في النفع  
 الواسع **وفي مختصرها ونج العقار** بعد قوله ولم تزد في الاوقاف على ثلاث  
 سنين وهو المختار كافي الهداية وهو شامل للضياع وغيرها وتذاقي الصدق  
 الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها **الا اذا كانت**  
 المصلحة في غيره **قال** في المحيط وهو المختار للفتوى انتهى وهذا عند عدم الشروط  
 فان نص الواقف على شيء فاجره الناظر اكثر من لا يجوز الا اذا كانت اجارتهما اكثر النفع  
 للفقراء او الناس لا يوجبون في استجارها الا كذلك فللقائم ان يرفع الامر الى القاضي  
 حتى يجرها اكثر من لا للقاضي ولاية النظر على الفقهاء والميت ايضا وليس للقيم ان  
 يجرها بنفسه كذا في الحاشية والمراد بعدم الجواز عدم الصحة ونه ثم قلت موقعا  
 على ما تقدم **ولو اجرها** المتولى اكثر مما ذكر لم يصح يعني اكثر من ثلاث سنين لا تصح  
 الاجارة كما مر به صدر الشريعة وقيل تصح ويصح ذكره في المتن **وسيل** شيخ الاسلام  
 سراج الدين قاضي الهذلي عر شخص وقف عقارات وودعها فاجرت عشر سنين  
 هل يصح في جميع المدة او تصح في ثلاث سنين وتبطل في الباقي **فاجاب** اجارة الوقت  
 اكثر من ثلاث سنين ان امرضا واكثر من سنة ان دارا لا يجوز وتصح اذا لم يشترط  
 الواقف شيئا واما اذا شرط شرطاً يتبع ولا يزداد عليه الا الضرورة لا بد منها والعقد  
 اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيصح العقد في جميع المدة انتهى **ثم قال صاحب**  
**المجلد وابن نجيم الصغير مختصره** وما يشهد لصحة هذا الجواب ما في الحاشية  
 من الصلح ان عند ان خيفة اذا فسد العقد لمفسد مقارن فيفسد في الكل قال  
 الاول وفي كلام الطوسوسي ما يخالفه حيث قال الظاهر انه انما يفسد العقد في المدة  
 اكثر الزيادة على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها ثم اخذ يستظهر عليه بما سأل  
**والظاهر ما انتهى به شيخ الاسلام** رحمه الله تعالى انتهى كلام المجلد لمختصا وتمامه فيها  
 من الاجارة **ثم بعد ان ذكر** عدم جواز اجارة ضيعة الوقف ثلاثين سنة مثلاً في  
 ثلاثين عقداً وانه الصحيح كافي نازل الى الميت والمختار كافي جواهر الفتاوى وانه  
 ذكره في الباب الخامس انه اذا قضى قاض بصحتها يجوز ويرتفع الخلاف **قال**

المختار للفتوى



وتد اطلق القول بعدم صحتها تشمل ما اذا دعت الضرورة والحاجة اليه ام **نك**  
 في فتاوى فاضل خان فان احتاج القيم ان يواجر الوقت اجارة طويلة قالوا الوجه  
 فيه ان يعتقد عقودا مترا دقة كل عقد على سنة ويكتب في الصك **ستاجر ثلاث**  
 ابن فلان امرض كذا او دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من  
 غير ان يكون بعضها شرط في بعض فيكون العقد الاول **وما لانه ناجز والثاني**  
 غير لازم **نه مضاف انتهى وفي اجازات التنازع خاتمة عن التمهيد على ابن**  
 احمد عز وجل وقت دار السكنى امام هله ان يوجهها غيره **فقال ليس له ان**  
 يواجرها **وسئل عنها والدي كذلك انتهى وفي معنى المفتى اذا وقع السلطان**  
 من بيت المال ارضا على مصلحة عامة للمسلمين جاز الوقت ويوجه السلطان **ان**  
 بيت المال لمصلحة المسلمين فاذا ابدى على مصرفه يكون قد منع من بيعه ويتصرف  
 ذلك التصرف وتامة في شجرة الوهيانية **ونبه هذا للامام** بيع ارض من اراض  
 بيت المال ام **سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام** فاجاب بان للامام البيع اذا  
 كان بالمصلحة حاجة والعياد **باسد قال شيخنا** بعد حكايته انه اذا كان فيه  
 مصلحة من وان لم يكن لحاجة كبيع عقار التيمم على قول المتأخرين المفتى به  
**قال** في شجرة الوهيانية نقل عن ابن الصايغ انه نقل في تعليقه ان ما ياحده  
 الفقهاء المدامس لا جارة لعدم شروط الاجارة **وصدقة** ان الفتى يخذها  
 بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضر والدريس بسبب اشتغال  
 وتعلق جاز اخذهم الجانيك ولم يعرفها الى كتاب لكن فيما تقدم عن قاضي خان ما  
 يشهد له حيث علل ان الكتاب من جهة التعليم **انتهى القول** ورايت في موضع اخر  
 ان السراج الهندي اثنى به والله اعلم **انتهى كتاب البيع**  
 هو لغة مقابلة شئ بشئ ما لا كانا ولا ولذا قال تعالى وشروه بشئ غير ما كان في المحيط  
 وفي الصباح المير هو من الاضداد لا اشراء ويطلق على كل من المتعاقدين ان  
 بايع بكن اذا اطلق البايع فالسيد راى انه قد اذله بالذلة **ولكن هذا**  
 التبادر يجب الاستعمال الشرعي وابقاع ريد الدار بمعنى اشترها **وشرحها**  
 ساد له مال بال واطلاقه على العقد مجاز لانه سبب التملك والتك **ولا بد**  
 فيه من التراضي **ان** التنازع عصبه وجلا لا يقول به احد السه كذا في فتح القدير  
**قيل** والحد المذكور انما هو المعنى المجازي **ان** انما يعنون العقد في التعريف تسامح  
 في الواشى السعيد وفي معنى المفتى والتحقيق في قيد التراضي ان ركنه الفصل  
 المتعلق بالبدلين من المتعاقدين او من يقوم مقامهما الدال على تراضيهما بالتبادل

وطبقه المدرس في  
ولا يصح

وهو مذهب الشري بل شرط ثبوت حكمه **ان** بعت واشترت ليس على الشئ الرضى لتحقيقه  
 بدونه كما في بيع الكرم ثم ذلك الفصل قد يكون **ان** وقد يكون فعلا كما في التقاط في القول  
 بشرط ان يسمح لكل كلام الاخر ولو قال البايع لم اسمع وليس به مهم وقد سمع في المجلس  
**ان** يصدق واختلف في ان يرضى البديين شرط في بيع التقاطي او احدهما كان والعصم  
 الثاني كان في فتح القدير انتهى **وفي البيع** ومن شرطه شغل البايع بالملك حالة البيع حتى  
 لم يبيع في بيعه لا سبيلا واسبابه ثلاثة ثبت ملكه وهو الاستيلاء  
 وما قبل وهو البيع ونحوه وخلافه وهو الحواث والوصية **وفي الخاتمة من**  
 الوكالة الواحد **ان** يتولى العقد من الجانيين الا في الاب فانه يكتفى بلفظ واحد  
**وقالوا** **ان** هذا اذا اتى بلفظ يكون اصلا في ذلك العقد بان قال بعت  
 هذا ولدي اما اذا لم يكن اصلا بان قال اشترت هذا المال لولدي **ان** يجرى ما لم  
 يقل بعت ومنها الوصي لنفسه ومنها الوصي يبيع للقاضي ومنها العبد يشرى  
 نفسه من مولاه **ان** بامره انتهى **وقال في البيع** في شجرة قول الكنف ونسب باع صبرة  
 كرماع بدرهم صح في صاع واحد عند ابن حنيفة **الا** ان يسمى الجيع وقال يبيع  
 مطلقا **اي** سبي مقدار صيعان الصبره او **ان** انه تعذر الصرف الى الكلب لانه  
 البيع فيمنع من الالاق وهو معلوم الا ان تولد الجهالة بتسمية العقود او بالكل  
 في الجاني ولعمارة ان الالاق الجهالة بيدها وشملها غير ما كان اذا باع عبدا من  
 عبيد على ان الشري بالجار **قال** وظاهر ما في الهداية ترجيح قولهما لما جرد ليلها  
 كما هو عادته وقد صرح في الخلاصة في نظيره بان الفتوى على قولهما **قال** رجل  
 اشترى العنب كل وقر بكذا والوتر عندهم معروف ان كان العنب من جنس واحد يجب  
 ان يكون في وقر واحد عند ابن حنيفة كما في بيع الصبرة كل تغير بدرهم وان كان العنب  
 اجناسا مختلفة لا يجوز البيع اصلا عنده كبيع قطيع الغنم وعندها يجوز اذا كانت  
 من جنس واحد في كل العنب كل وقر **ان** قال **وكذا** اذا كان الجنس مختلفا هكذا اوردته  
 الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والفقير ابو الليث جعل الجواب بالجواز فيما اذا كان  
 العنب من جنس واحد متفقا عليه وان كان من اجناس مختلفا فيه **قال** الفقير  
 والفتوى على قولهما تيسيرا للامر على المسلمين انتهى **وفي فتح القدير** توجيه الصدر الشهيد  
 اوجه قال وفي مسئلة الكتاب اوجه **ان** قد تغير فله الخيار في الشقوق الصفة وتامة فيه  
**وفي البيع** **قال** شيخنا في بعه وقد وضعت ضابطا فقهيا لم استقر اليه  
 كلمة لا بعد نظرهم بانها لا تستغرق الزاوما دخلت في المنكر واجزاء في المعرف وتامة فيه  
**وقالوا** **ان** رجل له سلعة ورضي به ثمنها اربعة الان من ثمنها من اربعة انفس

شرط شغل الملك  
حالة البيع



الحكم من الف من ثمن معلوم فلما ذكرنا ذلك وجدوه ناقصا عن المقدار بكثير لهذا  
 على وجهين ان باع منهم معا لهم الخيار ان شاءوا اخذ كل واحد منهم ما يخصه من الثمن  
 وان شاءوا تركوا وتركوا بالثمن لا يغير بنحوهم **قال** باع منهم على التمتع فالتفت  
 على الاجراء انتهى **قال** في البحر والظاهر ان الكيل كالوزن في **القول** بالكسر حمل البعير  
 كذا في المصباح المنيبر **وقال في شرح قوله** ولو باع ثلثة او ثوبا كل سنة بدينار  
 او كل ذراع بدينار فسدد في الكل يعني عند ان حقيقه لان الافراد اذا كانت متقاربة  
 لم يبيع في شيء ونظير ذراع من ثوب يوجب الضم **وعنده** يجوز ان يرفع هذه  
 الجهالة بيدها قال وعلى هذا لو عددي متفاوتا لا يفرق والاصل والبيع والبيع والربا  
**وفي** المراجع البيهقي كذا في ما ساسا واستحسننا في القفوف وتبين الثوب المتان  
 بثوب يفره التبعيض اما في الكرياس فينبغي ان يجوز عنده في ذراع واحد  
**وفي البديع** والمصوغ من الاوان مما في تبعيض ضرر **وفي المصراة** الاصح انه  
 ان علم عدد الاغنام في المجلس لا ينقلب العقد صحيحا لكن لو كان كل منها على رصاف  
 يتعقد البيع بالتعاطي ونظيره البيع بالوزن **وقال** في قوله ولو سمي الكلام في  
 الكل اي لو سمي جملة البيع في المشتى والقيمي لو والمانح ولو بعد العقد لكن في  
**جلسه** **وقرأ على قوله** وان نقص كيله اخذ بمحضه او ترك وان زاد فليبت  
 لو اشترى حنطة بجارفة في البيت فوجد تحتها دكانا فله الخيار ان شاء اخذها  
 بجميع الثمن وان شاء تركها وكذا لو اشترى حنطة في جب على انه كذا كذا ذراعا  
 فاذا هو اقل فله الخيار اما لو وجد نصف ثوبا اخذ به نصف الثمن **ومثل الاول**  
 ما لو اشترى طسا على انه عشرة امسا بها انه خمسة غير المشتري لانه يمتثل للبيع  
**وقرأ عليه** ما في الخاتمة لو باع من اخراهم يسما في رنه عليه وذهب به المشتري  
 ثم قال بعد مدة وجدته ناقصا ان كان يعلم انه انقص من الجوارح مما يجري بين  
 الوزين لا شيء على البايع وان لم يكن فان كان اخره قبض كذا وليس له ان يبيع  
 من البايع شيئا من الثمن ولا يبرره وان كان لم يقبض قبض ذلك فله ان يبيع حصه  
 النقصان من الثمن وان بصره بها ان كان قبضه الثمن **قال** بعد سرد ما يل من  
 هذا البصيل واعلم ان صور النقصان انما يستط حصه اذا لم يكن البيع متاهلا له  
 فان كان متاهلا انتهى القول **وقال** في الخاتمة اشترى سويقا على ان البايع  
 له بمائة السمن ومتابضا والمشتري ينظره فظهر ان له نصف من جاز البيع و  
 خيار للمشتري لانه ما يبيع في البعيان وبالجملة ينتهي القول وكذا لو اشترى صابونا  
 على انه يخرجه من كذا جره من الدهن فظهر انه يتخذ من اقل من ذلك والمشتري ينظره

وتت

وتت الشرا **وكذا** لو اشترى قميصا على انه اخذ من عشرة اذرع وهو ينظر  
 اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري انتهى **واطلاق** في الزيادة  
 وتبينها في المجتبى بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزن وما يدخل تحتها لا يجب  
 رده **واختلف في قدر ما يدخل** فقيل نصف درهم في ما يبر وقيل داني في ما يبر  
 حكم فيه وعنه الثاني داني في عشرة كثير وقيل ما دون حبه عفو في الدنيا  
 وفي القليل المعتاد في زماننا نصف من الثمن **ثم الزيادة** ان كانت في المشار  
 اليه قبل البيع وفي غيره قبل الكيل كما اذا انردت الحنطة بالبل للبايع  
 وان بعد فله المشتري **وان نقص** ذراع في المذروع اخذ بكل الثمن او تركه فان  
 مراد فله المشتري ولا خيار للبايع لان الذراع وصف فلا يعتبر الا ان يفرد بثمن  
 كما اذا اشترى ثوبا على انه عشرة كل ذراع بدينار فوجدته تسعة او تسعة  
 ونصف فانه ياخذه بتسعة ويغير عند الامام وكذا باحد عشران وجدته احد  
 عشران وجدته عشرة ونصف اخذه بعشرة بلا خيار **وقيل** في الكرياس  
 الذي يتفاوت جواينه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشرط لانه كالوزن  
 حيث يفره الفصل حتى جاز بيع ذراع منه **واما القيمي** فاذا وجدته ناقصا  
 او زائدا فسدد البايع انتهى **وفي عين المفتي** نقلا عن الخوازمي ان كان الثوب  
 في يد المشتري حين ساومه بعشرة والبايع يقول بعشرين فالبايع بعشرين  
 اذا ذهب به وان كان في يد البايع فدفع اليه ولم يقل شيئا فالبايع بعشرة  
 وهو تفصيل حسن يفتى به في الغيب **وفي شرح الوهابية** اشترى شيئا لم  
 يره ليس للبايع ان يطالبه بالثمن قبل الروية **وفي القطار خابيه** اشترى  
 من رجل جارية ثم استحققت وقد اكتسبت اكسابا ووهبت لها هبة ياخذها  
 المستحق من الاكساب وما وهب لها ويرجع المشتري على البايع بذلك  
**باب الخيارات** اضافة خيار الشرط من اضافة الشيء الى  
 سببه **وحقيقة** الخيار التخيير بين الامضاء والفسخ وهو ثابت بالنص على  
 غير القياس فجعل داخل في الحكم ما عاله تفكيلا لعمله لعدم الامكان **قال في**  
**البحر** والخيارات في البيع تنقسم في الثلاثة بل هي **ثلاثة عشر خيارا** الرابع  
 خيار الغبن ويستكمل عليه والخامس خيار الكيفية كما قدمناه والسادس خيار  
 الاستحقاق والسادس خيار كشف الحاد والثامن خيار تفريق الصفقة بلاك  
 البعض قبل القبض والتاسع خيار جازة عقد الغش والعاشر خيار  
 نوات الوصف الشروط المستحق بالعقد كاشتراط الكتابة والحادي عشر

الخيارات في البيع عشرة



ايضا في البيع

صوره في البيع

جواز شرط الخيار في البيع

خيار التعيين والثاني عشر خيار الخيار في باب المراجعة والثالث عشر خيار  
 نقد الثمن وعدمه انتهى **وفي جامع النصارى** خيار البيع في ثمانية في بيع  
 واجارة وتسمية وصلى عز مال مطلقا وكما به وخلع وعق على مال لو شرط  
 للمرأة والعق عند الامام ولو شرط للزوج والمولى ثم يجوز فاقا ولو شرط  
 للراهن جاز لا للموثرين اذ لم نقض الرهن متى شاء ولو كفل بنفسه او مال  
 وشرط الخيار للكفول له او للكفيل جاز انتهى **وفي البحر** ويصح شرط الخيار في  
 الابراء بان قال ابرائك على اني بالخيار ذكره في الاسلام ويصح ايضا اشتراط  
 في تسليم الشفعة بعد طلب الوائبة ذكره ايضا ويصح اشتراط في الوالة ايضا  
 وفي الوتف على قول ابن يوسف وينبغي صحة في المراجعة والمعاملة لانهما اجارة  
 في خمسة عشر موضعا انتهى **وفي فتح القدير** لو قال له انت بالخيار فله  
 خيار المجلس فقط ولو قال الى الظهر فعند الامام يستمر الى ان يخرج وقت  
 الظهر وعند هان لا تذخر الغاية **وفي البحر** وكذا الى الليل والى ثلاثة ايام  
 يدخل ما بعد الى وشمل ما اذا شرطاه في كل البيع او بعضه **وفي الزيادات**  
 اشترى مكلا او موز ونا وعيدا وشرط الخيار في نصفه او ثلثه او ربعه جاز  
**وفي الغاية** ولا يصح تعليق ابطاله كانه يقول اذ لم افعل كذا فقد ابطلت  
 خيارى كانه باطلا ولا يبطل خياره بخلاف التعليق على العقد فانه يصح **وفي القصار**  
**خاتمه** لو كان الخيار المشتري فقال ان لم اشترى اليوم فقد رخصت وان لم افعل  
 كذا فقد رخصت لا يصح انتهى **وفي فتاوى قاضي العداية** لو باع الخضرا لغيره  
 في الارض كالفجل والبصل والجزر والقلناس جاز واذا قلعه البائع فله المشتري  
 الخيار **وفيها** ولو اشترى منها خر جميع ما يملكه في البيع ولا يقصر جهل البائع بمقدار  
 انتهى وهذا الجواب مبنى على ان المشتري يعلم مقدار ما يد له عليه ما في البحر والنهر  
 نقلنا عن الخوازمية وغيرهما جهل البائع بمقدار ما يملكه في البيع ولا يقصر جهل البائع بمقدار  
 اعنى صاحب البحر والنهر وعلى هذا النوع ما في القنية لك في يدي ارض حتى يدرى به  
 شيئا في موضع كذا فبعضها من بستانه فقال بعضهما ولم يعرفها البائع وهي  
 تساوي اكثر من ذلك جاز البيع ولم يكن ذلك بيع الجهول **وفي عدة الفتاوى**  
 راجد قال لو جلد بعت منك مالى في هذه الدار من المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال  
 بعت منك ما جلد في هذا البيت او في هذا الصندوق او في هذا الجوانب ان  
 كان معلوما لمشتري فوجاز وان لم يكن معلوما والجهالة بسيرة جاز انتهى **ومرشم**  
**قال قاضي العداية** في فتاواه المذكورة راجد اشترى جميع ما في هذا البيت المنقول جاز

الجهالة بسيرة فلا تمنع صحة البيع والمشتري الخيار اذا اراد ما في البيت ان شاء  
 راد خياره للبيع انتهى ونحوه في التبيين **وفي البحر** خلاف ما اذا باع جميع ما في هذه  
 الدار من الرقيق والدواب والاثاث والمشتري لا يعلم ما فيها فانه فاسد لان الجهالة  
 فاحشة كثيرة ذكره في الظهيرية عن الحاشية **وفي الغاية والرواية** اذا باع  
 له نصيبا من شجرة بغير اذن شره يملكه بغير ارض ان كانت الاشجار قد بلغت او ان  
 القطع فالباع جاز لان المشتري لا يتضرر بالقسمته وان لم تبلغ فالباع فاسد  
 لا يتضرر بالقسمته وعلى هذا حكم الزمعي انتهى **ونقل الطرسوسي في البيع الواسيل**  
**في بيع الحصة** الشايع من البناء والغراس تعاصيل **فقال** الكلام في بيع الحصة من البناء  
 المشترك بدون الارض اذ ان باع الشريك الحصة من الاجنبي يجوز وان باع الشريك  
 ينبغي ان يجوز البيع سواء كانت الارض للبيع او للمشتري وان كانت لغيرهما فلا  
 يجوز اذ ان كانت في ايديهما باجارة او باعارة او بقصب فان كانت باجارة فلا  
 يجوز اذ ان اجرا لبايع نصيبه من الارض من المشتري ولا ثم باعه نصيبه من البناء  
 او لا فان اجور نصيبه من الارض ثم باعه العامة مع البيع وان لم يوجره نصيبه  
 يجوز وان كانت باعارة لهما من مالهما وقد اعلم هاهنا مادة معلومة فبينا ثم باع  
 احدهما الشريك نصيبه من البناء وقد مضت المدة فانه يصح وان باعه قبل مضى  
 المدة ينبغي ان يجرى فيه الواقيان وان كانت غصبا فان تعديا في ارض الغير  
 وبنائها ثم باع احدهما نصيبه من البناء للاجنبي او لشريكه فانه يجوز **وفيها**  
 غير مستحق للبقاء بل مستحق للقطع والحق للقطع كالمقلوع حقيقة فلا بد باع  
 نصيبه وهو مقلوع ولو باعه وهو مقلوع مع فلكه اهنا **قال** واما الاحكار  
 التي عرفت في ديارنا فالغالب فيها انها تكون بغير اجارة بل تسحق الارض وتعرف بكسرها  
 ويفرض على كل واحد مائة ذراع مكسورة مملعة الدراع على اختلاف البقاع والمجاث  
 وبقي الذي بقي فيها يودي ذلك القدر في كل سنة بغير اجارة شرعية فهذا ينبغي ان  
 يكون من قبيل العامة التي هي مستحقة للبقاء فينبغي ان يجوز بيع الحصة منها من الاجنبي  
 ومن الشريك مطلقا كالنقلنا من الدخلة لان مستحق القطع لا المقلوع حقيقة  
 ولا الذي باع نصيبه من العامة ليس له فيها حق حتى يخشى منه الزام المشتري بتسوية  
 الارض فيتضرر منه هذا في نفس الحكم في هذه المسئلة اما لو بيع الى القاضى بيع  
 حصة من بناء فطلب منه ثبوت ذلك الشايع والحكم به او لم يطلب منه الحكم فانه يكتفى  
 عن امر القاضى فاذا تبين له ان البناء الذي بيع منه الحصة مستحق للبقاء فبطل نصيبه  
 على ما قدمناه ولا من التفاصيل وان ثبت عنده انه غير مستحق للبقاء سمع بيشة



التبايع والتبعية وحكم به ان **كذا** الجواب في الغراس والزرع ان ثبت عنده ان  
ذلك مستحق للبقاء عمل فيه كما قد ساه من النقصان وان ثبت عنده انه غير مستحق  
للبقاء اثبتت كما قد ساه في البساتين كلام الطرطوسي وقد اقره عليه صاحب البحر  
والله اعلم **وفي معنى المقتضى** شجر بين رجلين بلغت الاشجار القطع ببيع احدهما  
حصته من اجنبي جائز لا ضرر ولا ضرر والمشتري ان يقطع كما في الجزاير **وفيها** ولو  
الزرع مشترك بين اثنين ببيع احدهما نصيبه من اجنبي من غير ان يشريكه بغير ان يترك  
المحصاة يجوز بعد الادراك يصح ولو شره بغيره مطلقا وكذا الشجر **ومر في**  
**الطلاق** في المظنة بين شره بغيره بعد صحت بيع احدهما حصته الا ان يشريكه ولم يفصل  
والفرق ظاهر **وفي الظهيرية** ولو اجاز الشريك الذي لم يبيع بيع صاحبه ومهره به  
لان له ان يرضى بعد ذلك كذا في التتار خاتمه **وفي معنى المقتضى** لو راي ما اشترا  
منه رايه حاجة او في حصة او كان البيع على شفا حوض فراه في الماء وليس  
ذلك بروية وهو على خياره لان يراه على حقيقته ومورته ويخالف هذا النظر  
ان الفرض بشبهة من رايه حاجة فانه يتعلق به حصة المصاهرة ويؤاخذ فيما عدا  
الزواج **وفيها** ومن اشترى علما فغاب قبل نقد الثمن والقبض واقام البائع بينة  
انه باع فانه كانت العينة مرفوعة ينتظر وان كان يدرى ان هو بيع في دين  
البائع ومن وجبه له حق فوافقه او ثمن يبيع فابتاع به بقاء بعينه جائز وان  
لم يقبضه وان اشترى به شيئا بغيره فانه قبضه قبل ان يفرق فاجاز البيع  
والا بطل كما في الحاروي **وفيها** اشترى ما يتسارع اليه الفساد ولم يقبضه  
ولم ينفذ الثمن حتى غاب لان للبائع ان يبيع من اخر ويحل للمشتري الثاني ان يشترى  
ان كان يعلم بالحداد ان المشتري الاول رضى بهذا الفسخ دلالة فيحل للبائع ببيع  
المشتري ان يشترى به قال وانما كبرها لانها كثيرا ما تقع في الاسواق انتهى **وفي الدخيرة**  
لو اشترى ثوبا او ثوبه ودفع بعض الثمن او لم يدفعه ببيع البائع الثوب من اخر  
ليس له مطالبة هذا المشتري به ولا استرداد منه كذا في دعوى التتار خاتمه  
**واعلم في بيع الزنا** فاكتر المتأخري على ان حكم حكم الرهن والصحيح ان العقد ان كان  
بلفظ البيع لا يكون رهنا وان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان ذكر  
من غير شرط ثم ذكر الشروط على وجه المواعيد جاز ويلزم الوفا بالاعداد  
المواعيد قد تكون غير لازمة فيجعل لازمة لحاجة الناس في الحاروي وقاض  
خان **لكن قال في العارية** ان الملك يثبت للمشتري بشرا جائزا في زوايد البيع  
ولا يزعم لو استملكها وعليها استوفى قولا ايم زماننا واسايدنا **وفي البحر**

معربا الى المنطق عليه الف ثم جعله الطالب بنوما ان اخذ بتم حل الباقي  
فالابوكا شرط وشله في بيع الفتاوى كذا في **المخ** **وفي التوبة** ما جاز ايراد العقد  
عليه بالتواضع مع استثنائه من هذه قاعدة مذكرة في عامة المقربات قال  
نعم استثناء امر طال معلومة من بيع ثم تحلة قال في شرحه وكذا بيع تغيره صورة  
جائز فكذا استثنائه ثم قال وما ذكرنا هنا من صحة الاستثناء وصحة البيع ببقاء  
في الكثر هو مفهوم من ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز وهو  
اثنى بذهب الامام في بيع صورة طعام كل تغير بغيره فانه انسد البيع لبقاء  
تدرا المبيع وقت العقد وهو لازم في استثناء امر طال معلومة على الاشجار وان  
لم يقض الى المانحة **فالحاصل** ان كل جهالة تنقض الى المانحة بطله وليس بلام  
ان لا يقضى اليها يصح معها بل يبيع عدم انضائه اليها في الصحة من كون البيع على  
حد والشروع الا يرى انما قد يتراضيان على شرط يقتضيهم العقد وعلى البيع باجر  
بموجب كقدوم الحاج وغيره ولا يعتبر ذلك صحيحا كذا في فتح القدير **قال** قال العلامة  
الشيخ قاسم في تصحيحه وفي شجرة الهداية عدم الجواز اثنى بذهب الى حنيفة في بيع  
صورة طعام كل تغير بغيره فانه انسد البيع ببقاء تدرا المبيع وقت العقد وهو لازم  
هنا وتذبرهم من كلام ابو يعلى انما راية الحسن وحده وليس كذلك بل هو رواية  
ابن يوسف ايضا عن ابي حنيفة قال المولى قال ابو يوسف قال ابو حنيفة اذا باع طعاما  
بجارية لا تغير او استثنى كىلا معلوما فانه انسد يجوز وهو قول ابن يوسف ولم  
يؤت ابو حنيفة اذا كان العلم بغيره انه اكثر من تغير او يحيط العلم به لم يوقفه  
على ذلك هذا القطع في النوادر ومحمد رحمه الله انما جاز الاستثناء في البيع على وجه  
اخر فقال في كتاب الحجة بعد ما روى عن القسم بن محمد انه كان يبيع ثامره ويستثنى  
منها بعضا به ناخذ اذا استثنى شيئا في جملة ربا او خسا او سدا او سدا فهذا  
الى صحة ما في الكتاب ويبيح صفة الاستثناء الصحيح انتهى **شبه** بقوله  
مع قوله كبيع بر في سنبلة وباتلا وامر في سمس في ثمرها وجوز ولو لم يثبت  
في ثمرها الا ولا مال متفع به يجوز ببيع ولا يجوز ببيع مثله في سنبلة  
المنط لا احتمال الوفا كما في فتح القدير **وكذا** لا يجوز بيع تفصيل الزخمة وتفصيل  
الشعر بخراصة لعنف الدواب كذا في المصباح **قال** فان قلت ما الفرق بين  
ما ذكر وبين ما اذا باع جب قطن في قطن بعينه او لوى قطن في ثوب بعينه فانه لا يجوز  
بيع انه ايضا في غلاف قلت اشهر ابو يوسف الى الفرق بان لوى هناك يعتبر  
عدما هالك في الثوب فانه يقال هذا قطن ولا يقال هذا لوى في ثوبه ولا يجب



في قطنة ويقال هذه حنطة في سبلها وهذا الورق ونسوقه يقال هذه  
تسرة وفيها الورق يد هب اليه وهم وما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع بيع  
البيع في الصوة والبيع في الشاة والالبية والالارع والجلد فيها والدقيق في  
الحنطة والزيت في الزيتون والمصير في العنب وهو ذلك حيث لا يجوز ان ياتي  
البيع عليه **وفي الزيادة** رجل له ابن معتق وله ام ولد قد استولدها بالانكاح  
فاشترى الاب في النكاح ولده بهذا الابن في القياس يقع الشراء لاب  
وفي الاستحسان يقع للابن وبالقياس اخذ انتهى **بيع الفاسد والورق**  
اختلف المتأخرون في تفسير قوله علي بن ابي طالب ان تصرف المشتري فاسدا جازي  
المشتري قال بعضهم المشتري يملك العين بل يملك التصرف وهو قول اهل العراق  
وقال شاذلي يملك المشتري يملك العين وهو الاصح ويكون تصرفه فيه صحيحا اما قبل  
التصرف فيجب على كل من المتابعين نفي قبل القبض او بعده مادام في يد المشتري  
لم يرد ولم ينقص لكن في شرة الطحاوي ذكر تفصيلا يرجع اليه ولا يشترط في الفسخ  
قبضا قاض **وفي الزامية** اذا اوصى على مساكه وعلم به القاض له فسخه حقا  
للشروع وكل بيع فاسد هذه المشتري على بايعه بمئة او صدقة او بيع او لوجه  
من الجوه ووقع في يد بايعه بوثيقة يبرأ بها المشتري نه صانه **وفي المبيع**  
**وغيرها** وكذا ان اشتراه وكيل البائع ببراء المشتري اذا سلم اليه **وفي جامع الفتاوى**  
والاصل ان المتحقق بجهة اذا وصل الى المتحقق بجهة اخرى اما يعتبر واصلا اليه بالجهة  
المتحققة او وصل اليه من المتحقق عليه اما اذا وصل من جهة اخرى فلا حتى ان المشتري  
فاسدا اذا ذهب المشتري من غير بايعه او باعه فذهب ذلك الرجل من البائع  
الاول وسلم ببراء المشتري عن قيمته اذ لم تصرف العين واصلة الى البائع بالجهة المتحققة  
والمهر لو عينا فذهبته من غير زوجها وهو وجه من زوجها ثم طلقها قبل  
الدخول فله زوجها نصف ثمنه العيني عليها ولو وهبها من زوجها لا يرجع عليها  
بشيء انتهى **وفي البيع والمبيع وغيرها** ولا ينعقد بيع الدين من غير ثمن هو عليه  
ويجوز من الدين ان لعدم الحاجة الى التسليم ولم ينعقد بيع التعصوب من غير  
العاصب اذا كان العاصب منكرا له ولا يبيعه وكذا بيع الابن في ظاهرها الرواية  
انتهى **ويشترط في الذخيرة** جواز بيع الدين من هو عليه بغير بدل القرن وبغير  
المسلم فيه اما بينهما فلا يجوز بيعهما ولو من الدين كذا في حاشية الاشباه **ولو**  
**سكت عن الثمن** فابيح فاسد **في الجرد** لو باعه وسكت عن الثمن ثبت المالك  
اذا اتصل به القبض في قوله لو قال بغير ثمن لم يملك المبيع وان قبضه لم يملك المبيع

يقتض العاوضه واذا سكت عن الثمن كان عرضه قيمته فيصير كانه قال بقيته  
وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون بصيغة بالقيمة بخلاف ما اذا قال بغير ثمن  
في غير المقصود به ان الصيغة بخلافه كذا في الايضاح انتهى ذكره في المبيع **وفيها**  
ان قبض المشتري المبيع بمرض البائع ولو دله يبيد المالك بمثل ان كان مثليا وقيمته  
ان كان قيميا ان لم يكن فيه خيار شرط لا يبيد المالك في الصحيح فكذا في الفاسد كالف  
في القديم اما الباطل فلا يبيد قبضه المالك مطلقا لعدم المحلية بخلاف الفاسد  
لوجود الاهلية والمحلية والتي عن الاحكام الشرعية يقتضي تقويم المبيع او  
التي عمالا يتصور لمعوكا حقق في الاصول **وفيها من التلف** ذكره حجة البصوح  
الفاسدة بيع المضطرب قال وهو ان يضطرب الرجل الى طعام او شراب او لباس  
او غيرها ولا يبيعها البائع الا باكثر ثمنها بكثير وكذلك في الشواء منه انتهى **وما**  
**يرد به ما في تناوي قاضي القضاة** سئل عن شخص اشترى من اخوه في سبيل  
ذكر البائع انها من نسل نوس فلان لغوس شهيرة بالجوذة ثم تبين كذبه هل للمشتري  
الرد ام لا **فاجاب** اذا اشترىها بئرا على ما وصف له بشئ لو لم يصفها بهذه الصفة  
المشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمين فاحش وهي تساوي ما اشترىها  
به لو رد اذا تبين بخلاف ذلك انتهى **وفي معنى المقي والنهر** واللفظ له **ان**  
**السادس** بين الابن والابن بزم انه عنده ولو حكما بان لا يقدر على اخذه من هو  
عنده فان كان لا يقدر الا بمصومة عند الحاكم لم يحن ببيعها في السراج ثم قال  
ويستثنى من اطلاقهم ما لو ابق من العاصب فباعه المالك منه فانه يصح بيعه ان ابق  
عند المتعاقدين كذا في الذخيرة معلل بان يبيعه اما لا يبيع اذا كان التسليم بمعا جازي  
اما اذا لم يكن بمعا جازي اليه كافي مسلمتنا فان البيع يجوز **وفي التام خايبه** لو  
تزوج بالدرهم المصوبة او اشترى جارية بغير مائة لم يلزم له الا امتناع بخلاف العرض  
لا يشتري به حتى يرد قيمته ولو تزوج به جازر الوطى انتهى **وفي معنى المقي بيع**  
**المعصوب** **موقوف** ان اقره العاصب او كان للمعصوب منه مينة عادلة ثم البيع  
والا فلا ولو ملك قبل التسليم انتقض البيع ويؤدى له اخلف بدو الاول  
اصح وعبر الاما بين شواء المعصوب من عاصب جازي يجوز ويقوم المشتري مقام  
المالك في الدعوى وعن ابن حنيفة من وايتان **ولو امر العاصب** رجلا فاشترى  
من المالك او تولى العاصب من اجني فاشترى من المالك صار قابضا بنفسه اشرا  
ولو غصب من رجل غلاما واخذ منه جارية وتعاضا فاجاز المالك لم يجر ولو  
غصبا من رجلين واجاز اجاز ولو كان عوضا واخذ التقديس جاز في الفصل وان



ان المقدر يتعين في عقود المعاوضات كذا في المجتبى **وفي بيع المقار**  
 لو لم يجر المالك وملك الثمن في بيد الفضول في مختلف المشايخ في رجوع  
 المشتري عليه بمثل ولا يصح كذا في القيمة ان الشئ ان علم انه فضولي  
 وقت الاداء يرجع له والامر به عليه وصرح الزيلعي بانه امانة في يده فلا ضمان  
 عليه اذا هلك سواء هلك قبل الاجارة او بعد ها انتهى لكن ما صحه في القيمة اعتمد  
 شيخنا عبد البري شروح للنظم الوهابي **وفيها ما يلخصه** وان كان الثمن  
 عرضا كان ملوكا للفضول واجارة المالك اجارة نقدية عقدية لما كان  
 العرض متعينا كان شراءه ووجه الشراء لا يتوقف بل يقع على المباشرات  
 وجد نفاذا فيكون ملكا له وباجارة المالك لا يستقل اليه بل تاثير اجازته في العقد  
 لا في العقد ثم يجب على الفضول مثل البيع ان كان مثليا والقيمة لا في المصار  
 البذل له صامرا بشرط ان يفسد بالغير مستقوصا له في ضمن الشراء فيجب عليه رده  
 كالمقتضى منه بالغير واستقوصا من غير المثل جازي منها وان لم يقصد **وفيها**  
**وفي بيع المقار** بيع الفضول موقوف الا في ثلاث بناطل اذا شرط المصار فيه  
 للمالك كذا في التبيين وفيها اذا باع لنفسه كذا في البديع وفيها اذا باع عرضا من  
 غائب بعرض اخر للمالك كذا في فتح القدير **وفي التنازل** خاتمة في بيع الفضول  
 واذا مات المالك ينفذ باجارة الوارث **وفيها لا يشترط** تمام البيع في مثله  
 من مایل الفضول الملتقط اذا باع اللقطة بغير امر القاص ثم جاء صاحبها  
 بعد ما هلك ان شاء ضمن البايع وعند ذلك ينفذ البيع في جهة البايع في  
 ظاهر الرواية وبه اخذ عامة المشايخ انتهى كذا في الخلاصة والبرازية **وفي**  
**معيّن المقار** قال في حوزة الاكل في ذلك خيار الوروية كذا ان يرد قبل الوية ويبيع  
 العقد بقوله وودت في شراء الا سيحيا ان يجوز الرد قبل الوية لانه  
 نفع قبل الوية اقرب الى النفع **والحق به** قبل الوية لا يجوز وله الخيار  
 لان اقدامه على الشراء مرض منه ومع ذلك ثبت له الخيار كذلك اذا مرض به قبل  
 الوية وتماهى في شراء الوهبانية **وفيها اذا كان له على رجل دراهم** فاخذ  
 منه شئ منه فانفق ثم علم انه كان زبونا فلا شئ له عند ان حقيقه وقال لا يرد مثل  
 الزبون ويرجع بالخيار وان اخذ بمحض الخيار وهو يعلم بزيته او كلفه او زبونا  
 او ستوقه جاز ذلك ويكره الرضى به وانفاته وان بين ذلك للمفتي وقال ابو  
 يوسف كل شئ رزقك مما لا يجوز بين الناس فيبقى ان يقطع ويعاقب صاحب  
 ان انفق وهو يعرفه كذا في الحارثي انتهى **وفي بيع** الموهون والمشتاخر موقوف

مهم في عقابته  
 غش في الدرام

في الصحيح **وشبه في البيع** يجوز بيع هوام الارض ودواب البحر الا السمك وما  
 يجوز وما يجوز الانتفاع ببلده او عظمه **والخامس** ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع  
 فلا بأس ببيع عظم الميتات الا عظم الادمي والخنزير ولو كان فيها دسومة نهية  
 يجوز بيعها ويجوز بيع الرتين والبر والانتفاع بها بخلاف العذرة الخالصة  
 وان غلبها التراب جاز **ط** قال ابو حنيفة كذا في ائسنه الحرام والغالب عليه الحلال  
 فلا بأس ببيعه والانتفاع به يعني في غير الابدان وفي الابدان لا يجوز كالنصارى  
 تقع في السم والعيان والزيت يقع فيه وذلك الميتة وان غلبه الحرام لم يجوز بيعه  
**وفي بيعه** كذا في المجتبى انتهى **وفي الاشياء** **البيع** **يسهل بالشرط** في اشياء وثلاثين  
 سيلة وهي معدودة فيها **وفي المجتبى** **ويجوز** بيع دود القمل والنمل الا مع الكوار  
 وقال محمد والشافعي يجوز للانتفاع بالحوانات المستغنة ثم قال والفقوى على قول  
 محمد فيها حاجة الناس وكذا بيع بوزرد ودالق لا يجوز عند ان حقيقه وعند هاجم  
 لا يجوز و عليه الفقوى انتهى وبه جزم صاحب التوقيف وفي شرحه المنع تبعا  
 لشيخه **وفي بيع الحق** **الاجل المبرور** في الثمن يفسد البيع في ذلك في ذلك في ما  
 اذا كان في البيع او بعده على الصحيح من الجواب **وفيها لا يشترط** ان يقطع او يفسد  
 او مائة في الصغير والكبير بكذا فيهما والمجمل اكثر مما باع **ويجوز** وان اودعه داء  
 او علة ذلك في المجمل وتواضعا جاز البيع على المخلول عند التراضى وهكذا  
 روى عن ابي يوسف وهي موجودة في التنازل خاتمة عن التجريد **وفيها** اشترى  
 بستانا من رجل واشترط البايع ان يثمنه اجرة ثم قبض المشتري البستان بغير  
 مساهمة في ثمنه والكل ثمنه سبيل ثم وجده تسعة اجرة لم يردده ولم يرجع على  
 البايع بشئ في قياس قول الامام وعند محمد تقم الارض وهي تسعة اجرة  
 كم تساوى ولو كانت عشرة شلحها كم تساوى ويرجع المشتري بفصل ما بينهما  
 وهو قياس قول ابي يوسف ولم ينقل عنه فيها شئ كذا في شراء الوهبانية **وفيها**  
 اذا اشترى بعد الوتقة فانفق عليها ثم استحق لا يرجع المشتري على البايع بما  
 انفق كذا في القيمة **وفيها** ظهر بوزر البطيخ بعد الزراعة قشارة مثل البوزر  
 ويرجع بالثمن **اشترى** بوزر البصل وخرم فلم ينبت وظهر انه فاسد يرجع بالثمن  
 كذا في البرازية **وفيها** لو وجد في الدابة عيبا في طريق السفر وخاف على الحمل الذي  
 حمله عليها ان تركها ومضى لسفره قال فيرد وهو معدود من الغلام مرضى  
 بالعيب اذا زاد على ثلاث **وفيها** اشترى جارية من ثمن عند البايع فله الرد وان لم  
 تزن عنده **وفيها** الشدة وهو توسع مغوط في القم عيب وان قبضها ولم

مهم في ما انفق



يعلم انه عيب ثم علم ان كان عيبا بينا ٢ يخفى على الناس كالعمى ليس له السرد  
**ويشترى** ويشتري ويشتري بعضه فظهر انه شرير وما بقي ويرجع بنقصان ما جاز  
هو المختار **ولو كان** سببا ذابا فاكده ثم انما يبيع انه كان وقت بيعه فارجع بنقصان  
العيب عندها وبه يفتى **اذا** وجد بعض الجوز فاسدا فان كان قليلا جاز البيع  
استحسانا لانه ٢ يخلو منه الجوز وان كان كثيرا بطل ورجع بطل الثمن ٢ نه جميع  
بعض المال وغيره كالحل والعبء كذا في الجنين وكذا الحكم في البيض اذا كان بعضه  
مدمرا والبطيخ اذا كان بعضه فاسدا كذا في القنية ثم نقل عن الكا في ان هذا قول  
الامام وعندها يبيع في الصحيح ويتل بسند العقدا جاز لان الثمن لم يفصل قاله  
صاحب النهاية ان الاصح قولهما فان الثمن ينقسم على الاجزاء ٢ على القنية وتماه في  
شروع الوهبانية انتهى **وفي بيع العطار من القرض** يشترى الشيء اليسير ثم غال  
اذا كان له حاجة الى القرض المستقروض يجوز ويكره انتهى قلت وهو في المسئلة  
قال فيها اذا احتاج الى القوت ولا يجد الا بالقرض نه غيره واوليك ٢ يعطون  
قرضا بدون الوعد لا يكون في العادة والعرف فلو اشترى المستقروض شيئا يسيرا  
نه المقرض بشئ غال ازيد نه ثمن مثله يجوز ويكره ولو باع نقد البيع انتهى  
وقد ذكره في الاشباه حيث قال وفي القنية والبطيخ يجوز للحاج الاستقراض  
بالبيع انتهى ولم ينعى على الكراهة وهو الا لا يتحظر **وفي البيع** ٢ يجوز  
قرض من نفعه بان اقضه درهم مكسره بشرط رد صحيحه او اقضه طعاما  
في مكان بشرط رده في مكان اخر فان نضاه اجود بلا شرط جاز في غير الدين على قول  
الاجود وتيل ٢ في المحيط ورجع الثاني وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط  
ليس بلام لان يقرض على ان يكتب الى بلد كذا حتى يوفى دينه انتهى **وفي الحج** ما لم يحض  
بيع الحجز بالخطبة والدين اما ان يكونا نقدين او احدهما نقد او الاخرين فان كان  
الاول جاز لانه صار عدديا او موزونا فانه غير كونه مكيلا لوجه والخطبة مكيلا  
فاختلفت الجسار وجاز التفاضل وعليه الفتوى وعنه الامام انه ٢ خير فيه  
وان كان الثاني فلا يخلو اما ان تكون الخطبة والدين قيسا او الخبز فان كان الاول  
جاز لانه اسم موزون وان مكيلا يكتفى بصفته ومعرفة مقدار وان كان الثاني جاز  
عند ابي يوسف لانه اسم في موزون ٢ يجوز عندها قال المصنف يبيع صاحب الهداية  
والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله كذا في العناية انتهى وهذا ما يعطى فيها  
عشرون رجلا جازا واستقضى من رجل واحد وامره ان يدفع الدرهم الى واحد منهم  
فدفع ليس له ان يطالبه الا بمصته كذا في القنية **وما يلحق باقتل هذا ما في جاز**

ما يجب القبول

القبول

**القبول** لو باع شيئا بشئ غال زايد على قدره فليس على الامام ان ينقصه كذا اعني  
التنازح عليه وبيع الشيء باصفاء قيمته يجوز ذكره الذي يلي في كتاب الفصيح  
**وفي القنية** ان يبيع ما يباوئ طسوجا بعشرة دنانير جاز فانه على وفاء  
الدليل لا يبيع بوجود ملوك له بالتراضي وقال الله تعالى الا ان تكون تجارة عن  
تراض انتهى **كذا في بيع المني وفيه** **في الاول** الجنية من رجل باع من مال الميت شيئا  
ثم استأجره باكثر مما باع به ينظر في ذلك اثنان نه اهل البصر والامانة ٢ ان قال  
ان ما باعه فهو قيمته ٢ يلتفت الى زيادة نه يزيد ٢ نه ذلك قد يكون عند تحقق  
الحاجة بان يراى على قيمته عند حاجته ٢ يصير ذلك قيمة له وان كان يشترى في  
الزيادة بالكثر وفي السوق باقل مما عه في السوق ٢ يجب على البائع بان  
يبيع على الزيادة بل يعتمد في ذلك على قول عدلين في القيمة ان اجزاء ذلك قيمتها  
يكون قيمة لها انتهى **وفي شئب الشارح** جاز به بعد ما ذكر سائل القرض الذي  
جرفنعا ونقل عن شيخ الاسلام خواهر مراده ان ما نقل عن السلف نه كراهته  
محمول على ما اذا كانت المنفعة شروطة والا فلا يكره بلا خلاف **قال** هذا اذا  
تقدم الاقراض على البيع اما اذا تاهر كن طلب نه رجل ان يعاطله بماية دينار  
فباع المطلوب نه الطالب ثوبا قيمته عشرة دنانير ثم اقضه ستمين حتى صار  
للقرض مائة دينار وحصل المستقروض ثمانون ذكرا الحصة ان هذا جائز وهذا  
مذهب اهل سلك امام بل فانه روى انه كان له سلاح وكان اذا استقرض انسان  
نه شيئا يبيعه بشئ قاله ويقرضه بعض الدناير الى تمام حاجته وكثيره المشايخ  
لا يكرهون ذلك ٢ نه قرض من شفعة فانه لو القرض لما قبل الثوب بذلك الثمن  
ونهم نه قال ان كان في مجلس يكرم وان في مجلس لا باس به **وكان** شمس الامة  
ينقل بقول الحشاف وقول محمد بن سلمة ويقول هذا ليس بقرض من شفعة بل هذا  
نفع من شفعة وهو القرض انتهى **وهذا ما يحفظ لكثرة وقوعه وفي بعض**  
**الفتا** لو اختلف الطالب والمطلوب في ذرع الثوب المسلم فيه ٢ بينة يتحاشان  
في القياس وفي الاستحسان القول للمطالب وبالقياس ناخذ **وفي قرض القاري**  
**والقروي** استقرض من القلوس الراية فكسدت فعليه مثلها لا قيمتها **وفي** ولو  
استقرض طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقية المقرض في بلد الطعام فيه  
غال فاخذه الطالب بحقه فليس له حبس المطلوب ويؤمر بالمطلوب بان يوفى  
به حتى يقضى طعامه في البلد الذي استقرض فيه **وفي كذا في الحاشية والعمارة**  
مرجل استقرض شيئا نه الغواكه كيلا او وزنا فم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر

بيع الشيء باصفاء  
قيمة

بيع الشيء باصفاء  
قيمة



استقر المفسر على ان  
يروي في صحيح

صاحب القرض على تأخيرها الى ان ياتي الحديث الا ان يترأصيا على القيمة قال فيها ولا يشي  
هذا الفلوس اذا كسدت لان هذا ما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة **ونبه**  
لو استقرض الدرهم المكسور على ان يودي صحيحا كان باطلا وعليه مثل ما قبض  
**ونبه** الترخيص لا يتعلق بالحيثية من الشرط فالفاسد منها لا يبطله ولكنه  
يلغو وشالده ما قبل هذه **وفي موضع اخر منه** ويصح تعليق التاجيل بالشرط  
فلا قال رب الدين لن عليه الف حاله ان دفعت الى خسر مائة فالحسنة مائة موقرة  
عنه الى سنة بنو حازم كذا في الذخيرة **وفي معنى المقي** ولو باع بالف درهم حالة  
ثم اشتراه بالف موقلة فالشراء فاسد لا يشتري باقيا ما باع اي قبل نقد الثمن  
من حيث المعنى لان الحالة خير من الموقلة كذا في البدائع انتهى **ونبه** قال في  
المصالح عليه دين فطالبه رب الدين فبعث اليه شيئا قدر ما معلوما وقال خذ  
بعض الجلد والبعض لهما معلوم لان بيعا وان لم يعلم فلا كذا في المجتبى انتهى  
لكن المذكور في الدرر وغيرها ان البيع مثل ما يبيع الناس موقوف  
ان علم به في المجلس يكون فاسدا ايضا في رواية عن الامام ولعل ما في المجتبى  
منه عليها او موال **وفي تشاواه** اذا اقرض رجل رجلا مقدارا من الخطة بعضا  
فاستملكه ثم لما غلا السعر طالبه بالخطة فلم يجد عنده ما يعطيه فاشترى  
منه ذلك بثلث معلوم موقلة الى وقت كذا الا يصح ان افتراق غرضين يدين قال  
في صرف الجوازية اذا كان له على اخر طعام او فلوس فاشتراه به عليه بدرهم  
ونقصا قبل قبضها بطل وهذا ما يحفظ فان المستقرض للخطة او الشئ  
يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويصح عز الاداء فيبيعها منه باحد المنتدين الى اجل  
ويسمونه كذا وكرو في رواية فاسد لا افتراق غرضين يدين انتهى ولا ينافي ما  
في النوايد الرئيسية بيع الدين يجوز ولو باعه من المدين جاز لان محله ما اذا كان  
الثلث يقبوضا لا لا ينفى الثلث **قلت** وقد اقول بعدم صحة بيع معلوم في بيت المال  
من غيره اذا احتاج الى درهم معلقة قبل ان يخرج المعلوم بناء على انه لا يقبل بيع  
الدين من غير من هو عليه فاحفظ فانها من النواهد **ونبه** اذا اشترى من اخر حطة  
بعينه وليست عنده ثم اشتراها وسليها فانه لا يصح كذا في الخلاصة وشروع الهداية  
اما في الدرهم فيصح **قال في الولوية** ان يبيع الدرهم وليست عنده يجوز  
الدرهم ثمن ويصح الثمن وليس عنده جاز انتهى **وفي الخلاصة** بيع الحطة بالخطة  
يجاز في ٢ يجوز وكذا كل ما يكاد او يوزن فلو ظهر التساوي في المجلس جاز وبعد  
الا فتراق لا يجوز عند الثلاثة التقابض في بيع الطعام بالطعام ليس بشرط غلا

صح وان بطل وقيل او يحكم  
به في المجلس

المعنى

المنتدين **وفي من الجواب** انه كان له على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين  
وغيرهما درهم فان لم يجر على ذلك **وفي الراتعات الحسية** اذا انقضى درهم فانتقيا  
قال ابو يوسف رحمه الله اذا اردت عليه بيع الزبالة فان كان حين انتقيا يعلم  
انها زبالة فله ان يرد ما سواها قبلها بقضاء او بغير قضاء فرق بين هذا وبين البيع  
اذا قبل الباي بغير قضاء جعل عقدا جديدا في حق الثالث وهو الباي اما هذا  
فيكون ان يجعل بيعا جديدا لانه لم يملك الرد على ما قد ساه وتما في البحر وحاصله  
قال ابو يوسف من اقرض كوحطه عفا واستهلكها المستقرض ثم قضاها جذا ان  
كان قال له الطالب ان عليك جيدة وصدة وقضاها ثم تصادقا على ان القرض كان  
عفا فله ان يرجع ويعطيه عفا وان كان المطلوب قضاها الجيد من غير مشروط  
جاء ولم يكن له ان يرجع انتهى **وفي التامر حاشية** لو اشترى ارضا او دارا على اقسا  
حرة من النوايب فاذا طوبى المشتري بالنوايب له ان يرد ما على الباي حيا وعلى  
ورثته بعد موته **وفي صرف الذخيرة** قال ابو حنيفة لا باس ببيع المشغوش اذا  
بين او كان ظاهرا يري وهو قول الثاني وقال في رجل بعه فضة نحاس يبيعها حتى  
يبين ٧ باس ان يشترى من ٧ يمين **بشر** في الاملا عن الثاني اكره للرجل ان  
يعطي الزبون والنهرج والمستوفد والخامرية وان بين ذلك وتجزئها عند الاخذ  
من قبل ان في انقضاء صرا عاما فهو مكروه وليس بمصلحة رضى هذين الحاضرين  
خوفانه الى نوع في ايدي الناس على الجاهل به ومنه التاجر الذي لا يتحرق **قال**  
وكذا شئ لا يزوج يبيعان يقطع ويعايت صاحب اذا انقضى وهو يعرفه انتهى  
كذا في البحر **وفي معنى المقي** ضرب الفلام رضى بالبيع ان زاد على ثلاثة اسواق  
ومدة اداة جرحه ٧ اذا كان غير العيب الذي يريد رده كذا في الولوية **قلت**  
وشله مالوا مسك الجارية المبيعة او الدابة المبيعة وعلنها ليتبين له الا هو يكون  
رضى بالعيب اذ ليس الوديع على الغور ٧ من موقت كذا في العاديه **قال نيبا**  
اشترى جارية وقبضها وخاصم الباي في عيب بالجارية فقال المشتري انما اسكتها  
لا نظره ليزول العيب لا يكون رضى انتهى **قلت** وشله مالوا اشترى دابة فوجد  
بها عيبا فزكها فقال الباي ركبها في حوائك ولم يبق لك حق الرد وقال المشتري لا  
بل ركبها لمردها عليك كان القول قول المشتري كذا في الحاشية **ونبه** وجد بالعبد  
عيبا فقال الباي ان لم ارده عليك اليوم فقد رضىت بالعيب قال محمد هذا  
القول باطل وله ان يرد ما انتهى **ونبه** قال الشافعي ليس به عيب لم يكن  
اقرا با تنقاه العيوب حتى لو وجد عيبا رده ولو عين فقال ليس باق صح

لم يكن له ان يردده والفرق بين المشغوش وبين  
المشغوش اذا قبل الباي ان يرد ما كان الم  
ما كان بغير قضا اخر

١٢٥

١٢٦



أقارعه وشك في الشهادة **ونبي** رجل اشترى شاة فوجدها مقطوعة الأذن  
 ان اشترى اهل الاصححة لان له ان يرد ها وكذلك كما يمنع الاصححة وان اشترى اها  
 لغير الاصححة لا يكون له ان يرد ها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس **وان** اختلف  
 البائع والمشتري في كونها للاصححة فان كان ذلك في زمان الاصححة كان القول قول  
 المشتري ان كان اهلا لا يصح والالا **ونبي** اذا اشترى جارية فقضاها وباعها  
 ثم غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فرد ها على الاول باقراره بقضاء القاضي  
 ان كان عيبا لا يحدث شك لان المشتري الاول ان يرد ها على البائع الاول بذلك القضاء  
 وان كان عيبا يحدث شك لیسوله الرد عليه الا ان البائع الثاني اذا اقام البينة على ان  
 هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت بينته ويرد على البائع الاول في الفتاوى  
 الحامية انتهى **ونبي** اذا ادعى احد في البيع غش طوع والاخر غش كراهة اختلفوا  
 فيه والصحيح ان القول قول من يدعي الطوع كافي للصحة والناسد وكذا لو  
 اختلفا على هذا الوجه في الصلح والاقار في الصحيح في الجواب بخلاف ما لو  
 اختلفا في الصحة والمطلوب وبعضه في الاشياء وجامع الفتاوى **المال**  
**اختلفا في مقدار البيع او الثمن** فالقول فيه للعاين ايضا لان اوصيا كافي  
 التبيين **وفي القول للعاين** فيما يقضه مطلقا مقدارا او صفة او تعيينا  
 فلو جاء ليرد البيع فخير شرط او روية فقال البائع ليس هو البيع فالقول  
 للمشتري في تعيينه بخلاف ما اذا جاء ليرده فخير عيب فان القول للبائع كافي  
 العادية انتهى **سائل مشهور** بيع الهوى بالا نفرد لا يجوز ولو سقط علو لوط  
 على دار غيره ليس له اعادته الا برضاه **قلت** وفي الحامية في البيع في باب  
 ما يدخل في البيع ما يخالف هذا فليحرم **الشرب** **والمرقطة** من الثمن حتى لو  
 باع دارا مع ممرها فاستحق الدار دون الممر فيقسم الثمن بين الدار والممر  
**تدخل الاختصاص** المشبوهة في الارض والصندوق المثبت وكذا السلاسل  
 والقناديل الممورة في السقف وكذا السلم اذا كان متصلا بالبناء ولوم  
 حطب وهو الصحيح كافي الظهيرة **ونبي** وكور الصايغ لا يدخل وان ذكرت  
 المرافق ويدخل كور الحداد وان لم تذكر المرافق **ولو اشترى** ماله صغيرة وتركها  
 باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع ان يامره بقطعها ويكون  
 الكل للمشتري وان تركها بغير اذنه حتى اثمرت تصدق المشتري بالثمرة  
**وقوائم الخلاف** كالمركب الاختار الفصل بلغ او ان القطع او لا به يبقى  
**ولو** باع امرضا لم يذكر الخراج ثم علم به المشتري ان كان كثيرا مثله بعد عيبا

خير والا **ولو** دفع الخراج مدة ثم رجع اهل القرية ان خرجها اكثر من قبل  
 فن لهم وخرجها ما كان حتى يشهد عدل من غيرهم الى **الكلمة المتعارضة في البيع**  
**وفي فتح القدير** فباع صابونا ثم تغايبا بعد ما جدد ونقص وثر منه يجب  
 على المشتري شي لا كل المبيع باق **وفي محين المفتي** **فتح القدير** ولو ولدت المبيعة  
 ولذا يعني بعد القبض ثم تغايبا لا قاله باطله عند ٢٥٥ الولد زيادة منفصلة  
 والزيادة المنفصلة اذا كانت بعد القبض يتعذر معها الفسخ حقا للشرع بخلاف  
 ما قبل القبض **والفصل** ان الزيادة متصلة كانت كالسنة او منفصلة كالولد  
 والامشي والعقود اذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والرفع وان كانت بعد  
 القبض متصلة فذلك عنده وان كانت منفصلة بطلت الا قاله لتعذر الفسخ  
 معها والا قاله لا يصح على قوله الا فسخا وعندها تكون بيعا **واما الاكتاب**  
 فلا تمنع الرد بالعيب ولا الفسخ لئلا وتكون للمشتري انتهى **حصر في الخلاصة البيع**  
**الوقوف** في خمس عشرة صورة واما عليها في الجواهر عشرة فبلغت تسعا عشر  
**وذكرها** البيع المشروط فيه الخيار اكثر من ثلاث فان الصحيح انه موقوف فان اسقط  
 قبل دخول اليوم الرابع جاز ولا فسد **ونبي** ولا يبطل السلم بموت رب السلم ويبطل  
 بموت السلم اليه حتى يورث السلم تركته حالا انتهى **وفي البع** لو مات المسلم اليه  
 قبل حل الاجل حل الدين وكذلك كراهين من حل والا صل ان موت من عليه الدين يبطل  
 الاجل وموت من له الدين يبطله ٢٧ الاجل حق الدين ٢٨ حتى صاحب الدين تعتبر  
 حياته وموته انتهى ونحوه في الاشياء **وفي المتعارضات** يجوز استراض الخبز  
 والسلم فيه ومن رآني يقول ان يوسف واختار المشايخ للفقهاء لتعارف الناس **ويجوز**  
 السلم في السن كيلا ومن رآني **كتاب الكفالة والمواصلة** الكفالة  
 لغة مطلق الصم ومنه قوله تعالى وكفلها من كرهاي ضها الى نفسه وشرعنا ضم  
 ذمة الى ذمة في المطالبة لا في الدين على الامم واصحابنا الكتاب قوله تعالى وانا به  
 مرعوم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم ان عجم غارم وهي ضربان كفالة بالنفس وكفا  
 بالمال قالوا وكفها الايجاب والقبول ومنه ثم شرط حضور المكفول له خلافا لابي يوسف  
 في قوله الاخير وهل يرد بده عنه وايتان كافي النهي **قال في فتح القدير** ومحاسن  
 الكفالة جليلة وهي تفريغ كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه  
 حيث كفا مؤنه ما بينهما انتهى **وفي الجني** الاستماع عن الشك في اقرب الى الاحتياط  
 ٢٨ مكتوب في التورية ان العامة او لها حلا من وادسها ندام واخرها غرام  
 ويطلب الكفيل بتسليم نفسه الاصيل اذا عرف مكانه ببينة او علم القاضي او كانت



له عادة في الخروج الى موضع في كل سنة فينمو الكفيل بالذهب اليه واحضاره  
ويستوثق القاضي منه بكفيل فان لم يذهب حبه والاجر بقدر المسافة ذهابا  
وابا والمقام عنده فان لم يحضره اليه حبه ان كان يقدر ان ياتي به يوجد  
ما والا ترك فان لم يكن للاصيل حرجة مع وفه فالقول للكفيل انه يعرف  
موضعه فان حلف واقام بيعة ان خصمك غايب يذري موضعك تنفذ فيه  
المطالبة وقيل لا يلتفت الى قوله ويجوز ان يظهر عجزه **وفي تنوير**  
**الابصار تبعا للكثر وغيره** صح ضمان الخراج والوصية وكذا النوايب  
والقسم **وقال صاحب النهر** في شرح الكثر تبعا لما في البحر يمتثل ان يكون  
مراده بالنوايب ما يكون بحق ككوى الانهار والمشاركة العامة واجرة الحارس  
وغيره وما وظف الامام لتهيئ الجيش ونداء الاسوي بان احتاج الى ذلك ولم يكن في  
بيت المال شيء فوظف على الناس كذلك والكفالة بذلك جائزة اتفاقا لانها واجبة  
على كل مسلم موصرا بما يوجب طاعة ولي الامر فيما فيه مصلحة للمسلمين ثابتة حيث خلاصته  
المال وان يريد لها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زمانه وفي صحته  
اختلاف المشايخ في قيل تنجز لوجود المطالبة ولو بسا طلة ولذا قلنا ان من تولي  
قسمتها بين الناس المسلمين تعدل كما ما جوزا ذكره غير واحد من المشايخ **قال في فتح القاري**  
وعلى هذا فلا يلزم نسق متعاطيه حيث عدل اي فلا يقدح في شهادته ولو ما يكون  
ذلك وقيل لا يصح لا يشرع في التزام المطالبة بما على الاصيل شرعا ولا شيء عليه  
في الخلاصة وعليه العامة **قال في فتح القدير** وينبغي ان يقال انها ضم الدين بمنح  
صحتها ومنه قال انها ضم في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن ان يمنعها بناء على  
انها ضم في المطالبة بالدين او بمعناه او مطلقا **وفي ايضاح الاملا** الفتوى على  
الصحة حتى لو اخذت من الاكابر لان له الرجوع على مالك الارض وفي الخاتمة الصحيح  
الصحة ويرجع على المكفر له عنه وهو الصحيح انتهى واطلقت في موضع اخر فقال  
اذا كان بامره وان لم يشترط الرجوع وقيدته شمس الائمة بما اذا كان طايعا فان  
كان مكرها لم يعتبر امره في الرجوع كذا في العناية **ثم قال** من اصحابنا من قال  
الافضل ان يساوي اهل محله في اعطاء النايبة **قال القاضي** هذا كان في زمانهم  
لا اعانة على الجايبة والجهاد **واما في زماننا** فكثر الخواجا والنوايب فخذ كل واحد  
تكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له انتهى كلام النهر وحمل هذه المسئلة في الاستحسان  
وسند كرها فيه ان شاء الله تعالى **وفي المنتار خاتمة** انما قيل لك بنفسى فلان كان  
كفيلة قال على ان اتيك به سواء كذا في البحر **وفي السراج الرخاء** لو قال

في  
النوايب وجواز  
الكفالة بها

الصحيح

هو على حتى يجتمعا او يلتقيا فهو جائز لا ن قوله هو على ضمان مضاف الى الغير وجعل  
الاتقاء غاية له انتهى وقيل لا ينعقد لعدم بيان المضمون هل هو نفس او مال  
وهو مروي عن الثاني كما في الخاتمة والظاهر انه ليس المذهب **وفي السراج الرخاء**  
لو قال انا ضامن لوجهه فانه يؤخذ به ان الوجه يعبر به عن الجملة فكانه قال انا  
ضامن له ولو قال انا امره فلا يكون كفيلة **وفي الخاتمة** ولو قال انا كفيل بمعرفة  
فلان لا يكون كفيلة ولو قال بمعرفة فلان على قالوا يلزمه ان يدل عليه **وفي التوقيف**  
واذا كفيل الى ثلاثة ايام لان كفيلة بعد الثلاثة ويطالب به في الحال به يفتى **قال**  
في التتار خاتمة لان كفيلة بعد الثلاثة ويطالب به في الحال في ظاهر الرواية وفي  
السراجية وهو الاصح وفي الصغرى وبه يفتى كذا في البحر **وفي جامع الفصولين** فلو  
قال على ان يسرا بعد الشهر لم يصح كفيلة اصلا في ظاهر الرواية وهي الجملة في كفالة  
الزيم انتهى لكن ذكر في حاشية الاشباه بعد نقله نحو هذا الزامية وفي  
الواتعات الفتوى على انه يصير كفيلة ثم قال قلت ينبغي اعتماد الاول لكونه ظاهر  
الرواية وهي مقدمة على **وفي فتح القدير** كفيلة الى عشرة ايام مثلا لا يصير كفيلة فيها وانما يصير  
كفيلة بعدها في ظاهر الرواية ويشكل عليه ما لو وكله الى عشرة ايام انتهى وكالته  
بعض العشرة في الاصح يحتاج الى الفرق بين الوكالة الى عشرة ايام وبين الكفالة  
**ثم قال** قلت المذكور منوع بل الكفالة كالوكالة فيصير كفيلة في العشرة الا انه  
لا يطالب قال في الزامية والوكالة تقبل التاخير حتى لو تصرف بعد الوقت لا يصح  
وفي رواية يصير وكيلة بعد مضي المدة وفي رواية يصير وكيلة مطلقا قلت والصحيح  
الاول في الخاتمة انتهى **ونقل بعده في الوكالة عن الخاتمة** لو قال بع عبيدي غدا  
اراعته فباعه اليوم يجوز ان التوكيل مضاف الى العبد فلا يصير وكيلة قبله  
ولو قال بع عبيدي اليوم واشترى عبيد اليوم فعقد ذلك غدا فيه روايتان  
بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى وذكر اليوم  
للتعجيل لا للتوقيف الا اذا دل الدليل عليه انتهى **قال المعاني الشرع** يعني  
صاحب الاشباه ومن احكام الوكالة صحة تعليقها بالشروط وصحة اضافتها  
تقبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بع غدا لم يصح بيع اليوم وكذا الطلاق  
والعتاق ولو قال بع اليوم فباعه غدا فيه روايتان والصحيح انها لا تبقى بعد اليوم  
ولو وكله بتقاضي دينه بالشام ليس له ان يتقاضاه بالكونه انتهى **اقول** وقد عزا  
هذا صاحب البحر الى الخاتمة وانصر عليه وهو مخالف لما اعتمد في الاشباه **ون**  
**ثم تعقبه المحقق المذكور بقوله قلت** وفي الزامية التوكيل الى عشرة ايام

صحيح كذا في السراج الرخاء

الكل اتفقوا في الشام  
لغير القاضي

الكل اتفقوا في الشام



١٠ تنهى وكالتة بمنى المثرة في الاصح **وهو** يقتضى ترجيح ما قاله المصنفين في الاشياء **ثم ذكر المحشى** الاشكال الذي اسلفناه عنه واجاب عنه بما هو لكن في الجواب ضعف على ما يظهر **وتداعته في الحج** وان الكفالة تحتل القايقة **قال** ويصعب بقوله انه كفيل بعد شهر انه ليس بكفيل للمحال الا ترى ان الكفيل لو سلم الفريم للمحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصير كفيلة الا بعد الشهر لما اجر في الحال لكن فائدة ذكر الشهر تاجيل الكفالة حتى لا يطالب للمحال ويطلب بعد الاجل **وعزاه الى عصام** ثم قال واذا علمت اختلاف الترجيح فليكن المعتمد عليه ما هو ظاهر الرواية انتهى **قلت** وقد ذكر هذه المسئلة **الاخيرة في معنى الحق** نقلا عن كمال بن ابي اسحق عن رجل عن ابي ان يسلم الى الكفول له متى طالب به ثم سلم قبل ان يطالب به ولم يقبله يبرأ من حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلم متى طالب به يذكر للتأكيد في التعليق وقد سلم في حال كونه كفيلة فيجوز ان انتهى **قلت** والقول بصيرورته كفيلة في الحال مروي عن الثاني وبه قال ابو جعفر قال وذكر الامام ان ذكر الايام لتأخير المطالبة اليها لا تأخير الكفالة وهو معنى ما ذكر في الاصل وغيره من المشايخ اخذوا بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيلة في الحال فاذا مضت الايام تبدل تسليم المطلوب بصير كفيلة **ابدا** اذا قال كفلة في اليوم الى عشرة ايام يصير كفيلة في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلة في قولهم جميعا وكذا لو قال عشرة ايام فاليوم وفيه عز الهادي تبطل الكفالة بالنفس بموت المطلوب والكفيل الطالب **وما نقل عن السلف** انها تبطل بموت الطالب غريب والمروى في غير المذهب انها لا تبطل بل تستقل المطالبة الى الوصي او الورث كذا في شريح الوهابية وفيه لو مات الكفيل بالمال تبطل الاجل هل عليه ان الاجل يسقط بموت من له الاجل **فان ادى ورثته** لم يرجعوا على المطلوب الا الى اجله ان الكفيل انما يستحق الرجوع على الاصيل بالتزام وقد التزم الدين موجلا فلا يستحق الرجوع به موجلا ولا تقوم الورثة مقامه في الرجوع **ولو مات المطلوب** قبل اجله حل عليه ولم يحل على الكفيل اما الاصيل فلانه مات من له الاجل واما الكفيل فلانه لو اسقط الاصيل في حياته الاجل يسقط في حقه في حق الكفيل من يريد ان يلزم الكفيل زيادة لم يلزمه فكذا اذا سقط الاجل بموته كذا في الوالديه وفيه كالا شياء **الزور** **وجوب الرجوع** فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكت فاحذره للمصوص او لك هذا الطعام فانه ليس بمسوم فاكله فانه ضمان **وكذا الواجبة** رجل اصاب حجرة فتزوجها فاداهي مملوكة فلا

رجوع بقيمة الولد على المحرم **الا في ثلاث مسائل** الاولى والثانية في ما ذور السراج والثالثة في رجوع الخاتمة **مسئلة كثيرة القوة** وهي ما اذا اعر البائع المشتري في شراء الدار حتى اشترها وبني بها بناء ثم استخفت فانه يرجع عليه بقيمة البناء بعد ان يسلم البناء له **وقد ذكر في القيمة مسائل مهم** **هذه النوع منها** لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر انه امر به بغيره قيمة وقد ائلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما ائلف ويرجع بالنسبة **ومنها** اذا اعر البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه عيب فاحش فانه يرد به وبه يفيق وكذا اذا اعر المشتري البائع **ويرد المشتري** بغيره والرد **وفي معنى الحق بعد** اذا كفر من حل بنفسه من حل ثم اقر الطالب انه لا حق له قبل الكفول به له ان يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ **والرا** اقر الطالب وقال لا حق لي قبل الكفول به به جهة ولا جهة غيره **٢٥** بركا له **٢٦** بوصاية برئ من الكفالة كذا في الخلاصة **وفي البراءة** الا اذا قال لا حق لي قبله **٢٧** لو كلى **٢٨** ليقيم **٢٩** لو وقف انا غنوية فمينة ببرا الكفيل وهو ظاهر **فيقال براءة الاصيل** لو جبر براءة الكفيل الا كفيل النفس الا اذا عظمها لكن يشك على هذا ما في الخلاصة من انه اذا اقر انه لا حق له قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عيب او دين وكل كفالة او اجارة او جنسية او حد **ولو قال** هو برئ ما عليه من مثل ذلك غير ان الامانة لا تدخل في هذا اللفظ كالوديعة والعارية فنقوله كل كفالة ينتظم الكفالة بالنفس الا ان يحل على الكفالة بالمال او على ان يعناه ان يبرأ من كل كفالة كغناها للبري سواء كان بالنفس او بالمال لا هو الظاهر في قول الاشكال انتهى **اقوله والحل** على الوجه الاول **وهو** لعينة استعمال لا حق واللفظ عليه على ما ترتب في الذمة من الدين **وفي تبعا للاشياء** يلزم احدا احضار احده فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى لسماح دعوى عليها ولا يمنعها من الا في مسائل اربع مذكورة فيها **وفي كل ما هو مطالب به** حسا جازت الكفالة به فان امره غيره بذلك ان قال على ان يرجع على بذلك اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع والا فلا كذا قاله القاضى **وفي عز الخلاصة** لو ضمن له الف درهم على ان يعطيه اياه من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان ولا يلزمه بيع الدار انتهى **وفي التبيين** للمطالب مطالبة الكفيل والاصيل معا واذا حبس الكفيل لم يجز للمكول عنه ان كانت الكفالة بامره ولا يأخذ المالك منه قبل الا اذا



**وهذا يدل على ان رب المال لو اراد ان يحبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي**  
**واقعة الفتوى وكذا يحبس كفيل الكفيل وان كثر والى الخلاصة وشذوذ**  
**الجزائية وفي الضيق وانفع الوسائل الكفالة للصبي التاجر صحيحة لان**  
 تسوية عليه وفي الصبي العاقل غير التاجر واثبات والمعتد الصحة **وفي معنى المفتي**  
 ضمان ما ليس عليه بواجب يصح فلو بئى في ملكه حيا وما وقال الجار ان خربت دارك  
 مما صنعت فعلى ضمان ذلك فاجاز الجار فخرت الدار قبل ان يرجع له ضمان ما ليس  
 بواجب ثم يصح **وهذا ما يحفظ وفيه** قال لا مراه ابنة ما دمت حية و دمت حيا  
 تنفقتك على يصح ثم يصح حتى يقول فان نفقة التي تحب على ابني على تحب كما  
 في العتية **وفيها لا يشاهد** للكفيل من الاصيل من السفرة ان كانت الكفالة  
 حالة ليجلس فيها اما بالاداء او بالابراء وفي الكفيل بالنفس يردده اليه في الفتوى  
**قالا** وينبغي ان يعيد با اذا كانت بامره وهو تنبيه حسن **وفيها في موضع يترك**  
**المدنوع اليه المال المدفوع اليه مقابلا** ملك مال فان المأمور يرجع على امره بلا  
 شرط الرجوع والا فلا فلو امر غيره ان ينفق عليه او يعطي دية ففعل يرجع  
 بلا شرط **وما يوافق هذا في العارية** ان المأمور بالانفاق لم يملك نفسه في حارة الامر  
 قال بعضهم توجب الرجوع اذا اشترطه وقال بعضهم توجب الرجوع في غير  
 اشترطه وهو الامح **ولو قال** عوض عن هبة او اطم عن كفارة او ادر كاه مالى  
 او هب فلا مانع العا لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في الجزاء **في ذكر في السراج**  
**الواجب** ضابطا اخر ان الواجب الذي سقط عن المأمور ان كان له  
 احكام الاخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لان له لورج يرجع باكثر مما سقط  
 وان كان له احكام الدنيا يرجع بلا شرط انتهى **وتجد هذا في الخلاصة** ما اذا قال له  
 مقدار كذا الى فلان عنى فلو لم يقبل عنى او اذ دفعه فاني ضامن فدفع المأمور ان كان  
 شريك الامور خليط وتفسيره بان يكون في السوق بينهما اخذ واعطاء ومواضع  
 فانه يرجع على الامور بالاجماع **وكذا لو كان الامر في عيال المأمور والمأمور في عيال**  
 الامور وان لم يوجد واحد من هذه الاشياء الثلاثة فلا رجوع عليه وعند ان يكون  
 يرجع وهذا اذا لم يقبل اقص عنى فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع انتهى **وفي**  
**الخاتمة** ذكر في الاصل اذا امير فيا في المعاصرة ان يعطى رجلا الف درهم  
 قضاء عنه او لم يقبل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الامر في قول ابن حنيفة  
 فان لم يكن صير فيا لا يرجع الا ان يقول عنى ولو امره بشرايم او بدفع العدا يرجع  
 عليه استحسانا وان لم يقبل على ان يرجع على بذلك وكذا لو قال انفق من مالك على

عياى او في بناء دارى يرجع بما انفق وكذا لو قال اقض دينى يرجع على كل حال ولو  
 قضى بانية غيره بامره يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح **وفي التولية**  
 لو باع الاصيل الطالب عبدا فرده بيعت بقضاء القاض عاد الدين على الكفيل  
 وكذا لو استحق ان الكفالة انقضت ضمانا للبيع فاذا بطل البيع انقضت ما كان  
 ضمانا له وثبتت **وفي التماس خاتمة** الجوس بالدين اذا لم يكن له مال في هذا  
 المهر وله مال في مهر اخر اخذ منه كفيل بالنفس واخرى حتى ياتي به **وفيها عن**  
**الحيط** اذا سلم الكفيل المكفول بنفسه في السجن لا يبرأ قالوا هذا اذا كان  
 بجوس في سجن قاض اخر او في حبس الوالى رجة غير الطالب اما لو رجة فيها  
 او في حبس ذلك القاض مطلقا يبرأ بتسليمه في السجن عند عاتقهم **وهو الصحيح**  
 انتهى لمخصا عن الذخيرة وتامه فيها وبسليمه في المفطرة او القوية لا يبرأ وكذا كل  
 موضع لا قاض فيه **وفيها** ولو كفل بدين على ان يرد به ثم ورد بعة المطلوب عنده فردد  
 الوديعة الى صاحبه من المكفول به ولو هلك الوديعة برئ بخلاف الغصب مكان  
 الوديعة لا يبرأ بالهلاك ويبرأ بالاستحقاق انتهى وتامه فيها **وفيها** المدعى اذا ثبت  
 كفاالة الكفيل بالبيعة انه كفل بامر المكفول عنه كان الحكم حكما على الكفيل خاصة  
**وهو ما يحفظ وفي انفع الوسائل** الفتوى على اشراط القول للكفالة وهو قول  
 الامام والثالث خلافا لابي يوسف وجعل الجزاءى الفتوى على قوله والله اعلم  
**واما الموالاة في النكاح** القتل والتحويل **وفي الشرع** نقل الدين من ذمة الى اخرى  
 وشروطها قبول المحتال له والاحتال عليه **وفي الخلاصة** لو احاله على رجل غائب او  
 احاله على صاحب الدين على حاضر او قال احتل على بالالف التى لك على فلان فقبل  
 الغائب واجاز صحة الموالاة **وفي الاختيار** يبرأ المكيل من الدين بالقول حتى يكون له  
 ان يرجع على تركه لو مات لكن يا حنيفة الرثة او من الغرما بخانة التوى **وفي معنى**  
**المفتي الموالاة تكون مطلقة** وهي حقيقة الموالاة وتكون مقيدة **والفرق بينهما** هو انها  
 اذا كانت مقيدة انقطعت مطالبة المكيل من المحتال عليه وان بطل الدين في المقيدة او  
 تبين براءة المحتال عليه من الدين الذي ثبتت به الموالاة بطلت الموالاة **مثل ان**  
 يشترى من رجل شيئا بالف ولم يرد الالف حتى احاله رجلا بها عليه فقبل ثم استحق  
 البيع او كان عبدا فظهر انه حر فان الموالاة في هذين الوجهين تبطل وكان للمحتال  
 ان يرجع على المكيل بدية **وكذا** لو قيد موالاة بالف درهم عند رجل فبطلت الالف  
 عند المودع قبل التسليم فالموالاة تبطل **واما** اذا سقط الدين الذي قيد به الموالاة  
 بامر عارض من الاصيل لا تبطل الموالاة **مثل ان** محتال بالف من ثم يبيع فملك



الميت قبل تسليمه الى المشتري يسقط الثمن عنه ولا تبطل الحوالة ولكنه اذا ادى  
 مرجع على الجبل بما ادى له قضى دينه بامره **واما اذا كانت مطلقة** فانهما  
 تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع مطابقة الجبل عن المحال عليه الا ان يودي  
 فاد ادى سقط ما عليه فصاعدا ولو تبين براءة المحال عليه من دين الجبل لا تبطل  
 ايضا ولو انه ابراء المحال عليه من الدين صح الاجراء سواء قبل المحال عليه او لم يقبل  
 ولم يرجع المحال عليه على الجبل بشئ لان البراءة اسقاط وليست بتملك فلهذا  
 لم يرجع وان وهبه له يحتاج الى القول كالوادي لانه ملك ما في ذمته بالهبة فصار  
 كالملك بالاداء وكذا لو مات المحال له فورثه المحال عليه لانه يرجع على الجبل لانه  
 ملكه بالامرت فصار كالملك بالاداء كذا في الجوهر **ان في الجوهر في العارية والبوط**  
 لو احتال بما ادى به الصغير على رجل الى اجل لم يخر وكذا الوصى في الحوالة استواء  
 موتت فيعتبر بالبراءة المبررة وان احتال بما ادى اليه فان كان المحال عليه اولى من  
 الجبل جاز في الوفاء بنظرية وان كان الجبل اولى يجوز وان كان مثله في الملاءة  
 اختلفوا فيه وحزم قاضي خان بعدم الجواز كما في شجرة الوهبانية **وفي جواهر**  
**القضاء** الجبل اذا توكل على المحال عليه بقبض دين الحوالة لا يصح **وفي معنى**  
**المحقق** لا يشترط لصحة الحوالة ان يكون على الجبل دين للمحال وبه اجاب النجدي  
 وقد سئل عنه فقال نعم ويكون المحال وكذا بقبض ذلك المال **وفي الماد**  
**القدس** وهي جائزة بالدين سواء كان على الجبل دين او لا **وفي البرزانية**  
 رب الدين احاله رجلا على رجل وليس للمحال على الجبل دين بهذه وكاله لا حوالة  
**وفيها** الاحتال اخذ الكفيل من المحال عليه بالمال ثم مات مفسدا يورثه الدين الى ذمة  
 الجبل سواء كفل بامره او بغير امره والكفالة حالة او بوجه او كفو حالاً اجله المكفول  
 له **وان** لم يكن به كفيل ولكن شرع رجل ورثه به رهنا ثم مات المحال عليه مفسدا  
 عاد الدين الى ذمة الجبل **ولو كان** مسلطا على ابيح فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات  
 المحال عليه مفسدا بطلت الحوالة والثمن لصاحب الوهن **ان في** وقد نقل  
 المسئلة في معنى المحقق عن المصنف ثم قال قوله دلالة على ان الكفالة بمال الحوالة  
 صحيحة مع انه دين يسقط بغير القضاء والابواء هو التوى انتهى ويمكن ان يقال لا سقوط  
 الرجوع عند التوى على الجبل **وفيها** المحلادى المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار  
 ان شاء مرجع على القابض وهو المحال وان شاء مرجع على الجبل وعلى هذا اذا باع  
 الآجر المتاجر واحال بالثمن على المتاجر ثم استحق المتاجر مزيد المشتري ان شاء مرجع  
 بالثمن على الموجو الجبل وان شاء مرجع على المتاجر القابض **وكذا في كل موضع** وورد

الاستحقاق

الاستحقاق فيه انتهى وتامه فيها **وفيها** قال الجبل مات المحال عليه بعد اداء الدين  
 اليك وقال المحال بل قبله وتوى حتى تلى الرجوع والقول للمحال انه متمسك بالاصل  
 ولو حال غريمه بكل حقه على رجل ثم احاله على اخر بكل حقه وقبل صح الثاني وبطل الاول  
**ان في** **في الخلاصة** لو اختلف الجبل مع المحال عليه فقال المحال عليه ادية اما  
 دينك باعوك فليان ارجع عليك وقال هو انما ادية من الدين الذي لي عليك فانقول  
 قول المحال عليه **وفي الخلاصة** لو قضى الجبل دين الطالب بمال نفسه بعد  
 الحوالة كان له ان يرجع على المحال عليه بدينه **وفي الجوهرة** مات المحال  
 عليه فقال المحال مات مفسدا وقال الجبل خلاف ذلك قال في المبسوط القول  
 قول المحال مع يمينه على العلم كذا في النهاية وبطله صرحه ان يلقى قال تمسكه  
 بالاصل وهو المصرة **وفيها** **ولو نكس القام** بعد ما جسد لا يكون توى عند  
 ان خيفه وقالا هو توى به عن غير الاخذ منه وقطع له عن ملازمته وله ان  
 الدين ثابت في ذمته وتعذر الاستيفاء لا يوجب الرجوع ثم قال وقيل هذه  
 المسئلة مبني على تحقق الافلاس عندها وعدمه عنده **وفي التبیین**  
 لو مات الجبل كان الدين والعين المحال بهما بين غريميه بالخصم خلافا  
 لوف **وفي الخلاصة والبرزانية** الحوالة تقبل الفسخ والاداء فلاخذ المحال  
 الخط من المحال عليه بعد ما قبلها ثم قيل له انه مفسد فقال له الجبل ابعث  
 الى الخط الذي اخذته من المحال عليه واترك ببعث الخط ولم يقبل بلسانه  
 شيئا انقضت الحوالة وتامه فيها **وفي معنى المحقق** نقلا عن جميع الفتاوى  
 المحال اذا اخذ المال من الجبل بطريق التغلب وقال ان المحال عليه مفسد  
 والحوالة مقيمة بالدين الذي للجبل على المحال عليه هل للجبل ان يرجع  
 على المحال عليه بالدين الذي له على المحال قال بعضهم يرجع والصحيح انه  
 يرجع انتهى **كتاب القضاء في البيع** القضاء فرض على  
 من اشجع فيه شرائطه واذا اراد الامام ان يقلده القضاء وجب عليه  
 ان يقلده فان امتنع فواتم الا ان يكون هناك مثله **وفي الكافي** ويجوز  
 تقلده من السلطان العادل والبايع ولكن انما يجوز تقلده من الجايز اذا لم يكن من  
 القضاء الحق ولا يتعرض في قضايه بشر **وفي السخاوي** ويجوز طاعته في الجور  
**وما في الرجعية** من ان الدخول فيه رخصة لمن يمان العجز ويان على نفسه  
 الحيف والاستناع عنه غريمية هو المختار فذلك اذا كان في البلد قوم يصلحون  
 للقضاء اما اذا لم يكن يدخل في القضاء بحالة لا مر به بعد **وفي المحيط**

كان

ما لم يثبت ان الاشياء



وعلى هذا حكم الاشياء اذا كان في البلد قوم يصلحون واستمع واحد منهم ٢ يات  
فان استمعوا جملة ياتون ان لم يكن الواو قادرا على فصل الخصومات بنفسه  
لا ينفق والا اقول والظاهر ان المراد بالواو الماذون له في نصب القضاة لا امره  
صاحب الاشياء في ٢٠ مصر **م** ينبغي ان يكون صاحب ترخيص يعرف عرف  
الناس وعاداتهم ومعاملاتهم فالعرف قد يغلب على القياس كما في الاستصنا  
ذكره في المحيط وهذا لازم في زماننا ولذا قال في المحيط يشاور فقهاء البلد  
فان اختلف رأيهم نظر الى اقرب الاقارب عند من الحق وامضى ذلك ونحوه  
في مختصر خواهرزاده مراد فيه ٢٠ يعمل اذا لم يتبين له الا مخرج فيكره فيه  
**وفي الذخيرة** المصلي بشرط نفاذ القضاء في رواية النوادر ما على ظاهر  
الرواية المشرقة لنفاذه بلا خلاف فلا يصح مقلدا على القوي **وفيها** لو قال  
جعلتك قاضيا لاسي شهر او امرا فذلك جائز **وفي البحر** نقلنا عن الخلاصة والبراز  
للسلطان ان يعزل القاضي لريته ولغيره بنية **قلت** ولقاضي القضاة عزل نائبه  
بخطه وغيرها انتهى **وقد اختلف** المصنف في ان النائب يعزل بموت القاضي  
الذي هو ٢٠ او لا يعزل جزم في البحر بالاول وارجح غيره الثاني واستظهر **واذا**  
فقد السلطان مرجلا قضاء بلدة واستثنى سماع خصومة رجل بعينه او استثنى نوا  
من انواع هي التقليد والاستئذان **وفي السراج** القاضي اذا وقعت له حادثة  
او لولده فاناب غيره وكان من اهل الولاية تنحاضا اليه وقض له او لولده جاز  
كما في التمار خاتمه **وفي فتاوى قاضي الهداية وغيرها** القاضي ان كتب في تقليده  
ان له تقليد تزوج الصغار والصغار كان له ان يزوج **والا في البحر** الاستئذان  
ان القضاء بالملك على المدعي عليه قضاء على من تلقى الملك عنه لكن بشرط ان يقول  
في دعوى المدعي ملكي ٢ بى اشرية من فلان ورجع بالنسب عليه وهو منصوص  
في الجامع الكبير **ذكر** ان الحكم بالملك المورث حكم على الكسافة من التام في لاقبه ونحوه  
في درر الحكام **واما الوقت** فصيح في العادة ان القضاة ليس قضاء على الكافة  
وانه يقتصر على الاجم **ثم نقل عن شرح الزيادات** ان من اصل ان حيفه ان اقوام  
الاسان على غيره ٢ يصح بان يتضمن اقوام ابطال حق الغير وذكره ذلك مسائيل  
فلتراجع **وما ينبغي له** ان القاضي اذا قضى بشئ في حادثة بعد دعوى ٢ يكون قضاء  
فيما هو لو ازمه وذكرهما مسائيل في باب كتاب القاضي **وفي البحر** الوقت لو قضى  
قاضي بصفة بيع الوقف غير المحكوم بلزومه فان كان حنيفيا مقلدا حكم باطلا لا يصح  
حكمه الا بالصحيح المفق به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف قال ولذا قال

لو ان العجل ان ينفق في الام

سلطان القضاء والادارة  
بوقت معين

استثنى بخصما ولو نجا

ما يحل في سنة القضاء

ويعمل في سنة  
منه من الحكم

في القينة

في القينة تقر بها على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصفته وقد اتفق به العلامة  
قاسم وامامنا اتفق به العلامة سراج الدين قاضي الهداية في صحة الحكم بصفته قبل الحكم بصفته  
فمحول على القاضي بصفته او لم يوصف به انتهى **اقول** لكن **رايت** صاحب البحر نقل في  
جواب سئلة ما يخالف هذا حيث قال ومن خطه نقلت بعد كلام واعظم الج على ابطال  
الاستبدال لو سلم ان الاستبدال والحالة هذه اي اذا اجمل في الشهادة فقال  
انهم شهدوا وشهادة موافقة للدعوى مبنى على القول الضعيف عند المتفحص  
فيقال قالوا ان القول الضعيف يتقوى بقضاء القاضي كان الفتاوى القاسمية  
واقوى الادلة كلها ان القاضي قضى في سئلة اجتهاديه فنقد قضاؤه ٢٠ يجوز  
احد نقضه لما في المعراج من ان الامام احمد بن حنبل يجوز بيع الوقف المعمول  
من غير شرط الاستبدال والدليل على عدم جواز النقض ما في جامع الفصولين  
 وغيره القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهب  
نقد وليس لغيره نقضه اتفاقا فلا يملك نقضه عند ان يوسف ويملكه عند  
محدث انتهى ثم قال قضى بخلاف مذهب نقض حكمه عند ان حيفه خلا فالهما في العادة  
قول ان حيفه هو الصحيح وفي الفتاوى الصغرى والفتوى على قول ان حيفه  
وبصر في ما نقلناه او لا في جامع الفصولين فظهر ان ما في فتح القدير من ان  
المراد بالقاضي المجتهد ٢٠ المقلد سهو وغفلة عن صريح كلامهم وفي شروحة الطحاوي  
وجامع الفتاوى القاضي اذا لم يكن مجتهدا ولكن قضى برأى فقيه ثم تبين انه  
خلاف مذهبه ينفذ وليس لغيره نقضه انتهى **اقول** وهذا هو الصحيح وسيله  
الاستبدال المحررة في شروحة الوهبانية وانفع الوسائل وما ذكره قاضي الهداية  
وابن القيم ورجع مدوح منها وقد سبق اليه وهذا كله مع كون تقليد القاضي  
مطلقا او منصوصا فيه على الاذن بالاستبدال **اسا** لو نص فيه ان يحكم بامم الاقوال  
فلا ينفذ حكمه به ٢٠ معزول منه معنى والله تعالى اعلم **وفي سبيل الكنى** يجب على  
القاضي القضاء بعد ظهور عدالة الشهود والدعوى الصحيحة حتى لو استمع  
ياثم ويستحق العزل ويعز من انتهى بل قيل انه يكفي وحمل هذا القول على ما اذا لم  
يره واجبا عليه كما في شرح المجمع **ثم قال** ولو كان عد ٢ قبل الولاية فلو فسق  
وصار ياخذ الرشوة وغيرها من اسباب الفسق ٢ يعزل ويستحق العزل هذا  
هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا انتهى **وفيها** وانفقوا على ان لو امر تشي لا ينفذ  
قضاؤه فيما امر تشي واجهوا في الامرة والسلطنة على عدم الانعزال بالفسق  
٢ منها بنية على المغلبة والتمس **والرشوة على ان بقا قاسم** ما هو حرام على

سأله

قوى قاضي الهداية

تقوى القول الضعيف والقاسم  
والقضاة في مسأله اجتهاديه

القضاة على قول الامام

الصحيح

الشروط  
وجوب القضاء  
في امور العدل  
وتحريم الدعوى



الاخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضا والامارة ثم لا يصير قاضيا  
**الثاني** امر تشاء القاضى ليحكم وهو ايضا حرام من الجانبين ثم ينبغي قصاوه  
 فيها وان حكم بحق **الثالث** اخذ المال ليسوا امره عند السلطان وتعاليم  
 او جلبا لنفع وهو حرام على الاخذ **الرابع** ما يدفع لدفع الخوف من  
 المد نوع اليه على نفسه او ماله وهو ايضا حرام على الاخذ فقط **وفي الصحيح**  
 اصلية الاجتهاد ليس بشرط للولاية واما تقليد الجاهل فصحيح ويحكم بفتوى  
 غيره وهو المختار عندنا **وذكر في الفقيه رادب القاضى** انه لا يكون خصما  
 في اليمين ولا يكون خصما في البيعة كذا اشترى عبدا وقبضه ثم اتوا به لغير البايع  
 فلان ابن فلان ودفعه الى القوله ثم اقام البيعة انه كان له القول ليس جرح  
 بالتمن على البايع لم يقبل بيعة ولكن له ان يحلف البايع بالله ما كان المقر  
 له فان نكرا من ذلك **وقد يكون** خصما في البيعة دون اليمين **وبه على هذا**  
**عشر** ما يد او اكثر منها ادعى عبدين في يد رجل فانكر ثم صاحبه ثم دعواه  
 على احدها ببيعه ثم اقام بيعة ان العبدين له له ان ياخذ الاخر ولو اراد  
 ان يحلف ذا اليد ليس له ذلك **ومنها** ان الوكيل بالشراء مرد البيع بالعب  
 فقال البايع مردى الامر به تقبل البيعة عليه على مرد الامر وليس له  
 ان يحلف الوكيل **ومنها** الوكيل بطلب الشفعة ادعى عليه المشتري ان الموكل  
 سلم الشفعة تقبل بيعة **ومنها** الوكيل بطلب الشفعة ادعى عليه المشتري ان الموكل  
 الدين ادعى عليه المديون انه او في رب الدين دينه وادام بيعة عليه تقبل **ومنها**  
 يحلف الوكيل على العلم ان الم يكن له بيعة **ومنها** ان ادعى على رجل انه وصى الميت  
 تقبل البيعة **ومنها** لا يحلف **ومنها** اذا ادعى ان فلانا الميت وصى الى هذا تقبل البيعة  
 عليه **ومنها** اذا ادعى انه وكيل فلان فانكر تقبل البيعة عليه **ومنها** لا يحلف  
**ومنها** ان الاب فيما ادعى على ابنه الصغير خصم في سماع البيعة دون اليمين **ومنها**  
 انه من ادعى على الميت مالا او مقامه الموقوف وقدم وصيه الذي ليس بوارث الى  
 الحاكم فليس له ان يحلف ان اليمين لرجاء النكول بدل او اقوام وليس للرعي ولا  
 للاب في حق الصغير ذلك انتهى **ثم نقل بعد هذا** في باب الاستحلاف المسائل التي  
 يكون القول فيها قول الدال على بلايين **الاول** قال الوصى لليتيم انفق عليك  
 كذا مال اتيك وذلك نفقة مثله او قال ترك ابوك مرققا وانفق عليك  
 من ماله كذا مات الوابن وقال الصغير ما ترك ابني مرققا او قال الوصى شري  
 لك رقيقا واديت الثمن من ماله وانفق عليك كذا بنو مصدق في ذلك كله مع

من قول العول قوله بلا عيس

اليمين

اليمين قال **م** الا ان شأنا لا نوا يقولون يستحق ان يحلف الوصى اذا لم  
 يظهر منه خيانة **القول** وحله اذا لم يكذب الظاهر **وفي فتاوى قاضي القضاة**  
 للوصى ان ينفق على اليتيم ولا يحتاج الى فرض قاض والقول له في مقدم ما انفق  
 اذا لم يكذب الظاهر وفي تحليف خلاف **الثاني** معلا بعلامة **سخط** من بعد قاض  
 باع مال اليتيم نرده المشتري عليه يعيب فقال القاضى ابرأني منه بالقول قوله  
 بلا يمين **وكذا** لو ادعى رجل بطله اجارة امراض لليتيم واراد تحليفه لم يحلف لان  
 قوله على وجه الحكم **الثالث** عن ابن يوسف ادعى الموهوب له هلاك الموهوب  
 عند امراده الواهب الرجوع بالقول له بدون اليمين اقول والمسئلة في الخلاصة  
 وغيرها عن المتن وبه يفتى **الرابعة** لو قال الواهب شرطت لى عوضا وقال  
 الموهوب له لم اشترط فاقول له بدون اليمين **الخامسة** اشترى العبد شيئا  
 فقال البايع انت محجور وقال العبد اما ما ذون فاقول له بدون اليمين وكذا لو  
 اشترى عبدا من عبد شيئا فقال احدهما اما محجور وقال الاخرانا وانت ما ذونا  
 فاقول له بدون اليمين **السادسة** بعلامة **حسن** اشترى بنة الصغير دارا  
 ثم اختلعا مع الشفيع في الثمن فاقول للاب بدون اليمين **السابعة** بعلامة  
**ن** اشترى دارا من الشفيع وانكر المشتري الشراء وقال انها لابنه الصغير  
 ولا بيعة للشفيع لا يحلف المشتري **الثامنة** اقروى بالشفعة على اليتيم  
 ومال اليتيم في يده بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان  
 نفقة **التاسعة** قيم الوقت اذا اقر بمصرف عليه والوقت في يده قبل قوله بلا  
 يمين وكذا نحوه في الاما لان في اليمين تنفي الناس عن ذلك وهما في ادب  
 القاضى فان اتم قبل يتحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخذت به  
 وقبل ينبغي للقاضى ان يقدم شيئا يتحلف عليه وتماه فيها **وقد نقل**  
 صاحب الاشباه هذه الجملة في كتاب القضاء مع اختصار فيها وبعضها  
 في الفصول العادية من الفصل السادس عشر **وفي اليمين** ان ناي الامام  
 كقولنايب الماخو كوفي قبول قوله فلوا دى ضيا مال الوقت او تفريقه  
 على المستحق وانكره قبل قوله لا لا ميل لكن مع اليمين وبه فارق ابي  
 القاضى فانه يمين عليه كالقاضى ونحوه في المنع من سائل شق **راد في القوا**  
**الزينة مسئلة مباشرة** اذا انكر البايع قيام العيب للمحال لا يحلف  
 عند الامام ولو اقر به لزمه **وحادية عشر** اذا انكر الشاهد رجوعه لا  
 يحلف ولو اقر به ضمن ما تلفه **وثانية عشر** لا يحلف على الشجة **وثالثة**

به

يد



**مسألة** اذا انكر الرقعة لا يستلزم للقطع ولو اقر بها قطع كذا في تلخيص  
 الجامع الكبير وشرحه للفارسي لكنه انكر مسئلة الشجة قال في الغايد وانما  
 لم اذكر المسائل الست المشهورة لانه عدم الاستحالة فيها انما هو قول الامام  
 والفتوى على قولهما كما ذكره قاض خان في فتاواه انتهى **اقل** كذا عدها  
 صاحب الكنز وغيره وعدها في جامع الفصول بسبعة وتبعه المتراشي في تنوير  
 الابصار وقال في شرحه ومن عدها ستة كصاحب الكنز يجعل امومة الولد  
 تابعة لثبوت النسب انتهى **وذكر في الغايد ان النسب والاشباه** ان التحليل  
 على فعل الغير انما يكون على نفى العلم ٢ على التثبت كافي القداية الا في مسائل  
**الاول** الرد بالعيب اذا ادعى المشتري ان العبد ابق واراد تحليله السباع  
 حلف على التثبت مع انه فعل غيره **الثاني** اذا قال المودع ان المودع قبض  
 الوديعه يحلف على التثبت مع كون القبض فعل غيره **الثالث** اذا ادعى الوكيل  
 باسبع قبض الموكل المثل يحلف على التثبت كذا ذكره شمس الائمة الحلواني **الرابعة**  
 لو قال ان لم يدخل فلان الدمار اليوم فامانة طالق ثم ادعى دخوله حلف على  
 التثبت باسب ما دخلها مع انه فعل الغير انتهى **وفي معنى الحق لو كان في البطنة**  
**قاصيان** كل واحد على محلة جاز فاذا اختلف المتداعيان ويريد كل منهما ان  
 يخاصم القاض محلة اختلف فيه الا ما مات والصحيح ان العبرة بمكان المدعى عليه  
 وكذا لو كان احد هاتين العسكرو والاخر من اهل البلدة فاراد العسكري قاض العسكر  
 فهو على هذا كما في الثانية **اقل** ينبغي ان يكون محل الخلاف بين الامامين فيما اذا كان  
 كل قاض على محلة كما هو فرض المسئلة **اما** اذا كان الحكم لقاضي في مدينة واحدة  
 على السواء فلا خلاف في ان العبرة بالمدعى كما هو الواقع في عهدنا من تعدد القضاة في  
 المحاكم في مصر والشام وغيرها من الامصار وقد افق شيخنا صاحب الجرح مخرجه انتهى  
**قلت** وقد جزم بخلافه في كتاب الدعوى **وفي العلم بالخلاف بشرط** حق لو قضى في  
 مجتهد فيه وهو ٢ يعلم بذلك ٢ يعلم عند عاينهم ٢ يعطيه الثاني كذا في النهاية معزيا  
 الى المحيط وقال شمس الائمة هو ظاهر المذهب قلت وفي الفواكه البدرية قال  
 اختلفوا فيه وارجح غير واحد انه ليس بشرط علم القاض بالخلاف انتهى **وفي** لو  
 قضى في مجتهد فيه بخلاف مذهبهم تاسي له نفذ عند الامام وان عاينهم في رواية  
 عنه وعندها لا ينفذ في الوجهين **وعليه الفتوى** وقيل الفتوى على النفاذ قال  
 في فتح القدير ثم قال اي صاحب الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقول الامان  
 الشارح لمذهب عمه الا يفعل الا لفتوى باطلا ٢ لتعصده جميل واما الناسي فانه

المستند  
 في الحلف على فعل غيره

اشبه بالمدعى  
 في النفاذ لا المجتهد

اليمين

لم ينفذ

لم ينفذ القضاة يحكم بمذهب غيره هذا كله في القاض المجتهد واما المتقيد فانما ولاه  
 يحكم بمذهب الى حقيقه مثلا فلا يملك المخالفة فيكون مع ولا بالنسبة الى ذلك انتهى  
 كلام الحق **وفي** تفويض القاض الحكم الى غيره في مسئلة لا يراها الا بواها  
 الصحيح انه ينفذ وبه يفتى كافي الوهابية وشرحه **عاب عن امراته** غيبة منقطعة  
 ولم ينفذ لفتوة فرغت امره الى القاض فكيف الى عالم يرى التعريق بالغير عن  
 النفقة فتفرق به تقع الفتوة **ولو** كان هناك عقارا واملاك يتحقق العجز ٢  
 يجوز بيع هذه الاشياء في النفقة اذا لم تكن من جنس النفقة لانه يتضمن القضا  
 على الغائب وهكذا ذكره في المحيط ثم قال وفيه نظر والصحيح انه ٢ يصح تضاده  
 وان رجع الى حقيقه فاجازه فالصحيح انه ٢ ينفذ كذا في شرح الوهابية من الفتية  
 انتهى **وفي** **ولي الخليفة رجلا** قضاء ملكه لها ولايات واذن له ان يولي عليها  
 رجلا ثم ان واحد منهم من عماله خاصهم اليه تقضى الا على الا سفلى اوله او تقضى  
 الاسفل على الاعلى او له بيع ٢ له بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شيئا منه له وعليه  
 يصح تضاده له وعليه كذا في البزامة **اقل** دل كلامه على انه قضاء القاض  
 على عدد ٢ يصح ٢ شهادته عليه ٢ تقبل على ما اختار المتأخرون ويدل  
 على ذلك قوله الاختيار بخودك ورايت سقوطا عن قاضي الخاص الكبرى كما است  
 ٢ تقبل شهادته عليه ٢ يقبل حكمه عليه وذكر ابن الشحنة في شرح الوهابية عن  
 المص انه لم يرها منصوصة قال وينبغي ان يفصل بين ما كان بعله فلا ينفذ وبين  
 ما كان بشهادته العدل فينفذ **قلت** بل ينبغي القول بالنفاذ اذا كان القاض عدلا  
 انتهى **وفي** **الحج** عند تولد واذ امر به اليه حكم قاض امضاه الى اخوة قال لمرجح  
 الاجتهاد الاول بالقضا فلا ينقض وشمل ما اذا كان موافقا لمذهبهم او مخالفا  
 يكون لفظ الحكم نكرا في سياق الشرط نعم وليس في كلامه ما يؤيد انه انما يحضيه اذا  
 كان موافقا لروايه لان عم الشارح في الجامع الصغير وما اختلفت فيه الفقهاء تقضى به  
 القاض ثم جاء قاض اخروي غير ذلك امضاه **وفي** **الخراج** ان في هذا التعبير فايد  
 احداها انه قيد بالفقهاء لان القاض اذا كان غير عالم بوضع الاجتهاد فانفق قضاؤه  
 فيه فعلى قوله عامة المشايخ لا يجب على الثاني تنفيذه كذا ذكره الاستر وشي محالا  
 الى المحيط والذخيرة فقال لو كان ٢ يعلم قيل ينفذ قضاؤه وعائنه ٢ ينفذ قال  
 شمس الائمة وهو ظاهر المذهب الثانية انه قيد بقوله يرى غير ذلك تخصيصا  
 على انه غير مقيد بالواقعة **وفي** الخلاصة ان شرط علمه بالاختلاف وان كان ظاهر  
 المذهب يفتى بخلافه والتحقيق المعتمد ان علمه يكون ما حكم به مجتهدا فيه شرط اما

ينى



علم بكون المسئلة اجتهادية فلا كما في الفتاوى الصغرى انتهى وهذا مما يجب ان يتنبه اليه القضاة **وفي المخرج** لو رفع الحق قضاء ما لم يكن بلا دعوى لم يلتفت اليه ويحكم بمقتضى مذهبه و٢٠ بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى ولا يشر احصاء مشهور الاصل كما في المخرج الجزائرية انتهى **وما يدخل في باب القضاء**  
**حكم الضرر الخاص** لدفع الضرر العام ٢٠ اخف الضرر من **قال في الاشباه**  
وهذا مفيد لقوله الضرر لا يزال بمثله وقد فوعا عليها ما يلزمها وجوب نقص جابط ملوك مال الى طريق العامة على ما لكه دفعا للضرر العام **ومنها**  
جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في ثلاث المقتضى  
الماجن والطبيب الجاهل والكاري المغلس **ومنها** جواز الحجر على السفيه عند  
الاماميين وعليه الفتوى **ومنها** بيع مال المديون المحبوس عندها لقضاء  
دينه دفعا للضرر عن الغرماء كما في قضاء الجزائرية وحج شروح المجمع ٢٠ ابن الملك  
قال في الاشباه وهو المعتمد **وفي المخرج النفقة** صاحب الدين لو اضرع غريبا  
او مودع الغائب لم يامر به القاضي بقضاء الدين وان كان مقرا بالمال وبدينه  
٢٠ القاضي انما يامر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق  
على تركه من ماله حفظ ملكه وفي وفاة دينه قضاء عليه بقول الغير وهو  
يجوز كذا في الذخيرة انتهى **ومنها** التسعير عند نقدي ارباب الطعام في بيعه  
بعثا فاحش وينبغي حمل الطعام على ما يركب لا ٢٠ المشهور لغة وان اطلق  
على البرخصة لقوله لم يكره احتكار قوت البشور والبهائم في بلد يضربا هلهما  
ويا موال القاصد ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان لم يبيع غرضه وباع عليه  
وقا قال في التوقيف **وفي الاختيار** لو سهر السلطان على الخبازين المنكر  
فاشترى رجل منهم بذلك السم والخباز يمان ان نقضه ضربه السلطان لا يجل  
٢٠ في معنى المكر وينبغي ان يقول له يعني بما يجب لبيع البيع **وفيه** ولو اتفق  
اهل بلد على سهر الخبز والتم وشاع بينهم نذع رجل الى رجل منهم درهم اعطيه  
فاعطاه اقله ذلك والمثري ٢٠ يعلم مرجع عليه بالنقصان من الثمن لانه ما مضى  
الا بسعر البلد وقال ابو يوسف الاحتكار في كل ما يضرب العامة نظرا الى اصل  
الضرر وقال محمد الاحتكار في قوت الادمين كالتمر والحنطة والشعير واقرأ  
البهائم كالنقطة نظرا الى الضرر المعهود انتهى قيل واوصيفة مع محمد وجعله  
الثاني عام حتى في الثياب وسائر الاثمنة كما في شجرة التويرو وبهذا الخلاف  
علم عموم الطعام لا ذكرنا **ومنها** بيع طعام المحنكر جرا عليه عند الحاجة اذا

۱۳۳۳

[illegible]



الجنح يحول الى سجن المصوص **واذا** كان متعذرا لا يور في المال قال الامام  
الارسلاني بطريق الباب ويلحق له الجزاء والماء من ثقبه وقال القاضي ابراهيم  
الى القاضي **وتبعا** **ويشكك له** دستانه الثياب ويبيع الباقي وان له ثياب  
حسنة باعها القاضي واشترى له بقدر الكفاية وصرف الفضل الى الدين ويبيع  
ما لا يحتاج اليه في الحال حتى اللبد في الصيف والطنج في الشتاء **قال** وعند  
الامام لا يبيع العقار والعروض وقال عصام لا يبيع العقار اجاعا والمخلان في  
المنقول وقيل يبيع العقار عندها وهو الاصح انتهى **وفي حرج المخرج** وبه يفتى في  
الاختيار وغيره **وقال** القاضي قول صاحب يبيع منقوله لا يبيع عقاره وفي  
رواية يبيع عقاره كما يبيع المنقول وهو الصحيح **في تصحيح الشيخ تاسم**  
وفي التبيين ثم عندها يبيع القاضي يبيع المنقول منها عدة للطلب ويستفتح  
بعضها فيكون بيعها هون على المدين فان فضل شيء من الدين باع العروض منها قد  
تعد للاستبراء فلا يلحقه فريضة فانه لم يفت ثمنها بالدين باع العقار لا يبعد  
للافتنا فيلحقه فريضة فلا يبيع الا عند الضرورة انتهى ما اردناه منه وذكر  
المسائل التي اسلفناها **وفي في الغاية بيع العقار وفي التور** اقل ومعد  
عرض شراه فقبضه باذن بايعه فباعه اسوة غراميه وان اقل قبضه او  
بعده بغير اذن بايعه لان له استرداده وحبه بالثمن انتهى وفيه خلاف الثاني  
رحم الله تعالى **قال** ولا يضرب المحبوس لكن مر حوا في كتاب الظهار انه اذا امتنع  
من التكفير مع قدرته عليه يضرب ومر حوا في كتاب النفقات انه لو امتنع من الانفاق  
على قومه يضرب بخلاف سائر الديون كذا في المجلد **في السراج الوهاج**  
اذا امتنع عن القسم بين نسائه وعط فلم يرجع يضرب وعلل للثلاثة في الاشباه  
ان الحق يغوث بالماخري فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بموت الزنا  
وحققنا في المجلد يغوث لا الى خلف انتهى **ثم يبين مكان المجلس للقاضي** اذا طلب  
صاحب الحق مكانا هو لمصلحة ومثله في القضية ما اذا ادعى على بنته ما لا وامر  
القاضي بحبسها فطلب الاب منه ان يحبسها في غير السجن خوفا على عرضه فالقاضي يحبس  
الى ذلك قال وكذا في كل مدعى **وسيل السراج** قارى الهداية اذا اراد الحاكم حبس  
غيره في مدرسته او مكان غير السجن هل له ذلك **فاجاب** العبرة في ذلك لصاحب الحق  
لا للقاضي انتهى **وفي المجلد المحيط** ويجعل للنساء سجنا على حدة فبما لا تنوء  
الفتنة ومفوقه ان يكون مكان قاض عن سجن الرجال **وتراهم** انه اذا ثبت  
الحق ببينة محض حيسه بطلب المدعى وان ثبت بالاقوال لم يجعله معناه انه اذا

في كذا يباع عقار  
المديون

في كذا لا يباع عقار  
المديون

ما بعد الضميمة

المختار

ما جاء في الشهاده  
تعدر منقول



يشهد وأبذلك حال حياته ٢ تقبل إذا كانت المرأة معه وسكنوا الأثم فقوا ثم  
**ذكر شروط الوجوب** أن يعلم أن القاض يقبل شهادته فإن علم أنه لا يقبلها  
 ٢ يلزمه **أول** وتدبر معنى ما قاله إذا المراد بعلمه غلبة ظنه لا يشهد به كلام شرح  
 الوهبانية **ومنها** أن يتبين عليه الأداة فإن كان واجعا فإدى غيره من تقبل  
 شهادته فقبلت لم يأت بخلاف ما إذا أدى غيره ولم يقبل **ثم قال** وهذا  
 إذا لم تكن شهادته أسرع قبولاً فإن كانت أسرع وجب الإدلاء كما في فتح القدير  
**ومنها** أن يحضره عدل ٢ بطلان الشهادة به فلو شهد عند الشاهد عدل ٢ أن  
 المدعى قبض ديناً وأن الزوج طلقها ثلاثاً وأن المشتري اعتق العبد وأن الولد  
 عفا عن القاتل ٢ يسعد أن يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل لأن الخلاصة  
 وإن لم يكن قاض عدلين فالخيار للشهود أن يشاءوا شهدوا وبالدين وأجره والقاضي  
 غير القضاء أي آخره بشهادة الرجال الذين أجزوا والقضاة كجلا يقضي  
 بالمال قبل الاستيقان وإن شاءوا استمعوا عن الشهادة كذا في البرزانية **وأن كان**  
 الخبر واحداً عدل ٢ لا يسع ترك الشهادة **إلى أن قال الخامسة من الشروط** أن يكون القاض  
 الذي طلب الشاهد لاداء عنده عدل ٢ لما في البرزانية عن خلف بن أيوب أنه شهد  
 فوعدت إلى قاض غير عدل له أن يسمع من الأداة حتى يشهد عند قاض عدل انتهى  
 وبه جزم في السراجية مغللاً بأنهم لا يقبل ويخرج انتهى **فعل هذا** لو غلب  
 على ظنه أنه يقبله لشهرته مثلاً ينبغي أن يتبين عليه الأداة **السادس** أن  
 لا يقف الشاهد على أن المقر أو كرها أو خوفاً فإن علم به ٢ يشهد فإن قال  
 المقر أقرت خوفاً وكان المقر له سلطاناً أن كان المقر أعوان السلطان ولم  
 يعلم الشاهد بحق فم شهد عند القاضي وأجره بذلك كما في البرزانية **سابع**  
 أن يكون موضع الشاهد قريباً من موضع القاضي فإن كان بعيداً بحيث ٢ يمكنه أن  
 يعدد إلى القاضي ويرجع إلى أهله في يومه ذلك قالوا لا يأتى **إلى أن ذكر الاختلاف**  
 في قبول شهادة من شهد بعد أن امتنع عن الشهادة **لكن نقل** عن فتح القدير أن الوجه  
 القبول ويجوز على العذر من سيئات ثم ذكر ما غيره انتهى **وفي معنى الفن** كيف في  
 طريق العامة نزع صاحبهم أنه قديم وزعم غيره أنه محدث وأما البيهقي فالبينة بينة  
 من يدعي أنه محدث ثم القول في هذا قول المدعي لكونه متمسكاً بالأصل انتهى **وهذا**  
**ما يفتى به السليمة أشال كيرة وفيه** ادعى رجل أن هذه الدار التي في يده  
 وقف عليه مطلقاً وأنه وليد ادعى أن بايعي أشرافها من الواقف وأرخا وأقاما  
 البينة بينة الوقف **أول** متى تولى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يده

المحذور أنه وقف على كذا أو قفا صحيحاً وأقام بينه وأقام الوارث بينة على فساد الوقف  
 فإن كان الفساد بشرط في الوقف ففسد بينة الفساد **أول** ٢ بها أكثر اثباتاً **وأول**  
 كان لعن في المحل أو غيره بينة الصحة **أول** **وعلى هذا التفصيل** إذا اختلف البائع  
 والمشتري في صحة البيع وفساده كما في القينة **وفيها إحدى عشر مسألة** يقبل بها قول  
 الواحد العدل **الأول** التقويم فلو باع شخص شخص شيئاً نادى أن قيمته تبلغ كذا وأنكر  
 المدعى عليه أن يكون ذلك العذر قيمة يكفي في إثبات قيمة قول العدل الواحد **الثانية**  
**والثالثة** الجرح والتعديل يقبل بينهما قول عدل واحد وهذا في تركية السر وقال محمد  
 ٢ بدنه **أشبه** **الرابعة** تعدد برارشي المتلف **الخامسة** التوهم العدل عن ٢ يعرف القاضي  
 لغة من الإحصام وقال محمد ٢ يكفي فيه قول من اثنين **السادسة** ادعى المسلم اليه جود  
 المدنوع وأنكر المسلم أو عكسه يكفي فيه قول الواحد العدل **السابعة** إذا اختلف القاضي  
 الواحد العدل بالأسان المجوس بعد مضي مدته أطلقه مكنتها به **الثامنة** الرسالة  
 من القاضي إلى المولى يعني يكفي فيها خبر الرسول الواحد **التاسعة** يكفي قوله واحد في  
 إثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري **العاشر** الصوم بروية هلال  
 رمضان عند وجوده **الحادية عشر** إذا شهد عدل عند رجلين على موت  
 رجل وسعهما أن يشهدا على موته كذا في منظومة ابن وهبان انتهى ونحوه في الدرر  
 والنخ **وفي معنى الفن ما ملخصه** وتقبل الشهادة من كافٍ على عبد كافٍ هو ٢ سلم  
 مثل أن يشهد عليه ما دون ما بدى ٢ بها قامت على كافٍ قصدوا على المسلم ضمناً **ومثله**  
 لو شهد على وكيل كافٍ بكونه مسلم ببيع أو شراء ولو كانت على العكس ٢ تقبل ٢ بها شهادة  
 قامت من كافٍ على مسلم فصد كذا في شرح المسعودي لتحليل الجامع الكبير **وفي**  
**الاشباه** ٢ تقبل شهادة كافٍ على مسلم الأضرورة أو تبعاً **الأول** إثبات توكيل  
 كافٍ كافٍ بكونه يملك ما كونه على خصم كافٍ بتعدي إلى خصم مسلم آخر وكذا  
 شهدتهما على عبد كافٍ وذكر المصليين السابقين قبل **والثاني** في سكتين في  
 ١٧ أيضاً شهد كافٍ على كافٍ أنه أوصى إلى كافٍ وأحضر مسلم عليه حق للميت **وفي**  
 النسب شهد أن النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وتماه في شهادته الجامع  
 انتهى **وعلى أنه في معنى الفن** بأن وجه الاستحسان أن المسلمين لا يحضرون موت  
 النصراني والوصية تكون عند الموت غالباً وسبب ثبوت النسب النكاح وهم ٢ يحضرون  
 نكاحهم فلم تقبل على المسلم فيها أدى إلى ضياع الحقوق المتعلقة بالأبصار والنسب  
 فقبلت من ورثته شهادة القابلة للضرورة كذا في شرح الدرر **أول** هذا الكلام يشير  
 إلى جواب واقعة الفتوى في عهدنا سلم نصراني زوج ذمية ثم مات فأرادت أن

كما قبلت



ثبت مهرها في وجه ختم مهر اذا قامت شهود اهل الذمة تقبل شهادتهم وتثبت  
مهرها على زوجها او لا يكونه صار مسلما فقتض ما ذكره العلامة خرو من  
قوله وبسبب ثبوت النكاح وهم يحضرون نكاحهم الى يفيد قبول  
الشهادة في واقعة الفتوى والله اعلم انتهى **قلت وقد تعبت** قول الدرر  
يعني اذا ادعى الايمان نصراني الى **التزويج** في حاشيته فقال الذي يظهر  
لان هذا مقيد باذا كان الخصم المسلم تقربا بالدين للنصراني الميت اما لو كان  
مكرا كيف تقبل شهادة الذين عليه وكذا قال في صورة اثبات النكاح قال  
فلينظر **وفي الجرح نقلا عن الولي الجرح** نصرانيان شهدا على نصراني يقطع يدا او  
قصا من ثم اسلم المشهود عليه بعد القضا بطلت الشهادة لان الامضاء من القضا  
في العقوبات **وفي القضا والخصم نقلا عن الهداية** وقد سيل عن الذمي اذا  
سرق او زنى ثم اسلم هل يدرا عنه الحد اجاب ان ثبت عليه باقراره او بشهادة  
المسلمين لا يدرا عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم يقيم عليه  
الحد ويسقط عنه انتهى **وفي التتار خاتمة** وفي العيون هشام عن محمد في  
شاهدين كافرين شهدا على كافر فعدها فلا توجه عليه القضا اسلم قبل ان يقضي  
عليه ثم اسلم المشاهدان مكانهما قال محمد اسال الشاهدين ان يعيدا شهادتهما  
ولا يعدلان ثانيا **وفي فتاوى العتائيه** فان اسلم المشهود عليه قبل القضا استنح  
القضا وفي الحد ود بعد القضا استنح الامضاء في القضا كذلك استنحانا  
لكن يجب الدية قيل هو قول ابن يوسف وفي السوقة لو اسلم المشهود عليه  
بعد القضا قبل القطع يضمن المسروق ولا يقطع انتهى **وفي الجرح بعد ما ذكر**  
**كلام قاري الهداية** وينبغي ان يقال كذلك في حد القذف **اقول** ونحوه كلام  
العتائيه شامل له **وفي القضا** الا في الحد ود كلها والقضا في النفس وفيما  
دون النفس **ثم قال وفي اليتيم** من السران الذمي اذا وجب التعزير عليه  
فاسلم لم يسقط عنه **ولم ارجح** الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ  
ونقل الخبر الواردي عن الشافعية سقوطه لوجوه بالبلوغ ومنقضى ما في اليتيم  
انه لا يسقط الا ان يوجد نقل صريح انتهى كلام الجرح **وفيهم عن تلخيص الجرح** نصراني  
مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بماية وسلم ونصراني بمسكه  
فالتشاند له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره بخلاف الاقرار لو امرت  
واجب ونظيره اقوال جني في مرضه فاقولوا ثم وعده ان يورثه يوسف النصف لهما  
للاستواء ولو كان مكان المسلم المنفرد نصرانيا او مسلمانا استويا نصراني مات عن

ابن

ابن واسلم احدهما فاقام مسلم شاهدين نصرانيين بعد موته وتسمية تركته بدين  
عليه يورثه نصيب غير المسلم لعدم الحجية عليه **ولو اسلم ذميين وذمي مثلما يقدم**  
المسلم وعنه ابن يوسف يستويان قال محمد وهو قوله الاخير يعني قول ابن يوسف  
الاخير وكان قول ابن يوسف مثل قول ابن حنيفة ثم رجع الى هذا القول وقال هو  
بينهما نصفان **كذا في التتار خاتمة ثم قال في الجرح** وعلى هذا لو كان حيا وادعيا  
عينا في يده وعنه انها المسلم وقرن بتعلقها بالحل انتهى يعني كلام تلخيص الجامع  
**وفيهم عن الجرح** لو شهد على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو محمد  
اجر على الاسلام ولا يقتل **ولو شهد** رجلان من اهل دينه وهو محمد فتشاهدا معا  
باطلة لان في زعمهم انه موند **في شهادة اهل الذمة على الموند انتهى ونحوه في**  
**الملاحمة** لكن جعل ما ذكر في المسئلة الاولى قول ابن يوسف وفي قولهما لا تقبل  
شهادة الرجل والمرأتين ويترك هل دينه **وفي الجرح** لا تقبل شهادة الاصل  
لغيره وكذا عكم اما الشهادة على اصله وفروعه فتقبل الا اذا شهد الجرح على ابن  
ابنه فانها لا تقبل لوجود المانع من المشهود له **وفي الولي الجرح** ويجوز شهادة الابن  
على ابيه بطلاقة امراته اذ لم تكن لامه او لغيرها لانها تكون شهادة لامه وتمايز  
فروعه فيه **البينة على النفي غير سبعة قال في القسمة** بعد ان ذكر صورها وكذا اكل بينة  
قامت على ان فلا تالم يقبل لم يفعل لم يقو هذا كله من التتار **وذكر البوازي** عن  
القسمة ما فصله من عدم قبول البينة القائمة على النفي لو لم يكن بمكان كذا في يوم  
كذا ثم قال **لكن قال في الجرح** ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك  
المكان والزمان يسمع الدعوى عليه ويقضي بغاغة الذمة **في تكذيب الثابت**  
بالضرورة والصورة مما لا يدخله الشك عندنا انتهى **قال في معيار الحق اقول**  
بر ما يشك هذا ما صرح به الزيلعي في شرح الكنز من ان القاضي يجوز له ان يحكم  
بسماح نفسه ولو تواتر عند وجه الاشكال انه صرح هنا بان يقضي بغاغة الذمة  
بالتواتر المعلوم له من اخبار الكل فوفضا بسماح نفسه فان قيل يعمل ما هنا على ما اذا كان  
يلفظ الشهادة وما في الشرح على ما اذا كان يلفظها يحصل التوفيق قلت ان هذا  
الفرق بعد بلوغ الخبر هذا التواتر ان لفظ الشهادة ليس بشرط في كون الخبر متواترا  
كيف وقد علم البوازي القول بقوله **في تكذيب الثابت بالضرورة** فدل على ان  
الناظر بنفس التواتر لا غير والله اعلم انتهى كلامه **اقول لكن جزم في الاشياء** بقوله على  
النسب المتواتر ونقله عن الظهيرية ايضا وايداه ونقل ما في ايمان الهداية من سبله عبده  
حران لم يجر العام لشهادته في الكوفة حيث يفتن عندها وعند محمد يعق **وقد**

طلب يعمل شهادته النفي او التواتر



اول من يدين  
كفر العبد

ما يقدم من البيعة

قال في فتح القدير ان قولهم رحمه الله اوجه وفي معنى الحق والتسوية وبينه  
العبد اول من بيعة كونه القيمة مثل الثمن فلو باع وصي كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى  
عينا واقام بيعة واقام المشتري بيعة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن بينه  
العبد اولي وعلله في الملح بانها تثبت امرها ايدا واذ بيعة النسيئة ارجح من بيعة الصحة  
هكذا صرح به في الفصول العادية وجزم به خلاصه وفيها وبينه كونه المصروف ذا  
عقل اولي من بيعة كونه مخلوط العقل او مجنونا **قال** اقامت امة بيعة ان موها وادبرها  
في مرض موته واقامت الورثة ان كان مخلوط العقل او مجنونا فبيعة الامم اول  
وكذا اذا خلع امراته ثم اقام الزوج بيعة ان كان مجنونا وقت الخلع واقامت  
بيعة ان كان حينئذ عا قلا او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام وليه بيعة ان كان  
مجنونا والوراثة على ان كان عا قلا فبيعة الوراثة اولي في الفصلين اي في فصل اقامة  
الزوج وفصل اقامة وليه كذا في القضية وفي العتاد شهدا بطلاقا وعتادا وقالا  
ي ندرى ان كان في الصحة او المرض فهو على المرض ولو قال الوارث ان يهدى يصدق  
حق يشهد ان كان صحيح العقل كذا في البرازية **وبيعة الاكراد اولي من بيعة السطوة**  
انتهى وقد مر **وفي معنى الحق** ولو غلط الشاهد في احد الحدود الاربعه قيل تقبل  
لان تركه وذكر الخلاف الحلو في رحمه الله **والاصح** وهو اختيار الصدر انه لا تقبل  
وعليه الفتوى **والغلط** يثبت الا باقرار المدعي ان الشاهد غلط ما لو ادعاه المدعي  
عليه لا تقبل **وذكر في شرح المحيط** ان حيلة ان يقول المدعي عليه مثل هذا الحد  
ليس في يدي ينبغي المدعي ويلزمه ان يحقق الغلط كما ادعاه المدعي عليه اما لو  
برهنه لا تقبل نه لا يمكن اثبات ان صاحب المدعى واحد لعدم الحكم **ولم يقل**  
**في حد واحد** ثم تداركوا في المجلس او غيره تقبل عند اعلان التوقيع ان يقولوا  
كان اسم فلانا ثم صار اسمه فلانا واشتراه فلانا المذكور كذا في البرازية **وبيع**  
ركن الوجوه عن الشهادة ان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت بوزورها شهدت  
وشروطه ان يكون في مجلس القاضى وحكم بعد القضاء التعزير فقط لا في التبيين  
واما اذا انكر الشهادة بعد القضاء لا يكون رجوعا كما في العادية **وفي** شاهدها  
شهادة بالمال ثم دعاها القاضى الى الصلح فاصطلى على بعضه ثم رجع احد الشاهدين  
يضمن لانه لم يقض بشهادته كذا في القضية **قلت** واما ما قلناه من ان تغاير الشهود  
عليه عينا او دينا فقد فصله صاحب البحر والمخج فليخرج اليه ما اراده **وفي**  
لو شهدا ان فلانا اقترض فلانا عام اول الف درهم والمدعي عليه لم يجد فقصى عليه  
القاضى بذلك ثم اقام المدعي عليه بيعة ان المدعي قد كان ابراه قبل شهادتهما بيوم عن

ولو غلطوا  
في حد واحد

لا يثبت

عن كل شيء يدعيه قبله فقصى القاضى بالبرائة وبود المال فانه يضمن عليهما  
ي منها لم يظهر بعد كذا فلان لا يجوز ان يكونا عاينا القرض عام اول فشهدا به  
ولم يعرفا البرائة ولم يقرضا للمحال بخلاف ما لو لم يشهدا على القرض ولكن شهدا ان  
لفلان على هذا الرجل الف درهم فقصى القاضى بشهادتهما وامر المدعي عليه بدفع  
المال الى المدعي ثم اقام المدعي عليه البيعة على البرائة فان الشاهدين يضمنان  
**والمدعي عليه** بالخيار في تصديق المدعي والشاهدين لانها حقا عليه الإيجاب  
في الحال فاذا اقام البيعة على البرائة فقد ظهر كذا فيهما فيضمنان بخلاف الفصل الاول  
ي ثم لم يحققا الحال في الحال وانما اخبراه ما مضى فلم يظهر كذا فيهما كذا في العادية **وفي**  
**الحج عن البرازية** شهدا انهما تزوجت نفسها منه ولا تعلم انهما في الحال امراته او  
ي او شهدا ان باع منه هذا العين وندرى انه في ملكه في الحال ام يقضى بالنكاح  
والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد بالعقد شاهد في الحال انتهى **قال هذا**  
**في العقد واما في الدين فالمقصود عليه عدم القبول** قال في القضية شهدا على  
ان امرهم رجل دين فقال المشهود عليه ان شهدا ان هذا القدر على الان فقالا لا  
ندرى اهو عليك الان ام لا تقبل الشهادة انتهى **قال** وقال قبله يعني  
صاحب القضية **ادعى على اخوه دينا** على موسى ثم وشهدا ان كان له على الميت  
دين لا تقبل ما لم يشهدا ان مات وهو عليه انتهى فوضع الاول في الشهادة  
على الاقرار وان الشاهد قال ادرى اهو عليك الان ام لا وهو ساكت  
عما اذا شهدا ان كان له عليه كذا **وقد بحث** **العادي** انه ينبغي القبول  
وليس بمعارض للمقصود عليه كما علمت وفي مسئلة دين الميت لا بد في القبول  
من شهادتهما ان مات وهو عليه احتياطا في امر الميت ولهذا جلف المدعي  
في دين الميت مع اقامة البيعة بخلاف دين الحي فيجوز انهما اذا شهدا في دين الحي  
بان كان عليه كذا يقبل الا اذا سا لهما الخصم عن البقا فقالا لا ندرى وفي دين  
الميت لا تقبل مطلقا كذا في البحر **قلت** ويعارض هذا ما في معنى الحكم من قوله  
تقبل عن المحيط انه يثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهدين سببه من غير حاجة  
ان يقول مات وعليه الدين انتهى **وفي الحج ومعنى الحق اذا شهدا ثبات**  
ان هذا وارث فلان لا تعلم له وارثا غيره ولم يذكر اسباب الورثة والشهادة  
باطلة حتى يبين السبب وكذا اذا شهدا ان اخوه او عمه او ابن عمه او جده  
ي تقبل حتى يبين طريق الاخوة والعومة انه ي او شقيق وينسب الميت  
والوارث حتى يلتصقا الى اب واحد ويذكر ايضا انه وارث وهل يشترط ذكره



وإمارة وفي الشهادة بان ابن الميت أو بنت ابنته ٢ بدنه ذلك وفي  
في الباب والام قبل شرط والفتوى **الشهادة** بان بدنه بيان انه اعقته ولا يشترط ذكر اب الميت حتى  
لو شهد انه جد الميت ابوابه وامرته ولم يسمو اب الميت قبلت انتهي  
**وفي الحج قبله عن الظهير** بعد ان ذكر انه يشترط بيان سبب الوراثة  
لغير ما قاله ولو اقام المدعي بينته انه وامرته فلان وان قاضي بلدة كذا فلان  
ابن فلان قضى بان امرته لا وارث له غيره واشهدنا على قضايه ٢ يدري باي سبب  
قضى فان القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضى له به فان بين قضى له بالموت  
٢ قضاء القاضي يحد على الصحة والسداد ما يمكن ٢ ينقض بالشك **لكن** ٢  
يقض بالنسب الذي بينه المدعي ٢ هذا القاضي ٢ يدري ان القاضي الاول  
قضى بذلك النسب ام ٢ انتهى **ومن شرط قبول الشهادة بالموت ان يدرك**  
**الشاهد الميت** ولذا قال في البرازية شهد ان فلانا ابن فلان مات وترك  
هذه الدار ميراثا ولم يدري كالميت نشها دتما باطله لانها شهدا بملك لم يعاينا  
سببه ٢ اياه في يد المدعي انتهى **وهذا ما يحفظ وفي الحج قبله** الشهادة برهن  
بجهول صحيح الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية **وفيها**  
ر حلان شهدا ان فلانا اقرب لفلان بضيعة كذا اقرارا صحيحا او شهدا انه اقرب  
اشترى ضيعة كذا لفلان بماله وكالته فاقام المقر شاهدان انه اقرب ذلك **تجيبه**  
**٢ حل خوف الظلم** اعتمادا عليه وتسكنا بها ان اقام مدعي التولية البيعة  
على اقرار الخصم تقبل بيئته والا فلا لا يقيمها على المتى **وفيها رجل شهد ان**  
فلانا حلف بطلاق امراته في السوق وشهد اخوانه حلف في المسجد الجامع فالتقييد  
بالحال لا تعلق لصحة التيقن به فيلغو وتقبل شهادتهما على الخلف وهذا ظاهر انتهى  
**وفي التنازع** قال في الدين النقيب تعريف ٢ يصلح شاهد هذا لها سواء كانت  
الشهادة لها او عليها **وفي تنازع العتابة** وقيل في تعريفها قوله ايها وانها رز وجها  
ونه الشايح نه قال اذا كان الاشهاد لها لا يصلح تعريف ٢ يصلح شاهد لها انتهى  
**من قوله شهدا انه** **في مخصوص** نه كان بعرضية ان يصير خصما وانتصب ولم يخص  
امانه كان بعرضية ذلك ولم ينتصب فلا فالاول لا الوصي اذا قبلها فخرج منها قبل  
ان يباشر شيئا من اعمالها والثاني لا الوكيل بالخصوص اذا عزل قبلها ويندرج فيها  
كثير من الصور واختلف في اهل الحلة اذا شهدوا على احد من غيرهم بانهم قتل بعد  
دعوى ول المقول فابو حنيفة رحمه الله جعلهم خصما للتقصير الصادر منهم فلم  
يقبل شهادتهم وخالفه الامامان فقالا لا يقبلوا لان دعوى الولي على غيره براء

بها عن المصنوعة وتقام المسائل في تسامع التبيين **وفي تعين المضي** كتاب المادونة  
وشهادة النهران على المادون لم النهران جائزة وان كان مولاها مسلما كذا في الحاد  
القدس انتهى **وفي التنازع** **خاتمة عن العياش** وتقبل شهادة الاغراب والمقطوع  
يده في السرة والتاجر الى دار الحرب اذا كان زاعدا ٢ وهو المختار عندنا **وفيها**  
**النوازل** عند علمائنا الثلاثة **في حجة الاقرب** جائزة واما شهادته فان لم يمت  
لعذر جائز والالا وبه نأخذ **وشهادة الخصم** بقوله انتهى **وفيها** الخصم  
لا يمنع اهلية الشهادة عندنا فيعتقد النكاح بخصمته وانما يمنع اداء الشهادة  
لتهمة الكذب **قلت في الحج والتنازع** **خاتمة عن غيرهما** والناسق من يتركب الكبيرة  
قالوا والا صام على الصغيرة كبيرة وقد اختلف العلماء في حد الكبيرة وتقبل في  
الحرم الخلاصة ان اصحابنا لم يأخذوا بذلك وانما بنوا على ثلاثة معان احدها ما كان  
شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني ان يكون فيه سبادة المروءة والثالث  
فكل فعل يرفض المروءة والكرام بتركب كبيرة والثالث ان يكون مضرا على المعاصي والنحو  
**وتعقب في الحج** **التدبير** بانه غير منضبط وغير صحيح وما في الفتاوى الصغرى العدل  
نه يحتجب الكبار كل ما حق لوارث تركب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة  
للغلبة لتغير كبيرة حتى وتقبله عزادب القاضي لعصام وعليه القول غير ان الحكم  
بزوالعدالة بتركب الكبيرة يحتاج الى الشروط فلذا اشترط في ثوب الحرم الادما  
انتهى **وقد ذكر في الهداية** انها لا تقبل شهادة من يفعل الاشياء المستحقة **وذكر**  
**لذلك** **اروعا في الحج** **التدبير** **فلترجيح** **وفي التنازع** **خاتمة عن العيون** ان شهادة  
الوصي بدني على الميت تقبل قلت وبه جزم قاري الهداية وعن الاخيرة ان شهادة  
لميت بدني او عيضا او دية لا يجوز ولو شهد بن الميت بدني على الميت ان كانت  
الابن صغيرا لا تقبل بالاجماع وان كان كبيرا فكذلك الجواب عندنا في حقيقته وعندنا  
تقبل وهذا اذا كان كبيرا حال ما قبل الوصي الوصية والا فان شهد له بعد ما كبر لا تقبل  
بالاجماع وشهادة الوصي لميت بعد العزل لا تقبل وان لم يفهم كذا في الزيادات وقيل  
تقبل انتهى **وذكر في الحج** **التدبير** **فلترجيح** **وفي التنازع** **خاتمة عن العيون** ان شهادة  
شاهد للوصي الكبار تقبل وان كان في حال الوصاية انتهى **وفي مسأله في التبيين**  
**والج** **وذكر في الحج** **التدبير** **فلترجيح** **وفي التنازع** **خاتمة عن العيون** ان شهادة  
انها هي الى اثني عشر تنفيها يحسن مراجعتها **وفي الحج** **التدبير** **فلترجيح** **وفي التنازع** **خاتمة عن العيون**  
شهادة الرجل ٢ من وجهه وايها ولزوجة ابنته ٢ مائة ابيه **وتقبل** **عن شهادته**  
**الخاتمة** **وذكر في الحج** **التدبير** **فلترجيح** **وفي التنازع** **خاتمة عن العيون** ان شهادة



بعد موته بما لم تقبل شهادته ٢ الدين ٢ يتعلق بما له الديون في حياته وتعلق  
بعد وفاته انتهى **وفي معنى الخلق وغيره** جهالة المشهود به ما نفعه من قبول الشهادة  
إذا تعذر انقضائه والاقبلت **وبمعنى عليه** ما إذا ادعى طريقا في دار رجل نشهد  
الشهود أنه له طريقا فيها جازت شهادتهم وإن لم يجدوا الطريق كما في الخاتمة ونقل  
عن شمس الأئمة أن محمد بن عثمان السكيت في الكتاب ذكر في بعض الروايات أنها  
تقبل وفي بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو مفرها  
ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكرناه أنها تقبل بحول على ما إذا  
شهدوا على أقرار المدعى عليه فإذا ثبتت أقرار يوم بالبيان **والجهالة** لا تمنع صحة  
الأقرار وذكر الإمام السرخسي أنها تقبل وإن لم يذكرها موضع الطريق  
ومقدار انتهى **وفي الإثبات** لا يخلف القاضي على حق بحول فلو ادعى على شريكه  
حياته جمة لا يخلف إلا في مسائل **الاولى** إذا اتم القاضي وصايتهم **الثانية** إذا  
اتم بنو الوقت نظر الميتم والوقت كما في دعوى الخاتمة **الثالثة** إذا ادعى  
المودع على المودع حياته مطلقا كما في القضية **الرابعة** الرهن المجهول **الخامسة**  
في دعوى الغصب **السادسة** في دعوى السوقة **وأما فصل تعارض البيئات**  
**فقد تفرع** ثبوت الزيادة في الحقائق إذا اختلف الزوجان في قدر المسمى  
فادعى أنه ألف وادعت أنه الفان وأما البيعة قضى بيمينتها لأنها تثبت  
الزيادة **القول** هذا إذا كان مهر المثل شأن هذا الزوج فإن شهد للزوجة  
نقل تقدم يمينتها وجزم الزيلعي وغيره بأنه تقدم بيمينته وإن مهر المثل بينهما فالصحيح  
أنهما يتهاونان ثم يجب مهر المثل وإن لم يكن لها بيعة فعند أبي يوسف القول قول  
الزوج مع يمينه إلا أنه يدعى ما يمنع شرعا كادون العشرة أو أنه تزوجها على  
خبر أو خزي وعندها يخلت كل منهما على دعوى صاحبه من غير نسخ النكاح فإن  
حلل يجب مهر المثل **تدريج بالتصديق أو سبق الثاني** كسيلة البداية  
إذا ادعى أن نكاح امرأة ليست في يد أحدها وأقاما البيعة لم يقض بواحدة  
منهما لتعذر العمل فان صدقة المرأة أحدها كانت زوجته هذا إذا لم يوتئ  
فان وقتا فالاولى والاولى وإن أثرت ٢ أحدها قبل أقامت البيعة فهي له وإذا أقام  
الأخر بيعة قضى بها لأنها أقوى من الأقرار وأما يمينها **وفي الخاتمة** ولو أقام البيعة ونزاد  
أحدها الدخول وشهدت بهما البيعة يقضى له وإن أقامها عليها لا يقضى ٢ أحدها  
وإن وقت أحدها النكاح وشهدت بشهوده بالنكاح والوقت بنوا في الأمان تكون  
المواة في يد من لم يوتئ به له وكذا لو وقت أحدها دون الآخر إلا أنه أقامها على

النكاح

النكاح والدخول بنوا في ولو كانت المرأة في يد أحدها فشهدت بشهوده أنها امرأته  
وتكون حرة وحلاله وشهود الآخران تزوجها اختلعا وفيه وأما يمينها **وفي الخاتمة**  
**غيرها** لو قالت البكر مددت عند تزويج وليي وقال الزوج سكت فالقول لها  
وتقدم بيمينتها عند التعارض ٢ منها شينة وإن أقام بيعة على صحتها قدمت بيمينته  
٢ ثبات الزوم انتهى **وفي الخاتمة** ولو أقام رجلان البيعة على نكاح امرأة بعد موتها  
يقضى لها ميراث الزوج واحد ٢ حكم النكاح بعد الموت الميراث وأما يمينها **وفي الخزانة**  
أو الشارة اثبات في امرأة كل منهما يدعي أنه تزوجها أو ٢ وهي في بيت أحدها كان أول  
بها كالوكانت في يده وكذا لو كان ٢ أحدها دخول عليها لأنها تكون في بيعة فانه أقام  
الأخر بيعة أنه تزوجها قبل هذا فان القاضي يقضى بها له ٢ تبين أن الآخر غصبها  
**وذكر السيلة وجوها في الخزانة والتمه** **وفي جامع الفتاوى** دار في يد رجل وامراة  
فأقامت بيعة أن الدار لها وإن الرجل عبدها وأقام الرجل بيعة أن الدار له والمواة  
امرأته تزوجها بالف درهم ودفع إليها ولم يتم بيعة أنه حر فانه يقضى بالدار  
والرجل للمرأة ٢ نكاح بينهما لأن المواة أقامت البيعة على رقة والرجل لم يقم  
البيعة على الحرية فيقضى بالرق وتبطل بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرر ومرف وان  
أقام البيعة أنه حر لا مل ولا سيلة تعارضها قضى بها وبالنكاح ويقضى بالدار للمرأة  
٢ تألما قضيتا لحرية الرجل ونكاح صار الرجل صاحب الدار والمواة خارجة تقضى  
بالدار لها **كالواختلاف** الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للرجل وإن أقاما  
البيعة يقضى بيمينته المرأة ولها تمه في شاع البيت وتحقيقها وتفصيل حكم  
المعاق والجهاز مذكور كذا في البحر والمخبر **وفي جامع الفتاوى** برهن أنه  
تزوجها في غرة شهر كذا وبرهنت أنه بعد الترخي أو بثلاثة أشهر أنها حرام  
عليه وليست بامرأة فهذا دفع صحيح حتى يثبت أنه لم يرد به الطلاق فان نكل  
يتدفع انتهى **وفي الخاتمة من النفقات** إذا ادعى الزوج الإعسار صدق وعليه  
نفقة العسرين فان أقامت بيعة على يساره قبلت وكذا إن أقامها **ومثله**  
الاب إذا اتفق ما ولد لا الغائب على نفسه فخص الابن وادعى أنه كان بوسرا  
وقت الاتفاق وانكر الابن بغير حاليه وقت الخصومة وإن أقام البيعة  
كانت البيعة بيمينته الابن لأنه يثبت امرأ عارضا **وفي شمل الأحكام إذا**  
**وجدت البيئات على الشاخص كانت بيعة ذي البدن والى في غير ذلك**  
**تقدم البيعة القائمة على الإثبات ولو دعي فلو ادعى حمارا في يد رجل فعاد**  
أن هذا الحمار نتج على ملك بايعي وليس له حق الرجوع عليه وأقام البيعة على



ذلك تقبل وان لم يكن بايعه حاضرا لانه ينتصب خصما عن بايعه ولو اقام المشتري  
بعد ذلك على الشك عند ٢٥ تقبل **وكذا لو ادعى الخاسر** ان الدابة اشترها  
من فلان تحت في ملكه واقام ذوالبيد انه اشترها من رجل آخر وانما تحت في  
ملكه يقضي لصاحب اليد **وذكر في الجواز** شرط تقديم بينة ذي اليد على  
النساج ان لا يتنازع في الامام او تنازع عاينها في الملك المطلق وشهد رابع  
وبنتاج ولد هافانه لا يقدم **قال وهذه يجب حفظها** وفي دعوى التنازع  
وكل ما يصنع من الذهب والفضة والصر والمخديف والزجاج فانه يتكرر ولا يكون  
بمؤلة الشك كذا في البيع انتهى **ولو اقام رب الدين** بينة على ان الورثة باعوا  
عبدان التركة المستوفى بالدين وقالت الورثة ان ابائنا باعوا حال حياتهم واخذ  
الدين واقاما البينة فبينت رب الدين اول ٢ بها تثبت ضمان عليهم وهم يتفون  
والبيانات للاشياء **ولو اقام البينة على البيع** البات **وبيع الوفاء** وعلى البيع  
**والا قاله** فبينت بيع الوفاء والا قاله انتهى ملخصا **وفي جابح الفناء** ان بينة  
العين اول ذكر ذلك في سيرة كرم الصغير ولو باع ملك الغير وسلم وادعى المالك  
الودحيد سمع وادعى المشتري الاجارة واقاما البينة فبينت المشتري اول ٢ بها  
ملزمه **واما مسئلة** ما اذا ادعى رجلان كل منهما شراء العبد من ذي اليد فذكر  
في الدرر مع ما يليها من مسائل الشراء **وما يناسب سيرة كرم الصغير ما في**  
**القيمة** ادعى عليه محدد وفي يده اربعة اوجه ان يقيم فاقام ذوالبيد البينة انه  
اشتراه من روصيه بمثل القيمة اي بمجوز شرعى واقام المدعى بينة ان قيمته زائدة  
على ما ثبت ذوالبيد تقبل البينة المثبتة للزيادة اول ٢ وقال كثير منهم المثبتة لقيمة  
القيمة اول ٢ انتهى **قلت** وجزم بالاول صاحب الفصول العادية وصاحب الدرر والتوسر  
وقال شيخ الاسلام والاظهر عندي رجحان قبول بينة الزيادة كذا في المجمع **وقد**  
**انتهى صوري تعارض البينات في القيمة** الى ست وعشرين مسئلة استقصاها  
صاحب البحر للتراجع **وتقول عن الوجز** اقام البائع البينة ان المبيع هلك في يد  
المشتري واقام المشتري البينة ان هلك في يد البائع فالقول للمشتري والبينة للبائع  
**وكذا لو اختلفا في استهلاكه ولو كان الخيار** واختلفا في الاجارة والنقص في المدة  
فالقول لمن له الخيار ادعى النسخ والاجارة والبينة بينة الآخر وان اختلفا  
بعد معنى المدة فالقول للمدعى الاجارة ايها كان والبينة للمدعى النقص ولو كان  
الخيار لهما واختلفا في النقص والاجارة في المدة فالقول للمدعى النقص والبينة  
للاخير لان احدهما يتفرد بالنقص ولا يتفرد بالاجارة وان اختلفا بعد معنى

٣٣  
٣٢  
١  
المدة فالقول للمدعى الاجارة ايها كان والبينة للمدعى النقص ولو كان الخيار لهما  
واختلفا في النقص والاجارة في المدة فالقول للمدعى النقص والبينة للاخير لان احدهما  
يتفرد بالنقص ولا يتفرد بالاجارة وان اختلفا بعد معنى المدة فالقول للمدعى  
الاجارة والبينة للمدعى النقص انتهى كذا في تعارض البينات **وفيه عن الوجز**  
**ايضا** في الشفعة لو قال المشتري احدثت فيها هذا البنا او الشجر والزرع وكذبه  
الشفيع فالقول للمشتري وان اقام البينة فبينت الشفيع اول ٢ انتهى **قلت**  
وينبغي تقييد ذلك بما اذا كانت مدة الشراء تحتل مدة ذلك الفرس والبنا  
وكذا الزرع اما اذا كانت لا تحتل بان كان الظاهر مكد بالمد فلا يكون القول  
قوله **وقد نص** على ذلك ابن الفرس في الفوائد الفقهية بان شرط صحة  
الدعوى ان يكون المدعى به ما يحتمل الشك بان يكون تحميلا عقلا وعادة  
والا فان الدعوى والحال ما ذكره ظاهرة الكذب **وهذا ما يحفظ** وقد ذكر ذلك  
صاحب البحر ونوع عليه فروعا في كتاب الدعوى **وما نقل فيه عن الوجيز**  
دار في يد رجل اقام البينة ان فلانا اودعها اياه واقام شفيعها البينة انه  
اشترها من اخو بالثمن فقبل بالشفعة لان ذوالبيد انتصب خصما للمدعى بدعوى  
الفعل عليه فلا تندفع المصومة عنه باحالة الفعل الى غيره انتهى **قلت**  
وقد ذكر في البحر من فصل دفع الدعوى مسائل مشاكلة لهذه المسئلة وعليها  
هذا التعليل ثم قال واذا لم تندفع دعواه واقام الخاسر البينة فقبله  
ثم جاء المقرر الغايب وبوجه تقبل بينة ٢ الغايب لم يصرف مقصدا عليه وانما  
قضى على اليد خاصة ذكره الشارح انتهى واصل المسئلة في الكثر **وذكر**  
**البحر** ما يستثنى من عدم قبول الجرح المجرد ما اذا تضمن دفع ضرره فانه يقبل  
ولذا قال في المراجع فان قيل انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاسق  
فما فيه قلنا هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفعه عنه  
الا بعد الاعلام انتهى وعلى هذا يجوز اثبات نسق رجل عند القاضي اذا كان  
ضرره عاما كرجل يوزي المسلمين بيده ولسانه ليمنع من ذلك ويخرج من البلد  
**ثم نقل المسئلة** عن كراهية الظهيرة **وفيه عن الزاوية** من فصل التحليف  
طعن المدعى عليه في الشاهد بان كان ادعاها لنفسه ورام تحليفه لا يحلف وان  
برهن تقبل انتهى **فعل** هذا كل طعن يقبل عند البرهان ٢ تحليف عليه  
عند عدمه على الشاهد وعلى المدعى وهل يقبل اقوام الشاهد به ام اراه وينبغي  
القبول ولذا قال الزيلعي لو برهن على اقوام الشهود انهم لم يحضروا المجلس الذي



لان فيه الحق تقبل انتهى واما ما روي في اقرار الشهود انهم شهدوا  
 زورا او انهم اجروا في هذه الشهادة او ان المدعي بطل في هذه الدعوى او  
 ٧ شهادة لهم فانها لا تقبل وقال قبله في تعليقه واما ما قيل في البيعة انما  
 تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضى الزام والفسق كذلك انه يدعيه  
 بالتوبة ولا ان الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة  
 بلا ضرورة وهي حوام انتهى كلام البحر **وفي غير القبيح** ادعى المدعيون الاصل الى  
 الدين شرفا وشهد شهوده بالا يصال مطلقا او جملة لا تقبل **ادعت** على  
 زوجها انه ولا وكيلة فطلعتي تشهد وان طلقها بنفسه يقع الطلاق  
**ادعت الطلاق وشهدوا بالطلاق** تقبل لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى  
 المدعيون الابراء وشهد الشهود ان المدعي صالح المدعي عليه بال معلوم تقبل ان كان  
 الصلي محسنا الحق **واعقبها بما يدعي** ثم قال وما قرناه علم ان المتشكي به قوله  
 الشهادة اذا دعت الدعوى قبلت والا ثلاث عشرة سيلة ثم ذكر ثمانية  
 اخرى في الاقرار وثبت في المقيد بسبب والمطلق فصارت ثلاثة وعشرين **وقال**  
**في حاشية الاشارة** هذا انما اذا كانت الدعوى شرطا فيه اما ما ليست الدعوى  
 شرطا فيه فلا يشترط الموافقة انتهى **وما يلا بس هذا ما في البحر وغيره** الشاهد  
 اذا شهدوا في دين الزبانية كان له عليه كذا تقبل الا اذا سالها الخصم عن الباقى  
 ٧ يدري وفي دين الميت ٧ تقبل مطلقا واما عكسه فقال في جامع الفصولي ولو  
 ادعى ملكا في الماضي وشهد به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهد انه لو قيل تقبل  
 وقيل ٧ وهو الاصح وكذا لو ادعى انه كان له وشهد انه كان له ٧ تقبل لان اسناد  
 المدعي يدل على نفي الملك في الحال اذا فائدة في اسناده مع قيامه بخلاف  
 الشاهدين لجواز انهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب بخلاف المالك اذا علم  
 ثبوت ملكه علم بقاءه يقينا انتهى **واما الثانية** اعني ما اذا ادعى الانتفاء فشهد  
 بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولي ادعى الودية وشهد ان المودع  
 اقربا لا يدع تقبل لان الغيبة وكذا العارية ادعى نكاحا شهد باقرارها بنكاح  
 تقبل **ولو ادعى دينا** شهد باقراره بالمال تقبل وتكون اقامة البيعة على  
 اقراره لا قانها على السبب وانما بعضهم بعدم القبول انتهى كلام البحر وقد  
 الاول في المنع **قلت** واما عكسها فقد ذكرنا في الاقرار انه يصلح سببا للاستحقاق  
**وقد ذكرنا ايضا** اشراط توافق الشاهدين وقال في البحر المراد الموافقة معني  
 اما لفظا فشرطه الامام ولم يشترطه صاحبنا والموافقة اللفظية عنده

نظائر

تطابق لفظها على فائدة المعنى بطريق المطابقة ومنعنا لا التصديق واستثنى من ذلك  
 اثنين وامر بعين مسئلة غير ظاهر قوله الامام عد هاتم للتراجع **وعند في تعارض**  
**البيات ما يلا بها هاتم ست وعشرين** ورايت من صور التعارض من البيات  
 اذا هلكت شاة فقال رب الغنم شرطت لك ان ترمي في غير الموضع الذي هلك فيه وقال  
 الراعي بل شرطت في ذلك الموضع قال قوله لرب الغنم ولو اقاما البيعة فبيعت الراعي اول  
**في الحاشية** قال المدعي امر كتمه بغلانه ترمي في بلع بعشرة دراهم وقال المدعي عليه  
 ٧ بل استاجرني ٧ بلغه الى فلان بثلثي نخس دراهم فانه يخلت كل منهما فان خلعا لا يجب  
 شي وان اقاما البيعة فالبيعة لصاحب المغل انتهى **وهي كثيرة الوقوع في البحر**  
**في المنقطع** لو شهد على دعوى امرض انها خسة مكاييل واصابه في دعوى  
 حدودها وخطا في المقدار قبلت هذه الشهادة انتهى **كتاب الدعوى**  
 هي قول مقبول عند القاضي بعد به قايله ظاهرا حقا قبل غيره او دفعا عنه حق  
 نفسه وهذه الزيادة شاملة لدعوى دفع التعرض **اد في سماعها وجهان** والثاني  
 على صحتها كافي الخلاصة والجزائية **ثم الدعوى** شرط لنفاذ القضاء اي في غير  
 الامور الحسبية او شرط لنفاذه ان يكون في حادثة قال في معين المعنى والحادث  
 المعنوية الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة نه خصم شرعي على مثله حاكم  
**ليس للقاضي** ان يحكم على غائب الانحضرة نايه حقيقة لا وكيل او شرعا كوصي  
 القاضي قال وقيد بالوصي اخر ازا عن سحر القاضي فان فيه اختلافا **وتفسيره**  
 ان يقص القاضي وكيل عن الغائب يسع المضمومة عليه قال ابن يعقوب باشا  
 في حاشيته الحقوى على صحة الحكم على المخرج كالمرة به في بعض الكتب انتهى **نكر**  
**المرسوس في الدرة السنية** شرة الغوايد الفقهية عن نية الحق ماضور  
 الخصم شرط لقبول البيعة اذا اراد المدعي ان ياخذ من يد الخصم الغائب شيئا اما اذا  
 اراد ان ياخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده لا يشترط حضرة الخصم واطال في  
 ذلك **ثم قال** وذكر قاض حان في فتاواه من الدعوى والمقاضى ان يقبل البيعة  
 بدني على الغائب لقضاء دينه ماله في يد المدعي وهو رته اذا باع الرجل عبدا  
 لغائب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدري مكانه فاقام البايح البيعة على ذلك عند  
 القاضي فانه يقبل البيعة ويبيع العبد ويقضي دين الغائب من ثمنه فان فضل  
 منه شي وضعه على يد عدله انتهى **ثم قال** قلت يتعين حمل كلام صاحب المسئلة  
 على صورة الغيبة التي لا يعرف مكانها لا قال قاضي خاد والالزم القضاء على الغائب  
 بلا ضرورة كما اذا غاب الشخص مثلا الى حلب وعليه دين وجره من وليس بدش

تعريب الدعوى  
 ما من عليه الفتوى  
 كون الدعوى شرط للقضاء  
 على الامور الحسبية  
 اي دية في اصطلاحهم  
 الخصومة الصحيحة  
 تفسير المخرج  
 الفتوى في المخرج  
 متى يشترط حضور الغائب

انما لا يجوز القضاء على الغائب  
 او كان له ضرورة



عند القاض بدسوق فلو قلنا بذلك لزم القضا على الغائب الغيبة المرونة وهو

في شرط القضا على الغائب

مع والى الغائب

الظاهر ان الغائب

من شروط القضا

عنه وكيل واراد رب الدين ان يبيع الرهن ليقضى دينه منه بعد ان ثبت ذلك  
عند القاض بدسوق فلو قلنا بذلك لزم القضا على الغائب الغيبة المرونة وهو  
يجوز ان من الدين لا ينشئ نفسه ان يملكه ان يأخذ كتاب قاض دسوق الى قاض حلب  
ويخلص حقه اما في الغيبة المرونة فلا شك انه يتضرر فيبقى هذا الغائب  
كالميت من وجهه ان اصحابا قالوا اذا غاب الرجل ويترك مكانه وله مال ينشئ عليه  
الضلع كان للقاض ان يبيعهم فلو كان يعرف مكانه لا يتعرض لشئ من ماله فعلمنا هذا  
انه الغيبة اذا كانت منقطعة كان للقاض ان يبيع هذه البيعة لا حياة حتى رب  
الدين اما مطلقا فلا والا لما كان لكتاب القاض فائدة وما وضع على خلاف  
القياس الا لهذا المعنى ولما كان يعرف بين مذهبنا ومذهب الشافعي في القضا  
على الغائب اعني في هذه المسئلة التي نقلناها وهو بعيد عن القواعد جدا  
يلتفت اليه ويجوز العمل بغير ما قد ساه انتي كلامه لمخضا **لكن قال ابن قيم**  
**في نوادر الزينية** معنى قوله لا يقضى على غائب لا يجل وهو بالصفة لا يجل  
لما في الخلاصة والبخارية ان القضا على الغائب ينقد في الظهور والبيان  
عن اصحابنا وهو الصحيح انتهى **ثم قال في معين المقتضى في تيمم الاتساع**  
او حكايان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر وقد قد سألني  
كتاب القضا جملة من صور فعمليك بمراجعة ثم قال واما اذا كان ما يدعى  
على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضر كما اذا ادعى عبد على مولا انه علق  
عتقه بتطليق زيد من زوجته واقام بينة على التطليق بغيبة زيد فالصحيح انه  
لا يقبل وانما يقبل في السبب دون الشرط ان السبب اصل بالنسبة الى السبب  
فيكون الحاضر نايبا عن صاحب السبب وهو الغائب كالوكيل ولا كذلك ان كان  
شرطا وانما لا يقضى على الغائب في صورة الشرط اذا كان فيه ابطال حق الغائب  
اما اذا لم يكن كما اذا علق طلاق امراته بدخول زيد الدار تقبل وهذا ما حفظ  
**ثم قال رحمه الله تعالى** ولصحة الدعوى شرطا منها ان لا يسبق له المدعى ما  
يناقض دعواه **في استحالة الرجوع في الصدقة بين السابق واللاحق حينئذ وقد**  
**اعتنوا والتاقر** في بعض المسائل التي جعل فيها عذر للمدعى فيها مسئلة  
الاقرار بالوضع لوقال هذه رضيع ثم اعترف بالخطأ وصدقة في دعواه  
الخطأ فلا ان ينز وجهها وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقاربه بان قال هو  
حق او صدق او كما قلت او اشهد على اقاربه او ما في معنى ذلك من الثبوت المظن  
الدال على الثبوت النفس **اما** اذا تكرر اقاربه بذلك فلهذا يكون التكرار عينا

كان

كانت واقعة الفتوى في عهد شيخ الاسلام المحقق عبد الله واختلف علماء  
عصره في ذلك فتم من اقتصر على المنقول وان ذلك لا يكون ثباتا لفظيا فلا يدل  
على الثبوت النفس ومنهم من قال يكون ثباتا ووقع في ذلك كلام كثير يطبق اياد  
هنا والعذر للمقضى بوجهه عن ذلك انه ما يخفى عليه فيجوز ان يعتمد على  
الاخبار ثم ظهر خطأ الناقل ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية  
ودفع الميراث اليها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع حيث  
تسمع دعواهم لقيام عذرهم باستصحاب المال في الزوجية وخفاء البيونة  
عليهم ومنها ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبلها لانه من مسا  
يخفى عليه ومنها ما اذا اختلعت المرأة من زوجها على مال ثم ادعت انه كان  
تد ابانها قبل تسمع دعواها حتى ترجع ببذل الفلح ونحو ذلك مما هو مذكور في  
المطويات وهو المعتمد المتفق به في المذهب **ونشر وطها** ان يشترط على المطالبة  
حتى لو قال ادعى ان له قبله كذا وسكت لا تسمع دعواه مالم يقل واطالبه به  
او ما في معناه **القول** وما في معنى المطالبة قصد الاثبات خوف ضياع المال  
**ونشر** انني قاري العداية وقد سئل هل تسمع الدعوى في الدين الموجه  
على المديون لا ثباته وتجهيل **فاجاب** نعم تسمع الدعوى فيه لا ثباته لا لفظا  
به انني **ونشر وطها** ذكر الحدود في دعوى العقار وبيان انه كرم او ارض  
او دار وفي امر هو او قرية قال لا يشترط في ذلك ذكر المحلة او السوق  
او السكة **ونشر وطها** ذكر موضوع الابداع في دعوى الوديعة انه في اي  
مهر سواء كان له حمل وموتة او لا وفي الغصب اذا كان له حمل وموتة  
**وفي دعوى التضييع** لا بد من تغييرها حتى لو ادعى انه ارتشى به لا يصح  
بدون التفسير **وفي** دعوى خرق الثوب او جرد الدابة لا يشترط اخطار  
في المدعى الجزء الغايت والسداد **قلت** وفيه تامل **وفي فتاوى قاري**  
**العداية** سئل اذا طلب شخص غريم ليدعى عليه بحق في لا المطلوب وكيل عنه  
في سماعها من غير عذر ولم يرض الطالب الا بحضور غريمه **فاجاب** مذهب الامام  
ان التوكيل بالخصومة لا بد فيه من رض الختم وقال اصحابه لا يشترط رضاه لان  
الحق له فيسوي به بنفسه وبنايابه واختار السرخسي ان القاض ينظر ان كان  
تعتنا في الامتناع من خصامة الوكيل يلتفت اليه وان لم يكن تعتنا اشترط رض  
انني **وفي معين المقتضى** لا يلزم للقاض على حق بحول الا في ست مسائل مذكورة  
في الفتاوى الزينية وفيه وللقاض ان يسأل عن سبب الدين احتياطا لئلا

على شرط رضا المحرم والكامل

ما خذارة الشريعة



تسمع الشهادة بدون  
الدعوى

لا يبرأ الخصم كما اذا طلب دفع الحساب فان القاضي يامر الخصم باخراج ٧ ويبرأ  
كما في الثانية **وفيما يتعلق بالنكاح** فان الدعوى في تطبيق المدة لا تنشر ط  
عند الحل وتبعد في النهاية القبول بما اذا كان الزوج حاضرا اما لو كان غائبا فلا  
قال قلت وكذا حضور المولى في صورة الامد لكن بشرط حضور الامه ٧ والمرأة  
على المشهور وفي العادة غير المولى ان يشترط حضور المرأة ليس بها الشهود  
**وفي شرح الوهبانية** تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الحاضر والوقف  
وعتق الامه وحرثها الاصلية وفيما يخص حق الله تعالى كرمضان وفي الطلاق والام  
والظهار وتامه فيه **وفي** ادعى على اخرا نكاحا وكيل في تسليم المثل الذي اشترى  
منه فلا بد بتوكيده اياك ٧ تسمع ٧ وان ثبتت كالتة لا يلزم التسليم وبه اثن اثنا  
في الاية وسراج الاية العربيان جزاها الله تعالى احسن الجزاء كذا في  
القيم **وفيها** اسم غصب من سلم خوارق في ثمانية بعينها تسمع دعوى المنسوب من  
وتقبل بينته ويثبت ان لم تكن له بينة ويقضى بالنكاح عليه ويدل عليه ما  
ذكره **س** لو غصب خرا فعليه رد عينها وضمان مردها وان لم يكن عليه ضمان  
يتمها **وفي معنى المفتي** في دعوى السلم انه لو قال لبس صبيح جري بيننا ولم  
يبيع شرايعة كان شمس الاية الاورجندى يعني بصحة الدعوى وغيره من المتأخر  
كان لا يقتون بصحتها لان السلم شرائط كثيرة ٧ يغت عليها الاخر **وفي**  
**دعوى البيع** لو قال بسبب صبيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا في كل سبب  
له شرائط كثيرة لا بد من تعدادها لعمدة الدعوى انتهى **وفي الجوارم** **في دفع**  
**الدعوى عن الذخيرة** ادعى ان له عليه كذا او ان العبد الذي في يده له لما ان  
انزله به او ابتداء دعوى الاقرار وقال انه اقر ان هذا لي او اقر ان له عليه كذا  
فيل يبيع وعامة المشايخ على انه يبيع لعدم صلوح الاقرار للاستحقاق لا اقرارا  
لاذ با فلا يبيع الاقرار صفة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعي عليه  
على المدعي ٧ دعوى الاقرار في مقام الدفع سموه ولعمدة التفصيل تفصيل ذكرنا  
في كتاب الاقرار بعد هذا فيرجع اليه **وفي الجوارم** **في معنى المفتي** قال لا حق في  
هذا ٧ دعوى ٧ طلبه ثم زعم انه وكيل فلا بد يسمع وفي المسئلة اقراره لا دعوى له  
قبل فلا بد بوجهه من الوجوه ثم ادعى انه لغيره بالوكالة يسمع **وفي شرح القواعد**  
الاختلاف في الاجل على ثلاثة انواع احدها في اصل الاجل فبعض القول قول المدعي  
للاجل مع يمينه طالبا كان او مطلوبا وعندهما القول قول الطالب سواء كان  
مدعيا للاجل او مستكر الشا في مقدم الاجل مثل ان يدعى احدهما انه شهر ويقول

الاخر

الاخر انه شهر فيفيه القول قول الطالب مع يمينه ٧ منه ينكر الزيادة فان قامت  
٧ احدها بينة يقضى بيمينته وان قامت لهما يقضى بيمينته المطلوب ٧ منه يثبت  
الزيادة الثالث في مصر الاجل بان قال الطالب كان الاجل شهرا وقد مضى وقال  
المطلوب كان شهرا ولم يحضر بالقول قول المطلوب مع يمينه ٧ منه ينكر توجه المطالبة  
بان اقام احدها البينة يقضى له بها وان اقامها يقضى بيمينته المطلوب ٧ منه  
يثبت الزيادة انتهى **وما يلحق بدفع الدعوى ما في معنى المفتي في البيع** ما لو باع عقارا  
وبعض اثاره حاضرا يعلم البيع ثم ادعى ٧ تسمع دعواه كذا في الكفر قال الزباني  
لم يبيع القريب هنا وفي تناوي الى البينة عينه فقال لو باع عقارا وابنه او  
اثراته حاضرا يعلم به وتصرف المشتري فيه من ما نأتم ادعى انه ملكه ولم يكن ملك ابيه  
وتت البيع اتفق شايخنا على انه ٧ يسمع مثل هذه الدعوى وهو يلبس بخفى الى ان  
قال وجعل سكوتك في هذه الحالة كالا فصاح والاقرار قطعا للاطماع الفاسدة  
٧ هل العصبية الاضرار بالناس انتهى **وفي الجوارم** باع شيئا وزوجه او بعض  
اثاره حاضرا ساكت ثم ادعاه ٧ تسمع واختار القاضي في فتاواه انه يسمع  
في الزوجه لا في غيرها واختار ائمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجنبى فان  
سكوتك وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه من عاوبنا حيث يسقط  
دعواه على ما عليه المفتي **ثم قال** وذكر الرازي خلافا بين ائمة بخاري وائمة  
سمرقندي وان ائمة خوارزم على خلاف راي ائمة سمرقندي وفي الفتاوى يتأهل  
المفتي في ذلك ان راي المدعي الساكت الحاضر ذا حيلة اثنى بعدم السماع والا فثنى  
بالسماع لكن الغالب على اهل الزمان الفساد فلا يفتي الا بما اختاره اهل خوارزم  
**وفي الذخيرة** لو جاء الحاضر الى المشتري بارسال البائع لتقاضى الثمن وتقاضاه ليس  
له الدعوى بعد ذلك ٧ تقاضى الثمن اجازة للبيع انتهى هذا اخر كلام معني المفتي  
**واقول الذي استقر عليه كلام قاض خان** انه ينبغي للمفتي ان ينظر في ذلك ان  
كان المدعي معروفا بالتبليس والنصومات الباطلة فيفتي بالقول الاول وان لم  
يكن كذلك يفتي صحة الدعوى **وتوجه** في العادة والجائع **اقول** وهذا اذا لم يكن  
المدعي معذورا والا فتسمع دعواه **فقد قالوا** يعذر الوارث والوص والموتى  
بالشك في مجهول في موضع الخطا ولذا الوكيل الخلع ثم ادعت الثلاث فتله تسمع  
ولها نظائر كما في الاشياء من الفن الثالث **وفيما وجد ادعى على رجل دارا في**  
**بلدة** اخرى واقام البينة فقبلت ونقض بها للمدعي جازم قضاه وان لم تكن الدار  
في ولاية هذا القاضي كذا في الثانية **وفي الكفر** عفا ٧ في ولاية القاضي ٧ يسمع قضاه فيه

لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار  
وقت البيع والتسليم



وشبهه في شجرة الوهبانية نقله الكافي قال ورجع النجم الطرسوسي ما في قاضي  
خان ونظرونا في الكافي والمعاين وهما من رد النظر وقال انه لم يقوض اليه الحكم  
في ذلك العقار ٢ نه من جهة البلد الذي لم يقوض اليه الحكم فيه فلا ينفذ قضاؤه  
ولا يمكن تسليم العقار الى من حكم له به **قلت** وفي الخلاصة والبرازية والبيع  
ان الحكم في المدة ويصح ويكتب حكمه الى قاضي تلك البلدة حتى يامر بالتسليم انتهى  
كلام يعين الحق وعليه قول شارح الوهبانية **في الاشياء** ثبت اليد في العقار  
الابينة او علم القاض ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما  
في القضية او الشراء من ذي اليد كافي البرازية وتفصيل المسئلة في معنى الحق  
**وفي غير الفصول العادية** وان وقع الدعوى في عين غايب ٢ يترتب بان ادعى  
على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يدري انه قائم او هالك فان بين الجنب  
والصفة والقيمة ندعواه مقبولة وبينة سموعة وان لم يبين القيمة اشارت  
عامه الكتب الى انها سموعة **اقول** ونقل الروايتين ثم قال ودعاة المشايخ على ان هذه  
الدعوى صحيحة والبينة مقبولة ولكن في حق الحبس **ومعنى** الحبس ان يمسح حتى  
يخضر هالك يعيد البينة على عينها فان قال ٢ اقدر عليها حبس مقدار ما لو قدر  
اخرجها ثم يقض عليه بالقيمة ان لم يخرج واطلاق محمد في الكتاب يدل عليه قال  
في الاسلام على البردوي اذا كانت المسئلة مختلفا فيها ينبغي للقاضي ان يكلف  
المدعي بيان القيمة فان كانه ولم يبين سمع ودعواه انتهى **وفي** لو ادعى ثم محذور  
لا يشترط ذكر حذوده وهو الاصح **وكذا** في دعوى مال الاجارة المستوفى لا يشترط  
تقديم المساجرة لان هذا في الحقيقة دعوى الدين **ثم قال وعلى تياس** هذا مسئلة  
صارت واقعة الفتوى ادعى على اخوانه استاجره لمخبط عيني سماعة ووصفه كل  
شهر بكذا وقد حفظ مدة كذا فواجب عليه اداء الاجرة المشروطة ولم يخص تلك العيني  
في مجلس الدعوى ينبغي ان تقع الدعوى لان هذا ايضا دعوى الدين في الحقيقة انتهى  
**وامثاله كثيرة وفي الفصول العادية** لو ادعى ثم سمع غير مقبوض لابد من احضار  
المبيع في مجلس القاض حيث يثبت البيع بخلاف ما اذا ادعى ثم سمع مقبوض فانه  
لا يشترط فيه الاحضار لان هذا دعوى الدين في الحقيقة **وفي الجوهرة ان اختلافنا**  
**في الاجل** فالقول قول من يفي به ٢ الاصل عدمه وكذا لو اختلفنا في قدره فالقول  
للمدعي الا قبل والبينة بيمينه المشتري في الوجهين وان اتفقا في قدره واختلفا في مبيع  
فالقول قول المشتري انه لم يقض والبينة بيمينه ايضا كذا في معنى الحق **وفي** اذا  
**اختلف الزوجان** في متاع البيت فالقول لكل واحد بما يصح له ٢ ان الظاهر

بهم فيما يحجب احضاره  
فقد الدعوى ومالا  
يجب

بهم اختلا الزوجين  
في متاع البيت

يشهد

يشهد له **ولا فرق** في ذلك بين ان يكون النكاح تأيما بينهما او لم يكن تأيما **وما يصح** للزوجة  
العمامة والقبض والعسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والقوس  
والدرع الحديد فيكون القول فيها مع يمينه لما بيننا **وما يصح** للمرأة الغمار  
والدرع والاساور وخواتم النساء والخلج والخلجان وامثال ذلك فان القول  
فيها قولها مع يمينها ذكرنا **الا** اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون القول  
قولها لتعارض الظاهرين وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصح للرجال لا يكون  
القول قوله في ذلك **واذا اختلفنا فيما يصح لهما** كان القول قوله ٢ المرأة وما في  
يدها في يد الزوج والقول لصاحب اليد في الدعوى بخلاف ما يقتضيه بالمرأة لان  
ظاهرها يتاخر بظواهر آخره جهتها فيتعارفان فيخرج بالا استعماله جهتها  
**والذي يصح لهما** الغرض والامتعة والاواني والوثائق والعقار والمواشي والنفق  
**واذا مات احد الزوجين** واختلف الى منها مع ورثة الاخر كان المتاع للميت وورثته  
في المتاع ما يصح ٢ حدها ٢ يصح للآخر فهو على ما كان قبل الموت وتقوم ورثته  
البنت بقامه وهذا عند ابن حنيفة وحالفه ابو يوسف في المشكل فقال يدفع الى  
المرأة في المشكل ما يجزئ مثلها والباقي للزوج مع يمينه ولو رثته بعد موته وتامه  
في شجرة الكثر **قلت** في تعميم القدر والعلامة قاسم ان الصحيح قول ابن حنيفة  
واعتمده الشافعي والمجتهد وغيرهما انتهى **زاد في التوضيح** ولو كان احدهما مملوكا فالقول  
فالقول للرجل في الحياة والحي في الموت **وفي الغاية** لو طلب المومي الميمى وقال لا بينة  
ل فلا حلف اقام البينة تقبل بعد ذلك بينة في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وكذا  
لو قال المدعي لا بينة اتى بهم ثم شهدوا ورواوا وقال ما لي عند فلان وفلان شهادة  
في هذا المال الذي ادعى ثم اتى بالرجلين شهدا له بذلك جازت شهادتهما في  
قوله **ولو ان** المدعي قال للمدعي عليه عند طلب الميمى اذا حلفت فانت برى من  
المال الذي لي عليك وحلف ثم اقام البينة على الحق تقبل بيمينه ويقض له  
بالمال انتهى **وفي العادية** نقله الذخيرة ان المدعي اذا قال لا بينة لي وحلف  
المدعي عليه بطلب المدعي ثم جاء المدعي بيمينه فروي المجتهد زيا دعوى الى  
حنيفة انه تقبل بيمينه وعنه محمد لا تقبل انتهى **وفي الكافي جاز** اخذ حاننا  
في وسط البرازين منع منه وكذا الاخر دعاء انتهى **قال في شجرة الوهبانية**  
والوسط وقع اتفاقا والواصل ان العلة الضرر العام **وكذا** الطباخ والحداد  
ونحوه والحداد اهل السوق الحاقصة فيه ونقل الجوزية عن العقاب هذه  
المسئلة وقال ان ضررهم دخانه لهم منع استمسما وعليه الفتوى انتهى



**في القنية** راقا للقاضي جديع وبرهان السموتندي الوصي اذا ادعى عقارا للمغير  
تقال ذواليد باعه من وصي القاضى بين المثل لما جئت الى قضاء الدين فقال الوصي  
نعم ولكن البيع وقع باطلا لانه باع بغير قاضى او ترك المثل يتقوى بالدين  
نعم يكن بيع العقار صحيحا جاليم واقام بينته تسع كذا في بيع المفق **ويشعر**  
**العا عدي** الاصل ان من باع عقارا في ملك الغير ثم ملكه ينفذ ولو اذ المانع مثل الغاصب  
اذا باع المصوب ثم ملكه وكذا لو باع ملكا بغيره ثم ورثه نفذ وطروا البات انما يبطل  
الموقوف اذا حدث لغيره باشر العقد الموقوف لا اذا باع المالك ما باعه الفضولي ثم  
اشترى من الفضولي او غيره بخلاف ما اذا باعه من الفضول **وكذا في الاقارب** بان  
اقر بعين لغيره اخر ثم ملكه يورث بالتسليم الى الموقوف ومنه سيلة ما اذا اقر لغيره عبد  
ثم ملكه والجامع عزوال المانع بالفضول في الملك **فدل هذا** على انه لو ادعى انك كنت بعت  
من حال حياة ابيك ومات ابرك ولا وارث له فركب بيعه كافي دعوى البرازية  
**وقد** قدم البرازي ذلك بما يخالفه حيث قال ادعى انه تزوج اخيه من حال حياة  
ابيه فان الاب ثم اجاز الاخ هذا العقد وانما وجهه تقبل ولو ادعى انه باع  
منه ما ابيح حال حياته ثم مات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع الا بتجديده  
العقد لظروا البات على الموقوف بخلاف النكاح **وهو** لا يملك كذا في احكام  
الصغار انتهى **فليست** لذلك عند الفتوى انتهى **وبه انه ذكر الفصل** ما صرته  
برهن المطلوب على ابراء الطالب فالحاكم يسأل عن عدالة الشهود وقال ابن ابي  
ليل يتاى الحاكم ولا يامر المدين بالاداء الى ان يظهر حالة الشهود صوتا للقفنا  
عن البطالة وعندنا يورس بالاداء فانه بان عدالة الشهود استرد منه الدين عملا  
بالاصل وهو البقاء بعد الشهود واية خوارزم على ما ذكر في الصغرى كما قال  
به ابن ابي **وقال** في الفتاوى وبه يفتى كافي البرازي **وهو** ادعى الخصم ايضا  
التمن الى البائع فانكره يخلفه الا يطلب المدعى فان حلفه قبله ان يخلفه تائبا  
فاذا حلف ثم قال المشتري لي بينة على الايعاء بل يمهله ثلاثة ايام بشرط ان يدعى  
حضور الشهود ولو قال شهودي غيب يقضى عليه بلا امره والى سراج الدين  
قارى الهداية بانه اذا اقر بالمال وادعى الايعاء ان لم يقم بينة في الحال والا ان لم  
يدفع المال وان اقام بينة بعد ذلك يرد اليه ما اخذ منه لان الدين ثبت باقراره  
ولم يثبت دعوى الايعاء ولا يورث الثابت بمجرد دعواه الايعاء انتهى **ويشعر**  
**اختار المطلوب الحبس** والطالب الملامه فالتجارب للطالب كافي المجتبى **وقال**  
**قارى الهداية** سبيل عن شخص عليه ديون كثيرة لا خرفان القاضى والقاضى

لا يحج على الا  
نحوه

في وصفها فندفع له سلفا وقال له هذا الدين الغلابى وقادرب الدين ١٢ حسب الا  
من غيره **فاجاب** اذا عين المدين احد الدين ان كان في تعيينه فائدة بان كان  
احدها بكفيل والاخر لا يورث او يورث واحداهما فريض والاخر ممن مبيع صح التعيين  
من المدين وان كان جنسا واحدا لا يصح **وفي الخاتمة** على بيع الزيادة العاد  
اذا اجتمعت من واحد على واحد يكتفى بهين واحدة قال ابو نصر ان كان لوجه  
على رجل دعوى متفرقة يخلفه القاضى حتى يجمع دعواه ويخلصه يمينا واحدة  
**وفي بيع الحق** ادعى عينا واقام بينة فقال ذواليد ان احد شهادتك قد  
استأجرها واقام بينة لا تقبل بينة ذى اليد وتقبل بينة المدعى كمالو  
استام الشئ ثم شهد لغيره عليه تقبل كذا في القنية **وبه** **وفي البرازية**  
ادعى على من يدانه دفع اليه ما لا يدفع الى غيره وحلفه ثم ادعاه على خاله  
ونعم ان دعواه على من يدانه كانت ظنا لا تقبل **وهو** الحق الواحد لا يستوفى من  
اشئ لا يخص به مع اشئ لوجه واحد انتهى ثم قال **قلت** وفي العارية ادعى انه  
اخذ من مالا وهو كذا وصفه بما يعرف فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر ان  
هذا المال المقرب اخذه منه فلان اخر يكون دعه للمدعى اذا ساقاة بين الامر  
لجواز ان نلانا اخذه ثم رده عليه ثم اخذه المدعى عليه **وفي الذخيرة** وشمل هذا  
صارت واقعة الفتوى في دعوى الجمار ونقل عن الذخيرة سيلة في دعوى الزرع  
على اشئ مفردين وانه قال ينبغي ان تسمع دعواه الثانية **وهو** الثاني بين  
الاموي لجواز ان تبين من رعه فلان ثم تبينها منه فلان الاخر ثم قال بعد نقله  
**وتيسر هذا** سمعنا في فرع البرازي لجواز ان يكون دفعه لزيد ليد دفعه الى  
غيره ثم تبينه منه خالدا لا يقبل هنا والله اعلم **اقول** كلام البرازي جازم فلا  
يعدل عن العمل به بقول الذخيرة ينبغي وسيلة العارية لا تنقض للتقوية لم  
تأمل **وبه** **على الخصم** شاة في يد رجل ادعى اخوانها شاة ولدت في ملكه  
واقام عليه بينة وقال ذواليد للقاضى قد قضيت لي بها بالبينة فان اكتفيت  
بذلك والاعدت عليك البينة فانه يا حرمه باعادة البينة لان الاولى قامت على  
غير هذا ثم تكن حجة عليه فانه ادعاه بواول **وهو** ذواليد وان لم يعد في هذا  
المدعى فان قضى له ثم اذا البيد اقامها على شئ لو اقامها عليه في الابتداء كان  
احق به فكذا في الانباء **وفي الخاتمة** فاذا قضى على الرجل بنتاج او ملك مطلق  
ثم اقام هو بينة على النجاج او التلقى من المدعى قبلت بينته وبمعناه ذكر في الجامع  
فانه ذكر فيه الامام الا سيجب ان السحق عليه يستحق من السحق الا اذا ادعى



الاستحقاق من جهة او الشايع وتما في العاديه انتهى **وفي** قيل رجل ايت  
تذهب قال اذهب حتى ادعى دار فلان فادعاه واقام على وفق دعواه بيئته  
وقال المدعي عليه انك قلت هذه المقالة فيكون اقوامك بانها ملكي قال ليس  
هذا الذي كذا في الغوايد الناجية **وفي** عن **مناوي** **النسب** احد الورثة يصلي  
خصما للورثة فيما يستحق له وعليه ويظهر ذلك في حق الخلا لا انه قبض نصيبه  
فقط **لكن** انما ثبت حق الخلا اذا ادعى من الخلا واقام البيئته عليه وقضى القاضي به  
ثبت حق الباقي **وفي** اذا ادعى دارا انها تركه الى فاسكر ذواليد واقام المدعي  
البيئته فاحد جميع الدار فباعها ثم جاء باقي الورثة كان لهم ان يأخذوا حصصهم  
من الدار من الشري بالبيئته السابقة اذا اصابوا عند ذلك القاضي الذي قضى  
بها وان عند قاض اخر لا بد من اقامة البيئته ان هذه الدار من تركه ابينا وتام  
في الفصول العاديه انتهى **وفي** **سبل سراج الدين قاري** **العدي** **عن الدعوى**  
**لقطع النزاع** بينه وبين غيره فاجاب بغير المدعي على الدعوى لان الحق له  
انتهى **وفي** **يعارضه** ما في المناوي من صحة الدعوى لدفع التعرض وهي مسوقة كاف  
الجزائرية والخزانة والفرق بينهما انه في الاول انما يدعى انه ان كان له شيء  
عليه يدعيه والا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انما يدعى عليه انه تعرض له  
في كذا بغير حق ويطلبه بدفع التعرض فانهم انتهى **وفي** **الكافي** ان كان الرجل شهورا  
يكفى بذكره وفي الدار ٧ بد من التحديد وان كانت شهورة عند الامام الى ح  
وعندها لا يشترط **وفي** **النسب** **خاتمة** من له الدين الموجد اذا اراد اثباته فله  
ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال وقد قدماها عن مناوي قاري العدي  
**وفيها** وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا احد الورثة وان  
اشترى الباقي وان اشترى الكل لا يبرون ولكن ينصب القاضي وصيا **وفيها**  
عن مجموع النوازل اذا ادعى دين على الميت وصدة الوارث وضمن له الايعا  
ثم ادعى الوارث بعد ذلك ان الميت قضى المال في حياته واراد اثبات ذلك  
لقض دعواه ولا تقبل بيئته وهذا ظاهر انتهى **اوله** وما يركب هذا **العقود**  
**ما ذكره في الجزائرية** ادعى على وارث وبوجه ثم ان وارثا اخر صالح المدعي على  
بعض ما ادعاه فلا طالبه بيد الصلح الى وقال انا اني بالمدعي ان مورثي اؤناك  
هذا المال ودعواك باطله ولم يقع الصلح صحيحا ان كان مدعي الايعا غير المصالح  
يسعى الدفيع وان المصالح انتهى **وفي** **الجزائرية** **والطهري** **صالح** المدعي على شيء  
ثم ان المدعي عليه بوجه ان المدعي اقرا به ٧ حق له في هذا الشيء ان شهدوا على اقرا

٥٠  
مقدم على الصلح مراد في الطهريه او على بعض المال فالبيئته باطله والصلح نافذ  
وان شهدوا على اقرا من اخر على الصلح يبطل الصلح باعترافه انتهى **وقد ذكر في**  
**النسب** **خاتمة** الخلا في الواقع في سيلة ما اذا استاجر اليتم بعد كبر داره شخص  
ثم ادعى ان اباه كان اشترى اهاله في صغره من نفسه ولم يعلم به الابن ثم ان الاب باعها  
من هذا وسلمها واقام على ذلك بيئته وادعى المدعي عليه التناقص وذكر انها واقعة  
العتوى وانها قد اخلت اجوبة المفتين فيها وقال انه الصحيح ان هذا لا يصلي  
دعوا ودعوى المدعي صحيحه وان ثبت التناقص لان هذا التناقص طويقه الخفا  
**والتناقص في موضع الخفا لا يمنع صحة الدعوى** ونقل قيل ذلك ان القول بعدم  
سماها صح واستدل بسلكه مذكورة في العيون ذكرها ثم **وبالقبول** **جن** في جامع  
الفصولين **قلت** وفي الجرائس المراد حصرا يعني فيه التناقص بل المراد ان ما كان  
بيئيا على الخفا يعني فيه التناقص وذكره ذلك مسابيل في باب الاستحقاق **وفي**  
ما اذا اطلق ثم قال تركت احد الكلايين فانه يقبل **ومن** التناقص في السب معفو  
عنه كافي جامع الفصولين والتشاييه **وفيها** لو ادعى ميراث بيت بعصوبة ابن العم  
واقام البيئته على السب نذكر الاسامي الى الحد فاقام منكر هذا السب بيئته ان وجد  
الميت فلان غير ما ثبت المدعي قال ان وقع القضاء بيئته المدعي فالقضاء ماض ولا يند  
دعواه وان لم يقع القضاء بها فالقاضي لا يقض باحدى البيئتين لكان التعارض  
انتهى **وفيها** بعد هذا لو ادعى صبي ميراثه عن فلان وابنا ورثتها عن فلان بعد موت  
فبرهن المدعي عليه ان فلان مات قبل فلان صح الدفيع **وفيها** **عن الدخلة** اذا قال  
٧ حق لي قبل فلان ثم ادعى عينا في يده لا تسع **وفي** **اجارات الجزائرية** **ان الابرا**  
**العام** انما يمنع اذا لم يقربان العين للمدعي فان اقر بعد ٥ اهل المدعي سلمها اليه ٧  
يمنع الابراء **وفي** **الدعوى** **منا** ابراه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية  
صح **وفي** **الغوايد** **النسب** **يبي** تسع الدعوى بعد الابراء العام نحو ٧ حق لي قبله  
الايمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كافي الواقعات الحاسية  
**وما استثناه** **فيها** **وفي** **الاشياء** ما اذا ابراء الوارث وصى الميت ابراء عاما وقال  
قبضت جميع ما على الناس من التركة ثم ادعى في يد الوص شيئا او ادعى على رجل ديننا تسع  
كافي الخاتمة **وكذا** اذا صالح احد الورثة وابرا عاما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت  
الصلح كافي في الجزائرية **وكذا** اذا وقع الابراء العام في ضمن عقد صلح فاسد نصي  
دعواه بعده كافي الجزائرية والعينية **وذكر في** **الاشياء** ان الابراء عن الوفا لا يصح  
تسيع الدعوى به وتقبل البيئته **ثم قال** وفي التمه لو قال ٧ حق لي في هذه

منه في باب طرق الخفا



الضيق ثم ادعى انها وقف عليه وعلى او يده في اختلاف المتأخرين **وذكر بعده**  
 انها لا تسمح الدعوى بعد الاجراء العام الا بعد حادثة وذكر حادثة واستوفاهما  
**وذكر في بحث الساقط** نقلنا عن جامع الفصولين بوجه ان ابراهيم في هذه الدعوى  
 ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقول بالمال بعد ابراهيم اياه فلو قال المدعي عليه ابراهيم  
 وتبلى او قال صدقة لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح  
 الدفع ٢ حتمال الرد والاجراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه انتهى **كتاب**  
**الوكالة** وفي خزانة المفتين لو قال وكلتك واطلق فقال تبلى الوكالة نقال  
 الوكيل طلقت امرتك ثلاثا واعتقت عبدك فلا تا او امر وجهت ببنك فلا تا او تصد  
 ثم ما لك بهذا فقال الوجه ٢ امرض بذلك فهذا الكلام متوجه الى الذي تخارجه  
 وتبلى ما يكون مثله الا بناء على ما بعد تجري بينهما فان كان كذلك فلا امر على ما  
 تعارفا فان فعل شيئا خارجا عن ذلك النوع لم ينفذ على الموكل دون انفاذه  
**وفي الج** لو ذكره في كل شيء ٢ يملك العتق والتبوع وعليه الفتوى **وكذا لو**  
 قال طلقت امرتك ووهبت او وقفت ارضك في الاصح ٢ يجوز انتهى **وفي**  
**الاشياء** الاصل ان الموكل اذا تيد على وكيله فان كان متيدا اعتبر مطلقا والا ٢  
 وان كان ما فعله وجه صار له وجه فان اكده بالنفي اعتبر والا ٢ فروع عليه فروعا  
 منها عن المحيط قال ومن هذا النوع بيع بكفيل بعهن بعه بعه بعه بعه بعه بعه  
 بخلاف بعه بعه فان لم يبعه نقدا **لكن قال في المضاربات** نقلنا عن السراجية لو  
 وكله بالبيع بالنسيئة بعه نقدا قال شيخ الاسلام خواهر زاده ان باعه  
 بالنقد بمثل ما يباع بالنسيئة جاز والا فلا **وذكر في مختصر عصام** انه يبيع مطلقا  
 وعليه الفتوى **وفي الخلاصة والبراهين** لو قال له بعه الى اجل بعه نقدا قال  
 الامام السرخسي الاصح انه يبيع بالايجاع انتهى **قلت** وينبغي القول بالتفصيل  
 المذكور عن شيخ الاسلام فانه المتعارف ونقته ظاهر **وفي الخلاصة** تبلى لو قال  
 بعه بالنسيئة بعه بعه بالنقد بعه بعه فان باع باقل من الف ٢ يجوز **قال**  
**في الج** قلت ٢ مخالفة بين ما في الخلاصة وما نقل عن السرخسي ٢ فيما تقدم  
 عين له ثمن وفي هذه لم يمين **وفي خزانة المفتين** امره ببيع عبده بعه  
 نسيئة جاز على الاصح اذا باعه بعه بعه بالنسيئة بعه بالناس ما طول المدة لا يجوز  
**ونقل في البرازية** قولين في الجواز مع طول المدة **قال في الج** فلا طلاق  
 وان طالت المدة ضعيف عنده اى الامام والصحيح فيها التقييد **وفي الاشياء**  
**عن الصوري** لو قال ٢ تسلم حق قبض الثمن له المخالفة بخلاف ٢ بعه حتى قبض

بعدم حتى دعوى المدعي لو قال  
المدعي ابراهيم وبنك او غيره

قال وكتبه فقال  
طاعت امره ما  
او غير ذلك ونحوه

طالع  
باعت المنة

وذكر ما في المتن  
فما عهده

٢ التسليم من الحقوق وهو ما جزم الى الوكيل فلا يملك النبي **وفي الج وغيره** لو  
 قال انت وكيلي في كل شيء كان تفويضا للحفظ والقبض ان يكون به وكيله  
 للجمالة والاستحسان انصرفا الى الحفظ ولو زاد جازا امره ملك الحفظ والبيع  
 والشراء والهبة والصدقة حتى لو انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه  
 من قصد الموكل وعنه الامام تخصيصه بالمعاوضات ٢ يملك العتق والتبوع وعليه  
 الفتوى وفي الروضة فوضت امرى اليك تبلى هذا باطل وتبلى هو الاول تفويضا  
 للحفظ **وفي** كان في الحاكم لو ذكره على داهم واجازتها وقبض عليها والبيع ٢ يكون  
 له ان يربها ٢ ان يمين وليس وكيله في خصوصتها ولو هدم رجل منها شيئا كان  
 وكيله في المصونة لانه استملك شيئا في يده وكذا الواجرها من رجل فجدد الاجارة  
 او جدد الاجرة كان خصما حتى يشبهها انتهى **وفي** ان حكمها انه امين والقول  
 قوله في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع اليه مالا وقال اقضه فلا تا عنه دينه  
 فقال قضينه وكذا به صاحب الدين فالقول للوكيل في بواقي اتم ولد ايت  
 في عدم قبضه فلا يسقط دينه ويجب اليه عليه وكذا على الوكيل ان  
 كذبه الموكل دون من صدقه ومثل هذا الواو المودع بدفعها الى فلان  
 فادعاه وكذبه فلان **ولو كان المال مضموما** كالمضروب في يد الغاصب  
 والدين على المطلوب فامر الطالب او المضروب منه الرجل ان يدفعه الى  
 فلان فقال المامور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول  
 فلان ٢ يصدق الوكيل المامور الابينة او بتصديق الموكل **لكن ٢**  
 يصدق ان على القابض والقول له مع اليمين **ولو قيل** تخلف الموكل اسم  
 ٢ يعلم انه دفع فان نكل سقط الضمان عنه **ولو لم** يدفع اليه شيئا وانما  
 امره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه الطالب والموكل ٢ يمينه فالقول  
 قولها مع اليمين ويخلف الموكل على لى العلم **فان صدقه** الموكل فقط يرجع عليه  
 باادعاه ورجع الطالب ايضا عليه بدينه ذكره القدوري وفي الجاي ٢  
 رجوع للوكيل على موكله وان صدقه والا ولا اشيم في البدائع **وقد**  
**ونت حادثة الفتوى** دفع الى اخو مالا ليدفعه الى اخو ثم اختلفا في  
 تعيينه فقال الامور ترك بدفعه الى زيد وقال المامور الى عمرو وقد دفعه  
 له فاجبت بان القول للوكيل لا تغايرها على اصل الاذن فكانا ايضا ولهذا  
 قال الزيلعي في المضاربة لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضارب  
 وقال المدفع ايمه ودينه فالقول للمدفع ٢ اليه ٢ انما اتفقا على الاذن انتهى



**تقرر انه مصدق في برائة دون رجوعه كذا في معين الحق ونبي**  
 يصح عزل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغير عينه او يبيع  
 ماله كذا في وصايا الهداية **قلت** وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والتعا  
 فانحصر في الوكيل بشراء شيء معين والخصومة انتهى **وفي** يجر الوكيل على فعل  
 ما وكل فيه الا في مسائل اذا وكل في دفع عين ثم غاب لكن لا يجب الحمل عليه **والفصل**  
 والامانة سواء وفيما اذا وكل ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعده  
 وفيما اذا كان وكيل بالخصومة يطلب المدعي وغاب المدعي عليه **ونزوع**  
**الاصل** جبر على الوكيل بالاعتاق ونزوع والهبة من فلان والبيع من وطلا  
 فلان وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجر الوكيل بغير اجر على تقاض الثمن  
 وانما يحيل الموكل ولا يحبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة فلا  
 الغوايد الزمنية **قول** ما ذكره من انه لا يجر بقضاء الدين اذا كان الموكل  
 غائبا يخالف ما اتفق عليه قاضي الهداية فانه سئل هل يحبس الوكيل في دين  
 على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده وامتنع من اعطائه سواء كان الموكل  
 حاضرا او غائبا فاجاب انما يجر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان  
 الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا به والا فلا يحبس انتهى وفي قاض خات  
 ما يشهد لصحة هذا الجواب فانه ذكر مسئلة وان لا يحبس الا اذا ظهر انه امره  
 موكله باداء المال من مال موكله او انه ضامن عنه انتهى **في الذخيرة** اذا  
 قبل الاتفاق او قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجر اذا كان وكيله  
 وقبل الوكالة انتهى **وايده في حاشية الاشباه** بروايات عبارات وصحة  
**وفي العادة** من مسئلة الجراح ما يوده **وفي راقعة الفتوى وحاصلها**  
 لو اقرى جالا الى بلخ وامر الجراح بتسليم الخوات الى وكيله بها وبقبض الاجرة  
 منه فقبل الوكيل الخوات وادى بعض الكرا وامتنع عن اداء الباقي فلو كانت  
 لصاحبها عليه دين وهو يقرب وبالا من يجر على دفع الباقي وان انكر الامر  
 فللمجال تخليفه انه لا يعلم ان صاحب الخوات امره وان لم يكن له عليه دين  
**في التنازع** **حاشية** ويجب ان يعلم بان الوكيل بالاقرار صحيح عندنا ولا  
 يغير المدك بقا بنفس التوكيل وذكر مسئلة عن محمد شرط فيها اقرار الوكيل  
 وقال لو وكله بالاقرار فاقترع **فيها عن السباع** لو ذكر رجلا بقبض دينه  
 من فلان فادعى المطلوب وقام له موكله وطلب يمينه لا يلتفت اليه ويومر  
 بقضاء الدين الى الوكيل فاذا اظفر بالموكل حلف على دعواه وعلى هذا اذا

سهم

وكله على اخذ الدار بالشفعة وادعى المشتري ان الوكيل سلم له الشفعة وطلب  
 احصاءه وتقليبه فانه يومر بتسليم الدار الى الوكيل ويقال له اتبع الشفع  
 وحلفه وهذا بخلاف ما اذا امر الوكيل المبيع بعيب وادعى البائع مرضى المشتري  
 فانه يلزمه الرد حتى يضر المشتري ويحلف انتهى **وفيها** لو ذكر رجلا بقبض دينه ببيع  
 الوكيل الطالب به وناظره وصافه فاجاب ورجع الوكيل على المطلوب بالدمراهم  
**نق** بين هذا وبين الطالب اذا وكل رجلا بقبض الدرام التز له على المطلوب  
 فاخذ مكا بها فانه يومر من انتهى **وفي الجزاء** امره ان يشتري بشفعة فلان بشار  
 بما يتي درهم وقيمة الدرام مثل الدناير لزم الموكل خلا فالحمد ونرفق ولو عرض فتمتها  
 مثل الدرام مثل الدرام يلزم الاخراجا **وفيها وكيل البيع دفع المبيع الى دلال**  
 يعرضه على من يوجب فيه فغاب او ضاع في يده لم يقضى لكن المختار انه يقضى لكونه  
 دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان اميلا في الحق **في حال قال وكيل البيع**  
 بعتي سلمة من رجل اخره وضاع الثمن قال القاضي يقضى لانه لا ملك الشليم  
 قبل الثمن قلت وتما في البحر **وفيها عن جايه القسويين** ببيع عنده ببيع  
 للناس امره ببيعها فباعها بتمن سمي فقبل الثمن من ماله الى اصحابها على  
 ان اثما لها اذا قبضتها وانفق المشتري فلبيع ان يسترد ما دفع الى  
 اصحاب البصايح انتهى **وفيها عن تادى قاضي الهداية** اذا ادعى المتاجر  
 انه عزم بقبض من الابينة وكذا كل مديون او غاصب ادعى بعد الاذن الدفع  
 لم يبر الا بينة بخلاف الابن المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله  
 وفي رواية الجزائية ما يخالف مسئلة الدين فليست **وفي فتاواه المذكورة**  
 وقد سئل عن شخص دفع لآخر مبلغا واذن له في صرفه على عمارة وسافر  
 الآذن فصرف المأذون له ذلك واحتاج الى زيادة فاقترضه وصره فلما حضر  
 الآذن ادعى ان ما صرفه المأذون له فوق اجر المثل ولم يقض له القرض **فاجاب**  
 ما صرفه في العمارة مما ادعى انه اقترضه يلزم الآذن وهو مستبرء به **فيها** اذا ذن له  
 ان يصرف من ماله والذي اقترضه ليس من مال الآذن واذا اقام بينة ان الذي صرف  
 من مال الآذن هو اجر المثل واقام الآذن انه اكثر فالبينة بينة الآذن لانها  
 شتمت للمضام انتهى **وفيها** وقد سئل هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله  
 اذا كان للموكل مال تحت يده وكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل  
 حاضرا او غائبا **فاجاب** انما يجر الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا  
 ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفعه او كان كفيلا به والا فلا يحبس فيه وقد مر

قبض

سهم



**مراد الشيخ في هذا الجواب في موضع آخر** وان صدق فيما ادعاه من الدين ان هذا  
 اقوام على الغير فلا يعتبر انتم **وهم** وقد سئل عن وكيل شخص ادعى عليه رجل بدس  
 يستحق في ذمة موكله فاجاب الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة في المرد وتضا  
 الدين او في الدعوى له عليه فليس يسمع قوله او **فاجاب** القول قوله في ذلك مع كونه  
 ان المال الذي في يد الوكيل وديعة ولا يجب على المودع ان يعطي ما ثبتت على المودع  
 من الدين لا لم يثبت التوكيل من رب المال للدين بقبض دينه من وكيله او مودعه ولا  
 الوكيل كئيل به ليلزمه دفعه انتهى **وفي معنى المقتضى المستأنس** اذا وكل مستأنا بالقبض  
 ثم لحق بدار الحرب وبقي وكيله والموكل هو المدعى عليه بطلت الوكالة قياسا ولا  
 تبطل استعانةه بالقياس اخذ ولو كان الموكل هو المدعى لا تبطل انتهى وهي من  
 المسائل المستأنسة **وفي نقله عن ابي الجراح الكبير** وهي من المسائل المستأنسة ايضا  
 الوكيل باستجار الدار اذا قبض الدار من الاجر ونعم الموكل الى ان يقبض الاجرة  
 فنت الدعة وهي في يده فعلى الوكيل الاجر ويرجع بذلك على الموكل قياسا وبه  
 اخذ **اول قدر دت على ما ذكره سليلي احداها** الوكيل بالبيع دفع العين الى  
 المتام ليذهب به الى بيته ويعرضه على اهله فضاء في يده يقبض استعانة  
 وفي القياس يقبض قاله الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في الخلاصة **الثاني**  
 لو كان له دار في محلة عامرة فامر ان يخرجها فالقياس ان له ذلك وافق الكرخي  
 بانه ليس له ذلك وهو استعانة وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على  
 القياس كما في شروح الوهابية **لكن في الجوازية اراد هدم داره** وفيه من هدم  
 السكة لخواب المحلة **المختار ان لهم المنع** وان هدم مع هذا وان يضرب الجيران ان كان  
 قادرا على البناء هل يجزى الاصح انه يجزى انتهى كلامه بعد سرد المسائل كلها **بلغت**  
**بما زاده عشرين مسألة والله اعلم وفي معنى المقتضى** لو اشترى بغير يسير نقد  
 وبالفاحش لا ينفذ على نفسه اقول وهذا اذا لم يعين ما يشترى فان عينه نفذ  
 على الامور في الهداية وفي العناية هو قول عامة المشايخ وتامة في البحر **ولو سمي له**  
**التمن** فاشترى بالتمن لا ينفذ الا الوكيل بشراء الاسير فانه يلزم الامور المسمى كما في اوقاف  
**وفي الوكيل بقضاء الدين** اذا دفع بغير بينة ولا كتابة براءة لا يقبض الا اذا قال  
 له لا تدفع له الا بشهود ولو قال الوكيل اشهدت وانكر الموكل فالقول قول الوكيل  
 كما في الخلاصة **وفي البحر** واذا حلف لم يقبض كما في الحاكم وشبهه لا تدفع الدين  
 الا بحضر فلان **والوكيل بالشراء** يطالب بالتمن ويحس المبيع بالتمن دفعه من ماله  
 او لم يدفعه وان لم ياعوه بدفعه **هذا** اذا كان التمن هالكا ان اشتراه بموكل ناجل على

منه في منع الانسان من  
 هدم داره الى

الوكيل

الموكل **وفي** ولو كان وكلا في استجار الدار وقبضها لم يكن له حبسها من الموكل  
 شرط التعجيل او لم يشترط فان حبسها ذكر في بعض الروايات انه لا يسقط  
 الاجرة الموكل وفي بعضها يسقط وتفصيله في الخاتمة **وفي** ويطلب وكيل  
 الاستجار بالاجرة كالوكيل بالشراء **وفي** والوكيل بالاجار قبض الاجرة وعليه  
 تسليم العين الى المستاجر ففي كافي الحاكم ان الوكيل بالاجارة الخاصة في اثباتها  
 وقبض الاجرة وحسب المستاجر به فان وهب الاجر للمستاجر او ابراه جاز  
 ان لم يكن بعينه وبضمنه وان بعينه **وفي** **من احكامه** ان وكيل البيع  
 لا يطالب بالتمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجزى على التقاضي لا من غيره بخلاف  
 الدال والسمسار والبيع لا يتم بملوك بالاجرة يقال للوكيل احل الموكل على المشتري اذ  
 حق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في المرد وتامة فيه **ومقتضى التعجيل** انه  
 اذا جعل له اجرا يجزى على التقاضي **فقد نقل عن الوالي الجيم** لو جعل للوكيل بالقبض  
 اجرا في وقت مدة جاز **ونقل عن الجوزانية** وكذا يقبض وديعته وجعله الاجر مع وان  
 وكذا يقبض دينه وجعله اجرا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقا  
 ان وقت جاز انتهى **ثم الوكيل بالتقاضي** يملك قبض الدين في قول علمائنا الثلاثة  
 للوكيل بالقبض من وقال من ليس له ذلك وبه اخذ مشايخنا كما في  
 اوقاف وقال الاسيما وعليه الفتوى السوم لظهور الحاشية في الوكلا واختار  
 مشايخنا انه لا يملك القبض الا بالتمن عليه قال الفقيه وهذا اياخذ وعول فاض  
 خان بالتقاضي على عرف البلد والايتماد وتامة في ترجيح الشيخ قاسم **وفي البحر**  
 الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته ودفعته الى الموكل فالقول له مع يمينه  
 لا يدين اجرا لا يلزم الموكل ضمانا بخلاف الوكيل بالاستقراض اذا اختلف مع  
 موكله فالقول للوكيل لا الوكيل يريد الزامه بقبض القرض **وفي** لو قال الوكيل  
 بالقبض قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يقبض الا بيمينته **كتاب**  
**الاوقاف** فهو لغة الاثبات واصلة قوا اذا ثبتت وفي الشراء اخبار عن ثبوت حق  
 للغير على نفسه من وجه وحكم ظهور الحق به **انشاؤه** وانشاؤه وجه **قال**  
**في البحر تبعا للمصنف** فلان لا يصح اوقاف المملوك الغير ويلزم تسليمه اذا ملكه  
 ولو اقر بطلاقة وعنا مكرها لا يصح وكذا المريض بجميع ماله لا يجزيه ولا  
 يتوقف على اجارة الدار منه ومع اقرار الماذون بعينه في يده والمسلم بغيره وبصف  
 داره مشاعا واقرار المواة بالزوجية من غير شهود ولا تسمع دعواه بانه اقتر  
 له بشي بعينه من غير ان يقول وهو ملكي ولو علم القول انه كاذب في اقراره لا يجوز

قول الوكيل قبضت في حياته موكل



تجديف الحق واليقين في القمار

عدم صحة القمار

المفتي

المفتي

له اخذه منه جراد يانه **لا قمار** ٢ مائة بجميع ما في منزله وليس لها عليه  
 شيء **واذا** قارب المدعي به ثم انكر القمار ٢ يحلف على اقمار بل على المال والثاني لسور  
 اقمار ثم قبل ٢ يصح الا اذا اضافه الى غيره متصلا بالرد كان له وكذا الملك الثابت  
 به ٢ يظهر في حق الزوايد المستملكة فلا يملكها المقله بشرط التكليف والطوع  
 مطلقا والحرية للتشديد للمال انتهى **وفي البزاري** **وجامع الفصول** **في الدماء**  
 ادعى انه عليه كذا وان العين الذي في يده له لما ائتم به او ابتداء دعوى  
 الاقمار وقال انه اقوان هذا في او اقوان في عليه كذا قيل يصح وعامة الشايخ على  
 انه ٢ يصح الدعوى لعدم صلوح الاقمار سببا للاستحقاق **لا** اقمار كاذبا فلا يصح  
 الاقمار ٢ اضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقمار من المدعي عليه على المدعي بان  
 برهن على انه اقوان ٢ حق له فيه او بانه ملك المدعي عليه حيث يقبل لما ذكرناه  
 اي من ان الاقمار في مقام الدفع مقبولة ٢ ان الدفع للابقاء واجمعوا انه لو قال  
 هذا العين ملكي وهكذا اقر به المدعي عليه يقبل ٢ ثم لم يجعل الاقمار علة للاستحقاق  
**ولو** برهن عليه ايضا يقبل ولو انكر في هذه الصورة حلف على اقمار قيل انه  
 على الخلاف بين الثاني ويحدد الفتوى على انه يحلف على المال ٢ على الاقمار **وذكر**  
 القاضي خان ان دعوى الملك بناء على الاقمار وان كان في طرف الاستحقاق عامة  
 الشايخ على انه يقبل قال البزاري وهذا على خلاف ما حكيناه عن الذخيرة فعلى  
 قوله من جعل الاقمار تليكا للمال يقبل بلا حفاء وسند كوفي اخر الخامس عشر ما  
 هو المختار **اقر** **وتدحكي** في الخامس عشر عن شمس الائمة اذا ادعى دارا وقال  
 مات ابي وتركها ميراثا بيني وبين اخي وانها اقرت بجميعها في وصفتها في اقمارها  
 انه تصح دعواه والصحيح انه ٢ يصح ٢ انه دعوى الملك بسبب الاقمار في مقام  
 الاستحقاق وقد ذكرنا انه ٢ يقبل كذا نقله عن المحيط ثم نقل ان منهم من جعل  
 الاقمار انشا وتليكا ومنهم من جعله اخبارا قال وهو الوجه فليعتمد **وقد فصل**  
**المسئلة في الفصول العاديه** اتم تفصيل **وقال ابن القيس** في كتابه النواكح البدريه  
 ان الصحيح المفتي به ان لا تصح دعوى الشيء بناء على الاقمار وان الخلاف في المسئلة انما  
 جاء من الخلاف في اصلها وهو ان الاقمار هل هو باق في الشراء على معناه الاخباري  
 فلا يكون سببا للملك ام هو انشائي المعنى فيكون سببا له فن جعله سببا يسوغ  
 هذه الدعوى ومن جعله باقيا على معناه الاخباري لم يجوز سماعها **وعليه**  
**الجمهور** وجميع المتأخرين وهو الصحيح الممول به البين الوجه انتهى **ثم قال البزاري**  
 وقد بقي هنا فصل اخر اختلف فيه العلماء وهو ان المدعي اذا برهن على اقمار المدعى

باستيناء

باستيناء الدين قيل ٢ تصح ٢ انه دعوى الاقمار في طرف الاستحقاق لان الدين  
 تؤدي باسئلهما فيكون المقبوض ديناً على الدافع وقيل يصح ٢ انه في الحاصل يدفع  
 او اء الدين عنه نفسه فكان دعوى الاقمار في طرف الدفع ذكره في المحيط  
 وذكر شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقمار المدعي بانه ٢ حق له في المدعي  
 او بانه ليس بملك له او ما كانت ملكا له تصدق الدعوى ان لم يقرب به ٢ انسان  
 معلوم وكذا لو ادعاه امرئ اخر برهن المطلوب على اقمار المورث بما ذكرنا انتهى **وفي**  
**الفصول العاديه** ولو شهد الشهود على اقمار الواهن بقبض الرهن من المورث ولم  
 يشهدوا على معاينة القبض كان ابو حنيفة يقول ٢ ٧٢ تقبل هذه الشهادة ثم  
 يرجع وقال تقبل وهو قولنا انتهى **وفي شهاب دات الخ** لو اقرانه كان بيد المدعي  
 بغير حق ففيه اختلاف قيل هو اقمار له بالميد وبه يفتي وقيل ٢ الا ان يقرانه  
 كان بيده بحق كذا في جامع الفصولين **وفي العاديه** ادعى عليه شيئا فامره القاضي  
 بالمصالحة فقال ٢ امرض بها وتركته اصلا فهو اسقاط لما يدعيه وابوا عنه **وذكر**  
**الفتية** **وفيها** لو قال تركت دعواي على فلان وفوضت امري الى اخوة لا تصح  
 بعد دعواه **وفي الفصول العاديه** قول صاحب اليد ليس هذا العين لي عند وجود  
 المصارف اقمار بالملك له وعند عدم المصارف لا يصح نفيه حتى لو ادعاه رجل اخر  
 وادعاه ذو اليد ايضا وقال هو لي صح دعوى ذي اليد باتفاق الروايات  
 وتامه فيه **وهذا ما يحفظ** **وفي عين الفتى** وفي الاصل اقر رجل انه ٢ حق له قيل  
 فلان هو جابر عليه ويدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وحد وجناية وكذا لو  
 قال هو بوي مالى عليه لكنه ٢ يدخل فيه الامانة كالوديعة والعارية ولو قال هو بوي مالى  
 عنده يدخل الامانة ايضا لا المصنوب **ولو قال** هو بوي مالى دخل المصنوب  
 والامانات ايضا وعلى هذا الاول ان يكتب في صك البرائة لا يجوز له اخذه منه  
 كرها وبانه **لا قمار** ٢ مائة بجميع ما في منزله وليس لها عليه شيء **وان اقر بالمدعي**  
 به ثم انكر القمار ٢ يحلف على اقمار بل على المال **وشروط التكليف** والطوع مطلقا  
 والحرية للتقييد بالمال ٢ مطلقا بل يصح اقمار العبد للمال فيما لا تهمه فيه لا لحد  
 والقصاص ويخرج ما فيه تهمه الى ما بعد العتق والمأخوذ فيما كان من التجارة للمال  
 وتأخر ما ليس منها الى العتق لا قمار بعناية ومهر موطوءة بلا اذن **والصبي المأذون**  
**لا لعبد** فيما كان من التجارة لا فيما ليس منها لا كفالة **واقار السكران** بطريق  
 محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر ٢ يقبل الرجوع وان بطريق مباح ٢ انتهى  
**وفي السراجيه** من في يده رجل يتلوه هذا البك فادعى بواسه اى نعم ثبت نفيه منه

على رواية الكجاف وعلى رواية الاصل ليس  
 كما ذكره بالملك ثم  
 منه جردا لا بد من ذكرها  
 في كتاب الدعوى

العاية هذا التعليل في بطلان  
 قوله انه كاذب في اقماره



توقف محمدان فرار اللوارث  
على الاماذه

ما موقوف على الأجازة  
عام ١٢٠٢ للهجرة

ما يصح من المرض الراؤه

عارول المرض ليس  
 على شئ فاوله ابراهه  
 اوله المرض ليس  
 على شئ فاوله ابراهه

صحیح اور البتہ ان کے  
حکام کی عدم امتناع  
و غرضی ازوج نہا  
یا افضی بہ از عدل  
الحال فی الغالب

کون الصبح صی قواها لا مهر فی  
ولا تبح علیہ ولم یکن علیہ مهر

أما المرض لم يكن عليه  
بعد ما دام وصالحا

صحیح ادراک القسط بعد ادراک  
أنه عبدة فلان فادعى فلان

ادامہ

إذا قرئ ذلك قبل أن تنكح حريمه بالقضاء، أما بعده، فإذا قضى عليه بعد كماله أو نقصان  
 في الأثران، يصح أقاربه وتماحه في شجرة الوهبانية **وفي معنى المفق** لما مر معروف فاق  
 في مرض موته بأن يبد منه أو يراد منه أو قولها بمهر آخر أو قولها بمهر بعد الإبراء يلزمه  
 منها شيء كذا في التفتية **وفي الخلاصة** عن المشتق لو اقترن مرض موته أنه باع هذا  
 العبد ثم فلان في صحة وقبض الثمن وإدعى ذلك المشتري فإنه يصدق في البيع  
 في قبض الثمن إلا بقدر الثلث **ولو اقر في المرض** أن هذا العبد لفلان كان  
 مصدقاً ولا يشبهه الأقارب بالبيع إذا اشترى اقربان العبد كان في ملك المريض  
 والأقارب بالعبد كالأقارب بالدين والوديعة ولو اقر بقبض دين كان له صدق  
 في الثلث انتهى **أول ما** أشار إليه صاحب الخلاصة من الفرق يزول به ما اشكل  
 عليه من فرع المحيط **وهو ما إذا** باع المريض شيئاً من جنس وأقرباً يستيفاء الثمن  
 وهو مريض يعبر به جميع المال **ثالث** وفي العادة وإذا باع في مرضه شيئاً باكثر  
 من قيمته ثم اقر باستيفاء الثمن لم يصدق وقيل للشرى إذا اشترى مرة أخرى أو  
 انقض البيع في قول أبي يوسف وفي قول محمد يورى مقدار القيمة أو ينقض البيع  
**قال شيخ الإسلام عبد البر** وهذا مبني على المباشرة لما في المحيط انتهى **وفي**  
**الخلاصة عن الأصل** إذا اقر الرجل في مرضه بغير وارث فإنه يصح وإذا أحاط بجميع  
 ماله وإن اقر لوارث ولو باطل إلا أن يصدق له الورثة انتهى **قال** وهكذا في عامة الكتب  
 العشرة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها **فكر** في الفصول العارضية إذا اقر المريض  
 للوارث أن يعرض حكاية ولا ابتداء أقاربه للأجنى يجوز حكاية من جميع المال وابتداء  
 من ثلث المال انتهى **ثالث** وهو مخالف لما أطلقه الشافعي ويبنى أن يوثق بأن  
 المواد لا ابتداء أن يكون صورته صورة أقاربه وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن  
 يعلم بوجه من الوجوه أن الذي اقربه ملك له وإنما قصد أخراجه في صورة الأقرار  
 حتى يكون فيه منه ظاهرة على ذلك من الورثة وأما الحكاية فإكان على حقيقة الأقرار  
 انتهى **قال في معنى المفق** وبهذا الفرق أجاب بعض علماء عصرنا عن المحققين  
 وما يشهد لصحة هذا الفرق ما في التفتية أو الصحيح بعيد في يد أبيه فلان ثم مات  
 الأب والأب مريض فإنه يعبر به الثلث من أقاربه تنوّد بين أن يموت الابن أو  
 يسقط وبين أن يموت الأب أو يصح فصار لأقاربه ابتداء في المرض قال رحمه الله  
 فهذا الاستنباط أن المريض إذا اقر بغيره للأجنى فأما يصح أقاربه من جميع  
 المال إذا لم يكن ملكه أيها معلوماً حتى يجعل أقاربه أقاراً قال رحمه الله تعالى  
 وهذا حسن من حيث المعنى **قلت** وأما قال رحمه الله المعقول لا من حيث الرواية

أقر المرحوم له ما عده من  
2 صحته وقبض النمن



يخالف ما اطلقوه انتهى منحصرا **فيسد** ولو اقول لم يثبت لو اقول  
 بوصية ثم بوجوه الاقرار وبطلت الوصية كذا في الفصول العادية **وفيها اذا اقر**  
**المقول في اقراره** وعدم القبض فالمختار انه يملك الموقوف على ان الموقوف ما كان  
 كذا في اقراره **وعليه** استقرت اري اية خوارزم لكنهم اختلفوا فيما اذا مات المقر  
 وادعى ورثته ذلك هل يملك بعضهم قال يملك وبعضهم قال لا يملك المقول كذا  
 في البرازية **قلت** والاصح التحليف كذا في شرح الوقاية لصدر الشريعة **قال** **وقد**  
**من المسائل الكثيرة في الوقوع** الى ان قال واذا كانت الدعوى على ورثة المقول  
 فليبين عليهم بالعلم انتهى **وفي الاشياء** الاقرار بشئ بمال باطلا لا يقره بارش  
 يد صحيحه **قال** وعلى هذا ان ثبت بطلان اقرار انسان بقدره من السهام لو ارث  
 وهو ازيد من الغرضية الشرعية انتهى **وفيها وفي معنى الحق حكم الاستثناء بعد**  
**الاقرار بمقدار** ان حكم فيما بعد الاقرار مسكوت عنه عند عدم القصد بقوله على  
 عشرة الاثلاث يقيم ان الغرض الاثبات فقط فنفي الاثبات اشارة لاعتبار اثبات  
 السبعة وعند القصد يثبت لما بعد ما تنقص ما قبلها وهذا معقول لم تكلم  
 بالباقي بعد الشئ **وفيها** قبله عن المجتبي احكام ما يتبع الموقوف في الظروف في الاقرار  
 وما لا يتبع فليجمعها مرادها **وفيها وفي استثناء** الكيل والوزن والعدد  
 المتقارب كالفلوس والوزن والدرهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت  
 جميع ما اقر به بخلاف دينار الامة درهم فان الاستثناء باطلا لا يستغرق بالساكن  
**واذا كان المستثنى بوجه** قوله مائة درهم الاشياء او قليلا ثبت الاكثر لونه احد  
 وخمسة **وفيها كالمع** لو وصل اقراره بان شاء الله وكذا بمسئلة فلا يظن **وكذا**  
**اقراره على بشرط** على شرط ولم يضمن دعوى اجل **كان** حلفت فذلك ما ادعيت وان  
 بشرط كايه فتجوز كعمل الف درهم ان مات لونه قبل الموت وان تضمن دعوى  
 الاجل كذا جاء راس الشهر فذلك على كذا لونه للمال ويختلف المقول على الاجل  
**ومن التعليق المبطل** له على الف الا ان يبدى في غير ذلك او اري غيره او فيما علم  
 على كذا فيما اقر **وهو يصدق القرائن** وصل اقراره **بالاستثناء** اذا كان المقول  
 بمقدار ذلك لم اراه مريحا لكن ظاهر الرواية انه يصدق في الطلاق وان كان  
 المعتمد انه يصدق في انفساد الزمان **فليكن** حكم الاقرار كذا في التعليق حق  
 العبد به انتهى زاد في معنى المعنى عملا بالاحتياط وحسب المادة الجبل والسير  
**وفيها** لو اقر الموقوف له الربح انه يستحقه فلا بد منه ووجهه ولو جعله لغيره لم يعم  
 وكذا الموقوف له الموقوف على هذا **زاد في الاشياء** **يبيع** في حق الموقوف وغيره

منه في الاستثناء

وكذا الشهادة وان لم  
 على كذا فيما اقر لا يبر

اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخالفه حلا على ان الواقد يرجع  
 عما شرطه وشرط ما اقر به الموقوف كونه الخصال انتهى **وفيها** **واذا اقر** **في ذم**  
**لها كسوة ما صبه** في قضاوى قارى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للعامة  
 ان يستغفرونها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضى لم يسرها للمستوف  
 والا سمعها ولا يستغفروا لقواتهم كذا في الاشياء **وفيها** ولو اقر بالسلم ثم قال  
 لم اقبض راس المال لا يصدق الا اذا كان موصوفا كالوديعة والقرض بخلاف  
 دعت الى او نقدت وقال لم اقبض لا يصدق مطلقا **وفيها** ويصدق  
 في دعوى الرواية في الكيل والموزون انتهى القرض ولو قال له على الف درهم  
 زبون فلو قال على الاصح كالوقال له على كذا الا انها ورثت خمسة ونقد البسطة  
 ورثت سبعة او الا انه ينقص كذا متصلا **وفيها** ولو قال الدين الذي لي على فلان  
 فلان او الوديعة التي لي عند فلان فلان فلو اقر له وحق القبض للقو  
 ولكن لو سلم للمقول بوى انتهى **وهو ما يحفظ وتامد في التنازع** **خايبه**  
**في الثاني عشر وفي التنازع خايبه عن جامع** الامام محمد اذا قال الرجل  
 بيع ما في يدي من قليل او كثير من عبدا وغيره فلان فهذا اقرار صحيح **قال**  
 وفي العتاييه الا الطعام والكسوة ويدخل ما في يده من الصكوك في وقت  
 الاقرار **ولو قال** هذا لم يكن في يدي وقت الاقرار صدق **قال** وفي المحيط  
 فان حضر فلان ليا خذ ما في يدي المحقر واختلفا في عيده فقال فلان كان يوم اقررت  
 وقال المقر لم يكن وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر **وفيها** الاصل ان من  
 قال فيما يدي من مال التجارة ثم ادعى المقول بعض ما في يده وادعى المقر  
 لم يكن وقتا وانما اصابه بعده ان القول قول المقر **ولو قال** فلان شويكي في جميع  
 ما في هذا الخاوت كان مشتركا بينهما فان تنازعا في متاع اختلفت الرواية فيه القول  
 قول المقر رواية الى حفص وقول المقول في رواية الى سليمان وقال مشايخنا  
 ليس في السبلة اختلاف رواية ولكن ما ذكر ابو سليمان بمول على ما اذا ادعى المقر  
 ذلك عقيب الاقرار في زمان لا يمكنه ادخال الشئ في الخاوت انتهى منحصرا **وهذا ما**  
**يكنز وقومه** **يلحظ** **وفيها** اذا كتب رجل على نفسه اقرارا بحضرة محضرة قوم ولم  
 يقول شيئا لا يكون اقرارا فلا يجل الشهادة بانه اقرار **وان** قواه عليهم غيره وقال هو شهد  
 على عاتقه **اولم** يقول عليهم وقال ذلك وعلوا بما فيه كان ذلك اقرارا وحل لهم ان  
 يشهدوا به انتهى منحصرا وقوله في جامع الجوازي **وفيها بعد هذا** **ما خط** **المرأ**  
 والسمار والبيعان بوجه وان لم يكن مصدرا معنويا يعرف بين الناس ظاهرا

ان اقراره بالدين الغلا لفلان

منه في كتابة الاقرار  
 وقال اشهدوا على ما فيه اولم  
 يقول او قواه عليهم



ما اتي به بعض الناس  
ان ارباب كرا  
التي بعض الناس  
بعضها

الاقرار كرها

وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة لكلا الطرفين وبدون  
ابن وهما في الثلاثة الاول واعتمده في الاشياء تبعاً للجزائري **وفي التنازل**  
من السراجية ولو قال مشترك او شركة في هذه الدار فهذا اقرار بالنصف وفي  
العتابية ومطلق الشركة بالنصف عند ان يوسف وعند محمد ما يفسره المقول  
قال في الثلاثين موصو صدق وكذا قوله بين وبينه اولي وله انفق **وفيها عن**  
الظهيرية اشترى عبد في صحته بغير فاحش على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم مرض في مدة  
الخيار فاجاز او سكت حتى مضت المدة ثم مات كانت الحجابة من الثلث **وفي الخ**  
**وغيرها اقرار المكره باطلا** الا اذا اقر بالساق كرها فقد اتفق بعض المتأخرين  
بصحته كافي سرقة الظهيرية **وفيها بعد ان ذكر قاعدة** جمعت مسائلا وهي ان  
القاضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون تكديبا له **قال في الاسكان** لو اقر بارض  
في يد غيره انها وقف ثم اشترىها او ورثها صارت وقفا مواخذة له بزمه انتهى  
**كتاب الصلح** هو عقد يرفع النزاع شرعا **وفي المحرر** طلب الصلح  
كاف عن القول من المدعي عليه ان كان المدعي به مالا يتعين بالتعيين وان كان مالا  
يتعين به فلا بد من قبول المدعي عليه ثم الجهالة فيه ان كانت تنص الى المازعة  
كوقوعها فيما يحتاج الى التسليم منعت صحته والا لا يبطل ان كان المصلح عليه  
او عنه مجهولا يحتاج الى التسليم كصلحه بعد دعواه مجهولا على ان يدعي اليه مالا  
ولم يسمه **واصل** للمدعي ما اخذه ان كان كاذبا وادعى براء المدعي عليه كذلك ما عليه  
وان بوى قضاء الا اذا ابراه غابقي **روى في معنى المقتضى** ادعى فانكوفضالحكم ثم ظهر  
بعده ان شئ عليه بطل الصلح كافي العادة **وفي التاسع من دعوى الجزائرية**  
جوز الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وبيد اوراق منها الاخره دعواه اذ كتب  
واقر المدعي ان العي المدعي عليه ثم ظهر نساد الصلح بفتوى الامة واراد المدعي العود الى  
دعواه قيل لا يبيع الا براء السابق والمختار انه يقع الدعوى والاقرار والابراء في ضمن  
عقد فاسد يمنع صحة الدعوى ان بطلان المقتضى يدل على بطلان المقتضى ولدفع  
لهذا اختصار ايمه خوارجهم ان يجوز الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستيعاب  
بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراء ابواء عاما غير داخل في الصلح او يقولان العيني  
له اقرار غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح يتكفي  
المدعي في إعادة دعواه **والفيلة** لقطع الخصومة واطفاء ثابرة النزاع حسنة  
فانه ما شرعت المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء ثابرة الدواع انتهى  
**وفيه عليه في الاشياء** انه لا يبيع الصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذا اقر

بطل

**ويصح** بعد حلف المدعي عليه دفعا للنزاع باقائه البينة **وفي معنى المقتضى قلت**  
وهو مخالف لما في السراجية حيث قال الصلح بعد الحلف يبيع ثم مرايت في البينة  
تولين فيها وكذا في نكت الجزائري والقول بالصحة رواه محمد بن ابي حنيفة والظاهر  
ان صاحب الاشياء اعتمدها انتهى **قال في الاشياء موقعا** ولو بى من المدعي  
على اصل الدعوى بعده لم تقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على  
بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فانها تقبل ولو طلب يمينه يمين  
لا في القينة **الثانية** ادعى دينا فاقربه وادعى الا ينفاء او ابرافانكر فصالحه شهر  
بوهن عليه تقبل لا الصلح ههنا ليس بفتاء اليه كذا في العادة من الفصل العاشر  
**ولو بى من المدعي** عليه على اقرار المدعي انه يبطل في الدعوى فان كان على اقراره  
بطل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل **ولو بى من** على صلح بطل الثاني اذ الصلح بعد  
الصلح باطل كافي العادة **والصلح** على انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القينة  
**وذكر في العادة ما يخالفه** وجه الفرق **وايضاحه كافي في الثانية** **الخبر** ان  
ساد الدعوى على وجهين اما المعنى في الدعوى او المدعي على وجهين سمع يمين املا  
للمناقضة واما ترك المدعي في دعواه شيئا لم يكن تداركه ويعيد ها على وجه الصحة  
كعوى المغول قبل احضار ودعوى العقار اذ لم يذكر حدوده وانما لا يبيع الصلح  
اذا كان ساد الدعوى لمعنى في نفس الامر اما اذا كان لترك شرط صحة يمين وقامه  
يها **قلت في معنى المقتضى من صدر الشريعة** بعض الناس يشترط لصحة الصلح  
صحة الدعوى لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا مجهولا فصوله صحيح وشك انها  
دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائلا تريد ما قلت انتهى **وبه علم** عدم اشتراط  
صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه الفتوى فلا يحتاج الى التوفيق انتهى **وفي البحر** الصلح  
جائز عند دعوى المال مطلقا والمنفعة كصلح الساجر مع الوجه عند انكاره للاجارة  
او مقدار المدة المدعى بها او الاجرة وكذا الورثة اذا صالحوا الموص له بالخبرة على مال  
مطلقا والمنافع اذا اختلف جنسها لان العقد **قال في معنى المقتضى بعد ابراءه** قلت  
وفي السراج الوهاج قال في المستصفي صورة دعوى المنافع ان يدعي على الورثة ان  
الميت اوصى بخبرة هذا العبد وانكر الورثة لان الواية محفوظة على انه لو ادعى  
استحجار عيني والمالك ينكر ثم صالح لم تجز انتهى وذكر في شرح صدر الشريعة المقتضى  
مسئلة الوصية بالخبرة ايضا وهو شكل على الذي نقلناه عن صاحب البحر فتاح  
انتهى **المختصا في معنى المقتضى** ادعى عليه ساد البيع بعد قبض البيع وصالحه عن دعوى  
النساذ على دناير لم يبيع حتى لو وجد بينة بعد الصلح سمع كذا في القينة **وفيها** من له على

في الصلح على المقتضى



اخر الف فقال اذ غدا نصفه على انك برئ من الفصل ففعل برئ والاول **وكذا** وقال  
فانت برئ من الزيادة على انك ان لم تدفع ذلك الى عند فلا تنزع الباقي **ولو قال**  
ابرايك عكذا على ان تعطيني كذا فانه يسوء وان لم يود **وكذا** وقال اذ الى كذا على  
انك برئ من باقيه ولم يوقت **ولو قال** انا ديت الى خمسين او اذ ديت او مت ديت  
فانت برئ من الباقي لم يبيع مطلقا لعدم صحة تعليق البوابة بصريح الشرط علان ما  
اذا كان بمعناه كذا في البحر **قلت** وانما في التعليق بما هو في معنى الشرط دون صريحه لما  
تقرر في كلام صدر الشريفة وغيره ان ابراهيم معنى التملك ومعنى الاستقاط لا لا  
يأتي في تعليقه بالشرط والملك ياتي فيه فرا عينا المعنيين وثلاث ان كان التعليق مبرا  
لا يبيع وان لم يكن مبرا كما في الصورة المذكورة يبيع انتهى **وفي البحر** ومنه قال اتركك  
بمالك حتى توخره عنى او غط بعضه ففعل صح ان قال ذلك سرا وان قال علانية يؤخذ  
به **ولو ادعى القائل** فقال اترك لي بها على ان احط منها مائة فاقترجا **فعلان** قوله  
على ان اعطيك مائة لان الاقرار يستحق به البذل **ولو قال** ان اقررت لي حططت  
منها مائة فاقترج الاقرار الخط كذا في الحديث **وفي البراءة** **والتحريم** من الدعوى  
وصح نداء الخلف والصلى عنه ولا يخلف بعده ولو استقطم قسدا بان قال برئ من  
الخلف او تركه عليه او دعه يبيع وله الخلف انتهى **وهذا ما يكرر وتوجه وفي**  
**معين المفتي من الناجية** صاحبنا تم تاسعا برضاها جاز قال وفيه اشكال انه استقاط  
والدين الساقط لا يعود لان الصلى يحس حقه حط واستقاط **قال** برهان الاية ولو  
المتقير واية انه ينتقض بنقضها **وقال** القاضي جلال الدين ينبغي ان يقع هذه  
الاقالة ولا ينتقض الصلى انتهى **قلت** وفي القنية بعد ان علم بعلانية **في** ان الصلى يحس  
حقه استقاطا والساقط لا يعود **قال** استاذنا هو الاشبه بالصواب **والمراد** ان البيع  
ان كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضها وجواب الباقي يعود على هذا وان كان بمعنى  
استيفاء البعض واستقاط البعض لا ينتقض بنقضها والله اعلم **وفي الاولانية قيل**  
**الاقرار** رجل ادعى على رجل دارا او عبدا ثم قال للدعي عليه ابرائك عنه هذه الدار او  
هذا العبد او غير حصون في هذه الدار او في دعوى فيها فهذا الجواب على كل واحد  
تصح دعواه ولو اقام البيينة تقبل بخلاف ما اذا قال برئ لا تقبل بينته بعد ذلك  
اذا قال انا برئ من هذا العبد او خرجت فليس له ان يدعي بعده كذا في البحر **قال الغزالي**  
**حاشيت** ان قوله ابرائك خطاب الواحد فله ان يخاض غيره بخلاف قوله برئ الى وان كان  
بطريق التعميم فله الدعوى على مخاطب وغيره ولهذا قال في القنية اترك الزوجان  
وابرايك لصاحبه عن جميع الدعوى وللزوجان اعيان قائمة لا يتراءى المواقف **قال** وان

منه في انه لا يلزم ان يضمن  
الى الدين واللايمان

لان الامام اذا دعوا  
في الدين واللايمان  
لان الامام اذا دعوا  
في الدين واللايمان

كان ابراهيم وجه الاخبار كقول هو برئ مالي قبله فهو صحيح شتاول للدين والعين  
فلا تسع الدعوى وكذا اذا قال ٧ ملك لي في هذه العين ذكره في المبوط والمحيط  
**نعم** انه اذا قال ١٧ استحق قبله حقا مطلقا ١٧ استحقا قما ١٧ دعوى يبيع الدعوى  
يحق له الحقوق قبل الاقرار عينيا كان او دينيا انتهى **وفي النوايا** اذا وقع الصلح  
من احد المتقين بالآخر يغير المتباين في المجلس غير ان الذي في يده بقية التركة  
يعنى في صلح الوارث ان كان جاحدا يكتفى بذلك القبض منه قبض ضمان الا اقرار  
ينوب عن قبض الصلح وان كان مقرا غير مانع اي جاحدا يشترط بمد يد القبض  
انتهى وتام في الخاتمة **ثم استوفى في** سائر صلح الورثة **وفي تعين المفتي** صاحبنا  
دعوى دار على سكن بيت منها ايدالم بحد كان الشامل **وفي** اشترى حيوانا في حد بغيره  
بماضا فصالحه على درهم ثم ذهب اليها بطل الصلح **وفي** ادعى امرضا فصالحه  
على البعض منها لم تبطل حصومته الباقى الكثرة السراجية **وفي** عن الخاتبة اذا ماتت  
الزوجة عن ثمنها وصداقتها والورثة مقرون بها فان كان في التركة دين على  
الناس فصولت عن الكل كان الصلح باطلا لانها تقصر بمكة نصيبها من الدين للورثة  
وتملكه من غير هو عليه يعرض باطلا واذا بطل الصلح في حصمة الدين فسدت  
الباقى اما عند الامام فلا من ذهب ان المقداد انسد في البعض لمفسد  
مقارن يفسد في الكل واما عندها فلان الدين ليس بال حقيقة واذا شرط في العقد  
تمليك مالي بال بطل في الكل لا يجمع في البيع بين حر وعبد **اقول** ظهر بقول  
قاضي خان لان مذهبه الى اخره صحة ما افق به شيخ الاسلام قارى الهداية من  
فساد الاجارة في الكل **في صورة** ما اذا استاجر مقام الوقف عشرين سنة وعلل ذلك  
بان العقد اذا انسد في بعضه فسدت جميعه وعدم صحة ما افق به بعضهم من ان  
العقد انما يفسد في المدة الزائدة على ثلاث سنين ان كان المستاجر ضيقا وعلى  
سنة ان كان غيرهما وما بعد ظهور الحق الا الرجوع اليه انتهى **ثم اعقب بقوله**  
**وفي الخاتمة** اذا صولحت المرأة عن ثمنها وصداقتها على درهم معلوم ولم يكن  
في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للبيت عين او دين لم يعلم به  
الورثة هل يكون ذلك الدين والعين داخلا في الصلح اختلوا فيه قال بعضهم لا يكون  
داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة لانهم اذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم  
عن الظاهر المعلوم عند ٧ من الجهور وحسينه فيكون بمنزلة المستثنى عن الصلح  
وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح لان الصلح عن التركة والتركة هي المعلوم  
عند الورثة فعلى هذا القول ان ظهر دين على احد البيت فسدت الصلح ويعلى



صلى الله عليه وسلم  
لقد علم قول الله

والتابع ان يقول يجوز دعوى  
وهو الاصح

ما اذا اضيق على مال باق  
انما ان لم يدفع في  
وقت يوجب  
المال

كان الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى القول الاول يكون الدين والعين بين الورثة  
ولا يبطل الصلح انتهى **مختصا قلت** والظاهر ان الواجب الاول لما علم من اصطلاح  
قاضي خان في ديباجة فتاواه من تقديم القول الاظهر على غيره ويدل على ترجيح القول  
الاول ايضا ما قدمناه من البرازية في الدعوى من قوله قال تاج الاسلام ونحط  
وجدته صالحا احد الورثة وابواعا ما ظهر في التركة شي لم يكن وقت الصلح رواية  
فيه لجواز الدعوى ولتقابل ان يقول ٧ والله اعلم انتهى وفيه **نقلا عن البرازية** انهم  
بسبب ذلك وحسب فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الوالي نعم  
الدعوى ٢ الغالب انه حبس ظمنا وان في حبس القاضى ٢ يصح الدعوى ويصح  
الصلح ٢ الغالب انه بحسب نحو انتهى **اقل** ظاهر هذا الكلام يفيد صحة  
الدعوى لتقام البينة لكن مرة ٧ ما في الفتاوى الزينية حيث سئل عن  
انهم بسرقه وحسب عند الحاكم فصالح عنها على مال يدفعه بعد مضي مدة ثلثا  
طوب بالمال ادعى انه ما صالح الاخر فاعلى نفسه هل يقبل قوله ولا فاجاب  
ان حبس الوالي ومنعه عنه يقبل قوله وان حبس القاضى ٧ والله اعلم انتهى  
**وفي الصلح لا يجوز في ثمانية** في الحدود والقصاص والشفعة والخيار ودعوى  
الطلاق والنسب والرق والولا **بيان** من جاز ادعى على اخر حدا وصالحه على مال  
ليقرب او ادعى دم عمد فانكره وصالحه على مال ليقرب او ادعى شفعة او خيارا  
فانكر الشري او اطلب وصالحه على مائة ليقرب او ادعى اذعت على وجهها  
انه طلقها ثلاثا فانكر وصالحها على ان تكذب نفسها او **عبد** ادعى على مولاه  
انه اعتقه فاصله على مائة يدفعها الى العبد على ان يسوا من الدعوى وتامم  
في خزانة الى البيت وفيه له على اخالف فصالحه على تعاليمه بشرط له اذالم  
يعطيه في هذا الوقت فاما مال عليه على حاله يكون على ما شرط ولو قال المكاتب  
لمولاه من دنى في الاجل حق اريدك في البذلح او قال احطط على من البذلح  
كذا حق اتوك الاجل واجعل لك البذلح **وفي** الصلح عن الشفعة باطل  
وتبطل الشفعة في الكفالة وايمان في بطلان الكفالة في رواية الى حمص  
تبطل وبه يفتى **ولو برهن** على الصلح على مائة وبرهن المطلوب على اقل منها  
فبينة المطلوب او لا يثبتها الا بواء انتهى وفي البرازية من يرد تفصيل فارجم  
اليه **وفي الصلح** بعد ان ذكر ان ما صالح عليه الوكيل بالصلح ٢ يلزمه بدل يلزم  
الموكل قال والامر بالصلح امر بالامتنان فله الرجوع عليه ان ادى بغير امره  
كالصلح بخلاف الامر بالتمكاح لصحة ما من الاجنبى بلا من بخلافه **قال**

الزيلي

منه في صلح العاوية

قول منه اقيم الصلح

**الزيلي** ٢ ينفذ عليه من الاجنبى فكان فائدة الامر فيه الجواز انتهى وفي  
**الخلاصة** من الدعوى لو استعاض من اخو دابة بثلث فانكسر ب الدابة  
الاعامة فصالحه المستعير على مال جاز ولو اقام المستعير بينة بعد ذلك على  
الاستعانة وقال هلك بثلث بينة وبطل الصلح **وفي المتفق**  
ادعى ثوبا وصالحه ثم برهن المدعى عليه على اقوام المدعى انه لا حق له فيه  
ان على اقوامه قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح **وان علم**  
**الحاكم** اقوامه بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالا قوامه  
السابق لا قوامه بعد الصلح هذا اذا اخذ الملك بان قال لا حق لي بثلثة الميراث  
ادعاه فاما غيره كما اذا ادعى ملكا لا بثلثة الميراث ٢ يبطل الصلح **وفي البرازية**  
ادعى دين على وارث برهن ثم ادعى غيره من الورثة صالحه نعم ثم برهن غير  
المصالح منهم على ايفاء مورثه ذلك الدين يسمع ولا يعطى له بدل الصلح وان برهن  
المصالح ٢ يسمع ويلزمه تسليم الصلح **وفي عارية الاصل** قال المودع بعد  
الصلح قد كنت قلت عنده اني رددتها وانكر الطالب هذه المقالة لا يلتفت  
الى هذا القول عند محمد وعنده ان يوسف يسمع ذلك اذا اقام البينة واذا  
اقامها فعد بوى من الصلح وان لم يكن له بينة له ان يحلف الطالب واقامه على  
الصلح ٢ يكون اقوامه ان الامور كما يقول المطلب اذ الصلح عن انكار صحيح فويقول  
الصلح صحيح ظاهرا ولكن في ان ابي ما اخذه بغير حق فامنا  
استرده **قال** وعلى هذا قياس يجب ان يكون الصلح على انكار هكذا  
اذا بين موجب فساد الصلح هكذا نقله خط الاستر وشي كذا في العاوية **قال** في  
المتفق **قلت** يشكل على هذا ما صرح به في البحر كالبرازية انه لو اقام بينة بعد الصلح عن  
انكار المدعى قال قبله ليس له قبله حق فالصلح ماض ولو قال بعده يبطل  
ويوافقه ما قدمناه من الخلاصة لو استعاض من اخو دابة الى **اما ما في البرازية**  
فيكون حله على ظهور براءة المصالح من غير طريق اقامة البينة منه بل من اقامتها من  
غير المصالح من الورثة فيزول الاشكال انتهى **كتاب المضاربة**  
هي شركة في الرخ بمال من جانب وعمل من اخر فلو شرط كل الرخ ٢ احدهما لا يكون مضاربة  
وشروطها ان يكون رأس المال من الاثنان وهو معلوم ويكفي الاعلام بالاشارة **قال**  
**اختلفا** في مقدار رأس المال عند قسمة الرخ فالقول المضارب يح يمينه **وفي**  
لرب المال واما المضاربة بدين فانه كان على المضارب لا يصح وما اشتراه له والدين  
في دمه وان كان على غيره بان قال قبضت مالي على فلان ثم اعلم فيه مضاربة صح



وان كان سكر وهالاه شرط لنفسه منقطة قبل العقد كذا في البحر عن المبرور  
**ولو قال** اقبض ديني على فلان ثم اعمل به مضاربة فعل قبل ان يقبض كذا  
ضمن ولو قال فاعمل به يضمن وكذا بالواو وان ثم للترتيب فلا يكون  
ما دون في العمل الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو فانه يكفي قبض  
البعض **وتعقيب** في معنى الحق بقوله قلت وينبغي ان تكون الفاء بمنزلة  
ثم لان ثم للترتيب والترخي والفاء للترتيب والتعقيب فيكون العمل  
مرتبا على قبض الدين ولم يوجد بخلاف الواو وعليه عامة اهل اللغة  
وايضا الفتوى انتهى **وذكر** المسئلة ايضا في الحج وقال كذا في بعض المقبولات  
ثم تعقبها بنحو ما تعقبها هنا **اقول** ولعل الوجه فيها ان الفاء لما كانت  
للتعقيب دللت على اهتمام الامور بالعمل في المقبوض فانصرف الى كل مقبوض  
وان قل وتولد ديني وان قلنا انه مفقود مضاف الى كل الدين لكن عموم  
صدق لزوم فثبتنا ذلك البعض ايضا بخلاف قوله ثم اعمل به فان معنى التراخي  
في ثم يقتضي اهتمام الامور بقبض المضارب ماله من الدين ثم العمل به فلا يكون  
ما مور ابا الاشتغال بالعمل قبل حصول الكل خوفا للضياع فانفرد الفصلان  
فتدبره **ثم قال** ولو قال اقبض ديني لتعمل به مضاربة يصب  
ما دون ما لم يقبض الكل **ومن شروطها** ان يكون رأس المال مسلما الى  
المضارب بخلاف الشوكة لان مال المضاربة من احد الجانبين فلا بد من خلوص  
ليتمكن الاخر من العمل اما الشوكة فالعمل فيها من الجانبين فانفقوا فيه نظرو  
**ومنها** كون الرخ بينهما شرايعا لان نصف الثلث بينهما معينا تقطع الشوكة  
كما في درهم اربع النصف عشرة **ومنها** ان يكون نصيب كل منهما معلوما  
عند العقد فكل شرط يؤدي الى جهالة الرخ فهو فاسد وما لا فلا مثل  
ان يشترط ان تكون الوصيفة على المضارب او عليها من صيغة وهو باطل **ومنها**  
ان يكون المشروط للمضارب مشروطا من الرخ حتى لو شرط له شيئا من رأس المال  
او من الرخ فسدت اثنان **وفيها وحكما** انما بين بعد دفع المال اليه  
وكيل هذا العمل شريك عند الرخ اجر عند الفساد فله اجر مثل الرخ كله  
لرب المال **الا في الوصي** اذا اخذ مال الصغير مضاربة وشرط لنفسه عشرة  
درهم فانه اجر له اذا عمل كذا في احكام الصغار **ومنها** ان عليه اذا سدت  
بالهلاك بغير صنعه وغاصب عند الخلاف واستوفى عند اشتراط كل الرخ له  
ومستبضع عند اشتراطه لرب المال فلا ربح له واجر واما ان عليه بالهلاك كله

من البحر

من البحر **وفي معنى الحق** بعده اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال او  
عكسه فله المضارب والقول لمدعي الصحة الا اذا قال رب المال الثلث وزيادة  
عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع كذا في  
الاشباه **وتعقبه بقوله** اني **قال** هذا يخرج عن القاعدة لان رب المال اذا قال  
شرطت لك الثلث وزيادة عشرة فهو مدعي الفساد والمضارب يدعي الصحة  
فانقول له فلا وجه استثنائها انتهى **ثم نقل بعده عن الفوائد الناجية** ان الشروط  
الفاصلة لا تؤثر في المضاربة كما في الواكالة لان صحة عقد المضاربة متوقفة على  
القبض فلا تبطل بالاشراط الفاسدة لافنية وذكر محمد اذا قال رب المال للمضارب لك  
ثلث الرخ وعشرة درهم في كل شهر ما علمت في المضاربة محبت المضاربة وفي الزاوية  
انتهى **ثم قال قلت** وهذا ينافي ما قدمناه من البحر الواو لكن يؤيد ما في البحر ما  
مر به في الخاتمة من قوله لو اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال شرطت لك  
ثلث الرخ وزيادة عشرة درهم فقال المضارب بل ثلث الرخ كان القول للمضارب  
ان رب المال متعنت ليس في دعواه الا سداد العقد ولو اقام رب المال البينة  
قبلت بينته **ثم اقام البينة على فساد العقد** **ولو قال** شرطت لك ثلث الرخ  
الاعشرة فقال المضارب بل شرطت لي ثلث الرخ كان القول لرب المال وان  
كان فيه فساد العقد نه ينكر زيادة يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب **ومنها**  
قامت على اثبات الزيادة انتهى **ثم قال قلت** فقد مر بان المضاربة تنسد  
باشراط زيادة عشرة على الثلث **وهذا الفرع الاجر** هو الذي يستثنى من  
قولهم القول لمدعي الصحة **الفرع الذي قبله** انه موافق للقاعدة كما لا يخفى  
**وبه بعده** ولو قال رب المال دفعت ابيك بضاعة وقال المضارب بل مضاربة  
بالنصف او بزيادة درهم كان القول لرب المال لان الرخ يستحق عليه له حصة  
وكذا لو قال المضارب اقرضني وقال رب المال مضاربة او بضاعة كان القول  
لرب المال لان المضارب يدعي عليه قبلك المال **ولو قال رب المال اقرضتك**  
وقال المدعي ابيه بل مضاربة لان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه  
الصمان بعد ما انتقا انه اخذ المال باذنه وتامة في الخاتمة انتهى **وله ان يشك**  
ارضا ببعضه او يشري ببعض المال طعا ما فيزوم عنها وكذلك اذا تقبلها ليغرس  
فيها شجرا **ولو اخذ المضارب** فلا او شجرا معا حلة على ان يتفق في تلقيها وتا  
من المال لم يجز على رب المال وان قال له اعمل براك كذا في شجرة الوهبانية **وفي**  
**البحر** كل شرط يوجب جهالة في الرخ ينسد ها لا خلافا مقصوده وغير ذلك

بها



من الشروط العاسدة لا يفسد ها ويظهر الشوط انتهى **وفي الهداية المضاربة**  
تقبل التبيد بالوقت وتبطل بمضيه تصرفا **اولا وفي المجتبى** وشرط العمل على رب المال  
مفسد للمقدرة في جميع خلوص يد المضارب **وفي معنى الفنى المضارب** اذا كان يدفع  
الموايب في سوق المتاع فهو راس المال **لو ادعى المضارب** الوضعية وقال رب  
المال بدى تحت فصولي بينهما براس المال لم يصح **اعطاء** دناير له ان ياخذ من المال  
بقيمة ما وتغير قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع الكل في القسمة **وفي شرط ان يعمل**  
في سوق الكوفة يعمل بها في غير السوق جاز استحسانا ولو قال قد عمل الا في سوقها فعمل  
في غيره ضمن وتامة **فيديو وفي المخرج السراجية** قال ٢ خرذ هذا المال مضاربة  
في ثوب تشتريه وتبيع ليس له ان يشتري ويبيع سوى ثوب واحد مذكورة في  
الزيادات **قال** خرذ مضاربة بالنصف واشتر به البزوب فله ان يشتري ما  
شاء **ليس** للمضارب ولا لرب المال ان يطا جارية المضاربة انتهى **وفيها** ان  
حاصل ما يملك المضارب ثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما كانت  
مقتاد ابيع التجار ونوع يملكه الا اذا قال له اعمل براك للمضاربة والشركة  
والنظ ونوع يملكه الا بالنصرة كالاستدانة والعقود مطلقا والكتابة والاقرض  
والهبة والصدقة انتهى كذا في البحر وقد فصلها في اول الكتاب **وفيها** بعد ان قال  
واذا سافر المضارب فطعامه وشرايه وكسوته وركوبه في ماله وان حمل  
في المهر فنفقته في ماله **قال** ٢ نه جزاء الاحتباس وانما يصير محسوسا بالسفر  
والوكيل والمستضع وكذا الشريك اذا سافر بمال الشركة لا نفقة لهم وصرة  
في النهاية بوجوبها في مال الشركة **ثم قال** وليس المراد بالسفر هنا السفر  
الشروع بل المراد ان يملكه ان يبيت في منزله وان خرج من المصر وامكنه  
ان يعود اليه في ليلة فهو كالمصر نفقة له وسواء في ذلك مصر الذي ولد فيه  
والمر الذي اتخذ دارا اما الذي الاقامة في مصر ولم يتخذ دارا فله النفقة  
لا في شريح المجمع **وفي العناية** واذا اخذ شيئا للنفقة وهو سافر فقدم وبقي  
شيء منه رده في المضاربة لانها الاستحقاق **كالخارج** عن غيره اذا فضل معد  
شيء من النفقة بعد الرجوع **ثم قال** **والنفقة** ما يصرف في الحاجة الواجبة  
كالطعام والشراب وكسوته وركوبه شراء وكذا كل ذلك بالمعروف والحق بذلك  
ما لا يتغير المالك كفضل الثوب واجرة الخادم والحمام والحلاق وعلف الدابة  
والدهن في موضع يحتاج اليه لا يجاز فان الشخص اذا كان طويل الشرو وسيم الثياب  
ما شيئا في حوائجه يعد من الصغاليك ويقتل معاملوه فصار ما به تكسر الرغبات

في المعامل

في المعاملة من جملة النفقة والدوا يدخل في ذلك في غير ظاهر الواية لانه لا صلاح البذل  
انتهى **وفي البحر** ودخل فيها نفقة غلامه الذي يعلو **ولما كان** المعبر عادة التجار كان  
له اكل العاكفة وان لم يكن من النفقة وله في النفقة اكل ما يعتاده وبه صرح في  
الخلاصة وليس له ان يشتري جارية للوطى و٢ للخدمة فان اشترى كان من ماله  
خاصة لا في الظهيرة **ولو** انفق على عبيد رب المال اذا سافر بهم ٢ يكون من مال  
المضاربة بل على رب المال فان انفق من مال المضاربة عليهم ضمنه ما خصه  
وان باع رب المال حسب من ماله كذا في الذخيرة والظهيرية ثم قال واذا  
انفق على نفسه من مال نفسه او استدانة على المضاربة بوجه في مال  
المضاربة لان التدبير في الاتفاق اليه كالوصي اذا انفق على الصغير من  
مال نفسه **وان لم يرجع** فيه حق توى مال المضاربة لا يرجع على رب  
المال لغوات محل النفقة **مخلاف** ما اذا اشترى شيئا للمضاربة واستاجر  
دابة ليجعل عليها من مال المضاربة فضاء المال قبل ان ينفق منه فانه يرجع  
بذلك على رب المال ٢ نه عامل له بخلاف نفقته فانه عامل لنفسه كذا في المحيط  
انتهى **ولخصا وفي المخرج** ولو خرج الى السفر بمال المضاربة وبماله ايضا فالنفقة  
على قدر المالكين بالمخصص انتهى **وفيها** لو سافر المضارب على سلطان فاخذ منه  
شيئا كرهالا ضمان عليه **وان** دفع اليه شيئا ليكف عنه ضمن لانه ليس من امور  
التجارة **وكذا** اذا اراد العاشر ان ياخذ من العشر فضاء المضارب بشئ من  
المال حتى كفت عنه ضمن كذا في الاختيار **وذكر** في المبوط اذا سافر المضارب على  
العاشر بمال المضاربة واخره به واخذ من العشر فلا ضمان عليه فيما اخذ  
من العاشر وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير الزام من العاشر فهو ضامن وكذا  
ان ضامه بشئ من مال المضاربة حتى كفت عنه فهو ضامن لما اعطى لا ودهم لا جني  
اخر **قال الشيخ الامام الاجل** **ولا** **شحننا** **يقول الجواب** في زماننا خلاف  
هذا و٢ ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طبع فيه وقصد  
اخذ به بطريق الغصب **وكذا الوصي** اذا صانع من مال اليتيم لهما يقصد ان الاصل  
بهذه المصانعة فلم ينفصل اخذ المصانع جميع المال فدفع البعض لحواله ما بقي من  
جملة المفظ في زماننا **والامير فيما يرجع الى المفظ لا يكون ضامنا** لا لو وقع  
الغريق في بيت المودع وناول المودعة اجنبيا فامان في زمانهم فكانت القوة لسلا  
العدل كذا في جميع الفتاوى وفيه ايضا **اشترى المضارب بالمال متاعا** فقال  
انا اسكه حتى اجد من يحاكيه واراد رب المال يبيع فهذا على وجهين اما ان يكون

مطلب

مطلب لخاصة  
السلطان

طين



في مال المضارب به فضل بان كان راس المال العا واشترى به متاعا يساوي العين  
او لم يكن فيه فضل بان كان راس المال العا واشترى به متاعا يساوي العا في الوجهين  
جميعا لا يكون المضارب حق اسساك المتاع من غير مضارب المال الا ان يعطى رب  
المال راس المال انه لم يكن فيه فضل ورأس المال وحصة الرب ان كان في نفسه  
حق اسساك **وان لم يعط ذلك** ولم يكن له حق اسساك هل يجرى على البيع فان كان في  
المال فضل يجرى المضارب على بيعه لا يسلم له بدل عمله فيجرى على العمل الا ان يقول  
لرب المال اعطيك راس مالك وحصة من الرب اي كل شيء يجرى على البيع ويجوز  
رب المال على قبول ذلك نظرا الى الجاهل وان لم يكن في المتاع فضل يجرى على البيع  
ويقال لرب المتاع كله خالص ملكك فاما ان تاخذه برأس مالك او يبيع حتى تفصل  
الى راس مالك من مضاربة الذخيرة والمحيط انتهى **ففيما اذا دفع مال المضاربة**  
**واراد ان يكون المضارب حيا** فالحيلة فيه ان يقرض المال كله للمضارب  
ويسلم اليه ثم ياخذه منه مضاربة بالثلث او بالنصف ثم يدفع اليه المستقر ويتحقق  
به في العمل حق انه لو هلك في يده فالقرض عليه فادامه ولم يهلك فالرب بينهما على  
الشروط **وحيلة اخرى** ان يقرض من المضارب جميع المال الادمها واحدا ويسلم اليه  
ثم انما يشتركان في ذلك شركة عتات على ان يكون راس المال القرض درهما واحدا ورأس  
مال المستقر جميع ما استقرض على ان يعلا جميعا ويشترط ان الرب بينهما ثم انه بعد  
ذلك يعمل في المال المستقر خاصة فان هلك المال في يده فالقرض عليه على حاله  
ولو ربح فالرب بينهما على الشرط كله من شرع الطهارة انتهى **وقوله في البيع وفي العتات**  
**واذا اختلفا في المخصوص والعوم** فان كان قبل المقر فالتقارب للمالك مطلقا  
وذكر عتته ثم قال وان كان بعده ورب المال يدعي العوم فالقول قوله قياسا  
واستحسانا وان كان المضارب يدعيه فالقول قوله مع يمينه استحسانا **وفي الخاتمة**  
**والظهيرية** واذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين والمئتين والمضارب  
يعمل ببقية المال ان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذلك  
ربما ولا يقبل قوله بعد ذلك ان لم يربح وما اخذت من كان من راس مالك ولو انه لم  
يقبل هذا ربح روى عن ابي يوسف ان رب المال ياخذ راس ماله يوم الحساب  
ويكون الباقي بينهما لا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب من راس المال  
لا لو جعلناه من راس المال ان استرجعا بعض راس المال فبطل المضارب بقدر  
وهو لم يقصد ابطال المضاربة انتهى **وفي التنازع خاتمة من المضارب** اذا مات  
المضارب ولم يوجد مال المضاربة في تركته فانه يعود دينها خلف المضارب

منه في دعوى القرض  
يمين

او الودع او التسليم او المستعير **ولا ريب ان المال في يده امانة** اذا مات قبل البيان  
ولا تفرق الامانة بعينها فانه يكون دينها عليه في تركته ولا تصدق ورثته على الهلاك  
او التسليم الى المالك **ولو عي** الميت حال حياته او علم ذلك يكون امانة في يده  
وصيد او ورثته لا لو كان في يده ويصدق على الهلاك والدفع الى صاحبه حكمها  
يصدق هو **كتاب الودعة** هي ما يترك عند الايمن يقال اودعه  
اذا دفع اليه وديعة واودعه اذا اخذه منه فهو الاضداد والايديع تسليم الغير  
على حفظ ماله صريحا او دلالة **ولو وضع ثوب** يعني يدي اخر ولم يغسل شيئا كان  
ايديا على لو سكنت ذاك عند ذهاب صاحب الثوب كان قبولا فيضمن لو تركه  
تضاع ولو قال لا قبل وحيه او قام ذاهبا وصاحبه حاضر لا يكون مودعا **ولذا**  
**قال في الخلاصة** ولو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع  
وان قاموا واحدا بعد واحد ضمنوا الاخير لا ينعين للحفظ فتعين للفقهاء انتهى **قال**  
**في البيع** ولهذا الوضع ثياب يجرى من الثياب كان ايديا وان لم يتكلم ولا  
يكون **الحام** مودعا مادام الثياب حاضر فان كان غايبا فالخام مودع انتهى  
**ومدة الكفاية** ما اذا قال الرجل اعطني الف درهم او قال لرجل في يده ثوب  
اعطيه فقال اعطيتك اي واعطاه فهذا على الودعة نص عليه في المحيط لان  
الاعطاء يحتمل الصيغة والودعة والودعة ادنى وهو متحقق فصار كناية  
**وفي** لو قال صاحب الدابة لصاحب الخان ابن اربطها فقال هناك كان ايديا  
كذا في الكفاية **وفي اجازات الخلاصة** ليس ثوبا يجرى عن الثياب فظن الثياب  
انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح **وفي البيع** وانما قلنا ان القول  
شرط لوجوب المفظ لانها تتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للعاصب  
اودعك المعصوب يجرى من ضمانه وان لم يقبل **وشروطها كون المال قابلا**  
لا ثبات اليد عليه وكون الودع مكلفا حتى لو اودع صبيبا فاستهلكه لم يضمن  
ولو عبد سمحوا راضين بعد الحق كما في المحيط انتهى **وفي معنى المقتضى** الامانات  
تنقلب مضمون بالوت عن تجهيل الا في ثلاث الناطق اذا مات بمهلا غلات  
الوقت والقاضي اذا مات بمهلا اموال البتة عند من اودعها والسلطان اذا  
اودع بعض الغنيم عند الغاري ثم مات ولم يبينه هكذا في الخاتمة انتهى **القول** والثلاث  
مذكورة في الاشياء **وتعقب الاولى** بان الطرسوس في ذكي في النفع الوسائل محشا  
فقال لكن الذي اقول انه ينبغي ان يفصل فيما انه ان حصل طلب التحقيق منه  
المال واخر حق مات بمهلا انه يضمن وان لم يطلبوا او مات بمهلا ينبغي ان يقال ايضا



ان كان محمودا بين الناس معروفا بالديانة والامانة استدان عليه وان لم يكن كذلك ومضى من المال في يده ولم يفرضه ولم يمنعه من ذلك ما ع شرع  
 يضمن انتهى **قال الزبلي** وهو حسن لطيف **قال في الخاتمة** وقيد بالعلم لان  
 الناظر لومات مجهلا بدل الوقت ضمنية **قال في معنى المتن** بعد ايراد اقول  
 يستفاد مما ذكره في الخاتمة ان القول اذا قبض عليه الوقت وكان دهرهم  
 ودناير على القول بجواز وفهما كما هو المتعارف بديار الروم ثم مات مجهلا يكون  
 ضامنا وهي واقعة الفتوى ثم **قال** ومعنى موت الامين مجهلا حال الامانة انه  
 كان يعلم ان وارثه يعلمها **قال في بيانه** وقال في حياته رددتها فلا تجهيل  
 ان يوهن الوارث على مقابلة والام يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا  
 تجهيل **ولذا قال في الجواز** والمودع انما يضمن بالتجهيل اذ لم يعرف الوارث  
 الوديعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن **ولو قال**  
**الوارث** انما علمها وانكر الطالب ان نسرها وقال هي كذا وكذا وهلك صدق  
 انتهى **ومعنى ضابطه** صير وها دينا في تركته **وكذا** لو ادعى الطالب التجهيل فادعى  
 الوارث انها كانت قايمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب  
 في الصحيح كما في الجواز يرد وغيرهما من الكتب المعتمدة انتهى **وفي شمل الاحكام**  
**ناقلا عن جميع الفتاوى** المودع او المضارب او المستبضع او المستعير  
 وكل من كان المال في يده امانة **اذا مات** قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها  
 فانه يكون دينا عليه في تركته لانه صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل ويصدق  
 ومثله على الهلاك والتسليم ولو عين الميت المال حال حياته اذا علم به يكون  
 امانة في يده وصيه او وارثه لا لو كان في يده ويصدق ان على الهلاك والمذبح  
 كما يصدق الميت حال حياته انتهى **وفي مختصر النسخ الواسع لابن عديم الصغير**  
 واعلم انه اذا لم يضمن يعني الناظر في الموت في الحياة اولى فاذا قال ضاع مني  
 او سرقة كان القول له **وكذا قال** فرقته على امر بابه وجد وانص على ذلك  
 الامام الخصاص ثم **قال** فيه وبه علم سقوط ما عتبه يعني الطر سوسى اذ مقتضا  
 انه بعد الطلب لا يقبل منه دعوى الهلاك وكلامهم مطلق والله الموفق  
 انتهى وهو استدراك حسن **وقد فرق المولى ابو السعود** في فتاواه بين ما اذا  
 كان الجاحد له نعم من عينه الوقت من الاولاد او لا وهم يقبل قوله وبين ما  
 اذا كان الجاحد له ارباب الوظائف كالامام بالجامع والبواب فلا يقبل تركه  
**قال صاحب التوير** في فتاواه وهو تفصيل في غاية الحسن فيجوز والله اعلم

هذا هو المختار في الفتاوى  
 في مسائل الفقه  
 في مسائل الفقه  
 في مسائل الفقه

**وتعقب الخاتمة** بان القاضي لومات مجهلا اموال اليتامى عنده انه يضمن لما في  
 العادة القاضي اذا وضع اموال اليتامى في بيته ومات ولا يدري اين المال فان لم  
 يبي يضمن لا يودع ولو دفع الى قوم ثقة ولا يدري الى من دفع لا يضمن **ل**  
 المودع غيره وللقاضي ولاية الايداع لما لا يتيقن انتهى وهذا بيان لعق العقيد  
 لكن تعقب بان شارح الوهبانية شيخ الاسلام عبد البر نقل عن الترمذ انه نقل  
 الناطقي في واقعة ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذ لم يبين الا في ثلاث  
 وذكر منها احد المتفاضلين اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يذكر القاضي  
 ونكته في التجنيس والولوية **قال في مختصر النسخ الواسع** وقد استصعب  
 رحمه الله الجمع بينهما اذ مقتضى ذكر القاضي من الثلاث على ما في الخاتمة تخصيص  
 احد المتفاضلين وتقتضى ذكر احد المتفاضلين على ما في الولوية والتجنيس  
 عكس ذلك **الا انه في الخاتمة** ذكر ان بعض الفقهاء ذكروا ان احد المتفاضلين  
 اذا مات مجهلا ضمان عليه واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه  
 يضمن نصيب صاحبه انتهى **واستدل** عليه بما في القنية مات ومال الشركة  
 ديون على الناس ولم يبي يضمن كالمات مجهلا للمعين انتهى ثم **قال** ولا بد  
 في كلامه من هذا الحصر لم يقع عن محمد رحمه الله تعالى **وانما جوب الناطقي**  
**قال** الخصاص في واقعة ان الاولى ما حوذة ثم اوقف هلال والثانية في الشركة لمحمد  
 والثالثة في السيرة ايضا **وح** فحصر الناطقي كغيره اضاف في حسب اطلاعه  
 حقيق واذا كان كذلك فلا بد في زيادة شيء على ذلك **وعنه** هذا ذكر شيخنا يعني  
 اخاه في اشباهه اشيا اخرها وصلها الى عشرة زادت على الاربعة على احد الاقوال **سنة**  
**الكتبة الاولى** الوص اذ مات مجهلا فلا ضمان عليه **الخاتمة** لا ب اذ مات مجهلا ما  
 ابنه وهما في جامع الفصولين **الثانية** الوارث اذ مات مجهلا ما وودع عند موته  
**الخاتمة** اذ مات مجهلا ما المقتضى الزرع في بيته **الخاتمة** اذ مات مجهلا ما وضع  
 ماله في بيته بغير علمه **الخاتمة** اذ مات المصني المجهول مجهلا ما وودع عنده وهذه  
 الثلاثة مذكورة في تلخيص الجامع الكبير للخلافي انتهى لمختصا **وقد** لمختصا لم يحمط  
**وفي معنى المتن** المودع يضمن الوديعة ويترعها ويستعملها كقوله نعم لم يملك  
 في غير الاستعمال يضمن كذا في القنية **قلت** وهو ظاهر لما تقدم في كلامهم ان  
 المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يضمن والله اعلم انتهى **وفي غير القنية**  
 بعد ان علم بعلامته **شتم** دفع اليه مالا يحفظه فالقاء في يده كعادة التجار  
 فسبح الى حلقه لا يضمن **دفع الى امر** فله يسق الماء نتفا بل عنها فضاقت



يضمن **اراد** دنايم وسال منه ان يعرضه درهم ووضع المودع الدنايم  
 في حجره ليحل له الدرهم ثم قام ونسبها لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ **احرق بيت**  
**المودع** لم ينقل الوديعة الى مكان اخر يضمن ان تكن من حفظها ينقلها الى مكان  
 اخر **قال رضي الله عنه** ويعرف من هذا كثير من الافات انتهى **فكن نقل**  
**في معين المفتي** انه لو قال كنت في السفينة فزقت فناولت الوديعة  
 انسانا لا يصدق الا بيمينته وكذا لو قال وقع الحريق في بيتي فناولتها انسانا  
 لا يصدق الا بيمينته كذا في الحاشية انتهى **وفي القهي ية والعمادية** اذا ادعى  
 المودع انه دفع الوديعة الى اجني للمضرة مرة كوقع الحريق ونحوه لا يصدق  
 الا بيمينته الا عند ابن حنيفة وابن يوسف **وذكر** في العدة انه علم انه وقع  
 الحريق في بيته قبل قوله والا فلا انتهى **فليحفظ** وفي الزاد وهو الصحيح كذا في  
 التتار حاشية **ولو قال** بعد طلبه اعطياها عدا ثم ادعى ضياعها فان قال ضاعت  
 بعد الاقرار ضمان والا ضمن **ولو قال** احملها الى اليوم فضمن ولم يحلها لا يضمن على  
 ظاهر الرواية **كأنه** بعد قوله لم يملكه وبين علامة كذا فادفعها اليه بين  
 رجل تلك العلامة ولم يدفعها اليه حق هلك لا يضمن **وفي غير التواييد**  
**التاجية** لو ادفعها وهلكته فقال المالك هلكته عند الثاني وقال بل  
 ردها اليّ وهلكته عندي لا يصدق لان الايداع الغير موجب للضمان **بخلاف**  
 ما لو عصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده  
 على وهلك عندي وقال بل هلك عنده فان القول قول المودع لا يمين  
**فلو اقام بيمينته** في الصورة الاولى على ما ادعى يضمن **قال العمادية** في فصوله  
 وذكر ابو اليسر في كتاب الوديعة اذا قال المودع اودعها عند الاجني ثم ردها  
 على فملكته عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع لانه  
 او بموجب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيمينته يمينها وجه لا يضمن  
 الا لو اثبت امر تغاير بسبب وجوب الضمان عليه انتهى **اقول** وفي العمادية ايضا  
 بعد ان ذكر مسائل تتعلق بعود المودع الى الوفاق **قال والخاسر** ان المودع  
 اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق **انما يبرأ عنه الضمان** اذا صدقه المالك  
 في العود فان كذب يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق **وكذا ذكر شيخ**  
**الاسلام** ابو بكر في شرحه لكتاب الوديعة ورايت في موضع اخر المودع اذا  
 خالف ثم عاد الى الوفاق فكذب المودع فالقول قول المودع لا في الرهن والمودع  
 اذا خالف ثم عاد الى الوفاق يبرأ عنه الضمان بخلاف ما اذا جهل الوديعة او نسبها

م

منه ثم اعترف فانه يبرأ الا بالرد على المالك وكذا الرهن والمستاجر والمستعير اذا  
 خالف ثم عاد الى الوفاق يبرأ والوكيل بالبيع اذا خالف بان استعمل العبد ثم  
 عاد الى الوفاق وباعه جاهر وكذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستجارة  
 والسبج اذا خالف ودفع المال لينفق في حاجة ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا  
 واستبعضا **اما ساجر الدابة** اذا نوى الخلاف او المستعير ثم ندم وترك تلك الدابة  
 ان كان سايرا عند المينة فعليه الضمان اذا هلكت الدابة اما اذا كان واقفا اذا  
 تركت الدابة عند عاد امينا **والشريك** شركة عتاد او معاوضة اذا خالف شتم  
 عاد الى الوفاق عاد امينا هذه الجملة في ربيعة عدة المفتي انتهى كلام الفصول  
**وسند كراهية في العارية قال وفي التواييد ايضا** المودع اذا ترك فوس  
 الوديعة حق الا الحظية ومات من ذلك يضمن الحظية والرس وان كانت في سبيلها  
 فالحظية لا غير انتهى **قلت** والظاهر ان الفرق بينهما ان الحظية توكل في سبيلها  
 عادة بخلاف الصافية لم يكن المودع متعديا فلا يضمن والله اعلم انتهى **اقول**  
 وسرا الفرق انها في سبيلها غير ضامرة **وفي معين المفتي نقل عن الحاشية** عشرة اشيا  
 اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره قبل القبض ولا بعده الرهن لا يملك ان  
 يودع والوكيل بالبيع لا يملك ان يوكله غيره ومستاجر الدابة او الثوب او الجور  
 غيره والمستعير يملك ان يعير ما يختلف بالاستعمال والمزارع لا يدفع الارض  
 مؤجرة الى غيره والمضارب يضراب والمستبضع لا يملك الا يداع **هكذا تقدم**  
**ولا ناصح البري** ثم قال ولم يذكر العاشر **قلت** وعد هاشم الاسلام عبد البري  
 شرحه لنظم ابن وهبان تسعة كاهنا وعزاها رحمه الله الى قاض خان وذكر ان  
 المصنف عد هاشم عشرة قال فانه جعل الركوب واللبس سلبين ولا يفتي انها صورتان  
 تحت الاعارة والاجارة انتهى **قال** ثم بفضل الله وتوفيقه ظفرت بالعاشرة في نظم  
 العلامة قاضي القضاة ابن وهبان وهي المساق فانه لا يملك ان يساق غيره  
 بغير اذن **قال** شارحها شيخ الاسلام في شرة قوله او ما للمساق ان يساق غيره  
 وان اذن المولى له ليس يكره **العامل** يملك ان يدفع الى غيره معاملة الا ان قال  
 له رب الارض اعمل براك فيها لان الدفع الى غيره اثبات الشركة في ماله غيره  
 بغير اذنه فلا يصح انتهى **قال وفي السراجية** العامل يملك ان يعامل غيره بدون  
 اذنه انتهى **وفي المودع** اذا استاجر المودع يبيع بخلاف الرهن اذا استاجر الوكيل  
 الرهن **اقول الفرق بينهما** ان المودع عامل للمودع لا لنفسه فيبيع استجاره  
 بخلاف الرهن فانه عامل لنفسه والحفظ واجب عليه ولهذا كان الرهن مضنوا

م  
 المودع لا يملك م  
 في ان بعض الناس  
 لا يملك ان يوجر الخ



عليه وان لم يتعد فلا يستحق الاجر على ما هو عامل فيه لنفسه على الوجه المذكور  
**هذا** ما ظهر في الفوق حال الكتابة انتهى **قال وفي فتاوى قاضي طهري الدين**  
المودع اذا طلب الوديعة في ايام الغنم فقال المودع ١٢ اصل اليها الساعة فاعيد  
على تلك الناحية وقال المودع اعير على الوديعة ايضا قال ابو بكر ان لم يقدر على  
مرد ها لمعدها او لصيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيم والا ضمن **وفيها**  
قال رب الوديعة للمودع احملى الى الوديعة فقال ان فعل ولم يفعل حتى مضى اليوم  
وهلكت عنده ٢ يضمن لان الواجب عليه التحليم واما الذهاب الى المالك فلا  
فاذا قبل فهو مستجير فلا يجبر عليه **وفي العدة** دفع الرجل الف الف وقال ادفعها  
اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى مضى عت لم يضمن لان لم يجب عليه ذلك **وفي فتاوى**  
**طهري الدين** اذا طلب الوديعة فقال اطلبها عندي ثم قال في العدة ضاعت فانه يسأل  
ان قال ضاعت قبل تولي اطلبها عندي يضمن وان قال ضاعت بعده لا يضمن للتساقط  
في الاول دون الثاني **وفي وديعة شيخ الاسلام** ان بكر لو طلب الوديعة فقال  
ما اودعني ولكنها ضاعت لم يصدق للتساقط **وفي العدة** طلبها فقال ما اودعني  
ثم ادعى الرد او الهلاك يصدق **وفي قال ليس له** على ثم ادعى الرد او الهلاك  
يسمى **وفي فتاوى** المودع اذا دفع الوديعة الى المودع ثم استقر رجل فلا ضمان  
على المودع ٢ انه رد ما اخذ الى راحته منه **وكذلك كل امانة او غصب الخ**  
**التمرد العارية وفيه** المودع اذا خاف في بعض الوديعة فالباقى يبقى  
امانة حتى لو هلك لم يضمن **ولو ركب** الدابة المودعة او لبس الثوب ثم نزل  
وحفظها او نزع الثوب وحفظه لماله بوى عن الضمان **وفي ابن حبان**  
**المفق** اذا اودع عند صبي مجهول عليه مالا فاستهلكه لم يضمن ولو ما ذون فانه  
ضمن **ولو اودع** عند عبد ما ذون فاستهلكه ضمن الوديعة حالا وان كان مجهورا  
يواخذ بعد الفتن **وفي امرأة** اودعت صبيته بنت سنة مثلا فاشتعلت بشئ  
فوقعت الصبيته في الماء فانت لم تضمن المودعة **وهي واقعة الفتوى** في الجانيات  
**وفي القيس** شجرة المختار نقلها عن الهانية وعنه محمد ان المودع اذا دفع الوديعة  
الى وكيله وليس في عياله او دفعا الى امين من اصابه من شئ به في ماله وليس في  
عياله لا يضمن لانه حفظها مثل ما يحفظ ماله ولا يجب عليه اكثر من ذلك ثم قال  
وعليه الفتوى وعزاه الى الترمذي وهو في الحلواني ومن هذا لم يشترط في التحفة  
الحفظ بالعيال **بن قال** ويلزم المودع اذا قبل الوديعة حفظها على الوجه الذي  
يحفظ ماله **وذكر اشيا** حتى ذكر انه يحفظ بشريك العنان والمعارضة وجده

في الجانيات

المادون الذي في يده ماله انتهى كلام الغنيص **وبعد علم** ان ليس للمودع  
الايداع كما مر **قال في المنج** فان اودع فملك عند الثاني ان لم يضره الاول ٧  
ضمان على واحد منهما وان فارق ضمن الاول عند ان حنيقة ولا يضمن الثاني **ولو**  
**اودع بلا اذن** ثم اجاز المالك خذه الاول من بين كذا في الخلاصة **والرد الى عياله**  
**المالك** كالدال المالك فلا يكون ايداعا بخلاف الغاصب اذا ورد اليه في عياله المالك  
فانه يسره كذا في فتاوى قاضي خان **وفي البحر** بعدة عن الخلاصة المودع اذا رد  
الوديعة الى منزل المودع او الى احد من عياله فصاعدا يضمن كذا في العارية  
وفي رواية القدروري يضمن بخلاف العارية **والفتوى على الاول** انتهى ونحوه  
في المنج **وفي معنى المفق** الوديعة ان كان شيئا من الصوف فغاب المودع فحين  
عليه الضمان الاول ان يرفع الامر الى القاضي ليبيعه وان لم يرفع حتى تسلم  
يضمن **وفي** جلب لبن الوديعة فحرق فساد وهو في المصنف ما عه به غير الغاصب  
ضمن انتهى والمسئولان في السراج **ونرا الاول ما في الظهيرية** الا ضمان اذا  
استوعق عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصنف فلم يرد به بالهواء حتى  
دفع فيه السوس وتسد لا يضمن انتهى وصورها **في الوهبانية** في العت  
وهو بالمشقة السوس والارض منه وهي دوية الصوف والاديم قاله الشارع  
**وفيها ايضا** الوديعة اذا انسدت ها الفار وقد اطلع المودع على ثقب معروف  
ان كان اخر صاحب الوديعة ان هناك ثقب الفار فلا ضمان وان لم يخبره ولم  
يسده ضمن انتهى وهي المسئلة الثانية من الوهبانية **وفي الظهيرية ايضا**  
سوق قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودايع فصاع منها شئ لا ضمان عليه  
٧ نه غير مضيق لا جيرانه يحفظونه **ان** يكون هذا المودع ايداعا غير غيره  
ليقال ليس للمودع ان يودع غيره لكن هذا المودع لم يضيع **ولو غاب المودع**  
وخلف امراته في المنزل فلما رجع طلب الوديعة فلم يجد فانه كانت امراته  
ايضا لا يضمن ٧ نه غير مضيق وان كانت تهمه غير ايضا يضمن لانه مضيق **ثم ذكر**  
**عن المحيط** وعن هذه المسئلة قالوا ان صاحب الخان اذا تزك غلام في الخان  
ودفع له حاجة فذهب الغلام بوايع الناس **فاقول ان صاحب الخان**  
**يضمن** ان علم ان غلامه سارق وليس بامين انتهى **وفيها** رجل اودع رجلا زبيلا  
فيه الات التجارية ثم جاء واسترده وادعى انه كان فيه قدوم قد غاب منه فقال  
المودع تبصت منك و٧ ادرى ما فيه فلا ضمان على المودع ولا يمين عليه ايضا  
وتيل ينبغي ان يحلف ان يهدا يقول القول قول الغاصب والمودع في القدر



مع يمينه انتهى **وفيها قيل** مر جلد دفع الى اخر عشرة فقال خمسة منها هبة  
لك وخمس ودعيت عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك الخمسة الباقية  
عنده يضمن سبعة ونصف لان الهبة الفاسدة في الخمسة من العشرة مضمونة  
والخمس التي كان استهلكها نصفها اما لم تصار مضمونا بالاستهلاك ولا  
الكل سبعة ونصف وهذه المسئلة تبين ان ابداع الشارع صحيح **وفي معية**  
**المحقق** لو قال المودع ادرى كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما  
اذا قال ذهبت وادرى كيف ذهبت **وقال شمس الاية السرخسي**  
الاصح انه يضمن على كل حال سواء قال ذهبت وادرى كيف ذهبت  
او قال ادرى كيف ذهبت ولم يزد عليه **وفيها** مر جلد دفع الى رجل  
ثوب بالبيع ثم قال الرجل وقع الثوب في يدي وضاع قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل ضمان عليه **ولو قال** نسيت الثوب وادرى  
في اي حاووت وضاعته يكون ضامنا انتهى **وفيها** مر جلد دفع الى رجل  
دراهم عند رجل ولم يزد عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا  
ضمان عليه ولا يمين عليه حتى يدعى عليه التصبيع والحياء ولو ذكره  
**نصير** مر جلد انه كتب الى ابن شجاع في مودع يقول ذهبت الوديعة  
ونسيت موضعها فاجاب ان ذهبت في داره ضمان عليه وان ذهبت في غير  
داره يضمن قيل فانه ان ذهبت في كومة تسرق **اقول** ان كان له باب فليس  
بتصبيع والا فهو تصبيع وكذا الدار ان لم يكن لها باب انتهى **وبدر ص 2**  
**العادي في فصوله وفيه رجل عنده وديعة** فقال ادرى اضيقت  
ام لم اضيح قالوا يكون ضامنا **ولو قال** ادرى اضيقت ام لم تضح  
يكون ضامنا **ولو قال** بعد موت المودع رددت على الوصي لان القول  
قوله مع يمينه يضمن الكل من الحاقبة **وفيها** الوديعة امانة فلا تضمن بالهلاك  
سواء امكن التحويل عنه او هلك معها شي للمودع او لا ثم قال **فان قلت** هل  
بين الامانة والوديعة فرق **قلت** نعم بينهما فرق من وجهين **احدهما** ان الوديعة  
خاصة بما ذكرنا والامانة خاصة بما لو وقع في يده شيء غير قصد بان ذهبت  
الوديعة بثوب انسان والقيمة في جرمه وحكمها مختلف في بعض الصور **وفي**  
الوديعة سواء غاب الضامن اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا سواء غاب الضامن  
بعد الخلاف **الثاني** ان الامانة علم لما هو غير مضمون فليس جميع الصور التي  
لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة في يد الموصى له والوديعة

ما وضح للامانة بالايجاب والقبول فكانا يتغيران واختاره صاحب النهاية  
ونقل الاول عن الامام علا الدين الكوردي انتهى **اقول** في كل من وجهي هذا الفرق  
نظروا كيف يصح الفرق وقد قالوا ان الوديعة امانة كما ذكره قبله اذا ذكره من  
الوجهين يؤيد بان بينهما نسبة التباين لانسبة العوم والخصوص **على ان الذي**  
**نحو** في الوديعة امانة ضمان اذا هلك ما لم يكن مغوطا في حفظها او مخالفا  
المخلاف المعتبر او ما نقلها ظاهرا **ورقم قال في التتوير** واشترط الضامن على  
الامين باطلا به يفتى **وقال في شرحه** فلو شرط على المامي الضمان ان  
ضاعت ثيابه لا ضمانا ولا ضمان عليه وهو اختيار ابي الليث **قال في الخلاصة**  
وبه يفتى وفي بشرة الوتاية صرة بان الفتوى عليه انتهى **وفي التتار خاتمة**  
لو ان المودع قال وضعت الوديعة بين يدي ففقدت وسينها فضا عت يضمن **وفي**  
**النيابيع وبه يفتى** ولو قال وضعت بين يدي في داره والمسئلة بها لها يتقوان  
لان ما لا يخط في عروضة وعروضة الدار لا تعد حوزا لكسرة الذهب ونحوها فذلك كما  
والا **وفيها** ولو وضعها تحت مائدة او تحت جنبه فضا عت فلا ضمان عليه وكذلك  
اذا وضعتها بين يديه وانما هو الصحيح والله مال شمس الاية السرخسي **قالوا**  
**يب** الضامن في الفصل الثاني اذا نام مضطجعا وهذا اذا كان في المضطجعا في  
السفر فلا ضمان عليه نام قاعدا او مضطجعا انتهى **وفيها** لو خرق لباس الزوجة  
فان يصنع ضمنا كما لو تركه في غير حوزة سرق والا فلا **كتاب العارية**  
هي بالتخييف والتشديد قال في المبسوط هي مشتقة من العاوم وهو الشاوب والتناول  
واختاره الزيلعي على كونها مشتقة من العاوم لا من على الله عليه وسلم باشرها **قال في**  
**اختار التواتر** وعلى هذا ايضا وهما منخفة وقال قبله سميت بذلك لتعويضها عن عوض  
واها مشتقة من العريم وهي العظيمة وعليه بيانها مشقة وبما سنها النيابة عن  
الله تعالى في اجابة المضطر لا بها لا تكون الا لاحتاج الى القرض **وفيها** وان كانت  
الصدقة بعشر والقرض بثمانية عشر انتهى **وفي الفيض** قال شيخ الاسلام يجهل  
ان تكون العارية اسما موضوعا او يكون نسبة كالكرسي والدرى فان صيغتها صيغة  
نسب وليس بنسب **ومعنا** هاشم بن عمار عليك الشافعي يفرغ من عند الكرخي اياها قال  
في البحر ويشهد للاول انعقادها بلفظ التملك وجواز ان يهر ما لا يتلف بالاستعمل  
ولو كان اباة لما جاز لان الجاهل ليس له ان يبيع لغيره واما لا يفسد هذا التملك  
ايها لا تكونها لا تضمن الى المارة لعدم لزومها كذا قاله الشارحون **قال** والمواد  
بالجهالة جهالة الشافعي الملك لا جهالة العين المستعاره **بدل ما في الخلاصة**

في بعض بشرة الضمان

طلب  
كون الصدقة بقتوه  
والعارية بثمانية  
عشر



لو استعار من آخر حمارا فقال لي حمارا في الاصل فخذ احدهما فذهب واخذ  
احدهما يعني اذا هلك **ولو قال** له فخذ احدهما ايها شئت لا يعني انتم وانتم  
بلفظ الاباحة لا استعير للملك **وتد قالوا نفعه العبد** وعلف الدابة  
على المستعير مطلقا كانت او موقوفة اما كسوة فعلى الميركة في الخلاصة **واعلم**  
**الملك والميركة** **ونقول** حتى لو هلك في يد المستعير قبل الانتفاع **كذا في القيس**  
ذلك ذلك يخرج جانب كونها ملكا **وفي معنى الميركة** وما يورث على كونها ملكا لا يباح  
صحة اعادة المشاع **قال في القصول العارضة** واما اعادة المشاع ذكر في كتاب  
البيع اذا اعار المشاع جاز في الوجود كلها وذكر في المدة بين المشاع واعارة  
جائز **ويكون ان يباح عنه** بالجراب عن الجهالة فان غاية ما في الشيوع ان يعمل  
فيه جهالة متعلقة بالعين وهي تنفي الى المارة فيها اما في العارية فيليس يلازم  
بخلاف العينة **وفي الميركة** لا بد من الايجاب والقبول ولو فعلا فلا يخرج عديم  
واستعمل واستخدمه من غير ان يستعيره المدفع اليه لا يكون هارئة حتى تكون نفعه  
على موزه كذا في الخلاصة **ولو استعار** من رجل شيئا نسكت لا يكون اعادة كذا في فتاوى  
قاضي خان **وحكمها كونها امانة** وشرطها كون المستعار قابلا للانتفاع **وخلوها**  
**عن شرط العوض** لانها تعتبر امانة كذا في المحيط انتهى **والجدة للمعالي** في معنى المشتق  
التمليكات امر بة انواع فتمليك العبد بالعرض بيع وبلا عوض هبة وتمليك النعمة  
بعوض اجارة وبلا عوض عارية كما في صمد الشريعة **وفي الخاتمة** رجل  
استعار من رجل امانة لموضع ابنته فارضته فلما صار العبد لا يأخذ الامانة قال  
الميرار دد على خادمي قال ابو يوسف ليس له ذلك **وله امر مثلهما** الى ان يطعم  
العبد وكذا لو استعار من رجل فوسا ليعزو عليه فاعاره اياه اربعة اشهر ثم لقيه  
بعد شهرين في بلاد السلي فاداه اخذه كانه ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في  
موضع لا يقدر على الكرى والشراء كان المستعير ان يدفع اليه هذا ضرر  
بين **وعلى المستعير** اجور مثله من الموضع الذي طلبه الى ادى الموضع الذي يجد فيه  
كرا او شواء انتهى **وفي معنى الميركة** نقل عن النوادر المتاجية لواعاره فيها لا يتعد  
وقال لا تدفع الى غيرك فدفعت في كفاية البهيقي لا يعني لان هبة غير مفيدة **قلت**  
قال برهان الدين ذكر الفقيه ابو جعفر انه يعني والله اعلم **وفي** استعار طين  
الغسيل يغسل ثوبه اي يوقت قال ينبغي ان يوقت وبه كان يفتي القاضي بديع  
الدين ومضاه غسل ثوبه مرة وتوى القاضي جلال الدين بخلافه وفي فتاوى  
ظاهر الدين اذا كانت العارية موقوفة فاسكنها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى

فيه

فيه ان تكون موقوفة نصا ودلالة حتى لا يستعار قد وما ليكسر الخطب نكسره  
واسكده حتى هلك يضمن كذا في العارية **وفي عارية الذخيرة** المستعير هل يملك  
الايداع اختلف فيه المشايخ فبطل ليس له ذلك واختاره شيخ العراق وبه كان  
يفي الفقيه ابو الليث ومحمد بن الفضل وكان الرغيفا في يقول وجدت الرواية  
منصوصة ان المستعير يملك الايداع وهل له ان يعير قال اذا كانت الامانة مطلقة  
فله ان يعير سواء كان المستعار ما يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا حتى ان  
في استعار دابة للركوب ولم يبيح الواكب او ثوب باللبس ولم يبين فله ان يعير  
للكوب واللبس ولكن انما يعير الى غيره اذا لم يوكب اولم يلبس والا فبغير اختلاف  
المشايخ اختار غير الاسلام الضمان واختار شيخ الاسلام وشيخ الامة الرضوي  
عدمه **قال في البحر ومع الاوالة في الكافي** **قول** وقد مر في الباب قبله في الاشياء  
الغريبة ليس للمستعير ان يعير فيما يختلف بالمستعمل كذا في الخاتمة فليكن عليه  
المعول ويجعل على ما اذا عين من ينتفع به وان لم يعين فله المستعير ان يعير سواء  
اختلف استعماله كوكوب الدابة او لم يختلف كالحمل عليها كذا في البحر والميركة ويبقى  
الخلاص السابق عن الذخيرة اذا اعار بعد ما استعمله كذا في الخاتمة **فليحفظ**  
**وفي القصول العارضة** وفي فتاوى الدينامي اذا انتقص العبد المستعار  
في حال الاستعمال يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمل استعمالا معمولدا  
**ونبها** امرأة عارت بغير اذن زوجها اعارت به متاع البيت ما يكون في  
يدها عادة فضاع لم تضمن لانها اعارته باذن الزوج وان اعارت ما لا يكون في  
يدها عادة ضمنت **وفي معنى الميركة** استعار طبق الغسيل يغسل ثوبه هل  
يتوقت **قال** ينبغي ان يتوقت وبه كان يفتي القاضي بديع الدين ومضاه  
غسل ثوبه مرة واحدة **وفي** **في جايه القصول** في العارية الوقت لوقت  
ناسكها بعد الوقت مع المكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار  
رسوا توقيت نصا ودلالة حتى ان استعار قد وما ليكسر خطبا نكسره فاسكه  
ضمن ولو لم يوقتوا قال اجل عليها بواكث يغسل عليها خطها اياها فلا ضمان عليه  
لاطلاق ولو مقيدة كان في مطلقة الاثر حيث المكان حتى لو خالف في المكان ضمن  
ولو كان اقرب من المكان المادون والله اعلم **وفي** **كالا شاة** تلزم العارية فيما اذا  
استعار جدار غيره لموضع جذوعه ووضعها ثم باع المير الجدار فان المشتري لا يتمكن  
من رفعها ويقتل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية **القول** **وبه جزم**  
**في الخلاصة والبرازية وغيرها** وعليها اقتصر في الخاتمة فقال جزم وضع راس







ولا يبرهن والعارية تعار ولا يوجر قيل يودع المتاجر والعارية اذا صحت  
اعارتهما وهي اولى من الايداع وقيل لا لان الامانة لا يسلمها الى غير عياله وانما جازت  
الاعارة لاذن المعير والموجر بالاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع **فان**  
**قلت** اذا اعار فقد اودع **قلت** ضمني لا تصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا  
يعار ولا يوجر انتهى هذا ما قاله في الاشباه **وقال في البحر المختار للفتوى** ان  
المتجر يملك الايداع **وفي العاردين** وعليه الفتوى قال في حاشية الاشباه  
ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المختار وهو المختار وفي شرح الجمع وهو  
الصحيح وصح بعضهم القول الثاني والاول اولى لتأييده على مقابلة بان عليه  
الفتوى انتهى **وما ذكره** في الاشباه من السؤال والجواب المذكور في جامع الفصولين  
**وفي بعض الفتوى** استعاهم من آخر كتابا فوجد فيه خطا له ان يصح اذا علم انه لا يكره  
وان علم انه يكره لا يصح وان لم يصح لا يكره في البراءة **ثم قال قلت** وانما  
لم ياشم بتركه لان الاصلاح غير واجب عليه **وبدع** شارح النظم الوهابي  
ثم قال قلت هذا في غير القرآن اما في القرآن فواجب الاصلاح وياشم بالترك انتهى  
**ونبه** اذا ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل تولد كالاودع اذا ادعى الرد  
والوكيل والشارح اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها  
او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت موكله انه قبض ودفع  
له في حياته لم يقبل الا بيمينه **خلافا** الوكيل بقبض العين والفرق في الوالدية  
كذا في النوايد الزينية **ثم قال قلت** نص عبارة الوالدية **ولو كل** بقبض ودية  
ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكوت الورثة اذ قال  
دعته اليه صدق ولو كان دينا لم يبعد عن الوكيل في الموصفين حكى امرا  
يملك استينافه ومن حكى امرا لا يملك استينافه ان كان فيه ايجاب الضمان  
على الغير لا يصدق وان كان فيه في الضمان عن نفسه صدق **والوكيل** بقبض  
الوديعة فيما يحكي يفتي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين  
يما يحكي يوجب الضمان على الموكل **وهو ضمان** مثل المقبوض فلا يصدق انتهى  
**وظاهر** انه لا يصدق مطلقا لا في حق نفسه ولا في حق الموكل لانهم صاحب  
النوايد هذا **وقد اخرج** بعض علماء العمران يصدق في براءة نفسه في حق  
الموكل لما فيه من ايجاب الضمان عليه **وحمل** كلام الوالدين على هذا التفصيل  
وقد كتب بذلك رساله وما يشهد له ما راجع به في جامع الفصولين وغيره  
ان الوكيل بقبض الدين بعده مودع انتهى واذا كان مودعا يقبل في له

مطلب  
هل يملك اصلا  
الخطا في الكتاب

موت المودع لا يخرج عن كونه امينا والظاهر الاول والله اعلم انتهى **كتاب**  
**الهبة** هي لغة التفضل على الغير بما ينفع ولو غير مال وشرعا فملك العين  
بلا عوض لان عدم العوض شرط فيه ليلا يخرج الهبة بشرط العوض **وفي الاختيار**  
الهبة نوعان فملك واستقاط فيدخل فيه هبة الدين من هو عليه والاظهار  
سمى هبة على ضرب من التوسع فانه ابراء معنى **واما هبة الدين** من غير من هو عليه  
فصححة بشرط ان يامون بقبضه كذا في كثير من المعينات **وفي المحيط** لو وهب دينا  
على رجل وامره بقبضه فقبضه جازت الهبة استحسانا فيصير قابضا للمواهب  
حكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه حكم الهبة **وان لم ياذن** في القبض لم  
يجز انتهى في الحقيقة هي هبة العين كذا في المحيط فلا تولد **وفي بعض الفتوى**  
شرط الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع بمزا غير مشغول وحكمها بثبوت الملك  
للموهوب له غير ان حق بيع الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها **فروجه**  
على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام صح الابراء وبطل الشرط كذا في الخلاصة **واقتل**  
بالشروط العاسدة ومحاسنها كثيرة حتى قال ابو منصور رحمه الله يجب على الموهوب  
ان يعلم ولده الجود والاحسان لا يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان اذ حب الدنيا  
راس كل خطيئة كذا في النهاية **وتع الهبة** في محرر مقسوم وشاع لا يقسم والا فلا  
كالهد والهام والبيت الصغير انتهى **في هذا خلاص** فيلزم ثم قال والمراد بالشيء  
المفسد هو الشيء القاصر من اللغفل الطاري كذا يوضع الواهب في البعض **اما**  
**الاستحقاق** فيفسدها فانه مقارن لطاري **كما في العاردين** **وجامع الفصولين**  
**والبحر وغير هاتئ الكتب المعتمدة** وجعل مصدر التوبة الاستحقاق من الشيوع  
الطاري **ورده** صاحب الدرر ونقله عن الكافي ان الاستحقاق يبطلها لانه  
مقارن كذا في المحيط **قال في درر الحكام اول** عدم صورة الاستحقاق من ائمة الشيوع  
الطاري غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين وغيرها **فان الاستحقاق** اذا ظهر  
بالبيينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها ولا طاريا عليها انتهى **اول**  
ونوه في المحيط نافلة العاردين ان الشيوع الطاري يفسد الهبة بالاتفاق وهو  
ان يوجع في بعض الهبة شايعا اما الاستحقاق فيفسد الهبة مقارنا انتهى  
**ويؤيده ما في الغني** لو وهب امرضا ونزرا وسلا فاستحق الزم  
بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض حكم الاتصال كشي واحد فاذ  
استحق احدها صار كأنه استحق البعض الشايع فيما يمتثل القسم فتبطل  
الهبة في الباقي انتهى وهو اول كلام المحقق **في الضرر والدرر وفي مختارات**

صحة الدين من موهبه  
انه ابراء معني

عدم لطلان الهبة  
بالشروط العاسدة



القبض في البيع

عدم جواز قبض المشتري

وإذا كان المبيع

أعني المشتري

المبيع الفاسد في قبض المشتري

لفظ القبول في البيع

عدم جواز قبض المشتري

**القبض في البيع** بمزولة القبول في البيع ولهذا قبض الموهوب له العبة في المجلس بغير الوهاب قبل القبول جاز استحسانا فالأصل الإيجاب منه تسليم على القبض والقبض يلحق بالقبول والقبول يعتبر في المجلس دون وكذا المتيقن به إلا إذا بناه عن القبض في المجلس فالأصل لا يمتنع في مقابلة المصريح انتهى **وفي معنى المتيقن** لو وهب لوجه ثوبا ودراهم جملة فعوض الموهوب له الوهاب أحدهما عن الآخر لم يحن ولو كان وجهه ماله في عقد بين جائز تيسا وبه أخذ قال وهو من زيادات الإمام نجم الدين في المسائل المستنهاء انتهى **وفي معنى الحاكم الشريعة** وهب دار لابنه الصغير وبها سكن باجر ٢ يوم ولو كان بغير أجر جائز وكذا لو كان الساكن هو الوهاب ٢ يد الساكن باجر ثابتة على الوهاب بصفة اللزوم فتصح القبض بفتح تمام العبة **وفي معنى** عن أبي يوسف ٢ يوم للرجل ٢ يوم ٢ مرات ١٠ ونهت هي لزومها إذا أوجبت وهما ساكنان فيها **وفي جراح الخصم** من تصدق على أساء فكت المقتصد في عليه ثبت الملك ولا يحتاج إلى قبوله ٢ وأما العبة فلا تصح ما لم يقبل الموهوب له قبلت **وفي كفاية** لو وهب الأب دار لابنه الصغير شغولة متاعه جاز اتفاقا وكذا جاز لو تصدق عليه بها عند أبي يوسف وعليه الفتوى انتهى **وفي معنى المتيقن** العبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض ويدين في البزاري والعماديين وجامع الفصول وقال وجهه المشاع إذا فسدت لا تفيد الملك وإن قبض في العادة من ربه عن أبي يوسف الصحيح انتهى وفي الخلاصة العبة الفاسدة تضمن بالقبض ما لا تثبت للموهوب له بالقبض هو المختار انتهى **قال في المنع** فقد اختلف التصحيح لكن لفظ الضوى كذا لفظ الصحيح كما في بعض المعبرات **وبه** يجوز هبة البناء دون العروة أما إذا أذن الوهاب للموهوب له في نقضه كما في شرح الوهبانية شيخ الإسلام عبد البر فغلاء الذخيرة والمية والتممة واستدل في التمهيد في كتاب الشفعة أن المشتري إذا أقال اشترى الأرض والبائع وهب البناء وقال الشيخ لا بد اشترى بها فالقول قول المشتري انتهى **قال شيخ الإسلام** المذكور وعندئذ أن الاستدلال فيه نظري قد يدعى أنه الصحة هنا ما جاءت من قبل تقدم ملكه للأرض وينبغي أن لا تصح هبة البناء دون الأرض وذلك أن القبض شرط في العبة وهذا بمزولة المشاع الآتية قد مر حوا في كتاب الرهن يان من البناء دون الأرض وعكس ٢ يصح ٢ أنه بمزولة المشاع فقامت انتهى **أقول** كلام المحقق المروني فنسب في الدرر شاهد عدل

لما قاله

لما قاله شيخ الإسلام ٢ أنه شرط في صحة البناء دون العروة إذا أقال الوهاب للموهوب له في نقضه ونسب بينه وبين هبة الأرض والتخل بدون المزرع والتمم بدل بغيره مع عدم صحة هبة البناء بدون الأرض عند عدم الأدلة المذكورة **أقول** لكن كلام ابن وهبان في النظم مطلق خال عن هذا القيد بل وما نقل عنه شارحه من الكتب الثلاثة كذلك **وفي معنى الأحكام** ما قلناه المحيط وهب البناء دون الأرض جاز انتهى **فيما علق في الفتوى** وأما أيده ما رجه بقوله وفي الفصول العمادية إذا وهب لثب في ضرع أو صوف على ظهر غنم أو غنم أو زرعها في أرض أو ثوب أو غنم أو أرضا فيها غنم أو زرع أو ثوب أو غنم أو قطع أو حب جائز لا استثناء الجواز للاتصال وذلك يصح القبض كالشايخ فإذا زال ذلك الاتصال يجوز انتهى **وفي معنى** سئل القاضي بديع الدين عن المشتري لما سأل في حقه من أيدي اثنين من فقال البائع له وهبتك قال ٢ يصح هبة كذا في الفوايد التاجية **قلت** ٢ بها هبة الشايخ في تحت القسمة والله أعلم انتهى **وفي معنى** قصر الثوب من الرجوع وعكس ٢ **ولو وهب** كافرا فاسلم عند الموهوب له لا يكون للوهاب أن يرجع في العبة لأن الإسلام زيادة كالوهاب أعني قابض **وفي معنى** من الأتباع من الذخيرة باع ساعا قبض الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح إبرأؤه ويوجع المشتري على البائع بما كان دفعه إليه من الثمن **وكذا الإبراء الدائم المديون** بعد إيفاء الدين ونقصه صح ويرجع المديون عليه كما من **والأصل فيه** أن الدين تنقضي بامتناعه ٢ بأعيانها فإذا أبرأ ما في الذمة بقي ما قبضه ٢ في مقابلة شيء يستحق المطالبة به ويلزم مدها إذا طالب به انتهى وعزاه في معنى المتيقن إلى شرة الوهبانية فغلاء النهاية والبسوط **وفي معنى** الوهبانية أيضا قالت لوجهها وجهت مهرى منك على أن تظلي قبيل صمنا لينة فلو ظلت بعد ذلك فالهبة مائية ونسب إلى أبي بكر الأسكا في أبي القاسم الصغار وعكس فاض خان باسم تعليق العبة بالقبول فإذا قبلت العبة فلا يعود المهر بعد ذلك ونظيره كما إذا قال ٢ من أنت طالق على دهنك الدار فقبلت وقع الطلاق وبه جزم الصدر الشهيد في العدة فيها وفي اجناسها وابن مفلح قال مهرها عليه على حاله أن ظلت لا يأن لم تزوج بالعبة إلا بهذا الشرط فإذا فات الشرط فأت الرض أما الطلاق فالرض فيه ليس بشرط واستدل بمسئلة الحج الآية قال والفتوى على هذا القول انتهى **قال شارح الوهبانية** ثم قال وقد ذكرنا في

هبة

مهر في الزواج

مهر جديد

عدم جواز قبض المشتري

وإذا كان المبيع

أعني المشتري

لما قاله



تركتمهم بالزوج على الخ بها  
المختار للفتوى  
فما واليه من قول

كتاب النكاح اذا الرجل اذا قال ٧ مراته ابرأني حتى اصب لك كذا فابراة ثم انه  
لم يصحها قال نصير يعود المهر عليه لا كان **وكذا ذكر في كتاب الحج** امرأة تركت  
مهرها للزوج على ان يحج بها فلم يحج بها قال محمد بن قنبر ما قال نصير ومحمد بن  
**قائد** اختلف الشايخ في هذا الفصل والمختار للفتوى ما قال نصير ومحمد بن  
مقاتل انه يعود ٢ الرضى بالهبة كان بشرط العوض فاذا اقدم العوض انعد  
الرضى والهبة بدون الرضى فاسدة **ثم نقل عن قاضي خاند** انه فرق بين مسئلة  
الحج ومسئلة الظلم بانها في الحج شرطت عليه نفقة الحج فكانت هبة بشرط العوض  
فاذا لم يحصل لا تتم وترك الظلم يصلح عوضا الى ان قال **فالحاصل ان لا فرق**  
على ما عليه الفتوى بين مسئلة الظلم ومسئلة الحج كما مر به قاضي خاند بعد  
واشار اليه في الواقعات انتهى كلام شجرة الوهبانية **وفي معنى المقتى** وهب  
نصيبه من الدار لشريكه او من شئ يحتمل القسمة لا يجوز اجماعا وفي المعتاد  
لو وهب النصف من شئ يملكه من دار لم يجز وقيل يجوز اجماعا وهو المختار  
كذا في النوايد الناجية **قلت** وفي الفصول العادية واما هبة المشاع فيما لا  
يحتل القسمة يجوز من الشريك ومن الاجنبى وفيما يحتلها لا يجوز من الشريك ولا  
من الاجنبى انتهى **وفي الخاتمة** وهب نصيبه ما يقسم كالدار والارض والمكيل  
والموذن ومن غير شريكه لا يجوز عند الخلاف وهب من شريكه لا يجوز عند سنا  
وعند ابن ابي ليلى يجوز انتهى ومر به بعدم صحة هبة المشاع فيما يقسم لشريكه موافقا  
صاحب الجفرية **وفي شجرة النكاح** للامام الزيدى وهب جزا شريكه من شئ يملكه  
لم يجز ايضا لان القبض الكامل لا يتصور فيه وهو على ثبوت الملك فيه والحكم  
بدون علقته لا يوجد انتهى **قال** وهكذا في عامة الكتب المعتمدة فكانت هبة  
المذهب انتهى **وفيه لا اشتباه** تملك الدين من غير دين عليه الدين باطلا الا اذا  
سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ائتمار ما على ابيه لما لمعتد الصحة للتسليم  
**وبتفرع** على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكيل  
بالبيع لان جامع الفصولين وليس من ما اذا اقر الدين ان الدين لغلاف وان اسمه  
فيه عارية توصيحه لكونه اخبارا لا تملكها ويكون المقر لا يقبضه كما في الجوازية  
**قال في معنى المقتى قلت** وبمره في الحادى المقدس حيث قال ولو قالت  
المراة مهرى الذى لى على زوجى لغلاف ان وكنته بالقبض واذا نكحته او سلطته  
عليه جاز فان قال والدين الذى لى على زيد فهو لعمرو ولم يسلطه على القبض ولكن  
قال واسمى في كتاب الدين عارية محم ولو لم يقبل هذا لم يصح انتهى **ولو سجد** من ابرأها

وقار

وقالت ان وهبت لى مبرك بعثتك فوهبت له بعض مهرها فبعثها او لم يبعثها  
فالهبة باطلة لانها لا مكره وهبة المكره باطلة **كذا** في المجتبى وفيه ضرب امراته حتى  
وهبت صداقتها ولم يعوضها فالجراة باطلة وفيه وهبة الدين من عليه الدين ٧  
يصح الا بالقول خلافا لوفى خلافا لابرأ لانه الهبة تملكه والابراء اسقاط وقيل  
عكسهما والاول اصح انتهى **وفي شجرة الوهبانية عوده** ونصل ذلك ثم قال **والحاصل**  
انه هبة الدين من عليه الدين لا تتم الا بالقبول والابراء لا يغير قبول ولكن للمديون  
حق الرد قبل موته ان شئت **قلت** وقد قدم الشارح المذكور في كتاب الوكالة نقلا  
عن الذخيرة والواقعات انه عامة المشايخ على انه هبة الدين من عليه الدين وابراة  
يتم من غير قبول **قلت** وفي العارية ان المذكور في اكثر الكتب والشروع ان القبول  
ليس بشرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصغرى انه يرد بالرد **وهذا بشرط الصحة**  
**الرد مجلس الابراء** اختلف المشايخ فيه ولو قال ابرأني ماله على فقالت ابرأتك فقال  
١٢ قبل زواجي انتهى **وفي الناجية** رب الدين اذا وهب الدين من المديون فلم يقبل  
ولم يرد حتى انقضى فافاء بعد ايام ومن الصحيح انه يرد **وهذا الاختلاف** بناء على  
ان الرجحان في هبة الدين من المديون لطريق الاستقاط ام لطريق التملك ففى قال  
لطريق التملك قال يقتصر الجواب على المجلس ومنه قال للاستقاط قال يقتصر على ذلك  
**ذكره في معنى المقتى** ونقل في الحج كلام الحادى ونقل عوده عن الخلاصة والجوازية  
وليس فيه واسمى في كتاب الدين عارية **ثم قال قلت** وهذا مشكلا ٢ اذا اضاف الدين  
الى نفسه لان تملكه الدين من غير دين عليه ٢ يصح وما يدل على انه صح  
الاضافة يكون تملكه ما في شجرة الوهبانية عن المقتى **رجل** قال دارى هذه  
٢ و٢ دى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبيع الا و٢ يكون باطلا **ولو قال**  
هذه الدار للاصغر من اودى نواقر وهى ثلاثة من اصغر ٢ لم يصف الدار  
الى نفسه **وكذا الوقال** دمرها هي هذه لغلاف كانت هبة ولو قال قلت هذه  
الدارم يكون اقرا من فليست له عند الفتوى انتهى **ثم قال** والصدقة كالهبة ٧ منه  
برء مثلها فاذا كان كذلك لا تصح الصدقة غير قبوضة انتهى **القول** وينفزع  
عليه بناء على صحة وقف النقود ان وقف ما في الذمة لا يجوز كما في شجرة الحج ٢ بن  
الملك فليحفظ **وفي معنى المقتى** بعد ان ذكر المسائل التى ينقطع بها وانها اثنتا  
عشرة منها الزيادة وذكر منها نواقيع المتصلة والمنفصلة عن الجوازية والمجرب  
بمسح الوقوف عليها **ثم ذكر** مسئلة ما اذا بعث الى امراته متاعا وبعثت ايضا  
ثم انقضى او ادعى انه عارية واراد الاسترداد واراد الاسترداد ايضا يترد



أجر على وزن فاعل لا فاعل  
تعدم محي الأجر

كل ما أعطى له العروة رزعت ان الا عطا لانه عوضا عن العبة ولم يثبت فلا  
يثبت العوض كذا في البزاري **كتاب الاجارة** هي تعاله في المعاملة  
وأجر على وزن فاعل ١٢ فعل ٧ ان الاجارة لم يجرى والمضارع يواجر واسم الفاعل  
المواجر قاله بعض اهل العربية وفي الاساس آجر وهو من جرد ولم يقل مواجر  
فانه غلط ويستعمل في موضع تبيع وهو لغة اسم للاجرة لا لمعالة في ما  
تستحق على عمل الخير وتشرعا تملك نفع بعوض **نك** تنعقد باقامة العين مقام  
المنفعة في حق الا تعقاده ١٢ الملك ليم العقد بذكر موجود اذا المنافع معدومة  
والمعدوم ٢ يصلح محلا فقلت الدار مثلا محلا باقامتها مقام المنافع **ولمذا**  
لو اضاف العقد الى المنافع ٢ يجوز ان يقول اجرتك منافع هذه الدار شهرا  
بكذا وانما يصح باضافته الى العين وبه صرح الزيلعي وجزم ابن الملك في شرح  
النار في تحت القضا وتبعها صاحب البحر **وذكر في اجارة الخائبة** ١٢  
يجوز في بعض الروايات وانما يجوز اذا اضيفت الى الدار ١٢ الى المنفعة وذكر  
الامام المعروف بجواهر مراده انه اذا اضاف الاجارة الى المنفعة جاز ايضا قال  
فانه ذكر في الكتاب انه لو قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهرا بدرهم  
جاز وانما لا يجوز اذا اضاف البيع الى منفعة الدار ١٢ الاجارة لا تنعقد  
بلفظ البيع انتهى وقد جزم بالجواز في اجارة الاشياء **قلت** في الميلة ٢٧ ان  
ذكر في المحيط عن العيون انها فاسدة وذكر شيخ الاسلام انه فيه اختلاف  
المشايخ وقال الخواجا قال بفكك نفس شيئا بكذا العمل كذا انما اجارة **وعنه الكرخي**  
انها لا تنعقد كذا في البحر عن الخلاصة مراد في البزاري بعد ان نقل روايته  
الكرخي ثم رجع وقال تنعقد **المواد بالمنفعة** المنفعة المقصودة من العين  
حتى لو استاجر ثيابا باليسر عليها ٢ على ١٢ بنام او دابة ليربطها  
ويظن الناس انها له او يحبسها بين يديه او آتية يضعها في بيته ويجعلها  
٢ يستعملها او دارا يسكنها لكن يظن الناس انها له او يوزن ذلك فالاجارة  
في جميع ذلك فاسدة و١٢ اجرة كذا في الخلاصة **وعليه في البزاري** ١٢ بانها  
منفعة غير مقصودة من العين **وفي الخائبة** بعد ان ذكر جواز الاجارة ولو  
الى مدة لا يعيش الى مثله واختار المصنف ومنعه بعضهم **قال** والوص  
اذا آجر ارض اليتيم او استاجر لليتيم ارضه مال اليتيم اجارة طوية  
**رسمه ثلاث** ١٢ لا يجوز ذلك وكذلك ابو الصغير ومتولى الوقف **لا**  
**الرسم** في الاجارة الطويلة ان يجعل شي يسير من مالها بمقابل السيف الاول

ومعظم

ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم او الوقف ٢  
تصح في السنة الاولى ٢ بانها تكون باقل من اجار المثل وان استاجر ارض اليتيم او  
الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستيجار باكثر من اجار المثل فلا يصح **واذا**  
فسدت الاجارة في الوجهين في البعض هل تصح فيما كان خيرا لليتيم والوقف على  
قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قوله يجعلها عقودا يصح  
فيما كان خيرا لليتيم والوقف ولا يصح فيما كان شرا له والظاهر هو الفساد في الكل  
انتهى **قال في المحق** قلت يستفاد من هذا ما يقع في ديارنا كثيرا ان شخصا  
يريد ان يخذل كرم الوقف واليتيم مساقاة فيستأجر ارضه الخائبة من الاشجار  
ليستعملها بمبلغ كثير ويساق على اشجارها بسهم واحد من الف سهم وعدم الحظ  
والمصلحة ظاهرة في المساقاة وان كانا ظاهري في الاجارة فهذا يفيد بالحق  
الفساد في المساقاة لان كلاهما عقد على حدة انتهى **في المحق وفي البزاري**  
استاجر ارضه فيها اشجارا واخذها مزارعة وفيها اشجارا وفي وسطها لا يجوز  
الا اذا كان في الوسط شجران صغيرتان مضي عليها حوله او حوالا ١٢ اذا كانتا  
كبيرتين ٢ عن وعنهما وظلما يخذل ارضه والصغار عروقة لها وانما جانب  
من الارض كالمساة والجداول يجوز لعدم الاحلال وكذا اذا كان في وسطها مواضع  
الكس ٢ يجوز وانما جانبها يجوز واذا زاد الاجر والسنا جري المعقود عليه  
او بعد ان يهول لا يجوز وان معلومة ان من جانب الاجر يجوز كانت من جنس ما  
اجر او لا وان من جانب المستاجر من جنس ما استاجر لا يجوز وانما خلاف جنس  
يجوز انتهى **وفي تعيين المقي** نقل عن فتاوى الفضل يفتي بعدم وجوب اجر  
المثل للذلة في النكاح وشيا من زمانه انما يصدده ١٢ معظم امر النكاح  
يقوم بها اذا النكاح غالبا لا يكون الا بالذلة فكانت كالذلة في البيع يستوجب  
اجر المثل من صاحب المتاع **ثم قال** واذا اخذ الدال الذلة في البيع ثم  
فسخ البيع ٢ يردده ٢ من اجار المثل والفسخ بعده كفتن مالك الثوب خياطة الثوب  
وهدم المواجر الدار بعد السكنى الكلام البزاري **قلت** وفي شرح النظم  
الوهبي في ذكر خلافا في وجوب اجر الذلة ثم قال والظاهر ان الواجب وجوب  
٢ الذي عليه المشايخ **وفي القادسية** عن الذخيرة ان المشايخ كانوا يفتون  
بوجوبه ويعد يفتي وفي الخلاصة الدالة بالنكاح لا يستوجب الاجر وبه كان  
يفتق ابن الفضل وغيره من مشايخ زمانه يفتون بوجوب اجر المثل وبه يفتي  
١٢ معظم الامم يقوم بالذلة انتهى **والمحقق** بالدار ارض المزرعة اذا ادرك



ثم رعا كذا في شرح الوهبانية من ثروق خواهر مراده **وفي البرامية** وعليه  
الفتوى **وفي معنى المفتي** اجارة البيت المشقود بالاستفعة يجوز ويوم بالتفريق  
وعليه الفتوى وان لحقة بالتفريق ضرر فاحتمل ان ينقض الاجارة **وفيه**  
**عن القنية** اجارة البيت الصغير بطعامه وكسوته في فاسدة وله اجر المثل  
وما دفع الى الصبي يكون تبرعا في يسترد الثوب ويعطى اجر المثل **وفيه**  
**يجب اجر المثل** في الاجارة والمزارعة وغيرها من جنس الدراهم والدنانير  
لان جنس المسمى **وفيه عن العارضية** من مزرعة ارض غير مزرعة **في المثل**  
او الزرع على ما هو عرف القرية وفيه رواية في كتاب المزارعة كذا الجواب  
شيخ الاسلام عطاء بن حزمه السعدي رحمه الله انتهى **وفيه** يجوز اجارة  
البناء دون الارض وذكر محمد في مواضع انه يجوز وبه يفتي **وفيه** من اضل  
شيئا فقال من دلى عليه فله درهم فله انسان فلا شيء له ولو شئ معه  
فله اجر مثله **وفي البرامية عن السيرة الكبرى** قال امير السريه من دلى على  
موضع كذا فله كذا ايصح ويتعين الاجر بالادلة **يجب الاجر لكن في معنى**  
**المفتي** ان صاحب البر قال ان ظاهر وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر  
المثل اذ لا عقد اجارة هنا وهذا يخص مسألة الدالة على العموم لكونه  
بين الموضع انتهى **وفي** في الاشباه وقد تعقبها الغزي في حاشيته بانكار تصويرها  
مع جهالة الاجير وعدم القبول فلا بد من تصويرها في شخص متعين وتبطل  
**ثم ابده** بما نقل عن الامام السعدي في شرح السير في تعليل المسئلة بان  
الاجر متعين بدلا لثم يجب الاجر وهو متعين انتهى **وفي** ان هذا التعليل  
كشف القناع على خلاف ما صور من الاختراع **فليست بدو** **وفي القنية** ما طرأ  
المستاجر في اداء الغلة فاخذ المزارع منه المفتاح فبقى الدار مغلقا شهرا لا  
يسقط الاجر لان تمكنا من الانتفاع بواسطة اداء الغلة انتهى كذا في بيان  
الحكام لا الوليد احمد بن الشحنة رحمه الله **وفي الاشباه** الاجرة للارض  
لا الخراج على المعتد واذا استاجرها للمزارعة فاصطلم المزارع اقد وجب منه  
لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده انتهى **قلت** وعليه يجد ما اطلق في جميع  
الفتاوى من وجوب الاجر **وقال فيه** استاجر ارضا ليؤمر بها ولم يعين متا  
يستقيم فيفسد المزارع سقط عنه الاجر سواء استاجرها بثمنها او لا كذا الجواب  
الفقيه بمنزلة ما لو استاجر المرحى فانقطع الماء عنه ولو خرب النهر الا عظم ولم  
يقدر على سقيها فعلى هذا انتهى **قلت** لكن محل الاولى ما اذا لم تكن الارض

معروفة

معروفة بعدم الشرب **وفي مجموع التواتر** **في الميت** قد قال جماعة من المشايخ ان  
اجارة الوقف اكثر من سنة لا يجوز الا ان يكون في ذلك مصلحة للوقف والاختيار  
عنده ان الواقف اذا اشترط ان لا يجر اكثر من سنة لم يجوز وان لم يشترط جازت  
ما لم تكن المدة طويلة انتهى **وفي السراج الوهاج** لو اجر متولى الوقف ومات في  
اثناء الاجارة وهو بعض الوقف عليهم لم تبطل لانه ليس بمالك للوقفة وانما  
حقه في الغلة **ثم ما وجب** من الغلة الى ان مات يصر الى واحد حصته وحصته  
الميت تصرف الى ورثته وما وجب بعد موته فهو لى بلى **فان كان** المفتي وعليه  
دابة بعينها فهلكت بطلت الاجارة لان تلف الموقوف عليه يمنع صحة العقد وان  
لا يقع على دواب غير عينها مثل ان يستأجر حمارا ليجعل له متاعا الى مكة فالاجارة  
جازية فلو سلب ابل او دوابا فانتفى فعل المجرى ان ياتي به غير تلك الدواب انتهى **وفي التتار حاشية** وسيل بعضهم عن رجل في يده ارض وقف عليه ما عاش  
وبعده على زريد واجرها عشرين سنين وقبض الاجرة فمات خمس سنين ثم مات هل  
للموقوف عليه ان يخرجها من يده من غير ان يضمن له ما دى فقال انقضت الاجارة  
ويسترد الارض من يد المتاجر ويرجع بما بقى له من الاجرة في تركه الاخر فان لم  
يكن له تركه فهو خسران لحقه لو شاء الله لا يتلاه بائنه هذا انتهى **ثم ذكر**  
في اجارة المشاع **نقلا عن المحيط** بعده قال محمد في رجل اجر نصف دار وقف  
شاعرا على جنس لم يجوز اذا سكن المتاجر فيها يجب اجر المثل وهذا قول  
ابن حنيفة وقال ثم مات اى الآخر هل للموقوف عليه ان يخرجها من يده من غير  
ان يضمن له ما دى فقال انقضت الاجارة فيرد الدار من يد المتاجر ويرجع بما  
بقى له من الاجرة في تركه الاخر فان لم يكن له تركه فهو خسران لحقه لو شاء الله  
لا يتلاه بائنه ذلك انتهى **وهذا ما يحفظه قول** ونقل المسئلة الاولى في  
القنية عن القاضي يدعي فقال اجر الوقف الموقوف عليه عشرين سنين ثم مات بعد  
خمس سنين وانتقل الوقف الى مصرف اخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقى من  
الاجرة على تركه الميت **ونقل هذه المسئلة** ابن وهبان عن مروضة الناطقي  
وصورة وقف على فقوا قرابة ما تناسلوا الاقرب فالاقرب فاجرها الاقرب  
عشرين سنين ثم مات قبل انقضاء المدة لم تبطل الاجارة ويصرف اجرة مدة ما  
بقى بعد موته الى من يليه من الاقرب **وفي** **يذهب** هذا اذا لاند وقفا على قوم سببي  
باعيانهم اذ مات فلان فعلى فلان فلان تبطل بموت من اجرها وعزاها الناطقي  
لوقف هلال **وقال** الطرسوسي لم اجد لها فيه **وفي الخلاصة** اجر الواقف

منه جدا



ثم مات القياس ان تبطل الاجارة وبه اخذ الاسكان ٢ في معنى المالك وفي الاستحسان  
 ٢ تبطل وفي **الذخيرة** ٢ تبطل بموت الموقوف عليه ٢ ليس بملك **قال ابن**  
**وهبان** وما في الروضة والفتنة يخالفه ولم اقف عليه في غيرها فنظمت لغرابته  
 ولوثق بانه ٢ يخالفه ٢ عدم البطلان بموته فيما اذا اجرها فاطر غير مستحق  
 او هو بطريق النظر عنه وغيره اما اذا اجرها بطريق الاستحقاق فقط  
 او بطريق النظر وهو يستحق جميع الربيع ومن بعده على معنى لم يتعرض اليه في  
 في الذخيرة وهو المذكور في الروضة والفتنة انما تبطل بموته لان اجاره  
 بموت الاجارة المالك لعدم المزايم فلم يكن كالوصي والوكيل بل كالمالك فتبطل  
 لا تنقل المالك الى الورث وذا بعد وم في حق الواقف ٢ انه اجره وكذا  
 الناظر الموقوف عليه مع غيره **وتعقيب** ابن الشحنة بان ما جمع به مستقيم في  
 كلام الذخيرة والفتنة اما في كلام الفتنة والروضة فلا لانه اطلقت في  
 الفتنة وهو شامل لما اذا انتقل لغيره او لغيره في الروضة فمما اذا تاملت  
 هذا التعليل علمت ان اطلاق الفتنة بعيد بما في تفصيل الروضة وينبغي جريان  
 هذا التفصيل في اجارة الواقف لنفسه **والطرسوسي** اجري القياس والاعتناء  
 في هذه المسئلة ايضا ويجب العمل بالاستحسان واخذ الاسكان اختيارا منه  
 ولا يكن في اتباعه اذا عمل على الاستحسان ما لم يوجد نقل بان العمل على  
 القياس وفيه بعد **ثم نقل** عن البرازية لو اجر القيم الموقوف ثم مات الموقوف  
 عليه ٢ تبطل الاجارة لانه لا يملك الوقفية فلم يكن كوت المالك غير ان الاجار واجب  
 قبل يرد الى ورثته والواجب بعد موته ان يبق ذكره كتاب الاجارة ان القيم  
 لو اجر لنفسه ثم مات القياس ان تبطل والاستحسان ان لا تبطل **ثم قال**  
 ابن الشحنة والذي في غالب كتب المذهب يقتضي عدم بطلان الاجارة في الوقت  
 بموت المجره سواء كان الواقف هو المجره او غيره من القيم والوص والقاضي  
 ومقتضى تعليلهم ان السجق ان كان ناظرا كذا ٢ طبا فتم انه ٢ ملك له  
 في الرقبة وانما حقه في الغلة واسد اعلم انتهى كلام ابن الشحنة ملخصا **القول**  
 فقد علمت ان اختيار عدم انساخها بالموث مطلقا وبه جزم العلامة قاضي  
 الهداية حيث سئل عن مستحق حصته في وقف عليه وهو ناظر عليها اجرها مدة  
 طويلة وقبض اجرها ثم مات في أثناء المدة وانتقل الوقف الى غيره هل تنسخ  
 اجارته **فاجاب** لا تنسخ بموت الناظر المجره وان كان هو المستحق بانفراذه  
 انتهى كذا في فتاواه **وليكون عليه** ثم ما سبق من انه يرجع المستحق باجرة المستقبل

١٧٣  
 على المتاجر والمتاجر الرجوع على تركه المجره الذي مات هو ما اتفق به صاحب  
 الجرح فتاواه التي حورها صاحب التتوير **وقد سئل** عن الموقوف عليه اذا اجر  
 الوقف بالولاية مدة وقبض اجرها ومات في أثناءها وانتقل الوقف الى غيره  
 هل تنسخ الاجارة او لا **فاجاب** لا تنسخ ويرجع الذي انتقل الاستحقاق  
 اليه على المتاجر باجرة باقية المدة انتهى **وسيا في فتاواه ما يحاسب**  
 والمحصل ان الناظر اذا تجدد الاجرة عن مدة مستقبله قبل حلولها ثم مات  
 او غرل فان لضرورة الوقف الثابتة عينا لدى القاض فاذ له فيه نفذ على  
 الوقف ان صرف في تلك الضرورة والا فلا الرجوع عليه حيا وعلى تركه ميتا  
 كما تراه واسد اعلم **وفي فتاوى قاضي الهداية** سئل عن مستحق لوقف عليه  
 صونا طراره بدونه اجر المثل هل يصح ذلك او لا **فاجاب** لا يجوز ذلك وان  
 كان هو المستحق لما يحصل به من الضرر للوقف بالاجرة **وبقي الضرر في جواب**  
**اخر** سئل بقوله لموات ان بموت قبل انقضاء المدة وتنسخ هذه الاجارة انتهى  
**في فتاوى قاضي خان الاجارة الطويلة** استخرجها الامام محمد بن الفضل  
 وقبلها بعض اهل زمانه ورد بها البعض وهي على وجهين احدهما ان يكون في  
 الارض شجر نحو جبال من بعد ان يبيع الاشجار لمزيد الاجارة ويسلم فاذ  
 اجرة مدة معلومة ثلاث سنين فاكثر غير ثلاثة ايام من اخر كل سنة على ان  
 يكون اجولا سنة في السنين الاول غير الايام المستثناة كذا وبقي ما بالاجارة  
 بمقابلة السنة الاخرة وان يكون لكل منها ٢ سنة النسخ في ايام الميار والوجه  
 الثاني ان يدفع الاشجار والنوع التي في الارض معاملة الى من يريد الاجارة  
 على ان يكون للدافع سهم من مائة سهم والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف  
 نصيبه فيما يجب ثم يواجر منه الارض مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير ان يكون  
 احد العقدين شرطا في الآخر وتماهيهما **ويما** احد العاقدين فيها اذا نسخ  
 العقد في ايام الميار بغير محضر صاحبه يصح في قول الامام ابو حنيفة ولم يذكر  
 السموتدي فيه خلافا **وفي البيع** بشرط الميار يصح نسخ من له الميار عند  
 الامام ابو حنيفة ومحمد الا محضرة صاحبه فكانه مال الى ايام الميار فيلزم  
 داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى  
 الزمان المستقبل فاجاز ذلك ٢ في العقد المضاد او انه اخذ في الاجارة  
 بقول ابى يوسف **والساجر** اجارة طويلة اذا آجره الاجر بعد القبض  
 شاهدة لانه الثانية وما ياخذ من الاجر يكون محسوبا من مال الاجارة



اذا كان نه جنس **والثاني** اذا اجر الاجر في غير الطويلة لم ينعج الثانية  
 كذلك وهذا سقط الاجر عن المتاجر الاول ان كان الاجر الاول ينضم الى اجور  
 نه المتاجر بعد الاجارة الثانية يسقط وان لم يقبل لم يسقط واذا سقط  
 الاجر هل تبطل الاجارة الاولى قال الفقيه ابو الليث تبطل وكان للمتاجر  
 ان يستود الدار مثله ولو ان المتاجر قبضها ثم اعادها له الاجر ولم يجرها  
 منه لا يسقط عن المتاجر ان يملكها **وفيها اذا مات الاجر** وعليه يكون ان  
 المتاجر احق بشئ المتاجر من سائر الغرماء كالموتين **وفيها** استا جرد الاجارة  
 طويلة صحيحة بدناير واعطى مكان الدناير درهم ثم تفسخ الاجارة فان  
 المتاجر يرجع على الاجر بالدناير لا بالدرهم لان في الاجارة الطويلة تعجيل الاجر  
 شرط فانه نتج المصارفة بالاجر **وفيها** استاجر كوما يره اجارة طويلة  
 واشترى الاشجار كان له خيار الودية بينها وان اكل الثمار ان اكلها تهرق في  
 البيع وهو الاشجار في المتاجر **ثم** في الاجارة الطويلة اذا باع المتاجر شئ  
 جاء مدة الخيار هل ينفذ ببيع غيره وايتان والصحيح انه ينفذ وهو كالو  
 اجارة مضافة شئ باع قبل مجئ وقت الاضافة وكان الشيخ الامام ظهير الدين  
 يقول عند ينفذ بغيره انه تزوير وتليس فهو خذروا انه عدم النفاذ سدا  
 لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بغيره لا يملك الفسخ في ايام الخيار فينفذ  
 بغيره لا يبيع في ايام الخيار بخلاف ما لو اجر اجارة مضافة شئ باع فان لم ينفذ  
 بغيره في ايام الروايتين لا يملك الفسخ صريحا بدون البيع فلا يملك البيع **نه**  
**شبه** دالة **وفي الفتاوى المذكورة** الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة  
 يجب قبل على المتاجر اجر المثل بالغاما بلغ او اجر المثل يزداد على المسمى **قال**  
 الشيخ الامام يجب اجر المثل يزداد على المسمى انتهى **ونقل الجوزي** ان الاجارة  
 الطويلة للملك الصبي والوقف يوزر فيلحفظ **وفيها** رجل استقرض دراهم  
 دراهم واسكن المقرض في داره قالوا يجب اجر المثل على المقرض لان المقرض  
 انما اسكنه في داره عوضا عن منفعة المقرض **نه** ما يجب اجر المثل وكذلك  
 اخذ المقرض من المقرض حار يستعمله الى ان يرد عليه دراهم ثم ان المقرض  
 سلمه الى بقر فعقوه الذيب ضمن المقرض قيمة لان الحمار كان عند المقرض  
 باجارة فاسدة فكان امانه وبدفعه للسرقة **فكاد** لمعاضا منا **وفيها**  
 ولو ان المقرض اجر حمارا لم يرد المقرض كل شهر بدم هين قال ابو القاسم  
 انه لم يكن لحي الميزان قيمة ولا يستاجر عادة لا يجب عليه شئ **وفيها** الغاصب

اذا اجر الدار او العبد ثم قال المصوب منه انا اجرتك بالاجارة والكر  
 الغاصب كان القول قول المصوب منه ولو اجر الغاصب فلما انقضت مدة  
 الاجارة قال المصوب منه كنت اجرت عقده الى انقضاء المدة لا يقبل قوله  
 الابينة كالوجه اذا امر به بتمت الجالفة ومات الزوج فقالت كنت اجرت عقد  
 الى ان تصدق الابينة ولو قالت كان النكاح باعوى ولي الميراث كان القول  
 لها **وفي الفتاوى المذكورة** الغاصب اذا اجر المصوب ثم اجاز المالك ان اجاز  
 قبل استيفاء المنفعة صحت اجازته ويكون جميع الاجر للمالك كالواجر ببيع  
 المصوب حال قيام العقود عليه وان اجاز بعد انقضاءها لا يقع اجازته  
 كالواجر ببيع المصوب بعد هلاك العقود عليه ويكون جميع الاجر للغاصب  
**نه** هو العاقد والمنافع تنقسم بعقده فان اجاز بعد ما مضى بعض المدة  
 فاجر ما مضى يكون للغاصب واجر ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد لان الاجارة  
 تنقسم ساعة تساعة على حسب حدوث المنفعة وعند الثاني يكون جميع  
 الاجر للمالك والفتوى على قول محمد كالوجه اذا اجر العبد منه ثم اعتقه  
 في وسطها فاجر العبد الاجارة فيما بقي فاجر ما بقي من السنة يكون للعبد واجر  
 ما مضى للمولى **نه** الثاني فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البذل له وفيما  
 بقي على ملك العبد فكان البذل له انتهى ملخصا وفي فصول العلوي وغيرها  
 ذكرت المذهب الفتوى على قول محمد فكان هو المعتدلا في حاشية الاشياء وهو ما  
 ينفذ **وفي الخ شرة التبر** عن جواب الفتاوى لو استاجر **حاما** فدخل  
 الاجر مع بعض اصداقاه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يستود بعض  
 العقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة **نه** يسقط شئ من الاجرة **نه**  
 ليس معلوم انتهى وهي سئلة غريبة **وفي الفتاوى صير** **لقد الدراهم باجر**  
 فانها تر يوف او ستوقد لا يضمن الصير شيئا لانه لم يتلف حقا عليه  
**نه** على صاحب الدراهم وانما وفي بعض العدل وهو تمييز البعض فيرد  
 نه الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الخزير يوف او يرد كل الاجر وان كان الزبون  
 نصف يرد نصف الاجر ويرد الزبون على الدافع **نه** انكر الدافع فقالت  
 ليس هذا ما اخذت مني كان القول قول اخذ مع يمينه **نه** ينكر اخذ غيرها  
**وهذا** ان لم يكن اخذ اقربا استيفاء حقه واستيفاء الجهاد فان اقر بذلك  
 ثم اراد ان يرد البعض بغير الزيادة فانكر الدافع ان يكون ذلك دراهم **نه** يقبل  
 قوله انتهى **وفي فتاوى المحقق قاري الهداية** اذا شرط لرب الارض

به كشيء الوقوع



والمساق على الاشجار جزاها بزرعها بالارض خارجا عن الاجرة وشراها بغير  
 خارجا عن جزء المساقاة ويسمى ذلك طمعا يكون شرطا مفسدا للعقد الا  
 ان يكون فيه عرف فيعمل به انتهى ولا بناء على قاعدة ان العرف كالشرط  
**قال في الاشياء** ومنها في استيجار الكاتب قالوا المهر عليه وفي المياط قالوا الميثاق  
 عليه مالا يعرف وينبغي ان يكون الكمال على الكمال ومنه هذا التفسير طعام العبد  
 فانه على المتاجر فخلان علف الدابة **وفي التاجر خاتمة** والاصل في التوابع  
 ان الاجارة اذا وقعت على عمل وكل ما كان له توابعه على الاجرة فالجميع للعرف  
**فيجب في التوجيه والتعجيل للمحقق ابن قطلوبغا** في قوله المتجر ولا يتجر  
 اجارة المشاع عند ابن حنيفة الا ان الشريك وقال اجارة المشاع جائزة  
 وقال الكوفي في جامعهم نفس ابو حنيفة انه اذا اجر بعض ملكه او اجزاه  
 الشريك نصيبه من اجرة فهو فاسد سواء فيما يقسم وما لا يقسم قلت صح في  
 الحقايق انه فاسد وحكي عن بعض انه باطل وهو في نظم الخلاف قال القاضي  
 اجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم فاسدة في قوله ابن حنيفة وعليه الفتوى  
**وان** اجرة شريكه جاز في اظهر الروايتين ولونه ثالث يجوز في اظهر  
 الروايتين قال في الفتاوى الصغرى وفي المزارعة والمعاملة والوقف الفتوى على  
 قول ابن يوسف ويحمد لكاذم الضرورة والبلوى وفي اجارة المشاع على قول ابن  
 حنيفة رحمه الله ونحوه في الحقايق واعتمده الشافعي وبرهانه الائمة المحبوس  
 وصدر الشريعة وقال في شجرة الكثر وفي المغن والفتوى في اجارة المشاع انه  
 على قولهما قلت شاذ يجهول القائل فلا يعارض ما ذكرنا انتهى كلامه **وفي البيع**  
 والبيعة في اجارة المشاع ان يستاجر الكل ثم يقسم في النصف فانه يجوز **في**  
**الشيوع الطاري** يفسد ها كالهبة او يملك الحاكم بموافقة انتهى **وفي البيع وحاشا**  
**الاشياء** ويقول الامام جزم اصحاب المتون والشروح فكان هو المذهب  
 انتهى **وفي تناوي قاري الهداية وغيرها** اذا كان الزرع مزرعا عاقبا بان كان  
 باجارة مثلا لا يجوز ان توجر الارض مالم يستصعد الزرع الا ان يوجر ها اجارة  
 مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي صحت الاجارة لان الزرع  
 في هذه الصورة واجب القلع فالوجر قادر على تسليم ما اجره بان يغير صاحب  
 الزرع على قلع ادمرك او لا لا لا حق في ابقائه **وهيما معنى في لهم** يجب في  
 الاجارة الفاسدة اجرا مثل لا يجر المسمى ان المتاجر اذا استاجر شيئا باجرة  
 معلومة فكن شرط في صلب العقد ان يزرع الدار مثلا على المتاجر او علف الدابة

مطلب  
 اجارة المشاع

على المتاجر فهذا شرط مفسد للعقد لا المدة والعلف على الوجر فاذا استوفى  
 المتاجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجرا مثل ولا يواد على ما  
 صحها اما اذا اشترى الاجارة لجهالة الاجرة مثل ان يستاجر شيئا مدة معلومة  
 بثوب او دابة ولم يبين جنس الثوب ونوعه فالواجب على المتاجر اجر  
 المثل بالعاما بانه اذا استوفى المنفعة **وهيما** لو استاجر شيئا على ان يباشر  
 ملاحا في سفينة او عملا للمجاز مثلا ثم اختلف في استيفاء العمل فالقول قول  
 المتاجر مع يمينه واليمين بينة المتاجر لا يدعى الايقاع والمتاجر اسم  
 فاعل منكم **وهيما** لو مات احد الوجري او المتاجر من نفسه انفسج الاجارة في نصيب  
 ويبقى العقد في نصيب الاخر بقسطه من الاجرة **وهيما** ولو كان مستحقا لمصة من  
 وقف عليه وهو ناظر عليها لا تنفسج بموته في اثناء المدة وان كان هو المستحق  
 بانفاته **وهيما** استوفى وقف عليه هو ناظر اجرة بدونه اجرا مثل لا يجوز ذلك  
 وان كان هو المستحق او حده لما يحصل به من الضرر للوقف بالاجرة **وهيما**  
 لو استاجر دارا وقفا في ارض مخكرة مدة طويلة فقلعها وعمرها بالارض  
 بنا جديدا وعمر شجرها واستاجر الارض من امر يابها فالاجارة فاسدة  
 وما بناه له وعليه قيمة الانقاص انتهى **اقول قد اطلق** في محل التقييد وتناقض  
 جوابه بحسب الظاهر بانه ان اجارته انما تكون فاسدة في هذه الصورة اعني  
 الاجارة الشائبة لا هو الظاهر اذا كان وقف الدار صحيحا وبناوها مستحقا  
 للقوام ولا يكون متعديا في قلعها فاذا قلعه وبني بناء جديدا وعمرها لا يكون ما  
 بناه له فقد انقضى هو رحمه الله حيث سئل عن شخص استاجر دارا وقفا من  
 موهج شرعي ثم انه هدمها بيدة العادي وغير معاليها وجعلها طاحونا او قرا  
 او غير ذلك فهل يلزم المتاجر هدم ما بناه واعادة العبد الموقوفه لكانت او لا  
 فاجاب بنظر القاض في ذلك ان كان ما عمرها اليها انفع لجهة الوقف واكثر نفعها  
 اخذ منه الاجرة وابقى ما عمره لجهة الوقف وهو يتبرع بما انفع في العارة ولا يملك  
 له من الاجرة فان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر نفعها اليوم يهدم ما صنع وباعادة  
 الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعديره بما يليق بحاله انتهى وسئل ايضا عن  
 جماعة سحقت وقفا اجروه حينئذ وضوا دكها وقصوا الاجرة معجلة  
 نهر المتاجر وانشاء فيه زبادات كثيرة ثم ان الاجارة نحت بانتقال الوقف  
 من ناظر الى ناظر فاجاب المستحق ان ليس لهم ان يوجروا الا ان يشترطوا وقف لهم  
 ذلك او ياذن لهم من له ولاية الاجارة ناظر او قاض واذا اوجروا بولاية فليس لهم

موت احد الوجري  
 او المتاجر



ان يجرى هذه المدة الطويلة الا ان يكون الواقف اطلق لهم والى اجارة  
 فاسدة تنسخ ويجب على المتاجر المثل لما انتفع به من المدة الا ان يحكم حاكم  
 اخر يرى جوازها بصحتها وتجرى ٢٠ تنسخ بموت احد المتخفين وان تبدل  
 المتجر راد لم تنسخ تبقى الى مضى المدة وبعد ما يتقرب المتاجر باجرها الا ان  
 تكون المصلحة في غير ذلك في يوم الباني برفع بنائه اذا وجد زيتها جرها باكثر مما  
 يدفع الباني فاذا مات المتاجر في أثناء مدة تنسخ اجارته وتوقع ومثله بما  
 يجعله الاجرة لما بقي من المدة على الباقيين او على من ضمن الدرهم واذا استمر  
 على الانتفاع بالعين المتاجرة تعليم اجر المثل في وقت الفسخ انتهى كلامه وهو  
 جواب سدد التفصيل **قلت** وحيث لا بناء الدار في واقعة الفتوى  
 المذكورة ٢٠ استحقا للقرار فينبغي ان يكون حكمه كذلك اي على ما ذكر في الجواب  
 الاول ٢٠ ان يكون ما بناه له وعليه قيمة الانقضاء **هذا اذا كان** وقف الدار صحيحا  
 وبناها واستحقا للقرار وان لم يكن كذلك لم تكن اجارته الاولى صحيحة  
 ٢٠ استاجر ما لا قرار له شرعا ولا يصح قوله وما بناه له وعليه قيمة الانقضاء  
 وذلك لصحة استيجار الارض من اربابها في ثلث الحالات اذا كان باجرها **لكن**  
**هذا** يعيد الاحتمال بعد قوله في السؤال استاجر دارا وقف في ارض محتكرة ٢٠  
 يخفى وان قلنا بجواز كون الارض المحتكرة المذكورة باقية على ملك اربابها وهو  
 ضعيف وعلى تسليم هذا كله فكذا ينبغي تفصيل الجواب وتقييد مطلقا هذا  
 ما ظهر للبعد الضعيف **ومحل صحة هذا اذا كان** الاستيجار لارض من اربابها  
 سابقا على بنائه وغرسه ٢٠ نه بمحل عطف بالوارد وصاحبه اربابها على ابقاء ما  
 بناه وغرسه له والا فله قيمة ما بناه وغرسه مقلوعا على التفصيل المعروف في  
 باب ثبته **ولو عجز المتاجر الدار ورثها باذن الوجيز** جازها او احوال المتاجر  
 بوثقة ما استاجرهم صج او بشراء عبد يسوق الدواب وينفق عليها في اتفاقا  
 للضرورة كذا في البحر ثم قال **تنبيهان** الاول في حكم النفقة في الوكالة الثاني فيما  
 اذا ادعى المتاجر المأذون له المومة هل يحتاج الى بيان **اما الاول** في نفقة  
 خزانة المعتيين ولو قال لغيره اشتري بهذه الدراهم جارية واراه الدراهم  
 ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرت ثم اشترى بالذ جارية لوقت الوكيل الا ان  
 والاصل ان الدراهم والدناير لا يتعينان بالتعيين في الوكالة قبل التسليم بلا  
 خلاف وكذا بعده على الاصح **وقاعدة النقد** والتسليم شيان احدهما  
 توقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل

كان جواب سدد التفصيل  
 المذكورة ٢٠ استحقا للقرار فينبغي ان يكون حكمه كذلك اي على ما ذكر في الجواب  
 الاول ٢٠ ان يكون ما بناه له وعليه قيمة الانقضاء **هذا اذا كان** وقف الدار صحيحا  
 وبناها واستحقا للقرار وان لم يكن كذلك لم تكن اجارته الاولى صحيحة  
 ٢٠ استاجر ما لا قرار له شرعا ولا يصح قوله وما بناه له وعليه قيمة الانقضاء  
 وذلك لصحة استيجار الارض من اربابها في ثلث الحالات اذا كان باجرها **لكن**  
**هذا** يعيد الاحتمال بعد قوله في السؤال استاجر دارا وقف في ارض محتكرة ٢٠  
 يخفى وان قلنا بجواز كون الارض المحتكرة المذكورة باقية على ملك اربابها وهو  
 ضعيف وعلى تسليم هذا كله فكذا ينبغي تفصيل الجواب وتقييد مطلقا هذا  
 ما ظهر للبعد الضعيف **ومحل صحة هذا اذا كان** الاستيجار لارض من اربابها  
 سابقا على بنائه وغرسه ٢٠ نه بمحل عطف بالوارد وصاحبه اربابها على ابقاء ما  
 بناه وغرسه له والا فله قيمة ما بناه وغرسه مقلوعا على التفصيل المعروف في  
 باب ثبته **ولو عجز المتاجر الدار ورثها باذن الوجيز** جازها او احوال المتاجر  
 بوثقة ما استاجرهم صج او بشراء عبد يسوق الدواب وينفق عليها في اتفاقا  
 للضرورة كذا في البحر ثم قال **تنبيهان** الاول في حكم النفقة في الوكالة الثاني فيما  
 اذا ادعى المتاجر المأذون له المومة هل يحتاج الى بيان **اما الاول** في نفقة  
 خزانة المعتيين ولو قال لغيره اشتري بهذه الدراهم جارية واراه الدراهم  
 ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرت ثم اشترى بالذ جارية لوقت الوكيل الا ان  
 والاصل ان الدراهم والدناير لا يتعينان بالتعيين في الوكالة قبل التسليم بلا  
 خلاف وكذا بعده على الاصح **وقاعدة النقد** والتسليم شيان احدهما  
 توقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل

فيما وجب للوكيل عليه من الثمن ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل سرقت  
 به ٢٠ ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك فقد اشترى عليه وان هلك بعد الشراء  
 فالشراء للموكل ويرجع بمثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للاثر  
 مع يمينه **واما الثاني** فاذا ادعى المتاجر ان عزمه يقبل منه اليمين وكذا  
 كل مدعيه او غاصب ادعى بعد الاذن الدفع لم يسو الا بيمينته **خلاص الامين**  
**الاذن** بالدفع اذا ارماه فانه يقبل قوله كافي فتاوى قاضي الهادي  
 وفي دبيعة الخوازيج ما يخالف سيئه الدين فليست بيمينته انتهى كلام البحر  
**ولذا قال في الاشياء** الوكيل يصدق في بوائمه دون رجوعه الى اخر  
 ما دفعه عليه **وما يتصل بهذا** ويجل اسم انه اذا اراد احد على المتاجر بعد ما  
 بنى او عزمه فان كان استاجرها شاهرة فانها توجر لغيره اذا نزع الشهر  
 ما لم يقبلها والبنا يتملكه الناصر بقيمته حتى القلع للوقف او يصير حتى  
 يتخلص منها وان كانت المدة باقية لم توجر لغيره وانما تنضم عليه الزيادة  
 الزيادة وبها زرعة **واما اذا اراد** احوال المثل في نفسه نه غير ان يزيد احد فلا يجوز  
 ان يفسخها وعليه الفتوى وما لم يفسخها كان على المتاجر المسمى كافي الصري  
 كذا حرم في الاشياء **قال في الخ بعد نقله** قلت ظاهر قوله والبنا  
 يملكه الناصر الى اخره انه يملكه لجهة الوقف فصار على صاحبه وهو مقيد  
 بما اذا كانت المدة تنقضي بالقلع اما اذا كانت لا تنقضي فلا بد من رضاه هكذا  
 ذكره عامة الشارحين ومن صرح به مؤلفي ما في محله من غير ذكر فرق بين الملك  
 والوقف لكن قال في الفصول العارضة **ذكر جدي** في التخصيص اذا اجر المستولى  
 ارضه او وقفه وبني المتاجر فيها بناء فاد غير ان يزيد ويجوز الاول فان  
 اجرها شاهرة فاذا اجرها من الشهر كان المتولى ان يفسخ الاجارة لانها اذا  
 كانت شاهرة تنعقد عند راس كل شهر **ثم بعد** نسخ الاجارة ينظر ان كان  
 رفع البناء يضر بالوقف برفع الباني لانه ملكه ويجوز على الوقف وان كان مرفعة  
 يضر بالوقف ليس للباني رفعه ٢٠ نه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف  
**ثم** اذا كان رفعه يضر بالوقف فهذا على وجهين اما ان يرض المتاجر ان يأخذ  
 المتولى بناءه للوقف بقيمته من روعا او ببنائها كما اذا لم يرضه فان كانت  
 مرفوعة فليعلم ان يدفع اليه اقل التميمين ويملك ببناء ٢٠ نه جل الوقف وان لم يرض  
 ٢٠ يملكه جل الوقف ٢٠ نه التملك بغير رضاه ٢٠ نه **فيما جرحه** ويبقى الثاني  
 الى ان يتخلص ملكه ٢٠ نه يكون بناء المتاجر مانعا من صحة الاجارة نه غيره ٢٠ نه



قول

يدل على ذلك البنا حتى يملكه فعد انتزعه في تناوي قاض خان قال  
 فينبغي ان يقول على ما في الشرح الموضوع لنقل المذهب بخلاف نقل الفتاوى  
 انتهى كلام المنع **وفيها من البحر** وفي الفتية استأجر امرأته وقفا وعمرس فيها  
 وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستيقظها باجر مثل اذا لم يكن  
 في ذلك ضرر ولو الى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك انتهى قال وبهذا  
 يعلم مسئلة الامرض المحتكره وهي بقوله ايضا في اوقاف الخصاف انتهى  
**القول وقد ذكر صاحب التوضيح الا بصار المسئلة فيم متاخر الاجارة وفي**  
**فتاوى جامع الفتاوى للعلامة قاري الهداية** حازت لرجل في امراض وقف الى  
 صاحبه ان يستأجر الارض باجر مثلها فان كانت العامرة لزم نعت يستأجر  
 باكثر مما يستأجر به فانه يوسر به نفع العامرة والايترك في يده بذلك الاجر  
 انتهى **وهذا ما يحفظ وفي التمارين ما يجرى فتاوى الى الليث** اذا قال  
 له ل اعرض سلعتي وبعها على انك اذا بعتها فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدال  
 على اتمام الامر فباعها بـ ٧٠ ل غيره قيل له اجر مثله بقدر عناية وقال الفقيه هذا  
 هو القياس اما في الاستحسان لا يجب له الاجراء ان تركه ومثله كل ما دفع للزيادة  
 وهو قول ابى يوسف وعليه الفتوى انتهى **ملخصا وفيها من الذخيرة** لو استأجر  
 اجرا يوم العمل في الصبح كالتأجير الطين فطرد ذلك اليوم بعد ما خرج الاجر الى  
 الصبح او اجرا له وهكذا لان يفتي ظهير الدين المرعيني في انتهى **وفيها من شرط**  
**الخراج على المستأجر** قيل لا يجوز عند الامام ويجوز عندها وقال بعض متأخرينا  
 ينبغي ان لا يجوز وان كان خراج وظيفة وفي المصنفات الفتوى على انه لا يجوز مطلقا  
**وفي الولاء الجنية** وكذا اشترط المشر على المستأجر ٢ يجوز عنده ويجوز عندها وفي  
**الصبر في المستأجر** دفع الجباية بغير امر الاجر يرجع عند النسي انتهى **وفي البداء**  
**في بيان اعداء الفسخ** واما العذر في استيجار الظن فيجوز ان يأخذ الصبي ثوبا  
 او ثوبا منها او حبلت ٧ ل من الحامل يضرب او ظهرت سارقته او فاجرة بيعة  
 العجوز ٧ ل منها تشاغل بالعمور غير حفظ الصبي او اراد وان ينافي وابصيرهم  
 وابت الظن ان يخرج معهم ومن جفتها ان تؤخذ ٧ ل منها تنظر بالارضاع والصبي  
 يتضرر بلبسها فان كانوا يوذونها بالسنتهم امر وان يكونوا فان لم يكونوا كان لها  
 ان تخرج لان الاذية محظورة **والزوجه** ان يخرجها من الوضاع ان لم تكن الاجارة  
 باذنه ورضاه وقيل ان كان من يشينه ان توضع من وجهه فله الفسخ والا لانه  
 المملوك له بالانكاح منافع بعضها لا منافع بهما وقيل له الفسخ في الوجهين

سند اجرة  
الدلال

شرط العشر على  
المستأجر

الفتوى

انتهى ملخصا **وجزم في الجزاء** بهذا فقال ولو وجهها المعروف ابطال اجارة  
 الظومة لئلا اذنه سواء كان يشينه او لا **٧** ثبتت الزوجة بقولها  
**وانه انقضت المدة** وقد انفصا الصبي ٧ ياخذ ثوبا غيرها ان عرفت بالظومة  
 ليس لها النقص ان كان يحاف على الولد عند الامام الثاني وعليه الفتوى  
 وان لم تعرف بها لها النقص والاجنبية والحرم سواء انتهى **وراد في العذر**  
**المنع** كونه سبيعة الخلق بذية اللسان وعدم مرض الزوج وقد مر قال  
 وان العذر باذنه ليس لهم منع من وجهها عن الجماع في من لها ٧ ل لغيره ان  
 تمنع ولهم ان يمنعوه في منار لهم **وفيها** استأجر مطلقته الوجهية وامرأة  
 ٧ ل صاع الصبي ٧ ل اجرا لها **والمتعة** في ما بين اول ثلاث تنق في ظاهر امر رايه وفي رواية  
 لا انتهى **ولخوه في المنع** ثم اذا عترض عذر من اعداءه هل تنسخ الاجارة بنفسها  
 او تحتاج الى الفسخ بالنقصا والوضي ذكر في الاصل والجامع الصغير انها لا تحتاج اليه  
 بل للعاقد نسخها وذكر في الزيادات انها لا تنسخ الا بفسخ القاضي او التراضي **قال**  
**في البدائع** ومن شأنا من فصل فقال ان كان العذر ظاهرا لا حاجة الى الفضاوان  
 لان خيا كالدين يشترط القضاء ليرول الاشياء وهذا حواشي وسياتي بعد ما هو  
 الصحيح **وفي التمارين** بعد ان ذكر ان من اعداء الفسخ للمستأجر السقوط في العام والحما  
 والدائم **قال وفي الجزاء** واذا اراد المأجر السقوط والنقل لم يفسخ في العام **وفي لسان**  
**العام عن الفقيه** **خوة وفي البدائع** اذا اشترط في الاجارة تعجيل الاجرة ملكة بالشر  
 ووجب تعجيلها ثم قال وللوجرحي ما وقع عليه العقد حتى يستوفي الاجرة كذا  
 كذا في جامع الصغير واذا حبس وطالب بالاجرة فان عمل والا فسخ العقدان  
 وهذه من اعداء الفسخ لا ترى **فليحفظ** وتامه فيها **وفيها** واما استيجار المصانع  
 والعمال فلا يجب تسليم شيء من البدل الا بعد الفوائغ من البدل خلاص حق قالوا في الحال ما  
 لم يحط المتاع من راسه لا يجب الاجر كانه الخط من تمام العمل ثم **ذكر ان من لعل اثر**  
**في البيع** كالصباغ والحياء له ان يحبس العين لا ستيقار الاجر كالمبيع قبل القبض  
**وهذا يجب الثبات** لو هلك قبل التسليم عند هياجب وعند الثاني لا يجب وتامه  
 فيها ثم قال وان لم يكن لعله اثر ظاهر في العين كالحال والملاح والمكاري ليس له ان  
 يحبس انتهى **قالوا** ولو حبس العين ضمن ضمان العصب **وذكر في البحر الاختلاف في**  
**القصاص** تنكره قاض خان ان لعله اثر الله حق الحبس **وتنقل** عن النسي انه صحيح  
 في المستصحب عن يال الذخيرة ان ليس له حق الحبس **قال** فاختلف التصحيح  
 وينبغي ترجيح المنع وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب



نظير الحيا **ومراد** اذا كان الاجر حالا اما اذا كان موجلا فليس له حق الحبس  
 وتماخه فيه **وفي الجورة** واختلوا في المواد من الاثر فقبل ان تكون الاجرة  
 متصلة بحل العدا لا نشا والصبح وقيل ان يرى ويعاين في محل العمل وثمرته  
 تظهر في كسر الخطب وطمح الخطبة فليس له الحبس على الاول وله على الثاني  
**وسيل سراج الدين قاري الهداية** عن رجل استاجر امرضا بسخم لا تصلح  
 للزراعة فكريها واصلمها وسقاها بالماء وصرف عليها جلة من الدراهم ثم ان  
 المرحوم سعى في تسخ الاجارة على مذهب من المذاهب الاربعة فهل للمستاجر  
 الرجوع بما غرم عليها او لا **فاجاب** اذا استاجرها ليستفيع بها مطلقا ولم  
 يبين نفعها فادغم على اصلاحتها فان اذله مالها ليرجع عليه ففعل ثم  
 تسخت الاجارة يرجع على المالك **وان كان** المرحوم غير مالك بل له ولاية في ذلك  
 كسأطراو وصي فان كان ما اذن فيه من مصالح الوقف او مال الايتام صح اذنه ورجع  
 في ربيع الوقف او مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع  
 له على احد انتهى **وفيها ايضا سيل** عن دار متهدم ليقيم اجرها عليه فوعده  
 شيخ او عشرين سنة باجرة المثل بعضها معجلا لبعضها واما البعض موجلا فنقص  
 ومن المجل في عمارة الدار وبلغ اليتم في اثنا المدة وطلب تسخ هذه الاجارة مدعا  
 ان اجرتها ان تزدت فهل له ذلك او لا **فاجاب** اذا اجروا وصا والقاض على هذا  
 الوجه لقروعة لا يبد منها كالعارة والنقطة وليس للصغير مال غيرها يتفق من  
 والاجرة في ذلك اجرة المثل ثم بلغ الصبي واراد تسخ الاجارة لا يلتفت اليه والاجرة  
 ماضية انتهى **وما يلاسي المسئلة الاولى ما ذكره في الوصاية** وشرحه ان  
 مستاجر ارض الوقف له ان يغير من فيها بغير اذن الناظر اذ لم يضر بالارض وليس  
 له الحق فيها الا باذن الناظر لما فيه من الضرر الغالب ولا يمس بما دون فيه للمسا  
 عاده **قال** ويؤخذ من مفهومه ان له الحق باذن الناظر **وهل للناظر** الاذن  
 في ذلك ان علم ان فيه خيرا للوقف جاز له الاذن والا فلا قال الشارح وهذا معنى  
 ما في الفتية على ما ذكره المؤلف وعبارة الفتية ويؤثر المستاجر في غرس الاشجار  
 والكروم في الرعايا الموقوفة اذ لم تضر بالارض بدونه صريح الاذن من المثل دون  
 حق المياض وانما يحل للمولى الاذن فيما يؤيد على الوقف به جازا قال مصنفها قلت  
 وهذا اذ لم يكن لهم حق قرار العارة فيها اما اذا كان يجوز الحفر والغرس والمبايط  
 من ترابها لوجود الاذن في مثلها دالة **ثم نقل** عن الفتية وقفاوه الى الليث  
 عزاني فذكر لو بنى في ارض الوقف بنا او نصب فيها بابا او غلما ونواه حيف

مهم في دعوى الصغير  
 بعد بلوغه

محبة الوصي في الوعايا

فعليه ان يوقف صار وقفا والا فلا وقال ابو نصر يصير نوى اولم يؤولا وقف  
 البناء يجوز ثم عزاني الليث وقال يجوز بناء وقف يفتى **ان قال** وفي  
 المحيط لو غرس المستاجر في ارض الوقف اشجارا وطرح الرقيق ثم مات فالاشجار  
 ميراث وليس للورثة بما مراد الرقيق في الارض انتهى **قلت** والمسئلة في  
 الجارية **وهي ما يمكن وتوقع في ديوانا** وليس لهم حبسها لاحد قيمته  
**وفي شمل الاحكام** استاجر عبد الخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات  
 المرحوم كان المستاجر ان يمكن العبد حتى يرد الاجر عليه وان مات العبد في  
 يد يمان عليه ويرجع بالاجر فيأخذه وقوله حتى يرد الاجر عليه اي حصته  
 ما بقى المدة كذا في جميع الفتاوى في اول الفصل الثاني انتهى **وسيل جبر**  
**الما جبر مذكرة في الرهن بعد هذا** والله اعلم **وفي بيع التنازل** استاجر  
 ارضا ليؤتمرها فزمر عما نقل ما وها وانقطع فله ان يخاصم حتى يتركه الحاكم في  
 يده باجر مثلهما الى ان يدرج الزرع فان سقى زرعها اي قبله كان ذلك مرض  
 فليس له ان ينقض الاجارة **وفيها** استاجر ابنه البالغ فعمل فلا اجرة ولو استاجر  
 تلميذا شاعرا او مساهمة ولم يذكر الليل والنهار ليس له ان يعمل بالليل **وفيها**  
**ايضا** ابن العبد المستاجر فلان يفسخ الاجارة وهو عذر انتهى **وفي**  
**الهداية وغيرها** وتفسخ الاجارة بالاعذار ان كان تفسخ بالعيب اذ يجعها محجز  
 العاقد عن المضى في موجه الاجل ضرر زائد لم يستحق بالعقد وشبهه بمن استاجر  
 حدا القلح ضرر من فكر وجعه او طباخا يطبخ له طعاما للوليمة فاختلعت منه  
 ومن استاجر دكانا ليخبر فيه فذهب ماله وكذا من اجرو دكانا او دارا ثم افسس  
 ولزمه ديون لا يقدر على قضاها الا بئس ما اجر تسخ القاض العقد وباعها  
 في الدين **ان قال** ثم قوله يعني القدر في المختصر قاله الشارحون تسخ القاض  
 اشارة الى انه يقتضى قضاء القاض في النقض وهكذا ذكر في الزيادات  
 في عذر الدين وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة  
 فيه تنقض وهذا يدل على انه يحتاج فيه الى قضاء القاض قال ووجهه  
 ان هذا بمنزلة العيب قبل قبض المبيع يستفرد العاقد بالتسج ووجه  
 الاول انه فصل بمرتب فيه فلا بد من الزام القاض ومنهم من وفق فقال اذا  
 كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء وان كان غير ظاهرا كالدين يحتاج الى التقاضي  
 لظهور العذر انتهى **وفي الكافي** ثم العذر اذا تحقق تنفس الاجارة بنفس العذر  
 او يحتاج فيه الى التسخ لم يذكر محمدا ايضا هذا في شرائر الكتب واشار است



الكتب تتعارض في بعضها يشير الى انه تنفس بنفس العذر وبما اخذ بعض  
المشايخ وفي عامتها يشير الى انه يحتاج وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح **قال** يش  
اذا احتج الى الفسخ على ما عليه اشارات الكتب هل يفرد صاحب العذر او يحتاج  
فيه الى قضاء القاضي او مرض العاقد الا هو ذكروا في الزيادات انه يشترط القضاء او  
الرضى واشارة الجاهل الصغير وفي الاصل الى انه لا يشترط القضاء والرضى في عامة  
المشايخ الذين اشترطوا النقص اختلفوا فيه فقال بعضهم ما ذكر في الزيادات يجوز  
على عذر محتمل الاشتباه كما اذا اذن الموجودين وهو يدعي انه لا يملكه الا انه ثبت ما  
اجراه في محتمل ان يكون له وفاء بغيره يحتاج الى القضاء ليؤثر الاشتباه به  
ويظهر العذر وما ذكر في الاصل والجاهل محمول على ما اذا كان العذر واضحا ومنهم  
من قال في المسئلة روايتان ثم ذكر وجهها على نحو ما في الهداية وفراد عليه فصل  
الصور كلها **اقل** وفي المحيط وغيره من الكتب العترة نحو ما في الكافي **وقد**  
**التأخر** خاتمة عن الخاتمة وهي شيخ الاسلام الرواية المطلقة وهي شئ الاية  
المحلولة في مسئلة الدين مرواية الزيادات وهكذا ذكر في الاسلام ان في الدين  
يفق بواية الزيادات ونما عدد الدين يفق بعامة الروايات **ثم نقل عن**  
**الخلاصة قوله** ثم في فسخ الاجارة لا يشترط في ايام الفسخ حضرة صاحبه  
ولا علمه **وفي** شروط الحاكم السمرقندي قيل هذا قول ابي يوسف وهو المختار  
في فسخ الاجارة والقاضي اجل الاستاذ ان في ان يشترط علم صاحبه كما هو  
قولهم **قال** فيما للمنفق في هذه المسئلة الخيار ان شاء اخذ بقوله وان  
شاء اخذ بقوله ابي يوسف **ثم نقل** عن الخاتمة استاجر دارا فسقط منها  
حايط او اهدم بيت كان له ان يفسخ الاجارة بحضرة الاجر ولا يصح نسجه عند  
غيبته وان اهدم كل الدار كان له ان يفسخ عند غيبته وحضرة وسقط  
الاجر عند الكل ولا يفسخ ما لم يفسخ **ثم نقل عن الصغرى** وفي اجارات شمس  
الايمه اذا اهدمت الدار الصحيح انه لا تنفس لكن سقط الاجرة فسخ او  
لم يفسخ ثم فرغ عن المحيط واستاجر بيتا فاهدم ثم بناه الآخر ليس للمسا  
ان يفسخ ولا للاجر اي من سكن الشاخر قال فهذا اشاره الى ان العقد لا يفسخ  
بانهام الدار انتهى **قلت** وهذه المروعة الاخرة مع الاختلاف بينهما وبين  
ابي يوسف مذكورة في فسخ البيع بالعيب في الكتب المعتمدة اذا تفرد  
هذا **علي** ما نقلناه عن الكافي قبل ان القول بان لا بد من الفسخ هو قول  
عامة المشايخ وان مدار الاختلاف بين ما في الزيادات وما اشار اليه في

الجامع والاصل اما التوفيق بين الزيادات وما قابلها على ما اشار اليه في  
الهداية وهو اختيار قاضي خان والمجولي على ما صرح به الزيلعي واما ان في  
المسئلة وايين توجه ما يشير اليه في الجامع الصغير وفي الاصل فبما هذه  
المسائل على مسئلة مرد العيب قبل القبض وحينئذ يحري في رفع التهمة التي  
تعلقها في التنازع خاتمة من اشترط حضرة الاخر وعدمها اذا انفرد المعذور  
بالفسخ وان الصحيح في انهام الدار عدم اشترط حضرة وفي البيت والحايط  
اشترطها وما قاله من ان شيخ الاسلام صحيح الرواية المطلقة بين على هذا الوجه  
غايبه ما هناك ان شمس الايمه استثنى مسئلة الدين فصح فيها رواية الزيادات  
وتوجه ما ذكر في الزيادات انه فصل بغيره فيحتاج الى الزام القاضي او  
التراضي كما قدمناه عن الهداية **قال المحقق** **التقاضي** في شرحها لكن هذه العدة  
توجب تصحيح مرواية الزيادات في عامة الفصول اي في فصل الدين وحده  
**اقل** ومقتضى تأخر صاحب الهداية تعليل انه يختار على ما هو عادته  
من تأخير تعليل ما هو المختار الا ان يقال قوله بعده ومنهم من وثق في يعارض  
ذلك فيما انه يختار التوفيق كما اختار قاضي خان والمجولي وشئ اخر وهو  
انه وضع المسئلة في الدين قاله صاحب التتمة اي فيجعل ذلك محل كلام  
الزيادات **ويؤيده قوله صاحب الهداية في مختارات النوازل** بعد ان قال  
فالعذر قبل الاستعانة منزلة العيب قبل القبض في المبيع وانه يفرد بالفسخ  
من غير قضاء فكذلك هذا فعلا للضرر ثم العذر من قبل الموجه لحاق الدين لا غير لا يمكن  
اداره الا من ثمن ما اجر ومن قبل المضاخر كثيرة وذكر في الزيادات ان الاجارة  
لا تنقض الا بقضاء او مرضي وتأويله اذا كان عقد الجاهل المتعاقد لو اجد امر  
مدة ثم لحقه دينه وقاله الامن ثمن ما اجر فسخ القاضي وذكر في الجامع ان  
الاجارة تنفس بنفسها وتأويله اذا وقعت في يده آكلة فاستاجر رجلا  
لقطع يده او قطع سنة لوجع ثم برئ ينقض الاجارة هناك غير قضاء لانه  
عبر عن المضي على مقتضى العقد فلم يكن في بقاء العقد فايده ينقض وكذلك  
استاجر دابة ليسان بها ثم بداله ان يسان فهو عذر عندنا خلافا للشافعي  
لان في مضيه في موجب العقد الزام ضرر رايد لم يستحق في العقد لانه ربما يذهب  
الى الج نذهب وثمة او في طلب غيره ففسخ او للتجارة فانفق انتهى كلامه **نقد**  
**ثم يدل** على انه يختار توفيق قاضي خان والمجولي كما قلنا **ثم اقل** وما ذكر  
في الخلاصة انه قال شمس الايمه المحلولة رواية الزيادات اصح لان هذا فصل



مختلف فيه يستوقف على القضاء كالرجوع في الهبة يقتضي بتعليقه تصحيحه  
 رواية للزيادات مطلقا على ما بينهما الاتقان ما تقدم انفا بل نقله عن  
 التهمة فتدبر ما قالوه **تبيين** ما ذكره التصحيح في اشراط الفسخ مخصوص  
 بما اذا امكن المضي على مقتضى عقد الاجارة شرعا لكن مع حقوق الضرر اما اذا لم  
 يمكن فتتلف في غير احتياج الى الفسخ **لما في التهمة ومثله ما في الغيب** قال فيها  
 اعلم ان الاجارة تنفس بغير نسخ احدا اذا عقدت على امر لا يمكن المضي فيه شرعا  
 هو الصحيح وقد شلوه بما اذا رجع في اليد اكلة او في الضرس وجه فاستاجر لقطع  
 يده وقطع ضرسه ثم برأنا حيث لا يجوز له شرعا قطع اليد ولا قطع الضرس فانهم  
**وقد قال الاتقان ايضا** على قوله الهداية ومنهم من وفق فقال الخ اي حذر رواية  
 الجامع الصغير على ما اذا كان العذر ظاهرا ورواية الزيادات على ما اذا لم يكن  
 ظاهرا واليه مال الصدر الشهيد والعتابي والقاضي في الدين في شروحه  
 للجامع الصغير **ثم قال** والعذر الظاهر اذا استاجر رجلا لقطع يده نذكر  
 المسكتين وزادوا واستاجره لطبخ وليمه العوس فانت او اختلعت المرأة او  
 استاجره ليختن ولده فانت الولد ونحو ذلك واذا لم يكن العذر ظاهرا كالدين  
 لا يمكن ان يكون قادرا على الايمان من مال آخر فلا بد من القضاء ليرول  
 الاشتباه ويتحقق العذر انتهى **اذا علمنا هذا كله** فهل اذا خفي العذر في سيلة  
 غير سيلة الدين يلحقها بها فنقول مثلا عذر السفر عذر غير ظاهر للمناجر  
 حتى لو من حضرة الآخر وقال له قد فسخت الاجارة لاني مسافر فاقض واركد  
 حانوك وخرج من ساعته او علمه بذلك مسافرا فان الآخر لا يكون ذلك نسخا  
 جارية بل يحتاج الى القضاء لا سيما اذا ادعى الآخر انه سافر به بان دين  
 سيق عليه وبين ذلك او قال ان سفره لغرض فسخ اجارتي وكثيرا ما يكون ذلك  
 فالاحتمال قائم ان قلنا به فلذلك وجه لعدم ظهور العذر مثل ظهوره فيما ذكره  
 من صور الاستجارة لقطع اليد وقطع الضرس وطبخ الوليمة وحقن الصبي وقوله  
 في مختارات النوار لا يربما يذهب الى الخ فذهب وقتة او في طلب غريم له  
 فخر او للتجارة فانتمزع كون هذا الباب فصلا يجهده انه يفتقر الى ظهور العذر  
 ذلك الظهور او الى القضاء المستوفى به ام نقول هي ملحقه بما ظهر فيه العذر  
 جعلوا السفر عذرا وعلا بما ذكر شيخ الاسلام من انه يقتضي فيما عدا الدين بشا  
 الروايات ولا يذهب وقت الخ وحضور الغريم ليس مثل ثبوت الدين وعدم  
 الوفا الامن ثم الدار في صورة الدين في الدخول تحت القضاء ورواهم لم يخلوا الشا

اذا ادعى

اذا ادعى السفر عند القاضي لا يخلط انه يسافر وتقول المختارات وربما يذهب  
 الى الخ فذهب وثمة من باب تحرير المظنة منزلة المية فليت من **قالوا ومن يجوزات**  
**نسخ الاجارة** ما اذا قطع المشاجر شيئا من شجر البستان المشاجر ولو شجرة واحدة  
 لكن قيدوا ذلك بالمتنع به ربي **تتمه في اجارة الاقطاع** قال في لسان  
 الحكم قد وثقت على عدة مصنعات في ذلك لبعض علمائنا المتأخرين منهم  
 شيخ الاسلام برهان الدين ابن عبد الحق والعلامة الشمس القنوي وشيخنا  
 شيخ الاسلام سعد الدين الديري والعلامة الشيخ قاسم بن تطلوبغا الخالي استع  
 الله بعبادته فاستفدنا منها جواز اجارة الاقطاع **وقد سئل شيخنا سعد الدين**  
 الديري عن اجراء قطاعة سمين ثم اخراجها الامام الاكبر الا عظم عنه قبل من  
 المدة **فقال** نعم للجندي ان يوجر قطاعة حيث كان اقطاعه ينضم لذلك  
 المنفعة والنصف فيه في العرف العام بما يراه وتكون الاجارة من صحيحة ٢٠ حيث  
 كانت شتملة على شر وطها شرعا فلا تنفس بالموت ولا باقطاع غيره فان الامام  
 جعله كالوكيل عنه وسبق بالسمي الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك  
 قواعد اصحابنا انتهى ملخصا **وكذلك اجاب** بصحتها لزومها ابن عبد الحق  
 وقال انتهى لم اتف عليه نصا ولكن قياسا قول اصحابنا في نظيرها يقتضي القول  
 بجوازها ولزومها وذكر لها نظائر عديدة اطال في بيانها **هذا وقد خالفه**  
**ظاهر الشيخ المحقق قاسم** في فتاواه حيث قال اجارة المقطع ما انقطع الامام  
 جازية صحيحة ٢٠ اثر لجواز اخراج الامام له في انشاء المدة كال١٧ اثر لجواز موت  
 الوجر في انشائها ولا يكون ملك المنفعة لاني مقابلة مال هو نظير المشاجر ٢٠  
 ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لا اعد له لا نظير المستعير قلنا **واذا**  
**مات الموردا** اخراج الامام الارض عن المقطع تنفس الاجارة لانتقال الملك الى  
 غير الموردا لا لوانتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع **وهي**  
 اجارة المشاجر واجارة العبد الذي يولى على خدمته مدة معلومة واجارة  
 الوثوق عليه العلة واجارة ام الولد انتهى **وقد نقله في الاشباه واعتده ثم**  
**قال** وفيما انتهى به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع  
 متى شاء وهو يجوز على ما اذا قطع امرضا عامرة من بيت المال **اما اذا قطع**  
 بوانا فاجابه ليس له اخراجه عنه ٢٠ صامر مال للرقبة كما ذكره ابو يوسف في  
 كتاب الخراج والله اعلم انتهى **نقد اتفق كلام الجماعة المذكورين** على جوازها لكن  
 تخالف كلام الشيخ سعد الدين وكلام المحقق الشيخ قاسم في كونها تنفس بموت

واجارة العبد المأذون بالجنون عليه الاجارة  
 من مال التجارة  
 اخراج الامام الاقطاع  
 عن اقطاعه



الموجر او اخرج الامام لهما يد المقطع الموجر كان اقطعها لغيره او لا فذهب  
الاول الى الثاني والثاني الى الاول **قلت** وما قاس عليه من المسائل يوجب ما  
انق به ولذا اعتمد صاحب الاشباه في غير ما وضع والله اعلم **وفي مجموع**  
**الفتاوى** استاجر داما كل شهر بكذا فجعل اجرة شهرين او ثلاثة وقسم  
الاجرة ذلك يكون لهما ٧٢ و٧٢ حدهما ٢٠ في الفسخ بقدر ما عجل وكان التعجيل  
٧٢ لة العقد للشهر الثاني والثالث انتهى **وفي شرح الوهبانية** بعد ان  
ذكر انه يجب اجر المحدث للاستقلال اذا استاجره شهرا بجر معين ثم سكن  
فيه الشهر الثاني ولو دارا **قال** وهل يجب في الشهر الثاني المسرا واجر  
الثلث في القيمة انه يلزمه اجر المثل ثم رحمه واعتمده وتامه فيه **في حفظ**  
والله اعلم **كتاب المكاتب** المكاتب لغة الضم وشرعا قريب المملوك  
يذا خلا ورثة مالا وسمى المكاتب مكاتبا لانه في ضم حرية اليد الى حرية  
الرقبة او ان فيه جمعا بين الجبرين فصاعدا ٧٢ لان كلاهما يكتب الى ثيفه قيل  
وهو اظهر **وجه ما سمي بالاجارة** ان فيها ملك الرقبة لشخص المنفعة  
آخر ونسبة الذاتيات اول من نسبة العرضيات اي كايتهما وبين العتق قاله في  
الغاية **ركبنا** الايجاب والقبول **وشرطها** قيام الرق في المحل وكونه يعقل  
عقد ها ولو صغيرا وكون البدل معلوما لا متجا او موجلا لصحة **حكما** في  
جانب العبد استقاء الحجر وثبوت الحرية بدلا لرقبة الا بعد الاداء وفي جانب  
المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل وملكه اذا قبضه وثوابه في العتق ان  
علم فيه جرا اذ الصحيح ان الامر في الاية للسلب ٧٢ الا باحة بقوية الشرط  
اذ فيه اعمال له وفي الاية اها له فقد قالوا باحة بدون علم الحرية  
**واذا صحت حرية زيد** ٧٢ **ملكه** فيعزم العقوان وطى مكاتبته وارش  
الحناية ان حتى **في مختصر الكوفي** ان جناية كل منهما على الآخر تلزمه في المال  
كانت او في النفس **وفي الفقه** جناية المولى على مكاتبته هذا لا توجب القود  
٧٢ جل الشبهة ولو قتل المكاتب مولا ٧٢ يجب القود كذا في الوتر انتهى **وفي ميز**  
**المعنى** واذا كاتبه على ان يخدمه شهرا او سنة جازا استحسانا **واذا مات** مولى  
المكاتب لم تنفس الكتابة وقيل له اذ المال الى ورثة المولى على جوده **فان**  
اعتقه احد الورثة لم ينفذ وان اعتقوه جميعا نفذ عتقه وسقط عنه  
مال الكتابة وان ولدت مكاتبته منه فبالحيامر ان شاءت مضت على  
الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد له **وان كانت**

مدبره جاز فان مات المولى ولا مال له كان بالخيار بين ان يسعى في ثلثي المال  
او ثلثي قيمته عند ان حنيفه رحمه الله **والجمل** للمولى وطى المكاتبته الا ان يعجز  
**وان اشترى** المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته وان اشترى ام ولده دخل  
ولدها في الكتابة تحقيقا للصلة بحسب الامكان ولم يعزله بيعها فان اشترى  
ذا رحم محرم منه ٧٢ ولم يدخل في كتابته عند ان حنيفه **ويجب** المكاتب  
٧٢ يتصدق الا بالشئ اليسير والراد به ما كان من ضرورات التجار ٧٢ يتكفل  
**كذا في الحاوي القدسي** ولو اراد المكاتب ان يعجز نفسه فقال المولى ١٢ عجزك  
قال ابو بكر البجلي قال محمد بن سلمة للمولى ذلك ٧٢ تنفس الكتابة بتعجيله ثم قال البجلي  
هذا خلاف ما ذكره اصحابنا في كتبهم ان للعبد ان يعجز نفسه **فالحاصل** ان الكتابة  
٧٢ مزمة عنده غير مزمة عند اصحابنا رحمه الله تعالى **ولو كاتب** عبدا بيه كتابة  
واحدة فجعل احدهما لورده المولى الى الوق او القاضى ولم يعلم بكتابة الاخر لم يصح  
فان غاب هذا المودود وجاء الاخر ثم عجز ليس للاخر رده في الوق **اي** بملازمة  
ظهور عجزهما معا **ولو ان رجلين** كاتب عبدا كتابة واحدة وعجز المكاتب ٧٢ بعجزه  
القاضى حتى يجمع المولى ان **كذا في المجتبى وفي البداية** لو قال لعبده بعث نفسك  
نكك يعقن سواء قبل العبد او لم يقبل بوى او لم ينو وقال انه ٧٢ يفتقر الى القول  
ولا يحتاج الى الشبهة لانه صريح في الدلالة على زوال الملك انتهى وكذا لو وهبه  
نفسه ذكره قاضى خان **قال في معين المعنى** بعد نقله **تنبيه** في التهمة عن  
المتنقى عن ابن سماعه في نوادره اذا قال لعلامه بعثك نفسك بهذه الالف  
التي في يدك فقبل العلامة فهو حر وبأخذ المولى الالف التي في يده ٧٢ يكون  
عليه شئ من الالف الاخرى ونقله عن محمد بن قيس قال له علامه بعث نفسك  
نكك قد فعلت عتق ويسعى في قيمته **والقول بغيرها** وبقي مسألة النظم يعني  
المسئلة المتقدمة المنقولة عن البداية ان العبد لما صدر بقوله بعث نفسك ففنى  
ايجاب البيع بخلاف تلك انتهى **والمسئلة في شرح الوهبانية** **برمتها وقت**  
**شراء الوهبانية ايضا** وفي التهمة عجز دفع الى رجل مالا وقال له اشترى  
من مولاى واعتنق ففعل قال الحسن البصري البيع باطل والعتق مردود فلا  
يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وغيره الخفى لها ذها وعلى المشتري الثمن  
مرة اخرى **قال** في اعتناق التوازل وبه نأخذ وفي الذخيرة نحوه وفي التنازها  
وبه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى انتهى **وفي غير الظهيرية** وغيرها وهي من  
مسائل النظم لو قال لعبده اذا ادبت الى العاقبات هو فاعطى العبد للسيد



بمن نظم الوهابية

الالف فانه يعتق في الاستحسان واندر المولى الالف وانتع منه قبضها لانت  
 التحلية هنا قبض حتى لو حلف المولى انه لم يقبضها بعد التحلية حثت والى  
 ذلك اشار المصنف بقوله فيعتق بالا حصار اولى ويجزى العمل بالاستحسان  
 اولى **اذ عليه الفتوى** الا في سابل معروفه وتوله ويجزى المولى على قبض  
 المبلغ قال ومعنى الاجسام ان يقول قابضا بالتحلية والاحصار وليس المواد  
 القبض الحسى **وكذا** الوا حصر بعضه بجبر على القبض ولا يعتق الا بالمال  
**وفي النهاية** عن مسوط شيخ الاسلام انه يجزى على قبوله البعض **فلو با عده**  
 المولى ثم اشتراه روى عن ابن يوسف انه اذا جاهد بالمال يعتق قال وهذا وما  
 قبل البيع سواء لان التعليق لا يبطل بالبيع ولكن معنى الكتابة يبطل بفقد  
 البيع فيه فلهذا الاجزى على قبول العقد بعده فاما قبل البيع فعنى الكتابة  
 باق وقادى في لا يعتق مالم يقبض الالف ولا يجزى على القبول وهو القياس  
 انتهى قلت وفي البحر من يعتق على جعل معنى اجبره على قبضه اى حكم به ١٢ سنة  
 يجزى على قبضه بالحس ونحوه انتهى **واعقبه تعالى للنظم بشايبه عن الهداية**  
 ان الاداء في قوله ان ادبت يقتصر على المجلس لا في غيره وفي قوله ان ادبت لا  
 يقتصر ٧ اذا استعمل في الوقت منزلة من وهذا ظاهر الرواية وفي حاشية  
 الهداية عن ابن يوسف انه يقتصر على المجلس منزلة اذا امتنع حتى لو باعه  
 ثم اشتراه ثم نقده يعتق وان امتنع المالك من القبول في الدعاية فهو  
 وفي الظهيرية انتهى **القول** وقد مر في تعليق الطلاق ما يلابس هذا في كلمة ان اذا  
**وفي القيس وغيره** بعد قول المختار ٧ يعتق الاباء كل البذل واستدلاله  
 حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته درهم قال وذكر الطحاوى في شرح  
 الآثار بعد رواية الحديث سوا لا وجوابا قال فان قيل لم يكون الكتابة  
 مثل العتق على مال وقد راينا المعتق على مال يعتق قبل اداء المال والكتابة  
 عتاق على مال قيل له ليس الكتابة عتاقا وان كانت عتاقا لمال لانهم اجمعوا  
 ان المعتق على مال يعتق بالقبول وفي المكاتب ٧ يعتق بنفس الكتابة وانما  
 يعتق في الشاى اذا ادى وهذا اجماع منهم فثبت انه ليس بمنزلة العتاق  
 على مال والقياس يدل على هذا الذي ذهبنا اليه ايضا لان البيع اذا صح  
 ووقع لم يكن للشترى على السلعة يد ولا سبيد الاباء اجمع الثمن وان ادى  
 بعض الثمن لم يكن له ان ياخذ من السلعة شيئا حصته وكذا الرهن اذا ادى لم

يكن الرهن اذا ادى بعض الدين ان ياخذ من الرهن حصته حتى يردى جميع الدين لان  
 عقد البيع اوجب حقا للبايع على الشترى ان يلمزمه تسليم السلعة الا باستيفاء  
 جميع الثمن ٧ انه لو ثبت التسليم بالعقد ما كان ينتظر بعض اداء الثمن ٧ كل ذلك  
 في المكاتب لو وجب بعقد الكتابة تسليم الرقبة الى المكاتب ووجه من ملكه لما  
 انتظر اداء بعض الكتابة ٧ كل وجه وجب الانتظار لم يعتق الا باداء الكل  
 فاذا اداه عتق انتهى وقد نقلناه لحسنه وبوكه آثاره **والفرق بين الكتابة**  
**والعتق على مال** ان جهة التقويض غالبية في جانب الكتابة حتى يسمى تقويضا  
 ومعاوضة وجهة التعليق غالبية في جانب العتق على مال وان شرط قبول العبد  
 في المجلس ان كان حاضرا في مجلس علمه ان كان غائبا حتى لو رد فيه او اعرض بطل  
 الايجاب نظرا لكونه معاوضة ومن ثم صار حرا بقوله فيه وما شرط دين في  
 ذمة في فصل العتق على مال حتى تصح الكفالة به ولا يصير حرا بالقبول في  
 فصل الكتابة بل باداء كل البذل حتى ٧ تصح الكفالة به اذ الدين ٧ ثبت مع المنا  
 وهو قيام الرقبة في التبيين والبحر وغيرها **في العنايه** الكتابة عقد بين  
 المولى وعبده بلفظ الكتابة او ما يوردى معناه من كلامه **وفي فتح القدير**  
 بعد ان ذكر ان للعتق على مال جهة التعليق والمعاوضة فوجب مقتضى توفير  
 كل عليه وعلى هذا يدور الفقه وتخرج المسائل المختلفة التي بعضها يقتضى  
 اعتبار تعليقها وبعضها يقتضى اعتبار معاوضة عند ذلك بقوله ٧ انه لما  
 تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت الاداء كانت احكام الشوط اكثر الى ان قال  
 وفيما قبل ذلك المعبر جهة التعليق تكررت آثاره فلذا خالف المعاوضة التي  
 هي الكتابة في صور كثيرة وعددها احدى عشرة صورة فليرجع اليها وقد ذكرها  
 وغيرها في البحر **القول** **ونظم** وهو ما اذا علق عتق عبده باداء بدل  
 معين صار ماذونا ويعتق عند ادايه من غير ان يصير ماذونا صراحة في تعليق  
 العتق بالاداء وانما صار ماذونا لانه رغبة في الاكساب ومراعاة التجارة دون  
 التكدى كذا في البحر والله اعلم **وفي تعيين المفتى** ان العبد الذي كاتب المولى  
 نصفه اذا اشترى من مولا ٧ عبدا لم يجوز في القياس الا في نصيبه وبه اخذ وفي  
 الاستحسان يجوز في الكل لا منه صار كالحرة في اطلاق الخرج له حيث شاء وفي  
 ان المولى لا يتخذ منه في شئ وجه القياس ان المولى يملك كسبه فهو كالبيع شرى  
 اشترى احدها كله من شريكه صح في نصيب شريكه وهما هذا العبد اشترى  
 نصفه لنفسه فصح ونصفه للمولى فلم يصح **وفي** اذا سرق المكاتب من رجل ولدته



الرجل دين على المكاتب ثم عجز المكاتب فطلب المروق منه دينه فباع المكاتب في دينه فانه يقطع قياسا ان المروق منه ليس بالكره فانه بل ملكه غيره ولم يذكر الاستحسان انتهى وهاتان المسائلان في المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان **كتاب الولاء** ابوابه عقبة الكتاب لما ان الولاء في اثارها وهو ما حوز من الولد وهو القريب اذ هو قرابة حكيمة حاصلة من العتق او الموالاة يقال ولي الشيء اذا تلاه من غير فصل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم يطينن منكم او يولدوا لاحلام والى **قال في الفيض** وفي الشريعة يراى فيه القرابة الحاصلة بسبب العتق او الموالاة **وفي معنى العتق** وهو في الشريعة عبارة عن التنازل باحد الولاءين من اثر التنازل الامرث والعقل وسبب الولاء العتاقه الاعتراف عند الجمهور والاصح ان سبب العتق على ملكه ان يضاف اليه فيقال الولاء العتاقه ولا يقال الولاء الاعتراف والاضافة دليل الاختصاص والحكم انما يضاف الى سببه الولاء من ورثه فريسه فعتق عليه كان موثقه الولاء عتاق ونحوه في الفيض عن الكافي **وفي** ويثبت الولاء سواء كان العتق بالمال او بغيره او بالقرابة او باداء بدل الكتابه او بعد الوفاة بالتدبير او بالاستيلاء وسواء كان العتق عن واجب كفارة القتل والافطار والظهار والنذور والايان او غير واجب كما اذا امر غيره باعتاق عبده في حال حياته او بعد وفاته فان العتق يكون عن الامر والولاء والقياس ان يكون عن المأمور به قاله في **ولو قال** اعنتك عبيدك عني ولم يذكر البذل عتق عن المأمور والولاء له عندها وقال ابو يوسف يعنتق عن الامر والولاء له **ولو قال** اعنتك عبيدك على الف درهم ولم يقل عني فاعتق فانه يتوقف على قبول الامور فان قيل في المجلس الذي علم فيه يعنتق ويلزمه المال والا فلا **وان اعنتك عبده** عن غيره بغير امره كان عن العتق والولاء له اجازة ذلك الرجل او لم يجز حيا كان او ميتا انتهى **وفي شرح الوجوه** نقله عن الفقيه معتقة قوم تزوجت رجلا فهدت بينهما ولد فهدا على وجهه **اما** ان تزوجت نفسها بغيره او مكاتب رجلا ففي هذا الوجه الولاء لولي الام فان اعنتك الاب بعد ذلك كان الولاء لولي الاب وجوز الاب والولاء الى مواليه **اما** ان تزوجت نفسها بغيره ففي هذا الوجه الولاء لولي الام والاب ٢ من استوى الجاهلان في الولاء فكان الاثبات من جانب الاب اولى **واما** اذا تزوجت نفسها بغيره ففي هذا الوجه الولاء لولي الاب والكلام فيه اظهره ان في جانب الام شئون العتاقه وفي جانب الاب شرف

منه

نسبته العرب وهو فوق شرف العتاقه فيكون الاثبات من جانب اولي **واما** لو تزوجت نفسها بغيره اسلمت من اهل الحرب والى رجلا او لم يوال في هذا الوجه الولاء لولي الام عند ابو حنيفة **ولو تزوجت** نفسها بغيره عني له ابا في الاسلام فعندها الولاء للاب وعند ابو يوسف لقوم الاب انتهى كذا في معنى العتق **وفي** **عن الفقيه** رجل اعنتك عبدا عن ابيه الميت جاز ويكون الولاء له لانه هو المعتق وللأب ثواب الاعتراف ان شاء الله تعالى **وفي الفقيه** بعد ان رثه لغيره الا بغيره اوصى بان يعنتق عنه عند موته فاعتقه فالولاء له دوره المعتق انتهى **وفي** **دوالا** **في** **يرون** بالولاء والى يورث النساء بالولاء الا ما اعتقن او كانت ابنته او كانت بنتا بنت او ديرة او ديرة **و** **في** **الحج** وينسب اليها من ينسب الي معتقها الى ما ينسب اليه ولو في الفيض **وفي** اعني في معتق المعتق اذا مات العبد المعتق عن صاحب فرض وعن معتق او عصبة المعتق يعطى نصيب الفرض فرضه والباقي لمن يستحقه بالولاء كذا في السراجيه **ولو مات المعتق** ولم يترك الا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية عن اصحابنا ويوضح ما له في بيت المال **وبعض مشايخنا** كانوا يقولون يدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اولي الاقرب اليها لو كانت ذكرا كانتحقة وليس في زماننا بيت مال ولودفع المال الى السلطان او الى القاضي يصرفه الى المعتق ظاهر واتهامه في شجرة الكنز للامام الذي يلي انتهى **اقول وهذا** ناظر الى قولهم ان ثبوت الولاء للعصبة بطريق الخلافة لا الارث فيقوم مقام المعتق الاقرب من عصبة حتى يكون ٢ منه دون ابيه اذا اجتمع خلافا لابي يوسف فانه يعطى الاب مع الابن السدس ٢ نه في العصبية مثل الابن ٢ واسطة بينه وبين الميت ولما ان البسوة مقدمة مع الابن على الابوة كذا في الفيض وغيره فالعنت وان لم تكن عصبة بالذات فاعمال شبيهها اقرب للاعتدال في اعمال شبيه بيت المال **وقد ذكر في الفيض** في تصوير تدبير مدبر الحواف ما لو دبرت امرأة عبدا ثم امرت تدته والعياذ بالله تعالى ولحقته بدائر الحرب وحكم بلحقها فعتق مدبرها فمدبره اشتراه ثم جاءته ثابته اليها ثم مات مدبرها ثم مدبره كان ٢ وهذا الثاني لمدبرة مدبره **وفي** **الحج** بعد ان **من** **الحج** **الصغير** ولو تزوجت معتقة بعد ولدت اولادا فعتقهم الى موالى الام تبعها ولو اعنتك الاب جرد ٢ والاولاد الى نفسه ٢ ترجع عاقلة الام على عاقلة الاب كما عتقوا الثبوت الولاء لهم مقصورا على عتق

او اعنتك في اعنتك

منه

كانت

٣  
٢  
١



الاب بخلاف ولد الملا عنه انه يستند منه الى حالة العلوق والله اعلم كذا في  
 معين المفق **وفيه** واذا ملك الذي عبدا واعتقه في ٥٧ له كالكسب **وسو**  
 اعتق حوان في دار الحرب عبدا لا يعتق الا ان يخلى سبيله فاذا خلى سبيله  
 يعتق في ٥٧ له عند ابى حنيفة فله ان يوالى من شاء وقال ابو يوسف الوال  
 للمعتق وليس له ان يوالى احدا **وفيه** ولو دخل مسلم دار الحرب واشترى عبدا  
 واعتقه عتق بالقول استحسانا في ٥٧ له في قول ابى حنيفة وهو قول محمد  
 في رواية كتاب الوال وفي قول ابى يوسف له الوال وهو قول محمد  
 في رواية السير الكبي **ولو** كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او حوان في دار الاسلام  
 فواله له في قولهم جميعا كذا في المنهاج لعرو بن محمد بن عمرو بن محمد بن احمد  
 العقيلي جلال الدين ابى حفص الانصاري كان له كبار فقهاء بخاري  
 حدث عن الصدر الشهيد حسام الدين ومات بخاري سنة ست وسبعين  
 وخمسماية كذا في طبقات الشيخ قاسم رحمه الله تعالى انتهى **واما**  
**والوالاة فانه اضعف** في ٥٧ العتاقة في ٥٧ لا بل للمخويل قبل العقل  
 بخلاف الاول ولذا اخبره عنه ذكرنا **فاذا اسلم** رجل على يداه ووالاه او  
 غيره على ان يرثه ويعقل عنه صح وعقله عليه وارث له وكذا العبي العاقل ان  
 اذن ابوه او وصيه به كالعبد باذن سيده **وامرته** موخر عنه ذوى الارحام  
 للاختلاف في ثبوته شرعا ولذا اشار كهم الموصى له بالثلث دون **وفي المنج**  
**وغيرها** انه عقد غير لازم لا وصية والوكالة فكل واحد منهما ان يفرد بنفسه  
 يعلم صاحبه وان كان غائبا لا يملك نفسه وان كان غير لازم في العقد ثم بها كافي  
 الشركة والمضاربة والوكالة **وهذا** ان لم يعقل عنه او عزولده فانه حينئذ  
 يكون **في الغيب** وصحة الوالاة شرابط منها ان يشترط الميراث  
 والعقل لان عقد الوالاة يقع على ذلك فلا بد من ذكره **ولو شرط الارث** في  
 الجاني في كذا كذلك ويتوارثان من الجاني بخلاف ٥٧ العتاقة فانه يرث  
 الا على الاستفادون قلبه لان سببه الاحياء وذا وجد من الا على دون الاستفاد  
 السبب هو العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط يثبت الحكم ومنها ان  
 يكون المولى من العرب لان العرب له نمرة نفسه بقبيلة وذا اكد من نمرة الوالاة  
 في ٥٧ يلحقه الفسخ ومنها ان يكون قد عقل عنه غيره لانه حينئذ يتعلق به ٥٧  
 فيفسخ فصار كمن في العتاقة ومنها ان يكون عليه ولا عتاقة لانه وادها  
 لازم فلا يظهر الا في مع بقائه ومنها ان يكون المولى بالغا عاقل حقا فيصح منه

النهي

النهي والعبد الابا ذن الاب او الوص او السيد ومن المجنون مطلقا **قال**  
 ويدخل في العقد الولد الصغير والمحدث **وسو** عقدت المرأة اخرى ولها  
 او وصفا فكذا لك عند ابى حنيفة وقال لا يدخلون في ديها انتي والله  
 اعلم **كتاب الاكراه** هولاء حلق الانسان على شئ **يا با**  
 ويكره **وشرعا** فعل يفعل المولى بغيره يستغنى به رضاه او يفسد به اختياره  
 مع بقاء اهليته كذا في البداية والاول اشارة الى المبي يتقويت النفس والعضو  
 بغلبة ظنه وهوانه ان يكون مع نساد الاختيار او مع عدمه والثاني اشارة  
 الى القسم الاخر كغرب يفيض الى تلف وجس وهذا بعدم الرضى غير مفيد للاختيار  
 ولذا قيل بتقدير في قوله او يفسد به اختياره وقيل معنى يفسد يضطرب  
 به اختياره وهو حسن وان خالف كلام الاصوليين **وفي التخيير وغيره** وهو  
 مطلقا لا ينافي اهلية الوجوب للذمة والعقل والى ما كرهه عليه تدبقرض  
 الاكراه بالقتل على الشرب نيابة بتركه ويجرم كعل تمل سلم ظلا يوجب على الترك  
 كعل اجراء كلة الكفر بخلاف المباح لا فطام المسافر **ويشاي** الاختيار بل الفعل  
 عند اختياره خوف المكره **وفي البداية وغيرها** بشرطه كونه المكره قادرا على ما  
 هدد به سلطا ناكذا اولسا وان يغلب على ظن المكره انه يوقع به ذلك  
 ان لم يفعل **اد** بالتمديد والمؤن على نفسه يصير ملجأ طبعيا وبدونها لا يصير  
 ملجأ طبعيا فلا يثبت حكمه **قالوا والسلطان القادر على الايقاع وان لم يكن**  
 سلطا نا حقيقة **في المنج** وامر وى عنه ابى حنيفة انه ان الاكراه يتحقق الا انه  
 السلطان فذلك يجوز على ما شأه في زمانه من ان القدرة والمنع لم يكن  
 في ذلك العصر الا بالسلطان وفي زمانها كان لكل مفسد متلخص قدره على  
 ذلك لفساد الزمان فاقبلا على ما شأه هذا وبه يفتى **وفي الزمان** يضر بها فارت  
 باستيلاء امرها جاز عنده لان الاكراه يتحقق الا انه السلطان **وفي الفتاوى**  
 الزوج سلطان زوجته فيستحق منه الاكراه ولم يذكر الخلاف وسوق اللفظ  
 يدل على انه على الوفاق وعند الثاني ان هدد بها بما يحصل منه القتل فاكراه  
 كالسيف ونحوه وان بغيره فاقراه جاز وعنده محمد اذا خلا بها في موضع  
 لا تقدر ان تمنع منه فبطلت السلطان اما اذا هدد بها بوجع فاقراه  
**في المنج** باطل والفقوى في تحقيق الاكراه من غير السلطان على قولهما انتهى ثم نقل  
 في المنج عن شرح الوهبانية ما يدل على ما نزه الزمانى من ان صحة الاكراه  
 من الزوج على الوفاق **وفي تعيين المفق** طلاق المكره وعتاقه ويمينه كل



ذلك جائز عندنا واسلامه كذلك وكفره ليس بكفر وقد جمعها بعض الفضلاء  
 فقال طلاق نكاح والعقاق ورجعة وعفو قصاص واليمين كذا النذر  
 ظهار وايلاء وفي هذه نتجح مع الاكراه عدها عشر  
 وبالاكراه على الاسلام تتم احد عشر لان الاسلام يصح بعد انتهى وسند كونه  
 خزانة الفقه انما يصح مع الاكراه ثمانية عشر وبما زيد في الحاشية نصيب  
 احدا وعشرين **وفي** ان الاكراه يختلف باختلاف الناس فان الاراد  
 ٧ يغتفر بالضرب والجس بالضرب الذي يكون اكراهها في حقهم بل الضرب  
 المبرور ٧ الحبس الا ان يكون موبدا بتضييعه والاشرف يغتفر بسلام فيه  
 خشونة فمثل هذا لا يكون اكراهه كذا في شدة الوقاية وفي القسمة ان  
 يختلف باختلاف ذوي الموائد فان يكون القول الشديد في حق اكراهها  
 ورب انسان ٢ يكون الضرب في حق اكراهها **وفي شرح الوهابية** حكم عن النجم  
 الطوسوسي ان الاكراه يحصل بضربة واحدة ٧ اعلم به اين نقله قال  
 وهو محمول على رساء الناس وكرامهم ٢ فيه مزيد حق في الحرمة انتهى  
**اقول** ما نقلناه عن شدة الوقاية والقسمة يفيد هذا انتهى **وهو شرط**  
 كون المكره متمسكا بما اكره عليه قبله اما لمصلحة كبيع ماله او حق اخر كالطلاق مال  
 الغير او الحق الشربة كشراب الخمر والزنا **وفي بحر الفتاوى** الاكراه بحق لا يعدم  
 الاختيار شرعا كعقوبته اكرهه القاض على العوقبة بعد مضي المدة الا يرى ان الذي  
 اذا اكرهه القاض على بيع ماله صح ونفذ ببيع والذي اذا اسلم عبده  
 فاجر على بيعه نفذ ببيع **وعنه** هذا قلنا اذا اكرهه الخوان على الاسلام يصح  
 اسلامه ولو اكرهه المشرك والذي على الاسلام ٢ يصح اسلامه انتهى **وفي الحاشية**  
 في باب ما يكون كفوا وما لا يكون ما يوافق هذا **وخالفه في الاكراه** فقال واذا  
 اجبر الكافر على الاسلام صح اسلامه فان ارتد بعد ذلك بغير على الاسلام ولم  
 يقتل انتهى ولم يفصل **وفصل في شرح الوهابية** فنقل عن التتمة لو ان  
 نصرانيا اكره على الاسلام فاسلم فالقياس ان لا يصح اسلامه وفي الاستحسان يصح  
 فلو امرت بعد ذلك في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل **وهو نظير**  
**القياس والاستحسان** في الولد الذي ولدته الوثنية بغير المولى اذا بلغ  
 مرتدا وكذا المسلم في صغر اذا بلغ مرتدا حيث يجبران على الاسلام ٧ يقتل  
 انتهى **وفي معنى المفتى** اكره فاجرى كلمة الكفر على لسانه بوجيد حبس او قيد  
 كفوا بان امراته **وهذا بخلاف** ما لو اكره بقطع او قتل فانه يرخص ان يظهر

ما امر به وتلبه مطيع بالايان ويوجر لوصيه **اكره** بالقتل على القطع لم يسمع **اكره**  
**الحرم** على قتل صيد فاني حتى قتل كان ما جاور **اكره** على الطلاق وقع الا اذا اكره  
 على التوكيل به كذا في الغوايد الزينية **قوله** الا اذا اكره على التوكيل به  
 اي بالطلاق فطلق التوكيل يعني ٢ **ويخالفه ما في الكتب** المعتمدة كالحاشية  
 والزامية والمجني والبحر وتبيين الكفر وعبارة الشيعي **ولو اكره** على التوكيل  
 بالطلاق او العقاق فوقع التوكيل وقع استحسانا والقياس ان ٢ يصح  
 الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالباع واشتال وجه الاستحسان  
 ان الاكراه ٧ يصح انعقاد البيع به ولكن يوجب ساد فكذا التوكيل ينقضي مع  
 الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة كونه باسقاطات فاذ لم  
 تبطل نفذ تصرف التوكيل انتهى فيجمل كلام الغوايد على اعتماد القياس **لكن**  
**المقول عليه هو الاستحسان الا في سائر ما لم يسمع** ليس هذا منها **وفي**  
**عن المجتبى** بيع المكر يخالف البيع الفاسد في امره يجوز بالاجازة بخلاف  
 الفاسد وينقض تصرف المشتري فيه وتغير القيمة وقت الاعناق دون القبض  
 والتمن والمخا امانة في يد المكر بخلاف الفاسد فيها **وفي** موكل اكره على  
 النكاح باكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ٧ جوع على المكر شيء  
 كافي الاشياء **وفي** اكره على ان يشتم مسلما او يملك مالا فان فعل فهو مأزور وان لم  
 يفعل حتى قتل فهو مأجور **قلت في قوله مأزور** انما باعتبار شتم المسلم  
 لان المذكور في البهرة انه مثل الاكراه على الكفر فانه قال وكذا اذا اكره  
 على قتل مسلم او مسلمة فان خاف ما تهدده وسمع ان يظهر ما امر به به  
 انتهى **وفي قوله في الظهيرية** لكن بصيغة امر جواز يكون في سعة منه واعقبه بقوله  
 ولو اكرهه على اجراء كلمة الكفر على اللسان كان في سعة منه ولم يعلقه بالرجاء  
 وهما علمه بالرجاء **والنقطة** ان ما هنا من مظالم العباد وليس هذا في معنى  
 الافتراء على الله تعالى بل وجه فانه مطلع على ضميره ٧ اطلاع المقذوف  
 على ضمير القاذف وكذلك لو اكرهه على شتمه محمد صلى الله عليه وسلم **قوله او يملك**  
**مالا** اي اسلم او ذم **قوله** وان لم يفعل حتى قتل فهو مأجور **هذا** الذي جرى  
 عليه في الكفر به وفي اظهار الكفر وقال ابن يلع نثبت الترخيص له فيه وكذلك  
 لو ما ثبت حرمة يرخص له عند الاكراه الكامل وهو المجني وذلك مثل اطلاق  
 ماله الغير وانما الصوم والصلاة والحاشية على الاحرام وعلله بان الاباحة  
 لم توجد سمعا فالتحق بما لا يحتمل السقوط فيثبت بالاكراه المجني من خمسة لا بانه



مطلقة **ثم قال** ويشاب بالصبر قال الشارح أي يكون ما جورا أن صبر ثم عليه  
يقوله ٧ من الحرمة قائمة والامتناع عزيمه فاذا بذل نفسه ٧ عزائر الدين ٧ قامة  
حق الله تعالى أو حق غيره من العباد كان شهيدا انتهى كلام الزيلعي **وقال**  
**الانقائي في شرح الهداية** بعد أن ترقب بين هذا النوع من فصل الأكره وبين الأكره  
على شرب الخمر أو الدم أو الكلب الميتة **والاصل في شرح هذه المسائل أن ما**  
**حرمة النص حالة الاختيار ثم أصبح حالة الاضطراب** وهو ما يجوز أن يورد  
الشرع بابا حتمه كاللحم الميتة والخنزير وشرب الخمر وأباحه الفطر في رمضان  
للسافر والمريض إذا امتنع عنه ذلك كان أثما إذا قتل ٧ أنه اتلف نفسه ٧ عزائر  
دين الله تعالى إذ ليس في التورع عنه المباح عزائر دين الله ومن اتلف نفسه  
٧ عزائر الدين كان أثما **وما حرمة النص حالة الاختيار ثم رخص حالة**  
**الاضطرار** وليس هو ما يجوز أن يورد الشرع بابا حتمه كاللحم الميتة ومطالم  
العبادة إذا امتنع فقتل كان ما جورا لأنه بذل مهجته ٧ عزائر دين الله حيث تورد  
عنه ارتكاب المحرم **وكذلك** ما ثبتت حرمة بالنص ولم يورد نص بابا حتمه  
حالة الضرورة لا الأكره على ترك الصلاة في الوقت وعلى الفطر في رمضان  
للقيم الصحيح إذا امتنع عنه ذلك فقتل كان ما جورا لأنه بذل مهجته ٧ عزائر الدين  
وقتل الصيد للمحرم كذلك **هذا حاصل** ما ذكره خواهرزاده في بسوطة  
**وقال** في آخر كتاب الأكره من الشامل اضطراب إلى الكالمية وهو محرم وتدر على  
صيد يقتله ويأكل الميتة ٧ حرمة الصيد ثابتة في حق المحرم مطلقة والميتة  
حلال في هذه الحالة انتهى كلام الانقائي وقريب منه في الطهريته **ولما** خلا كثير  
من المتن والشرح عن ذكر الصبر على القتل وعدم اتلاف مال الغير **ورأيت**  
**صاحب الفيض** قد صرح بخلاف هذا حيث قال تبعنا لمن في مسألة اتلاف أكله  
وأن لم يفعل المكره وصبر حتى اتلف ثم وقال في تفصيله أن حالة الاضطراب  
مستثناة من الحرمة بقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم  
اليه والمستثنى من الحرام حلال وما امتنع منه حق هلك يكون أثما انتهى **واجب**  
**عنه** بأن الآية نزلت في الذبيحة لأن صدرها وما لكم أن لا تأكلوا ما ذكر اسم  
الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه **ما** مال الغير فقال  
الانقائي ما يستباح لضرورة المصلحة فكذلك يشباح بالأكره ٧ في الأكره  
ضرورة كافي المصلحة ولكن علقوه بالرجاء لأن أبا حنيفة لم يثبت بعين النص  
انقائه ما رواه عنه أي فلذا حكم بالتواخيص ٧ بالإباحة على ما مر **بثبته ما قرره**

الحق

الحق **ثم ما عليه القول بطوله** والله أعلم **وأن حان على نفسه من العطش**  
فلا بأس أن يشرب من الخمر ما يبرد عطشه **وأن كان مع رفيقه ماء كثيرا**  
أن يستقيم على له أي عند العطش أن يقاتله بما دون السلاح وفي الماء  
المباح له أن يقاتله بالسلاح إذا سعه **وفي الطعام** ٧ حله أن يقاتله ولكن  
يغصبه أي أنه استطاع ويعطيه قيمته انتهى **وفي الخمر** ورخص للمكره  
بقتل وتطع اتلاف مال مسلم للضرورة كافي حالة المصلحة وقد تحققت  
وضمن المكره ٧ المكره أنه فيما يصلح له **وفي الجني** المكره بأخذ  
المال يضمن إذا نوى وقتل الأخذ أن يورده على صاحبه والا يضمن **وإذا**  
اختلف المالك والمكره في الميتة فالقول للمكره مع يمينه والا يضمن **وفي المكره** على  
الأخذ والدفع إلى المكره أنما يسعه إذا كان حاضرا عند المكره **فإن كان امرئ**  
**ليقتل** فإن أن ظفوه يفعل ما توعده لم يحله الإقدام على ذلك لئلا يورده القدر  
والإبقاء بالقيمة منه **وبهذا انتهى** أنه لا عذر ٧ عوان الظلة في أخذ أموال الناس  
عند غيبة الآخرين وتطلم بأمرهم والخوف من عقوبتهم ليس بعذر **والأثر**  
رسول الأمر مع على أن يورد عليه فيكون بمنزلة حضور الأمر انتهى كلام  
المجتبى ونحوه في البزورية **وفي الخمر** لو قال لا تملكك أو لتأخذ من مال هذا  
وتدفعه إلى فاني حتى تذل وهو يعلم أنه يسعه كان ما جورا لأنه ظم **وفيها** ولو  
كان في يده مال مسلم فقال له السلطان لين لم تعطني هذا المال ٧ حينئذ شتم  
أو طعن بك في البلا د أو ضربك سوطا أو سوطين ٧ يجوز له أن يدفعه  
فإن دفعه إليه ضمن وإن قال ٧ قطع يدك أو ضربك خمسين سوطا ندفعه  
إليه لم يضمن **وكذا الحكم** لو هدد وصي اليتيم **أن قال** وإن هددته بأخذ مال  
نفسه أن لم يسلم إليه مال اليتيم أن علم أنه يأخذ بعض ماله ويتوكل له  
البعض وذلك يكفي ٧ يسعه التسليم إليه فإن سلمه ضمن مثله وإن خشي أنه  
يأخذ جميع ماله فهو عذر ٧ ضمان عليه أن دفعه وإن أخذ السلطان مال  
اليتيم بنفسه ٧ ضمان على الوصي في الوجوه كلها كذا في السراج نقلا عن الشافعي  
انتهى **وفيها** ٧ رخص بالأكره بالقتل والقطع قتل المسلم ويصبر  
حتى يقتل ويقاد في العمد المكره أي بكسر الواو فقط وذكر شمس الأئمة الشرح  
أن المكره لا يخدم من الميراث دون المكره المأمور كذا في التتارخانية والمختارات  
ولينظر في الفرق بينهما وبين ما إذا سقط نائم على مورثه فقتله **ولو أكره**  
على التوالم برخص له وللواة برخص بالأكره المجبي ٧ بغيره ويسقط الحد في

مطلب في اعتدال الأعونه



ثم قال لا ضمان عليه ويكون القول قوله في ذلك كذا في الحاشية وفيه عن  
الفتية كرهه على قبول الوديعة فتلفت في يده فاستحقها تضيق المودع قال  
مرحمته الله وقد جمع المحقق المال ما يصح مع الاكراه في قوله  
• يصح مع الاكراه عتق ورجعة • نكاح وايلاء طلاق مفارق •  
• وفي اظهره واليمين ضد مره • وعقوبة قتل شباب منه المفارقة •  
ثم قال وهذا في الاكراه على غير الاسلام والايلاء الاكراه على الاسلام ثم احدث  
عشر ان الاسلام يصح مع انفسه وقد عد الواضع التي تصح مع الاكراه في خواتمه  
الفقه في الدين فقال ثمانية عشر تصح مع الاكراه اذا اكرهه رجلا بقتل او تلف  
عضو من اعضائه او بامر بخلاف منه تلف نفسه او ذهاب عضو من اعضائه  
على ان يطلق امراته او يتزوج امراته او على ان يراجعها او يحلف بطلاق  
او عتق او يظهره او ايلاء او عتق عبدا او على ايجاب حج على نفسه او على ايجاب  
صدقة او عفو عن دم عده وجب له او اكرهت امراته على قبول طلاق على مال او اكره  
نهرانيا على الاسلام **فصل في ذلك جاز** ثم قال وكذلك التدبير والاستيلاء  
والرضاع واليمين والتدبير مع الاكراه انتهى **قال في معين المفتي** بعد نقلها  
ويروى عليها التي في الايلاء لا سلم يذكره وتقدمنا الايداع وقوله على الحاشية  
لجمله ما يصح مع الاكراه احد وعشرون والله اعلم **قال في المنهاج** في كتاب  
الاكراه **واما الاكراه على المعاصي** فهو على ثلاثة اشياء **احدها** في النفس فيكره  
الرجل على قتل انسان او قطع عضوه او ضربه او جرحه او ان يورث به او يولد  
فلا يجوز له ان يفعل منها شيئا **الايسر** ذلك ان ياتي **اقل** بياسر ما ذكرنا سابقا  
الامام الزيلي في انه يخصص لها ان تكون في نفسها بالاكراه المسمى بان لا يولد  
لم ينقطع عنها الى ان يخصص الواطئة بالاكراه المسمى لا يتضاها عللوا به عدم  
جواز الاتهام عليه في الرجل لا لا يخفى فيكون الحكم بيمينه لا الحكم في المرأة بالاول  
اذ لا ولد هنا اصلا **الا ان يفوق** يكون الواطئة اشده حرمة من الزنا لا يباح  
بج بطريق ما ويكون تبجها عقليا ومن ثم لا تكون في اليمن على الصحيح انتهى  
ونحوه في النجى **ثم قال فيهما** **وهل يكون الاكراه باخذ المال اكرها**  
**عبره** عام **قال في الفتية** في كتاب الاكراه معلما بعلامة **تج** متقلب  
قال لرجل امان تبج لي هذه الدار بكذا او ادفعها الي خصمك فباعها  
منه فهو يبيع مكره ان غلب على ظنه فتفتي ما وعدة **قال رحمه الله** ثم هذه  
اشارة الى ان الاكراه باخذ المال اكره شرعا وفي **بط** الفاظ متعارضة

ثم قال لا ضمان عليه ويكون القول قوله في ذلك كذا في الحاشية وفيه عن  
الفتية كرهه على قبول الوديعة فتلفت في يده فاستحقها تضيق المودع قال  
مرحمته الله وقد جمع المحقق المال ما يصح مع الاكراه في قوله  
• يصح مع الاكراه عتق ورجعة • نكاح وايلاء طلاق مفارق •  
• وفي اظهره واليمين ضد مره • وعقوبة قتل شباب منه المفارقة •  
ثم قال وهذا في الاكراه على غير الاسلام والايلاء الاكراه على الاسلام ثم احدث  
عشر ان الاسلام يصح مع انفسه وقد عد الواضع التي تصح مع الاكراه في خواتمه  
الفقه في الدين فقال ثمانية عشر تصح مع الاكراه اذا اكرهه رجلا بقتل او تلف  
عضو من اعضائه او بامر بخلاف منه تلف نفسه او ذهاب عضو من اعضائه  
على ان يطلق امراته او يتزوج امراته او على ان يراجعها او يحلف بطلاق  
او عتق او يظهره او ايلاء او عتق عبدا او على ايجاب حج على نفسه او على ايجاب  
صدقة او عفو عن دم عده وجب له او اكرهت امراته على قبول طلاق على مال او اكره  
نهرانيا على الاسلام **فصل في ذلك جاز** ثم قال وكذلك التدبير والاستيلاء  
والرضاع واليمين والتدبير مع الاكراه انتهى **قال في معين المفتي** بعد نقلها  
ويروى عليها التي في الايلاء لا سلم يذكره وتقدمنا الايداع وقوله على الحاشية  
لجمله ما يصح مع الاكراه احد وعشرون والله اعلم **قال في المنهاج** في كتاب  
الاكراه **واما الاكراه على المعاصي** فهو على ثلاثة اشياء **احدها** في النفس فيكره  
الرجل على قتل انسان او قطع عضوه او ضربه او جرحه او ان يورث به او يولد  
فلا يجوز له ان يفعل منها شيئا **الايسر** ذلك ان ياتي **اقل** بياسر ما ذكرنا سابقا  
الامام الزيلي في انه يخصص لها ان تكون في نفسها بالاكراه المسمى بان لا يولد  
لم ينقطع عنها الى ان يخصص الواطئة بالاكراه المسمى لا يتضاها عللوا به عدم  
جواز الاتهام عليه في الرجل لا لا يخفى فيكون الحكم بيمينه لا الحكم في المرأة بالاول  
اذ لا ولد هنا اصلا **الا ان يفوق** يكون الواطئة اشده حرمة من الزنا لا يباح  
بج بطريق ما ويكون تبجها عقليا ومن ثم لا تكون في اليمن على الصحيح انتهى  
ونحوه في النجى **ثم قال فيهما** **وهل يكون الاكراه باخذ المال اكرها**  
**عبره** عام **قال في الفتية** في كتاب الاكراه معلما بعلامة **تج** متقلب  
قال لرجل امان تبج لي هذه الدار بكذا او ادفعها الي خصمك فباعها  
منه فهو يبيع مكره ان غلب على ظنه فتفتي ما وعدة **قال رحمه الله** ثم هذه  
اشارة الى ان الاكراه باخذ المال اكره شرعا وفي **بط** الفاظ متعارضة



الدلالة ولم اجد فيه رواية الا هذا القدر ثم لم يرد في قول المدعي ان لا يدين له اية ادعى في  
القبالة واقرانه ٢ شئ لك على والا قوله ان في يدك ذهب شئ الملك فندفع  
القبالة واقرانه ٢ شئ له عليه فمذا في معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه  
وتماه يطلب من القنية **وفيها وفي غيرها** هدد رجلا بالضرب حتى يبيع ماله  
او ابراه عما عليه فمذا يختلف باختلاف ذوى المروءات فرب انسان يكون  
القول الشديدي في حق اكراهها ورب انسان لا يكون الضرب في حق اكراهها قيل لرجل  
امان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فمذا الاكراه ان كان شرابا لا يخل  
والا فلا **قال** رحمه الله فعلى هذا اذا قيل له امان تترى بهذه المواة او  
تبيع كذا فباع لم ينفذ وكذا في نحوه من المحرمات انتهى ملخصا **وفيها من السراييم**  
قيل لحرم ٢ قتلك او تقتلن هذا الصيد فاني حتى تقتل كان ما جورا انتهى **وفي**  
**البزازية** الضرب اذا كان ما يحتاج منه التلف او العضو فاكراه ولم يقدر محمد بن  
شيبان بوضعه الى راي المكرم وقد مر بعض علمائنا بادي الحدار بعين والصحيح  
ما قاله محمد ٢ اختلاف الناس فيه وبسوط او بسوط طبع الا ان يكون على  
الذاكر والعين ويحكي عن جلد مصرانه يقتل الانسان بضربة بالسوط الذي  
علق عليه الكعب **وقال الاكراه بالحيس المؤبد** والقيء المؤبد لا يوجب  
الاكراه اذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم الانضاء الى تلف نفس او ماله  
وانما يوجبان غما وتناول المحرم ٢ زالة الغم لا يخل ومنه الشايخ في قوله لوذا شقم  
يقع في قلبه انه بالحيس المذكور او بالحيس في بيت مظلم فيان عليه التلف غما او على  
عضو من اعضائه او عينييه نظمة المكان يخل ويحمد لم يجعل الحيس الذي كان في زمانه  
وهو ملكك الجرد اكراهها اما الحيس الذي احدثه اليوم فهو اكراه لا نه تعذيب لا يصح  
يحد انتهى **وفي الظهيرة ولو قيل له تقتلن ابك** او بابك او لتبيعن عبدك  
هذا بالقبالة جاز البيع قياسا وكنه استحسان **وقال البيع** باطل ٢ ان البيع  
يعتد تمام الوضو وبما هدد به ينعدم الوضو **ولو قيل له تبيع ابك** في هذا  
الجن او لتبيعن عبدك هذا بالقبالة جاز البيع قياسا وكذلك في  
لا ذوم محرم وفي الاستحسان ذلك كراه ٢ يصح البيع انتهى **وذكر في**  
**القطعات مسائل في الظلال وفيها** ولو اكرهت زوجها على ان يطلتها  
او عيدها تلف نفعل لم يكن لها عليه شئ من المهر لان الفوق جاءت به قبلها بطل  
الدخول بها انتهى **وفي المنع والاكراه** يبطل الاقرار بكليتها لا بما خبر والخبر  
يخلل الصدق والكذب والاكراه يوجب جانب الكذب فاذا انزعقت عبده

مكروها لا يعتق فان قلت فعلا جعل انشاء اجمارا ليلغوا جعل الامام قوله  
لعبد وهو اكبر منه سنا هو ابن انشاء العربية مجازا قلت الكرخي قاله في  
مسئلة النيب وقال يعتق في الحال والشايخ فرق بينهما وقالوا في مسئلة الاقرار يعتق  
اصلا وهو الاصح كما في البزازية **وفي المنع** اذا اكره على النكاح باكثر من مهر المثل يجب  
بقدر مهر المثل ٢ الزيادة ٢ يرجع الكرم بشئ ولو اكرهت المواة على النكاح  
من كفوه باقل من مهر مثلها يقال للزوج امان تبلى الى تمام مهر مثلها و٢١  
فان تمها فان دخل بها وهي مكروهة فهذا رضى من الزوج بتبليغه وان دخل بها  
وهي طاهرة فكذا لم يرض بها كذا في السراجية انتهى **وفي الظهيرة** واذا تزوج  
الرجل امرأة ولم يدخل بها فاكراه على الدخول بها فدخل بها ثبت احكام الدخول  
منه ناكدا للمهر وجوب العدة ٢ يرجع على المكرم بشئ انتهى والله اعلم  
**كتاب الحج** هو لغة المنع ومنه سمي الحطيم حج لا نه حج من البيت والحرام  
حج لا نه ممنوع عنه والعقل حج المنع من القبالة **قال الشافعي**  
فالعقل عقول الحجى حاجز ٢ والحج حج والنحر نحر قيل وسميت الانثى من الخيل  
حجرا ٢ بها لا نه فحل كرم ومنه الحج حج الصلابة وامتناعه وشرع المنع من  
نفاذ تصرف قوله **قال في المنع** ٢ الحج في الحكيمات دون الحيات ونفوذ  
القول حكمي الا ترى انه يرد ٢ يقبل والفعل يرد بعد الوقوع فلا يتصور  
الحج عنه **قالوا وسواء** اذا اثر التصرف القول ٢ يوجد في الخارج بل ابري يعتبر ه  
الشرع لا يصح ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر الشرع عدمه  
فلان التصرف الفعلي الصادر من الجوارح كالقتل والتلف المالك لا يرد في  
الاصول **وسبب** الصغر والجنون والرق لكن عدم نفاذ تصرف الرقيق نظرا  
لحق سيده فلذا صح طلاقه دون الصغير والجنون المغلوب **اما سائر**  
التصرفات فلا تصح من الجنون محال وتصح من صبي يعقل باذن وليه وعبد  
باذن مولاه ان كانت من العقود اما الاقرار فلا تنفذ من صبي كجنون ولا نه  
عبد غير ما دون في حق سيده بل ينفذ في حقه بئال مال بعد الحرية وبالحسد  
او القود يلزمه في الحال ٢ العبد يبقى على اصل الحرية في حقها ينفذ في  
التبعية **وفي معنى المقتى** قال ابو حنيفة ولا يحج على سفيه بسفه واعتمد  
قوله الجبوت وصدر الشريعة والنسفي وغيرهم وقال القاضي في كتاب الميطات  
وعندهما يجوز الحج على الحر والعنق على قولهما **قلت** وهذا نص في وهو اقوى  
من الاثواء وهو اختيار ابي بكر الخزاز في المسئلة المصلحة والله اعلم كذا



قال الشيخ قاسم في تصحيحه **ومراد** ان ما وقع في المتن من القول بعدم الحجر على الحر  
يصح بالالتزام وما وقع في قاضي خان من التصريح بان الفتوى على قولها تصح  
بالتصحيح فيكون هو المعتمد كذا في المحرر وهو نوابه الشيخ قاسم **والمحجور عليه**  
على قولها الفتى به كالصغير في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعنف  
والاستيلاء والتدبير وجوب الزكاة والحج والعبادات ونحو ذلك ولا ياتى به  
وجده وفي صحة اقراره بالمعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالتقريب  
من الثلث فهو كالبالغ في هذه **وحكمه كالعبد** في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى  
لو اعتقه كفارة ظهاره صح العتق ولا يجزى به عنها ويصوم عنها وما مد في  
شرة ابن وهبان كذا في الاشباه **وفيه الفساد** اذا باع متاعه بثمن صالح ولم  
ولم يقبضه حتى دفع ذلك الى القاضى فانه يحجز البيع وينهى المشتري عن دفع الثمن  
الى المحجور ثم علله وقال فان دفعه بعد ما بناه وضاع في يد المحجور عليه لم يبرأ منه  
المشتري ويجوز على دفع ثمن آخر للقاضى ان يهبه لما صح لان حق القبض للقاضى  
فدفعه الى المحجور عليه بعد ذلك كره نعم الى الاجنبى **والاحياء** للمشتري في ذلك  
البيع ٧ ثم ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما بناه القاضى فلا يثبت بسببه تخفيفا  
ولا خيارا فلو كان القاضى حين اجاز البيع لم يهبه عن دفع الثمن اليه قد نعم اليه  
لو جاز لان في اجازة البيع اجازة لدفع الثمن كالتوكيل في البيع وكيل في قبض  
الثمن كذا في شرة النظم الوهبيا في نقله عن المسوط **واقوام المحجور صحيح** عند ابي  
حنيفة لا عندهما كما في التنازع خاينه **وفيه كالاشباه** السفينة اذا روجت نفسها  
من كفوفهم فان قصرت عن مهر مثلها كان للولي الاعتراض ولو اختلفت من روجها  
على مال وقع ولا يلزمها المال **ولا يصح اقرار السفينة** والاشهاد عليه **ولو**  
دفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوعه سفينة ضمن ولو لم يحجز عليه ولو جاز القاضى  
على سفينة فاطلقة آخر جاز اطلاقه لان المحجور ليس بقاضى **ولا يجوز لثالث**  
تنفيذ الحجر الاول خلافا لخصا **قال في الحج** فاذا اطلقت الثانية واجاز  
ما صنع المحجور صح اطلاق الثانية **وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء**  
قبل اطلاق الثانية وبعده كان جائزا لان حجر الاول يجهت فيه فتوقف على  
قضاء قاض اخر **لا وقضى القاضى بشهادة شاهد** وهو محدد وفي قوله  
٧ يتم قضاءه مالم يتصل به امضاء قاض اخر ثم نقل ما قاله الخصا في ان  
لثالث ان ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى به الثاني وقد نقل عدم جواز كراه  
انفا وهو في الثانية فاقمه **وفيه وفي الاشباه** وقف المحجور عليه **بالسنة**

نعم في السفينة

باطل

باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضى تصحيحه البطلان او قاسم انتهى  
**يقول العبد الضعيف** والميكة مستقلة في النفع الوسايل عن الخصا في بيع  
تزيد تفصيل **وقد قال** بعد تفصيل القول ان قاض القضاة حاسم الدين  
الحنفى حكم بصحة وقفه ولو كان الواقف محجورا عليه بالسنة ونفذه جماعة  
**واورد عليه** انه كيف يجوز الحكم بصحة هذا الوقف وابو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يراه **فصار تركه تركه** مذهب ابي حنيفة ومذهب ابي يوسف  
رحمهما الله تعالى فان الوقف صحيح عند ابي يوسف والحكم بنفاذ تصرف المحجور  
غير صحيح عنده وعند ابي حنيفة بعكس **واجاب عنه** بان في الميكة مثل هذه القضية  
المركبة من مذهبين ونص فيها على جواز ذلك **فانهم قال** في الميكة قضى القاضى  
بشهادة الفساق على غائب او بشهادة رجل وامرأتين في النكاح على غائب  
ينفذ وان كان له يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للغائبين شهادة  
ولا للنساء في باب النكاح شهادة فقد جوزه هذا الحكم وهو مركب من مذهبين  
فكذلك نقول في هذه المسئلة لانه حكم بصحة الوقف ولو الواقف محجور عليه  
للسنة فصارت كميكة الميكة **وتعقبه الغزالي في حاشية الاشباه** بما يخصه ان في  
قوله وابو حنيفة لا يراه نظرا لانه يرى الوقف صحيحا جائزا لا لازما ويقول  
ان من طرق لزوم القضاء به فكيف يقول يراه فان قلت ان يراه لا يراه  
قلت ان يراه المطلوب ٧ من مذهب خلافة ٧ يراه ٧ من مذهب القضاء وحيد لم  
نصر القضية لمنفعة بل قد حكم فيها بقول ابي حنيفة فثبت كميكة الميكة  
بل في مقضى فيها بقول ابي حنيفة في الموضوعين كذا ذكرنا ثم قال تمام فانه ليطن  
حسن **واعلم** ان الشيخ قاسم قال في تصحيح القدرى ان الحكم الملقق باطل باجماع  
المسلمين فانظروا مع ما فيه في الميكة والله اعلم انتهى **وفي الاشباه** **وبعض**  
**المحقق** ولا يصير السفينة محجورا عليه بالسنة عند الثاني ولا بد من حجر القاضى ولا  
يرتفع عنه الحجر بالورشد ولا بد من اطلاق القاضى خلافا لمحمد فيهما **ولا يشترط**  
**حضرته** لصحة الحجر عليه كما في خزائنه المفتية انتهى **وفيه وذكر في الثانية** جملة ما  
يصح من المحجور وما لا يصح ثم قال والحاصل ان كل ما يستوى فيه القول والمجد ينفذه من  
المحجور وما لا ينفذه من القاضى ينفذه المحجور الا باذن القاضى **ولو باع** شيئا من  
ماله باذنه بمثل القيمة جاز وباقدره القيمة لا يجوز **وفيه** وعنه ان بكر البلي سئل  
عن محجور عليه وقف ضيقة له قال وقفه باطل الا باذن القاضى فقال ابو القاسم  
لا يجوز وان اذن له القاضى فماذا يصح المحجور عليه **بالسنة**



ومحمد ربهما الله تعالى وفي تصحيح القدر والشيخ قاسم بعد ان ذكر الاختلاف  
 في ادى مدة البلوغ وقال ابو الفضل الموصلي وادى مدة يصدق الغلام فيها  
 على البلوغ اثنا عشرة سنة والجاريم تسع سنين وتبد غير ذلك وهذا هو  
 المختار **قال في معنى الحق قلت** وتبد في الهداية بما اذا لم يكن فيهما الظاهر  
**في العادة** وفيها من القاض محمود السمرقندي ان مواهقا اقر في جلد  
 بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاض بما اذا بلغت نسكت الغلام فقال  
 بدنه البيان فقال بالاختلاف فقال القاض ما اذا رايته بعدما استيقظت  
 فقال الماء فقال اي ماء فان الماء يختلف فقال اني فقال على من احتلت  
 على ابن او على بنت او على امان فقال على ابن واستحق الغلام فقال القاض  
 بدنه الاستقصاء **قال** شيخ الاسلام وهذا باب الاحتياط وانما قوله بدنه  
 غير تفسير وكذلك الجاريم اذا اقرت بالحض انتم وفي الكفر وادى المدة في  
 حقه اثنا عشر سنة وفي حقها تسع سنين فان رافقا وقالا بلغنا صدقا  
 واحكامهما احكام البالغين انتهى **قال** ظاهر كلامه انه يشترط مع بلوغها  
 المدة المذكورة ان يرافقا لكن في شرة المجمع فمرافقا ببلوغها السن  
 المذكور ودل عليه كلام ابن وهبان وغيره **لكن نقل في العادة** عن قسمة  
 فتاوى الفصل في اقراءه بالغ وقاسم الوص فان كان مواهقا جازت  
 قسمة ولم يقبل قوله بعد انه كان غير بالغ **وان لم يكن مواهقا** ولم يعلم  
 ان مثله لا يحتمل لم تجز قسمة ولم يقبل قوله بعد انه بالغ **قال الصدر**  
 الشهيد وهذه المسئلة تبين ان بعد ثني عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة  
 الاقرار بالبلوغ وهو ان لا يكون محال يحتمل مثله وان يكون محال يحتمل  
 مثله **وفي فتاوى قاض ظهير الدين** في هذه المسئلة ان لم يكن مواهقا بان كان  
 يحتمل مثله عادة لا يصح اقراره بالبلوغ كذا في شرة النظر الوهابي **وفي**  
**الخاتمة** في اقراءه بالغ وقاسم الوص قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان  
 الصبي مواهقا قبل قوله ويجوز قسمة وان لم يكن مواهقا وتعلم ان مثله لا  
 يحتمل لا يجوز قسمة ولا يقبل قوله لا يكذب ظاهره وتبين بعد ان بعد  
 اثني عشرة سنة اذا كان محال يحتمل مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله  
 انتهى وهذا اخر كلام معين الحق ونحوه في المجلد **في النقص** ونبات العانة  
 لا يدل على البلوغ عند اصحابنا خلافا لثاني رحمهم الله تعالى لانه نبات  
 شعور في بدن الانسان فلا يستدل به على البلوغ كاللحية بل اولى فادام تكن

اللحية دليل البلوغ فالعانة اولى **ثم قال** وعنه ان يوسف في غير رواية الاصول  
 انه اعتبر نبات العانة **واما نوال القدي** فلا يحكم بالبلوغ به في ظاهر الرواية  
 وقال بعضهم يحكم به **وفي غيره** ولا يحج على الجوابين العاقل عند ان  
**الان ثلاث** الحق المجنون وهو الذي يعلم الناس الحيل الباطل والطبيب  
 الجاهل بمعالجة الا بدن والمكاري المفسد وهو الذي يتقبل الكوا ويراجر  
 الا بل وليس له ظهر يحل عليه ولا مال يشترى به الدواب **والجحر** على المديون  
 عنده خلاهما وقالا ومعهما الاية الثلاثة رحمهم الله تعالى **الجحر عليه** اذا  
 طلب الغرامة القاضى الجحر عليه يمتنع من البيع والشراء والنظر والاقراء  
 نظرا للغرامة كيلا يضرم انتهى والله اعلم **كتاب المأذون** الا انه هو  
 الاعلام لغته والاذن هو الاطلاق عن الشيء وهو ضد الجحر وفي عرف الفقهاء هو  
 فك الجحر الثابت بالرق شرعا واشتات اليد للعبد في كسبه كالكتابة الا ان الكتابة  
 لا تامة لما فيها من العوض والاذن غير لازم لعدم العوض فيه كالبصية مع البيع كذا  
 في مختارات صاحب الهداية **وعنه غيره** بفك الجحر الثابت بالرق واستقاط الحق  
**قال** الاصل في الاذن ان يكون مالكا للتصرف فاذا عرص له الرق  
 وتعلق به حق المولى صار مائعا لذلك فاذا اسقط المولى حقه المانع من التصرف  
 وانزال جحره فهو الاذن عندنا وعند الشافعي هو توكيل وانابه **وفي المختصر وغيره**  
**ومعنى الحق** اذا اذن له في نوع من التجارة عم اذنه انواع كلها وهذا يقتضي  
 على انه فك جحر وليس بتوكيل وكذا اذا قيل له اقد صباغا فانه اذن بشراء ما  
 لا بد له العمل منه نعم وكذا اذا قيل له الى الغلة كوشهر كذا **بالحرف** ما اذا  
 اذن بشراء شيء معين فان هذا استخدام الاذن كذا في الهداية قال في المسح  
 وهذا يفيد ان التخصيص قد يكون مفيدا اذا كان المراد الاستخدام لا نه لسو  
 جعل ذلك اذنا لا استخدام **ثم قال فيه** ويثبت دلالته كما ثبتت  
 صريحا **فبعد** مراه سيدة يبيع ويشترى وسكت ما دون **قلت** لكن لا في ذلك  
 الشيء الذي باعه او اشتراه ذكره في العادة كذا في نسخ الفقهاء وبه صرح الزيلعي  
 وتامه فيه **وفي** الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكس كذا في السراجية كافي  
 الاشياء **وفي** المأذون يصير مجورا بقول المولى له سورة حجرت عليه وبلا باق  
 والودعة مع الحق وبيع العبد او المولى وبالصبي والصبي مع التسليم اي تسليم العبد  
 وبالتصدق على رجل مع التسليم وبلا استيلاء يعني لو كان له جارية فاستولدها وبالله  
 الى دول الجارية وفيه امر بغير الحق يجوز لهم ان ياذنوا للصبي في التجارة الاب



والجهد والوصى والقاض فان كان له اب فاذن له او القاض في التجارة او اب الاب  
صار ما ذونا وفيه خمسة عشر يجوز لهم ان ياذنوا للعبد في التجارة المكاتب  
والعبد الماذون والمضارب وشريك العنان والمفاوض **يقول العبد الضعيف**  
وهنا بعض تخصيصات لما اطلق من السائل وتفرعات منها ان الاذن  
بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاريا في نوع واحد فاذن  
للعبد في المضاربة فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي  
الاصح عند التعميم كافي الظهيرة **ومنها** ان سكوت المولى اذا اراد عبده يبيع  
ويشترى انما يكون اذا اذنا لم يكن قاضيا فان كان المولى قاضيا لا يكون اذا اذنا كافي  
الظهيرة ايضا **ومنها** ان الاذن لا يبطل الا اذا كان مطلقا لا اذا كان مقيدا  
بشيء الا اذا كان في القول الصحيح ثم يستثنى من اصل الحكم ما لو كان الماذون  
مدبرا فابق فانه يصير مجورا كذا في الخاتمة **ثم** اذا عاهد الابن الذي صار  
مجورا عليه بالابا بقاء لا يعود ما ذونا على الاصح كافي الخاتمة ايضا **ومنها** انه  
اذا اذن القاض للمصغر في التجارة وابوه يابى صح اذنه كافي الخاتمة **قال**  
**في شرح الوهبانية** ولا يصح حجر الاب والجهد بعد ذلك ولو مات القاضى ان  
ذلك حكم من الحاكم فلا يبطل موته ولا ينقضه احد الا ان يرفع الى قاض اخر  
فيجوز عليه انتهى **ومنها** انه يشترط في الحجى على العبد الماذون علمه بالحجى وكذا علم  
الكثير اهل سوقه ان كان اذنه شايعا والا لا يشترط علمه في موت سيده وجو  
ه في موته سر ندائه جرحته **وكذا يشترط علمه بالاذن** قال في الاشياء الماذون  
لا يكون ما ذونا قبل العلم واستثنى مسألة وهي ما اذا قال اهل السوق يا يعوا  
عبدى فان قد اذنت له ولم يعلم العبد **خلافا** ما اذا قال يا يعوا ابن انتى قلت  
وخلاف ما اذا قال اهل سوقه قد جرت على عبدى وهو يعلم **وفي الاشياء**  
ولا يصح الاذن للابن والمغضوب المجهود والبيعة انتهى **وفي الخاتمة** والعبد  
الماذون اذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير مجورا  
انتهى **قال القرني في حاشية الاشياء قلت** وفي المستغطات يصح الاذن  
للعبد المغضوب ونص عبارته ولو غصب العبد الماذون غاصب فانه كان  
مقرا بالغصب او كان للمغضوب منه بيعة ببق ما ذونا لان مكان الاخذ بقاء  
بق ما ذونا **ولو** كان العبد مجورا حجب غصبه واذن له المالك في التجارة  
صار ما ذونا انتهى ما اردناه **وفي معنى المظن** الصبي الماذون له من وليه  
في التجارة كالعبد فان كان يعقل البيع والشرا ويؤنه عليه كافي الحاشية والقدى

**وفي عشرة اشياء** لا يملكها العبد الماذون الكفالة بالنفس والمال والنفس  
والهبة والصدقة والعق على مال والكتابة وتزوج نفسه وتزوج العبد  
والصلح عن قصاص وجب عليه والعفو عن القصاص **قلت** وتراد في الوهبانية  
وشرحها بيع نفسه وهرهه نفسه وهما في الكافي والتمه **وكذا فيما ذكره شرحها**  
في الافعال التي تصح منه ويصير بطل منها ما ذونا **عشر** في فعله يجوز له ان  
يسلم ويبيع بغير يسير ويشترى كذا وكذا ويرهن ويؤنن ويؤجر ويستأجر  
ويقر ويضارب اخذ او دفع واختار ويدعى ويخاصم ويشارك غنا نا اذ  
الكفالة فيها وبأخذ بالشفعة ويقتل ويعير ويستعير ويؤكل وبأخذ  
امرضا مؤرعة ويدفعها ويأذن لعبده ويدفعه في جانيته وان يدفع  
ارشها وان يؤمن عبده اتفاقا انتهى وتفصيله في الشرح وتدفصلا بعض  
ما تدخل في كلامه فبلغت حيا وعشرين وقد اشار الى الزيادة الشارة  
ثم والله اعلم **وفي معنى المظن رجل ادعى** على صبي ما ذون شيئا فانكر اختلف  
في تخليفه ذكر في كتاب الاقوال انه يولف وعليه الفتوى **وفي العبد الماذون**  
الذيون اذا اخصم مع مولا في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال  
مولا هو مالي كان القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضى دين العبد  
**وان** كان العبد الماذون في منزل مولا فان كان المالى الذي اخصم فيه من  
تجارة العبد فهو للعبد والا فله المولى **وان** كان المال في يدها كان بينهما وان كان  
معها جنى والمال في ايديهم كان بينهما اثلاثا **وان** كان العبد مكرما دابة  
او باسا ثوبا واختصا فيه يكون للعبد كذا في الخاتمة انتهى والله اعلم  
**كتاب الغصب** هو شرعا ازالة اليد المحقة باثبات  
اليد المظلمة في مال متقوم محتوم قابل للنقل بغير اذن مالكه كافي الكفر وغيره  
وهو غير ما ينع لدخول السوق فيزاد لا خفية كافي غرر الاحكام فاستخدام  
العبد وتبديل الدابة غصب لا جالس على بساط غيره **وفي دية البحر**  
لو قال للغاصب اودعك المغضوب بوى عن الضمان وان لم يقبل كذا في  
الاختيار انتهى **وفي الاشياء والغايد** المغضوب منه يغير بين تعيين الغاصب  
وغاصب الغاصب الا في الوقف اذا غصب وتيمم اكثر وكان الثاني اعلى من  
الاول فانما يضمن المولى الثاني كافي الخاتمة **وفي الخاتمة** نقلنا عن الناطق رجل  
ركب دابة لرجل بغير اذنه ثم نزل فماتت يضمن في رواية الاصل وعن الثاني  
لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطق والصحيح انه على قول الامام لا يضمن حتى يولها



عن مومنها **وفي القواعد الثمانية** من رجل غصب مجالا فاستملكه وليس  
 لغيره يضمن قيمة العجل ونقصان الام ٢ ان غصب الولد اوجب نقصان الام  
 وان لم يكن له فيها فعل **وفي الاشياء** اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى المالك  
 كان باذنه فالقول للمالك اذا تصرف في مال امرائه فادعى انه لا  
 ياذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية انتهى ونحوه في دعوى  
 الزانية وفيها الاجابة ٢ تلحق الاتلاف فلواتلف مال غيره تعديا فقال  
 المالك اجرت او رخصت لم يبرأ من الضمان انتهى كذا في الاشياء **وتعقبه**  
**الغزى في تزوير الابصار** بان الصحيح ان الاجارة تلحق الانفال وذكر  
 عن العادة نقلا عن غصب فتاوى صاحب المحيط غصب شيئا ونقصه  
 فاجاز المالك قبضه بوى من الضمان ولو انما انتفع به فامره بالحفظ ٢  
 يوافق **قلت** وهذا يعبر ما في الزانية فلا اعتراض ثم نقل عن يسوع  
 الذخيرة لو ادعى مال الغير فاجاز المالك بوى من الضمان وفي الذخيرة  
 الاجارة ٢ تلحق الانفال عند ابن حنيفة وعند محمد تلحقها قال وفيها  
 المديون اذا بعث بالدين على يد رجل الى الطاب فجا به اليه فقال للذي  
 جاء به اشترى جارية فاشترى ببعضه شيئا وهلك الباقي قال الفقيه ابو  
 بكر قيل يملك من مال المطلوب وقيل من مال الطاب وهو الصحيح ٢ ان الرضى  
 بقبضه في الانتهاء بمنزلة الاذن في قبضه في الابتداء قال وهذه العلة تشر  
 ان الاجارة تلحق الانفال وهو الصحيح انتهى قال وفي العادة ايضا ان  
 الاجارة تلحق الانفال وذكر في الذخيرة من غير خلاف وهو الاصح انتهى وقال  
 وفي الصيرفية مسائل تدل على ذلك انتهى كلام الغزى ملخصا قول وكلاما  
 نقله حال بقاء المصوب فلا ينافي ما في الزانية فاحفظه **وفي الاشياء**  
**عن جامع الفصولين** الامور يضمن بالامور الا في خمسة **الاول** اذا كانت  
 الامور سلطانا **الثاني** اذا كان مولى للمامور **الثالث** اذا كان المامور  
 عبد الغير فامره انسان بالابق او يقتل نفسه ففعل فان الامر  
 يضمن بخلاف ما اذا امره بالاقاد مال سيده فان ٢ ضمان على الامر  
 اما مال غير سيده فان الضمان الذي يفرمه المولى يرجع به على امره  
 والفرق في جامع الفصولين **الرابع** اذا كان المامور صبيبا **الخامس**  
 اذا امره بحفر باب في حائط الغير ففعل فالضمان على الحافر ويرجع  
 به على الامر **ونراه في القنية** سادسه وهي ما اذا امر الاب ابنه

مهم

**وفي الاشياء ايضا** لا يجوز التصرف في مال الغير بغير اذنه ٢ وفيه ٢ الا  
 في سائر **الاول** في السراجية يجوز للولد والوالد الشواء مال المربيض  
 ما يحتاج اليه بغير اذنه **الثاني** اذا انفق المودع على ابوى المودع  
 بغير اذنه اى في عينه اذا كان في مكان ٢ يمكن استطلاع راي القاض  
 لم يضمن استحمسا **الثالث** لو مات بعض الرفقة في السفر فباعوا  
 قماشه وعدته وجهوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة او اعطى عليه  
 فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحمسا ناهي واقعة اصحاب محمد ذكره  
 الزيلعي في النفقات **ونراه في النوع المسائل الاستحسانية** منها ذمة شاة  
 تصاب شدة هالم يضمن ومنها ذمة اضية غيره بلا ذمة في ايامها لم يضمن  
 اطلت في الاصل وقيد به بعضهم بما اذا اضعها للذبح ومنها لو وضع قدرا على كاون  
 فيه لحم ووضع الخطب فادخله غيره وطبخه ومنها لو طعن براجمه في دبره  
 وربط الحمار فساقه رجل حتى طعن يبرأ وكذا لو حمل حمله الساقط في الطريق نلت  
 ومنها لو اعان في رفع البقرة فانكسرت ومنها لو فتح فوهة للارض فسقاها حيث  
 سد صاحبها ومنها احرام رفيقة لا تحايه وسقى امرضه بعد بذر الزارة ولم  
 يثبت عليها في جامع الفصولين في بعض النسخ حتى سقاها ثم بها بلا امره فالخارج  
 بينهما وكذا لو سقاها اجنبى ونحو يرها في الفصول العادية ترجح المربيض قال  
 في الاشياء وليس منها سلق الشاة بعد تعليقها للتفاوت والكل يرجع الفصول  
**نراه في تزوير الابصار** مسألة ما اذا ادعى الراعى شاة خاف موتها وكذا  
 البقار فان لا يضمن استحمسا ما قال وان اختلف مع ربه في كونها قربت من  
 الموت فالقول قول المالك انهما تقرب من الموت وتداخلت تصحيح المشايخ فيما  
 اذا ادعى اجنبى فصيل يضمن استحمسا ما كان في العلامية وهو الصحيح كان شرج  
 المجمع والخلاصة والزانية واختاره بعض انه يضمن وهو المختار للمعوى كافي  
 فتاوى قاضى خان وهو المختار كافي الواقعات وبه يفتى كافي الزانية وقد  
 قال الشيخ قاسم ان قاضى خان لا يحق له يعتمد على تصحيحه انتهى **وفي القواعد**  
**الزانية والاشياء** العتار ٢ يضمن الا في سائر اذا اجمده المودع واذا باعه  
 الغاصب وسله واذا مرجع الشاهد به بعد الغطاء كافي جامع الفصولين  
 مفصلا اما اذا نقص العتار بسكنه او راعته ضمن النقصان بالا جماع  
 كافي الخ **ونراه في مدين الفنى** من غصب امرضا وغرس فيها او بنى قتل له  
 اطلع ابنا والغرس وردا فان كانت الارض تنقص بالفتح فللمالك ان يضمن

النقصان مال المولى

ما عليه الفنى



له ثمة البنا والفرس مقلوعا ويكون له **فيها** ما في الغصب لا تقضي الا  
 ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والعدل لا يستغل كالطاحون والحمام والحاث  
 والحاث **قال في المجلد** وتبصر الدار بعدة لا تستغل والاستجار اذا بناها  
 لذلك واشترها لذلك او اجرها ثلاث سنين على الولا **ويشترط** علم المستعمل بكونها  
 بعدة حتى يجب الاجر وان يكون المستعمل مشهورا بالغصب وموت رب  
 الدار يبطل الاعداد وفي شرح ظهير الدين القوافي قيل لو كان الائمة اذا بنى  
 لنفسه ثم اراد ان يعده قال ان قال بلسانه واجرها الناس صار انتهى **وفي**  
**القنية** عزاني اليسر باعداد البايح الدار لا تستغل لا تبصر بعدة لا جارة  
 فكنها الزمان لا شيء عليه لم يكن لها منزلا لاجل كمالها ما لكها امرها  
 صحيحا فكنها الموتى انتهى **ثم قال في الاشياء** ما في المعدل لا تستغل  
 مضمونة الا اذا سكن بنا ويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين في الملك  
 اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالعلمة بدون اذن الاخر سواء كان موقفا  
 للسكنى او للاستغلال فانه يجب الاجر **قلت** قد مثل لنا ويل الملك ولم يمثل  
 لنا ويل العقد وقد فصله البرازي مثالا فقال وكذا السكنى بنا ويل العقد  
 كعقد الرهن انتهى وقد مر آغا القنية **ثم قال في الاشياء** ويستثنى مال  
 اليتيم ميكة سكنه امة مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر  
 عليها كذا في وصايا القنية **قلت وقد تعقب** هذه المسئلة صاحب تنوير  
 الابصار في بيع العقار ووافقه على ذلك الغزوي في حاشيته بان لا استثناء  
 وان بنى كلام صاحب القنية في هذه المسئلة على قول المتقدمين من ان ما في  
 مال اليتيم غير مضمونة **يدل عليه** ما نقل في القنية ايضا معلما بعلامة **ج** اذا  
 كان بين يتيم وبائع فكنه البائع سنة لا شيء عليه وكذا الاجنبي بغير عقد  
 بخلاف الوقف وقد قيل دار اليتيم كالوقف انتهى اي فيضمن الشريك والاجنبي  
 اجر شريكه **قال الغزوي** وفي الفتاوى الصيرفية في المسئلة التي استثناهما  
 المصنف تفصيل فان قال سكنت مع زوجها بيت ابنها الصغير ان كان حاله يقدر  
 على منعها بان كان ابن سبع سنين او ست ففي جواب العرب عليها اجر المثل  
 لا بها غير محتاج حيث لها زوج وان كان حاله يقدر على المنع فلا اجر عليها انتهى  
**وقد قال الغزوي** بعده انه تفصيل غير ظاهر بل ينبغي ان يجب الاجر على الزوج  
 لو سكن المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم ولي قلنا بالتفصيل في  
 حق وجوب الاجر على الزوج **اولا** بل الا حق ان يقع ما في الصيرفية الى ان يوجد

في حق المستر ولو لم يكن عند  
 دار غيره ومن بعده ومن

من سكن الام

نفس صريح بخلافه فان ظاهر مساقاة انه ليس له قبل نفسه بخلاف ما جزم به  
 الغزوي والمقام مقام خفاء فلا يخفى عليه والله اعلم **وفي جامع قاري الهداية**  
 بعد ان ذكر ضمان ما في الوقف ومال اليتيم والمعدل لاجل كماله كالكسب والمستغلات  
 المعروفة لا تستغل **ولا** الاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد فيلزم على الغاصب  
 اجر المثل **قال** ولا فصل بين الدار والارض والحمام وغير ذلك وسواء  
 استعمالها او عطيلها وفي الهلاك تجب القيمة مع الاجرة وقيل تجب القيمة بلا اجر  
 وهو الاصح انتهى ويدل عليه **ما في التتار حاشية على الكبري** لو سكن دار صبي  
 او وقف بدون الاجارة قال بعض الناس يجب اجر المثل والصحيح انه  
 يصير غاصبا عند من يرى غصب الدور والعقار **وفي النوازل** رجل سكن  
 حائوتا ابن اخيه مع شريك له يتخرفيه وابن اخيه صغير ووصوله هل يجب  
 عليهما الاجر قال ان كانا سكناه بغير اجارة عقدا وادى له فلا يجب  
 الاجر انتهى **وفي الاشياء والمجلد** الغاصب اذا اجر ما مناه مضمونه  
 في مال وقف او يتيم او معد فعلى المتأجر المسمى اجر المثل ولا يلزم  
 الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بنا ويل عقد انتهى **وفي فتاوى**  
**صاحب المجلد** وقد سئل عن شريك اليتيم اذا سكن دار الشركة بغير اذن  
 هل تلزمه اجرة لشركائه فاجاب انه اختلف المشايخ فيه فبعضهم الحقه  
 بالوقف واوجب اجر المثل في حصة اليتيم وبعضهم لم يلحقه به فلم يوجب  
 شيئا **قال في البرازية** والسكنى بنا ويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع  
 لزوم اجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف وفي البرازية قبل هذا والفتوى  
 في غصب دور الوقف وعقار على الضمان كما بينا فعه وكذا اليتيم انتهى  
 وسفاده ان الفتوى على الحاق عقار اليتيم بالوقف وبه افق شيخنا صاحب  
 البحر ولم يحكم خلافا فليكن العول عليه انتهى ما اردناه منه وقد زاد عن  
 المحيط وغيره ما يوكده **اولا** لكن ذكر في الغوايد ان يبيعه بغيرها فقال  
 خالف مال اليتيم مال الوقف في مسئلة ضمان النافع في ما اذا كان بين بائع  
 ويتيم دار سكن البائع سنة لا شيء له بخلاف الوقف كما قدمناه وقيل دار اليتيم  
 كالوقف كما في القنية انتهى كذا نقلت من خط مصنفها صاحب الاشياء وهو  
 يخالف لما نقله عنه تليده **آغا فتاوى الفتوى** به او بما بعد قيل **وفي**  
**حاشية الاشياء للفقيه رحمه الله** ويدخل في تاويل الملك مالو باع المتولى  
 دار الوقف وسكن المشتري ثم عزل الغاصب المتولى ونصب غيره فقام المشتري

من كان الشريك



الى القاضى واسترد الدار منه فلا اجر على المشتري وهو الذى صحه في العدة  
 والمعتد وجوب الاجر عليه وتكون هذه مستثناة من كلام المؤلف قال الشيخ زين  
 الدين قاسم في حاشية شرح المجمع قال في المحيط والذخيرة الفتوى في عصب  
 الدور الموقوفه بالضمان نظرا لموقفه كما ان الفتوى في عصب مانع الوقف  
 بالضمان نظرا له وهذا اول ما صحه في العدة وهو المختار كما في التجيب  
 انتهى **وبها** وفي الفصول عن محمد رحمه الله في رجل يبيع بينهما ارض غاب احدهما  
 فلو شريكه ان يزرع نصف الارض فاذا اراد في العام القابل ان يزرع يزرع  
 النصف الذى كان يزرعه والفتوى على ان اذا علم ان يزرع ينفع الارض  
 ولا ينقصها فله ان يزرع كلها فاذا حضر الغائب فله ان ينفع بكل الارض  
 مثل تلك المدة يعني ان كان شريكه بنصفها الارض الغائب في مثل ذلك ثابت  
 ولا وان علم انه ان يزرعها ينقصها ليس للمحاضر ان يزرعها لان الرضى  
 غير ثابت هنا انتهى وقال في الفتية وفي الملك المشرك يلزم الاجر على الشريك  
 اذا استغله كله وان كان معدا للاجارة وليس للشريك الذى لم يستغله ان  
 يقول للاخر ان استغله بقدر ما استغليته لان المداية انما تكون بعد  
 الخصومة انتهى **قال** وانت ترى ان بين هذين الكلامين تدافعا لا يقتض  
 ما في الماديين ان يكون الحكم في مسألة الفتية كذلك الا ان يفرض بين الارض  
 والدار وهو بعيد والا ان يجعل على اختلاف الروايتين وهو موضع يحتاج  
 الى تأمل ثم انى رأيت في فتاوى قاض خان ان مسألة الدار مثل مسألة الارض وان  
 المحاضر اذا سكن فيها يوما اذا كان لا يضرها ذلك الغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه  
 وان المشايخ رحمهم الله تعالى استحسنوا هذا وهكذا روى عن محمد وان عليه  
 الفتوى ومن اراده فليرجع اليه انتهى **اقول** وهو المعتد لان قاض خان في اعظم  
 من يقول على تصحيحه كما مر ثم ان الفرق الذى ذكره **وبها** وجه له **وفي معنى الحق عن**  
**الخاتبة** لو سعى بوجع الى سلطان ظالم وقال له ان لغلا ما لا كثيرا واسه  
 وجد ما لا واصاب ميراثا وقال عنده مال فلان الغائب او انه يريد النجوة  
 باهلى فان كان السلطان من يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعييا بوجعا  
 للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا الا انه يكون متظلا **وبها** متسببا  
 في ذلك فذلك وان قال انه ضربني او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا  
 انتهى **وفي** جواهر الفتاوى رجل سعى الى السلطان بوجع فآخذ منه مالا ثم مات  
 الساعي فللمظلوم ان يأخذ قدر الخسار من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح

سعي في تركه الساعي

مسئلة اخرى

كان

ولان يرى تضمن الساعي وذكر القاضى الامام على السعدى وغيره من مشايخنا  
 ان على الساعي ضمان ما هلك بسعائمه وجعلوه بمنزلة المودع اذا دل السارق على  
 سرقة المودع ضمانا لا موال المسلمين وذكر الخليلي ان كان السلطان معروف  
 بالظلم فعليه الضمان والا فلا ضمان عليه **قلت** ٢ حاجة الى هذا التقييد في هذا  
 الزمان والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكاه عنه وان  
 كان المذكور في النوازل علم المصنف انه لا شئ عليه في الدنيا وانما الوتر عليه  
 في العقب انتهى اى كلام الجواهر ونقل عن العدة ايضا انه يضمن وان كان الساعي  
 عبدا يطالب بعد العتق وسواء اجر الساعي عند السلطان او غيره اذا كانت  
 بحال يقدر على العدة وان **وبها** **جزم** في شرح التنوير فليعتد **وقال في**  
 نقل عن العدة من اشترى شيئا ففعل انك اشتريت بشئ غالب نسعى المشتري  
 بالبايع عند ظالم فآخره ان قال صدق لا يضمن وان قال كذب يضمن انتهى وتام  
 تحريم سائل الساعي فيه **وفي شرح الوهابية** من اجر الظلم ببيع حتى اخذوا  
 الدار فان الجباية يضمن والمظلوم ان يرجع عليه وتام فيه والله اعلم **في الزمان**  
 هدم داره والتي تروا كثيرا الزين جارهم ووضع ثوبه لبتا كثيرا حتى انهدم جدار  
 داره ان دخل الوهن بسبب ما التى وحمل ضمن **ولو** هدم داره فانهدم من ذلك  
 بناء جار ٢٥ يضمن انتهى **وبها** هدم حايط غيره خربا كذا يضمن يئمه وتسليم  
 النقص له وبني ان ياخذ النقص ويضمنه يئمه النقصان وليس له اجر على البناء  
 لان ٢٥ ليس من ذوات الامثال وقيل ان الحايط جدران ارباعا عادت **واستثنى**  
**في كراهية الخاتبة** لو هدم حايط المسجد يوجب غرامة كذا في معنى الحق **وبها**  
 لو مرق دفن حباب انسان ينظر بكم يشترى **وتفصيل** المسئلة في شرح الوهابية  
 في الغصب **ولو** جاء الى خزان واخذ منه غداقة باذنه فستطت وكسرت  
 ٢ يضمنها ويضمن ما سواها انتهى اى لو كسر **وفي معنى الحق** اتلف احد مصرعي باب  
 او احد مروجي خفا ومكعب كان للالك ان يسلم اليه المصراع الباقي ويضمنه  
 يئمه ما كذا في الخاتبة قال في البرازية في كتاب الغصب ذكر ما نقلناه عن  
 الخاتبة ثم قال والمختار خلافة وسياتي ثم ذكر ان من استهلك فودة فعلم  
 يضمن الا الذى استهلكه ولا يدفع اليه الاخرى ليعضهما جميعا **وفي**  
**الصير** سبيل القاضى يبيع الدين لو دفع للذال قطنا ليعضه بضاعه ثم  
 جاء رجل يدعى على الذال ان البسج كان ملكي وكان وديعة عنده وقد خالف  
 واذنك ان تبسجه وانك غاصب الغاصب فواجب عليك رد مثل الذى

سعي في غاصب الغاصب



بعت كل شيء قال نعم وان كان القطن قايما ثلاثت وكتب في ثوبى المضرة  
والده القاضى في الاول يسجد دعوى الضمان وفي الثاني لا تسجد دعوى الملك  
اذا كان المودع غائبا ولو ادعى على غاصب الغاصب ان فلانا غصب عينا  
من فلان وانت غصبت منه وانما قيم في يدك فواجب عليك رده ٢٥ تقبل  
ولو ادعى ثمة تقبل **قال** لكن في الفصول العادية غاصب الغاصب اذا مر  
على الغاصب الاول يسجد من الضمان ولو هلك المضمون في يد غاصب الغاصب  
فادى القيمة الى الغاصب يسجد ايضا حتى يكون للمالك بعد ٥ ان يضمن الغاصب  
الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول مع وقال للقاضى  
بقضايه او بغير قضايه وانما يصير مع وفايا قامة البينة او بتصيديق المالك  
فاما اذا اتى الغاصب بذلك فانه ٢ يصدق في حق المالك ويصدق في حق  
نفسه وغاصب الغاصب والمالك بالخيار في تضيي ايها شاء **وذكر** رشيد  
الدين في فتاواه ولو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب  
الاول ان يأخذ الثمن منه ٢ ليس بمالك وليس بنائب عنه ولا يكون له اجارة  
البيع والمضمون منه الخيار في تضيي الغاصب وغاصب الغاصب واذا اختار  
المالك تضيي احدهما لم يملك تركه وتضيي الآخر **وفي** زبايد صدر الاسلام  
واحاله الى فتاوى سمرقند للمالك ان يضمن الغاصب وغاصب الغاصب كل  
واحد نصف ثمة المضمون **قال** **وذكر في السراجية** من اول كتاب الغصب  
اذا غصب شيئا وغصبه منه آخر فملك فاما لك بالخيار ان شاء ضمن الاول  
وان شاء ضمن الثاني وان اراد ان يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض  
من الثاني له ذلك وهي خواص الزيادات انتهى **وفي** الفصول العادية  
وفي فتاوى اهل سمرقند اذا ضمن المضمون من الغاصب الاول والثاني  
يسجد الاخر عن الضمان اما اذا اختار تضيي احدهما فجل يسجد الاخر عن الضمان  
حتى لو توى المال على من اختاره هل يرجع على الآخر فيه روايتان هكذا وجدت  
نقط صدر الاسلام صاحب المفتى الاستر وشي انتهى كلامه **وفي بعض المفتى**  
من اجل غصب جارية مثابة ناهدة فانكسر ثديها ياخذها ويضمن المتعاقبات  
وكذا لو غصب عبدا قاربيا للقران او خبازا فمضى ياخذها ويضمن المتعاقبات  
ولذلك تمت ذكرت فيه من خزائن الى البيت **كتاب** **الشفعة** هي لغة  
ما خذت من العلم ومنه الشفع ضد الوت ومنه شفاعته البوسل الله عليه وسلم  
وفي الشريعة تلك المقعة جل على الشق بما قام عليه وسببها اتصال ملك

الشفيع بالشقوى بفتح الواو ٢٥ لما يجب لدفع ضرر الدخيل عنه بسبب سوء  
المعاشرة والمعاملة من حيث اعلا الجدار وايقاد الناصر ومنع ضوء النهار  
وانامة العيار وايقاد الدواب والصغار ٢٥ سيما اذا كان يضاده  
لا يتلصق السجون معاشرة الاضداد وشرطها ان يكون الحمل عتارا  
سفلا كان او علوا احتل القسمة او ٢ وان يكون العقد عقد معاوضة مالم  
يماز **وفي شروء التوير كالمقار** العلوي يستحق بالشفعة وتستحق به  
الشفعة في السفلى على انه خليط بجاورة وذلك اذا لم يكن طريقه طريق السفلى  
وان كان طريقهما واحدا يستحق به الشفعة على انه خليط في الحقوق ٢ ان حق النعل  
يبقى على الدوام وهو غير منقول يستحق به الشفعة ولا كذلك البناء والتخل  
فلا تستحق بهما الشفعة كذا في التبيين **وفي شروء الوهبانية** يعوي الى الدخلة  
ايضا تبيعها فوق بعض رباب كل واحد الى الطريق يبيع البيت الا وسط  
كان لا على ولا سفلى جميعا الشفعة وان بيع الاعلى فالأوسط اول بالشفعة  
**وقال** في كتاب الميطان لو باع السفلى كان لصاحب العلوان ياخذه  
بالشفعة حتى ٢ يشترك فيه ساير الجيران انتهى **وتعقبه الشارح** نقلا بانه  
٢ ينبغي التقييد بكون الابواب الى الطريق انتهى قلت و ٢ بدنه ذلك بل منه  
التقييد بكون الطريق شرا بينهما ليميز به عن الجيران فاحفظه **وفي المنج**  
وبوضع الجذوع على الحيايط لا يصير شريكا في الدار وكذا بالشركة في  
الجذوع لكنه جار ملاصق لوجود اتصال بقعة واحدة بها يتقعة الاخر يستحق  
الشفعة به ولا يخرج بذلك على غيره من الجيران **وكذا** اذا كان بعض الجيران شريكا  
في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء المجرد بدون الارض  
٢ يستحق بها الشفعة **وقال** البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا بينهما  
لان هو اولى من غيره من الجيران ويتا ذلك بان يبين الشريكان في الشركة  
ثم يقسم الارض غير موضع البناء فيبقى البناء وموضعه على الشركة ووجه  
كونه اولى امانى موضع البناء فلكونه شريكا فيه واما في الباقي فذلك عند محمد  
وفي احدى الروايتين عن ابي يوسف ان الضرر اخص به حيث كان شريكا في  
البعض فيقدم على الجار وفي رواية اخرى عنه هو الجار سواء في غير موضع  
الجدار انتهى **وفيها من التبيين** لو اسقط بعض الشفعة حصة قبل القضاء لعم  
لان لم يبق ان يأخذ الكل لوجود سبب الاستحقاق والتشخيص للمزاومة وقد  
نالت ثم قال بخلاف ما اذا اسقط حقه بعد القضاء حيث لا يكون له ان يأخذ



نصيب التارك ٢٠ بالقبض قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر **وفي قسم**  
 ولو كان بعضهم غائبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين ٢٠ الغائب يحتل ٢٠ يطلب  
 فلا يؤخر بالشك ولو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر الشفعة يقضى له بها ثم  
 اذا حضر وطلب يقضى له بها **في الخلاصة** ولو حضر واحد من الشفعاء او اثبت  
 شفعة فان القاض يقضى له بجميع الشفعة ثم اذا حضر شفعين آخر واثبت  
 شفعته ينظر ان كان الشفعين الثاني مثل الشفع الاول يقضى له بنصف  
 الشفعة وان كان الثاني اول من الاول لما ان الاول جار وهو خليط فالقاض  
 يبطل شفعته ويقضى لجميع الدار الثاني وان كان دون الاول لا يقضى له  
 بالشفعة انتهى ولو اسقط الشفع الشفعة قبل الشراء لم يصح **اداء** الشفع  
 اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جرا على المشتري ٧٠ لا يلحقه ضرر بتغير  
 الصفقة عليه كذا في متن التخيير وغيره وبني ويصح الطلب في بيع الشراء  
 ان لم يسلم الى موكله وان سلم ٧٠ انتهى وهو المختار كافي الاشياء **وفي بيع**  
**المفق** عن ادب القاض للخصم قال المشتري قد اشتريت الدار منذ سنة وعلم  
 الشفع بشراي ولم يطلب فان قال الشفع طلبت الشفعة حين علمت فان القاض  
 يكتفى منه بهذا المقدم فان قال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قوله  
 ثم قال ونظيره البكر اذا امرت بكن في العادة ذكر صدر الاسلام في باب  
 نكاح البكر اذا بلغت وهي بكر فقالت رددت لا بلغت والزوجه يقول لا  
 بل سكنت والقول قول الزوج وكذا الشفع اذا قال طلبت الشفعة كما  
 سمعت وقال المشتري سكنت فالقول قول المشتري وهذا اذا وقع الاختلاف  
 بعد زمان البلوغ وسماع البع اما لو وقع الاختلاف حاله فالقول قولها  
 وهذا تقييد لما اطلقه الخصم فليتنبه له القاض والمفتي كذا في بشره الوهبي  
**وفي الثانية** بعد ان ذكر صدر المسئلة فان قال المدعي طلبت حين علمت كان  
 القول قول الشفع وان قال علمت منذ ذلك وطلبت وقال المشتري لم تطلب  
 كان القول قول المشتري وهو كالبكر اذا امرت بكن وبلفظها الخبر فليكتف  
 رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت يوم كذا ورددت ٧٠ يقبل  
 قولها ولو قال الشفع لم اعلم الا الساعة كان القول له وعلى المشتري البيينة  
 انه علم قبل ذلك ولم يطلب **وان** قال المشتري انه لم يطلب الشفعة  
 حين لتيق وقال الشفع طلبت كان القول قول المشتري فيجوز ان ينتهي  
 وتماه فيها **وفي الاشياء** الاب اذا اشترى ٧٠ منه الصغير دارا وكان شفعها

كان

كان له الاخذ بها والوصى كالأب **وفيها** اذا كانت دار الشفع بلا صفه  
 لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا صفه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة انتهى  
**وفيها** سلام الشفع على المشتري ٧٠ يبطلها هو المختار **قال في الحج** نقل عن  
 الزيلعي ويشترط ان يكون اي طلب المواثبة متصلا بعله عند عامة المشايخ  
 وهو مروى عنه محمد وعنه انه التامل الى اخر المجلس كالحجزة لا بها تلك فلا بد  
 من التامل كسائر التملكات وهذه الرواية اخذ الكرخي قلت وهو الاصح كافي  
 شرح الدرر نفعه الايضاح قلت وفي جواهر الفتاوى اذا لم يطلب الشفعة  
 في الساعة التي علم ٧٠ يكون له حق الطلب بعد ذلك وهذا الشارح الى ان الطلب  
 على الفور وهو رواية الاصل وعليه الفتوى وقد اعتبر بعضهم المجلس انتهى  
**ثم** قال في الحج وفيها صبي هو شفع وليس له ولي يطلبها فانه لا تبطل  
 شفعته وان نصب القاض له فيما يطلبها فله ذلك قلت وقد عول في الوقاية  
 والكرخي قول الكرخي وفي التبيين ولو قال بعد ما يطلع الحجر المحدثه او لا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم او سبحان الله لا تبطل شفعة على هذه الرواية  
 وكذا اذا قال في ابتاعها وبكم بيعت لانه يرغب فيها بشئ دون ثمن ويرغب  
 عنه بما ورف بعض دون بعض انتهى **ملخصا في قوله في الكافي** وبه علم انه لو  
 اخبر الشفع انها بيعت بالغ فظهر انها بيعت فحمايه بعد ما مر ان يخط  
 او شفع يكون على شفيعته كذا في خزائن الميث وفي السراج الوهاج  
 وتقييد الشيخ بقوله اشهد في جملته اشارة اليه وهو اصح الروايتين  
 عنه محمد انتهى فدل على انها المختار **ومع في الترجيح** ظاهر الرواية فيما مل  
 عند الفتوى **وفي الاشياء** اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب  
 لم يكن عذرا **قال في الحج قلت** يؤخذ من هذا ان اليهودي اذا طلب حصه  
 من القاض احضاره يوم السبت فانه يكلف المحضون ولا يكون السبت عذرا  
 له في التأخير وهي واقعة الفتوى انتهى **وفيها** الشفع الجار اذا اصر  
 الطلب لكون القاض لا يراها معذور وكذا لو طلب من القاض احضاره  
 فاستنع فاحضرت وهذا هو الطلب الثاني وهو طلب الاشهاد والتقوي  
**في التخييرية** حتى لو سمع الشراء محضرة البائع او المشتري او الدار  
 وطلب طلب المواثبة واشهد على ذلك فذلك يكفي ويقوم مقام الطلبي  
 كذا في الكافي **وفيها** والثالث طلب المحضوة والتليك ولا تسقط الشفعة  
 بتأخير هذا الطلب عند ابن حنيفة وهو رواية عن ابن يوسف وهو ظاهر

سلام الشفع على المشتري لا يبطلها

بعد الفترة

وطر  
يوم السبت لا يكون عذرا  
الا حضار اليهود  
اذا طلب حصه



الرواية وعنه محمد ان ترك شرا بعد الاشهاد بطلت انتهى وفي الهداية وقول  
الى حنيفة ظاهر المذهب وعليه الفتوى وفي الترجيح لكن خالفه في مختارات  
النوازل فقال والفتوى عليه يعني قول محمد قال وفيه نظير ذلك للمصنف الشهيد  
فقال في الوا تعات لا تبطل ابد اوجه ناخذ وقال في الصغرى والفتوى اليوم  
على قولها يجعل على الرجوع الى هذا الوجه في الذخيرة والخاتمة والخاصة  
وفي المحيط ان ترك شرا غير عذر يبطل والفتوى على قولها وفي الصغرى  
والتمتة مثله انتهى لمختصا **وفي الجوهرة** قوله فاذا قضى القاض بالشفعة  
لزمه احضار اثنين وهذا ظاهر الرواية وعنه محمد انه يقضى حتى يحضر  
الشفيع اثنين انه قد يكون مفلسا فيستعمل ملك المشتري ويتاخر عنه اثنين  
واذا قضى القاض بالدار للشفيع للمشتري ان يجبرها حتى يستوفي اثنين  
الشفيع وان طلب الشفيع اجلا في تسليم اثنين اجل يومين او ثلاثة فان سلم  
والاجب القاض في السجن حتى يدفع اثنين ويقضى الحكم بالشفعة لان ذلك  
بمؤلة البيع والشرا فلا يفسخ بعد نفوذ حكمه بذلك انتهى **وفي السراج**  
بعد قوله للمشتري ان يجبرها حتى يستوفي اثنين في الشفيع **وكذا** ورثته  
اذا مات انتهى **وفي المداوي القدسي** وان اشترى دارين صفقة واحدة  
ولهما شفيع واحد فادان ياخذ احدهما دون الاخرى ليس له ذلك وان  
اشترى دارا واحدة اخذ الجميع او ترك فان ادعى نصيب واحد لم تبطل  
شفعة في الباقي وله ان ياخذ الجميع كذلك انتهى **وفي شرح مختصر الظاوي**  
لو اشترى نصف دارين معا ثم قاسم البائع ثم جاء الشفيع يطلب الشفعة واشتبا  
فالقاضي يقضى له بنصيب المشتري متسوما وليس له ان يبطل قسمه سواء كانت  
قسمته بقضاء قاض او لا ونصيب المشتري وقع بجانب الشفيع او بجانب  
اخر هذا هو الاصح وتامه في شرح الوهبانية **وفي القنية رقم للحيون**  
وه كواليلة المتدمه ثم قاب ولو اشترى اثنان دارا وهما شفيعات  
ثم جاء شفيع ثالث بعد ما قسمتا بقضاء او بغير قضاء فله ان ينقض  
القسم **وتامه** في شرح الوهبانية **ويشترط** لو قضى للشفيع بها ليس له  
تركها بخلاف ما قبل القضاء والطلب في البيع العاسد وقت انقطاع  
حق البائع اتفاقا في المحققين بزيادة **وفي بيع الفضول** والبيع بشرط  
الخيار للمشتري وقت البيع بالاتفاق ويعتبر الطلب في القبة بعوض  
وقت التقاض في ظاهر الرواية لانه لا يصير بيعا انتهى **وفي الجواهرية**

**وفي الفتاوى** سلم بر الشفعة بالجوار كالشاني مثلا اذا طلبها عندها حكم براءه  
قبل يقضى له ٢ انه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى ان الحاكم يرى وجوبها وقيل  
يقال له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا يقضى قال  
المحلواني وهذا حسن الا قال بل انتهى **وفي الاشباه وغيرها** اذا استولى  
الشفيع عليها بلا قضاء اذا اعتمد على قول عالم لا يكون ظالا ولا كان ظالا **وفيها**  
**عن جايات المصنف** وعنه ان حنيفة امر بعة اشيا على عدد الرووس العقل  
والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى **وفي بيع النسي**  
للشفيع ان يقضى سائر تصرفات المشتري حتى المجد والمقره والوقف لا في  
التبيين وغيره من المعبرات **وفيها** اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي  
يسكنها الجار فانقول للمشتري وان كانت اليد دليل الملك ظاهرا لان الظاهر  
لا يكفي للاستحقاق ولجاره ان يخلعه لكن على البينات عند محمد وعلى العلم عند  
ابن يوسف وبه يقضى انتهى **كتاب القسم** في جمع نصيب شايح  
في بيع وسبها طلب الشرا او بعضهم الاشباع بملكه على وجه المصوب  
وشروطها عدم فوت الشفعة بها فلا يقسم حايط وحام ونحوها **وفي**  
**البداءية** عن الفتاوى المكييل والموزون اذا كان بين حاضر وغائب او بين  
بائع وجب واخذ الحاضر او البائع نصيبه فاما ينفذ قسمته من غير قسم اذا سلم  
نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب او الصبي  
كان الهلاك عليهما **وفي المحققين** ادعى ادعاهما رجلا واقاما البيعة اياهما  
في ايديهما واراد القسم لم يشترط حتى يقبلا بينة اياهما لاحتمال ان تكون  
غيرها ثم قيل هذا قول خاص والاصح انه قول الخلاف وان قسمه الحفظ في  
العقار لا يحتاج اليها وقسمه الملك تغتفر ان قيام القبة انتهى **وفي الحج عن**  
**الخاتبة** اذا كان المكييل والموزون بين حاضر وغائب او صغير وبائع ناخذ  
الحاضر او البائع نصيبه فملك الباقي ان هلك قبل ان يصل ذلك اليهما لا يكون  
على الصغير والغائب وهذا لا يصح اذا كانت شركة بين الدهقان والمزارع  
فقال الدهقان للمزارع اشترها وان نصيب نصيب المزارع والدهقان غائب  
فحل نصيب الدهقان الى الدهقان فلما رجح اذا هو قد هلك ما اقره لنفسه  
لان الهلاك عليهما وان قسم البصرة واقر نصيب الدهقان وحل نصيب نفسه  
الى بيعة او لا فلما رجح اذا قد هلك ما اقره والدهقان لان الهلاك على الدهقان  
خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى **وفي الجهادية** وفي الفتاوى المكييل



والمرور وإن كان يقع حاضر وغائب أو بين بالغ وصبي وأخذ الحاضر والبالي  
نصيب فاما تنفذ تسميته من غير خصم إذا سلم نصيب الغائب والصبي أو هكذا  
بقي قبل أن يصل إلى الغائب أو الصبي كان الهلاك عليهما انتهى والله أعلم **وفيها**  
أن الشريك يخرج على القسمة في متحد الجسر عند طلب الشريك مع أن المبادلة لا  
يجري فيها الجريان في ذلك معنى الأثر لكنه قد يجري الجبر فيها إذا تعلق حق الغير  
به **في قضاء الدين** يعني أن المديون يخرج على القضاء إذا لم يوف بقضائه  
فصار ما يودي به في ذمته وهذا جبر في المبادلة تصدق فلا يجوز ولا قصد  
أولي انتهى **وفي جوابه الفتاوى** طفل وبالي اقتسم شيئا ثم بلغ الطفل  
وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون اجازة لتلك القسمة انتهى **وفيها**  
لو اتسم الورثة أرضا أو دارا ثم ادعى أحدهم بناء أو تخلاعه ثم انه هو الذي بناه  
أو غرسه لم تقبل **وكذا المرأة** إذا ادعت بعد القسمة أن زوجها كان أحد صدقها  
أيها لم تقبل **وفيها** إذا طلب القسمة صاحب الكثير يجاب إليها بخلاف صاحب  
القليل لأنه لا جادة له إذ هو شئت في طلبها وقيل تقسم بطلب كل منها  
والأول هو مختار صاحب الوقاية والكثرة وعزاه صاحب التبيين إلى الخصاف  
**وفي تصحيح الشيخ قاسم** وإن كان أحدهما ينتفع والآخر يتضرر لقلة نصيبه فإن  
طلب صاحب الكثير قسم وإن طلب صاحب القليل لم يقسم وذكر المصنف على  
طلب هذا وذكر الحاكم في مختصره أن إيهما طلب القسمة يقسم القاضي قال في الهداية  
وشرح الزاهد الأصح ما ذكر في الكتاب يعني مختصر القدر وروى عليه شئ الإمام  
البرهان والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم وفي الصغرى ونسائي ناضى خادما من  
شركة فإن طلب صاحب القليل وإن صاحب الكثير فكذلك أي يقسم وعليه الفتوى  
وهو اختيار شيخ الإسلام خواهر مراده **فيها** يفوق بين هذا وبين البيت الصغير  
الذي ينتفع أحدهما بعد القسمة به **قلت** وهذا يقتضي أن يكون صاحب  
القليل ينتفع بنصيبه بعد القسمة وهو أولى مما ذكر في الكبرى إن الفتوى على أن  
صاحب القليل الذي ينتفع به بعد القسمة يقسم بطلبه انتهى كلام التصحيح **قال**  
**في المنع بعد تقسمة** أول ينبغي أن يعول على ما جزم به أصحاب التوفيق والشريعة لا بما  
هو الموضوع لنقل المذهب فلا يعارضها ما في الفتاوى لا نقول الفتاوى إنما  
يعول عليها إذا لم يعارضها كتب الأصول وهي الموضوع لنقل المذهب لا ذكرنا ما  
مع معارضتها لها لا يلتفت إليها كما ذكره الطرسوسي في المنع الواسيل والله  
أعلم انتهى **وفيها عن الجواهر** ولا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع بها كل واحد

بالمبادلة ولو أراد أحدها أن يقسمها باللامرقة ليس له ذلك وأنه تراخى ولا تقسم  
بوجه من الوجوه ولو كانا بابا زاء مجلدات كثيرة كشوح المخطوط فإنه لا يقسم وكذا  
في أحاسن مختلفة ولا يبا من الحكم بذلك **ولو تراخى** أن يقوم المكتوب بأخذ كل واحد  
بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز والأثر انتهى **وفيها** وإن سرق أو دمر أو مصحف أو قرسي  
أو قيص وما أشبهه أو مضطرب بين رجلين أراد أحدهما قسمته وإن الآخر لم يقسم في  
القسمة ضرر عليهما **وقال** أبو حنيفة لا جبر أحدا على أن يبيع نصيبه من شئ سميته  
فإن أراد أحدهما البيع وإن الآخر فإنه يجبر عليه ويقال للآخر بيع نصيبك إن شئت  
أو دعه **في البيع** بغير مرضى جبر على البالغ العاقل الحر ولو جبر من انتهى **وفي تصحيح الشيخ قاسم**  
تسم السفل والعلو عند مجده بالشقير **فيها** قال أبو حنيفة يقسم ذراعين من العلو  
بذراع من السفل وقال الثاني ذراع بذراع قال الأسجاني الصحيح قول الإمام  
**قلت** هذا التطبيع بالنسبة إلى قول أبي يوسف والمشافاة اختاروا وقال محمد لما  
ذكر له أنه لا يمكن التعديل قال في البدايع واليسابيع والهداية وشرة الزاهدي  
والحيط وعليه الفتوى اليوم انتهى **ممنصا وأعمده** في المنع وأصلها قال وعليه  
الفتوى وبه قالت الثلاثة وتامه فيه والله أعلم **فيما** **الشرب**  
تسم في المحيط المياه على تمام أعلاها ماء البحر وأدنى منه ماء الأودية العظام  
كبحر وودجده والغوات ودون ذلك ما يجدر به الجبل **قال في العتائيد**  
فهذه المياه يشترك فيها الناس على السواء حتى لو أراد صاحب أرض أن يكرى  
منها لغيره من شئ كان له ذلك إلا أن يضرب بالعامة بخلاف يفيض وينفذ  
حقه الناس **وفي الكافي** وعلى هذا نصب الرعي **وفي المحيط** وشركة أخرى  
أخص من ذلك وهي الشركة في النهر الخاص بأهل القرية أو قري في الشفة وسق الدوا  
والأخذ بالآلات والأوعية ليس لهم أن يمنعوا أحدا من ذلك على الصحيح إلا أن يضرب  
بضطره **وأخصر ذلك** الشركة في نهر رجل فيه شركة الشفة ويسق الدواب  
إلا أن تأتي الشفة على الماء كله فلصاحب المنع عند الأكثرين ونحوه الخوض والبيو  
المخصوص وكذا المنع إذا كان يضرب لجوابه **ولي** إذا كان ينصب عليه دوا  
ومثله في هذا الحكم من الفتوى كما في الكافي وليس له أيضا أن يرفع الماء منه بالقرب  
وليس في زرعه على الأصح هذا كله إذا لم يكن هذا الماء في ملكه **وفي الكافي وغيره**  
ولو كانت البئر أو العين أو الخوض أو النهر في ملك رجل فله أن يمنع من يربد الشفة  
من الدخول في ملكه إذا كان يحد ماء آخر يقرب منه في غير ملك أحد لا يتضرر بالمنع  
وإن كان لا يحد ذلك يقال لصاحب النهر ما أن يخرج الماء إليه أو يشركه ليأخذه بنفسه



بشرط ان لا يكسر صفته **اما اذا** احتفوت في ارض موات احياها فليس له  
 ان يمنعه الا ان يضرب فان لم يضرب ومنعه وخاف على نفسه او دابة العطش له ان  
 يقتله بالسلاح كافي العداية وقيل في البيوت ونحوها الاولى ان يقتله بغير  
 سلاح كعصا **وفي الذخيرة والفتاوى** فاذا اجاز رجل الى باب رجل لياخذ  
 الماء من حوضه للشرب فله صاحب الكرم ان يمنعه وينقل الماء اليه او يادفنه  
 بالادخول وحكم الدار لا كرم ويتزايد المجد ما ترسب فيه ان يدخل كرمه وداره من  
 غير اذنه **وما اذا احضره** في جب او قربة فهو مملوك وليس لاحد ان ياخذ منه  
 الا بوضاه كذا في الذخيرة **وفي حتم خواهر زاده** وما تعلقه عليه ضامه كما  
 يقضي سائر املاكه واذا احضره في الاواني فليس للذي يخالط العطش ان يقتله  
 صاحب السلاح ويقتله بغير السلاح وكذا الطعام عند اصحاب الخصة كافي  
 الكافي **وفي السطحي** هذا اذا كان ماء كثيرا والاذ كان يسيرا فلهما للمضطر  
 ان ياخذ منه البعض وان كان لا يكتفي الا لاحدها فانه يترك الماء لما له **وفي**  
**المضرات** واذا كان في ارضه او داره يبرما او حوض بئاع الماء الذي فيه لم  
 يجوز له ان يشربه من ارضه ولو جعله في امان ثم باعه بغيره **وفي المحيط**  
 فان منع صاحب الدار المحتاج قاتله بما دون السلاح وان كان الدار للخدمة  
 او للمحتاج قاتله بالسلاح كل ذلك ملخص من المتأخر **وفي الحج واسلما**  
 عن الخائفة لو اتخذ في دار خضرة او شجرة واراد ان يسقي ذلك بالاولى من  
 النهر لغيره اختلفوا فيه قال بعض مشايخ بلخ ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر  
**لا ليس** له ان يسقي من رعمه وقال شمس الامة السرخسي انه يمنع من هذا المقدار  
 انتهى **وذكر قبل** ان الاصم فيمن اراد سقي من رعمه بغيره بالعرب والاولى  
 انه ليس له ذلك **وفي التوب** ذكر في المسئلة الاولى ان الاصم ما قاله السرخسي  
 ان له سقي شجرة او خضرة في دار حلا بالجوار قاله ان الناس يتوسعون فيه  
 ويعدون المنع من الدناءة **وقالوا** ان حكم الكلا حكم الماء في ذلك فيقال  
 لصاحب الامر من المانع من دخولها لاخذها اما ان تقطع وتدفع اليه وامانت  
 تنزكه لياخذ قدر ما يريد ذكره الزيلعي **وقالوا ان كرم النهر المشترك** بين قوم  
 عليهم لكن من اعلاه فقط عنده حتى لو جازر ارضه ليس عليه مونة كرمه وقال على  
 الكل من اوله الى اخره ورجعوا قول الامام فاذا اجاز ارض من رجل بوي منه **هذا اذا لم**  
 يكن خاصا بالخاص وهو ما استحق به الشفعة فاختلف في انه هل يجر المستحق او لا  
 والاول اظهر اطلاقه **وفي الحج** ليس لرب ارضه ان يجر منها من ان يمنعه من اجوابه

فيها ويترك على حاله **وهذا اذا كان** في يده والا فعليه بيان هذا النهر له **وعلى**  
**هذا المصنف** في نهر او على سطح ذكره الزيلعي **في** ما ملخصه ان ليس لصاحب كوة في  
 نهر مشترك ان يتصرف فيها بتقديم الى اصدق ما كانت فيه ونحو ذلك لا يجرس الماء  
 فيه بخرداد دخوله في ارضه يتصرف جيران شركة **لا ليس** له كرم في نهر خاص مشترك  
 ان يسد بعضها دفعا لفيض الماء عرا ارضه كيلا تنضمه لما فيه من الاضرار بالآخر وكما  
 ليس له ان ينضم النهر من ارضه الا بالتراضي ولا يسفل بعد التراضي نقص تلك القصة  
 لانه عامر في المعنى وكذا لو ارثته بعده **وفي التتار** ما **يسم** عن الفقهاء ان جعفر  
 الاثبات ثلاثة نهر غير مملوك لا حديد خل تحت المقاسمة اي من الافراد الا ان الشركة  
 فيه عامر ونحوها يكون الشركة فيه مائة ناكث والحكم فيه ان لكل منهم فعل مسالا  
 يضرب شركائه **واذا** اراد اهل الا على ان يسكنوه من اهل الاسفل فان كثروا  
 فان لم يضربوا اهل الاسفل وانكروا سقي اراضيهم مما يفيض منه جانبا وان كان مجال  
 لا يمكن اهل الا على الانتفاع به الا بالسكنى كان لهم ذلك او ثم يوسلونه الى اهل  
 الاسفل وان انكروا الانتفاع به اي في الجبله بدول الحبس بل يبدا باهل الانك  
 حتى يرووا ثم يكون اهل الا على ان يسكنوه **ثم** في كل موضع كان لاهل الا على السكنى فاما  
 يجوز لهم ذلك بوضع الالاج وما يشبهه بالتراب وتامه فيها **قلت** وهذا اذا لم يكن النهر  
 مقنونا اصل مستقلا منه كافي بعض انهار دمشق **كتاب الصيد**  
**والذبايح والاصح** الصيد مصدر صا د سمي به المفعول وهو لغة كل ما يصاد  
 ولو غير مأكول الا ان في الشريعة احكام وشرايط خصته بما يؤكل **وبعد** الصيد الا للفقير  
 او حرقة كافي التزانية **قال** في الاشياء وعلى هذا ان اتخاذ حرفة كصيد  
 السمك حرام **وفي الحج** الشاوي ويكره الاصطياد للفقير وان يتخذ حرفة **قال**  
**في صيف الحق** قلت وهو شكل ٢ غاية اتخاذ حرفة فصار كالتصا  
 الاحتطاب والاختناش ونحوها حرفة والله اعلم **قال** في الجني اعلم ان الله  
 تعالى احسانه وعظم على خلقه امتنانه ووسع بنونه المكاسب امرزاق  
 العباد ونذب من بينها الى الاصطياد فقالوا اذا حلتهم فاصطادوا انتهت وهو يعوم  
 يصيد على الاصطياد مطلقا الا ما قام الدليل على منعه لا سيما به **واخذ الطير** بالليل  
 باس به والنهي يحول على النوب في حق نقول الاولى ان يفعل **وفي السراجية** الاصطياد  
 مباح لقوله تعالى احذلكم صيد البحر وطعامه متاعا الا اذا كان على قصد اللغو فانه يكره  
 فاذا كان على عدم كراهة اتخاذ حرفة لما تقر به ان الاستئناس بغير العوم كذا في مجمع  
 الفتاوى **وفي حدة الحق** ويجوز اخذ الطير بالليل لمطلق النص انتهى **وفي جامع**

نفا اراد ان يكره منه نهر الا انه  
 ذلك الا ان يجره بالخدمة ونهر  
 مملوك  
 ص



**الفتاوى** يحل الصيد خمس عشرة شرطاً خمسة في الصيد كونه اهلاً للذكاة  
وامرأته وان لا يشترك في امره غير اهله الذكاة وعدم ترك التسمية عمداً وان  
يستعمل بيئاً الامر سال واخذ الصيد بعلم اخر وخسنة في الكلب كونه معلماً وذهابه  
يسبق الامر سال وعدم شامكة كلب من اجل صيده وان يقتله جرحاً وان  
ياكل منه وخسنة في الصيد ان لا يكون متعدياً بانيابه ومخالبه وان لا يكون من  
الحشرات وان لا يكون ما يباع في السوق وان يملك نفسه بخاتمه او قوائمه وان يموت  
بالاصطياد قبل ان يوصل الى ذنبه انتهى **ثم التسمية بشرط** وقت الرمي والارسال  
فان رمى ولم يذكر اسم الله عامداً او ارسل ولم يسم عامداً فالصيد بيته وكذا  
لو رمى بعد الرمي والامر سال في الجوهره **وبها** والجرح شرط في ظاهر الرواية  
ويكتفى به في اي موضع كان نه بدن الصيد بشرط ان لا ياكل الكلب منه قبل دفعه  
الى صاحبه ولو بعده جاز اكل الباقي **وان ارسل** كلبه على صيد فاحطاه واخذ  
صيدا غيره فقتله فانه يוכל وكذا اذا ارسله على صيد بعينه فاحطاه واخذ غيره  
اكل وكذا اذا ارسله على طير فاحطه طيراً او على العكس والطير في هذا كله بمنزلة الكلب  
**ولو انقلت** كلب على صيد وارسله فاحطاه سلم فان اخرج بجره اكل والا فلا  
**وكونه** لا يمنع نور الامر سال نه من اسباب الاصطياد فلو ارسل البازي سقط  
على شئ ثم طار فاخذ الصيد الا حتى لو اصاب صيداً ثم نفذ منه الى اخر ثم الى اخر اكل  
الكل انتهى **وفي معنى المنق** رمى طير في الماء وجرحه فاشتغل الرمي بنزع الخف  
ثم دخل الماء فوجده ميتاً بذلك الجرح يحل اكله وقال القاضي بديع الدين الاشتغال  
بعد الرمي ليس بعد رمي نه لما ترك الطلب ففد حرم اكله لقول ابن عباس رضي الله  
عنهما كل ما اصيبت ودع ما الميت والا لما ترك الطلب والا صامده **وذكر** الصدر  
المشبه في كتاب الصيد رمى صيداً في قعر عند مجوس مقداره ما يقدم على ذنبه فمات  
لم يحل نه يقدر على ذنبه بتعلم الاسلام **قال** الامام ابو علي النخعي في نوادر سمع  
بعض اصحابنا يقولون في الجوس والنائم والصبي والذي ليس معه آلة الذكاة يقول  
ان وقع عند مجوس لم يصير اهلياً لانه ليس من اهل الذكاة فيحل اكله واذا وقع عند  
او صبي او الذي ليس معه آلة الذكاة صار اهلياً فلا يוכל قال الفضل الصحيح هو  
الاول كذا في الصيرفية **وفي الذخيرة** المسجوب ان يقول بسم الله الله اكبر بدونه  
الواو ومع الواو يكرم نه يقطع نور التسمية قاله شارح الوهابية **قال**  
**في معنى المنق قلت** هذا قول الخواري وفي البزائرية عن البقال المسجوب ان  
يقول بالواو انتهى **وفي الهداية** لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال

يحرّم وقال في العناية قوله بكسر الدال لا يشير الى انه لو قال غير مكسور لا يحرم قيل  
هذا اذا كان يعرف النحر وقال النخعي رحمه الله ان خفضه لم يحل نه يصير ذاهباً  
برما وان رفعه حل نه كلام سيده وان نصبه اختلفوا فيه وقال بعضهم على قياس  
ما رمى فيه نه لا يرى الخطأ في النحر مقبلاً في باب الصلاة ونحوها لا يحرم انتهى **وقال**  
**في البراءة** لو قال بسم الله ومحمد جوا لا يحل وبالرفع يحل والنصب كالخفض نه  
نصب بنزع الخافض فان قلت قد قلتم في باب الطلاق والعوام لا يمنع من بيته  
الاعراب فلا يثبت الحكم على دقايق الاعراب وهذا تركتم قلت ذلك فيما علم به البصري  
والاخص فيه اول والطلاق كثير الوتوء والذبح يقع احياً فافهم يسلك فيه طريق المعنى  
كذا عن النخعي في الخوازمي وفيه نظراً للمانع ان يمنع كونه الذبح اكله الطلاق  
ولا ان المطلق ينشئ للشرف والملكة فيه بعد وانه نكته الحافظة على دقايق الاعراب  
غيره والذبح حاك جملته منصوطة فلذلك الرعاية ومكنة الحافظة عليه بسمية والذبح  
على ذلك قد برأه انتهى **وفي شرح التواييد الفقهية للخراساني** اذا رمى صيداً  
بسمه نوقع الى الارض وصار ميتاً يقدر على العدو ولكنه ماتت ثم رماه مرة  
ثانية بهم اخر فقتله يحل اكله كذا في المبوط واذا اصاب الصيد سهم فاقطعه  
حتى يستطيع برأه ثم رماه بسم اخر فقتله يحل اكله نه هذا قد صار اهلياً فنفذ  
عجزاً بفعل الاول عن الاستحسان والطيران فذكاة بعد ذلك بالذبح نه بالرمي بل الرمي  
في شمله موجب للموتة واصحابنا لا واخذه ثم رماه فقتله لم يוכל فكذا اذا اختلف  
انتهى **وفي شرح الخافضة** رجل حفر حفرة في ارضه نوقع فيها صيد فجاءه واخذه  
قال الصيد للاخذ وان كان صاحب الامر من اخذ تلك الحفرة لاجل الصيد فهو  
اخذ بالصيد وكذا لو ان رجلاً اخذ حفرة في ارضه فيها الماء واجتمع فيها السمك  
وكان له مال يقدم على اخذه بغير صيد وشبكة فاخذه رجل فان اخذ ذلك ليجعله  
السمك يواحق بها وان كان لغير ذلك فهو للاخذ هذه عبارة قلت تقييده بارضه  
يشعر بانه لو فعل ذلك في ارض جارح او في ارض مباحة انه لا يكون الحكم كذلك  
وفي نظره ان ارض المباحة يعبر فيها سبق نه سبق اليها فو تحفوه او بنصب  
الشبكة للصيد سابق على الآخذ فينبغي ان يكون اخذ نه الاخذ انتهى **قلت**  
والميلان في الوهابية وشرحها **وفي شرح الوهابية** اذا ذبح الذابح  
وسمى صاحب الاضحية او غيره لم يجز يعني الذبيحة وفي البدائع واما شرايطها  
فهي ان تكون السمية من الذابح حق لوسم غيره والذابح ساكت وهو ذاكر غير  
ناس ٢ يحل لانه المواد من قوله ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه من الذابح فكانت



السمية شرطه منه ومنها ان يريد بالسمية الذية فان اراد بها لا فتاح العلم بل  
ان الله تعالى امر بذكر اسم عليه في الايات ولا يكون ذكرا اسم الله الا ان يريد بها  
السمية على الذبيحة انتهى **وفي ترجيح الصحيح للشيخ قاسم** يشترط في قول ان حنيقة  
اذا ادرك الصيد الذي جرحه كلب جراحة لا يعيش من شاكلها يجب عليه ذبحه وقال  
ابو يوسف جازا كلبه غير ذكاة وعند محمد ان كان يبقى اكثر من بقاء الذبوة فلا  
بد منه ذبحه والصحيح قول ان حنيقة وبها اخذ ابو الليث والذي شق السبع بطنها  
فادركها حية فذبحها حل اكلها عند ان حنيقة سواء كانت الحية خفية او  
بينة وعندهما الجواب ما ذكرنا وقال الزاهد في التردية والذي شق السبع  
بطنه فلو ذكاه حل اكله عند ان حنيقة وعليه الفتوى **قال** الاسجاني اذا دكر  
الصيد صاحبه حيا فلم يتمكن منه ذبحه لصيق الوقت او لعقد الالة حتى مات لا يؤكل  
قال في السابغ في ظاهر الرواية وروى عن اصحابنا الثلاثة انه يؤكل استحسانا  
وقيل ان هذا الاصح انتهى كلام الترجيح **وفي** عن الاسجاني الصحيح في كراهية  
لحم الغرس عند ان حنيقة انها تزيمية وقال في الهداية وشره الزاهد في  
الكرامة كراهية تحريم وتيل كراهية تزيم والاول اصح وقال لا بأس باكله ورحمنا  
دليل الامام واختار قوله الجوزي والسفي والموصلي وصدر الشريعة **وفي الاشياء**  
**في قول ذبيحة الجري** ان كان ابوه سبيا وان كان جريا حلت انتهى ولم يعله بشئ  
**نقل في التتار** **في علة التتار** قال ابو علي في اهل الجرا اذا ذابوا من اهل الجري  
فحل ذبايحهم والا فلا حل لانهم بمنزلة المرتدين انتهى **وفي الاشياء كغيرها** العفو  
المنفصل من الحي كيتمة الان مذبوح قبل موته كافي الميتة **قال** **الخوف الغزوي في**  
**حاشيته** اطلق في الحي فانصرف الى الصورة وحل لان المطلق ينصرف الى الكامل والكا  
هو الحي صورة وحل اما الى صورة لاحل فليس حي مطلقا لاحل الى استثناء المص  
**قلت** فلور من صيدا فقطع راسه او ثلثه قبل الواس او قطع مضيق حل الميان  
والبلاد منه في صورة لاحل **ونقل** في الطهارة عن الكرخي انه روى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال ما بان من الحي ثوبينة ولا علم احد من اهل العلم خلا في ان ذبحه او قطع  
من البنية شاة قطعة او ذبحها انه لا يحل له الا ذلك قال القندوري وهذا هو كانت  
تفعل الجاهلية فقال صلى الله عليه وسلم ذلك فدل على تحريمه لان الميتة حرام  
**ثم قال** والتحقيق ما قد ساءه من حله على المطلق فصار الاصل هناك ان الميان  
من الحي وهو حي صورة وحل حرام اما الميان منه وهو حي صورة لقيام الحياة فيه  
لكنه ليس حي حلالا لا يتوهم سلامته بعد القطع فانه يحل **بها** اذا قطع راس

الصيد او انوار الراس او نصفه او قطع الصيد نصفي او قطع الثلث مما يلي الراس  
فانه يؤكل الميان والبلاد منه لا يتوهم سلامته اذا قطع فذا الصيد او يده او  
الثلث مما يلي الخواطر او قطع اقل من نصف الراس يحرم الميان لانه ميان من حي صورة  
وحل لانه يتوهم سلامته الباقي انتهى **قلت** ومن حكم الحديث ان الميان حرام  
ظاهر كالمواناة او ذبحه شاة حية اما اذا قطع من جوارحه او قطع منه واعاد ذلك  
الى مكانه او حمله معه وصلى فصلاة قامة وان كان اكثر من قدر الدرهم في ظاهر  
الرواية كما في الخلاصة وفي العياشي وهو المختار وقدم في الطهارة **قال في التتار**  
**وشروط الحج** تبين ان الامام صلى الله عليه وسلم في الطهارة تعاد الصلاة ودون التسمية  
لان من العلماء من قال يجب الصلاة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مساع  
لجعلناه عذرا في جواز التسمية تحريا للحوار وصيانة لاصحابهم عن الفساد قاله  
في التبيين لا يشهد وانما يوم العيد عند الامام فصل يوم يوم صحيح انما بان انه  
يوم عرفه اجزائهم الصلاة والتسمية لانه لا يكون التحريم من مثل هذا الخطا يحكم  
بالجواز صيانة لجميع المسلمين ذكره الزيلعي في التبيين قلت وفي المختار ولو تبين  
انهم عيدوا يوم عرفه فعليهم اعادة الصلاة والحجيا ولو تبين ان الامام  
صلى الله عليه وسلم ان كان قبل التفرق يعيدها والا فلا فيلزم يجب المقتدى  
اصحيته استحسانا لانه صلاة جارية عند بعض الفقهاء انتهى **وفي البرزخ**  
صحي يوم عرفه بعد الزوال ثم بان انه كان يوم النحر في اليوم الاول ذكر الزعفراني  
انه يجوز انتهى **وفي حاشية الفري** خمسة اذا اخذها من ملك الغير يجوز بها  
التضحية بعد ضمان قيمتها غصب شاة او سرق او غصب من ولد له ولو كبيرا  
او عبده الماذون المديون ولو سرقا او اشترى فاسدا وصحي **وست** يقع عن  
التضحية المودع بشاة الوديعة والمستجير والمستبضع والمؤمن والوكيل  
بشراء شاة والوكيل يحفظ ماله صحي بشاة الموكل والزوجه او الزوجة صحي  
احدها بشاة صاحبه بلا اذنه لنفسه كذا في المحتاطية **وفيها** التضحية بالحيوان  
جائزة في المختار كما في السراجية **وفي السراجية** صحي فقرا في اول ايام النحر ثم  
يسرى اياما اعاد في المختار **وفي الخلاصة والبرزخية** والمأخوذ قالوا لا  
يعيد وبه نأخذ **وفي** التتار **وفي حاشية الفري** المختار  
مكان الاصح لا المصح في ظاهرها رواية **وتعت** مرة في بلد فلم يبق فيها  
واله ليصلي بهم فضحوا بعد طلوع الفجر اجازهم في المختار كما في الحافظية والسراجية  
وغيرها **وفي الخاتمة** اذا كان الذاهب من الاذن او العين ونحوها الثلث فادونه



جاءت الاضحية بها في الصحيح المفقى به **في الجنب عليه** ان يصلي عز ولده الصغير في ظاهر الرواية اذا لم يكن للصغير مال وعليه الفتوى ولوله مال ففي وجوب الاضحية اختلاف واختلاف تصحيح فعلى تصحيح الوجوب ياكل الصغير منها وما بقي يحتاج به ما ينتفع به في بيته وعلى تصحيح عدمه لوضعي الاب او الوصي من ماله ضمن الاب ٢ الوصي على ما عليه الفتوى كما في الحافضية وفي فتاوى قاضي خات الفتوى على عدم ضمان الاب ايضا **قوله** نتحصل من ذلك اختلاف تصحيح ايضا في وجوب الضمان على الاب ١ وينبغي اعتماد ما في فتاوى قاضي خان **قوله** قال الشيخ زين الدين قاسم انه اقرب ما يعتمد على تصحيحه كذا في الواشي الغريب **وبها** يجب عليه الاضحية عند ولده الكبير ونزوجه ولو صلى عنها جاز استحسانا **وبها** ضمي عنه ميت بامره لزمه التصديق بها كلها في المختار ولو بغير امره ٢ في المختار **الخروقة** في اذن الاضحية فيلزم تصحيح فتوح **وبها** المعبر في ايساره واعمار اخر ايام الخ كما في الخلاصة وغيرها **وبها** يتعين في حق العتي والفقير في الصحيح وقيل يتعين في حق الفقير ٢ الغنى في ظاهر الرواية انتهى **اقول تفسيره ما في مختارات النوازل** انه اذا اشترى اضحية فسرقت فاشترى لها اخرى ثم وجد الاولى فعليه ان يصلي بها لانه الوجوب عليه بالشري يتعدد الشري يتعدد الوجوب عليه بخلاف العتي فالوجوب عليه بالاجاب الشرع والشرع لم يوجب عليه الاضحية واحدة وهذا الوصل ايام الخ ولم يقع ان كان فقرا ولا اذا اشترى شاة بنية الاضحية يجب ان يتصدق بها حية وان كان غنيا يجب ان يتصدق بقيمة الشاة سواء كان اشتراها ولم يشترها ٢ ان الواجب عليه اربعة الدم في ايام الخ لينقل الاثم الى الدم فيمضي وثنها عاد معنى القربة الى العتي فيلزم التصديق وهو المنقول في الاصل ثم **قال** الفقير اذا اشترى اضحية فضا عنه ليس عليه غيرها لانها تعينت بالشراف سقط بملاكه بخلاف العتي **وفي المختارات ايضا** ايام الخ ثلاثة ويوم الذبح يليها ايضا الا انه يكره ويوز الجذع من الضان وهو مات له ستة اشهر وقيل سبعة اشهر والشيء من الضان والمز وهو مات له ستة ويكره ان يوزونها انتهى ورواه قبل الذبح اما بعده فلا **وقال قبله** ولو اشترى بقره يريد ان يصلي بها عنه نفسه ثم اشترك فيها ستة معها اجزاه استحسانا وفي القياس ٢ يجوز وهو قول زفر **وفيها شبهة الغزالي** اوجب على نفسه عشرة اضيحية لزم اثنتان فقط والظاهر وجوب الكل وهو الصحيح **ولو غلط اثبات**

ففي

نصي كل شاة صاحب صح **وفي الجنب** رجل ذبح شاة نفسه عن غيره لم تكن عند سواء كان بامره او بغير امره ٢ نه ٢ يمكن تصحيح التضحية عنه الا باثبات الملك له في الشاة ولم يثبت الا بالقبض ولم يوجد ٢ بنفسه ولا بغيره **رجل** دعى قصابا ليضحي عنه تضحي القصاب عنه نفسه في الامور ٢ نية القصاب تدلقت فصار كالمضام تكن **وفيها** رجل اشترى حنسي شياه وامر ان يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فدفع رجل واحد منها يوم الخ بغير نية تضحية بوضا من لان صاحبها لم يعين لم ياذن بذبح غيرها ٢ انه انتهى **قوله** ومقتضاها انه لو عني جاز فعل الفصول برضا المتأخر عن الذبح فانهم والله اعلم **كتاب الخطر والاباحة** صدر هذا الباب في السراجية بسايل الاقتاد فلزم ردها بمعنى ايراد قائلها الايمان هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجهان وذلك ان يقرب بوحدة الاله تعالى وصفاته الالهية وجميع الايمان بالتفصيل **التفصيل** غير واجبة بل اذا آمن بالجملة كفي **وبها** لا يزبد ولا ينقص اذ الاحمال ليست عندنا من **ايمان** الياس غير مقبول وتوبة مقبولة **الايمان** غير مخلوق عند البخاري وعند السميرتند بين مخلوق وقيل ٢ اختلاف بينهم في الحقيقة لان البخاري قالوا هو هداية الرب لعبده الى معرفته وذلك غير مخلوق والسميرتند يقولون قالوا هو فعل العبد ومنه يعرف جواب من قال الايمان عطائي ام كسي **وايان** المقلد صحيح وهو الذي اعتقد جميع اركان الاسلام بلا دليل **واختلاف** بين لا يحسن العبارة وهو حال لو سئل بلسانه ان الله تعالى واحد والانبيا والرسول والساعة والبحث حق لمالك كنت عرفت ذلك كان مؤثرا على الصحيح وان لم يكن عارفاً بذلك فلا دين له فيعرض عليه الاسلام ويجدها حة ان كان له امرأة **وفيها** المؤمن ٢ يخرج عن الايمان بارتكاب كبيرة وهو في شبهة الله الله تعالى في المغفرة والعذاب ان مات بغير توبة وعاقبته الجنة **وفيها** وانضية نبينا على الرسول عليهم الصلاة والسلام اجمعين وعراج الى العرش وروية الجنة والنام حق ومرسالة الرسول ٢ تبطل بموتهم وهم افضل من جميع الملائكة لان عوام بني آدم افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل منهم **وكرواية** الا وليا حق **وكذا** افضل الاماكن **ويشترط** كونه الخليفة قريبا لان يكون هاشميا وليست العدالة فيه شرطا **والعمل** افضل من العقل عندنا خلافا للمعتزلة وتكليف ما ليس في الوسع قيل يجوز وقيل لا وعلى الاول فهو موضوع **وفي السراجية** روية الله تعالى في الاخوة حق لا هل الجنة بلا كيفية ولا بحداثة امار دية الله تعالى في المام خيال ومثاله الله تعالى منزله عنه انتهى **وبه** الصلاة خلف اهل الإهوا

كانها م

الخط في الجنب فاكثروا قالوا لا يجوز والسكوت في هذا الباب  
الضار وكثير المتشكك وكثير المشايخ  
سمعتهم ومختلفوا في ما  
لم يجوزوه حتى قال علم  
العدلي مدعيه  
منه عابد الرحمن  
اذ لم يكن  
في



غير المكروه لاني التنازل فيه **وقيل عن المحيط** يؤخذ بقول الواحد في الدنيا نكاح كطهارة  
الماء ونجاسته والقبلة وفي ظاهر الرواية المستور والفاسق سواء وهو الاصح كما  
في الكافي قيل ومحمد اذا وقع في القلب صدقة وتماحه في الخلاصة ثم قيل ومحمد اذا  
لم يكن فيه زوال الملك لا لو اخرج برضا عن الزوجين ولو كان المهر عدل ٢ بد  
من نصاب الشهادة كافي المتصفي والا فضل التزوه كما لو اشترى جامدة فاحضره  
مسلم ثقة بانه حرة الا صل او انها اخته مرضا عا ومثل ذلك لو ادخلت المرضع  
ثديها في فم مريض واشتبه عليهما ام تضاعف كافي المحيط **وفي الثاني** اذا اخرج ٢ جل  
بطهارة الماء او هل الطعام واخر بصد ذلك عمل باكره رايه وان يكن فيه راي  
فلا بأس باكل ذلك وشربه وكذلك الوضوء منه قالوا والعدد هو المخرج في هذا الباب  
حتى لو اخرج به واحد الامرين عبادان وبالاخر الاخر هو واحد هارجل وامرأتان وبالاخر  
مرجلان اخذ فجاء الاكثر عددا ولو اخرج به واحد عبادان ثقتان وبالاخر حرد ثقتان  
اخذ بقول الحرين ولو كانا ثلاثة اعيد اخذ بقولهم وهذا يعتبر حمله التزويج  
كافي الدخيرة **وفي العتائبة** في بدر جل طعام او شراب اذن لغيره في تناوله  
ناخه ثقة انه عصب في يده من فلان والذي في يده يكذبه ويقول انه ملكي  
وصاحب اليد غير ثقة فاحب ان يتنزله ولم يذكر ما اذا كان صاحب  
اليدين ثقة وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه ابو جعفر لا يتنزله وقال غيره  
نه المشايخ يتنزله وهو الصحيح وعلى هذا الوارد ان يشترى لحما فقال له ثقة لا  
تشره فانه ذبيحة مجوسى وقال القصاب هو ذبيحة مسلم والقصاب ثقة عدل  
فانما تولد الكراهة بقول القصاب على قول ان جمع الهند وان على قول غيره  
لا يزول **وفي الثاني** قال ابو جعفر السامح يتحرى فان لم يقع خربه على شئ سقط  
الخير ان تتبع الاباحة الاصلية وعلى قول بعض المشايخ لا تسقط **وفي العتائبة** ولا  
يرد الخيم بقول الواحد انه ذبيحة مجوسى ويمنع الثمن والاولى ان ياكله وقيل ٢  
**جل في صلاة الفجر** القاض ببيع الدين اشترى من مسلم ثوبا او بساطا صلى عليه  
وان كان بايعه شارب خمر لان الظاهر من حال المسلم انه يجنب الخمر **ولم يزل**  
في ثياب المجوسى يجوز ويكره **وفي الجاهل الصغير** تكلم الصلاة الى صورة حيوان  
عليها الا اذا كانت صغيرة او مقطوعة الواس والى صورة جراد كشيء ٢ يكره اتخاذها  
ولو كبرة اما صورة الحيوان فيكره اتخاذ معطلة كما اذا جعلت على الخائط والمستور  
او الوسادة اما محترقه لا اذا جعلت تحت الارجل فلا هذا المختص ما قاله **وفي جامع الجاهل**  
عن ابن يوسف رحمه الله صلى رياء نقول بالجواز اما القول قال الله تعالى وقال

نوح الفرائض ٢ يدخلها الوفاء **وفي العتائبة** ورد تفصيل بعض القوان على بعض كناية  
الكروى والا فضل ان يفضل بعض القوان على البعض اصلا وهو المختار وقال  
محمد يكره التصديق على الذي يقول القوان في السوق من جراه والتسليم والمحمد نظير  
القوة **وفي التهمة** كره ابو حنيفة قراءة القوان داخل الحمام ومحل الضلالة التهمة سرا  
وجها واختلف في خارج الطاهر فعنده ٢ يكره وقال محمد يكره **وتكفي الصلاة** داخل  
الحمام ان كان فيه نجاسة واختلف المشايخ فيه اذا كان موضع الصلاة طاهرا واكثرهم  
على انه لا يكره وكان الشيخ الامام اسمعيل يعصّل الفريضة فيه مع الخادم وغيره اما الصلاة  
في موضع جلوس الحامى فلا شك في عدم كراهتها **وفي تناوله** ٢ بأس بقراءة القوان  
اذا وضع جنبه على الارض ولكن ينبغي ان يضم رجله عند القراءة **وفي الثاني** ٢  
٢ تكراه قراءة القوان عند القبور جهرا اذا قصد ان يوسد صوت القوان والاكراه كما  
في التواتر اما الخاففة فلا بأس بها وان ختم **وفي التهمة** سئل المجيدى عن امام يقرأ  
بعد صلاة الغداة مع الجماعة الكروى وشهد الله واخر سورة البقرة جاهرا فقال  
٢ بأس به والا فضل الاخفاء **وفي الثاني** سئل عن يسبح وجهه في الدعاء اذا فرغ فقال  
صاحب الكتاب مروي كثير من اصحابنا ذلك وقد ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو الصحيح عندنا **وكره** رفع الصوت بالتسبيح والذكر عند الجنائز وفي المساجد  
وسنة مروي عن ابن مسعود رضي الله عنه **وفي الظاهر** وتعليم الصبيان في المسجد ٢ بأس  
به وتبده في البحر وغيره بما اذا كان بدون اجراما به فيكره **وفي الثاني** سئل ابو  
بكر عن صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كتب له هل يجوز له ان يروي عن المحدث  
قال يجوز قيل لو قري على هذا الصبي صك ولا يفهم ٢ يعقل ما فيه هل يجوز له ان  
يشهد على ذلك قال لا لان الصك اذا قري على الكبر ولا يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد  
ولو سمع الاحاديث ولا يفهم معناها جاز له ان يروي انتهى **وفي التهمة** هل يجوز ان  
يقال يستجاب دعاء الكافر فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم ومنهم من لا يستجيب  
انه لا يجوز **وفي الثاني** وما جاء في الحديث ان دعوة المظلوم مستجابة وان  
لان كافر فالمواد كذا في التهمة ٢ الدنيا **وفي المحيط** وبعضهم قالوا يجوز قال  
الصدر الشهيد وهو الصحيح وفي العتائبة وقال ابو نصر الدبوسى وعليه  
الفتوى **وفي نفي النفل** التزويج بقراءة القوان بالصوت الطيب يختلف فيه  
والاصح انه ان لم يزد فيه الحروف لا يجوز وان زاد لم يجوز لا يجوز الاستماع اليه  
ثم قيل ان كان عند الكلام للكون فحسن وان كان تلك القراءة يحشى عليه  
الكفر **وكذا** الاذان بالغناء **وفي التهمة** وقراءة القوان بقراءة مرفوعة وشاذة

ابو



دقة مكرهه **وتكلموا ايضا** في كراهة الصلاة الى البقرة قال بعضهم ٢ نه تشبه  
باليهود وقال بعضهم ٢ ان المقبره عظام الموت وهي نجسه وهذا كله اذا لم يكن ثم  
حائط او ستره وان كان فلا يكره ثم قالوا والكراهة مخصوصة بمسجد الجماعات  
٢ البيوت كذا في التنازع خاتمه وفيها وضع الكراسي والصور من قيم المسجد في نصابه  
واجاز بها للتجارة عليها فيرجع اليها **وفيها من تناوئ** **أهو** السلام سنة ويفر  
على الراكب اذا مر بالراجل في طريق عام او في المغارة لانه شرع لاما نه حتى في  
الماون قالوا لا يجب **وفي الاشياء** ويكره الكلام الجاهل في المجد وينده في  
البحر وكذا غيره نفعاً من الظهيرة بما اذا جلس لذلك اما اذا جلس للعبادة ثم تكلم  
فلا **وفي معنى المفتي** المناظرة في العلم من اجل الطاعات ٢ احد ثلاثة اشياء حرام  
لغيره جل من اظهر قوة نفسه وفضله وبيل شئ من الدنيا نحو المال  
او القبول **وفي الماوي القديس** لبس العصفور والمزعفر الاحمر والاصفر  
للرجال مكرهه **قال في معنى المفتي** قلت ظاهر كلامهم ان الكراهة  
للحريم ٢ انها هي المرادة عند الاطلاق كما مر جوابه وفيه ثم صرح صاحب  
تحفة الملوك بالحرمه ليدل على ان المراد كراهة التحريم **لكن** صرح  
في المجتبى بان لا يباسى بلبس الثوب الاحمر وبه صرح ابو المكارم في  
شرح النقايم **وكلام لا يباس** تستعمل غالباً فيما تركه اولي وكراهة  
التزويد ترجع الى خلاف الاول كما مر به المحقق في فتح القدير وهذا  
يقضي ان الكراهة للتزويد والله اعلم **وفي معنى المفتي** ٢ يباس بلبس  
الحلم والديباج اذا كان له ظاهرة من غزل بحيث ٢ بلبس الحلم جلده قلت  
وفي رخصة عظيمة للترنين في ملابسهم وقلانسهم **وقيد** انما يجوز ما كان  
سداه ابريسما ولحمه قطناً اذا كان مخلوطاً لا يقيين فيه الابريسما اذا  
صار على وجهه كالعتاب في زماننا فانه يكره للتشبه بزي الجبابرة قلت  
ولكن اكثر المشايخ افتوا بخلافه كذا في المجتبى **قال** وفي القنية معزياً الى  
الحواشي انه قال في الناس من يقول انما يكره الحرير اذا كان يمس الجلد وما لا فلا  
وروي نعله عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم قال يعني صاحب القنية الا ان  
الصحيح ما ذكره ان الكل حرام انتهى اي مكرهه **وفي شرح الوهابية** لا يباس  
بملاء الحرير في عهد الصبي ٢ نه لبس بلبس وكذا الكلام في الحرير للرجال لانها  
كالبيت وعزاه الى القنية والمستقي قال والكلام في البشاعة والماوسية والله  
اعلم **وفي النوايد الفقهاء للطوسوسي** الزور والعووة من حريمه

وتلك تجوز عن حريمه **للرجل البالغ** يا اخواني **نه** الامام الاعظم النعمان  
وقال في شرحها قال في تنبيه الفتاوى ٢ يباس بشكة الحرير للرجل عن ابي حنيفة وعند  
يكره ونقل عن القنية تصحيحه وتامه فيه **وفي الاشياء من الظهيرة** نه تبيل  
بد غيره فسق الا اذا كان ذا علم وضوء قال ويدخل السلطان العادل والامير  
تحت ذي الشرف **قال الشرف الغزالي** في خاشية نفعاً من غاية البيان عن الواقعا  
انه مروي عن سفيان بن مرضى الله عنه قال واما تقبيل يد غيره فنه من قال ان  
كان يامن على نفسه وينوي الحسنة وهو تعظيم المسلم والكرامه فلا يباس بشم  
قال في الواقعات والمختار انه ٢ رخصة لانه لا رخصة فيه عن المتقدمين  
انتهى **وقال** في الكافي ومخصر بعضهم في تقبيل يد العالم والمتورع على سبيل  
التوكيد وعن سفيان بن مرضى الله عنه تقبيل يد العالم سنة وتقبيل يد غيره  
لا يرخص قال الصدر المشهيد وهو المختار انتهى **قال المحشي** قلت وظاهره  
انه ٢ يرخص في تقبيل يد السلطان العادل لدخوله تحت الغير الا ان يحمل على  
غير السلطان توقيفاً بينه وبين ما تبيله والله اعلم انتهى كلامه **وفي الاشياء**  
**عن واقعات الحاشي** الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزیوف لداين ولا يبيع  
العروض المشتوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دمار الحرب والثانية في اعطاء  
الجعل يجوز له اعطاء الزیوف والمستوفى انتهى قلت قال شيخنا رمضان  
الحكاري رحمه الله تعالى اطلق الاسير وتبيله قاضي خاندان ما اذا كان حلالاً  
شراء الاحرار ٢ يكون شراء حقيقياً اما العبيد فلا يبيع منهم ذلك انتهى **وفيها**  
**وفي النوايد الزينية** الخلف في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي القنية  
وعده ان ياتيهم فلم ياتيهم لا ياتهم ٢ يلزم الوعد الا اذا كان معلقاً كما في كفالة  
الجزائرية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي انتهى **قال صاحب معنى المفتي**  
قلت الظاهر صحة ما في الذخيرة من حرمه الخلف في الوعد لما مر به الكلام في  
شراء الهداية نه انه اذا خلا الوعد يثبت النفاق كما نقل عن عمرو بن العاص  
رضي الله عنه حديثه علامة الخافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف  
واذا اوتمن خان انتهى قال واذا حمل ما في الذخيرة على ما اذا كان الوعد  
معلقاً وما في القنية على ما اذا كان الوعد معلقاً وما في القنية على ما اذا كان  
مخزاً لا نه وجهه لكن الحديث مطلق فيجعل باطلاً قد اذاه ووجهه الى الجمل لو قوع  
الواجب والوجود في كلام الفقهاء كما لا يخفى انتهى قلت وهذا كلام حتى الا ان  
منه يوم الحديث ان يصير ذلك عادة له لا يد له عليه لفظ علامة فلا يتم الاستدلال



به على حرمه الاخلاق مطلقا والله اعلم **وان البحر الرايق في الكفالة**  
ثم اصحابنا من قال الا فضل لا نسا ان يساري اهل محلة في اعطاء النايبة قال  
شمس الائمة هذا كان في ذلك الزمان ٢ اعانه على الجايحة واليهاد اما في  
زماننا فاكثرت المزايا تؤخذ ظلمة ومن تمكن من دفع عن نفسه فهو جرحه واذا اراد الاعط  
فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه كفقير ليسع في يد الفقير على الظلم وبناك  
المعطي الثواب كذا في فتح القدير انتهى **وفي الذخيرة** ٢٢ تكرار النايبة على الرعية  
لا لا يتكرر خراج الوظيف بتكرار الخاتمة اذ الداعي الباعث واحد انتهى **وفي**  
**الغوايد للفرسوسيد وشرحها** حفظ القرآن عندنا افضل من  
تفعل بالليل فاسمع واستن ودرسه للفقهاء اولي قد ذكره من حفظه باقي القرآن  
**قال تاجي خان** رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن وهو  
افضل من صلاة التطوع وتعلم الفقه افضل من ذلك وعلى اصل المسئلة للمسلم  
الشديد في واتقاة بان حفظ القرآن على الامة فرض وتعلم الفقه اولي من ذلك  
لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين  
والاشتغال بفرض العين اهم انتهى وبه علم تحقيق المسئلة فتدبر **بنده في**  
**بيان العلم قال** في الهداية ٢٢ يحمل للرجال ليس الحري ويحمل للنساء ان  
قال الا ان القليل عفو مقداره ثلاثة اصابع او اربع كالا اعلام والمكفوف بالحري  
لما روى انه عليه الصلاة والسلام من عرس الحري الا بوضع اصبعين او ثلاثة  
او اربع اراء الا اعلام انتهى **قال** الشيخ قاسم في جواهر الانكار العلم بفتح اللام طوارق  
**وفي الاختيار** واهدى الموقن ملك الاسكندرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم جبة  
اطرافها من ديباج فلبسها ٢٢ الناس اعتادوا لبس الثياب وعليها الا اعلام في  
سائر الامم زمان والمعنى انه يتبع للثوب فلا حكم له انتهى **وقال ابن حجر** في شجرة  
مارواه الامام البخاري عن عوف بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من عرس الحري الا هكذا وأشار باصبعه المتين تليان الابهام قال فيما  
علمنا انه يعني الا اعلام **ما صورته** الا اعلام بفتح الهوة جمع علم بالتحرير اي  
الذي حصل في علمنا ان المراد بالمشي الا اعلام وهي ما يكون في الثياب من  
تطريف وتطويز انتهى **وقال الكوراني** في شجرة قوله الا هكذا وأشار  
باصبعه اى استثنى ما يجعل طارزا على الثوب او سجا فواختلفت العطاء في مقداره  
وانفقوا على انه لا يزداد على اربعة اصابع انتهى **الاول** وبه علم ان العلم مشاميل  
للطوائف والسجاف وقد اطلقنا الكلام فيه لاختلاف بين الطلبة فيما يتناولونه وقلوب

التي

انهم عنه من علمنا والله تعالى اعلم **وفي البحر** واعلام الثوب بفتح كان الخلاصة  
يعني اذا كان في الثوب اعلام من الحري ولا نسا اذا جئت اكثر اربع اصابع فانها  
تجمع ولا يجوز لبس الا لا يفتي انتهى **وفي فتح القصار** نقلنا عن الجندی واذا نتم الرجل بعامة  
لما علم من حريه ان كان عرض العلم قد اربع اصابع او دونه فلا بأس وان كان اكثر لم  
يكرهه وكذلك اذا كان في طرد قلنسوة لا بأس به اذا كان قد اربع اصابع وعنه  
محدد ينبغي ذلك في القلنسوة وان اقل من اربع اصابع ثم نقل عن السراج الوهاج  
انه قال وفي السير الكبير العلم حلالا مطلقا صغيرا كان او كبيرا انتهى ثم قال قلت وهو  
بخالف لما وقع في كثير من المعترات من التقييد بثلاث اصابع واربع فيه رخصة  
عظيمة لما اتى بذلك من الاشوات والعطاء في زماننا هذا **وفي الجيبي** انما رخص ابو  
حنيفة في العلم في عرض الثوب قلت وهذا يدل على ان القليل في طوله يكره انتهى **قال**  
**في المنج** قلت وبه جزم من لا حصر وان مختصره لكن اطلاق الهداية وكثير من المعترات  
يخاله انتهى **وفي معنى الحق** ٢٢ يحل استعمال منقطة وسطحها من ديباج ط يحمل اذا لم  
يلغ عرضها اربع اصابع وعنه ان حنيفة عمارة عليها علم من قصب فضة قد مر  
ثلاث اصابع لا بأس به ذهب يكره وتيل ٢ يكره وفي النوازل لا بأس باليكن  
المفضض والمجاور والركاب وعنه ان يوسف انه يكرهه ذلك كله كذا في المجتبى  
انتهى **الاول** وتولهم في كثير من المتون الثوب المنزوع من الذهب يحمل اذا كان قد اربع  
اصابع مصنوعة والا فلا وكذا قولهم ولا يحمل الرجل ذهب ٢ فضة الانعام ومنطقه  
وحلية سيف من الفضة كان التتوير وغيره يقتضى عدم ترجيح الكراهة في ذلك كله  
تدبر **الاول** **وقد سئل** الحق ابو السعود رحمه الله تعالى عما يشد في الوسط  
من الخشب بالحنم في زماننا فاجاب بانه حرام **وسئل** عن يمين بالله عند لبس  
الحري فاجاب ٢ يحكم بكفوفه ولكن ينبغي ان يغطا **وسئل** عن الشد اذا كان  
حري عرسه قد اربع اصابع فاجاب ٢ بأس به **٢ يكره** اتحاد النور والبرودة  
من الحري ٢ نه لا يعد ٢ بأس حريه ولذا لا يثبت اذا حلف لا يلبس حريه فوضها  
**قلت** واما ذلك فلا يعد لبسا كثيرا مستفيض في الفتاوى **٢ بأس** بلبس  
الصبر اللولو وكذا البالغ ويكره الخنخال والسوار للخصي **قائده** قال  
الفاضل القهستاني معنى ٢ بأس ٢ لا لشدة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق  
به تركه اولي لانه انما يقتضون نفيه في مظانه ولذا تيل ولا بأس اي بأس  
قليل وهذا الكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولي به واجبا كما في صوم  
النهاية انتهى **الاول** قوله ولذا تيل الخ يعكس على احكام كثيرة متفصلة بالتبوء



نعم قوله تركه اول حسن تدبر **وفي معنى الحق بعد للقاضي** اخذ دينار في نكاح  
 البكر ونصفه في نكاح الثيب اذا كان لها ولي غيره والا يجل ذلك في الجوازية  
 نقلا عن البقال **وبعد** ويجوز للقاضي قبول الهدية من السلطان والى بلده ووجه  
 ظاهر وهو ان منعها انما هو من خوف مراعاة لاجلها وهو ان رأى الملك او نائبه  
 لم يراع لاجلها كما في القواعد الزينية ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة  
 الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي كذا في الخاتمة انتهى **وفي**  
**شرح الوهبانية** يجوز للقاضي اخذ الاجر لما يكتبه اذ الكتب ليس بواجب عليه  
 وانما الواجب عليه القضاء وايصال الحق الى المتحق وانما ياخذ بقدر ما يجوز اخذ  
 لغيره الى ان قال **قلت** وفي العاديات عن الملقط وما قيل ياخذ في كل الف حسب  
 دراهم لا نقول به ولا يلحق ذلك بقعة اصحابنا ثم قال وفي شرة التوتاش وفي  
 النصاب يجب بقدر العناء والتعب وهذا شبه والصحيح انه يرجع في الاجرة الى  
 مقدار طول الكتاب وقصره وصعوبته وسهولته انتهى **وفي البحر** **واما**  
**المفتي** فلا ادلى ان يتسرع بالفتوى فاذا اخذ زقانه بيت المال جاز الا ان تعينت  
 عليه وله كفايه **ويأخذ** اجرة من ستفت فان جعل له اهل البلد رزقا  
 جاز وان استوجروا من الاول كونها باجرة مثل كتبه انتهى **وفي لسان الحكام**  
 لا الواجب على المفتي الجواب بالسداد دون الكتاب بالبيان **وكذا القاضي** انما  
 يجب عليه القضاء وايصال الحق الى مستحقه فبما الكتاب زيادة على عمله  
 للمفتي له انتهى **وتنقل في تسمية شمل الاحكام** عن ابن سماعه اختلاف العلماء  
 المتأخرين في قدر اجور القاضي على القسمة واختم انه مقدور بربع العشر لا  
 عمل للعامة فاشبه الزكاة ومثله اجاب ابو نصر وهو المنقول عن ابي ابي يوسف  
**ثم نقل عن الكرخي** في مختصره انه يقدر للقاضي ربع العشر قال شمس  
 الايم السرخسي والفقير ابو الليث قدر بربع العشر واليه ذهب الامام  
 المعرون بنواهر زاده وعليه الفتوى لا ثم قطع المنازع بالتقليد والكثير كاي  
 الاعمال لا امر حسي فاشبه الحياطة والصياغة فلا بد من التقدير لا القضاء **وي**  
 يقنعون باجره المثل وسئل ابو حفص الكبير هل يجوز التقدير فقال هو حسن  
 في زماننا وبه نأخذ لان ربع العشر نظر للظرفين الاخذ والمأخوذ منه كما في  
 المنتخب **اقول** وهذا انما يحسن اذا لم يكن له رزق من بيت المال بل وعمل فيه  
 حق العمل ونقل قبيله خلاف هذا فقال هذا اذا كان له رزق من بيت المال  
 يكفي فانه لم يكن له رزق من بيت المال تعيين له ما عينه الا به وهذا مخالف لما

في الهداية وغيرها من المعتمرات فلا يعول عليه والله اعلم **وفي معنى الحق** الحق هو  
 في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له والله اعلم بحصته كما في  
 الخاتمة وقيد في الظهيرية بان لا يعلم امر باب الاموال انتهى **وبعد** تكرم معاشرته **وي**  
 يصل ولون وجهه الا اذا كان الزوج **وي** يصل لم يكرم للمرأة معاشرته كما في الظهيرية  
 من النفقات **المسألة في النكاح** القبضة قالوا بضم القاف ويجوز في النهر الفتح  
 لقوله تعالى فقبضت قبضته من اثر الرسول **قال** في النهاية وما زاد يجب قطعه  
 وظن صاحب الجرائد من الوجوب على ما هو الظاهر **قلت** بل الظاهر في سياق  
 الهداية انه بالحال **وي** بالجم وكلام نوح القدير في دليله كالصريح فيه فينبط في  
 كتاب الصوم منه **ليس** يكره تطييب القبور والمختار انه لا يكره **ويكره** ان  
 يدعوا الرجل اباه والمرأة من وجهها باسمه **ويحكي** للناس ان ياكلوا من اطعمة  
 الظلة لتبجح الامور عليهم ومن جرحهم بما يوتى يكونه وان كان يجل **للسنة** ان يسافر  
 فوق ثلاثة ايام بلا حرم على رواية الكتاب والفتوى انه يكره في زماننا لكثرة  
 الفساد **المجلد سبعة** لا يكره **وي** باس به اذا لم يكن عن تكبر الحكام الساجية  
**وبعد** يكره ان يكتب بالقلم المتخذ من الذهب والفضة او من دابة كذلك  
 ويستوى فيه الذكر والانثى ويكره النظر في المرأة المتخذة من الذهب انتهى  
**وسمع** اسم الله تعالى ولم يشأ لا يصير ديناً في ذمته بخلاف اسم النبي صلى الله  
 عليه وسلم **وفي الامالي** السلام برد المصبي والجنون والمرأة لا يسقط عن  
 البعض لعدم اهلية اقامه الفرض في الجملة الا يولى انه يجل الى ذمته ان كان  
 يعقل الذم كذا في القواعد الساجية **اقول** لا يخفى ان ليس هذا كذا ان قد يدبر  
**من مات على الكفر** ايجه لعنه الا والدي النبي صلى الله عليه وسلم لشدة ان الله  
 تعالى احياها له حتى آمن به كذا في مناقب الكردري **قلت** والميلة ذات طراد  
 كما في كثير من الكتب **وفي معنى الحق** **وي** باس بتقيل يد العالم والسلطان  
 العادل وتقبيل راسه اجود **وذكر قبيله** نقلا عن المجتبى ان تقبيل سيد  
 العالم والسلطان العادل سنة وفي يد غيرها كلام والمختار انه لا رخصة  
 فيه **واقصر على الاول** في التوبير وهو الثابت في كثير من المعتمرات وقد  
 ذكرناه قبل **وفي الجامع للاستدلال** النبي صلى الله عليه وسلم اذ بلغ عشرين لا يجوز له  
 ان ينكح مع امه او اخته او امرأة الا ان تكون امرأة او جارية **وفي ادب**  
**الملقط** ويستحب خضاب الشعر واللحية للجهاد ولم يفصل بين الحرب وغيره  
 وقال في المبسوط لا باس به في غير الحرب وقال وهو الاصح وهو روي عن الثاني

ولا ينوب ومنهم من قال يسقط راسه من اهل  
 اقامة الفرض



كافي المحيط ونصل بين السواد وعامة المشايخ انه مكروه بخلاف الجرة **ويست**  
 ويكره تعجيل في المرأة ثم امرأة اخرى او خدوها عند اللقاء او الوداع كما في ادب  
 القاص **ويست** اختلاف في جوارن نظر الذينة الى بدن المسلة والاصح انه لا يجوز  
 وفي كالجرا اجنبى **والاصح** انه كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال يجوز  
 بعده كشر المرأة وقلاعة ظفوها **ويست** التذكير على المناظر للوعظ والاعتناظ  
 سنة الا نبيا والموسلين وللرياسة وتبول العامة واخذ الاموال ضلالة  
 اليهود والنصارى وقراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة مكروهة  
**ويست** تعلم الكلام والمناظرة قبالا وراء قدر الحاجة يكره **ويست** يكره التقدير  
 على من يقرأ القرآن في السوق رجلا له انتهى **استاجر** راجعة طوية بجارة  
 هل للاجر وطوها قال نعم في الاجرة تلك بالتعجيل **وفي الحادى القدسي**  
 اذا سأل الدم من انفس الساد لا ينقطع حق ينشئ عليه الموت وقد علم بالتجربة  
 انه لو كتب فالحق الكتاب او الاخلاص بذلك الدم على جبهته ينقطع فلا يرضى  
 له في ذلك وقيل يرضى كما يرضى شرب الخمر للعطشان والامهنة في  
 المحضمة وهو الفتوى انتهى **فصل الاطفا فيسريوم** الجمعة وقصر الشارب  
 سنة وفي حق الغازي في دار الحرب توفير الاطفا فير والشارب مندوب اليه  
 ليتك من دفع العدو وليكون اهيب في عينه **صلة الرحم** واجبة ولو بسلام  
 وخيعة وهدية **وكذا** معاونة الاقارب والاحسان اليهم والتلطف بهم والمجالة  
 اليهم ويؤمر ذوى الارحام غيبا فان ذلك يزيد الفرح وجبا وقد ورد في الحديث  
 في ذلك الترحيب بالحيث كافي معنى الفتى **ونواحب الرحمن** يحرم نسيام  
 السالى للداخل عليه الا لاستاذة او ابيه ويكره الاغنا للسلطان او غيره والقيام  
 للتعظيم كتعجيل يد نفسه او يد الحياء عند السلام انتهى **وفي جميع الفتاوى**  
**للاطفا** قيام القامى جائزا اذا جاء اعلم منه او استاذة او احد ابويه ولا يجوز  
 قيامه لغيرهم وان كان الجاني من الاجل والاشرف **وفي** شكل الاقام للقيام لغيره  
 ليس بمكروه لعينه انما المكروه محبة القيام من قيام له انتهى **بده** من الاشرية  
 لا شبهة في حسن ترميم ما يزيل العقل الذي هو بلاك معرفة الله تعالى وشكر  
 انعامه **قال في نوح النصارى** فان قلت ما باله حل للام السابقة مع احتياجهم  
 الى ذلك قلت اجيب بان السكر حرام في جميع الاديان وحرمه شرب الخمر القليل  
 علينا كرامة لنا لا تقع في المحذور ونحن مشهود لنا بالخيرية **واعلم** ان الاصل في  
 الاشياء كلها سوى الفروع الاباح لقول تعالى هو الذى خلق لكم في الارض

جميعا وقوله كلوا مما في الارض حلالا طيبا وانما تثبت الحرمة لغرض من مطلق  
 او حرم مروي والا نرى على الاباحة **ويحرم التد اوى بالخروج** على المعتد ويجوز خيلها  
 ولو بطوع شئ فيها ولا تسقى الدواب ولا تقبل في شئ كويحان ودهن ودلوك **ويست**  
 ينتفع بها الا اذا خاف العطش المهلك فلا بأس بشرب ما يورد العطش فلو سكر  
 بذلك يجد فلان زاد سكره كذا في المجتبى انتهى ملخصا **وفي الثانية** ويكره الاحتقا  
 والاحتقال بالخمر وكذلك الاقطار في الاحليل **قال في المسج** وفي غيرها من الاشرية  
 الخلاف في القليل وحومها بمقد مطلقا قليلها وكثيرها وبه يفتى **وفي التوبير والنج** وط  
 الانتباه الى اتخاذ النبيذ في الدبا وهي القوعة والختم بفتح الحاء المهملة وسكون  
 النون وفتح الناء المشاة فوق وهي الجوارم وقيل المخضر والخزف وهو الاثا  
 المطلى جوده بالوقت اى القير والنفير وهو اصل خشبة يتقوجونها لقوله  
 عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الاشرية في ظروف الادم ناسروا في  
 كروعا غير ان يثربوا سكرهم واه سكر واخرون **ثم** استند في هذه  
 الاوعية بتد استعمالها في الخمر اشكال في حله وطهارته وان استعمل فيها الخمر نظرات  
 كان الوعاء عتقا يطهر بفصله ثلاثا وان كان جديدا يطهر عند محمد وعند ابي  
 يوسف بفسل ثلاثا ويجفف في كل مرة وقيل بلاماء مرة بعد اخرى حتى اذا  
 خرج صافيا غير متغير لونه وطعمه وريحه حكم بطهارته **ويست** ويحرم اكل البنج  
 والحشيش والايون لكرونة حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك احد عليه بل يعزى  
 بما دون الحد فان في الجوهر اكل البنج والحشيش والايون كله حرام **ويست** يفسد  
 للعقل حتى يصير للرجل فيه خلاعة ونسار ويصعب عن ذكر الله وعن الصلاة فان اكل  
 شيئا من ذلك احد عليه بل يعزى بما دون الحد انتهى **وفي شرح الوهابية للشيخ عبد**  
**البر معزى** الى المتعنى بالعين المعجمة قال ويحرم اكل الخيش وهو ورق القنب وقد  
 انفق شايخنا وشايخ الشافعية على تحريمه وانما ابا حنيفة مع خطر نية وامروا  
 بتاديب بايعه حتى قال علماؤنا قال لعل اكله ينور بدين مستدع وحكوا بايقاع  
 طلاق المحتش من جراكى السكون انتهى **وفي جامع الفتاوى** سئل عن الامية  
 السوخى عن هذا البنج وحرمته وهو الخيش فقال ما نقل عن ابن حنيفة شئ  
 اذ لم يشتر اكله في زمانه فسق على الاباحة ولم يرو عن السلف ايضا فيه شئ الى  
 ثم من الزيادة تليد الشافعى وكان الامام اسد ابن عمرو بعواق العجم قال انه  
 ساج فلما عت بليته وشمل الاماكن فتنته وغلبت السفاهة على العقل  
 بسبب اكله احتار ايمته ما وراء النهر باسم حرمته وانما ابا حنيفة به المخلف



وحكوا بأحراقه وتاديب بايعة فلان تنوي المذهب على حرمة حق من قال  
بطله بغير نذيق مبتدع وحكوا بوقوع طلاقه رجوا **في المسح** وشمل الحثيثة  
في الحرمة جورة الطبيب فقد اتفق كثير من علماء الشافعية بمرمتها ومنهم من جرحه  
مكة واتفق بحرمها الاقتصار في صاحبنا ووقف على ذلك لخطه لكن قال هو قائل  
دون حرمة المشي والله اعلم انتهى **تم** باس بالرقالة صلى الله عليه  
وسلم كان يفعل ذلك وما جاء في النبي بحول على رقاء الجاهلية بكلمات كفر  
لا في التبيين **ويجوز** فعل المواة ذلك يعجزها من وجهها بعد ما كان يفضيها كما في  
الخاتمة **في التامر حايه** باس بالاستحجار عن الاخبار الحديثة في البلدة  
هو المختار ولما فيه من المصلحة وفي التوازل وكان ابراهيم يتخير ولا يخبر  
انتهى والله اعلم **كتاب الرهن** هو جسي شئ مالى  
يقبض على استيفاء منه بغير شئ وقد يطلق على الرهن تسمية بالمصدر  
وتلحق على الرهن ومنه ان من يرضى بغيره **في معنى الرهن** ما قبل البيع قبل  
الرهن الا في امر بعة بيع المشاع جائز لا رهنه ببيع المشغول جائز لا رهنه  
بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه ببيع المعلق عتقة بشرط جائز قبل وجوده في  
غير الدين لا رهنه كذا في شرح الا قطع **في توبو البصاير** ما لم يفسد  
اطلق فساد من المشغول وكذا رهنه وهو مفيد في الفصول العارضة وغيرها بعد  
بعد تنصيصه على منع التمام والساد يكون مشغولا ملك الراهن والواهب اما  
اشتغاله بملك غيره فلا يمنع التمام ونقل عن صاحب المحيط في الباب الاول من  
الزيادات لو اعاد رهنه من انسان ثم غصب المتغير متاعا ووضع في الدار ثم رهنه  
المعبر الدار من المتغير صحت الرهن وكذا لو ان المعبر هو الذي غصب المتاع ووضع  
فيها ثم رهنه كانت الرهن تامة ثم قال كل جواب في الرهن فهو الجواب في الرهن  
والصدقة قال وكان ينبغي للمصنف ان يقول رهنه المشغول بملك الواهب  
وكذا الرهن بملك الواهب ولم يكن في يد الموهوب له والرهن يودع غير  
تامة وينبغي تقييد ما في الفصول بما اذا لم يودع من الموهوب له اما لو اودع  
الشاعل منه ثم سلمه ما وهب صحت الرهن قال وهذه الخيلة **قال**  
**في الجوهرة** ولو وهب دارا فيها متاع للواهب وسلمها او سلمها مع  
المتاع لم يصح لا في الدار مشغولة بالمتاع والفراغ شرط الصحة والخيلة  
فيه ان يودع المتاع او لا عند الموهوب له ويغلى بينه وبينه ثم يسلم  
الدار اليه فتصح لانها مشغولة بمتاع في يده انتهى **قال ويستمر سيد**

اخرى

**اخرى** وهو ما اذا وصيت دارها من وجهها وهي يكتننها فانها تصح كما في  
البرازية وشمل الرهن والله اعلم واستفيد منه ان رهن الشاعل جائز  
وبه صرحوا في كثير من الكتب **في معنى الرهن** **بمعنا لا شيا** اذن الراهن  
للرهن في الاجارة فاجر خرج من الرهن ولا يعود **فيها** الا اذا رهن  
العين عند المتاجر على دين له صح وانفست **قال** في توبو البصاير طاهره  
ان الاجارة تنفخ بمجرد عقد الرهن وليس كذلك بل يرد من التسليم قال في  
القنية رهن الاجر الدار المتاجر من المتاجر وقبضها انفست الاجارة  
وصارت من هنا انتهى قال واما عكسه وهو ما اذا رهن الراهن الرهن من الرهن  
ينفخ بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض وهو ظاهر لقولهم  
ان قبض المضمون بغيره وهو الرهن ينوب عن قبض الامانة والعين الموهوبة  
امانة وفي الفصول العادية اذا استاجر المومن الرهن من الراهن ببيع ولا يصير  
مقبوضا بمجرد العقد مالم يجد قبضا للاجارة حتى لو هلك قبله هلك هلاك  
الرهن انتهى قال صاحب توبو البصاير وهذا مشكل لانه قرر فيها ان قبض  
المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون لا عن قبض المضمون فنقض هذا  
الضابط ان ينوب قبض الرهن عن قبض الاجارة حتى لو هلك قبل ان يحدد  
قبضا هلك اما نعم وقد اشار الى ذلك في البرازية حيث قال وفي الغنا في  
استاجر المومن الارض الموهوبة بطن بخلاف الاجارة وان استاجرته فاسدا  
ووصل اليها ومضى زمان مقدار ما يجب شئ من الاجرة بطل وان لم يصل حتى  
نجم الاجارة بقى الرهن انتهى قال فهذا صريح فيما قلنا لاسيما فذاكد ذلك  
بأشراط الوصول ومضى الزمان في الفاسدة وتامة فيها **قوله في**  
**البرازية قبله** وان اجر باس الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وكذا  
الرهن من غيره باذن الراهن بطل الرهن الاول ولا يعود الا برهن جديد  
انتهى وبهذا علم ان ما ذكرناه في المسئلة قبل هذه من الاطلاق في محل التقييد  
فليحرم **في البرازية** قبلها اجر المومن الرهن من اجنبى بلا اجارة الراهن  
فالغلة للمومن ويتصدق بها عند الامام **م** كالغاصب يتصدق بالغلة  
او يرد على المالك **فيها** من هذا الرهن وهي معدة للاجارة فكيف  
المومن لا يلزمه الاجر ولها في فتاوى التوتاش زيادة فليرجع اليها **في**  
**الوصاية** **وسرهما الشيخ عبد البر** كافي الهداية واذا اعاد المومن  
الرهن للراهن لخدمه او ليجعل غلة قبضه خرج من ضمان المومن لثمانية بين



العامية وبين الرهن فان هلك في يد الراهن يهلك بغير شيء لغوات القبط المعتبرون  
 والمرتين ان يسترجع الى يده لان عقد الرهن باق انتهى قال في الشرح وقد علم من  
 هذا ان مجرد القبض يخرج عن ضمان يستوي في ذلك حالة الانتفاع وما بعدها  
 وما قبلها **وفي الشرح من الهداية ايضا** واذا استعار المرتين الرهن  
 من الراهن ليعمل به فملك قبل ان ياخذ في العمل هلك على ضمان المرتين لمقا  
 يد المرتين وكذلك اذا هلك بعد الفراغ من العمل في تعاقب يد العامية ولو  
 هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان لشوكة يد العامية بالاستعمال وهي مخالفة  
 بيد الرهن فان شئ الضمان وكذا اذا اذن الراهن للمرتين بالاستعمال لما بيناه  
 انتهى ثم قال وكذلك لو اعارة احدهما لغيره باذن الاخر سقط حكم الضمان  
 لما قلنا ولكل واحد منهما ان يردده رهنه كما كان لكل واحد منهما حقا محترما  
 فيه ثم قال قلت وفي عدة الفتاوى والراهن اذا قال للمرتين اعرفي  
 الرهن او اجري فالاجارة لا تصح لان ملكه في الموهون باق وفي الاعارة لا  
 ان يترده في يده ولو اقر ان يعير غير فخرج من ضمان الرهن فليس للمرتين  
 ان يترده الا برهن جديد وهو خلاف ما تقدم انتهى **قول** ما نقله عن  
 عدة الفتاوى في قوله نادى في نظم القواعد الطرسوسية  
 ولو اعارة رهن للمرتين . . . وهلك الرهن فمأوا قد ضمن .  
 ان كان قبل الانتفاع قد هلك . . . او بعده في ان كان ملك .  
 وعكس هذا الضمان قد سقط . . . والاجنب مثل هذا في النبط .  
**ثم نقل** المسائل الثلاث عن البدائع على التفصيل وكذا عن الهداية وقال بعده  
 فالموهون في هذه الوجوه كلها يخرج عن ضمان الرهن ولا يخرج عن عقد الرهن  
 او الموهون عن الضمان لا يوجب الخروج عن عقد الرهن كذا في  
 البدائع انتهى **وفيها تقرير** قال في النهاية في هذا المكان لو اختلفا  
 في وقت الهلاك فقال المرتين هلك حالة العمل وقال الراهن قبلها او  
 بعدها فالقول للمرتين والبيضة على الراهن كذا في فتاوى قاض خان انتهى  
**وفي النظمين وشرحهما المذكورين** وصورة ما ذكرنا قال في الذخيرة  
 نا قلا عن المستفي استعار من آخر ثوبا ليرهنه به يده فوهنه بآية درهم الى  
 سنة ثم ان صاحب الثوب اخذ المستجير بثوبه يردده عليه فله ذلك بعد اذا  
 كان رهنه بغير اذنه فان كان اعلم انه يردده الى سنة فان افترقه  
 رب الثوب من ماله لم يكن منطوقا ويرجع به على الراهن وان كان

الراهن

الراهن غايبا وصدق المرتين رب الثوب انه ثوبه فانه يد فله ايضا  
 وياخذ به ولم يكن رب الثوب منطوقا قال الطرسوسي هذه عبارة  
 وقد تبعت هذه المسئلة كثيرا من كتب الاصحاب فلم اجد فيها اكثر من هذا  
 وكان وقع فيها كلام وكان في الذهن ان الحكم فيها انه اذا اراد الميراث يخلص  
 ثوبه انه يوفي ما عليه للمرتين ثم يرجع بذلك على الراهن ولا يلزم الراهن ابتداء  
 بانه يسعى في التخلص قبل الاداء فلما قدر الله تعالى بجل هذا الشرح رايت  
 ما قاله في الذخيرة مخالفا لما كان في الذهن فتوكلت ما كان عندي وادرت  
 الجواب فيها على المنقول وله وجه لم اقف عليه لكنه خطوري وهو ان  
 المستجير هو الذي رماه في هذه القضية وجس ثوبه على حقه فله ان يتخلص  
 قياسا على الكفالة ووجه ما كان في الذهن ان الميراث يخلص باختيار ثوبه  
 على دين المستجير والعامية في ذلك لا مرسلة لا مرجوع فيها يبق محتملا حتى  
 يوفيه المستجير وان دفع الدين الى المرتين اجر على قبضه واستخلص ثوبه  
 ورجع على المستجير فلا يفوت حقه انتهى كلامه **وفي بعض المتن** عن السراجيه اخذ  
 عمارة المديون بغير ضمانه تكون رهنه بل غصبا **وفي المتن** يجوز اخذها  
 واذا هلكت هلك هلاك الموهون قال في الجامع وهذا ظاهر اذا مرضى المديون  
 بتركه رهنه كما في العمادية فيجعل ما في السراجية على ما اذا لم يرضى **قلت** لكن  
 في المجتبى ان لصاحب المال ان يمسك مال المديون على وجه الرهن بغير اذنه  
 ويقل اذا يسر منه فله ان ياخذه مكان حقه قضاء غرضه وهو مخالف لما  
 تقدم فتنبه انتهى لمخصا **قلت** ويمكن التوفيق بان الواجب مال الذي لم  
 امسكه ما كان من جنس حقه اما نحو العمارة فليس من جنس حقه بقضية المسئلة  
 التي بعدها فتدبر **وفي الزاوية قياسا على الرهن** وفي الاجارة الفاسدة للمتاجر  
 حق الجبر واستيفاء الاجرة المجلة **وان** مات الاجر فالمتاجر اخذ باجرته  
 وفي الاجارة الصحيحة اذا انتقضت المدة للمتاجر الجبر واستيفاء المجلة  
 بان كان التسليم بعد انقضاء بعض المدة **فان** كان المتاجر لم يقبض المتاجر  
 حق ما في الجبر او انقضت المدة ليس للمتاجر احوال اليد على المتاجر  
 في الفاسدة والصحيحة انتهى **والمسئلة عامة قال في الاشياء** اذا فسح  
 العقد بعد تعجيل البدل صحيحا لان العقد او فاسدا فلا يعمل حسب البدل  
 حتى يستوفي مال البدل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد انتهى **وقال الغزالي**  
**في حاشيته** اطلق في العقد تشمل عقد الاجارة والبيع والرهن وهو كذلك

جو



ولا يكون المتاجر والمشتري والموتني حيا العين يكون اولى بهما من سائر الغرماء  
لومات الاجر والبائع او الراهن وعليهم ديون كثيرة كذا نقله الجوزي عن يوسع  
الجامع قال فان فضل شيء اخذه الغرماء وان هلك لا يسقط به الدين خلا ف  
الرهن ثم قال **قلت** لكن بين فاسد هذه العقود وصحتها اذ انما  
فرق في سيلة واحدة **وهي** ما اذا وقعت الاجارة او البيع بدين كان للمتاجر  
او المشتري على الاجر والبائع ثم فسخا عقد الاجارة او البيع وكان ذلك فاسدا  
لا يكون للمتاجر والمشتري حق حبس العين لاستيفاء الدين ولا يكون اولى بهما من  
سائر الغرماء اذ اقامات الاجر والبائع واذا كان صحيحا وكان كل منهما بدين  
للمتاجر والمشتري على الاجر والبائع ثم فسخا العقد بينهما يكون للمتاجر  
والمشتري حق حبس العين لاستيفاء الدين ويكون اولى بهما من سائر الغرماء لو  
ما الاجر والبائع وعليهما ديون كثيرة **وعزا** للفصول العادية ثم نقل الفرق  
ان في البيع الصحيح حصل الفسخ بعد قبض البائع الثمن فكان للمشتري حق الحبس  
وفي الفاسد حصل الفسخ قبل قبضه فلا يكون له ذلك **قال وبيان** انه  
مق باع العبد بما عليه من الدين بغير صحيحا فقد وقع البيع بمثل ذلك الدين  
لا بيعه والبيع الصحيح يوجب الملك بنفس العقد فقد ملك البائع ما في ذمة  
المشتري بمثل ما للمشتري عليه فيلتحقان قصاصا وصار قابضا للثمن بحكم  
المقايضة انتهى كلام العمادى قال والرهن كذلك لاني البزاريه ونقل عبارته  
وانه جعل الرهن الفاسد كالصحيح الا اذا سبق الدين الرهن فاسدا فليس  
له حصة انتهى **وفي فتاوى قارى الهداية المختار** سئل عن المرتين اذا ادعى  
مرد العين الموهونة وكذبه الراهن هل القبول قوله او **فاجاب** لا يكون  
القول قول المرتين فيرده مع يمينه لان هذا شأن الامانات غير المضمونات  
بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه انتهى **وفي معين المتي** مرجحان  
في ايديهما وامر تنازع عا فيها واقام كل منهما يمينه ان فلا تامة ههنا اياها لا يقضى  
لو احدى منهما في القياس وبه نأخذ انتهى **وهي** **سأبل** القياس المعدودة  
الطلاق **وفي معين المتي** المرتين اذا ابراء الراهن عن الدين او وهبه منه  
والعبد الرهن في يده فملكه من غير ان يمسعه لا يضمن استحسانا وهو قول  
اصحابنا الثلاثة بخلاف ما لو بوى الراهن بالا يفاء ثم هلك الرهن في  
يد المرتين حيث يملك مضمونا حتى يجب على المرتين ردهما استوفى على الراهن  
كذا في فتاوى الفيض استاذ استاذى ابراهيم الكركي وبه صرح الامام الزيلعي

وغيره **وفي** لو فسخ الرهن لا يضمن ما دام في يده حتى لا يكون للموتني ان يمسعه بعد  
الفسخ حتى يستوفى دينه ولو هلك بعد الفسخ يكون له لو هلك قبله فيكون هالكا  
بدينه كذا ذكره الزيلعي **وفي** من امرتين شيئا لا يجل له ان يمتنع بشي منه  
بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لا يضمن له في الرابا انه يستوفى  
دينه كاملا فيبقى له المنفعة التي استوفى فضلا فيكون ربا وهذا امر عظيم  
كذا في الجامع لمجد الاية السرخسي **قلت** بشكل على هذا ما في الخاتمة  
مر جدره من شاة واباح للموتني ان يشرب لبنها كذا للموتني ان يشرب وبأكل  
ولا يكون ضامنا انتهى فيه فاصل **وفي الفتاوى** **يدالي** **بنية** اباح الراهن للموتني  
اكل الثمار فاكلها لم يضمن والموتني الانتفاع باذن الراهن وان اذن له  
بالسكنى فلا رجوع له بالاجرة انتهى **وفي الخاتمة** للموتني ان يبيع ما يخاف  
فساده باذن القاضى ويمك ثمنه رها وان باع بغير اذن القاضى كان ضامنا  
**وفي معين المتي** المقر بنية الرهن يوم الهلاك لقوله ان يده يد  
امانة فيه حتى كانت تنقطة على الراهن في حياته وكفنه عليه اذ اقامت ذكره  
الزيلعي كذا في الاشباه **قلت** ظاهر كلامهم استناده في ان قيمة تعتبر  
يوم الهلاك الى ما ذكره من كلام الزيلعي وان لم يقف فيه على نقل صريح وهو  
عجيب فقد صرح في الخلاصة بانه تعتبر قيمة يوم القبض حيث قال وحكم الرهن  
انه لو هلك في يد المرتين او العبد لم ينظر الى قيمة يوم القبض والى الدين فان  
كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه الى اخر ما قاله وقال الزيلعي ان  
ضمان الرهن على المرتين يخالف ضمان الرهن على الاجنبي فان المرتين يضمن قيمة  
ويكون رها عنده والواجب هنا قيمة يوم هلك باستهلاكه ثم بحث وقال وان  
نقصت القيمة تراجع السعر الى حماية رذ كانت قيمة يوم القبض الفسا  
وجب بالاستهلاك حماية ويسقط من الدين حماية لان ما انتقص كالهالك  
وسقط الدين بقدره وتعتبر قيمة يوم القبض للمضمون بالقبض السابق  
لا تراجع السعر انتهى **وفي** المقبوض على سبوم الرهن ان لم يتبين المقدم  
ليس بمضمون في الاصح **وفي** الاجل والرهن يفسده **وفي** الوارث اذا عثر  
الرهن الرهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور المالك **وفي** ما جازت  
الكفالة به جاز الرهن به الا في بدل البيع يجوز الكفالة به دون الرهن ويجوز الكفالة  
بما على الكفيل والرهن في الكفالة المعلقة يجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط  
دون الرهن ذكره في ابصار الكرماني كذا في الاشباه انتهى **قلت** **وقد را**

يوم القبض بخلاف ما لو ائلف اجنبي فان  
المرتين يضمنه قيمة رهم







تتأوى القاضيين أتول بمقتل ان ما ذكر في العدة قول إلى حقيقته وما ذكره  
 قولهما فلا اشكال كذا في جامع الفصولين **وفي التفسير** يجوز له السفر به اذا كانت  
 الطريق آمنة وان كان له حمل وموتة **وفيها** وكما وجب على احد ما قاده  
 الاخر كان متبوعا الا انه يامره القاض به ويجعله ديناً على الآخر **والذي** كما  
 اذا قضى دين غير بغير امره وان كان بامر القاض وجعله ديناً على الآخر جمع  
 عليه ونحوه امر القاض من غير تصرف يجعله ديناً عليه يرجع عليه كافي المقتضى  
 وعمران حقيقته انه يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضراً وان كان بامر القاض وقال  
 ابو يوسف يرجع في الوجهين وهو نزع مسئلة الجرح **في** القاض يلى على الحاض  
 ولا ينفذ امره عليه **في** لو نفذ امره لصار محجوراً عليه وهو يملك حجره عنده  
 وعند ابن يوسف يملك انتهى **كتاب المزارعة والمساقاة**  
 المزارعة عقد على الزرع ببعض الخارج وتسمى المزارعة والمحاقلة ويسمى بها أهل العراق  
 القراج وهو بالفتح المزارعة التي ليس عليها بناء **فيها** شجر والجمع اقومه كذا في  
 مختار الصحاح **وفي ترجيح العدة للشجر قاسم** قال ابو حنيفة المزارعة باطلة  
 وقال ابو يوسف ومحمد جائزة والفتوى على قولهما قاله قاض خان تعامل الناس  
 في البلدان وفي مختارات النوارى وقالاهي جائزة وهو اختيار شيخنا  
 بلخي وهو الاجم وعليه الفتوى وفي الصغرى وفي المزارعة والمحاقلة والوقف  
 الفتوى على قولهما لكان الضرر والبلوى ونحوه في التفتة **وفي الهداية**  
 الا ان الفتوى على قولهما لاجتماع الناس اليها ولظهور تعامل الامة بها والقياس  
 يترك بالتعامل كما في الاستصناع وشي عليه المحبون والنسب انتهى بالمنصا  
**بشرط** صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين وذكر المدة قدر ما يتكف  
 فيها من الزراعة **وفي الحائصة** فان دفع امره مزارعة ولم يذكر الوقت قال في  
 الكتاب **في** نعم وانما قال ذلك **في المزارع هذه اجارة** فان كان البذر من قبل  
 صاحب الارض كانت استيجاراً للعامل وان كان من قبل العامل في استيجار للارض  
 والمنافع لا تقصر معلومة الا ببيان الوقت وقال شيخنا بلخي لا يشترط بيان المدة  
 وتكون على اول السنة يعني على اول زرع **قالوا** اما اجاب بفساد المزارعة في  
 الكتاب **في** اول وقت الزرع غير معلوم في بلادهم وفي بلادنا معلوم وبه اخذ  
 ابو الليث وعليه الفتوى كافي المجلد **وفي فتاوى قاضي الهادي** سيل من  
 رجل اجار من بستان للزراعة وساق على اشجاره المتاجر ثم انه فتح  
 الاجارة بسبب نيل تنعيم المساقاة او **في اجابة** اذا نحت الاجارة بوجه

شرعي والاشجار مملوكة للمساقي ليس له ان يفسخ عقد المساقاة الا بعد شرعي  
 بان يكون العامل خائفاً في الثمرة انتهى **وسيل ايضاً** اذا ساق شخص اخر على اشجار  
 مدة معلومة ولم يسق العامل شيئاً **فاجاب** اذا لم يعمل في الاشجار شيء لم  
**ويها** سيل اذا ساق شخص اخر على اشجار معلومة مدة معلومة مساقاة صحيحة  
 مستوفاة الشروط ثم اراد احدها نسخها هل يملك ذلك ام **في اجابة** المساقاة  
 لا اجارة وكذا عذر تنسخ به الاجارة تنسخ به المساقاة ونحوه الا عذر مرض  
 العامل مرضاً لا يستطيع معه العمل بنفسه كذا اذا كان خائفاً يسرق الثمرة  
 والسعف فلذلك اخراجه وكذا اذا قصد ترك هذه الصناعة انتهى **وفي المجلد**  
**في** المزارعة امره بغير امره ببذر نفسه فامراد ان يطالبه بحصة الارض  
 فان كان العرف جرى في تلك القوية بالنصف او الثلث او بشي مقدور شايح  
 يجب ذلك القدر والرواية في كتاب المزارعة **وفيها** ولو جرت بين  
 رجلين في احد هاتين يسيقه قال بغير على ذلك وان اخذ الزرع قبل ان  
 يورخ الى القاض وامره بذلك ثم امتنع بضمه اذا افنده كذا في جواهر  
 الفتاوى ويسمى وهذا بخلاف المزارعة بين شريكين قال احدها لا اسقى **في**  
 احصه قال في التتار خائفة بغير على ذلك ويقال لشريكة انفق ثم ارجع في  
 حصته لا غلام بين شريكين **وفي التتار حائصة** معطى المحيط اذا لم يعمل  
 في الارض شيئاً بعد الزرع نحو التدبير والسقي حق انقص الزرع هل يستحق شيئاً  
 من الخارج قبل الجواب على التفصيل ان كان البذر من جهة يستحق **وفي** الدخيرة  
 بخلاف العامل على الكرم حق اخذ الثمرة او فدت لا يستحق شيئاً فاما اذا كان  
 البذر من ب الارض ينبغي ان لا يستحق شيئاً انتهى **وكذا** امره اعذار في المساقاة  
 كون العامل سار قايضاً الثمر والسعف **وفي مزارعة المزارعة** مرض  
 العامل وسفوه وكونه سار قايضاً على اربع عذر وتامه فيها **وقالوا** في اعذار  
**نسخ الاجارة** لو قلع المتاجر شجرة من ارض الما جاور نحت **وفي العينة** والمزارع  
 بالرجوع لا يستحق من البتس شيئاً والمزارع بالثلث يستحق النصف لكان التعارف  
**في** رواية ان التتار والبطل بين المزارع وبين صاحبه ارباعاً عادى شتو ط  
 الحاكم التتار لصاحب الارض في ظاهر الرواية ثم قال نقلنا عن استاذنا ان المختار  
 في زماننا انه شئ للمزارع بالرجوع من البتس لكان العرف وظاهر الرواية انتهى  
 لمنصا **وسيل شيخنا العادى** منقوش **في** التتار **في** مزارعة **في** وقف  
 اهل اذن لو زيد ان يغرس في ارضه وقف غراسه ساقاً على ان يكون له النصف

ممنوع في عدم استحقاقه  
 المساقاة الا بالعمل

مطلوب ما اذا  
 كان ساراً

يسمى للمزارعة بالرجوع  
 في التتار



في مقابلة اعماله المعهودة والنصف لجهة الوقف فخرى في اليد في الارض غراسا  
 متوعا ثم باع نصف الشوط لغزو يمل على الشرى العلوي يتحق نصف الابا  
 ويلزمه اجرة اجرة الارض يجب غراسه **فاجاب** ٢ يتحق الشرى نصف الغراس  
 الا بالعدل ويلزمه اجرة مثل الارض المشغولة بالغراس المزبور والله الموفق  
**وهي سئلة كثيرة الوقوع** اقول وظاهر كلامه ان الذي يلزمه اجرة مثل  
 نصف الارض وهو ظاهر فيما اذا كانت الارض غير قابلة للزراعة مع ذلك الغراس  
 كغياض السورج والخلان والاس اما اذا كانت قابلة فزعمها واستعملها فيجب  
 عليه اجرة مثل جميعها بلا شك **ثاني** اذا لم يزرعها هل يجب عليه اجرة مثل  
 النصف الا حرم ارضه نص عليه **ولها جهتان** ان قلنا انها غير معطلة  
 ٢ لها حاملة لغراس مستفيع به للوقف لا يجب شيء وان نظرنا الى انها لو زرع  
 كانت ادر للوقف ينبغي ان يجب عليه اجرة مثلها لعلهم يفتي في الوقف بما  
 هو انفع له **فيلزم وفي المسح** يجوز دفع الارض المتاجرة من الاجر  
 مزارعة ان كان البذر من المتاجر ولود دفعه معاملة لا يجوز وللمد فيه قولان  
 وهذا هو الاصح وفي الخيل استاجر ارضه استاجرها صا جها ليعمل بها كان  
 جازا وكذا اذا دفعها اليه ليعمل مزارعة وكان البذر من قبل المتاجر جاز  
 على قول من يجوز الاجارة انتهى **فيها مع المتن** ويجوز ان عهده المض في  
 المزارعة الارب البذر فانه ٢ يمكنه المض الا بالثلاث ماله وهو القاء  
 البذر ٢ يدري هل يجوز ام **ثم قال** ٢ وقد فسدت فالحاجة لرب  
 البذر ولا يخرج من عمل او ارضه ٢ يتراد على الشوط ولو استخ رب الارض  
 من المض فيها وقد كرم العامل الارض فلا شيء له في القضاء ويتراض ديانة  
**ثم قال** والعلة في المزارعة ولو فاسدة امانة في يد المزارع فلا ضمان  
 لو هلكت ومثلها المساقاة **فلو كثر انسان لرب الارض بمصته ما يخرج**  
 ٢ تعي الكفالة في صورة الهلاك اما في الاستهلاك فتعني ان لم يجعل شرطا في المزارع  
 والافدت المزارعة كذا في النهاية **ثم قال** فاذا قص المزارع في سلب الارض  
 حتى هلك الزرع لم يضمن في الفاسدة ويضمن في الصمجة **وفي البرازية**  
 اخو الا والسقي ان تاخير معشاوا ينعطه الناس ٢ يضمن والا يضمن **مراد عن**  
**السراج** يضمن وقت ما ترك السقي قيمة ثابتا في الارض وان لم يكن للزراعة  
 قيمة قومت الارض من مزرعة وغير مزرعة فليضمن فضل ما بينهما **ونقل عنها**  
 رجل دفع الى رجل اشجارا معاملة ليقوم عليها وفيها من الاشجار ما لو لم يستره

ينسره

ينسره البود فلم يستره حتى انسده البود ضمن انتهى ولو حصص الزرع بلا شرط  
 ١٧٥ اذن من حصصه الدافع ان هلك والله اعلم **وفي التنازل** ببيع نقله فتاوى  
 الفضل شجر الجوز يجوز دفعها معاملة وللعامل حصص من الجوز انتهى ومثله  
 شجر الخلد **وفيها** ولو ان رجلا دفع ارضه معاملة مدة معلومة على ان يفرس  
 العامل فيها غراسا وما يحصل منه بينهما بهذا يجوز ويكون الغراس والثمار بينهما  
**وفي الخ** ايضا والمساقاة كالمزارعة حكمها وخلافها وشرطا **الا في امر بقاء اشيا**  
 اذا انتفع احد بها بغير علمه اذ لا ضرر يلحقه بخلاف المزارعة واذا انتفعت المدة  
 يتوكل بلا جرم وفي المزارعة باجر واذا استغن الخيل يوجب العامل باجر  
 مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع وبيان المدة ليس بشرط هنا استحسانا  
 بخلاف المزارعة في ظاهر الرواية ويقع على اول ثم يخرج قال في السراجية  
 والفتاوى عليه **فلمنع** وقد مر ان المزارعة كذلك في قول شيخنا **بل**  
**لو دفع ايضا** مدة معلومة ليعرس وتكون هي والاشجار بينهما لانهم اشترط  
 الشوكة فيما كان موجودا قبلها كذا في الغور والتوير والشجر والغرس لرب  
 الارض ولا خفية غرسه واجر عمله لكونه باذنه **وفي الجني** لو دفع الخيل  
 والشي مساقاة الى شريكه لم يخرج ١٧٥ اجرة له ان عمد والخارج بقدر ملكه لانه استجار  
 شريكه على العمل في المشترك ٢ يصح ولا يجب الاجرة انتهى وهذا ما يحفظ كما في نسخة الفتا  
 والله اعلم **كتاب الجناية** جمعها تنوعها والجناية اسم  
 لفعل حرم شرعا سواء تعلق بالمال او بنفس وفي اصطلاح الفقهاء خصت بما تعلق  
 بالنفس والاطواف واورد العصب والسرقة بما تعلق بالايوال **وهي عاصمها**  
 معرفة عموم رحمة الله ورافته بعينه حيث جعل حرمته قتل المعصوم اشد  
 من حرمته اجزاء كلمة الكفر على اللسان بحيث رخص في الاكراه الكامل ولم يرضه  
 القتل بغير حق كافي النهاية **وفي معنى القتل** الابوة اذا اصاب المقتل في  
 الوتر عمدا فقيم القود والا فلا **ويستطعن** بوج ٢ سنان له او رماه بسهم  
 ٢ فضل له فخره فقيم القود **وفي المسح** قتله بوفيقه القود اذا  
 قتله بعد حديد ٥ واذا قتله بظهور حديد ٥ فخره فله ذلك اجماعا  
 وانه لم يخرج من ذلك على رواية الاصل لا اعتبار الحديد دون  
 الجرم **ونفسه** **فيها** فقال فعندها لا شك انه يجب القصاص  
 وكذا عند الحنفية في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي انه لا  
 قود فيه عند الحنفية فعلى هذه الرواية يعرض الجرم سواء كان حديدا

مع الجناية اخذ اصطلاحا

الخصم في الاكراه كقوله  
 دون القتل العمد



او عودا او جرحا بعد ان يكون الة يقتصد بها الجرح قال الصدر الشهيد في نسخة  
والاصح انه يعتبر عند ان حنيفة الجرح وسجات الجوان من الحد يد على الواقي  
انتم كلام المج **وفيها وفي معنى المفتي** حتى مر جلا فأت فلا تؤد فيه عند  
ان حنيفة لكنه ان اعتاده يقتله الامام سياسة وان تاب بثل ان يفتح  
في يد الامام تقبل اي تقبضه وان تاب بعد ما وقع في يده لا تقبل تو بته  
كالسارو عندها فيه القود اذا خنقه حتى مات وان تركه ثم مات فانه خنقه فقتل  
يوت الانسان منه غالبا ففيه القصاص والا فلا **وفيها** ولو اوجرهما كرها او ناوله  
واكرهه على شربه فلا تؤد فيه والدية على عاقلة وتقبل هو على الاطلاق والعرف  
اذا كان السم مقدارا يقتل غالبا **وات** ناوله شربا غير اكرهه فلا قصاص فيه  
وآدية علم الشارب به او لم يعلم **ولو** ادخله بيتا فأت فيه جوعا لم يضر شيئا  
عنده وعندهما يجب فيه الدية **م** من عمد ولو دفعه حياتا فقتل به انتهى  
**وفي معنى المفتي** عن الزبادات لو حفر جرحا في طريق الملبين وحفر اخر في  
اسفله طابتم ثم وقع بينهما انسان ومات ضمن الاول قيا سا وبه  
اخذوا الا تخم اذا ان يضر كلاهما لان المفسرهما والقياس اقول  
**وفي التفسير ومعنى المفتي** قط جلا وطرحه تدام اسدا وسيم يقتله  
فلا تؤد فيه ولا دية ويعزر ويضرب ويحبس حتى يموت كذا في المجتبى  
والبازية وفيها عن الامام عليه الدية **ولو** قط صبيا والقاء في  
النهر والبرد حتى مات فعلى عاقلة الدية انتهى **وفي الخاتمة** تعلقه الجرد  
لو قط جلا والقاء في البحر فوسب وغرق كالقاء في الدية  
في قول ان حنيفة ولو سب ساعة ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق  
بجرحه وفي الاول غرق بطرحه في الماء انتهى **وفي التبيين** لا يقتض  
في الحق اذا خنق شخصا والتغريق لا اذا التي شخصا في الماء عند  
ان حنيفة وعندهما تقتض به انتهى **وفي المجتبى** القاه في سفينة  
في بحر او دجلة فوسب كالوقوع ومات فعلى عاقلة الدية وان سب  
ساعة ثم غرق فلا دية فيه وان القاه في سطح او جبل او في بئر  
وتوجى بجانه غالبا فهو خطأ العمد والا فعلى الخلاف **وان** غرقه في  
الماء فان كان قليلا ترجى النجاة منه غالبا فخطا العمد اجماعا وان لم يبرح  
بجانه فعلى الخلاف العرفي انتهى **فليتنبه** الى فردق هذه الفصول  
**وفي الخ ايضا ومعنى المفتي** قطع عنقه وبقي الخلقوم قليل وفيه

استحقاق الغرض  
الاقا من حنيفة

الروح فقتله اخر لا تؤد فيه لانه ميت **وفي** حتى لو مات ابنه بعد ذلك بمرث ولم يرث  
يهره هو ابنه ولو شق بطنه وخرج امعاه وفي صحيحه فقتله اخر قتله **ولو**  
ولو بقي بطنه خاليا منها لم يقتل به لانه ميت **ولو** قتله وهذا النزاع قتل  
به **م** فيما اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في فتاوى قاضي خان وفي الفتاوى  
المذكورة **رجل** ضرب رجلا بالعصا فخرجه ثم ضربه الجرح بالسيف فمات الجميع  
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى دية المقتول بالعصا تكون على قاتله قاتله ولا دية  
للمقتول بالسيف لا دية كانت في القصاص وقد مات قاتله انتهى **وفي** يقتل  
بالسيف الصحيح بالصبي والمجنون والمعتوه ولا يقتلونه به ولا كفارة عليهم  
ولا يجرمون الميراث خلافا لما في رحمه الله تعالى **ولو** كان مجنونا ويقتل  
في حال افاقته نكاح صحيح ولو جن بعد القتل قبل ان كان هذا المجنون الحادث  
مطبعا سقط القصاص **والا فلا وفيه** ولو قتل العاقل اجنبى يجب القصاص  
في العمد والدية على العاقلة في الخطا **وفي الخ** ولو قتل في المقتول بعد القتل  
كنت امرته يقتله ولا بينة له لا يصدق بخلافه في **ولو** قتل في امره فمات فيها  
انسان وقاله ما جرحا كنت امرته بالمعصية يصدق في المجتبى **واما** يصدق هل  
يقتض منه ام لا صرح في التوازية بانه يقتض منه ان لم يبرهن انتمى **وان** قتل  
جماعة واحدا اقتض به جميعهم اذا وجد منهم جرح يرهق الروح **اما**  
**اذا** انصراه او غرقه او معينه بالاساك والاخذ فلا قصاص عليهم  
كذا في المجتبى **وفي** العاقلة تعقل العمد الا في سيلة ما اذا عفا بعض الاولياء  
او صالح فان نصيب الباقي يتقلب مالا وتعلمه العاقلة في شرع الجميع **وفي**  
الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به **ثم** **فرع** عليه وممن  
مان الاشياء **وفي الخ** **الوجه** او عقر بان الطريق فلدغت رجلا ضمن الا اذا  
تحولت ثم لدغت **وفي** القصاص يورثه ابني الزوج والزوجته الا اذا قتل  
الزوج زوجته وله منها ولدي لم يقتض **قال في الخ** فقتل ولا يقتض هذا  
الحكم بالابن والاب لا يقتل الاجداد من قتل الرجال والنساء وان علوا  
والام والجدات من قتل الام وان علوا ويقتل الولد بالوالد قتل وذكر  
في المدة من قتل الام ولم يطلقها وذكر في **الاجداد** من قتل الرجال والنساء  
والام ولم يذكر المدة اصلا في نعت شهم في المدة من قتل الاب وقدر ايت  
ما ذكر في **قال** لا يقتل اصول المقتول به وان علوا كذا في المجتبى **وقال** عن  
العناية ان الحكم مقتول بكونه سببا لا حيايه فيجوز ان يقتل به الحكم ولو

قتل الجماعة واحدا



الى الجدة مطلقا والى الام والجدة كذلك فانهم اسباب حياتهم **ثم رايته** الخداه  
صرح في الجوهره فقال ولا يقتل الرجل بانه ولا يعيده وتجب الدية في ماله في قتل  
الابن **ثم** هذا عمد وكذا الاقتصار فيما جنى على الابن فيما دون النفس **وكذا**  
حكم الجدة وان علا وكذا الجدة قبل الام وان علا وكذا الام وان علت الجدة  
من قبل الام والاب انتهى وصرح الزيلعي وغيره **وبها** ولا يقتل قاتل عبد الرحمن  
حتى يمتنع العاقدان **ونقل في الدرر عن العيون وجامع في الاسلام** وغيرها  
ان العصاص **ثم** يثبت لهما وان اجتمعا كذا في الكافي **ثم** وهذا قول الجدة  
وبه صرح في الجوهره **وبها** لو قال اقتل فقتله فلا قصاص وتجب الدية وقيل  
لا وذكر القدر في اهلها اصح الروايتين وجزم في عمدة المفتي بالوجوب وفي  
مختصر المحيط عليه الدية بالاتفاق وجزم بوجود الدية في البزامة والسرحة  
والجنى **وفي البزامة** عن الروايات اقتل ابن وهو صغير فقتله يقتصر  
وكذا في قطع يده ولو قال اقتل اخي وهو وارثه فقتل الثاني وهو القاصي يقتصر  
وعنه محمد عن الامام عليه وسوى في الكفاية بين الابن والاخ وقال في القياس يجب  
القصاص في الكل وفي الاستحسان تجب الدية وفي الايضاح ما يثار به ولو قال  
اقتل اخي فقتله تجب الدية انتهى **وفي التارخانية** اذا قال لغيره اقطع يدي فقطع  
وسرى الى النفس ومات فلا ضمان على القاطع انتهى وفصل في موضع اخر يعني ما اذا  
كان لعلاج فلا ضمان والا فالدية **وفي بعض الفتا** قيل القاصي يدعي الدين غير رجل  
قال لصبي بجور شد زوس فاراد الصبي شدا فزنته فأت قال فالدية على عاقلة  
الامر **قلت** وفي غصب المتقي اعطى صبيها عمارا شيئا من السلاح لم يملكه ولم يامر  
بشيء فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة المعطي **وكذا** لو قال لصبي بجور اصعد  
هذه الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد وسقط **وفي بعض الفتا عن الدرر** اذا وجد  
قتيل في دار نفسه لا شيء عندها وعند غيره وبه يفتي انتهى **وفي التار**  
**خانية** اذا ادعى ولي القتل في المحلة على قريب اخر انهم قتلوه او على  
رجل بعينه انه قتله يبرأ اهل المحلة عن الدية والقصاص ولكن لا يثبت  
القتل على ادراك الاجتهاد **ثم هل تقتل شهادة اهل المحلة** على من ادعى  
عليه الولي منهم اذ من غيرهم **قال في الكافي وغيره** القتل اذا وجد في محلة  
والولي ادعى قتله على غيرهم تشهد اثنان من اهل المحلة لم تقتل هذا في  
خليفة وعندها تقبل والكلام فيه يرجع الى اصل جميع عليه وهو ان كل من انتقب  
خصما في حادثة ثم خرج من ان يكون خصما لم تقتل شهادته وان كان له عن صبي

ما يصح قول زفر  
برادة اهل المحلة او ادعى الولي  
على من ادعى قتله اهل المحلة  
شهادة اهل المحلة

ان يصير خصما ثم بطلت هذه العرضية تشهد تقبل والتجريح على هذين الاصليين  
فعلا الثابت في حق اهل المحلة عرضية ان يصيروا خصما ولو ادعى الولي عليهم  
وقد بطلت هذه العرضية بالدعوى على غيرهم فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصم  
اذا عزله قبل ان يجازم ثم شهد فيها وله ان اهل المحلة صاموا وخصما في هذه  
المحكمة لو جرد القتل بين اظهرهم ومن صاموا خصما لا تقبل شهادته وان خرج  
من الخصومة وعلى هذين الاصليين تجزئة كثره السائل **ثم قال** ولو ادعى الولي  
على واحد من اهل المحلة بعينه تشهد شهادته من اهلها عليه لم تقبل الشهادة  
لان الخصومة تاتي مع الكل لما هو انهم خصما في هذه المحكمة فالشاهد يقطع  
الخصومة عن نفسه فكان منتهما فيها انتهى ملخصا **ثم اختلف في اهل المحلة**  
**المتين قال في الكافي ايضا** القسامة والدية على اهل المحلة دون الكافة  
والمشترين لبعضا فصولا احدها انه يدخل الكافة مع الملاك عند ابي حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف اهل المحلة والمشترون والكافة سواء **ثم** عليه الصلاة  
والسلام قضى بالقسامة والدية على اهل جنبيه ولهما ان التدمير في حق المحلة  
الى الملاك دون السكان **ثم** يقتلون في كل وقت من محلة الى محلة دون الملاك  
ولا ان يكون من الغنم وهو الشفعة يختص به الملاك فكذا ما يكون من الحرم  
واهل جنبيه كان ملاكا **ثم فصل في اهل المحلة والملاك الطارين**  
وانه ما دام احد من اهل المحلة لا يشارهم المشترون **ثم قال** واذا لم يبق  
واحد من اصحاب المحلة بان باعوا كلهم فهو على المشتريين انتهى ملخصا **وب**  
**علم** ان شهادة المتأخر والمستعير والموتى لو ادعى المحلة لا تقبل **ثم** هذا تفصيل  
عليه التعويل **وفي التارخانية** عن الذخيرة اذا وجد القتل في المحلة وادعى  
اهلها ان قتلوا فقتله دونهم واقاموا على ذلك يثبت له غير محلة جازمة الشهادة  
وثبتت لهم العروة ولو لم يدع الولي عليه **وبها** ولو ادعى جوارح رجل منهم قتله  
ولم يدع الولي لم تسقط عنهم انتهى **وفي التارخانية** **واعلم لا مسجد**  
محلة في البقال اذا وجد القتل في وقت المسجد كانت الدية في بيت  
الماله **وان** لو دفع على قوم معلومين تعظيمه وان وجد في المسجد الحامض  
او الشارع فلا قسامة فيه اصلا والدية على بيت الماله **وفي السراجيه**  
ولو وجد في الارض المباحة في ايدي المسلمين فالدية على بيت الماله وان  
وجد في فلاة فلا يجب فيه شيء والى ان قاله الشيخ الاسلام خوا هو مرادة  
فوق بينهما بانها اذا انقطع عنها منافع المسلمين لا تكون تحت ايديهم وما يمسح

ادعى اهل المحلة او ادعى الولي  
واذا موافق بينه وبين غيره



وتقتضي ما ذكره سبيله الكلب عدم العناد انتهى **قلت** بل في اول تقدير وفيه  
 جازم يا كل حنطة انسان فلم يفسد حتى اكل ثلثه القاصد يدعي الدين الصحيح  
 انه يضمن **وذكر عائليا بلطف جارة** وصح الضمان **وفي معنى المفتي** عن الريايات  
 جازم في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فتعلق باخر وتعلق الاخر باخر فوجدوا  
 في بعضهم على بعض مولد فان هذا المير يضمن دية ٧٠ ول والا ولد دية ٣٠  
 والثالثة دية ٣٠ ويكون ذلك على عاقبتهم فيما سببه اخذ **وفي مختارات النوارل**  
 سكة فاذة له وسطها من سبيله تبا ذى الناس بها كان لهم ان ينعوان ذلك  
**وفيها** رجل هدم داره ولم يبق الناس يتصرفون به قيل يجبر على البناء  
 اذا كان قادرا عليه والصحيح انه لا يجبر عليه **وفيها** احد الجارين اذا اتخذ  
 في داره اذ كان وجه الدواب الى دار جاره لا يمنع واذا كان حواضرها  
 وانما زها اليها يمنع منه انتهى ومثله في الفتاوى **وفي المختار من اخر ٢**  
**الطريق العامة** مر وشا او سزا يا او كنيفا او دكانا فلو جلد في عرض الناصي  
 ان يترعه **وفي توير الاما** عوض الروشنا وجر منفا فكل احد من اهل الخص  
 منع من مطالبة بنقصه بعد ان قال في شرحه ان بعد البناء قال ابو حنيفة  
 لكل احد من عرض الناس ان ينع من الوضع وان ينع من الوضع بعد الوضع  
 كان فيه ضررا ولم يكن اذا وضع بغير اذن الامام انتهى والجرح من دجيل  
 وليس يعول اصله وقد اختلف فيه فقيل الجرح وقيل بجرحه ما يركب في الحيا  
 وعذا الامام الجردوي جرحه يخرج من الاسد من الحياط يمين عليه كذا في الفتاوى  
 انتهى **وفي النص لاله ادي** اذا اراد الرجل احداث ظله في طريق العامة وذلك  
 لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب ابو حنيفة رحمه الله ان لكل واحد من اهل  
 المسلمين حق المنع وحق الطرح انتهى **وفي التمار حاشية** ما نعته وذكر الشيخ الاسلام  
 في كتابه العملي اذا اراد الرجل احداث ظله في طريق العامة ولا يضرهم  
 فالصحيح من مذهب ابو حنيفة ان لكل واحد من اهل المسلمين حق المنع  
 وحق الطرح انتهى **وفي التمار حاشية** احداث في طريق العامة ظله لكل احد  
 الرفع والمنع اضرا لا **قال** في المغرب وتول الفقهاء ظله الدار يريدون  
 بها السدة التي فوق الباب وعن صاحب الحصر التي احد طرفيها على هذه  
 الدار وطرفها الاخر على حائط الجار المقابل انتهى **ونسب الشيخ قاسم** ابن تطلق  
 بها الروشن في كتابه حل الفاظ المختار بالجذوع التي يجرها الانسان من  
 الحائط يمين عليها وهي احدان من الجرح من اهلها سلمتها ومثله الظلة على

صحة البعارة ما تقدم  
 البعارة

ومقتضى

وتقديرهم اما اذا لم ينتطع عنها منقعة المسلمين فانما يجب الدية في بيت  
 المال انتهى ملخصا **وتامه فيها وفي الرسالة** وان لم يكن مملوكا لا لشوارع  
 العامة التي بنيت فيها نعل بيت المال وانما اراد به ان يكون نايبا عن المجال  
 اما الاسواق التي تكون في المجال في محفظة تحفظ اهل المحلة فتكون القضا  
 والدية عليهم وكذا في السوق الثاني اذا كان في سكرها في الليالي او كان لا احد  
 فيها دام مملوكه تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع  
 بالتقصير كذا في محفظة في الاسلام وذكر في الذخيرة والمفتي **وفي المفتي**  
 اذا وجد قتل في صف من السوق فان كان اهل ذلك الصف يبيتون  
 في حوائطهم فدية ذلك القتل عليهم وان كانوا لا يبيتون فيها فالدية  
 على الذين لهم ملك الحوائط انتهى **وفي مختارات النوارل** وغير المملوك  
 كالشارع **وفي التمار حاشية** الكمال اذا صاب الدواب في عين رجل فذهب  
 صوره لا يضمن لا مختارا اذا غلط **قال** رجلان اهل ليس باهل  
 وهذا من صفه وقال رجلان هو اهل ٢ يضمن وان كان من جانب  
 الكمال واحد من الجانب الاخر ثلثا من صفه **وفي التمار حاشية** عن النوارل  
 سئل انه من عالم مر ايضا فالت في العلاج سحابة فلا شئ عليه **وفيها**  
**قوله** عن الحاشية رجل استاجر بعة مرهط يفرزون له بئر فوثقت  
 عليهم من حفوفهم فالت احد من كان الضمان على كل واحد من الثلاثة الباقيين  
 مروج دية الميت وسقط ربعها لانه وقع بفعلهم والميت باشر ايضا  
 فيجب ثلثة الارباع ويسقط الوتر **وفي قوله الى الميت** قال ابراهيم  
 ابن يوسف قد سمعت ابا يوسف سئل عن رجل قتل ذبيحا واسد الرجل  
 قال ليس عليه في ذلك ضمان وان قتل قودا فهو ضمان والقرود بمنزلة  
 الكلب **قال** الفقيه رحمه الله تعالى ان القود يخدم في البيت فيكون له  
 قيمة انتهى **وفي التمار حاشية** نقله الحاشية اذا خرج الباقورة من القرية وهويته  
 معها فوثقت الباقورة في الزرع واتلفت مال انسان يضمن البقار **وتامه في**  
**اخرا لاجازاته وفي معنى المفتي** له كلب يا كل عيب الناس فاشهد عليه ولم يحفظ  
 حتى اكل العيب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف تلفه بن آدم كالحايط  
 ونسب الثور وعقر الكلب المعقور يضمن اذا لم يحفظه كذا في الدرر **قوله** يوحى  
 في هذا جواب سبيله صامرت واقعة الفتوى في عمدنا ولم نر فيها نقله صامرت  
 ان شخصه له نخل يا كل عيب الكروم هل يضمن صاحبها ما اكله بعد الاشهاد ام لا



تغيرها الاول **وفي مختارات النوازل** الهايط اذا مال في الطريق **فطرب**  
 صاحب بقتضه واشهد عليه فلم يقتضه في مدة يقدر على بقتضه حتى سقط ضمن  
 ماتت به استحقاقا لانه لسفل هو الطريق ونقضه في يده ودفع الضرر  
 من الواجب ويصح ان يتقدم واحد من الناس رجلا كانا وامراة ممن  
 يتمكن على بقتضه ومن لا يتمكن عليه كالمركب والمساخر ويصح التقدم **ولو**  
 ما يطا ما يلا فالضمان عليه فيما تلف بقتضه من غير اشهاد كما لو اشترى  
 جناحا وتقبل فيه شهاوة رجل وامرأتين **واذا** مال الى دار رجل فاطمالة  
 الى المالك خاصة ولو باع الدار وسله بعد الاشهاد برى من الضمان  
 لان الجناية تتحقق بترك الهدم مع تمكنه **وفي التارخا** اذا قطع شجرة رجل  
 فثبت مكانها اخرى لا يستط الضمان وتامة فيها والله اعلم **كتاب**  
**الوصايا** هي اجاب بعد الموت اذا كان له اولاد صغار او كبار نقصا  
 فالأفضل تركها عند الامام والثاني ان ماله قليلا ولو كثر اولاده صغار عند  
 الامام كذلك والا ففي افضل ويبدأ بالواجبات ثم القوابل ثم الجوازات ان لم  
 يكن ما قبله كما في الحاشية **وفي معنى الوصية** بان يقول على تبة كل سنة  
 مقدم با طلع انتهى قلت وقد مر في الوقف ما لو جعل ذلك في شرط وقفه  
 فيها تفصيل ثم **وفي التراجيح** اذا اوصى بان يصلي عليه فلان او يجلس بعد موته  
 الى بلد اخرى او يكفن في ثوب كذا او يطحن قمه او يصب على قبره قبله  
 او يدفع الى انسان شي ليقول على قبره فله باطله كذا في المنج **وفي التوزيع**  
 اوصى ان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطله **وفي**  
**الحاشية** ولو اوصى باتخاذ الطعام لم يتم بعد دفنه ويطعم الذين يضررون  
 النفوس قاله الفقهاء ارجح من يجوز ذلك في الثلث والحل للذين يطول مقامهم  
 عند الموت والذين يحيى مكان بعيد ويستوي فيه الاغنياء والفقراء **ولو**  
 لا يطول مسانته ولا مقامه فان فضل من الطعام شي كثير يضمن وان كان  
 قليلا لا يضمن انتهى كلامه **وفي القواعد** ان يوصى المريض في مرض موته انما  
 ينقد في الثلث عند عدم الاجازة **الا في تروعه بالجنب** فانه نافذ من جميع  
 المال كافي وصايا الصغرى انتهى **وفي المحيط** الوصية فيما زاد على الثلث للاجبي  
 لا يجوز الاجازة الوارثة **وكذلك** اذا اوصى لواحدة الوارثة توفت على  
 اجازة بان الوارثة بما يندرج تحت الوصية **ثم** لا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي  
**قلت** هذا الوصية امان التصرفات المفيدة لاحكام قبل الموت قبل

نعم

تغير اجازتهم قبل موته **واية** فيه وذكر شيخ الاسلام علا الدين في الجامع الصغير  
 انه اذا عتق عبدا ورضى به الوارث قبل الموت جاز **قال** والمعتق كونه  
 الموصي له وارثا يوم الموت لا يوم اوصى حتى لو لم يكن وارثا حينئذ وان كان وارثا  
 قبله صحته **والجبة** في المرض للوارث نظير الوصية في هذا لانها وصية معنى **والقواسم**  
 المريض للوارث على عكسها اي يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الاقرار انتهى  
**وهذا ما يفتى في الكافي** ويؤثر ان يوصي المسلم للنفس وبالعكس **وفي الحاشية**  
 المأخوذ من كتاب الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد وعنه ابن حنيفة في رواية  
 ٢ يجوز **وفي المحيط** ولو اوصى لقاتله ان اجازت الوارثة جازت والا فلا في قول  
 ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ونحوه يجوز وان اجازت ولو كان القاتل  
 مسلما او مجنونا جازت الوصية وان لم تجز الوارثة ولو اوصى لقاتله وليس له  
 وارث سوى القاتل جازت الوصية في قولهما ٢ يجوز عند ابو يوسف **ولو**  
**اوصى** لقاتله او لغيره او لم ولده ٢ يجوز الا باجازة الوارثة ويجوز  
 الوصية لو اذ قاتله وان علا ولولده وان سفل ونحوه في معنى العتق **وبين**  
 ولو اوصى لعبد ما لفقن او لمته القن ثم مات جازت الوصية في قولهم الا ان  
 عند ابن حنيفة في الوصية يفتى ثلثه بجانا وتجب عليه ثلثا يمينه وله ثلث  
 ماله من سائر التركة فيتقاصان ويتراذان الفضل وعند صاحبيه  
 يفتى العبد كله تصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل من الثلث شي  
 كان الفضل للعبد كذا في الحاشية **قلت** وما ذكره الوصية لعبده بملها  
 ما اذا اوصى بثلث ماله اي مطلقا اما اذا اوصى له بعين من اعيان ماله  
 فالوصية باطله وكذا الوارث له بدراهم معينة من ماله على الاصح كذا في  
 الخلاصة انتهى ونحوه في التشاريع **وبين** قال ثلث ماله وقف ولم يزد عليه  
 ان كان ماله دراهم او دنانير نقول باطل وان كان له ضياع صائر وثقا  
 وقد قيل العتق والى ٢ يجوز ماله يمين جهة الوقف كذا في جميع الفتاوى  
**وفي معنى المثل** الوصية للمسلم لا يجوز الا اذا اوصى بان ينفق  
 عليه اوصى بثلث ماله لله تعالى منى باطله عند ابن حنيفة وقال محمد يصرف  
 الى وجوه البر كذا في السراج **وفي** رجل اوصى لثلاث امراة اشبات  
 حتى جازت الوصية وصالح اب الحمل ما اوصى له مع رجل لم تجز لانه لا ولاية  
 للاب على الميتر ٢ اصله وجه تبع الام من وجه كسائر اجزاها فعملها  
 بها في حق الوصية له اعتبر عملا بها كذا في الاول الجيد والتميز **٢ تعج الجنب**



للمحل لا الهة شر طها القول والمقبول لا يتصور ذلك في الجنيح ولا يلي عليه احد حتى  
يقبض عنه نصا كالمبيع **قلت** فقد افاد مرجع الله انه ٢٧ آية على الجنيح ٢٧ اصلا  
وبه ظهر خطأ من افاد الوصي بملك التفرق في المال الموقوف للعمل والله اعلم انتهى  
**في حفظ وفيه** جود الوصية لا يكون مرجوعا كما في الكثر **وفي السراجيه** جود  
الوصية على واية المبسوط مرجوع وعليه الفتوى وعلى واية الجامع ٧ وفي الجمع وشرحه  
٧ بن الملك ونجمل ابرو يوسف جوده اي انكار الوصي وصيته مرجوعا لان الجود  
نفي في الماضي والحال فكان أقوى من الرجوع اذ هو نفي في الحال فقط ولهذا قالوا اذا  
جدد الوعد الودعة كان قابضا وخالفه محمد وهو المختار للفتوى لان الرجوع في الماضي  
والجود نفي لاصل العقد فلا يبايع الرجوع ولهذا قالوا جود النكاح لا يكون فلا قاض  
**قلت** وذكر في شرح الجمع للشيخ قال ومرة في العيون بان الفتوى على قول ابي يوسف واما  
جود الوكالة فمرة الزيلعي في كتاب الوصايا بان يكون غرا لا وذكر قبله في كتاب الوكالة  
انه لا يكون عز ٧ وذكر الزيلعي في مساليل شتى في كتاب القضاء ان جميع العقود  
تتفسخ بالجود اذا وافقه صاحبها بالترك الا النكاح فيستبقى ان يوافق بهذا  
فيقال ما ذكر في الوصايا محمول على ما اذا وافقه صاحبها بالترك وما نقل في كتاب  
الوكالة محمول على ما اذا لم يوافق **وفي الخلاصة** قال وفي المشتق رجل  
وكل من جلا ببيع عبد له او خصومة او تقاضى دين ثم قال له والله ما وكلتك  
بشيء فقد عرفت بها ونك قال هذا اخراج منه له الوكالة انتهى وخوجه في  
البرهان به والله اعلم **وفي** ينبغي للقاضي ان يعزل الوصي اذا كان عد ٢٧ كائنا  
ولو عزله جاز كذا في السراجيه **وفي الخاتمة** وصو الميث اذا كان عد ٢٧ لا يباين في  
للقاضي ان يعزله ولو لم يكن عد ٢٧ يعزله وينصب وصيا اخر ولو كان عد ٢٧ غير كاف  
لا يعزله ولكن يعزم اليه كائنا ولو عزله فيعزل وكذا الوعد القاضي العدل الكافي  
ينعزل كذا ذكره الشيخ الامام خواهر مراده **قال** شيخ الاسلام عبد البر **قلت**  
وفي وسط المحيط ان القاضي يصير جارا اما والله اعلم انتهى **اقول** وذكر  
نحوه في الفصول العارضية ثم قال وذكر التتويهي والطحاوي انه ليس للقاضي  
ان يخرج الوصي من الوصاية ٧ ان يدخل معه غيره فان ظهرت منه خيانة او كان  
فاسقا مروجيا بالشراخجه ونصب غيره **ولو كان** ثقة الا انه ضعيف عاجز عن  
التصرف ادخل معه غيره ولم يذكر انه لا عزله ينعزل انتهى **وقد ذكر صاحب الاشياء**  
ان وصي القاضي كوصي الميث الا في مساليل شتى وذكر الخامسة انه ليس للقاضي ان يعزل  
الميث العدل الكافي وله عزله وصي القاضي العدل الكافي في القيمة خلا لما في التمسك

محور الوصية مرجوعا  
وما ذكره من كتاب

الفتوى على قولنا

هذا

ما يقتضيه قولنا

انها

وذكر

**ومراد الغرض في حاشيته** تاسم فقال ويستثنى سيلة اخوي يفارق فيها  
وصي القاض وصي الميت وهي ان وصي القاض له الا جرد دون وصي الميت على الصحيح  
انتهى **وقال في الاشياء** بعد ان نقل كلام المحيط واختلفوا في صحة عزله لعدم  
الكان والاكثر على الصحة كما ذكر في الشرح **لكن يجب** الافتاء بعدم صحته  
كافي جامع الفصولين انتهى **وفي بعض الفتاوى** الوصي اذا باع ماله اليتيم بالقيمة  
فان كان لا يشتري عليه الجود والمنع عند حلوله الاجل جاز **واذا ابتاع** واحد  
ماله اليتيم بالف واخر بالف ومائة والا ولله المثل الثاني باع من الاول الله  
لا يشتري عليه الجود والمنع وكذا المتولد وكذا الاجارة **وفي** الوصي ان يرد  
ويبيع ويترجم مال الصبي ولم انه ينفق الماله في تعليم القرآن والادب  
ان كان الصبي يصلح لذلك فان كان لا يصلح لابد ان يتكفل بغيره ما يقدر  
في صلاحه كذا في السراجية **بان** المنقول في الكثر وشرحه ان الوصي لا يجز  
في ماله اليتيم لا الموطأ اليه الحفظ دون التجارة **قلت** يحل هذا على ما اذا  
الجزية لنفسه والا على ما اذا الجزية لليتيم بدله على هذا صرح به  
في الخاتمة وشرح الغرر وغيرها من المعتمدين في الوصي يجوز له ان يجر  
بمال الميت لليتيم ويدفع مضاربة وبضاعة وصورة في الخاتمة بانه يجوز  
للوصي ان يتجر لنفسه بماله اليتيم او الميت **فان** فعله ونهجه يضمن ماله  
ويتصرف بالبرح والله اعلم انتهى **وفي** اذا اراد في عدد الكفو ضمن  
الزيادة فان زاد في قيمته الكفو ضمن الكفو كذا في السراجية **قلت** وقد  
علله بانه ان مراد في القيمة يكونا مشتريا لنفسه وهو ضامن لماله الميت انتهى  
**وفي** لو دفع الوصي الماله الى اليتيم بعد اذ مرگ ولم يونس منه مرثدا ثم  
ضاع بعد ذلك فانه يضمن لا يرد نعم الذي ليس له ان يدفع الماله كذا في الولولجية  
**وفي** الوصي ان ياكل من مال اليتيم بالمعروف اذا كان محتاجا اليه بقدر ما يتعين  
كذا اختار ابو الليث وذكر الطحاوي بخلافه في السراجية **ثم نقل** عن القيمة  
خلا فاكثيرا الى ان قال ولو نصب القاض وصيا وعينه له اجر العمل جاز كذا  
في القيمة انتهى وقد مر ما هو الصحيح **وذكر في** انه لو اوصى بان يكفن في  
توبيخ لم يراء شرطه ٢٧ خالف السنه ولو اوصى بان يكفن في خسة التواب  
او ستمه جاز ويراعى شرطه ولو اوصى بان يقبر في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد  
يراعى شرطه ان كان في التركة مائة الخيل **وفي** اوصى بان تدفن كفته معه لا يجوز  
الا ان يكون فيها شيء لا ينضم ماله قاض ظهر **وفي** الوصية بالقراءة على قيس ه



باطله قال في فتاوى تاض طهر بكن هذا اذ لم يعين القاهر اما اذا عينه فينبغي ان يكون  
 على وجه الصلة دون الاجرة كذا في جميع الفتاوى **وفي مثل الاحكام الميت** اذا  
 اوصى ان يصلى عليه فلا بد ان كانت الوصية باطله وذكر في نوادر ابن رستم انها  
 جائزة ويؤمر بذلك والفتوى على الاول كما في التجيب **وفي التركة من ماتت**  
**عز ابنا الحقوق** واستوتت في القوة والوكالة تقسم بين اربابها بالحصص  
**وان كان** بعضها اقوى وبعضها اضعى كدين الصحة مع دين المرض والوصية  
 بالعتق مع الوصية بالمال يقدم العتق لانه اقوى لانه ما يخلد الانقراض وسائر  
 الوصايا بما يخلد الانقراض واجازة النوع بمنزلة النوع لانه لا يعلم بدون  
 الاجازة الا يرى انه الفضول اذا وصى مال المريض وسلم الى الوهب له ثم  
 اجاز المريض فانه يعتبر في الثلث كذا في المحيط **وفي** لو اوصى بالثلث ثم وصى  
 ثم باع وحاج في فيه يبداء بالمحابة لان المحابة في ضمن البيع ومن قضية المعاوضة  
 المذموم فكانت اقوى من الوصايا المطلقة ومن العلة لانها غير لازمة **وان** باع وحاجي  
 ثم اعتق وضاق الثلث عنها يبداء بالمحابة عندنا في حقيقته ولو اعتق ثم حاجي  
 فانهما يتحايان بالثلث وعندنا يبداء بالعتق بداء بالمحابة واخرها كما في  
 المحيط **وفي** اذا اجتمعت الوصايا والثلث يعطى عنها فان كانت متساوية  
 يبداء بما قدم الميت واختلفت الرواية عز ابن يوسف في الج والوكالة فترواية  
 يبداء بالج وفي رواية بالوكالة يقدمان على الكفارات والكفارة تقدم على صلة  
 الفطر وصلة الفطر تقدم على العذر والتعذر يقدم على الاضحية والاضحية  
 والواجب تقدم على النافلة والنافلة يقدم منها ما يبداء به **واما الوصايا**  
 بالعتق فان كان في كفارة فكلها حكم الكفارات وان كانا غير واجب فكل  
 حكم النفل لا ذلك من الفصول العادية انتهى ما اردناه منه **وفي تعيين**  
**المفق** اذا اقر الموصي بجنبى ص وان احاط بماله كافي الكفر وشرح المختار  
 والمخلصه والنزاهة وعامة كتب الختم من غير تفصيل فيكون حكاية او ابتداء  
 وفي العادية وجامع الفضول ان اقر الموصي موضع الموت للاجنبى ان كان  
 حكاية يصح من جميع المال وان كان بطريق الابتداء يصح من الثلث  
**قلت** قال بعض علماء العمدة والذي ينبغي التوفيق به ان يقال المراد من الابتداء  
 ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء فليكن بان يعلم بوجه من الوجوه  
 ان ذلك الذي اقر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى يكون في ذلك  
 من ظاهره على القول ولا يتبع لبعض ان يتصدق على فقير فيقرضه

منه في الاقرار من الوصية  
 وجب وما فيه من التفسير

بين الناس واذا اخل به وجهه ذلك لا يلزم يحد على ذلك في التورث فيحصل منهم  
 ايضا في الجملة واما المحابة فهي على حقيقة الاقرار ظاهرة **مع** ان لم اجد هذه النسخة  
 التي ذكرها في الفصول وجامع الفضول في مختصرات الجامع الكبير انتهى كلامه **قلت**  
 وفي القصة قال في الفتاوى لا يشجع اقرار الصحيح بعبد في يده ايم لغلط  
 ثم مات الاب لابن مريض فانه يعتبر خروجه العبد من ثلث الماله لان  
 اقراره متردد بين ان يموت الابن او لا فيسقط ويبيد ان يموت الاب والافصح  
 فصار كالاقرار المبتدأ في الوصية **قال** بهذا كالتصديق ان المريض اذا اقر  
 بعبد في يده لا جنى فانما يصح اقراره من جميع الماله اذا لم يكن يملك اياها  
 في حال مرضه مطلقا حتى امكن جعل اقراره اقرارا فاما على تملكه في حال  
 مرضه فاقوله به لا يصح الا ان ثلث ماله قادمه حينئذ حيث المعنى انتهى  
 كلام القصة **قلت** يفيد تقييده بالمحبة انه ليس بجنى من حيث الرواية فان  
 المصروف عليه في عامة المعنونات ان اقرار المريض للاجنبى صحيح وان احاط  
 بماله من غير تفصيل وانه اعلم انتهى كلام بعض الفقهاء **وفي** بطل الملواف اوصي  
 بان ينصدة عنه بالخير فتصدق بواهم به لا عند الميراث لا يجوز في رواية الزيات  
 وعز ابن جماعة عن محمد بن محمد بن كاذم واختار القاضى ببيع الدين كذا  
 في التوايد الناجية **وفي** عن الجنبى نصب القاضى وصى ولم يعلم بوصى الميت  
 ثم علم خرج من نصب الجنبى والوصى من نصب الميت **وفي** الماله اذا اقر  
 المطلق في كالمريض مرض الموت او ماتت في ذلك كذا انه تدم ليقفل في قصاص  
 او رجم في زمان قتل ورجم كذا المراد عن محمد بن قتل **وهو الفتوى**  
 وتجوز الوصية وان لم يملك مالا وقت الوصية **وان** شهد رجلين على  
 ميت بالغ وشهد الشهود لهما للشاهد من ثلثه جائز في الشهادات **وان**  
**كانت** شهادة كل فريق لاخر بوصية الغلام بجزء من ثلثها الكلى في الحاوي  
 القدسي **وفي** يقبل قول الوصى فيما يحد عليه من الانفاق بلا يمين الا ان ثلث  
 في واحدة اتفقا وهي ما اذا فرض القاضى نفقة ذي الوحم المحرم على  
 اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا في شرح المجمع مطلقا بان هذا ليس من حوائج اليتيم  
 وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائج اليتيم **ينبغي** ان لا يكون نفقة  
 زوجته كذلك لانها من حوائج اليتيم **ولا يشك** عليه ببول قوله الناظر فيما  
 يدعيه من الصرف الى المستحقين بلا يمين لان هذا من جملة عمله في الوقت  
**وفي** ثنتين اخلافا لو قال اديت خراجا مرضه او جعل عبدا الابن

نصب القاضى لم يعلم بوصى الميت



قال ابو يوسف لا يباين عليه وقال محمد عليه السلام في الجميع وفي جامع  
 الفصولين قضى وصيه ديناً بغير امر القاضى فلما كبر اليتم انكر ديناً على ابيه  
 ضمن وصيته ما دفع له ولم يحد يمينه اذا اقر بسبب الضمان وهو المدفع  
 للاحتياط فلو ظهر غريم احق بغرم له حصته لو دفع باختياره بعض حقه  
 لغريمه فلو لم يكن للغريم الا ذلك يمينه على الدين يمين للوصى كل ما دفعه  
 لو توجه بغير حجة **قضى** ديناً فانكر المورثة تقبل يمينه ولو لم يكن له يمين يمين  
 المورثة انتهى **فتد علم** انه الوصى لا يقبل تولد في قضاء دين على الميت  
 سواء كان المتأخر عن اليتم بعد بلوغه او **٢١٢** في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه  
 اذا دفعه بلا يمينه كما في خزائن المقيمين وقد في جامع الفصولين على قول  
 بالوجه عرفاً كذا في الفوايد الزينية يعني الاشياء **وفيه** عن تلميذ الغضل  
 ليس للوصى ان يراعى شيئا تركه الميت اجارة طويلة ليقضى بذلك دين الميت  
**وفيه** باع الوصى شيئا تركه الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضرراً على اليتم لم يجز  
 والاجاز وكذا الحكم في الاجارة كما في ادب القاضى للصدر الشهيد **وفيه** قال في جامع  
 المحوى الاب اذا اخذه قرضاً لنفسه قالوا يجوز وعليه ضمانهم الله تعالى  
**رجل** مات بخمارى وهو زانية العواق وقد اوصى الى رجل وترك ولداً صغيراً فاراد ان  
 يذهب بالمال الى ولايته هل له ان يذهب به صارت واقعة الفتوى قال تعرضت على  
 القاضى قال له ذلك فانه يملك المسافرة بالمال قلت هو ذاهب الى وطنه عسى ان  
 يلقى فيضيع الولد قال هو مقدر قلت باى مقدار قال قدر ما يذهب الى مقصده  
 ويلى **قلت** ولو لم يجز مال الصبي هل يجز على التجارة والتصرف قال **٢١٣ وفي النصاب** في  
 الباب الثانى من الوصايا الوصى لا يملك له في نكاح الصغير والصغيرة سواء اوصى اليه الا  
 بالنكاح اذ لم يوص **في التوارث** وصى الميت اذا قضى دين الميت بشهود جائز ولا ضمان عليه  
 لا حد وان قضى دين البعض بغير امر القاضى كان ضماناً لغرماء الميت وان قضى  
 البعض بامر القاضى لا يضمن والغريم الا هو يشارك الاول فيما يقضى كذا في جامع  
 الفتاوى انتهى ولعل محله اذا ضاقت التركة عن وفاء دين الآخر **قالوا الوصى**  
**به يملك بالقبول** قال في الجوهر الا في سبلة واحدة وهي ان يموت الوصى ثم  
 يموت الوصى له قبل القبول فيدخل الوصى به في ملك وورثة الوصى له لا الوصية قد  
 تمت من جانب الوصى بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جهة وانما توقف لئلا الوصى اذا  
 مات دخل في ملكه كما في البيع للشرط فيه الجاهل المشتري اذا مات قبل الاجازة **وفيه**  
**اوصى وعليه دين** محيط بالمال لم تجز الوصية لان الدين بلوغه مقدم **وفيه** يصح

واقعة الفتوى

نفسه

نصب عبده وصيها ان لم يكن في الورثة كبر والا لا وليس كذلك عند غيره  
 لان منافعة الولاية وعندهما لا يجوز نصبه وصياً مطلقاً وصح نصب المكاتب وان  
 لان في الورثة كما مر فان عجز كان حكمه حكم العبد على الخلاف **قال في توجع التصحيح**  
 وعلى قول الامام اعتمد الاية الاعلام **وفيه** ومن اوصى الى جرائنة الملاحقة عند  
 اهل حنيفة قالوا لا سيما ان قال محمد بن الحسن استحسن ان يكون كافر صلى الجماعة  
 وهو قول ابو يوسف وقال الشافعى الجوارى الى امر بعين دارا والصحيح قول ابو  
 حنيفة وعليه شئ الامام البرهان والنسقى وصدر الشريعة وغيرهم انتهى **وفيه** اوصى  
 لذى قرابته ولم يقبل لذوى نوره على الواحد لان هذا اسم للواحد **اما اذا اوصى لذوى**  
 قرابة فهو للاثنتين فصاعداً كذوى رحم محرم يقدم الاقرب **وقد** شرط ابو حنيفة  
 فيها بست شرائط القرابة وعدم الورثة وان يكون بينهم **٢١٤** والجمعية والحرية  
 والاقرابية ووافقه صاحباه في الثلاثة الاول فقط كذا في الجوهر **ولو لم يكن له مثلاً**  
 الا اعم واحد وليس له ذوى الرحم المحرم غيره لان له نصف الوصية لانه لا يستحق  
 اكثر منه وتبطل فيما بقى فيرد على الورثة بخلاف ما اذا اوصى لذى قرابته حيث يكون  
 للعلم كل الوصية لما مر **ولو كان له عم وعمه** كان بينهما نصيبان اي فيما لو اوصى لذوى  
 قرابته وهي وان لم تكن وارثه فهي مستحقة للوصية كالولان القريب مرتبة او  
 ذمياً انتهى لمخصاها **وفي جامع الفصولين** الوصى لو اوصى بغير الميت او اجله او  
 حط عنه شيئاً صح عندهما لو ما قد اوصى لا عند ابو يوسف **ولو لم يعقد غيراً لم**  
 يصح اتفاقاً **وكذا المقول** لو اوصى المشتري عن اثنين يصح عندهما وقال الاب او الوصى اذا  
 باع عقار صبي ثم رآى القاضى نقصه فله ذلك لوراه خير للنص **ولو باع الاب ماله**  
 ولد **٢١٥** يصير قابضاً لو كره بحد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على  
 الوالد ولو شرب ماله ولده لنفسه يبرأ عن اثنين حتى ينصب القاضى وكيلاً لو كره  
 ياخذ اثنين ثم يرد على الاب انتهى **كتاب الوصايا**  
 مواع الامت الرقة والتفليس واختلاف الملبين واختلاف الدارين حقيقة او حكماً  
**وفي الخاتمة** الرجل المسلم يورث من امراته المرتدة اذا ماتت قبل انقضائها العدة  
 استخساناً ولا يورث قياساً وهو قول من فوائده **وفي التبیین** يقدم تجهيزه من غير  
 تقدير ولا بتدبير وهو قدر كفن الكفاية او كفن السنة او قدر ما كان يلبسه في  
 حياته من اوسط ثيابه او ما كان يلبسه في الايام والجمع والزيارات على اختلاف آرائهم  
**وفيه** الدين المقدم على الوصية ما كان له مطالب من جهة العباد لا دين الزكاة والكفارات  
 ونحوها لان هذه الديون تسقط بالموت فلا يلزم الورثة اداؤها الا اذا اوصى بها



**الحمد العجيب** بحسب الاخوة كلاب في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى **والجد كلاب** الا  
في اربع مسائل **الاول** الجد ام الاب بحسب ما بالجد **الثاني** الاخوة كلاب او  
لا بين يسقطون بالاب خاصة عندها وعلى قول الامام الملقب به **وبالجد الثالث**  
لام ثلث ما بقي من احد الزوجين والاب ولو كان له جد فلام ثلث جميع المال عند ابن  
حنيفة **وبعد الرابع** لو مات المعتقد عن اب معتقة وابنه فلاب السدس والباقي  
للابن في رواية ولو كان مكان الاب جد فالملك للابن في الروايات كلها على قول  
الامام كذا في الفوائد الزينية **وذكر ان يلى** اربع مسائل **الاول** لو اوصى قريبا فلا  
يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية **الثاني** يجب صدقة الفطر عن الولد على  
ابيه الغنى دون جده **الثالث** لو اعتق الاب جروا وولده الى مواليه دون  
الجد **الرابع** يصير الصغير مسلما باسلام ابيه جده **وزاد في الفوائد المذكورة**  
**خامس** لو مات وتوكل اولاد اصغارا ومالا فالولاية لاب دون الجد ولو لم يكن **سادس**  
في قول ابن يوسف لو كان للصغير اخ وجد يشتركان في الولاية وعلى قول الامام  
يختص الجد ولو وجد الاب اختص اتفاقا كما في شرح الوهبانية **وزاد في الاشياء**  
عن الحاشية لو مات الاب وتوكل اولاد اصغارا ومالا له ولهم ام وجد فالنصف بينهما  
اثنان الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى ولو كان كلاب كلها كانت كلها  
عليه انتهى **وفي معنى الحق** قال شيخنا في العواقب رحمه الله تعالى في يورث من  
الحق والا لا تمنع وراثته الا زواج انتفاء الزوجية بالموت وقال شيخنا في رحمه  
الله تعالى يورث من الميت والا لكان العقب الواحد ملكا للورث والوارث في حالة  
واحدة وانما تمنع **وتأيد الخلف** تظهرين قال لوجه الامه اذا مات  
مولاك فانت طالق ثنتين فانت مولاها ووارث له سوى الزوج فعلى قول  
شيخنا في العواقب لا تطلق لعدم الملك ونسب النكاح وعلى قول شيخنا في تطلق  
كذا في المجتبى **وفي** الميت يملك بعد الموت الا اذا نصب شيك للمصيد  
تتعقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه ذكره ابن يلى في الحاشية  
**وفي العطى لا يورث** كذا في صلب البناتية **وفي** لا انسان يورث ويورث  
الا ثلاثة الا نبيا عليهم الصلاة والسلام لا يورثون ولا يورثون وما قيل انه عليه الصلاة  
والسلام ورث خديجه رضي الله عنها لم يبع وانما وهب مالها له عليه الصلاة والسلام  
في صحتها **والمرشد** يورث ويورث ورثته المملوك **والجنيب** يورث ولا يورث  
كذا في اخر التمه وفي الثالث نظري لم يأت منه في البيوع كذا في الفوائد  
الزينية قلت الذي ذكره في البيوع انه يورث ويورث فان ما يجب فيه

من العرق

من العرق يكون مورثا عنه في ورثته انتهى **وفي الاشياء** الارث بحري في  
الايمان واما الحقوق فلهما ما لا يحري فيه كحق الشفعة وخيار الموطر وحده القدر  
والنكاح يورث وجسب البيع والرهن يورث والوكالات والعوارض  
والودائع يورثوا واختلقت في خيار العيب فممن من قال يورث ومنهم  
من اثبت للوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلقت في القصاص  
فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء **ويوزن** ان يقال  
لا يورث عنه خلا فلهما اخذ من مسيكة لو برهن احد الورثة على النقص  
والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر وعنده خلا فلهما كذا في اخر التمه  
**واما خيار التعيين** فاتفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء انتهى **قوله** وفي  
قناوي التوثاق الغرض المذكور ان خيار الودية كذلك انه يورث **وفي**  
**معنى الحق** سئل ابو بكر رحمه الله عن رجل مات وترك ابنة وابن عم فانكرو  
السلطان ابن العم واخذ نصف المال هل يابن العم ان ياخذ من الابنة قال ان  
اوتت الابنة ابن العم فالباقى بينهما نصفان والسلطان اخذ ظلمة النصف  
يملكه فلو ماتت المرأة وتوكت زوجا وعمه او خالة والزوج مقرها السلطان  
واخذ نصيب العمه او الخالة قال ليس للعمه والخالة شيء والنصف الثاني  
للزوج لان للزوج ان يقول ان السلطان اخذ بحق على قول زيد رحمه الله  
**الرايت** لو كان زيد في الاجيا فاخذ ذلك اكن توجع على ما في يدي بشي لا ترجع  
فكذا هذا **وفي سئل** التجندي عن له ام ولد وزوجها من اجن فولدت من  
الزوج او لا ثم مات الزوج هل تراث او لا دهانه الاب فقال **سئل**  
برهان الدين عن صلب فقطع وارثه الجبل فوقع منكوسا ومات قال  
لا يحرم من الميراث لان هذا سبب مباشرة **وفي** المصبي اذا قتل يورثه  
او المجنون يورث كذا في الفوائد الساجية انتهى كلامه والله اعلم **وفي**  
**قناوي تاري العداية المختارة** سئل عن شخص مات وعليه ديون  
وله عقارات بامعها الورثة وتصرفوا في ثمنها هل ينفذ هذا البيع او لا **فاجاب**  
اذ لم تكن الديون مستوفدة للتركه صح بيع الورثة لها وبأخذ الغرماء ديونهم  
من الورثة وان كانت مستوفدة لم يبع البيع منهم لم يملكو المكن لهم ان يقولوا لارباب  
الديون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ التركه انتهى **وفي الاشياء** الجد الفاسد  
من ذوى الارحام وليس كلاب فلا يلى الانكاح مع العصبات ولا يملك المقر في  
مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت بلا قصد في **والمراث**

بيان ما يورث منه  
الحقوق



نذوي الامحام الا في سيلة اذا قتل ولد بنته فانه يقتل به كاب الاب لا ذكره  
 الزبلي والحدادي في المنيات انتهى **فيها** لو مات المستامن في دارنا مال  
 وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يعقد موافان قد بوا فلا بد من بيعة ولو من  
 احد الذمة وابدان يقولوا لا يعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كيف وبقيل  
 ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستامن فتح القدير **وفي معنى الحق** اذا مات المقتل  
 ولم يترك المقتل نكاحا في ظاهر الرواية ويكون ميراثه لبيت المال وحكم  
 عن بعض مشايخنا رحمهم الله انهم كانوا في هذه المسئلة يقتوف به في المال اليهما  
 لا بطريق الميراث بل لانها اقرب الى الميتة الا ترى انه كان يستحق المال لو كان ذكرا  
 وتما في جامع المقنن انتهى وقد من ذكره **وفي شره الوصاية** نقلا عن شريفة  
 انه حصل له الموت بالنسب من امرته بان اتصل اثر فعله بالمقتول حقيقة فعلم  
 فان امرته لا يحرم الميراث عندنا خلافا للشافعي وبما لو لم يترك الميراث الامر من ترك الميراث  
 فان دما لو حضر يما توقع فيه الميراث فان دما لو وضع جيرا في الطريق فعشر  
 فيه فسط فان دما لو اخذت طلة او جناحا فسط على مورثه فقتله فانه لا يحرم من الميراث  
 في هذه الصور **ثم قال** ان المباشرة يتما من غير المتبب بشئ اخر وهو ان كل فعل  
 اوجب الكفارة او القود كان المقتل مباشرة وما لا يتعلق به قود ولا كفارة كان تبعا  
**قال** وعلى هذا اهل البقيع اهل العدل فان العادل لا يحرم الميراث بقتل مورثه  
 الباغي اتفاقا لانه قتل بحق وكذا لو عكس عندنا خفيفة ومجد خلافا لابي يوسف  
 وصح السرخسي في شره الميراث الكبير قوله العادل والمنفعة رايه تعالى اعلم  
**ونقله التتمة** انه اذا ثبت حرمة المصاهرة بين الزوجين ثم حدث بينهما  
 ولد ثم مات الاب نفيه اختلاف المشايخ قبل لا يرث هذا المولود منه ٢ نهما حرمة عليه  
 وام يبق بينهما نكاح فصار كما لو حصل من الزنا المفق عليه وقيل يرث لانه ثابت النسب  
 لانه هذه الحرمة تختلف فيها وشمل هذه الحرمة لا يمنع ثبوت النسب منه لان هذه الحرمة  
 ان تزوجت امرأة من طائفة ثلاثا فتزوج امرأة اخرى فطلقت ثلاثا وجأت بولد  
 ثبت نسب منه وان حرمت عليه لما كانت الحرمة متخلفا فيها والاولى ثابت النسب  
 من الاب يورث لانه لا ينفك **ثم قال قلت** وعندنا في هذا الخلاف انما يجري اذا لم يتقد  
 حكم حاكم يرى عدم الحرمة ويبقى المفق في المسئلة اذا حكم فيها حكم بالحرمة قبل  
 الحمل فتأمل **وفيها كالنظم** لو تزوجت مملوك زوجة سيده الميت الذي له  
 منها ولد والولدها ومات فان الارث للزوجة وابنها الذي هو المالك الميت  
 ولا يرث ابنه شيئا لانه حص وبوة لا يقي والله تعالى اعلم انتهى وهذه من مسائل

فان قيل الميراث لا يثبت  
 عليه قصاص ولا دية لوجوده

المعايير التي يتبعها ليل نظر المأيد نظرا الى ظاهر القواعد والادليل والمبد  
 لله تعالى وحده في الصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى اله وصحبه وعترته  
 وحرمه وهذا هو ما نظم العبد الفقير الى عفو ربه العلي الغدير في سبط  
 التحرير والتجيب في اوقات متعددة بنوا عن غزوات متعددة مع تنقيب على  
 ماخذ ما دونه السادة المهاجرة وعلو كبر اعلى ما جزم به المتأخرون في ادراك  
 الفتوى الواقعي في مفاخر القبة الغاية القصوى كالشيخ قاسم والمحقق عبد البر  
 والسيد لبي صاحب الفيض شوق المحقق والبرهان الكركي صاحب الفيض في الفتا  
 وتليذه صاحب البحر الوافي واخيه صاحب المنهج الفائق والشيخ الماهر شمس  
 الدين محمد الميرزا شمس الغوى صاحب التوير حيث كان يتابع الفروع اي ضيق  
 رحمهم الله تعالى ورحم اسلافهم الكوام الباذلين صبرهم في مهام الانام وان  
 لراج من عثرته اول البصائر على شئ من له به الفهم القاصو والعزم القاسو  
 ان يلاحظ بنظر الاصلاح ويستمر بذي السماع فانما الاعمال بالنيات والاضمان  
 بحمل الصفات وقد وافق اختتام ما حوت وانعام ما سطوت في الضميمة في  
 في يوم الخميس المبارك الثامن عشر من الحجة الشريفة فقام مشهور سنة ثمانين  
 بعد الف من الهجرة المطهرة النبوية على صاحبها

اكل صلاة وسلام وتحية ما جئنا كرم  
 الله سبحانه ان يجعله خالصا  
 لوجه الكريم واتق  
 لنا بالمست  
 والطاهر  
 المستفي  
 امين

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة في صبيحة السبت سابع شهر جماد الثاني  
 من شهر سنة ثمان وثمانين والف على يد افقر العباد الى عفو ربه المعني  
 عبده محي الدين بن الشيخ ناصر الدين الصفوري غفر الله له ولوالديه ولجميع  
 المسلمين وعلى الله وعلى سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين



